

تسهيل علم القراءات

الجامع لكل من طريقي الشاطبية والدرّة، والطّيبة

تصنيفُ الأستاذِ المقرئ

أَمِينُ بَقْلَةٌ

قَدَّمَ لَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

مُحَمَّدُ فَهْدُ خَارُوفٌ

الجامع من طريقي: الشاطبية والدرّة، والطّيبة

الطبعة الأولى

مُصَحَّحَةٌ وَمُنَقَّحَةٌ

١٤٣٠ هـ

٢٠٠٩ م

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُؤَلِّفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب ..

هو عبارة عن موسوعة في علم القراءات يحوي كل ما يهم المطلع على القراءات رواية ودراية:

- تعريف بالقراءات وسبب نشوئها وعددها.
- سبب اختيار القراء المعروفين.
- حروف القراءات.
- وجود قراءات لم تصلنا، وسبب شذوذ القراءات الشاذة.
- معالجة الأحرف القرآنية، ومعنى الأحرف السبعة.
- مناقشة شروط الإجازة بالقراءات.
- لماذا يجمع بمضمن كتاب.
- لماذا الشاطبية والدرة والطيبة.
- هل اختلاف أحرف القراءات يدل على تعارض بينها.
- كيف كانت القراءات تصل إلى العشرات.
- معالجة التحريرات والالتزام بها.
- مناقشة كل ما يتعلق بالقراءات دراية ومنها مسائل الوقف والابتداء ومعنى قاعدة موافقة الرسم وهل هناك خروج عن الرسم والوقف والابتداء.
- إيضاح الأصول الأساسية والقواعد التي قامت عليها كل قراءة ورواية على حداً بشكل مبسط وما زادته الطيبة على الشاطبية لكل قارئ وراو بما يسهل على الطالب المبتدئ يجمع القراءات أو الذي يريد استذكار حكم ما بشكل سريع.

- شرح الأصول التي تتعلق بالقراءات بشكل عام حسب ترتيبها في الشاطبية والدرة والطيبة مع إيضاح ما زادتة الطيبة على الشاطبية، ومنها إيضاح مسألة المد ومقاديره.
- إيضاح تحريرات الطيبة وتنظيمها لكل قارئ، وراوٍ.



نقدیه

فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف

الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

فلما كان من أشرف العلوم وأعلاها، وأحسن الفهوم وأسناها، علم قراءات القرآن، إذ به يحفظ القرآن من التحريف والتغيير ويصان، ولذلك اعتنى السلف به والخلف، وشغفوا به أيما شغف فألّفوا فيه التآليف العديدة، وأتوا فيه بالمسائل المحررة المفيدة ولما كان من أهم ما يلزم لطالبيه كما قرره الأئمة الثقات، معرفة الأصول الدائرة على اختلاف القراءات، وبيان الصحيح من الوجوه التي وقع الخلاف فيها من الطرق والروايات، وإيضاح الممنوع من هذه الوجوه وما يعترض طالب القراءات من توجيهات، وضع ولدنا الدكتور الصيدلاني الحافظ الجامع كتاباً سماه: (تسهيل علم القراءات) أوضح فيه معنى: القراءات، وماهيتها، وكيفية ظهورها، ونشأتها، وسبب ما اشتهر من قراء دون غيرهم، وجاء كتابه مبوباً ومقسماً، بحيث يسهل على طالب العلم مراجعة ما يحتاجه من شؤون هذا العلم بأيسر طريق، وأوضح أسلوب، فكان بحق تيسير للمبتدي، وتذكير للمتني.

وإني أهيب بقارئ هذا الكتاب أن يقرأ ما فيه بتدبر وتمحص وإمعان، كي يجد فيه الفوائد العظام، والعلم الكثير، والعمق والاجتهاد في جميع ما كتب، لأن الكاتب أيمن حفظه الله كان فيما يكتب يبغى: الدقة البالغة، والتوثيق من المعرفة، فيمحص ليبنى بما يكتب، ويربط الأمور ببعضها، دالاً بذلك على حسن ذوقه، وأدائه، وكتابته، وحسن صنعه وهذا ما يجب أن يسير عليه كل من يكتب ويؤلف ليبلغ الفضل، وليصل إلى ما أنعم الله به عليه.

نفع الله بما كتب الجامع الحافظ الشيخ أمين، ووقفه الله ليكتب في هذا العلم وغيره كتباً
يخدم بها دين الله.

والله أسأل أن يكون هذا العمل مقبولاً عنده، خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنات
النعيم، إنه أكرم مسؤول، وخير مأمول، وهو حسينا ونعم الوكيل.

محمد فهد خاروف

الجامع من طرق الشاطبية والدرة، والطيبة



مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين الذي أوضح لنا دينه بكتاب هو نور وموعظة وشفاء لما في الصدور وأنزله على سبعة أحرف ميسراً مهوناً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بلغنا كتاب ربنا حق البلاغ وحثنا على مداومة ترتيله وتدبره.

وبعد:

فإنني لم أكتب في هذا العلم حباً في الكتابة أو استجابة لرغبة نفسية أو سمعة دنيوية إنما كتبت فيه لأنني وجدت نفسي أمام مسؤولية تدعوني للمساهمة في إيضاح هذا العلم وتسهيله لطلابه ومن يريدون الاطلاع عليه، وإن القارئ للكتاب سيلمس هذا الأمر بعد قراءته والاطلاع عليه، فإن كثيراً من الأمور الهامة حول القراءات ونشوعها وماهيتها وأصولها ما تزال مبهمة في أذهان طلاب العلم وحتى عند العديد من الذين اهتموا بهذا الفن وتصدوا للقراءات فجمعوها فإن جمع القراءات في كثير من الأحيان تحول إلى أداء لفظي لما ورد في كتب القراءات والكتب المسهلة لهذا العلم دون التوجه نحو الدراية والفهم الذي يجب أن ينتج من هذا العلم وينعكس على هذا القارئ علماً وفكراً وأسلوباً، والحق أقول هذا لأنني أول ما لمستته في نفسي بعد جمعي للقراءات فبالرغم من الأفضال والأيادي التي لأستاذي وشيخي الذي يعتبر مرجعاً في هذا العلم الأستاذ محمد فهد خاروف عليّ وإيضاحاته لي وأسئلتني له إلا أن بعض الأسئلة ظلت تجول في ذهني حول هذا الفن ثم إني وجدت أن ما حصلته بحاجة لجمع أخير وترتيب لأوراقه سواء من ناحية أصول القراءات أو المعلومات التي تتعلق بها فعمدت إلى جمعها في هذه الخلاصة بعد أن لم آل جهداً في تبسيطها وفي حل ما يشكل منها وإيضاحه اعتماداً على أمهات كتب هذا الفن والاستعانة بأقوال وتوجيهات شيخني الجليل.

والذي يهدف إليه هذا الكتاب:

- ١- إيضاح القراءات وماهيتها وكيفية ظهورها ونشأتها وسبب اشتهاار القراء العشر.
- ٢- جمع أصول كل قارئ على حداً بما يسهل على الطالب المبتدئ ثم على من يريد الرجوع إلى حكم ما بشكل سريع، فوضعت أصول كل قارئ بما وردت في الشاطبية والدرة ثم أتبعتها بما زادته الطيبة.
- ٣- جعل الكتاب ملخصاً مسهلاً لأصول الشاطبية والدرة لمن يريد أن يجمع القراءات العشر وكذلك لأصول الطيبة بذكر ما زادته على الشاطبية والدرة، وهذا الإيضاح يتمشى تماماً مع تسلسل الشاطبية والدرة والطيبة ويعتمد على رموز الشاطبية حتى تظل محفوظة في ذهن القارئ.
- ٤- جمع تحريرات الطيبة جمعاً مرتباً يسهل على الطالب تناولها والتي لم أجدتها مجموعة موضحة مفصلة في كتاب واحد منشور.
- ٥- كما يعتبر هذا الكتاب تذكراً للقارئ الذي انتهى من جمع القراءات يسهل عليه استحضار الأصول وشرحها لمن يقرأ عليه.

وقد قسمت الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يسع المقرئ والقارئ جهله.

الثاني: تسهيل أصول القراءات. ويقسم إلى بابين:

الأول: ما يميز كل قراءة ورواية من طريق الشاطبية والدرة والطيبة.

الثاني: تسهيل أصول القراءات من الشاطبية والدرة والطيبة.

الثالث: تحريرات الطيبة.

وقد حرصت في عرض المعلومات المتعلقة بالقسم الأول ضمن أسلوب السرد المترابط بحيث يكون الموضوع والمعلومات كلها قطعة واحدة متكاملة مع التنويه للموضوع المتناول بالاستعانة بعناوين توضح الموضوع المناقش وهذا يسهل الرجوع للبحث، كما حرصت على وضع فهرس تفصيلي يسهل مراجعة المسائل المطروحة.

ثم إن وضعي للباب الذي حوى إجمال ما يميز كل قراءة ورواية على حداً هو بهدف التسهيل على الطالب المبتدئ، أما الباب الثاني وهو تسهيل الأصول ففيه الأحكام مفصلة بشكل كامل.

أسأل الله أن يجعل فيما خططته هنا الخير والبركة والنفعة..

والحقيقة أني ما زدت على أني جمعت ولخصت وقارنت وسهلت.. فما كان من خير وصواب فهو محض الفضل الأعلى وما كان من خطأ وعثرة فهو رشح نفسي الأمانة بالسوء.

أبمن بقله

دمشق

٢ - ٢٠٠٨



القسم الأول
مَا لَا يَسَعُ الْقَارِئُ وَالْمُقْرِئُ جَهْلُهُ

مهتد

إنَّ علم القراءات القرآنية العشر هو من العلوم الّتي أخذت حيزاً من اهتمام كثير من طلاب العلم وتعتبر قصيدة الشاطبية التي تحتوي سبعاً من هذه القراءات والدُّرّة المضوية التي تحتوي تنمة القراءات العشر هي العمدة في تلقي هذه القراءات عند العديد من القراء.

ثم أتت طيبة النشر لتكون المنظومة الجامعة المانعة التي حوت الخير من أطرافه فجمعت ما وجد في الشاطبية والدرة وأضافت عليها درراً نفيسة مما غاب عنهما.

وإن من أهم ما قصدت إليه في هذا الكتيب توضيح وتبسيط فهم وحفظ أصول هذه المنظومات على طالب العلم الذي يقصد جمع القراءات وفق مضمّن هاتين القصيدتين، إلا أنني وجدت أن هناك أموراً تتعلق بالقراءات ونشوئها والدراية في هذا العلم لا يقل أهمية عن تسهيل الأصول، يجب أن يهتم بها كل من ولج علم القراءات القرآنية فعمدت إلى تقييدها وتمحيصها بما يشبع رغبة الباحث في هذا العلم.

فالذي يعتمد على المعلومات التي في هذا الكتاب في أصوله وتحريراته يعتمد ما وجد في هذه المنظومات، فإن كان يجمع من طريق الشاطبية والدرة يقرأ أصولهما فقط وإن كان من طريق الطيبة يضيف لها ما يتعلق بها، وقد كان الشّعْر عبر تاريخ الأمة حبز العلوم وملحها فكان كل من يحاول أن يسهّل وقور علم ما في صدور طلاب هذا العلم ينظم قصيدة يحفظونها؛ ليسهل عليهم حفظ هذا العلم، وهذا شأن الشاطبية والدرة.. إلا أن تباعد العهد عن عهود الفصاحة واعوجاج اللسان العربي عند جل الناس ساهم في ضعف القدرة عند طلاب العلم خاصّة والناس عامة في حفظ القصائد والمنظومات وفهمها وبما أن علم القراءات

اليوم قائم على هذه المنظومات فقد أصبح فيه من الصعوبة التي تمنع نواله بيد كل طالب ويضاف إلى تلك الصعوبات كون منظومات القراءات تعتمد على رمز خاص بكل قارئ.

وتنقسم كل منظومة من هذه المنظومات إلى:

الأصول: والتي تحتوي الكيفيات التجويدية لكل قارئ، والتي غالبًا ما تعتمد قواعد مطردة تبنى عليها كل قراءة.

وفرش السور والآيات: الذي يحتوي تفصيل الخلافات في قراءة كلمات الآيات القرآنية، والتي اختلف فيها القراء، والتي لا تضبط غالبًا بقاعدة مطردة.

والذي قصدته هنا إيضاح الأصول وتبسيطها والتي تعتبر الأساس التي يقوم عليها علم القراءات، أما فرش الآيات والسور فإنه لا يخفى على أحد كتاب (التسهيل لقراءات التنزيل) لأستاذي الشيخ محمد فهد خاروف أو البدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله إضافة إلى العديد من الكتب التي تناولتها من طريق الشاطبية والدرة ثم الميسر يتناول فرش الحروف من طريق الطيبة وإضافة إلى مصاحف في علم القراءات التي طبعت مؤخرًا في مصر والتي تناولت الفرش بشكل مماثل لما قام به الشيخ فهد في التسهيل أو إتخاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي أو الكتب الأخرى الكثيرة الشارحة للطيبة التي تستعرض الفرش بوضوح تام على أنني أرى أن هذا الفرش يحتاج إلى إبداع طريقة أو فكرة ما تسهل حفظها للطالب وتبقى حفظ رموز المنظومة الطريقة الأسهل لحفظ هذا الفرش.



رموز القراء

هذه الرموز استناداً لما ورد في الشاطبية والدرّة واستخدمتها هنا في عدّة مواضع لتسهيل حفظ أصول القراءات على القارئ:

- ١-أبج: (أ) نافع، (ب) قالون، (ج) ورش.
- ٢-دهز: (د) ابن كثير، (ه) البزي، (ز) قبل.
- ٣-حطي: (ح) أبو عمرو، (ط) الدّوري، (ي) السّوسي.
- ٤-كلم: (ك) ابن عامر، (ل) هشام، (م) ابن ذكوان.
- ٥-نصع: (ن) عاصم، (ص) شعبة، (ع) حفص.
- ٦-فضق: (ف) حمزة، (ض) خلف، (ق) خلاد.
- ٧-رست: (ر) الكسائي، (س) أبو الحارث، (ت) الدّوري.

أما رموز قراءة الدرّة فهي:

- ٨-أبج: (أ) أبو جعفر، (ب) ابن وردان، (ج) ابن جمار.
- ٩-حطي: (ح) يعقوب، (ط) رويس، (ي) روح.
- ١٠-فضق: (ف) خلف، (ض) إسحاق، (ق) إدريس.

وعادة أبو جعفر يوافق نافع، ويعقوب يوافق أبا عمرو، وخلف يوافق حمزة.

فإذا وافق كل منهم أصله فلا يذكرون في منظومة الدرّة وكذلك هنا في الكتاب، ولا تذكر رموزهم، أما إذا ما خالفه فإنّه يشار إليه باسمه، أو رمزه الصريح، واعتمدت في كتابي هذا نفس الطريقة تقريبا عند وضع الرمز لكن مع القليل من التعديل فأوضحه:

فمثلاً: (حلا. ح) أي يقصد بـ(حلا) القارئ أبو عمرو حيث أن الحرف الأول من هذه الكلمة هو الحاء وهو يدل على أبي عمرو، ويخالفه يعقوب المرموز له ب (ح) المنفردة.

أما عندما نذكر: (حلا) لوحده فيقصد أبو عمرو، ويشاركه يعقوب.

إذا ذكر (فصلا + ح) أي انفراد القارئ حمزة ومعه خلف بهذه القراءة، ورمزه الفاء من كلمة (فصلا) وشاركه يعقوب حيث خالف أصله. وأما إذا ذكر (فصلا + ف + ح) فيعني انفراد القارئ حمزة وشاركه يعقوب حيث خالف أصله أبو عمرو، لكن خالف خلف العاشر أصله حمزة، ويوجد رموز أخرى في الشاطبية تسمى رموز الاجتماع يشير كل منها إلى أكثر من قارئ:

ث: الكوفيّون (عاصم وحمزة والكسائي).

خ: القراء السبعة عدا نافع.

ذ: الكوفيّون وابن عامر.

ظ: الكوفيّون وابن كثير.

غ: الكوفيّون وأبو عمرو.

ش: حمزة والكسائي.

صحبة: حمزة والكسائي وشعبة.

صحاب: حمزة والكسائي وحفص.

عم: نافع وابن عامر.

سما: نافع وابن كثير وأبو عمرو.

نفر: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر.

حرمي: نافع وابن كثير.

حصن: الكوفيّون ونافع.

أما بالنسبة لما زادته الطيبة على الشاطبية فأتناوله بالشرح المباشر في نهاية كل باب.



مقدمة تعريف بالقراءات العشر والقراء العشرة

تنقسم القراءات الثابتة والمقبولة اليوم على عشرة قراء، وهم سبعة في الشاطبية، وثلاثة في الدرّة المضية وكل قارئ ذكر عنه راويان وجمع ابن الجزري في طيبة النشر كل هؤلاء القراء، وهم على الترتيب:

في الشاطبية:

- ١- نافع المدني: لُقّب بذلك لأنه عاش في المدينة المنورة فهو قارئ المدينة، وراوياه: قالون، ورش.
- ٢- ابن كثير المكي: لقب بذلك لأنه عاش في مكة المكرمة فهو قارئ مكة: وراوياه هما: البرّي (أحمد)، قنبل.
- ٣- أبو عمرو البصري: ولقب بذلك لأنه عاش في البصرة وراوياه: وهما: أبو عمر الدّوري، السّوسي (شعيب).
- ٤- ابن عامر الشّامي: ولقب بذلك لأنه عاش في الشّام فهو قارئ: الشّام وراوياه هما: هشام وابن ذكوان.

أما في الكوفة فاشتهر منها ثلاثة قراء:

- ١- عاصم: وراوياه هما شعبة وحفص.
- ٢- حمزة: وراوياه هما خلاد وخلف.
- ٣- الكسائي: وراوياه هما أبو الحارث والدّوري.

والشاطبية هي: نظم ألفه الإمام الشاطبي الرعيبي الأندلسي في القرن السادس الهجري وضمنه ما ذكره أبو عمرو الداني في كتابه التيسير الذي كتبه في القرن الخامس الهجري والذي حوى قراءات حققت شروط قبول القراءة عنده ونسبتها للقراء السبعة المعروفين.

وأضاف الشاطبي في هذه القصيدة (الشاطبية أو حرز الأمان ووجه التهاني) إليه بعض الروايات والأوجه التي ثبتت عنده عن هؤلاء القراء ولم يشتمها أبو عمرو الداني مما تلقاه الشاطبي عن شيوخه (النفزي، وابن هذيل الذي قرأ عليه التيسير) أو ما سمعه من شيوخ آخرين وما ثبت عنده من نقولٍ حققت شروط القبول فأخذ الشاطبي طريقاً واحداً لكل رواية من الطرق الأربعة التي أخذها ابن الجزري لكل رواية .

ومن أشهر ما زادته الشاطبية نجد أن أبا عمرو الداني أخذ رواية قالون من طريق ابن بويان فقط ، بينما الشاطبي زاد طريق القزاز وأخذها عن شيخه النفزي ، ولم يزد طريقاً إلى رآو غيره لكنه زاد ضمن نفس الطرق عن باقي الرواة ونلمس هذه الزيادة لهذا الطريق بمقارنة سند رواية قالون عند أبي عمرو الداني في التيسير وسند روايتها عند الشاطبي حسب ما أثبتته ابن الجزري في النشر ، على أن تفصيل طرق الرواة المذكور عند كل رآو في القسم الأخير من الكتاب والكتعلق بالتحريات .

أشهر من شرح الشاطبية مما بين أيدينا اليوم: السخاوي تلميذ الناظم، أبو شامة الدمشقي، الجعبري، الشيخ شعلة (شعلة على الشاطبية)، ابن القاصح، السيوطي؛ وهذه شروح قديمة.

ويوجد العديد من الشروح الحديثة من أشهرها: شرح الشيخ عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي (الذي يقرأ بمضمونه العديد من الشيوخ اليوم).

أما قراء الدرّة فهم:

١- أبو جعفر وأصله نافع، ورواياه: ابن وردان وابن جمار.

٢- يعقوب وأصله أبو عمرو، ورواياه: رويس، روح.

٣- خلف وأصله حمزة، ورواياه: إسحاق، إدريس.

والدرّة هي: تتمّة القراءات العشر المتواترة المقبولة، حيث إن هذه القراءات الثلاث كانت معروفة ولربما كان يعتبرها البعض أشهر لكن ضعف الاهتمام بها ولم يتناولها علماء القراءات كما تناولوا السبعة فتناولها ابن الجزريّ وأكد ثبوتهما إلى قرائها وقبولها، وجمعها أوّلاً في كتاب تحبير التيسير، حيث جمع هذا الكتاب القراءات السبع حسب ما وجد في التيسير، وأضاف لها القراءات الثلاث هذه على أن هناك تفصيلاً في سبب كون القراءات المقبولة سبع ثم عشر ولماذا تم ضم الثلاثة للسبع بعد أسطر وقد نظم هذه القراءات الثلاث في قصيدة الدرّة المضية التي هي على نمط ورويّ الشّاطبية من البحر الطويل، حتى يسهل على الطالب الذي جمع القراءات السبع من طريق الشّاطبية إكمالها حتّى العشر بقصيدة من نفس الوزن.

وعلى ما يبدو طرق الدرّة هي طرق تحبير التحبير في القراء الثلاثة ولم يصرح ابن الجزري بطرق الدرّة، لكن في التحبير ذكر طرقه وكانت طريقاً عن كل راو وهذا الطريق هو واحد من الطرق الأربعة التي اختارها ابن الجزري لكل راو، لكن هناك استدراك في طرق الرواة الذين في الدرّة سنذكره في التحريرات من القسم الثالث يدل أن الطرق تزيد على طريق واحد من الطرق الأربعة.

ونشير هنا إلى أننا فصلنا الطرق عند ذكر تحريرات كل راو في قسم التحريرات من هذا الكتاب.

وأشهر من شرح الدرّة مما بين أيدينا اليوم: النويري تلميذ الناظم، والزبيدي؛ وهذان أشهر الشروح القديمة.

أما الشروح الحديثة فكثيرة أشهرها: الرميلي في المنح الإلهية، والأبياري، المخلاقي، الضباع، عبد الفتاح القاضي في الإيضاح، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي.. وأغلبهم من علماء مصر المحروسة بإذنه تعالى، إضافة لعدد من شروح العديد من الشيوخ الأجلاء.

ملاحظة: في قصيدة (الدرّة) يذكر ابن الجزري ما يخالف كل قارئ به أصله، أما ما يوافقّه فإنه لا يذكره.



ما المقصود بالقول إن أصل أبو جعفر هو قراءة نافع وأصل يعقوب هو أبو عمرو

ونقصد بالقول (أصل أبي جعفر هو قراءة نافع، وأصل يعقوب هو قراءة أبو عمرو،
وأصل خلف هو قراءة حمزة)، ما يلي:

من المعروف أن كلمة (الأصول) تطلق على القواعد التي تضبط علماً ما أو شيئاً ما
وبالتالي فهي في القراءة الواحدة تعبر عن الأحكام التجويدية لهذه القراءة.

والأحكام التجويدية: هي الأمور الأدائية اللفظية في قراءة القرآن والتي تضبط بقاعدة
مطرده وهي لا تؤثر في المعنى.

كما يقصد بكلمة (أصل) لغوياً المصدر الذي نشأ عنه الشيء لكنها ليست مقصودة هنا
على أنني استعملت هذا المعنى بعد أسطر وفي كتابي هنا عندما ذكرت أن قراءة القارئ هي
نتيجة قرنه لأحكام تجويدية وحروف أخذ أصل كل منها عن شيوخه وأقصد بهذا أن ليس كل
ما في القراءة أخذه القارئ عن شيخ واحد إنما عن عدة شيوخ.

أبو جعفر مدني أي من المدينة المنورة، وكانت أحرف قراءته والأحكام التجويدية للقراءة
المنسوبة لنافع هي المشهورة النسبة لأهل المدينة المنورة في زمن ابن الجزري وبعد أن اشتهرت
الشاطبية والتيسير بحيث أصبح الناس بعد اشتهارها يعتبرون أن أحرف وأحكام قراءة نافع هي
المثلة لأحكام وأحرف المدينة.

ولذلك عندما يخالف قارئ من المدينة هذه القراءة يقال خالف أصله بسبب أنه خالف ما
اشتهر بين الناس بأنه الأحكام التجويدية المنسوبة للقارئ الذي يمثل المدينة وكذلك يطلق أنه

خالف أصله إذا خالفه في الحرف وهذا تجاوز لأن فيه اعتبار الحروف التي لا تخضع لقاعدة مطردة ضمن الأصول ولكن هذا ما انتشر وسببه كما قلنا اشتهار نسبة قراءة المدينة لما ينسب لنافع فقط.

علماً أن أهل المدينة الواحدة قليلاً ما يختلفون في الحرف وسيمر هذا بعد أسطر، ونشير إلى أن نافع قارئ المدينة قرأ على أبي جعفر ونقل عنه، وبالتالي فكثير من حروف أبي جعفر أي الكلمات الموجودة في الفرش مشتركة مع قراءة ورش وقالون عن نافع التي بنيت على الأحرف الموجودة في المدينة، فإذا خالفهما في حرف ذكر.

على أن هذه الأمور والأسئلة التي ربما تدور في ذهن القارئ ستوضح بعد أسطر عند الإجابة على أسئلة سيتم طرحها.

وكذلك يعقوب هو من البصرة، وكانت حروف قراءته والأحكام التجويدية المنسوبة لأبي عمرو هي المشهورة النسبة إلى أهل البصرة في زمن ابن الجزري وبعد أن اشتهرت الشاطبية والتهذيب بحيث أصبح الناس بعد اشتهارها يعتبرون أن أحكام وأحرف قراءة أبي عمرو هي المثلة لقراءة أهل البصرة.

لذلك عندما يخالف قارئ ما من البصرة هذه القراءة يقال إنه خالف أصله بسبب أنه خالف ما اشتهر بين الناس بأنه الأحكام التجويدية المنسوبة للقارئ الذي يمثل البصرة وكذلك يطلق أنه خالف أصله إذا خالفه في الحرف وهذا تجاوز لأن فيه اعتبار الحروف التي لا تخضع لقاعدة مطردة ضمن الأصول ولكن هذا ما انتشر وسببه كما قلنا اشتهار نسبة قراءة البصرة لأبي عمرو فقط.

وقراء البصرة كغيرها قليلاً ما يختلفون في الحرف، ونشير إلى أن أبي عمرو قارئ البصرة هو أحد شيوخ يعقوب فغالب حروف يعقوب يشارك بها راويي أبي عمرو سواء الدوري أم

السوسي فإذا خالفه في حرف ذكر والسبب الرئيس في اشتراكه معهم لأنهم يمثلون أحرف أهل مدينة واحدة.

ونشير هنا إلى أن أبا عمرو هو أحد شيوخ يعقوب؛ فيقال: إنه قرأ عليه مباشرة، والثابت أنه قرء على المنذر وهو على أبي عمرو؛ وكذلك خلف: هو من الكوفة وينطبق عليه وعلى قراء أهل الكوفة ما ينطبق على يعقوب وأبي عمرو، فكانت أحرف وأحكام قراءات حمزة وعاصم والكسائي هي المشهورة النسبة لأهل الكوفة في زمن ابن الجزري، وبعد ما اشتهرت الشاطبية والتهذيب بحيث أصبح الناس بعد اشتهارها يعتبرون أن أحكام وأحرف هذه القراءات الثلاث هي الممثلة لقراءة أهل الكوفة، لذلك عندما يخالف قارئ ما من الكوفة هذه القراءة يقال إنه خالف أصله بسبب أنه خالف ما اشتهر بين الناس بأنه الأحكام التجويدية المنسوبة للقراء الذين كانوا يمثلون الكوفة وكذلك يطلق أنه خالف أصله إذا خالفهم في الحرف وهذا تجاوز لأن فيه اعتبار الحروف التي لا تخضع لقاعدة مطردة ضمن الأصول ولكن هذا ما انتشر وسببه كما قلنا اشتهار نسبة قراءة الكوفة لما ينسب للقراء الثلاثة المذكورين فقط.

ونشير هنا إلى أن خلف يوافق حروف الكوفيين في قراءتهم، وخاصة حمزة، حيث إن حمزة هو أحد شيوخه فقد قرأ خلف على سليم وهو على حمزة، كما أن عاصما هو أحد شيوخ خلف ضمن سلسلة، وبالتالي فقد روى خلف عن حمزة قراءة رواية خاصة بجمزة مضمنة في الشاطبية، ثم انفرد خلف بقراءة كان يقرأها في الكوفة باختيارات له أي أحكام تجويدية مع حروف خاصة به قرنها معاً وقد أخذ أصلها عن شيوخه وليس قراءته من حروف وأحكام من شيخ واحد وبما أن خلف هو أحد راوييه لذلك أصبح يُشتهر أن أصل خلف هو قراءة حمزة بالذات، وتختلف قراءته عن قراءة حمزة وعن روايته عنه إلا أنها لا تخرج عن حروف الكوفيين، واختاره ابن الجزري عندما أضاف قراءات ثلاث للعشرة لأن قراءته تحقق شروط القبول كما سنشرح، ولذلك نعبّر عن قراءته لأحد الآيات خلف في اختياره أو خلف العاشر عنه وقد أكد ابن الجزري صحتها وقبولها.

وهنا نعطي خلاصة هامة: وهي أن نافعاً وأبا عمرو بقراءتيهما كانا يمثلان الحروف المنتشرة المستفيضة في المدينة والبصرة في زمن تدوينهما وقد اختارهما ابن مجاهد الذي يعتبر أول من اختار هؤلاء القراء السبع ليمثلاهما لأنهما قارئان حقاً الشروط التي رأى ابن مجاهد أنها تؤهلها لقبول قراءتيهما مع بقاء أحرف منتشرة في المدينة لم تحتوها قراءتهما ولم يثبتهم ابن مجاهد إما لأنه لم يتصل سنده بها في قراءة كاملة للقرآن حروفاً وأحكاماً أو لأنه رأى أن قراءتيهما تمثلان الأحرف المستفيضة في كل من المدينتين واكتفى بقراءتيهما ممثلة لهما ورأى أنه لا داعي للاستطراد بأحرف أخرى منتشرة لكنها غير مستفيضة كأحرفهما وهذا هو الأرجح.

لكن كما يمر كان لأبي جعفر ويعقوب في قراءتيهما حروفاً خرجوا بها عن حرفي نافع وأبي عمرو وتتوفر في شخصهما الشروط التي تجعلهما قارئين تؤخذ قراءتهما بالرغم من أن حروفهما كانت موجودة في المدينة والبصرة وعلى ما يبدو لم تكن أحرفهما مستفيضة ومنتشرة كتلك التي مثلها نافع وأبو عمرو لذلك اختارهما الشاطبي ومن قبله من أوائل الذين تصدوا لتدوين القراءات إلا أن الناس كانوا يقرؤون بها في زمن القراء ويعتبرونها مقبولة.

أما خلف فلم يخرج عن حروف الكوفيين وبالتالي قراءة خلف هي عبارة عن اختيارات تجويدية له لا غير وليس حروفاً إلا ما يروى عنه من السكت بين السورتين على أن هذا لا يمكن اعتباره حرفاً كما سنوضح في تقسيم أنواع الحروف.

وهذه الأمور سأوضحها ضمن الشرح القادم..

وبالتالي سيمر هنا أننا نقول: البصريين (بالتثنية) فنقصد: (أبا عمرو، ويعقوب)؛ ونقول
المدنيين ونقصد: (نافع وأبا جعفر)؛ وعندما نقول خلف في اختياره فهذا يعني قراءته الخاصة
ويسمى أيضاً: (خلف العاشر).

فالذي كان منتشرًا ومستفيضًا في المدينة زمن ابن مجاهد وبداية تدوين القراءات: أحرف
قراءة (نافع) إضافة إلى بعض الحروف التي كانت أقل استفاضة منها كقراءة أبي جعفر.

أما في زمن ابن الجزري فلم تعد حروف غير نافع مستفيضة بين الناس في المدينة بل
قليلة، وبين العلماء أصبح يقال عنها مشهورة وتردد العديد في قبولها لأنهم ظنوا أنها غير
متواترة إلا أن ابن الجزري أثبت قراءة أبي جعفر في النشر والطيبة والدرة وأكد ثبوتها، بل
حكم أن أحرفها تأخذ حكم المتواتر.

وينطبق هذا على يعقوب في البصرة، وكذلك في الكوفة كان ينتشر مستفيضاً أحرف
مثلثها ثلاثة قراءات (عاصم، حمزة، الكسائي)، وأثبت الشاطبي كل من قراءة (عاصم وحمزة
والكسائي) ضمن الأوجه والروايات الموجودة في قصيدته ثم اختار ابن الجزري قراءة أخرى
هي اختيار كان يُقرئ به خلف لم تخرج عن حروف الكوفيين، وأكد ابن الجزري قبول هذه
القراءة.

وهذه الأمور المذكورة سنتناولها بالتفصيل مع أدلتها..



تعريف الطيبة وأهم شروطها

أما الطَّيِّبَةُ: باختصار هي منظومة نظم فيها ابن الجزري كتابه النشر في القراءات العشر أما كتابه النشر فقد جمع فيه ابن الجزري قراء الشاطبية وزاد فيها ثلاث قراءات مقبولة متواترة الثبوت لقراءتها ، ووضع فيه عن كل قارئ راويان حسب الشاطبية لكن أخذ عن كل راو أربعة طرق استقصى كل كتاب يتصل بأحد هذه الطرق فبنى كتابه النشر على ٥٨ كتاباً، فكان كتابه واسعاً جداً حوى ما ثبت إلى هؤلاء القراء العشر وكانت الشاطبية وشروحيها أحد الكتب التي اعتمد عليها ، بينما الشاطبي بنى منظومته على طريق واحد عن كل راو من هذه الطرق الأربعة اعتماداً على ما ثبت بإسناد عند الشاطبي عن التيسير وعن شيوخه وزاد الشاطبي ما ثبت عنده لنفس طرق أي عمرو وزاد طريقاً لقالون ، وستناول الطرق التي اعتمدها الشاطبي بالتفصيل في القسم الأخير من الكتاب عند ذكر التحريات .

وكذلك الدرّة بناها ابن الجزري على طريق واحد عن كل راو فهج بهذا نهج الشاطبي وغيره من مؤلفي كتب القراءات في الاقتصار على طريق واحد وذكر هذه الطرق في تحبير التيسير لكن ناقشنا في قسم التحريات أن الطرق ربما تزيد عن كل راو .

أما سبب توسع ابن الجزري وعدم اكتفاؤه بالسبع كل هذا سيشرح هنا في القسم الأول من الكتاب.

وأشهر من شرح الطيبة مما بين أيدينا اليوم: النويري تلميذ الناظم، وشرح ابن الناظم، إتخاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي (الذي يقرأ بمضمونه العديد من الشيوخ)؛ وهذه أشهر الشروح القديمة كما يوجد كتاب تقريب النشر الذي اختصر فيه ابن الجزري النشر وقربه .

أما الشروح الحديثة فمن أشهرها: شرح السمنودي، شرح الضباع، شرح الترمسي.
إضافة لكون النشر الذي هو أصل الطيبة هو مرجع بين أيدينا اليوم.



أسئلة هامة نثار في ذهن القارئ عن القراءات

وقبل البدء في الشرح للشاطبية ربما يتبادر لذهن القارئ أسئلة هامة حول ما ذكر

وهي:

- ❖ ما الفرق بين القراءة والرواية والوجه؟ وكيف نحدد أن النقل الذي نقله شيخ ما من الرواة هو قراءة أم رواية خاصة؟
- ❖ وكذلك كيف ثبت وجود قراءات شاذة؟ لماذا لا نعتبرها نقل أو رواية كما هي حالة النقول التي في كتب التفسير ثم لماذا اعتبرت قراءات شاذة؟
- ❖ ما هي الكيفية التي وصلت بها القراءات السابقة إلينا تفصيلاً؟ ولماذا تم اختيار القراء العشرة المذكورين؟ ولماذا راويان عن كل قارئ؟
- ❖ عن ماذا تعبر كلمة (قراءة) بحد ذاتها؟
- ❖ هل كان التابعي عندما يتلقى القراءة عن الصحابي يتحرى ويسأل ويبحث عن تواتر القراءة التي يقرؤها إياها الصحابي.. وينطبق هذا على تابع التابعي والتابعي وهل كان كل شيخ يخبر من قرأ عليه من التلاميذ اسم الشيخ الذي ينقل له القراءة عنه أو الطريق الذي ينقل عنه؟ ثم متى تم قيام أبحاث خاصة حول دراسة التواتر وتحديد القراءة المقبولة؟
- ❖ لماذا اختلف العلماء أولاً في إثبات قبول وصحة بعض القراءات مثل القراءات الثلاث تنمة العشرة وبعض الروايات والأوجه عن القراء السبعة؟ ألم يكن من الواجب عدم الاختلاف طالما أن الشروط موحدة؟ وهل هناك خلاف في الشروط أم هناك خلاف في تحديد انطباق الشروط؟
- ❖ هل قراءة كل قارئ هي عبارة عن اختيارات له لأوجه وروايات نقلها عن شيوخه وجعلها في قراءة واحدة خاصة به؟ أم إن كل قارئ ينقل تماماً ما تلقى من أحد شيوخه ويخبر بها وفيما بعد تم دراستها وإثبات تواترها؟
- ❖ هل قرأ الرسول ختمة كاملة تتضمن كل قراءة رواها صحابي ثم أخذها عنه تلميذ له وهو إلى تاليه إلى أن تم تدوينها لكل قراءة؟

❖ هل هناك روايات ثابتة عن الرسول أو في العصور الأولى وكانت منتشرة لكنها لم تصل إلينا؟

❖ لماذا تم اختيار القراء السابقين المذكورين خاصة ولم يذكر غيرهم؟

❖ أليس القول بأن هناك اختيارات لقراء عن شيوخهم أو القول باحتمال وجود أوجه وروايات مقبولة لم تصلنا أو القول بأن الرسول لم يقرأ ختمة خاصة بكل قراءة بجد ذاتها فيه قبح بالقرآن ودقة نقله ووصوله إلينا بل أليست القراءات بجد ذاتها هي أمر يدل على تعارض النقول وتضاربها أو تضارب الخبر من المصدر بجد ذاته - أي الرسول الكريم بما يقدح بدقة نقل القرآن الكريم وادعاء التواتر الذي يثبت العلم القطعي؟ فإننا إذا قلنا إن هناك تعارض واختلاف في النقول فهذا يقدح بدقة النقل أما إن قلنا إن هناك خلاف في الأداء من المصدر دون تحديد قواعد خاصة من المصدر لهذا الخلاف فهذا يدل على تعارض غير منطقي يقدح بالمصدر؟

❖ أليس خلاف القراءات يعبر عن تناقض في النقل عن الرسول؟

❖ هل القرآن متواتر فعلياً؟ وكيف نبرهن على ذلك؟ ثم ألا ينقطع التواتر عند ابن الجزري في الأسانيد الموجودة اليوم؟

❖ ما سبب وجود التحريرات واقتران الأوجه عن القراء وهل يجب الالتزام بها؟

❖ هل يشترط حفظ المنظومات (الشاطبية والدرة أو الطيبة لجمع القراءات) ولماذا انتشرت الشاطبية والتيسير واشتهرت على حساب باقي الكتب، وهل يتم اليوم جمع القراءات بمضمن غير هذه الكتب؟ وهل هناك اتفاق اليوم بين جامعي القراءات حول الكتب التي تجمع القراءات بمضمنها؟

❖ ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في الذي يريد الحصول على الإجازة في القراءات.

❖ هل يجوز إدخال قراءة على أخرى وما يسمى بتلفيق القراءات؟

❖ هل هناك قياس استخدم في القراءات وخاصة في بناء الأصول؟ وهل قرأ الرسول بكل هذه القراءات والأوجه وهل قرنها مع بعضها؟

❖ لماذا يجمع البعض القراءات؟ وإلى ماذا تتجه نية من يجمع؟ وإلى ماذا يجب أن تتجه؟ وهل جمع أحد من الصحابة أو غيرهم من القرون الثلاثة الأولى القراءات؟



أهمية الدراية في علم القراءات وغيره

وهذه الأسئلة كلها إضافة إلى غيرها من الضروري أن يعلمها من يجمع القراءات لأن الدراية هي جزء هام وكبير يجب أن يحيط به عالم القراءات، وقد أثبتنا تفصيل الأجوبة وأموراً أخرى هامة لكن ليست على الترتيب الذي طرحت به الأسئلة وذلك بسبب تداخل هذه المباحث.

جواب الأسئلة السابقة مع شرح كيفية تطور القراءات وظهورها وأسسها وكتبتها:
حتى يكون الجواب على هذه الأسئلة واضحاً جلياً يجب أن تكون ماهية القراءات ونشأتها وتطورها وكذلك الحروف القرآنية واضحة سواء المذكورة في حديث الأحرف السبعة أو الحرف الذي يذكر في كتب التفسير والقراءات، وأنوه قبل هذا أن هذه الأسئلة من الضروري على حافظ القرآن وجامع القراءات خاصة أن يكون على بينة منها، فإن أهم فائدة لجمع القراءات هي الدراية التي يجب أن تتشكل عند جامع القراءات لكيفية نقل القرآن ووصوله إلينا فيكون حقاً على بصيرة يوضح للناس أنه لا مجال لأي تشكيك في دقة نقل القرآن وحفظه عبر الأزمان بالإضافة إلى أن اجتماع الدراية مع الرواية توجب للعالم أعلى درجات الوثوقية كما أنها توسع أفقه وتجعله مدركاً تماماً لما يقرأ فلا يبالغ ولا يعقد القراءة ولا يمططها ولا يتساهل بها بل يوضح للقارئ كل ما يقرؤه، وقد أثبت في غير هذا الموضع من شرح الجزرية قول أبي طالب مكي في الرعاية في باب صفة من يجب أن يقرأ عليه وينقل عنه:
قال: ... فنقل القرآن فطنة ورواية ودراية أحسن منه سماعاً ورواية.

قال: ... فالرواية لها نقلها والدراية لها ضبطها وعلمها.

قال: ... فإذا اجتمع للمقرئ النقل والفطنة والدراية وجبت له الأمانة وصحت القراءة

عليه. اهـ

وسأحاول بتوفيق الله تعالى إيضاح هذه الأمور أولاً باختصار وبأسلوب بسيط خال عن التعقيدات وإكثار النقول والأقوال ثم أتطرق للأدلة والنقول حول هذه المسائل.



القراءة والرواية والطريق

يقول علماء القراءات إن كل ما ينسب لأحد القراء من العشرة هو قراءة وكل ما ينسب لراوٍ من الرواة الذين أخذوا عن هؤلاء القراء فهو رواية بشرط تصريحه أن ما يرويه هو عن القارئ دون خيارات منه ، ثم كل ما ينسب لآخذ عن الراوي وإن سفل فهو طريق أما ما يعود لتخيير القارئ من طريق أو رواية ما فهو وجه، ويضرب صاحب كتاب حل المشكلات وتوضيح التحريات الشيخ عبد الرحمن الخليجي وعندي قسم من كتابه وكيل مشيخة مقارئ الإسكندرية رحمه الله: فتقول مثلاً البسملة بين السورتين قراءة الكسائي ورواية قالون عن نافع وطريق صاحب التبصرة عن الأزرق عن ورش، وتقول في البسملة بين السورتين ثلاثة أوجه ولا تقول ثلاث قراءات ولا ثلاث روايات ولا ثلاثة طرق، والخلاف الواجب عين القراءات والروايات والطرق. بمعنى أن القارئ ملزم بالإتيان بجميعها كأوجه البدل وذات الياء لورش فهي طرق وإن شاع التعبير عنها بالأوجه تساهلاً، والخلاف الجائز أي يجوز عدم الإتيان به أثناء الجمع هو خلاف الأوجه الذي على سبيل التخيير والإباحة كأوجه البسملة وأوجه الوقف بالروم والإشمام والقصر والتوسط والمد، فبأي وجه أتى القارئ أجزاء ولا يكون نقصاً في روايته ولا يلزم استيعابها إلا للتعليم في بعض المواضع والأخذ بجميعها في كل موضع غير مستحسن إلا في وقف حمزة لصعوبته على المبتدئ.

أما بالنسبة لكلمة حرف فيقال حرف نافع أو حروف الكوفيين أو الشاميين.. فيقصد بها عند استعمالها في كتب القراءات فرش الكلمات الموجودة في الآيات المختلفة أي الكيفية التي قرأت بها كلمة ما مما فيه خلاف بين القراء وعلى الغالب لا يقصد في الأمور اللفظية التجويدية من مقادير المد والصلة والغنة مع احتمال تناولها في بعض الأحكام التجويدية فيقال مثلاً الصلة في ميم الجمع هي من حروف المكين..

ولذلك نجد أن ابن الجزري يقول في ترجمة خلف ورواته في النشر: قال أبو بكر بن أشته: إنه خالف حمزة يعني في اختياره في مائة وعشرين حرفاً (قلت) ابن الجزري تتبع اختياره فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرف واحد وهو قوله تعالى في الأنبياء آية: ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيَّ قَرِيْبَةً ﴾ الأنبياء: ٩٥، قرأها كحفص والجماعة بألف وروى عنه أبو العز القلانسي في إرشاده السكت بين السورتين فخالف الكوفيين.

فالمقصود من الحرف هنا في القراءات كما ذكرنا آنفاً الكيفية التي تقرأ بها كلمة ما مما يحتمله الرسم بالإضافة إلى إطلاقه أيضاً على بعض الأحكام التجويدية لهذا القارئ من: تسهيل الهمز، أو أحكام الهمزتين، ينقل ابن الجزري عن أبي عمرو الداني قوله: الأوجه المختلفة من القراءات والتغيرات من اللغات تسمى أحرفاً، ومر معنا نقل سابق عن ابن الجزري يوهم أن أحكام الوصل بين السورتين هي مما يندرج تحت مصطلح الحرف إلا أنه لا يندرج تحت هذا الاصطلاح العام الذي ذكرناه وسيمر معنا، إنما هو حرف مجازاً كإطلاق الحرف على الأحكام التجويدية الخاصة بكل قارئ فالعلماء الأولون الذين قاموا بتدوين القراءات قصدوا تدوين الحروف المنتشرة في كل مدينة وكانت هذه الحروف تقرأ بكيفيات تجويدية متعددة في هذا المصر فاختر العلماء شيخاً مقرئاً ممثلاً لهذه الأحرف المنتشرة في هذه المدينة ولذلك نجد أن القارئ من نفس المدينة يتقاربان في حروفهما أكثر من قارئين من مصرين مختلفين مع أن الأحكام التجويدية في مصر واحد ربما تختلف كثيراً وهذا نجد بين نافع وأبي جعفر وبين أبي عمرو ويعقوب وبين القراء الكوفيين، ثم إن قراءاتهم حققت الشروط الثلاثة التي وضعت لقبول القراءة وهي تتعلق بالحرف حسب ما سنوضحه أما الأحكام التجويدية فاكتفي من هذه الشروط بالسند الصحيح فقط وربما بشرط اللغة أيضاً أي كون الحكم التجويدي مما يوجد أصله في لغات ولهجات العرب، وقصد العلماء تدوين الحروف في كل مصر لأن هؤلاء العلماء المدونين الأوائل أرادوا حصر الأحرف المقروءة في كل مصر أي خلاف الكلمات الذي لا يؤثر بالمعنى والذي يتعلق بلغات قبائل العرب التي أذن الرسول بالقراءة بلغاتها كما هدفوا من هذا منع الاختلاف ومنع تخطئة الناس لبعضهم بعضاً مع تباعد العصور وكذلك منع

ابتداع أحد قراءة لكلمة ما تتوافق مع الرسم لكنها تغير المعنى بما لم يثبت عن الرسول وهذا الابتداع - أي التخير من لغة العرب بما يغير المعنى - لم يسمح به الرسول ﷺ كما يؤدي لتحريف معاني القرآن فرأوا أن عدم حصرها ربما يؤدي بالبعض أن يبتدعوا تحت غطاء كثرة الحروف، ولذلك اختاروا قارئاً يمثل بقراءته أحرف كل مصر.

ثم هل ينطبق مفهوم الحرف هنا في القراءات على الحرف الذي ذكر في حديث (الأحرف السبعة)؟

هذا سنناقشه في بحث الأحرف السبعة لكن نستبق القول بأن هذه الأحرف الموجودة في القراءات السبع مأخوذة من الأحرف السبعة التي ذكرها الحديث.



المقصود باستعمال كلمة (حرف) في علم القراءات وغيره

والخلاصة إن الحرف له أحد ثلاثة مفاهيم:

● يطلق الحرف ويستعمل للدلالة على لغة قبيلة وهذا المعنى للحرف سنناقشه في بحث الأحرف السبعة للقرآن في آخر هذا القسم لكن من الضروري الوقوف عليه قبل إكمال هذا البحث ، في أساليب الكلام من الشنينة أو الكشكشة أو الاستنطاء فالكشكشة وضع الشين بعد كاف الضمير والاستنطاء قلب العين نوناً إذا كان بعدها طاء فتصبح (أعطيناك) (أنطيناك)، وكذلك البناء الحركي للكلمة في داخلها (ميت، ميت) (حيثُ ، حيث) (لاتضارُ ، لا تضارُ) أو تغيير الكلمة لقبيلة ما بكلمة تستعمل بلغة قبيلة أخرى لأنها غير موجودة أو مستعملة في لغتها مثل (القطن) في لغة قبيلة وهي في لغة قبيلة أخرى (العهن) فكلمة القطن غير موجودة في لغة القبيلة الأولى.

● ما يستعمل في علم القراءات فيقال حرف الكوفة أو البصرة فيقصد به الكيفية التي تنتشر في هذه المدينة في قراءة كلمة ما مما يوافق الرسم أو حكم تجويدي استفاض لهذه المدينة وهذا الحكم التجويدي يتعلق على الغالب بأساليب العرب في الخطابة والكلام وهي تأثرت بلهجات العرب.. فهو جزء من النوع الأول لكنه يستعمل في التعبير عما اختص به قراء مدينة ما بقراءة هذه الأمور وذلك في قراءة كلمة أوفي أسلوب الأداء المستعمل في الكلام والخطابة.

● حرف قارئ ما: كحرف نافع أو حمزة أو.. فيقصد به أيضاً الكيفية التي نقلت عن هذا القارئ في قراءة كلمة ما بما يوافق الرسم أو حكم تجويدي ثبت عن هذا القارئ وهذا الحكم يتعلق بأساليب العرب في الخطابة والكلام، فهو جزء من النوع الأول لكنه يستعمل

في التعبير عما اختص به قارئ بقراءة هذه الأمور من قراءة كلمة ما أو بناء قراءته أسلوب في الخطابة والكلام.

وبالتالي الأصل أن كلمة الحرف المستعملة سابقاً بين العرب تذكر لما لا يؤدي إلى التأثير بالمعنى وهو الحرف الذي يقوم على لهجات العرب في الكلام ولغاتها بما يتعلق ببناء الكلمة الحركي والحرفي وأسلوب العرب في الكلام والخطابة.

لكن نجد أن بعض الكتّاب في القراءات يستعملون أحياناً كلمة حرف قراءة نافع أو عاصم أو أهل الكوفة أو.. عند ذكر اختصاص قارئ أو أكثر بقراءة آية بما يوافق الرسم وبما يتعلق باختلاف المعنى التفصيلي وليس الإجمالي عن باقي القراء وهذا الاستعمال أصله لا يصح لأن الحرف لا يتعلق بتغيير المعنى، لكن يتم ذكره مجازاً فيقال حرف ابن كثير (يعملون) وغيره ﴿تَعْمَلُونَ﴾ في الآية ٧٤ من سورة البقرة.

ولربما استعمل لفظ حرف للدلالة على نقل شخص ما لآية ما بزيادة كلمة أو الاختلاف في كون آية أو حرف ما من القرآن فيقال حرف ابن مسعود أو ابن عباس أو أبي.. ولكن هذا الاستعمال لا يصح لأن الحرف يستعمل على ما كان ثابتاً ومقبولاً نقلاً ولا يصح استعماله لنقول لم تثبت ولا يصح التعبير (هي حرف فلان) كزيادة جملة: من أم في آية سورة النساء (وله أخ أو أخت من أم) حسب ما نقل في حديث واعتبار أبي بن كعب أن دعاء القنوت من القرآن، وكأننا حرمنا بنسبتها وصحتها وقبولها.

فلا يمكن اعتبار بعض النقول الشاذة من زيادة كلمة أو آية ما من القرآن في نقل ما حرفاً، فالحرف يستعمل لدراسة ما كان ثابتاً، ولربما سمي ما كان من قبيل هذا: قراءة فلان، وهذا إن قبل فتجاوزاً أيضاً لأنها في الحقيقة ليست قراءة قرآنية مقبولة بل لا تعدو أن تكون نقلاً شاذاً قرآنيته غير مقبولة ويحتاج لدراسة وتمحيص بل الأصح القول: نقل عن فلان قراءته آية كذا.

أما لغوياً فيستعمل للدلالة على طرف الشيء وقد قال العديد من العلماء أن هذا المدلول اللغوي هو المراد من الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، أي قالوا: سبعة خلافاً تفارق القراءات القرآنية بما بعضها البعض.

وهذا القول سنناقشه في بحثه ونوضحه إن شاء الله تعالى وهو لن يكون مجال بحثنا هنا لكن أنصح القارئ بقراءة ذلك البحث الآن بسبب تعلقه ببحثنا هنا .

إنما الحرف في معانيه الثلاثة المذكورة هي التي تستخدم على الغالب في كتب القراءات؛ كما أن الحرف يستعمل في استعماله الشائع للدلالة على الصوت الذي له مقطع في الفم وصفات مثل (الطاء، التاء، القاف).



أنواع الخلافات النحوية نختلف بها القراءات القرآنية عن بعضها

وهنا يمكن أن نجد عند تقسيم اختلاف القراءات أنها تنقسم إلى ستة أنواع:

١- اختلاف الحرف اختلافاً بنائياً: وسميهاه خلاف حرف لأنه متعلق باختلاف حروف لغاتها ولهجاتها - القبائل المذكور والذي لا يؤثر في المعنى، وهو يقسم شيعتين:

● اختلاف الكلمات البنائي من ناحية الحركات داخل الكلمة وليس آخرها بما لا يؤثر على المعنى:

مثل: (خطوات، خطوات) (اثنا عشرة، اثنا عشر) (فهو، فهو) (حَسَنًا، حُسْنًا) (القدس، القدس) (يأمركم، يأمركم).

الإسكان عند أبي عمرو غير متعلق بالإعراب إنما هو لغة كذلك: (ينصركم، بارئكم).. (جبريل، جبريل)، (ينزل، ينزل) (نسخ، نسخ)، (فأمتعته، فأمتعته)، (أرنا، أرنا) (عليهم عليهم) وكذلك فيهم ولديهم ويزكيهم.. فتح ياءات الزائد أو إسكانها، (موص، موص) (اليسر، اليسر) (ترجع، ترجع) (فنعما، فنعما) (يحسبهم، يحسبهم) (فأذنوا، فأذنوا) (لما، لما) (مدخلاً، مدخلاً) (حصاده، حصاده).. وهذا النوع أمثله كثيرة، وهو أكثر نوع تختلف به القراءات وكلماته كثيرة جداً.

● أو اختلاف الكلمات البنائي من ناحية زيادة حرف أو نقصانه أو تغييره في الكلمة بما لا يؤثر في المعنى: مثل (عقدت، عاقدت) (قسية، قاسية) (بالغدوة، بالغدوة) (استهوته الشياطين، استهواه) (إبراهيم، إبراهيم) (ليكة، الأيكة)،

(تحف، تخاف) (دري، دريء) (فتيته، فتياه) (أمان، أمان) (صراط، سراط)
حيث تعتبر الشدة حرفاً.

وفي هذا النوع نشير إلى أمرين:

أ- إن تغير حرف لم يقبل أصلاً من قبل الصحابة ومن بعدهم إلا بما
يوافق الرسم.

ب- إن تغير حرف يؤدي إلى تغيير المعنى غالباً - نقصد المعنى
التفصيلي - لذلك هذا النوع قليل وتغيير المعنى لا يندرج تحت اختلاف
الحرف.

٢- اختلاف الكلمات القرآنية اختلافاً يتعلق بتغير حرف ما مع تغيير المعنى التفصيلي أو البلاغي ::

وهو غير متعلق بلغات القبائل وحروفها، مثل:

(لامستم، لمستم) (كأن لم تكن، كأن لم يكن) (ولا تظلمون فتيلاً، ولا يظلمون فتيلاً)
(فتبينوا، فتبتوا) (فسوف يؤتية، فسوف تؤتية) (يؤتيمهم، تؤتيمهم) (سنؤتيمهم أجراً، سيؤتيمهم
أجراً) (تبغون، يبغون) (رسالته، رسالاته) (سحر، ساحر) (هل يستطيع ربك، هل تستطيع
ربك) (نحشرهم، يحشرهم) (تكن، يكن) (ولتستبين، وليستبين) (يقص، يقض) (توفته، توفاه)
(خيفة، خفية) (أجناناً، أجتينا) (تجعلونه، يجعلونه) (ولينذر، ولتنذر) (وجعل، وجاعل)
(درست، دارست) (لا تؤمنون، لا يؤمنون) (آية، آيات) (غيابة، غيابات) (السحر، السحر)
(لا يفتح، لا تفتح) (نشرا، بشرا) (حقيق علي، حقيق على) (برسالي، برسالاتي) (إصرهم،
أصارهم) (أو تقولوا، أوقولوا) (شركا، شركاء) (يقبل، تقبل) (اخترتك، اخترناك) (السجل
للكتب، للكتاب) (يدفع، يدافع) (أمانتهم، أماناتهم) (عظما، عظاما) (الله، الله) (خلق كل،

خالق كل (حقت كلمة، حقت كلمات) (يستوي الظلمات، تستوي) (بشرى، بشراي) (معذرون، معذرون) حيث الشدة هي عبارة عن زياد حرف يؤدي لزيادة في المعنى (فلا تسألني، فلا تسألني)، (تعملون، يعملون) (يخادعون، يخادعون) (جمالة، جمالات)، (خطيئته، خطيئته)، (اصطفى البنات) بهمز وصل أو قطع، (لا يُقبل، لا يُقبل) (نغفر لكم خطاياكم، تغفر لكم) (واتخذوا، واتخذوا) (تقولون، يقولون) (الرياح، الرياح) (ترى، يرى) (يرون، يرون) (مسكين، مساكين) (ولا تقاتلوهم، ولا تقتلوهم) (تمسوهن، تماسوهن) (دفع، دفاع) (ونكفر، ويكفر) (فرهان، فرهن) (وكتابه، وكتبه) (يفرق، نفرق) (ويقتلون الذين، ويقاتلون الذين) (كفلها، كفلها) (فناداه، فنادته) (ونعلمه، ويعلمه) (أن يؤتي، أن يؤتي) (تُعلمون، تعلمون) (يبغون، تبغون) (يرجعون، ترجعون) (يفعلوا، تفعلوا) (يكفروه، تكفروه) (مسومين، مسومين) (قاتل، قُتل) (يغشى، تغشى) (يجمعون، يجمعون) (سكتب، سيكتب) (لتبينه.. ولا تكتمونه، ليبينه.. ولا يكتمونه) (وقتلوا وقاتلوا، وقاتلوا وقتلوا) (قياما، قياما) (يوصى، يوصى) (إلا أن تقطع، إلى أن تقطع).. والأمثلة هنا كثيرة لكنها أقل من النوع الأول، ولا يخرج الخلاف هنا عن الرسم إلا ما يقال من أنه قبل الخروج في حرف واحد ضمن الكلمة من حروف المبني إن ثبت تواتره مثل: (بظنين) قرئت (بضنين) وهذه نادرة لا يوجد غيرها وستناول أنه من المحتمل دخولها تحت باب مرسوم الخط.

وهنا نشير إلى أمرين هامين:

- أ- إن تغيير الحرف لم يقبل أصلاً إلا بما يوافق الرسم وبنوضحه بعد قليل.
- ب- إن تغيير المعنى بتغيير الحرف في القراءات القرآنية يتعلق بالمعنى التفصيلي للآية وليس الإجمالي ونقصد بالتفصيلي زيادة بلاغة في الصورة التي تناولها الآية أو تفصيل ما مع بقاء القصد الإجمالي من الكلمتين.

٣- اختلاف الكلمات القرآنية اختلافاً يتعلق بالحركات الإعرابية دون التأثير على

المعنى:

وقسم إلى قسمين :

- الاختلاف المتعلق باختلاف لغات العرب : وهذا لا يؤثر بالمعنى أبداً (وحسبوا ألا تكون، ألا تكون) (لا خوف، لا خوف) (قلوبهم العجل ، قلوبهم العجل) (بأمني ، بأمني) (إلا أن تكون تجارة ، تجارة) (حتى يقول ، يقول) ، (وكلا وعد الله الحسنى ، وكل وعد الله الحسنى) الحديد ، (ما فعلوه إلا قليلاً ، إلا قليل) ...وهذه أمثلتها قليلة
- الاختلاف غير المتعلق بلغات العرب بل اختلاف أوجه نحوية : وهذا يمكن القول أنه لا يؤثر بالمعنى مجازاً لأنه لا بد من وجود أثر معنوي دقيق لكل وجه نحوي ولو لم يكن واضحاً لأول وهلة.

مثل: (حافظات للغيب بما حفظ الله ، الله) (هذا يوم ، يوم) (ولكن البر ، ولكن البر) (فتنتهم، فتنتهم) (ولباس التقوى ذلك خير، ولباس) (وكلمة الله هي العليا، وكلمة) (نرفع درجات من نشاء، نرفع درجات من نشاء) (موهن كيد، موهن كيد) (ولكن الشياطين، ولكن الشياطين) (كن فيكون، كن فيكون) (ليس البر، ليس البر) (فدية طعام، فدية طعام) (ولكن البر، ولكن البر) (فلا رفت ولا فسوق ولا جدال، فلا رفت ولا فسوق ولا جدال) (لا تضار، لا تضار) (وصية ، وصية) (فيضاعف، فيضاعف) (تجارة حاضرة، تجارة حاضرة) (ولا يضار، ولا يضار) (فيغفر ويعذب، فيغفر ويعذب) (لا يضركم، لا يضركم) (وإن تك حسنة، حسنة).

٤ - اختلاف الكلمات القرآنية اختلافاً يتعلق بالحركات الإعرابية ويؤثر في المعنى:

(أُحْصِن، أَحْصَن) (يُصَلِّحَا، يَصَلِّحَا) وهذه الكلمة فيها تداخل مع النوع السابق الذي فيه زيادة حرف مع تغيير المعنى ، (اسْتَحِق، اسْتَحِق) (تُخْرَجُونَ، تُخْرَجُونَ) المبني للمعلوم وللمجهول، (أَذْنُ خَيْرٍ لَكُمْ وَرَحْمَةٌ، وَرَحْمَةٌ) (المُخْلِصِينَ، المَخْلَصِينَ) (فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ ، آدمٌ من ربه كلماتٌ) (ذو العرش المجيد، المجيدُ)، (غَضَبٌ، غَضِبَ) (عَجِبْتُ، عَجِبْتُ) (والشمس والقمر والنجوم ، والشمس والقمر والنجوم مسخرات) ومثلها آية سورة المائدة (النفسُ بالنفسِ، النفسَ بالنفسِ) وما في هذه الآية من اختلاف حركات. (فتلقى آدمٌ من ربه كلماتٍ، فتلقى آدمٌ من ربه كلماتٌ) وهذه لا تؤثر بالمعنى الإجمالي لكن التفصيلي، (ولا تُسألُ، ولا تُسألُ) (يُرون، يُرون) (في ظللٍ من الغمام والملائكة، والملائكة) (لِيُحْكَم، لِيُحْكَم) (يُخافا، يُخافا) (ومن يؤتِ، ومن يؤتِ) (ونكفرُ، ونكفرُ) (وضَعْتُ، وضَعْتُ) (تسألون به الأرحامَ، والأرحامَ)، (وسَيُصلون، وسَيُصلون)، (مبينه، مبينه)، (أُحل لكم، أُحل لكم) (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم، وأرجلكم).

٥ - اختلاف القراءات اختلافاً أدائياً غير مؤثر في المعنى:

التمثل بأحكام التجويدية والتي تتعلق إما بأساليب العرب في الخطابة والكلام ولهجاتها (الغنة، الإظهار، صلة الميم دوماً أو قبل الهمز، إبدال الهمز دوماً أو الساكن فقط أو عين الفعل، المد..).

٦- اختلاف القراءات بما يتعلق باختلاف مصاحف الأمصار التي أرسلها عثمان بن

عفان رضي الله عنه:

وهذا الاختلاف يكون في حرف واحد من حروف المعنى وأحياناً حرف مبني ونقصد بحروف المعنى: الحروف المؤثرة في المعنى وهي أي حرف هجاء ولو واحد يلحق بالكلمة كفاء التعقيب أو الاستئناف أو العطف ويؤثر في المعنى، وكذلك ما يعتبر حرفاً لغة كحرف الجر وكذلك ضمائر الغيب والمخاطب ولم يوجد خلاف بين المصاحف في حروف المعنى إلا في هذه.



المواضع التي اختلفت بها المصاحف العثمانية

(المصاحف التي نسخت في عهد عثمان رضي الله عنه)

فاختلفت المصاحف العثمانية في أربعين موضعاً ثابتاً وهناك خمسة مواضع فيها اختلاف بين المصاحف لكنها من محتمل الرسم فالموضع الخامس والأربعين هو من محتمل الرسم ويوجد موضعان نقل الخلاف فيهما لكن لم تثبت فيهما قراءة وهذه الاختلافات هي بين المصاحف العثمانية المنتسخة عن المصحف الإمام والتي تعمدتها الصحابة بسبب ثبوتها ضمن وجهين في القراءة المنتشرة بين الصحابة والنسخ التي بين أيديهم والتي كتبت بين يدي الرسول، ولا يحتملها رسم واحد وهذه المواضع هي:

الموضع	الرسم في مصاحف اليوم	الرسم في المصحف الآخر
البقرة: ١٣٢	﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ ﴾	وأوصى
البقرة: ١١٦	﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قٰنِیْنٌ ﴾	قالوا اتخذ الله ولداً
آل عمران: ١٣٣	﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ ﴾	سارعوا إلى
آل عمران: ١٨٤	﴿ بِالْيَمِينِ وَالزُّبْرِ وَالكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾	باليينات وبالزبر وبالكتاب
النساء: ٦٦	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	إلا قليلاً
المائدة: ٥٣	﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهْتُولًا ﴾	يقول الذين آمنوا

من يرتد	﴿ مِنْ يَرْتَدَّ ﴾	المائدة: ٥٤
ولدار الآخرة	﴿ وَلِلدَّارِ الآخِرَةِ ﴾	الأنعام: ٣٢
لئن أنجيتنا	﴿ لَئِن أنجَنا ﴾	الأنعام: ٦٣
شركائهم	﴿ قَتَلَ أولادِهِمُ شُرَكَاءُهُم ﴾	الأنعام: ١٣٧
يتذكرون	﴿ قَلِيلًا مَا تَذَكُرُونَ ﴾	الأعراف: ٣
ما كنا لنهتدي	﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾	الأعراف: ٤٣
مفسدين (٧٤) وقال	﴿ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ أَلَمْ لَأ الَّذِينَ أَسْتَكْبَرُوا ﴾	الأعراف: ٧٥ - ٧٤
وإذ أنجاكم من آل فرعون	﴿ وَإِذ أنجَناكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾	الأعراف: ١٤١
تجري من تحتها	﴿ تَجْرِي مَحْتَهَا الأنْهَرُ ﴾	التوبة: ١٠٠
الذين	﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ﴾	التوبة: ١٠٧
هو الذي ينشركم ^١	﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ ﴾	يونس: ٢٢

^١ عدم وجود صورة ياء.

منهما منقلبا	﴿ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا ﴾	الكهف: ٣٦
ما مكنتني	﴿ مَا مَكَّنِّي ﴾	الكهف: ٩٥
ألم ير	﴿ أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	الأنبياء: ٣٠
خرجاً فخرج ربك ^٢	﴿ نَسَّاهُمْ خُرُوجًا فَخَرَجُ ﴾	المؤمنون: ٧٢
سيقولون الله	﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾	المؤمنون: ٨٧ - ٨٩
وننزل	﴿ وَنَزَّلَ الْمَلَكُ ﴾	الفرقان: ٢٥
فتوكل	﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾	الشعراء: ٢١٧
ليأتيني بسلطان	﴿ أَوْ لِيَأْتِيَنِي بِسُلْطَانٍ ﴾	النمل: ٢١
قال موسى ربي أعلم	﴿ وَقَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ ﴾	القصص: ٣٧
وما عملت	﴿ وَمَا عَمِلْتَهُ ﴾	يس: ٣٥
تأمروني	﴿ تَأْمُرُونِي ﴾	الزمر: ٦٤

^٢ وقد ذكر هذا السخاوي في الوسيلة.

كانوا هم أشد منكم	﴿ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾	غافر: ٢١
وأن يظهر في الأرض	﴿ أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾	غافر: ٢٦
بما كسبت أيديكم	﴿ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾	الشورى: ٣٠
تشتهي	﴿ مَا تَشْتَهِيهِ ﴾	الزخرف: ٧١
حسناً	﴿ بَوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ﴾	الأحقاف: ١٥
ذا العصف	﴿ وَالْحَبِّ ذُو الْعَصْفِ ﴾	الرحمن: ١٢
ذو الجلال	﴿ ذِي الْجَلَالِ ﴾	الرحمن: ٧٨
وكل وعد	﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾	الحديد: ١٠
فإن الله الغني الحميد	﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾	الحديد: ٢٤
وأكون من الصالحين	﴿ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾	المنافقون: ١٠
فلا يخاف عقباها	﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾	الشمس: ١٥

أما المواطن الخمسة التي اختلفت فيها المصاحف وهي من محتمل الرسم:

الموضع	الرسم في مصاحف اليوم	الرسم في المصحف الآخر
الإسراء: ٩٣	﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي ﴾ □□	قال سبحان ربي
الأنبياء: ٤	﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ ﴾	قل ربي
المؤمنون: ١١٢	﴿ قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ ﴾	قال كم لبستم
الزحرف: ٦٨	﴿ يَعْجَادٍ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ ﴾	يعبادي لا خوف عليكم
المرسلات: ١١	﴿ الرُّسُلُ أَقْنَتَ ﴾	وقت ^٣

ويوجد خلافان نقلا بين المصاحف لكن لم يقرأ بهما أحد:

الموضع	الرسم في مصاحف اليوم	الرسم في المصحف الآخر
النساء: ٣٦	﴿ وَالْجَارِذِي الْقُرْبَى ﴾	ذا القربى ^٤

^٣ الإبدال في الهمز لا يتعارض مع الرسم.

^٤ نقلت عن بعض مصاحف أهل الكوفة بالألف.

إن تأثم ^٥	﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ ﴾	محمد: ١٨
----------------------	--	----------

وهذه المواضع المذكورة جمعتها من المقنع للداني إضافة لما نقلنا عن أبي عبيد في (أكن، أكون)، والسخاوي في (خرجاً، فخراج)، ولم تخرج الخلافات بين القراءات عن الرسم إلا نادراً في مواضع قال العلماء إنها تواترت وتتعلق بحرف واحد من حروف المبني أي التي تدخل في بناء الكلمة وليس حروف المعنى أي الحروف التي تزيد أو تنقص حرفاً يؤثر في المعنى أو يستقل لوحده كالواو العاطفة ولم يقبل أي خلاف يزيد عن حرف واحد من حروف المبني وربما الأدق القول أنه لم يثبت تواتر شيء كهذا بل سنجد بعد أسطر أنه لا يمكن القول بخروج أبداً ولو بحرف من حروف المبني، أما خلاف المصاحف ولو فرض أنه يزيد على حرف فيقبل لكن بشرط تواتر ثبوته عن المصاحف، إلا أن هذا لم يثبت إلا في الحروف التي ذكرنا وعددنا.



^٥ بحذف صورة الباء في الثانية.

المقصود بمحتمل الرسم والضوابط الني تحده

وهنا يتوجب إيضاح المقصود بمحتمل الرسم والضوابط التي تحده:

لم تنقل هذه القواعد صريحة عن الصحابة لكن يمكن الوصول لها عن طريق الاستقراء ودراسة الرسم العثماني الذي بين أيدينا وما قبل من قراءات وهذا ما فعله أبو عمرو رحمه الله المقنع إضافة إلى تتبعه المصاحف التي في زمانه في الأمصار ، ففي العهد الذي رسم به الصحابة المصحف لم يكن لديهم نقط لضبط الأحرف كما أن رسم الهمزة لم يكن موجوداً فمرة تسهل ومرة تبدل ومرة تحقق، كما نجد أن الصحابة رضوان الله عليهم قاموا باختصار رسم ما يمكن اختصاره بسبب تكرره واشتهاره وعدم تأثيره على المعنى وهذا ما انطبق على الألف خاصة التي كانت تحذف اختصاراً، وخلاصة ما نجده في رسم المصحف:

- الصحابة رضوان الله عليهم حذفوا الألفات اختصاراً في الكلمات كثيرة التكرار مثل: (الله، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم حيث حذفت الألفات مثل : الصدقت ، ألف أسماء الإشارة: أولئك وذلکم وذلك، الملكة، السلم، سلماً، إلهنا، كذلك بعد أداة النداء: يا أيها ، تعالى، تبارك، مبارك، ومنها الأسماء الأعجمية التي تستعملها العرب: عمران، إبراهيم، إسماعيل.. أما ما لم تستعمله العرب: يأجوج، مأجوج، طالوت، جالوت، إسرائيل.. فأثبتوا الألف).

أما كلمة (داود) فلم يحذفوا الألف برغم استعمال الكلمة بسبب أنهم حذفوا الواو فكرهوا حذف حرف آخر هو الألف لأن هذا يؤدي لتغيير كل بناء الكلمة .

أما الكلمات التي رأوا أنها تؤدي للاشتباه أو لا يكثر تكررها فلم يحذفوا الألف فيها فمثلاً نجد كلمة (كتاب) دوما دون ألف لكن أثبتوها في مواضع مثل: (كتاب معلوم، كتاب ربك، لكل أجل كتاب، كتاب مبین) حتى لا تشبهه بفعل (كتب) الماضي بينما في المواقع الأخر نجد أن سياق الكلمات لا يؤدي للاشتباه، وهذا كله

مع وجود استثناءات فنجد أنهم أثبتوا ألف (بآياتنا) بينما في باقي المواضع لم يشبوا الألف مثل: (مكر في آيتنا، آيتنا بينات) سورة يونس وربما الأولى (بآيتنا) إن رسمت دون ألف (بآيتنا) أقصد فيما أثبتوها فيه اشبهت بـ (بآيتنا) في موضعها.

مثال آخر على الاستثناء:

نجد كلمة (سبحان) دوماً محذوفة الألف باستثناء (سبحان ربي).

كذلك لم يحذفوا الألف من كلمة (صلاة) حتى لا تشبه بـ (صلة) إما رسموها (صلاة) بإثبات الألف أو (الصلوة) على مراد التفخيم (الفتح، وعدم الإمالة) كما سنشرح.

● حذف الصحابة الياءات التي تكون في آخر الكلمة من التي اختلفت صحف الصحابة التي نسخت عنها لجنة عثمان في إثبات هذه الياء أو حذفها وجعلوا الكسرة تقوم مقامها على مبدأ اعتمدوه هو أن الحذف يحتمل الزيادة هنا فأروا أنهم لو رسموا الياء لأصبحت قراءة الياء أمر حتمي ولا يمكن بهذا التنبيه لقراءة الحذف بأن تقوم الكسرة مقام الياء بينما عدم إثباتها تحتمل الإثبات والأمثلة في هذا الباب تطول مثل: ﴿الْدَاعِ إِذَا دَعَانَ﴾ البقرة: ١٨٦.

● حذف الصحابة الواو التي تكون في آخر الكلمة من التي اختلفت صحف الصحابة التي نسخت عنها لجنة عثمان في إثبات الواو أو حذفها وجعلوا الضمة تقوم مقامها اعتماداً على المبدأ السابق المذكور من أن الحذف يحتمل الإضافة هنا أيضاً لا العكس مثل (ويدع، ويمح الله، سندع الزبانية) أو أنهم هنا أشاروا لعدم لفظ الواو وصلاً.

● كره الصحابة تكرار ياءين متلاصقتين في الكلمة حيث أن وجود ياءين متتاليتين يوهم أن أحدهما همز مثل: (الأمين أي الأميين، ربانين أي ربانيين، الحوارين أي الحواريين) فمثلاً كلمة (النبين) قرئت بالهمز عند أهل المدينة وهي موافقة للرسم بسبب وجود صورتين ياء متتاليتين.

هذا كله إذا لم يؤدي للاشتباه فإن أدى فإنهم يشبتون الياءين مثل (عليين، أفعيينا، حيتيم).. من التي اتصل به ضمير جمع (نا، ن، م).

وإذا اضطروا لرسم ياءين متتاليتين وأدى هذا للاشتباه فصلوا بينهما بألف مثل (يايس، تاييس: ييأس، تياأس) حيث إن كتبوها (يس) يؤدي لجعل الكلمة من حرفين وتخرج عن مقصودها، وإن تركوا الياءين اشتبهت بـ (بئس).

إلا أنهم اضطروا لرسم ياءين متتاليتين لمنع الاشتباه أيضاً فنجد في كلمتي (بأييد، بأييكم) هي تكتب بياء واحدة لكن إن كتبت هكذا (بايد، بايكم) اشتبهت بما سذكروه أنهم أشاروا إلى كسرة الهمز أحيانا برسم ياء بعد صورة ألف الهمز مثل (أفإن) رسموها (أفاين) فهنا (بأييد) لو رسمت (بايد) ظن القارئ أنها كسرة الهمز والياء ليست من أصل الكلمة وهي زيادة عن الرسم أو يظن القارئ عدم وجود الهمز إنما ألف وياء.

● كما كرهوا تكرار واوين متلاصقتين في الكلمة حيث وجد واوين متتاليتين مثل: أساءوا، باءوا، جاءوا، تلوا.

● كذلك كرهوا تكرار صورة الألف فحذفوها في (ماء، غناء..). لذلك تركوا الهمز على السطر فلم يرسموا لها صورة.

● همز القطع المفتوحة أو المضمومة في أول الكلمة رسموه ألفاً مثل: (أحصن، أدراك) وربما أشار الصحابة إلى همزة القطع المضمومة بأن يرسموا بعدها واواً للإشارة أنها مضمومة لمنع الاشتباه مثل: أولئك، أولي، سأوريكم) أما إذا لم تشبه فلا يرسموا واوا مثل: (الأصلينكم) في

الأعراف، وبالتالي استعملوا الواو للدلالة على الضمة إذا كانت بعد الهمز سواء أكان همز قطع كما ذكرنا أو وصل مثل (اوتمن).

- كذلك استعملوا الياء للدلالة على كسر همزة القطع مثل: (أفأين مات).
- الهمزة في وسط الكلمة المفتوحة رسموها على ألف رسموا ألفا (سألتم، يأب) وأحياناً حذفوا الألف التي ترسم عليها الهمز كما ذكرنا من اختصارهم الألف (اطمننتم: اطمأننتم، فادارتم: فادارأتم).
- الهمز المتوسط المضموم رسموه على واو (يؤمنون، يؤفك) وحذفوا هذه الواو عندما تليها واو ثانية (فادرعوا، مستهزعون) أو عندما ثبت لديهم في هذه الهمزة الحذف في الوقف أو الإدغام فللدلالة على جواز الحذف أو الإبدال لم يرسموها (الرعياء، رعياء، تؤيه).
- الهمزة المتوسطة المكسورة رسموها صورة ياء مثل: (شئت، الملتت) إلا إذا وليها ياء ثانية فحذف (متكنن، خسئين) وكذلك إذا أدت صورة الياء للاشتباه وضعوا قبلها ألف مثل (مائة).
- الهمز المتطرف المضموم أشاروا له ولحركته عندما تشببه بأن يرسموا صورة واو وبعدها ألف (بيدؤا، تفتؤا) إلا إذا اشتبهت بواو الجماعة كما في (يستهزأ) أو تكررت واوان (يتبؤأ) مع وجود استثناءات مثل (المالأ)، وربما قصدوا من هذا الرسم على واو (بيدؤا) الإشارة لكيفية التسهيل عند من خفف الهمز.
- الهمز المتطرف المكسور أشاروا أحياناً له ولحركته بأن رسموا ألف وبعدها صورة ياء (نبأئ) إلا إذا كان في أصل الكلمة ألف قبل الهمز فاكتفوا بها كراهة تكرار الألف (وراءئ)، تلقاءئ) أما عندما لا تشببه فكتبوا الهمز على الألف (نبيا) أما إن وجدت ألف قبلها

فكراهة التكرار لم يرسموا ألفاً فاعتبروها على السطر (وإيتاء)، ولربما قصد من الرسم السابق الإشارة لكيفية الوقف عند الإسكان أو الروم.

● زادوا ألفاً بعد لام القسم التي يكون بعدها همز حتى لا تشبهه بلام التعليل مثل: (لأذبحنه) فأشاروا أن اللام مفتوحة ولذلك كانت قراءة ابن كثير (لا أقسم) التي قرأها (لأقسم) موافقة للرسم.

● حذفوا اللام بعد لام التعريف (الذين، الله) كراهة تكرار اللامات إلا إذا اشتبهت مثل (اللعنون، اللعنة، اللهو).

● رسموا الألف أحيانا بصورة واو للدلالة على أصل الألف من أنها تأخذ حكم الفتح عند القبائل التي تميل الألف التي أصلها ياء فقط (الصلوة، الزكوة، منوة) بدل (الصلاة، الزكاة، مناة).

● كذلك الألف رسموها ياء للدلالة على أصلها وأنها تمال عند من يميل ذات الياء وهذا إذا كانت في آخر الكلمة (سجى، قلى، مولى) وإذا وصلت بضمير رسمت ألفا (مولانا).

● عند وجود خلاف في وجود ياء في اسم ما رسموه في مواضع بياء ومواقع دون ياء مثل (إبراهم) في سورة البقرة وفي غيرها بياء.

● واو الجماعة رسموا بعدها ألف لكن حذفوا الألف في مواضع قليلة مثل: (جاءو، باءو) (عتو عتواً).

● حذفوا همزة (ال) التعريف أحيانا للدلالة أنها تسقط وصللاً وأثبتوها غالباً في باقي المواضع (الأيكة، ليكة).

- للدلالة كيف يبدو بهمزة الوصل مكسورة أو مضمومة رسموا بعدها ياء أو واو مثل (اوتمن، ايتوني).
- أثبتوا ألف الإطلاق رسماً في المواضع التي ثبتت عن الرسول وهي ألف تسقط في الوصل وتلفظ عند الوقف عليها مثل: (الرسولا، قواريرا..)، وكذلك كلمة (أنا) التي تختلف القبائل بلفظ ألفها فقد رسموها قياساً على ألف الإطلاق.
- أثبتوا هاء السكت في المواضع التي ثبت أن رسول الله لم يقف عليها إلا بهاء السكت (كتايبه ، سلطانيه) ، وهاء السكت تكون في حال السكت فقط عادة.
- تنوين النصب رسموا مكانه ألف (فريا، سميا، عليما..) إلا إذا كان هناك ألف قبله كما ذكرنا فكراهة تكرار الألف لم يرسموه وكذلك فوق تاء التأنيث لم يرسموه.
- رسموا الألف عوضاً عن نون التوكيد في بعض المواضع مثل: (لنسفعاً، ليكوناً، إذاً) على مذهب جواز الوقف عليها بالألف.
- إذا ثبت في كلمة أنهما قرئت عن رسول الله بتغيير حرف بدل آخر وأحدهما هو الأصل اللفظي الذي انقلب عنه الحرف الآخر فإنهم اثبتوا الحرف المنقلب وليس الأصل واعتبروه يحتتمل الأصل أما إذا اثبتوا الأصل فإنه لا يحتتمل الفرع مثل الصراط اعتبروها تحتتمل السراط على أن الصاد منقلبة عن السين التي هي الأصل، وهذه المسألة وهذا المثال ذكرها ابن الجزري صراحة في النشر ومثلها (عصيطر، بصطة: في الأعراف) أما التي في البقرة فليس فيها خلاف حيث رسمت بالسين، وعلى ما يبدو مثلها كلمة (بضنين) في سورة التكوير حيث تعتبر الظاء والضاد من أصل واحد واعتبروا الظاء الأصل اللفظي للضاد لذلك

رسموها بالضاد التي تحتل الظاء، يقول صاحب الرعاية: ولولا الاختلاف في المخرجين والرخاوة لكانت الظاء ضادا إذ الصفات متقاربة.

وأكد أجزم بهذا السبب للاكتفاء برسم (بضنين) وعدم تضمينها في مصحفين من المصاحف العثمانية مرة بالظاء ومرة بالضاد فتغيير الضاد ظاء هنا يؤثر في المعنى فهو تغيير في حرف معنى ومبنى لا مبنى فقط فكان يجب أن تكتب كل منها في مصحف من المصاحف شأن ما فعلوه في باقي حروف المعنى المختلف فيها لكن للسبب المذكور اكتفوا بالضاد والله أعلم.

وهذا بخلاف ما ذكره ابن الجزري في النشر من أن ثبوت القراءة بالظاء واستفاضتها هو سبب قبولها وإن خالفت الرسم حيث اعتبر أن هذا خلاف حرف مبني، إلا أن هذا لا يصح لأنه خلاف حرف مبني ومعنى بخلاف المثال الآخر الذي ضربه على الخروج عن الرسم وهو (تسألني) التي ثبت عن ابن ذكوان حذف ياءها وقبلت بسبب الاستفاضة فإن الياء هنا حرف مبني، والخلاصة هي أن قراءة (بضنين) إلى بظنين هي مما يحتمله الرسم بخلاف ما ذكره ابن الجزري، والله أعلم.

- للدلالة على جواز حذف همز رسموا الكلمة دون صورة ياء أو ألف أو همز (مستهزون) أو رسمت أحيانا بصورة وأحيانا دونه (مستهزون، مستهزون) على أن القراء الذين عاملوا همزة الكلمة حسب الرسم لم يحذفوا عند وجود رسم للهمز في كل القرآن .
- ما اختلفوا في كونه مقطوع أو موصول وزعوه في المصاحف (إن ما، إنما) (أن لا، ألا).

- ما اختلفوا في زيادة حرف يزيد معنى وزعوه في المصاحف وهذا ما ذكرناه آنفاً وعددنا مواضعه.



قواعد كيفية انضباط القراءة بالرسم

قبل الخلوص إلى قواعد محتمل الرسم مما ذكرنا يجدر الإشارة إلى أن ما تم ذكره وذكره أبو عمرو الداني في المقنع وغيره في كتبهم، وصل إليه أبو عمرو الداني بواسطة:

- استقراء المصاحف المنتشرة والمستفيضة في كل مصر في زمنه.
- النقل من الكتب التي شاهدت المصحف الإمام الخاص بعثمان والذي لم يكن موجوداً وخاصة كتاب أبو عبيد الذي شاهد المصحف عندما كتب كتابه.
- نقول مختلفة عن علماء من كتاباتهم عن المصاحف التي شاهدوها في كل مصر والتي بعثها الإمام عثمان والتي دونوها في كتبهم الخاصة.

كما قد توافق أبو عمرو الداني مع شيخه سليمان بن نجاح في كتابه حول الرسم (التنزيل) وشارك أبا عمرو الداني الشاطبي في قصيدته حول الرسم (عقيلة أتراب القصائد) وربما اختلفوا في بعض المواضع مما يندرج تحت محتمل الرسم، على أن ما ذكره ووصلوا إليه لا يصعب على الدارس استنتاجه من الرسم العثماني الموجود بين أيدينا والمقارنة مع القراءات بغض النظر عن الخلاف في بعض المواضع التي تدرج تحت محتمل الرسم، لكن الأمر الذي يهم الباحث هو مدى ثبوت المواضع التي ذكرناها بين المصاحف مما اختلفت فيه بحرف أو حرفين من حروف المعنى في المواضع الخمسة والأربعين التي ذكرناها والتي بنيت عليها القراءات وبررت بموافقة المصحف الموجود في ذلك المصراع أو غيره من الأمصار ولذلك لم تخالف الرسم.

أما ما ثبت عند أبي عمرو المتوفى (٤٤٤ هـ) من اختلاف المصاحف مما ذكره وأثبتناه هنا، وكان مستفيضاً بين المصاحف في كل مصر من هذه الأمصار فهو ثابت قطعاً عن المصحف العثماني الذي أرسل إلى هذا المصراع كما إن هذه المواضع في كل مصر ذكرت في عشرات الكتب المختلفة من كتب القراءات وغيرها ثم لم يعترض أحد على ما ذكره أبو عمرو الداني عن المصاحف الموجودة في زمانه أما بالنسبة للنقول المتفرقة الأخرى والقليلة جداً والتي لا تتجاوز الثلاثة عن أبي عبيد أو السخاوي فربما لا يمكن الجزم النظري أولاً بها لكن عملياً لا

مفر من إثباتها والقول بما لأن القراءة القطعية الثبوت عن هذا المصر عن قارئه المشهورة عنه لا يمكن أن تقبل إذا خرجت عن الرسم وهذا أمر اتفقت عليه الأمة من عصر الصحابة لأي زيادة في حرف ولو حرف واحد من حروف المعنى وحتى المبني إلا ما قيل أنه تواتر في هذا المصر وسيمر معنا أنه نادر جدا بل ربما لا يوجد البتة، وبالتالي لو لم تكن هذه القراءة الخارجة عن الرسم فرضاً موافقة لمصحف هذا المصر لما قبلت ولرفضت أصلاً بل لتركت قراءة هذا القارئ واختيرت قراءة غيره لتمثل قراءة أحرف هذا المصر.

من الاستعراض السابق لما اتبعه الصحابة في الرسم نستنتج القواعد التي تعتبر فيها القراءة مندرجة تحت موافقة الرسم إذا ثبت سند القارئ إلى الصحابة وهم عن رسول الله وقبلتها العربية:

١ - من ناحية الزيادة:

- الرسم العثماني يقبل زيادة ألف أينما وردت إذا ثبت السند.
- الرسم العثماني يقبل زيادة ياء في آخر الكلمة بدلاً عن الكسرة التي قامت مقام الياء المحذوفة.
- كما يقبل زيادة واو آخر الكلمة بدلاً عن الضمة التي قامت مقام هذه الواو المحذوفة (ويدع، يمخ الله).
- يقبل الرسم العثماني زيادة ياء في منتصف الكلمة بشرط كونها ملاصقة لياء أو صورة الياء التي رسمت للهمز أو كونها تحل محل ألف مثل (إبراهام).
- يقبل زيادة واو في منتصف الكلمة بشرط كونها ملاصقة لواو أو صورة واو ترسم همزة (ليسوا، تؤيه).
- همزة التي لا ترسم على ياء أو واو تقبل زيادتها أما التي ترسم على الواو أو الياء فيجب وجود رسم واو أو ياء.
- همزة التي على الألف تقبل ولو لم ترسم ألف (تسلي) كذلك التي على السطر.
- همزة الاستفهام تقبل زيادتها.
- يقبل زيادة لام بعد لام التعريف فقط.

٢- من ناحية الحذف:

- لا يقبل الرسم قراءة حذفت أي حرف رسم إلا ما سذكركه حتى الواو أو الياء أو الألف وكذلك الياء أو الواو الثابتة في آخر الكلمة.
- يجوز حذف الياء التي بعد الهمز التي تقرأ مكسورة مثل (أفاين، الاثني).
- يجوز حذف الواو التي تقع بعد همزة تقرأ مضمومة مثل (أولئك، أولي).
- يجوز حذف الألف التي قبل الياء صورة الهمزة المكسورة المتطرفة قراءة مثل (نباىء، لشايء).
- همز الوصل يحذف أثناء الوصل حسب ما هو معروف.
- يجوز حذف الألف بعد الهمز المتطرف المضموم (نبؤا).
- يجوز حذف الألف التي بعد لام قرئت لام قسم مثل (لا أقسم بيوم).
- يجوز حذف الواو بعد همز الوصل المضموم.
- يجوز حذف الياء بعد همزة الوصل المكسورة.
- يجوز حذف ألف الإطلاق عند الوقف عليها ولو ثبتت رسماً.
- يجوز حذف هاء السكت التي ثبتت رسماً عند الوصل فقط.

٣- من ناحية تبديل حرف بحرف:

- الواو المرسومة وهي غير المدية يمكن أن تقرأ ألفاً لأنها يمكن أن تكون ألفاً رسمت على الأصل المنقلبة منه (الصلوة، الربو).
- كذلك الياء المرسومة وهي غير مدية يمكن أن تقرأ ألفاً لأن من الممكن أنها ألف رسمت على أصلها (قلى، يرضى).
- تاء التانيث المبسوطة يمكن أن تقرأ هاء عند الوقف عليها بعكس المربوطة التي لا يوقف عليها إلا بالهاء.
- نون التوكيد المرسومة ألفاً (لنسفعاً، ليكوناً) وكذلك (إذاً) يجوز الوقف عليه بالألف بعكس ما رسم نوناً فلا يوقف عليه إلا بالنون.

- الهمزة يجوز تسهيلها أو إبدالها أو نقلها، ولا يجوز حذفها إلا إذا لم يرسم لها صورة أو رسمت لها في مواضع صورة وفي مواضع لم يرسم (مستهزون، مستهزون).

وبالتالي فالرسم العثماني قام على أشياء رئيسية:

- ١- اختصار ما يمكن اختصاره ولا يضر.
- ٢- كراهة تكرار بعض الحروف بشكل متتالي في الرسم.
- ٣- الإشارة إلى حركة بعض الكلمات.
- ٤- الإشارة كقيمتين في قراءة الكلمة الواحدة.
- ٥- منع الاشتباه في الكلمات وفي معاني الآيات.
- ٦- الإشارة إلى وجود همزة.
- ٧- عدم إغفال أي شيء حرفاً أو حركة يؤثر في المعنى دون الإشارة إليها.

وكل هذا بما يتناسب مع معطيات الرسم التي بين يدي الصحابة.
هذه هي إجمالاً قواعد موافقة الرسم.



لماذا له يحده الصحابة ضوابط الرسم بشكل دقيق ولماذا نتج محتمل الرسم

وهنا يطرح سؤال لماذا لم يتم الصحابة بتحديد كل شيء بشكل دقيق ولماذا نتج محتمل الرسم، ثم لماذا تساهلوا في حذف الألف أو الياء أو الواو ولماذا لا يقال إن حروف المد أو العلة كلها تدخل في محتمل الرسم حذفاً وإثباتاً وليس الألف فقط.

الجواب هو:

- إن سبب التساهل في حذف الألف هو أن الألف لا تكون إلا حرف زيادة ولا تكون أصلية في بناء الكلمة لذلك قبلوا هذا للألف دون الياء والواو لأنهما يدخلان في بناء الكلمات وفي معناها فالألف ضمن الكلمة لا تكون حرف معنى بل مبنى فقط، والياء والواو قاموا بحذفها عندما لا تكون حرف معنى ولهذا كان التساهل في حروف المد وخاصة الألف بشكل كبير ثم أتت الواو والياء في درجة ثانية، ولذلك القول المذكور أن حروف المد كلها حذفاً وإثباتاً تدخل في محتمل الرسم لا يقبل إلا إذا قيد بأن لا تكون الواو أو الياء حرفاً مؤثراً في المعنى.

- أما لماذا لم يتم الصحابة بتحديد الأشياء بشكل دقيق فهو ما ذكرناه ونعيده:

- ١- كون النقط لم يكن موجوداً عند العرب.
- ٢- كون الهمزة ليس لها رسم خاص عند العرب.
- ٣- وجود احتمالات عديدة في لفظ الهمزة.
- ٤- كون الحركات لم تكن موجودة بعد عند العرب.
- ٥- ثبوت وجهين ثابتين عن الرسول ﷺ في النسخ التي جمعت في عهد أبي بكر رضي الله تعالى عنه في قراءة الكلمة الواحدة نقلاً والعمل على جعل رسم المصحف يحتمل الوجهين أو جعل المصاحف المنسوخة تحوي هذه الأوجه الثابتة عندما لا يمكن جعل كل مصحف يتضمن الرسمين.

٦- الإشارة إلى لهجة القبائل المختلفة في الكلمة مثل (الربو) أصل الألف واو فلا تميلها القبائل التي تميل ذات الياء فقط، وإذا رسموا الألف المتطرفة لكلمة بالألف الممدودة دل أنه لا يوجد قبيلة تميلها.

٧- اضطروا إلى أمور اصطالحوا عليها بالرسم لمنع الاشتباه وهذا ما وصل إليه اجتهادهم في اصطلاحات لحفظ القرآن وقراءاته قدر المستطاع.

فهذه الأسباب التي أدت بالصحابة لإيجاد الرسم العثماني.



هل هناك في القراءات العشر المعروفة اليوم خروج حقيقي عن الرسم العثماني

أما الأمور التي خرجت عن الرسم هي:

- (سقاية) قرأها سقاة ابن وردان بخلف عنه أي بحذف الألف الثابتة رسماً.
- (عمارة) قرأها أيضاً ابن وردان (عمرة) بحذف الألف بخلف عنه مع أن الألف ثابتة رسماً.
- (فلا تسألني) [الكهف: ٧٠] قرأها بحذف الياء بخلف عنه ابن ذكوان مع أنها ثابتة رسماً.
- (وبالزبر وبالكتاب) [آل عمران: ١٨٤] أحد الباءين فيها مخالفة.
- (بضنين) [التكوير: ٢٤] قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالطاء.

والموضع الأخير يمكن إلحاقه بمحتمل الرسم كما ذكرنا وأوضحنا من أن الصحابة عندما ثبت لديهم حرفان بنائين مختلفان أحدهما هو الأصل اللفظي للآخر كلمة واحدة مثل (سراط، صراط) فإنهم أثبتوا الفرع وليس الأصل واعتبروا أن الفرع يحتمل الأصل فالصاد تحتمل السين فإذا رسمت كلمة بالسين فترفض قراءة روتها بالصاد بينما إذا رسمت بالصاد فتقبل رواية السين، وهذه المسألة قد صرح بها ابن الجزري في النشر.

وعلى ما يبدو إن قراءة (بضنين، بظنين) تنطبق عليها نفس المسألة من أن الضاد هو حرف منقلب عن الطاء لغوياً، والله أعلم.

وقد قالوا إن هذه القراءة متواترة ثابتة لذلك تم قبولها كما سنشرح.

أما بالنسبة لآية آل عمران (بالبينات وبالزبر) فهي في أغلب المصاحف المرسله للأمصاار دون الباءين لكن نقل أبو عمرو أنها في المصحف الشامي كانت بباءين وكانت مستفيضة هكذا في مصاحف أهل الشام حسب ما رآه وحسب نقل ثبت عنده عن أبي الدرداء وهو الصحابي الذي كان يقرئ في الشام من المصحف الذي أرسل إلى أهل الشام، لكن في نقل للداني عن أبي حاتم في المصحف الشامي الذي أرسله عثمان نقل أنها بباء واحدة لذلك فرمما يقال إن أحد القراءتين عن ابن عامر أحدهما بباء واحدة والأخرى بباءين مخالفة للرسم لكنها تواتر ثبوتها لذلك قبلت، والذي يظهر أن أصل المسألة هو:

أن المصحف الشامي وردت فيه الباءان حسب الثابت من الروايات وكذلك المصاحف الموجودة في الشام حسب ما نقل ورأى أبو عمرو الداني وغيره وهذا يعني أن الباء ثبت عند الصحابة حذفها حسب بقية المصاحف أو إثباتها حسب المصحف الشامي في أحد الكلمتين أو كليهما وهنا الحذف في أحدها متوافق مع المصاحف العثمانية إلا أن يقال: إن قرن الباءين في مصحف واحد يعني أن الرواية التي ثبتت توجب قرنها لكن يرد على الكلام المذكور من كون الحذف والإثبات جائز في كل موضع على حدا أنه لم تثبت قراءة بالباء في كلمة (الكتاب) لوحدها، لكن قرن وجود الباءين ببعضهما لا يمكن الجزم به مع أنه هو الأقوى موافقة للرسم، والأولى ترجيحه، فيبقى انفراد أحد الكلمتين بالباء احتمالاً قائماً في موافقة الرسم، أما عدم ثبوت قراءة انفردت بالباء في (الكتاب) فهذا ليس له مدلول فذكرنا وجود رسم (والجار ذا القربى) (إلا الساعة أن تأثم) ولم يصل إلينا بهما قراءة، أما وجود مصحف ما أو نقل شاذ في الشام حوى باء واحدة فلا بد أنه نسخ عن مصحف من أحد النساخ وناسخه اعتمد الرواية التي أثبتت الباء في أحدهما فقط، والله أعلم.

أما بالنسبة (فلا تسألني) التي ثبتت فيها رواية عن ابن ذكوان بحذف الياء برغم ثبوتها في جميع المصاحف رسماً، والرواية الثانية عنه ثبوت الياء كجمهور القراء، فقد عللها ابن الجزري في النشر بشبهها بألف الإطلاق في: (السبيلا، الظنوننا) حيث أجازوا الحذف مع ثبوت الألف رسماً، وهذا الذي ذكره ابن الجزري بعيد جداً والله أعلم، فألف الإطلاق تختلف عن الياء تماماً وإلا لسحب الحكم على أي حرف يحذف ثم إنه من المعروف والمشهور أن الصحابة حذفوا الياء فيما اختلفوا بثبوتها وأن حذف ياء ثابتة رسماً ولو في آخر الكلمة هو مخالفة للرسم، وعلى

ما يبدو إن سبب قبولها هو ثبوتها القطعي والمتواتر إلى ابن ذكوان وقبل النقل عن ابن ذكوان لأنه قارئ ثقة وشيخ إقراء وثبتت عنه رواية كاملة للقرآن موافقة للرسم حيث له وجه آخر في هذه الكلمة يوافق الرسم كما إنها خلاف بسيط لا يؤثر في المعنى وهو يتعلق ببياءات الزوائد التي فيها روايات عديدة وهي حرف مبنى لا معنى، ونقل ابن الجزري في النشر أن رواية الإثبات هي الأشهر، والحق أنه يجب أن ترجح ويعمل بها لأهما هي الموافقة للرسم.

أما التعليل الذي في مقدمة النشر لابن الجزري لها وللكلمة (أكن وأكون) بأهما قبلت ولو خالفت الرسم: بأن مخالفة الرسم بحرف من حروف المعنى قبل إذا ثبت تواتره ولا مفر من قبوله، فلا شك أن كون الحرف وهو الياء هنا حرف مبنى ساهم في قبول القراءة لكن التواتر الذي يذكره لا يمكن البرهان عليه والقول به إلا عن ابن ذكوان وليس عن الصحابة أو الرسول وهذا سنشرحه في بحث تواتر القراءات، وبالتالي فخلاصة القول: إن الخلاف هو في حرف مبنى وثبت عن قارئ ثقة وكان شيخ إقراء في زمانه وروايته متوافقة كلها مع الرسم قبل نقله هذا في هذا الحرف، أما بالنسبة للكلمة (أكن، أكون) فقد نقلنا ووضحنا أنها من خلافاً للمصاحف العثمانية.

وأخيراً بالنسبة لآية (سقاية الحاج وعمارة المسجد) التي وردت عن ابن وردان بقراءتها (سُقاة الحاج وعمرة المسجد) والرواية الأخرى هي كالجُمهور كما هي في رسم المصاحف، فإن الإشكال يكمن في أن الألف في (عمارة) ثم الياء في (سقاية) ثابتة في المصاحف فالحذف مخالفة للرسم وهذا الموضوع لم يذكر فيه الدائي وغيره خلاف، فهذه القراءة ينطبق عليها ما ذكرنا لابن ذكوان من أن له رواية أخرى موافقة للرسم والخلاف هنا في حرف معنى برغم من أنه لا يؤثر في المعنى الإجمالي للآية، وقد نقل ابن الجزري في النشر أنه شاهد هاتين الكلمتين في مصاحف المدينة القديمة بدون ألف مما يدل أنها هكذا في مصحف المدينة وذكر ابن الجزري أنه بحث عن من نص على وجود ألف في هذا الموضوع عند من كتب في رسم المصحف في مصاحف المدينة فلم يجد حيث إن حذف الألف هو الأصل في رسم الصحابة اختصاراً أما إثباتها فيجب ذكره فلم يجد مما يدل على وجود حذف الألف، وبالتالي هكذا تكون الروايتين موافقتان للرسم، وبالرغم من أن عدم النص في الكتب على الألف ليس دليلاً

كافياً لكن يجب التعويل على ثبوت حذف الألف هنا في مصحف أهل المدينة فالمصاحف التي رآها ابن الجزري منسوخة عن مصاحف المدينة الأولى التي نسخت عن مصحف المدينة العثماني كما أنها لو خالفت الرسم الأول لما قبلها الأولون.

وبالتالي نصل إلى خلاصة أنه: لا يمكن القول بأن هناك خروج عن رسم المصاحف العثمانية أبداً في القراءات التي بين أيدينا.

وتمثيل ابن الجزري رحمه الله في النشر لمخالفة الرسم بـ (أكن) قرئت (أكون) ليس بصائب والله أعلم لأنه نُقِلَ أنها وردت هكذا في المصحف الإمام وهذا ما ذكره أبو عمرو الداني في المقنع نقلاً عن أبي عبيد.

ولمتابعة بحثنا حول نشوء القراءات وماهيتها فإنه من الضروري عند ذكر كلمة قراءة (أو رواية أو طريق) تحديد تعريفها بناء على ماهيتها بغض النظر عما ذكرنا عن تنسب إليه فسندد ماهية علم القراءات ثم القراءة الواحدة والفرق بين القراءة والقرآن.



تحديد ماهية علم القراءات

فعلم القراءات القرآنية هو عبارة عن دراسة:

١. مجموعة الأساليب اللفظية للقراءة (المد، الإدغام، الغنة، الإمالة، التقليل، أحكام كيفية نطق الهمزة والهمزتين..) وهي ما نسميه الأحكام التجويدية للقراءات ومن ضمن هذه الأساليب التجويدية يوجد الاختلافات اللفظية التي تتعلق باختلاف لهجات القبائل من تسهيل للهمز أو نقله أو إبداله، والذي ضبط قبول الحكم التجويدي هو: وجود السند، ووجود وجه في العربية يقبل الأحكام التي تقوم على لهجات القبائل مثل أحكام تخفيف الهمز.

وهنا ننوه أنه لا علاقة للأحكام التجويدية برسم المصحف حتى يكون موافقة الرسم شرطاً.

٢. تحديد اقترانات الأحكام التجويدية الثابتة الخاصة بكل رواية وطريق إلى القارئ والتي ميزت قراءته حيث اقتصت كل قراءة بقرن كصفات تجويدية وبقترانات بين الأحكام والأحرف التي تتناوها كل قراءة مثل (ورش من طريق الأزرق في الشاطبية: إشباع المد المتصل والمنفصل، توسط شيء وطوله، التقليل والفتح في ذات الياء..). أما رواية قالون عن نافع (فقصر وتوسط المنفصل، توسط المتصل، صلة ميم الجمع وعدمها..) وكذلك رواية خلف عن حمزة (إشباع المد المتصل والمنفصل، إمالة ذوات الياء، عدم المد في شيء، عدم الغنة في إدغام الواو والياء..)، فكل قارئ له اقترانات خاصة بقراءته وكل رواية لها اقترانات خاصة وكل طريق له اقترانات خاصة، وهذه الاقترانات بين الأحكام التجويدية، والذي ضبط قبول هذه الاقترانات التي تشكل الهيكل العام لكل قراءة هو شرط واحد: وجود السند للراوي والقارئ أما القارئ فهو واضع اقتراناته ابتداءً أو

اعتماداً على شيوخه بشرط كون الأحكام التجويدية والحروف التي بنى عليها قراءته
حققت شروط القبول.

٣. كيفية قراءة الكلمات ضمن الآيات (وهو اختلاف الحرف الذي ذكرناه) وهناك شروط
ثلاثة وضعت لقبول هذا الحرف: السند، ووجود وجه في لغات العرب تقبله، موافقة
رسم المصحف، وهذه الأمور سيتم شرحها.

وقد ذكرنا أن اختلاف الكلمات يتألف من اختلاف حرف مما لا يؤثر في المعنى ويتعلق
بلغات القبائل مما أذن به الرسول، واختلاف كلمات مما يؤثر في المعنى التفصيلي، وأنه يطلق
الاثنتين اختلاف حرف تجاوزاً وهذا ما سأقوم به غالباً، والشروط الثلاثة هي لكلا النوعين.

فهذه الأمور الثلاثة هي التي تشكل علم القراءات القرآنية.

وبالتالي فعلم القراءات: وهو الذي يبحث في كيفية أداء آيات وكلمات القرآن، وفي
النقول المتعلقة باختلاف الحروف ويحدد النقول المقبولة والقراءات والروايات المقبولة منها.

والذي يقوم بجمع القراءات (الجامع للقراءات): هو الشخص يقوم بأداء هذه النقول
والقراءات والروايات الثابتة في علم القراءات عملياً.



التمييز بين القرآن والقراءات، والنرنيل والنجويه

وبالتالي يجب أن نميز هنا بين عدة أمور يجب عدم الخلط بينها وهي: القرآن، والقراءة والقراءات، الترتيل، التجويد، فيجب التمييز بينها بوضوح.

إن هناك فرق بين القرآن والقراءات ولذلك يقول البنا الديمياطي في إنحاف فضلاء البشر: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. ١.هـ—

فعندما كان الصحابة يقرءون القرآن كان لكل منهم قراءته مما أذن به الرسول ﷺ لكن كلهم قامت قراءتهم على القرآن الكريم الذي كان له مفهوم وتحديد مشترك عند الجميع، ويستنتج تعريف القرآن من تحديد المشترك من القراءات التي بين أيدينا ومن الشروط التي اعتمدت في قبول القراءة وخاصة ما اتفق عليه الصحابة من موافقة الرسم.

ونوه هنا إلى أننا نقصد تعريف القرآن تحديده وتحديد المقصود تماما مما نقرؤه الآن وليس التعريفات الكلامية الموجودة في كتب العقيدة من كونه كلام الله.

فنحدد القرآن من القراءات التي بين أيدينا والتي تعكس قراءات الصحابة ومن المصحف الشريف.

فعندما كان الصحابي ينقل القرآن بقراءته كان يقوم بنقل: الآيات والسور والكلمات باللفظ العربي والتي أبلغها الرسول للصحابة تماماً، وطبعاً الكلمة يدخل فيها الحركة الإعرابية والحركة المؤثرة في المعنى وكذلك يرتبط بها الحروف المؤلفة للكلمة، والآيات يدخل فيها كل حرف من حروف المعاني كحرف العطف وحرف الجر، والسور يدخل فيها تحديد مجموعة الآيات التي تكون في سورة واحدة.

فالصحابي كان يؤدي هذه الأمور بقراءته الخاصة التي أخذ أحكامها وحروفها والمقصود هنا بالحرف الحرف الأصيل مما أوضحناه مما لا يغير بالمعنى لكنه يتعلق بلغات ولهجات القبائل، لكن اتفق الصحابة على رفض اختلاف الحرف الذي يتعلق بتغيير رسم الكلمات أو تغيير حرف في الكلمة ولا بد أن السبب هو المنع من الرسول الكريم، بخلاف اختلاف الحرف الناتج عن البناء الحركي للكلمة من القبائل العربية التي أذن الرسول القراءة بحرفها.

فيكون تعريف القرآن حسب ما أوضحنا: السور والآيات والكلمات المرسومة في

المصحف المؤداة باللفظ العربي مطابقة تماماً لما أبلغه الرسول الصحابة وما أذن به من كيفيات أداء، ومنه الحركة الإعرابية والحركة البنائية المؤثرة في المعنى.

وهل يصح اعتبار رسم المصحف العثماني أو المصاحف العثمانية هو القرآن على اعتبار أن الرسم العثماني حوى السور والآيات والكلمات وأجمع الصحابة على الانضباط بما فيه وعلى اعتبار أنه أصبح ممثلاً لما تلقي عن الرسول يقيناً؟

الجواب: إنه لا يصح هذا لأن الرسم العثماني يحتمل قراءة للكلمات المرسومة ضمن احتمالات تختلف عن بعضها في المعنى إما الإجمالي أو التفصيلي، فيجب ضبط هذا التعريف، بالقول أنه النقول الثابتة عن الرسول في الكلمات والآيات والسور المرسومة في المصحف والتي تؤثر في معاني القرآن وتبنى عليها المعاني.

وبذلك ينطبق هذا التعريف على السابق في دالتهما.

أما ترتيل القرآن: فهو كما ذكرنا، أداء الآيات القرآنية بلغات وحروف العرب

وأساليبها في الخطابة والكلام والشعر بما لا يؤثر في المعنى وذلك حسب ما قرأ به الرسول أو أذن به من لهجات ومن أساليب العرب مع الإتيان بآياته ومقاطعته أرتالاً أرتالاً وهذا ما تدل عليه آية (ورتل القرآن ترتيلاً).

وبالتالي الترتيل هو أمر لازم لقراءة القرآن والأساليب نقصد بها: (الغنة، المد، التفخيم والترقيق..)، أما اللغات والأحرف فنقصد بها البناء الحركي الذي لا يؤثر في المعنى (خطوات، خطوات) (ميت، ميت)، ونقصد باللهجات مما ثبت في القراءات (التسهيل، الإبدال، النقل، السكت..). ومما لم تنقله القراءات (الكشكشة والطمطممانية والتلتلة..). وسيمر تعريف هذه الأمور وإيضاحها وما إذا أذن به في مناقشة الأحرف السبعة.

ولكل قراءة يكون لها ترتيلها الخاص حسب اختيار كل شيخ لقراءته.

فالترتيل هو أمر عملي أما دراسة الأحرف والأساليب في ترتيل قارئ ما أو أكثر فهو الترتيل النظري.

أما القراءة القرآنية فتعني: الاختيارات المنسوبة لشيخ ما في الأمور المتعلقة بالترتيل مع اعتماد خيارات خاصة في الكلمات عند اختلاف الحروف المؤثر في المعنى التي ثبتت فيها قراءتان إلى الرسول ﷺ مما فيه اختلاف في المعنى مع قراءة وإقراء هذا الشيخ وإقراءه بهذه الاختيارات وإن اختلاف المعنى يكون في المعنى التفصيلي دوماً وليس الإجمالي وهذا سنشرحه وسنشرح هدف هذا الاختلاف وسببه ونشير هنا إلى أن هذه الاختيارات الترتيلية مع الاختيارات الحرفية المؤثرة بالمعنى معاً تسمى قراءة وليس الاختلافات الحرفية فقط أو الأحكام والاقترانات التجويدية فقط، وبالتالي القراءات جلها يدور حول أسلوب الأداء من لهجات ولغات جزء منها يتعلق باختلاف المعنى التفصيلي الناتج عن اختلاف الحركة الإعرابية أو اختلاف حرف أو اختلاف المصاحف الذي تعمدته الصحابة وهو قليل، وقد عدنا سابقاً الكثير منها.

القراءة مقبولة إذا حققت شروط الثبوت إلى الصحابة وهم أخذوا عن الرسول ﷺ.

أما علم القراءات القرآنية: فهو العلم الذي ينقل هذه القراءات المقبولة ويحدد شروط القبول، وأحياناً ينقل بعض القراءات التي لم تقبل.

أما التجويد: فهو يطلق على قسم من الترتيل الذي يختص بأساليب الأداء التي تعتمد بدورها على أساليب العرب في الخطابة والكلام والشعر وفق ما قرأ به الرسول أو أذن به من قبائل من (غنة، مد، تفخيم، ترقيق، قلقلة، همس..) وهو أيضاً أمر لازم لقراءة القرآن.

وبالتالي التجويد هو أمر عملي لكنه يستخدم أيضاً للدلالة على إتقان أساليب الأداء.

أما علم التجويد النظري فهو دراسة أحكام التجويد التي تخص قارئ أو أكثر وتقسيم الأحكام إلى أقسام وتسميات اصطلاحية ودراسة كيفية أداء كل حكم تجويدي، وهنا يجدر الإشارة إلى أن مسألة تحديد مخارج الحروف وكيفية النطق وكذلك الأساليب من غنة وقلقلة تتعلق كما ذكرنا بأساليب العرب في لغاتها لذلك فإن كتب علماء اللغة الأقدمين تعتبر مرجعاً في المسائل التي تختلف بها النقول العملية في الأداء وخاصة في الأمور الدقيقة مثل كتاب: (سر صناعة الإعراب) لابن جني، (المفصل) لابن يعيش، (الكتاب) لسيبويه.

وكذلك يتعلق علم التجويد بعلم اللسانيات في تحديد المخارج والصفات بدقة وتعتبر كتب هذا العلم مرجعاً عند الاختلاف في المسائل الدقيقة، وهذه الأمور بسطت الكلام عليها في موضع آخر من شرحي للمقدمة الجزرية.

أما التلاوة: فهي الأداء العملي والتعبير الذي أطلقه القرآن على عبادة قراءة القرآن فهو أداء القرآن مرتلاً، ويختلف عن الترتيل بأن الترتيل ليس اسم عبادة إنما كيفية أداء القرآن.

ومن التعاريف السابقة نجد أن الترتيل جزء من القراءة يتعلق بأساليب الأداء والأحرف التي لا تؤثر بالمعنى، وأن التجويد العملي جزء من الترتيل العملي.



من حفظ القرآن أو قرأه برواية عن قارئ، هل نقول إنه حافظ له أو قرأ ختمة كاملة له؟

ومن التعاريف السابقة يتبين أن القراءة الواحدة لا تحوي كامل القرآن إنما تحوي القرآن عدا الكلمات التي ثبت فيها عدة خيارات تؤثر في المعنى التفصيلي فهنا حوت خيار واحد منها، علماً أن المعنى الإجمالي لا يتأثر فمن حفظ القرآن أو قرأه برواية عن قارئ ما، هل نقول: إنه حافظ له أو قرأ ختمة كاملة؟

إن من قرأ ختمة كاملة بقراءة قارئ ما أو حفظ القرآن بقراءة قارئ ما هو لم يقم بحفظ أو جمع القرآن كاملاً، إنما ينقصه جمع الكلمات المؤثرة في المعنى من باقي القراءات، مع أنه يمكن القول إنه حفظه تجاوزاً على اعتبار أن الفروق في الحروف ذات المعنى بين القراءات لا يعتبر اختلافاً في المعنى الإجمالي إنما في معاني تفصيلية وذات أثر بلاغي على الغالب، لذلك يقال عن شخص حفظ القرآن أنه حفظه بقراءة فلان أو رواية فلان فكل رواية تمثل القرآن فمعانيها التفصيلية لا تتعارض ومعانيها الإجمالية واحدة، ويرد على هذا الرأي بأن الصحابة كانوا يعتبرون أن من قرأ القرآن ضمن اختيارات من هذه الكلمات هو كاف للقول بقراءته كاملاً أو حفظه ويدل على هذا أن كلاً منهم كان يقرأ بخياراته الخاصة ولا يعتبر نفسه أنقص شيئاً من القرآن بل نقله كاملاً لمن قرأ عليه، وسيمر أثناء شرحنا هذا أن كل الخلافات ليس لها أثر في تغيير المعنى الإجمالي للآية، وهذا هو السبب كما يبدو فكل يقرأ حسب ما سمع؛ إن هذا لا يتعارض مع ما ذكرناه فمن قرأ ختمة ما من الصحابة قرأ القرآن كاملاً وفق خياراته مما ثبت عن الرسول، لكنه لم يقرأ كل ما هو قرآن ولم يجمع كل ما هو قرآن، وكذلك من قرأه بقراءة قارئ أو حفظ القرآن بقراءة فهو يأخذ أجر حفظ القرآن كاملاً وتلاوته إن شاء الله تعالى، وتبقى مسألة جمع كل ما ثبت من الخيارات الثابتة المؤثرة في المعنى تتعلق بالتوسع في المعاني التفصيلية والأثر البلاغي لها فهي مسألة توسعية، وأحياناً هي تناول الجانب الفقهي، لكن من اكتفى منهم بقراءة في بناء مسألته الفقهية فهذا أمر خاص به طالما لم تصله القراءة الثانية، فمن قرأ (وأرجلكم) في آية الوضوء بالفتح واكتفى بنقلها وحفظها في ختمته فقد قرأ القرآن كاملاً

لكن حتى نبي المسألة الفقهية يجب جمع ما ثبت من قراءات، فيجب الانتباه لقراءة الكسر أيضاً والتوفيق بين القراءتين بالنسبة للأرجل تتعلق بفعل المسح أم الغسل، ويساعد في توجيه هذا الفهم السنة النبوية لكن يجب أن يكون لكل قراءة عملها وأثرها بما لا يتعارض مع الثانية أثناء الفهم.

والإيضاح السابق مبني على ما ذكرنا من تحديد القرآن وماهيته وكونه لا يتعلق بالحركة التي تختلف بها حروف القبائل ولا بالحكم التجويدي وربما يعترض باعتراضات عديدة:

لماذا لم نعتبر كل الأحكام التجويدية والحروف غير المؤثرة في المعنى قرآناً؟ وبالتالي القرآن كل ما يتلى حتى الحركة والغنة والاقترانات في كل قراءة بين الأحكام الخاصة للقارئ مع الحروف التي تختص بها قراءته؟

إن هذا الأمر سنناقشه ونوضحه تماماً أثناء نقاش تطور ظهور القراءات تاريخياً ضمن الصفحات القادمة ومن وجود خيارات للقراء في قراءته من أساليب العرب ولغاتها وأحرفها، لكن بشكل مبدئي نحن بنينا استنتاجنا على ما أوضحنا من أن كل صحابي كانت له قراءته لكن الكل في قراءتهم كان عندهم شيء مشترك لا يخرجون عنه كانوا يعتبرونه هو القرآن، وهذا نستنتجه من استقراء القراءات التي وصلت إلينا وهي جزء مما قرأ الصحابة وهذه القراءات صورة عنها.



تعريف الرواية والطريق

وتنطبق ماهية القراءة وتعريفها هذه على كل من الرواية والطريق: لكن مع ملاحظة أن الرواية لا تكون إلا نقلاً كاملاً للختمة من الراوي عن شيخه القارئ مباشرة أو بشكل غير مباشر لكنها عن القارئ فقط دون أي شيخ قارئ آخر تعود إليه قراءة هذا الراوي أما القارئ فلا تعود قراءته لشيخ واحد من شيوخه.

أما صاحب طريق ما فنقله يعود إلى راوٍ من الرواة الذين نقلوا عن القارئ عن طريق شيوخه في الطريق وهو أخذ طريقه في الغالب عن شيخ واحد إلى هذا الراوي أو عدة شيوخ وربما اعتمد طريقاً وأضاف إليه قراءة نقصد بالقراءة هنا حكم تجويدي أو حرف ما أو قراءة كلمة ما وهذا الأخير نادر جداً ثبتت عنده لهذا الراوي كما مثل الشاطبي عندما اعتمد طريق كتاب التيسير وأضاف إليه ما ثبت عنده لكن هنا يصبح هذا طريقاً خاصاً منسوب إليه.

أما الفرق بين الراوي وصاحب الطريق برغم أن كليهما ينقلان عن نفس القارئ أن الراوي من طبقة الرجال التي بعد طبقة القراء مباشرة سواء أخذ هذا الراوي عن القارئ مباشرة أم عن طريق واسطة بينهما وقد تم الاكتفاء براويين فقط من قبل كل المدونين تاريخياً كشاهدين ناقلين مشهورين في زمنهما لهذه القراءة وسنشرح سبب هذا الاعتماد لراويين فقط بتفصيل أكثر ، بينما صاحب الطريق من الطبقات التي تليها وهو أخذ عن الرواة أو من بعدهم ولم يتم التوقف عند المدونين على عدد محدد في الطرق عند تدوينهم ربما يكتفي المدون بطريق أو اثنين أو ثلاثة ...

وبالتالي فإن راويي كل قارئ قليلاً ما يختلفان عن بعضهما في حروفهما المؤثرة في المعنى أو غير المؤثرة فقد ذكرنا أن حرف كل قارئ هو حرف منتشر ومستفيض في البلد التي كان فيها فإن كان ثبت عنده حرفان أو أكثر فإنه ينقلهم إلى تلامذته غالباً أو ينقل حرفاً لراوٍ وحرفاً لراوٍ آخر، وبالتالي فقليلاً ما يختلف الراويان في حروفهما وأكثر راويين اختلفا في حروفهما هما: حفص وشعبة.

أما الاقترانان التجويدية أي الأحكام التجويدية مقترنة مع بعضها فإنها كانت متعددة وكثيرة في كل بلدة كما سنشرح لكن غالباً لا يختلف الراويان عن بعضهما إلا في أمور قليلة طالما أنهما ينقلان عن شيخهما القارئ، وكان شيخهما يقرأ بما اختاره عن شيوخه كما سنذكر وربما خص هذا القارئ راوياً من رواه ببعض الاقترانان التي تختلف عن الراوي الآخر على أن أسس هذه الاقترانان (أي الأمور التفصيلية التي تشكل منها) ثابتة عند هذا القارئ عن شيوخه قطعاً إلى رسول الله.

وبالتالي فالراوي ينقل القراءة كاملة عن شيخه القارئ ضمن أحرفها وأحكامها التجويدية واقترانها، ويأتي السؤال هنا:

هل كان لصاحب الطريق اختيار فيما تلقاه عن شيخه؟

على الغالب كان ينقل ما تلقاه بدقة مما قرأ على شيخه القارئ بجملة كاملة، لكن إن سمع شيخه القارئ يُقرأ الناس بحرف أو بحكم لم تكن في الجملة التي قرأها عليه ربما كان له اختيار فأثبتها في قراءته، لكنه ليس له اختيارات من قبائل العرب في قراءة الحروف أبداً، أقصد من حروف القبائل ولهجاتها وأساليبها من القبائل التي أذن بها الرسول بخلاف القارئ الذي توجد عنده في حالات هذه الخيارات وسيمر معنا إيضاحه، وكذلك ليس للراوي أبداً أي اختيار.

وإذا أردنا أن نكون دقيقين في التعبير عن تلقي القارئ لأحكامه واقتراناته التجويدية والحرفية التي كان يقرأ بها نقول: إن القارئ على الأقل لم يصرح باسم شيخ واحد في نقل الاقترانان والأحكام التجويدية التي أقرأ بها وكذلك الحروف المؤثرة بالمعنى وغير المؤثرة، وربما أخذها من شيخ أو أكثر بخلاف الحال عند الراوي أو صاحب الطريق الذي تواتر واستفاض خبر اختصاصه بالنقل عن القارئ أو الراوي، إلا في حالات ونقول نادرة وقليلة، على أن هذه النقول حول هذه المسألة لا يمكن تأكيدها بشكل قطعي مثل ما ينقل عن حفص أنه قال: قلت لعاصم: أبو بكر يخالفني فقال: أقرأتك بما أقرأني أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب وأقرأته بما أقرأني زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود، إلا أنه لا يوجد خلاف في الاقترانان التجويدية بين حفص وشعبة من طريق الشاطبية إلا في مواضع معدودة من الممكن

أن نعتبرها حروفاً وبالتالي فالاختلافات بينهما تتركز في الحروف وتزيد الخلافات التجويدية قليلاً من طريق الطيبة كأوجه السكت على الهمز لحفص والغنة على اللام والراء.

وينطبق ما ذكرنا حول الرواية على الطريق من أن صاحب الطريق ينقل بدقة الاقترانات والأحكام التجويدية التي تصله بالسند إلى الراوي مع وجود اختيارات يقرؤها بما قرأ به على شيخه أو سمعه يُقرؤها به تشبه التي ذكرناها في الراوي لكن أقل بكثير، وربما كانت هذه الاختيارات التي للراوي أو صاحب الطريق عبارة عن تصحيح من أحد الشيوخ لخطأ ثبت في نقل شيخه في الطريق كما ينقل من ترك بعض الأمور التي ذكرها الشاطبي في منظومته ويعلمون أنها لم تثبت عنه أو العمل ليس عليها أو لا يعول عليها وسنخرج على هذه الأمور في التحريات ونمثل لها الآن باختصار:

ذكر الشاطبي في الشاطبية إمالة همزة كلمة (نأى) للسوسي بخلف عنه لكن قال الشيوخ المحققون الذين يقرؤون من طريق الشاطبية أنه مردود ولا يقرأ به ولا يعول عليه، واعتمدوا في هذا على ما ثبت في التيسير أصل الشاطبية وما ذكره ابن الجزري في النشر حول هذه الكلمة وبالتالي فمن طريق ابن الجزري من الطيبة لا يؤخذ بإمالة همزة (نأى) واعتمد هذا من يقرؤون من طريق الشاطبية .



سبب التمييز بين طريقي: الأزرق والأصهباني أكثر من غيرهما، وسبب كثرة الخلافات بين رواية نافع وطرقه رواه

ونعود لنقول إن الاختلافات بين الطريقتين أقل من اختلاف الراويين إلا ما ينقل عن الخلافات التي بين طريقي الأصهباني والأزرق عن ورش وهذا ما دعى ابن الجزري إلى التمييز الكبير بين هذه الطريقتين أكثر من غيرهما، وسبب هذه الخلافات الكبيرة في الاقترانات والأحكام التجويدية بين الطريقتين مع أهمها يعودان لورش وهو يعود لنافع هو أن نافع قرأ وسمع على سبعين من التابعين بل ربما يزيد وأقرأ طلابه باختيارات عديدة مبنية على تلقياته من شيوخه، ثم ورش أقرأ الأزرق بقراءة واقترانات سمعها من نافع وأقرأ الأصهباني بأخرى والله أعلم.



سبب كثرة ونعدد القراءات سابقاً في الأمصار الإسلامية

ونشير هنا إلى أننا سنجد أنه كثيراً ما يطلق على الاقترانات والأحكام التجويدية لوحدها دون خيارات الحروف المؤثرة وغير المؤثرة في المعنى اسم قراءة ولذلك وجدت قراءات في كل بلدة ربما كانت تصل إلى العشرات بالرغم من أن الحروف تكون واحدة كما سننقل فأحياناً الحروف المؤثرة في المعنى واحدة وأحياناً حتى غير المؤثرة.



النسلسل التاريخي لظهور القراءات ونبور القراءات العشر المعروفة وروانها

تحت هذا العنوان سيتم مناقشة وإيضاح أمور عديدة هامة.

نذكر أولاً أن هذا التسلسل التاريخي مبني على مجموعة من الأدلة سيتم ذكرها وعلى مبدأ الحصر والتقييد للمعلومات وللمعطيات التاريخية وخاصة كتب تراجم قراء العصور الأولى وخاصة كتاب غاية النهاية لابن الجزري والرجوع لما قيل عن كل قارئ وعالم عند الذهبي وغيره وإلى ما وصفت به قراءته ، ثم الاعتماد على القراءات والطرق التي بين يدينا اليوم والاختلاف بينهما .

بعد الإيضاح السابق حول الحرف والقراءة والرواية والقراءات والقراء تكون صورة نشوء القراءات ووجودها بدأت تصبح مرسومة في مخيلة القارئ فنكمل هذه الصورة بما يلي:

كان الصحابي يقرأ على رسول الله ﷺ أو يسمع من رسول الله ﷺ ثم كان الصحابي يقرأ صحابياً آخر بما سمع وقرأ على رسول الله ﷺ ويقرأ قبل هذا لنفسه بما أذن لهم رسول الله أن يقرءوا من لهجات ولغات العرب المختلفة والحديث أشار أنها سبعة أحرف أي قبائل وسنخرج على هذا في بحث الحروف السبعة ولم يشدد عليهم أن يقرءوا بحرف واحد والمقصود بالحرف كما سنشرح اللهجة واللغة وأسلوب كلام وخطابة القبيلة والبناء الحركي للكلمة بما لا يؤثر في المعنى فكان البعض يهزم والآخر يخفف الهمز حسب أسلوب كل قبيلة وأحدهم يظهر النون عند الغين والحاء والآخر يغنها حسب أسلوب كل قبيلة في خطاباتها وأشعارها، وهذا يفخم اللام بعد الصاد والطاء المفتوحتين وذلك يرققها وهذا يقرأ (فمن اضطر) وذلك (فمن اضطر) وذلك يقرأ (وهو) والآخر يضم (وهو) .. إلى كل الخلافات التي توجد بين يدينا في أصول القراءات والتي تتعلق بكيفية الأداء أو اختلاف الحرف الذي لا يؤثر في المعنى في البناء الحركي للكلمة، وليس بتغيير الكلمات مثل (تعملون ، يعملون) وقد شرحناها ومثلنا لها سابقاً أو بناء الكلمة الذي يغير المعنى أو زيادة شيء أو إنقاصه من الآية أو الحركة الإعرابية التي تؤثر في المعنى وحتى الحركات الإعرابية التي لا تؤثر في المعنى ليس لهم فيها خيار - والله

أعلم - لأن العرب تعرف أن اختلاف الحركة الإعرابية لا بد أن تغير المعنى وهو ليس اختلاف حرف إلا ما كان متعلقاً بلغات ولهجات القبائل مثل ما سنذكر عند شرح الأحرف السبعة من أن الحجازيين ينصبون خبر (ليس) وبنو تميم يرفعونه إلا إذا اقترن بـ (إلا) .

❖ الأصول التجويدية للقراءات موجودة في لغة العرب:

ونشير هنا إلى أن كل خلافاً للأصول تتعلق باللهجات ولغات العرب باستثناء المد ومقاديره ومقدار الغنة مع وجود أصلها فتحديد مقاديرها اختلفت به التقديرات فأصل الغنة موجود في أشعار وخطابات العرب، المد فهو موجود عند العرب وله أسباب في لغتهم وخاصة المد اللازم الذي كان ملازماً لكلام العرب دون المقدار الاصطلاحي للمد بما يصل إلى تحديد ست حركات حسب ما يؤدي اليوم كذلك المد المتصل كان موجوداً في كلام العرب عند إلقاء الخطب والأشعار لكن هذا المد اختلفت تقديراته هل التوسط أو الطول الذي أتى به تجويد القرآن، والذي لعب الدور الأساسي في تحديد مقادير المدود هي اختلاف التقدير بين الصحابة وسمح الرسول ﷺ لهم وكذلك ثبوت المد أحياناً والقصر في أخرى من قبل الرسول ﷺ في نفس الحكم، ولهذا السبب تجد أن ابن الجزري في نشره وغيره من علماء القراءات والتجويد يضعون في مقدمة كل باب من أبواب الأحكام التجويدية كلاماً يستدلون به عن أن أصل الحكم التجويدي موجود في لغة العرب ولهجاتها والقبيلة التي اشتهرت به وكتابه النشر طافح بهذا وطبعاً ابن الجزري نهج في هذا نهج العلماء السابقين المتقدمين، وكذلك نجد هذه الاستدلالات عند توجيه حرف نقل عن قارئ ما ، واطلعت على كتاب مفيد في هذا الموضوع للدكتور عبدوا الراجحي هو : اللهجات العربية في القراءات القرآنية أوضح فيه مكان توضع كل حكم تجويدي أو لهجة في القراءات ضمن مخططات جغرافية لجزيرة العرب .

❖ قراءات القرآن في عصر الصحابة، وخيارات الصحابة:

فكان كل صحابي يقرأ القرآن حسب هذه اللهجات والأحرف التي سميت أحرفاً في عهد الصحابة وكل صحابي كانت له اختيارات لكن هذه الاختيارات مبنية على أساس مسموع

عنده من الرسول ﷺ أنه قرأ بلهجة هذه القبيلة أو تلك أو أذن له الرسول وسيمر معنا نقول عن ابن مسعود ومنها ما يرفع للرسول بالنهي عن التنازع والمماراة في القرآن، وبالتالي نشأت كفاءات مختلفة بأسلوب الأداء؛ لكن نؤكد أن الصحابة لم يكن لهم خيار أبداً في زيادة أو نقصان أو تغيير كلمة أو تغيير البنية الحرفية للكلمة ولو اختلفت الكلمة باختلاف القبيلة، ولا في الحركات الإعرابية للكلمة التي تلحق آخرها أو في داخلها إذا كانت هذه الأمور تؤثر في المعنى وكذلك لم يكن لهم خيار في تغيير حرف بحرف في الكلمة لو في الأشياء التي لا تؤثر في المعنى أما ما نقل عن الرسول في تغيير حرف أو حذفه أو إثباته فقد جعله الصحابة إما من محتمل الرسم أو من اختلافات المصاحف.

ونشير هنا إلى أن قراءة الرسول لكلمة بأكثر من وجه بما يزيد أو يغير معنى لم يثبت في أي كلمة أكثر من وجهين أما ما يزيد عن وجهين فهي اختلافات تتعلق بلهجات القبائل في الكلمة بما لا يغير المعنى مثل ما ذكرنا في كلمة (خطوات) وتمثل لما قرئ بوجهين بما يغير في المعنى (تعملون، يعملون).

أما حركات بناء الكلمة التي تختلف باختلاف لهجات القبائل مثل (خطوات، خطوات) فهي ضمن الأمور التي أذن الرسول بالقراءة حسب لهجة كل قبيلة، وهنا نشير إلى أن هذا الإذن في كفاءات الأداء لم يكن على الإطلاق وإنما بعض الكفاءات أمر بها الرسول الكريم وربما نهي عن بعضها وبدل على هذا وجود الإجماع على بعض الأحكام بين جميع القراء فسببه إما أمر الرسول أو إجماع العرب في لغتها وبدل على أمر الرسول أن هناك كلمات كان لها احتمالات قراءة عند العرب لكنها لم تقرأ إلا باحتمال أو احتمالين، وكذلك نجد هذا في بناء حركة بعض الكلمات مع أن القبائل اختلفت في حركة بنائها ونجد أمثلتها في كتب اللغة ككتب ابن هشام وغيره.

❖ أثر كل صحابي في القراءة التي انتشرت في مصر:

ثم توزع الصحابة على الأمصار وتأثر كل مصر بقراءة الصحابة الذين استقروا فيه بعد الفتوحات فالمدينة المنورة كانت القراءات فيها كثيرة بسبب كثرة الصحابة فيها وتأثرت بقراء

الصحابة مثل زيد بن ثابت وأبي بن كعب وعثمان وعلي وهؤلاء من أشهر قراء الصحابة الذين كان يُقرؤ عليهم كما أخذ الكثير من المسلمين عن هؤلاء الصحابة وتوزعوا في الأمصار وتأثرت اليمن بقراءة أبي موسى الأشعري ومعاذ وتأثرت الشام بقراءة أبي الدرداء بل قامت قراءة ابن عامر عليها حيث قرأ على أبي الدرداء مباشرة وتولى ابن عامر زعامة الإقراء في الشام بعد وفاة أبي الدرداء رضي الله عنه وتأثرت العراق البصرة والكوفة بالصحابة الذين وصلوا إليها وخاصة ابن مسعود وعلي بن أبي طالب وكذلك موسى الأشعري الذين أرسله إليها عمر رضي الله تعالى عنهم، وكذلك التابعين الذين وصلوا إليها وقرؤوا على الصحابة في المدينة، أما مكة فكان الصحابة فيها كثر ومنهم أبو موسى الأشعري الذي استقر في مكة آخر حياته وكذلك تأثرت مكة بابن عباس ومولاه ابن السائب الذين قرأ عليهم مجاهد وابن عباس قرأ على زيد وأبي، وأبا هريرة أثرت قراءته في البحرين التي تولاها فترة.. وهكذا، وبالتالي كان لكل صحابي خيارات في الأداء يقرأ ويقرئ بها ضمن الأمور التي أذن بها رسول الله من لهجات وأساليب قبائل العرب مما لا يؤثر في المعنى، لكن أجمع الجميع على وجوب تجويده حسب هذه القواعد.

❖ انتشار القراءات في طبقة التابعين:

ثم أتت الطبقة التي بعد الصحابة وهم التابعون وهنا كان التابعي يأخذ القرآن من صحابي وعلى الغالب من عدة صحابة وربما قرأ الصحابي باختيار واحد مما ذكر وربما أقرأ بأكثر وتعددت بذلك القراءات أي أساليب الأداء المتعلقة باللهجات أما الحروف أي قراءة كل كلمة بما يغير المعنى فكل منهم أقرأ بما سمع من الرسول وهذه الحروف المؤثرة بالمعنى كانت محصورة وهي محصورة بين يدينا اليوم لكنها توزعت على كفاءات أداء وأساليب ولهجات متعددة كل منها اعتبر قراءة.

❖ تدوين القرآن في المصحف:

وهنا مسألة هامة ظهرت في عصر الصحابة وهي أنه ظهرت خلافات في الأمصار الإسلامية في قراءة حروف بعض الآيات ووجود بعض الكلمات أو الحروف ومصدر الخلاف

إما من الصحابي لوهم وقع فيه فيما دونه أو حفظه على أن أغلب الصحابة المذكورين الذين اشتهروا بالإقراء وتسارع الناس ليقروا عليهم كان لكل منهم مصحفاً دونه بيده يعتمد عليه أو كان مصدر الخلاف ممن بعده من الذين أخذوا عنه لوهم ما أو نسخوا من مصحف هذا الصحابي وأصبحوا يقرؤون به في عصر الصحابة أو نتيجة انتشار العجم وتساهل البعض ولذلك تصدى الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه لفكرة نسخ مصاحف من تلك الصحف التي جمعت في عهد أبي بكر للقرآن وهذه الصحف قد كتبت بين يدي رسول الله وجمعت في عهد أبي بكر بعد وفاة النبي والتي اشترط في كل صحيفة وجود شاهدين من الصحابة أهما كتبت بين يدي الرسول إضافة إلى وجود الآية محفوظة في أذهان الصحابة، وهذه الأمور سنشرحها تفصيلاً..

❖ مصاحف عثمان وما الذي فعلته لجنة عثمان:

وهنا نشر الخليفة عثمان رضي الله عنه خمسة مصاحف على الأقل ووزعها على الأمصار الإسلامية المختلفة ليضبطوا قراءتهم بها وأبقى عنده مصحفاً خاصاً به وأجبر الجميع على حرق ما بين أيديهم من مصاحف خاصة بكل شخص صحابياً كان أو غيره ورفضت كل قراءة تخالف هذه المصاحف لأن هذه المصاحف نسخت ضمن وجود لجنة أشرفت على نسخ المصاحف حسب ما هي في الصحف التي كتبت بين يدي الرسول إضافة إلى جعل رسم المصاحف تحمل كل ما ثبت قراءته من أحرف إلى رسول الله ﷺ أي أن لجنة عثمان رضي الله عنه نسخت ووضعت رسماً يحتل ما ثبت إلى الرسول ﷺ من حروف بما يتوافق مع النسخ، وما اختلفت به هذه النسخ، حيث قلنا: إن تغيير أي حرف في القراءة لم يكن مسموحاً به من عهد الرسول ﷺ لكن ما سمح الرسول ﷺ به هي خلاف اللهجات واللغات لا غير من أسلوب أداء الآية وتغيير حركة كلمة بما يتعلق بلغة القبائل دون ما يؤثر بالمعنى، لذلك ما قامت به لجنة عثمان:

✓ التزموا بنقل ما ثبت تماماً في الصحف التي بين أيديهم التي جمعت في عهد أبي بكر أما ما اختلفت فيه هذه الصحف بسبب من زيادة أو نقصان فقد ضمنوه في عدة

مصاحف إن كان الرسم لا يمكن أن يحتمل هذا الخلاف مثل حذف الواو مثلاً في آية (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) في آل عمران فتكون (سارعوا) في مصحف أهل الشام على أن الصحف لم تختلف إلا في زيادة حرف أو نقصه كما ذكرنا وأحصينا من اختلاف المصاحف العثمانية التي تعتبر صورة عن اختلاف الصحف فليرجع إليها قبل صفحات .

✓ أما الخلاف الذي من الممكن أن يحتمله رسم واحد فاتفقوا على رسم يحتمل هذا الخلاف.

✓ ما اختلفت فيه الصحف من رسم الكلمة على لهجة قبيلة ما كتبه بلغة قريش طبعاً الاختلاف دون تغيير أصل الكلمة كرسم (ال) التعريف (ام) مثلاً على فرض وجوده حيث لم تختلف في أصل الكلمة ولو أنها اختلفت لأثبتوا ذلك فهم أثبتوا كلمات ربما يجدها القارئ لأول وهلة مترادفة.

✓ كما وضعوا ضوابط للرسم في مسائل الهمزة وحروف العلة في الألف والياء والواو والتي على ما يبدو اختلفت هذه الصحف في رسمها حيث لم تكن الهمزة لها صورتها المعروفة كما شرحنا، كما قصدوا برسمهم الإشارة إلى بعض الأحكام الأدائية واللفظية، والخلاصة أنهم التزموا بما يوجد في الصحف مع زيادة ضبط للمسائل التي لم تكن مضبوطة والإشارة إلى بعض الأمور المتعلقة بالأداء والحركات وحروف العلة وقد شرحناها في محتلم الرسم، وإن هذه الأمور سنتناولها مرة ثانية.

ونعطي خلاصة هنا فنقول: قد أصبحت المصاحف العثمانية هي الضابط الذي حمل الناس على القراءة وفقها في كل الأمصار ورفض كل خروج عنه وهذا طبعاً ساهم في ضبط القراءات ومنع التساهل في اختيار الحروف من لغات العرب ولهجاتها من قبل من يُقرأ والأهم من ذلك منع أي خلط من زيادة أو نقصان ربما يقع أو تم الوقوع به.

❖ أثر مصاحف عثمان رضي الله عنه في ضبط القراءات:

ثم كل مصر ضبط المقرئون فيه من صحابة وغيرهم قراءتهم بالأحرف التي توجد في مصحفه فمثلاً: المصحف الشامي والمدني فيه (سارعوا إلى مغفرة من ربكم) آل عمران: ١٣٣، بينما كتبت في بقية المصاحف (وسارعوا) فقرأها أهل باقي الأمصار بالواو، ويدل على هذا الالتزام بمصحف كل مصر من قبل الصحابي أننا نجد أن الخلافات التي تم إحصاؤها في الزيادة والنقصان تكون على الغالب قراءة القارئ معللة بموافقة مصحف مصره، على أنه لا ينكر ثبوت قراءات خالف فيها القارئ مصحف مصره اعتماداً على وجود الكلمة في مصحف مصر آخر، وضرب أبو عمرو الداني في كتابه المقنع أمثلة للقراء الذين خالفوا رسم المصحف في مصرهم، إلا أن أمثلته رحمه الله لا تعدو أن تكون من محتمل الرسم وتندرج تحته باستثناء مثال قراءة أبي عمرو: (وأكون من الصالحين) وهي كذلك بالواو في المصحف الإمام حسب ما ذكر أبو عبيد، والذي هدف إليه الداني من قوله هو التأكيد أن رسم المصحف ليس فقط الأساس الذي قامت عليه قراءة القارئ إنما السند وهذا صحيح برغم من أن أمثلته ليست دقيقة تماماً رحمه الله لأنها تندرج تحت محتمل الرسم كما ذكرنا، فالطبقة التي بعد الصحابة التزمت بما أخذت عن الصحابة الذين ألزموا أنفسهم برسم المصحف وتركوا ما عداه مما اشتبه على بعضهم أو اختلفوا فيه، ثم رسم المصحف بقي ضابطاً في الطبقات التالية يدل على وجود أي خطأ في النقل أو الحفظ عند أحد الشيوخ عند مخالفته لكن مخالفة القراءة لمصحف مصر الذي توجد فيه هذه القراءة لا يدل على رفضها إذا وافقت مصحف مصر آخر لأنها ربما وصلت إلى هذا المصر عن طريق شيخ سنده يتصل بالصحابي الذي كان يقرأ بالمصر الآخر.

والمثال الأول الذي ضربه أبو عمرو الداني في أن أبا عمرو البصري قرأ (يا عباد لا خوف عليكم) في الزخرف، فقال إني رأيته في مصحف أهل المدينة بالياء فقال الداني: فترك ما في مصحف أهل بلده واتبع مصاحف أهل المدينة. اهـ أي قرأه بإثبات الياء .

وهذا المثال الذي ذكره الداني يكمن الإشكال فيه أنه يندرج تحت مرسوم الخط لكنه يدل أن لأبي عمرو البصري خيارات خاصة به، إلا إذا اعتبرنا أن الداني يذكر هذا القول كتعليل لكون قراءة أبي عمرو توافق رسم المصحف لكن هذا يبعد لكون قراءته هذه من محتمل الرسم فهو غير مضطر لهذا.

على أية حال مهما كانت الأمثلة المذكورة فإنها تدل على التزام الصحابة بالإقراء بما في مصاحف الأمصار التي أرسلها عثمان رضي الله عنه.

أما التابعون الذين قرؤوا على الصحابة واشتهروا بالإقراء فكل منهم أصبح يقرئ بما سمع عن الصحابة تماماً من آيات وكلمات وحروف وحركات إعرابية مؤثرة في المعنى، وكذلك أمور التلاوة من أساليب الأداء المتعلقة بالأحكام التجويدية ولهجات العرب وحروف لغاتها غير المؤثر في معنى أو صورة الكلمة لكن في هذه الأساليب ربما كان لأحدهم خيارات من لهجات ولغات القبائل والأساليب اللفظية للخطاب التي أذن بها الرسول والتي رأى التابعون أن الصحابة يقرؤون بلهجاتها ولغاتها لكن هذا كان قليل مقارنة مع الصحابة الذين عرفوا هذه القبائل وقرؤوا في حياة الرسول بلغاتها ولهجاتها مما يدل على إذن الرسول لهم.

❖ وجود الخيارات التي أذن بها الرسول عند التابعين وتابعي التابعين وأدلتها وبماذا تنضبط هذه الخيارات:

وكان لا يتجاسر على هذه الخيارات من التابعين وتابعي التابعين وبعدهم إلا المتضلعون في لغات العرب منهم ولذلك نجد في تخريج بعض التابعين القراء أو من بعدهم أنهم يقولون

كانت له اختيارات على لغة العرب وهذا يوجد في بعض من ترجم لهم ابن الجزري في غاية النهاية ومن هؤلاء (عيسى الثقفي) الذي كان عالماً كبيراً في العربية فيقول ابن الجزري في ترجمته أنه كان له خيارات على مذاهب العربية، وكذلك سنجد أن قراءة الحسن البصري رحمه الله وهي من القراءات الأربعة الشاذة التي وصلتنا تخرج عن الرسم في مواضع مع أن لها توجيهها في العربية مثل (الصواقع) بدل (الصواعق) وهذه لغة من لغات العرب وعلى ما يبدو إن السبب هو أن القراءة كانت من خيارات الحسن دون التنبيه لموافقة رسم المصحف في الاختيار من لغة العرب ويبدو أن يكون قد سمعها من الصحابة الذين التزموا بما رسم في المصاحف، وكان الحسن عالماً بالعربية وقد نُقِلَ عن الشافعي أنه مدح الحسن وقراءته لغة فقال: لو أشاء أن أقول أن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته، ولربما هذه الفصاحة ظلت متوافرة في عهد التابعين.

ويدل على تخير التابعين ظهور قراءات شاذة عديدة رفضت بسبب عدم موافقة الرسم وطبعاً منشأ هذه إما التخير من لغة العرب دون انتباه لموافقة الرسم أو سهو القارئ ونسيانه، ثم إن التابعين عاينوا الصحابة الذين كانوا يتخيرون من لهجات هذه القبائل فلا بد أن منهم من رأى جواز التخير من لهجات هذه القبائل وقد سمعوا حديث نزول القرآن على سبعة أحرف ولا يوجد سبب يمنعهم.

ويدل على هذه الخيارات كون العلماء المدونين ألزموا أنفسهم بالأخذ بقراءة القرآن ختمة كاملة أحكاماً وحروفاً عن شخص واحد بعد طبقة القراء وهي طبقة تابعي التابعين وذلك عندما تباعدت عهود الفصاحة ولم يعد هناك تمييز للقبائل التي أذن الرسول بالقراءة بأحرفها، وهذا سنوضحه فيما بعد حيث أصبحت القراءة تؤخذ عن أشخاص محدودين ومحدودين دون أن يكون هناك تخيرات من عدة شيوخ قرأ عليهم القارئ شأن طبقة التابعين وتابعي التابعين.

والخلاصة إن التابعي كان يقرأ بما أخذ عن صحابي وربما دمج بين قراءة أكثر من صحابي وأوجد قراءة خاصة، وربما أضاف لقراءته بعض الخيارات من أحرف القبائل التي أذن

بها الرسول بما لا يؤثر في المعنى من أساليب أداء الرسم وهذا إن كان ضليعاً كما ذكرنا لكن كان هذا قليلاً، وسبب الخيارات إما التسهيل على لغة من كان يقرؤه الصحابي من قبيلة ما أو كان يقرؤها هذه الخيارات لنفسه ويميل إلى لغته إن كان حرفاً وكذلك إن كان حكماً تجويدياً لكنه يضاف أنه ربما تخير حكماً لسبب جمالي أو تأثيري في القراءة على لغة أحد القبائل.

❖ خروج كلمة ضمن قراءة أو رواية عن قاعدتها هي من أدلة وجود الخيارات :

وهنا نوضح مسألة يلمسها قارئ القرآن: من أنه يجد في قراءته لحنمة بقراءة أحد القراء كلمة خرجت عن قراءتها المعتادة وقرئت بلهجة أو لغة أو أسلوب آخر مثل قراءة حفص (عليه الله) مع أنه دائماً يقرأ (عليه) بالكسر، وكذلك قراءته (ويخلد فيه مهاناً) بالصلة في فيه مع أنه لا يصلها عادة وكذلك قراءته (يرضه لكم) في الزمر دون صلة مع أن عادته الصلة.. وأشبه هذه الأمور عند القراء فما سببها؟

ولا يمكن القول أنها أوقفت هكذا من رسول الله ﷺ ضمن ختمة خاصة بأحكامها وحروفها لأن باقي القراء قرؤوها بالكيفية الثانية.

إن السبب الرئيس هو تخير الصحابة من حروف العرب ولهجاتها وأساليبها في قراءة الكلمة وهذه الاختيارات استمرت كما ذكرنا بشكل ضعيف في زمن التابعين أو تابعي التابعين التي هي طبقة القراء كما استمرت موجودة في أمصار المسلمين عند بعض المتضلعين في العربية والإقراء بعد هذه الطبقة إلا أن الأمة والعلماء توقفوا عند طبقه تابعي التابعين أي طبقة القراء المعروفين فلم ينقلوا عن بعدها شأن حروف ولهجات وأساليب كانت موجودة في عهد القراء لكن لم تقرأ وهذا سيتم شرحه أكثر بعد أسطر.

هنا وقعت هذه الخيارات المذكورة ضمن أحد الطبقات الثلاثة وخاصة الصحابة وتم اختيار كل منها المعنى بلاغي يعمق المعنى دون تغيير وتأثير في المعنى الإجمالي ولا حتى التفصيلي، فعللت الصلة في: ﴿وَيَحْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ الفرقان: ٦٩، بأن فيها تعبير عن الإيغال في العذاب، أما عدم الصلة في: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ الزمر: ٧، فتعلل ربما بسرعة رضا الله إذا شكره العبد، أما الضم في: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ الفتح: ١٠، ففيها إشارة تعظيم بالضممة التي تفيد الإشارة المباشرة بشكل أكثر نحو العهد كما تفيد الضمة كون الكلمة مرفوعة والرفع للكلمات عند العرب يفيد تعظيم له لذلك رفعوا الفاعل والمبتدأ.

بل إن هذه المواضع التي ميزت كل صحابي تدل على هذه الخيارات لأنك لا تجد خياراً إلا وله توجيه بلاغي أو لغوي من لغات العرب فمثلاً نجد السكتات التي تميز بها حفص:

(مرقدنا. هذا ما وعد) السكتة أتت لمنع اشتباه المعنى على القارئ بحيث يظن أن (هذا) اسم الإشارة يدل على المرقد.

وكذلك (و لم يجعل له عوجاً. قيماً لينذر) السكتة أثناء الوصل أفادت منع الاشتباه على القارئ بأنها قيماً مفعول ثان ليجعل أو بدل من (عوجاً)، أو تمييز ثان إذا اعتبرنا (عوجاً) تمييز.

وكذلك سكتاته في: (بل. ران) (مَنْ. راق) أفادت تأثيراً معنوياً يستعمله العرب للدلالة على عظم الحدث وهوله.

بل إن الكتب التي ألفت عبر التاريخ في توجيه القراءات وكذلك توجيهاتها الموجودة في التفاسير (والقصد من التوجيه تحليل القراءة بناء على لغات العرب وبلاغتهم) تدل على هذه الخيارات، أكثر من كونها تدل على التوقيف من الرسول من كون القرآن نزل بلغة العرب، وكذلك تجد في بعض الكتب نقلاً عن قارئ ما لماذا قرأت حرف كذا فيجعل بموافقة مصحف

مصر آخر أو سماعه من قارئ أو شيخ ما، وهناك قصة تذكر أن حفص قرأ (ضعف) بالضم بناء على حديث سمعه وانتقد هذا الحديث.. وهذه المسألة سنناقشها لاحقاً.

وأخيراً ما يدل على وجود هذه الخيارات: أن كل قراءة من القراءات تقوم بينها الهيكلي على قواعد خاصة تنضبط بها ويقاس عليها كما سنشرح تدل على خيارات قام بها الشيخ المقرئ ليقرئ بها تلامذته.

❖ نقولُ تدل على وجود الخيارات:

ويدل على وجود هذه الخيارات في طبقات الصحابة والتابعين والقراء نُقولُ كثيرة نذكر بعض هذه الأقوال الموجودة في غاية النهاية لابن الجزري :

نقل الذهبي بسند إلى شعيب بن حرب سمعت حمزة يقول: ما قرأت حرفاً إلا بأثر.. مما يدل أنه تخير وبنى قراءته لكنه على ما أخذ من آثار، كما يدل أن هناك من كان يتخير دون أثر.

نقل أبو عمرو الداني وغيره: أن الكسائي قرأ على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أيضاً واختار لنفسه قراءة ورحل إلى البصرة فأخذ العربية عن الخليل بن أحمد.

قال أبو عبيد في كتاب (القراءات): كان الكسائي يتخير القراءات فأخذ عن حمزة ببعض وترك بعضاً وكان من أهل القراءة وهي كانت علمه وصنعتة ولم يجالس أحداً كان اضبط ولا أقوم منه.

قال البيهقي وأخذ عنه السوسي والدوري راوي أبي عمرو: كان أبو عمرو قد عرف القراءات فقرأ من كل قراءة بأحسنها وبما يختار من لغة العرب وبما بلغه من لغة النبي صلى الله عليه وسلم وجاء تصديقه في كتاب الله عز وجل.

روى عنه الأصمعي: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا وحرف كذا.. وهذا على الغالب في الأمور المتعلقة في الإعراب والمؤثرة في المعنى والتي تؤكد على أهم التزاموا بما أخذوا لكن لا يدل هذا النقل على الأخذ من واحد فقط.

روى إسحاق العسيبي عن نافع قال: أدركت عدة من التابعين فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته وما شذ فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة. - نجد أن خلفاً روى رواية عن حمزة أخذها كلها عنه وصرح هو بذلك بينما له قراءة خاصة باختياراته عن شيوخه الذين أخذ منهم وخرج بها عن قراءة حمزة ولم ينسب قراءته إلى شيخ بعينه.

- إن الراويين عن القارئ الواحد يختلفان عن بعضهما وربما الاختلافات تكون كثيرة وكبيرة كما هي الحال في قراءتي ورش وقالون عن نافع مما يدل أن لشيخهم عدة اختيارات عن شيوخه أما عاصم مثلاً فنجد أنه أقرأ شعبة بما أخذ عن السلمي وحفص بما أخذ عن زر وبالتالي فعاصم مثلاً صرح بأنه لم يكن له اختيارات وإنما نقل عن شيوخه ولم يصرح نافع بذلك.

الأمر التي تقيدت وانضبطت بها القراءات: إذاً خيارات التابعي كانت مقيدة فقط بما أخذ عن الصحابة أولاً ثم بنسبة قليلة من لهجات وحروف وقبائل وأساليب القبائل التي أذن بها الرسول، بينما خيارات الصحابي كانت أوسع ومبنية على لهجات ولغات وأساليب الخطاب عند القبائل التي أذن بها الرسول.

وحتى نكون دقيقين يمكن القول: إن كل ما يؤثر في المعنى لم يكن للتابعي فيه خيار شأن الصحابي أما اختلاف الحروف غير المؤثر بالمعنى - أي اختلاف اللغات واللهجات - فكان على الغالب يلتزم بما أخذ وسمع من الصحابة ولا يخرج عن خيارهم إلا نادراً من قبل بعض من ذكرناهم من المتصلين في العربية أما أحكام التجويد فظلت التخيرات فيها واسعة من أساليب العرب في الخطابة لكن مع الميل للالتزام بما تم تلقيه من أحكام من الصحابة مع المزج بين الأحكام والتخير بينها من قبل التابعي، الصحابة الذين سمع منهم في بناء قراءته التي كان يُقرئ بها.

❖ مرحلة تمييز قراءات الأمصار حسب التابعي:

وبالتالي اشتهر كل تابعي بقراءة يقرئ بها أو أكثر وتتألف قراءته من:

- أحكام تجويدية
- حروف القراءة التي لا تؤثر في المعنى.
- ﴿ اختيار في الكلمات التي سمعت عن الرسول بأكثر من وجه وهي تؤثر في المعنى (وطبعاً يكون الاختلاف في المعنى التفصيلي وليس الإجمالي).

❖ مدى وجود شرط اتصال السند مع وجود الخيارات:

فشرط اتصال السند في القراءة بالنسبة للآيات والكلمات وحروف القراءة وجد منذ عهد الصحابة إلى الرسول في الأشياء التي تؤثر بالمعنى بالنسبة لكل كلمة وحرف وحركة إضافة لموافقة رسم المصحف، أما بالنسبة للحكم التجويدي المبني على لهجات القبائل وأساليبها في الخطاب فمبدأ السند إلى الرسول في أساليب التجويد الإجمالية المبنية على لهجات القبائل التي سمح الرسول بالقراءة بلهجتها، حيث أقرأ الصحابي بما سمع من لهجات وأساليب

قرأ بها الرسول إجمالاً أو أقرأها أو أذن بها وليس تفصيلاً أما تفصيل كل حكم فمنه ما سمعه مباشرة ومنه ما كان للصحابي فيه اختيار من القبائل التي سمح الرسول بالقراءة بلهجاتها.

❖ العدد الكبير للقراءات في عصر التابعين:

وبالتالي ففي طبقة التابعين نجد ازدياد عدد القراءات عن العصر السابق وأصبحت كثيرة تصل إلى العشرات بل ربما إلى ما يزيد على المائة وذلك في أساليب الأداء واللهجات واللغات التي لا تؤثر في المعنى نتيجة قرن كل قارئ أو مقرئ من الصحابة أو التابعين عدداً من الأمور المختلفة في اللهجة أو الأسلوب أو اللغة والاكتفاء والاختصاص بها، أما لو اعتبرنا أن ما يتعلق من اختلافات الكلمات بالمعنى هي القراءة فقط وهذا ليس بدقيق فإن القراءات تصبح أقل بكثير فتصل إلى العشرات فقط تنتج عن جمع كل مقرئ خياراته من هذه الكلمات ضمن الختمة التي كان يُقرأها.

❖ الانتقادات التي يوجهها بعض المفسرين، أو العلماء المعتبرين لبعض

القراءات، ودلالاتها على وجود الخيارات:

وقبل الانتقال لطبقة تابعي التابعين نشير إلى مسألة سنتناولها قريباً وهي: الانتقادات التي كان يوجهها بعض المفسرين والعلماء إلى بعض القراءات ويرجحون بعضها على الآخر ويفضون بعضها خاصة الطبري الذي كثر عنده وكان يتهجم في عبارته على قراءة ما لقارئ من السبعة مع أن قراءته حققت شروط القبول التي سنوضحها، وكذلك الزمخشري نجد أنه يرجح في مواضع بين القراء لكن اختلف عن الطبري بعبارته المتحفظة وعدم التهجم واحترام القراءة.

ربما وقف أحدنا متعجباً من هذا، لكن هذا يشهد لما قلناه من وجود خيارات للقارئ في طبقة الصحابة والتابعين وتابعي التابعين كما نشرح ويتماشى هذا النقد ويتوضح بما شرحناه

من وجود هذه الخيارات لكن مع التنبيه إلى الوهم والخطأ الذي وقع به أولئك العلماء والمفسرون الأجلاء:

إن وجود التخيرات في القراءة في عهد الصحابة والتابعين والتي تدل النقول بين العلماء عليها ظنها البعض أنها تتناول ما يؤثر في المعاني وما لا يؤثر. بما يوافق الرسم وكلها عاملوها على أنها حروف فظنوا أن موافقة تخير القارئ لرسم المصحف كان كافياً والسند يبدأ من هذه الطبقات الثلاث فما بعد، وهذا الوهم تم الوقوع به نتيجة ما ذكرنا من النقول العديدة التي تدل على وجود الخيارات في هذه الطبقات، لكن ما غاب عنهم أن هذه الخيارات فقط في الحروف واللهجات والأساليب التي لا تؤثر في المعنى، والاختلاف في الحركات الإعرابية يؤثر في المعنى والقليل منه يتعلق بلهجات العرب، ولربما نجد في بعض المواضع صعوبة التمييز بين التأثير في المعنى وعدمه مثل المبني للمعلوم والمبني للمجهول (لِيُحْكَمَ بينهم، لِيُحْكَمَ بينهم).

ويدل على هذا الوهم أنهم في انتقادهم يستدلون على خطأ قراءة أو انتقادها باستدلالات لغوية كما ذكرنا في كلمة (تجارة) التي قرأها عاصم بالنصب وهاجمها الطبري بشدة.

وعلى أية حال تعتبر هذه الانتقادات دليلاً قوياً على الخيارات التي تم شرحها، كما يدل على هذه الخيارات أن العلماء اشتراطوا موافقة الرسم ولو كانت القراءة توافق اللغة ولها سند فمن أين تأتي هذه القراءة التي لا توافق الرسم والتي أجمع الجميع على رفضها من لدن عهد الصحابة كما شرحنا سابقاً وكيف تخالف الرسم والمصاحف التي نسخت هي من النسخ التي كتبت بين يدي الرسول لا غير، هذا كله يدل على وجود هذه الاختيارات، إن وضع شرطي موافقة اللغة والرسم بحد ذاتهما دليل على وجود هذه الاختيارات فيما لا يؤثر في المعنى لكن هذان الشرطان إضافة للسند الذي كان شرطاً لازماً منع أي وهم.

❖ تمة في أدلة وجود الخيارات:

وإن ادعاء عدم وجود هذه التخيرات لا دليل عليه أبداً ولا يمكن إعطاء تصور واضح لنشوء القراءات ووصولها إلى العشرات بل ربما يزيد عن المائة في الصدر الأول، أو تيرير الاعتماد في القراءات على طبقة تابعي التابعين فقط ثم تيرير أنهم لم يصرحوا بالأخذ من شيخ واحد، إن هذا التوضيح الذي نتناوله مبني أولاً على استقراء القراءات التي بين أيدينا ثم النقول المختلفة في كتب التفسير والقراءات عما كان يوجد من قراءات ونقاشات في تلك العصور. وأخيراً يدل عليها النقول العديدة التي نجدتها في كتب التفسير والقراءات وتراجم القراء والتي فيها قرأ فلان كذا وقرأ فلان كذا.

نعود لتتابع التسلسل المذكور لظهور القراءات:

فمن القراء الذين بين أيدينا قراءته في هذه الطبقة أي طبقة التابعين: ابن عامر، مقرئ الشام.

❖ سبب بدء تميز قراءات كل مصر في عصر التابعين:

لكن هنا بدأ يظهر تميز طبع كل مصر من الأمصار الإسلامية وهو الأحرف التي انتشرت واستفاضت في كل مصر ونتجت هذه الأحرف من الصحابة الذين استقروا فيه أولاً فقد ذكرنا أن التابعين التزموا على الغالب بالحروف التي كانوا يسمعونها من الصحابة ولو كانت غير مؤثرة في المعنى ولو كان فيها خيارات من لغة العرب.

ثم أتى هذا التميز من الانضباط بالمصحف العثماني الذي أرسل إلى هذا المصر.

ثم بالتابعين الذين اشتهروا في كل مصر بالإقراء وأدوا إلى انتشار حرف الصحابي الذي قرأ كل منهم عليه وأخذ عنه التابعي.

ونشير مثلاً إلى أن أحرف الشام أخذت عن أبي الدرداء ويقال عن عثمان بن عفان، فكان أبو الدرداء الصحابي المقرئ في الشام ثم استلم زعامة الإقراء بعده ابن عامر.

وقد كان لطبقة التابعين الأثر الأكبر في تبلور أحرف كل مدينة ولذلك نجد في ترجمة التابعي المقرئ كثيراً ما يقال أخذ الحرف عن فلان الصحابي أو كان يُقرؤ بأحرف فلان.

❖ القراءات في طبقة تابعي التابعين:

ثم أتت الطبقة التي بعدها تابعي التابعين وهي طبقة القراء السبع والتي ظلت فيها الخيارات موجودة للمقرئين في هذه الطبقة كما في طبقة التابعين وخياراتهم تعتمد على ما تلقوه من شيوخهم التابعين لكن كانوا يتخبرون منها ليقرؤوا طلابهم، مع الميل أكثر للالتزام بما تم تلقيه فقط من كلمات وأحرف وأحكام، لكن كان سبب ازدياد القراءات وتفرعها في هذه الطبقة نفس السبب الرئيس الذي كان في طبقة التابعين وهو الدمج بين الأحكام والحروف التي أخذها المقرئ من شيوخه لإيجاد قراءة كان يُقرؤ بها، فنعود لنقول إن منشأ اختلاف القراءات بشكل رئيس هي طبقة الصحابة رضوان الله عليهم.

وقد اشتهر عدد جيد في هذه الطبقة من الذين تفرغوا للإقراء وتصدروا له وكانوا شيوخ إقراء في بلدهم في هذه الطبقة.

ومنهم في المدينة: أبو جعفر ثم شيبه بن ناصح ثم نافع.
وفي مكة: ابن كثير، حميد الأعرج، ابن محيصن.
في الكوفة يحيى بن وثاب، الأعمش، عاصم الذي تزعم الإقراء في الكوفة بعد وفاة التابعي عبد الرحمن السلمي ثم خلفه حمزة بعد وفاته ثم خلفه الكسائي بعد وفاته.
وفي البصرة: كان أبو عمرو، يعقوب الحضرمي، عاصم الجحدري، عبد الله بن إسحاق.
في الشام: تزعم الإقراء فيها ابن عامر واشتهر أيضاً: عطية الكلابي، إسماعيل المهاجر بن يحيى الذماري، شريح.

وابن عامر بالرغم من أن كثيراً من النقول تذكر أنه قرأ على أبي الدرداء مباشرة وبعضها على عثمان إلا أن المؤكد أنه قرأ على التابعين وأشهرهم المغيرة صاحب عثمان بن عفان وعلى طبقة التابعين.

❖ اختصاص كل مصر بأحرف اشتهر بها في عصر تابعي التابعين:

ومع الوقت ظهرت في المصر الواحد من الأمصار التي وصل إليها المصحف العثماني قراءات تعتمد على الحرف الموجود في هذه المدينة فكان في المدينة الواحدة عشرات القراءات التي هي اقترانات بين الأحكام التجويدية والأحرف والكلمات التي أخذ كل مقررئ أصولها من شيوخه وحروف وكلمات هذه القراءات طبعاً توافق الرسم لكن هذه الحروف والكلمات، كانت قليلاً ما تختلف في المصر الواحد لأنها كما ذكرنا نتجت عن الصحابة الذين استوطنوا هذا البلد وعن نشاط التابعي الذي أخذ هذه الأحرف والكلمات عن الصحابي.

إلا أن خلاف الكلمات بما يغير في المعنى التفصيلي وليس الإجمالي كما شرحنا كان نادراً جداً في المصر الواحد وهذا يدل عليه القراءات التي بين أيدينا فنجد أن قراء المصر الواحد قليلاً ما يختلفون في الكلمة.

أما خلافاً الحروف بما لا يؤثر في المعنى فكانت أكثر لكنها قليلة بين أهل المصر الواحد قياساً مع مصر آخر والسبب كما ذكرنا أنها صادرة من الصحابة الذين استوطنوا في هذا البلد أما خلاف الكلمات فهي في الأصل قليلة حتى بين الصحابة لذلك هي أقل في المصر الواحد.

أما الخلافات التجويدية فظلت متنوعة في المصر الواحد وأكثر من خلافاً الحروف لكن كل مصر انطبع بأحكام ميزته أيضاً نتيجة الصحابة الذين استوطنوا فيه ونتيجة الميل إلى الالتزام بما تم تلقيه من أحكام.

ويدل هذا التسلسل الكمي في أنواع الخلاف بين القراءات كون خلاف الكلمات أقل شيء في الاختلافات بين القراءات في المصر الواحد من القراءات التي بين يدينا اليوم وبين عدة أمصار ويزيد عنه خلاف الحروف بشكل أكبر ثم الأحكام التجويدية أكثر بكثير.

وبشكل عام هناك ميل للالتزام بما تم تلقيه مع التقليل التخيرات من القبائل العربية التي أذن بها الرسول ﷺ إلا أن الكلمات كما ذكرنا لم يكن فيها خيار لذلك كانت الخلافات فيها قليلة أما الحروف فكانت أكثر لأن لهم فيها خيار إلا أن الخيارات كانت قليلة وقامت على ما تم تلقيه من الصحابة بل إن الصحابي ربما كان يميل للقراءة بما قرأه من أحرف في حياة الرسول لا غير لكن على كل حال ظلت الخيارات متاحة وموجودة، أما الأحكام التجويدية فبقي الأمر فيه سعة أكبر مع الميل للالتزام في هذه الطبقات بما تم أخذه وهذا كله دليل استقرائي لما شرحناه سابقاً مع التوفيق مع شرط الأخذ عن السابق.

لكن هنا أمر ربما يقف عنده الدارس وقد ألقنا له وهو:

❖ هل الاختلاف الحركي الإعرابي للكلمة وليس البنائي بما لا يؤثر في المعنى يندرج ضمن ما أذن به الرسول للصحابة من خيارات أم لا؟

كما ذكرنا في (لِيَحْكَمْ، لِيُحْكَمْ) (قل الله، قل الله) (كن فيكون) (فيكون) ، (ولكن البر، البر) ، (موهن كيد، موهن كيد) (فيغفر لمن يشاء، فيغفر لمن يشاء) (حتى يقول الرسول، حتى يقول الرسول) وأمثلتها كثيرة وردت ضمن أنواع الخلافات التي تختلف بها القراءات القرآنية عن بعض .

وقد مر معنا أنها تقسم لقسمين: الأول ما يتعلق بلغات العرب مثل (لا خوف عليهم، لا خوف عليهم) (حتى يقول، يقول) (وكلاً وعد الله الحسن، وكل) (الحديد ١١، ما فعلوه إلا قليلاً، إلا قليلاً) النساء ٦٦ .

الثاني : ما لا يتعلق بلغات العرب إنما هو وجه نحوي (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ ، فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ) وفي هذا القسم الثاني ذكرنا أننا نقول مجازاً لا يختلف المعنى إنما لا بد من معنىٍ دقيقٍ يؤديه كل وجه نحوي .

أما القسم الأول هو أن الصحابة كان لهم اختيار فيه لأنه يتعلق بلغات العرب وهو لا يؤثر بالمعنى أبداً ، وقد أذن الرسول بقراءة القرآن بلغات ولهجات العرب ومررت الأدلة معنا على وجود الخيارات من هذه اللغات واللهجات في القرون الثلاثة الأولى كما هناك أدلة وإيضاحات تمر في بحث الحروف السبعة في آخر القسم هذا القسم الأول فليرجع إليه .

أما بالنسبة للقسم الثاني والذي لا يتعلق بلغات العرب وإنما هو اختلاف وجه نحوي فالذي أميل إلى كون هذه الأمور كان فيها خيار بين الصحابة في حياة الرسول فقط أما بعد وفاته فتوقفوا على ما قرؤوه إما سماعاً منه أو قراءتهم أمامه أو إذناً من الرسول بأن قرؤوا بها في حياته ، وهذا لأنه كما ذكرنا لا يخفى على أحد في تلك العصور وخاصة الصحابة أن التغيير في الحركة ولو لم يؤثر في المعنى في الوهلة الأولى للمتكلم أو السامع إلا أنه لا بد سترافق مع تأثير دقيق في المعنى التفصيلي إما يؤثر فيه تأثيراً بلاغياً أو يزيد الأمر إيضاحاً أو غير ذلك مع أن المعنى الإجمالي لا يتأثر ولا حتى التفصيلي ، فهنا نقول إن هذه الحركات أخذها الصحابة عن الرسول مباشرة وسماعاً أو على الأقل قرؤوها في حياة الرسول هكذا وكل قرأ حسب ما ذكر بما يوافق الرسم الذي أجمع عليه الصحابة ولم يكن لهم أي خيار بعد وفاة الرسول الكريم.

ويرد على هذا أن المدونين الأوائل الذين اکتفوا بالسبعة أو أقل أو أكثر أغفلوا كلمات تتعلق بما ذكرناه فأتت القراءات التي دونها ابن الجزري فزادت مثل هذه الحروف ، كما إن مثل هذه الأمثلة موجودة في القراءات الشاذة بكثرة وهي قراءات ربما كانت منتشرة ويقرأ بها في تلك العصور الأولى لكن لم تصلنا سنداً، وهذا يدل على أن الأمة لم ترى وجوب نقل كل ما ثبت من هذه الأمور لأنها لا تؤثر في المعنى الإجمالي والمعنى التفصيلي القريب أو أنها

أمور مما أذن الرسول به، لذلك جاز ترك شيء منها لأن المعنى الإجمالي واحد بل والتفصيلي القريب ، وبالتالي يدل هذا على وجود الخيارات ، كما يستدل من يقول هذا بتعليل المفسرين الأوائل لقراءة أحد من القراء والدفاع عنها وتوجيهها ومن أمثلة هذا توجيه الزمخشري لقراءة (فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالاً في الحج) .

وهذه اعتراضات قوية على ما ذكر وهو من أقوى الأدلة على وجود الخيارات بشكل عام وإلا لو كان كل ما في القراءات توقيفي لما جاز إغفال شيء منها وهذه الحروف والحركات تتغير حسب القراءة.

إنه لا يبعد هذا الرأي هنا من وجود خيارات لكن أراه ضعيفاً وعلى فرض القول به فإن هذه الخيارات كانت على نطاق ضيق جداً لما ذكرنا ونؤكد هذه الأدلة :

إنه لا يخفى على الصحابة ولا أحد أن تغيير الحركة يؤثر بالمعاني ولو كان تأثيراً بلاغياً دقيقاً ، والمعاني لا يجوز أن تقوم إلا على ما أذن به الرسول الكريم ﷺ.

لإن اختلاف الحركة الإعرابية لا يعتبر حرفاً ومنها مثلنا المذكور في المبني للمعلوم والمبني للمجهول في (ليحكم) والرسول ﷺ أذن باختلاف الحرف فقط وهذا يُدرج تحت اختلاف كلمات وليس حرف .

الدليل الثالث: أن شرط الأخذ عن السابق كان موجوداً منذ بداية أخذ القرآن كما سنوضح فإذا كان هناك خيار في اللغات واللهجات الأحرف والأحكام فلا بد أن يكون اشترط الأخذ عن السابق في باقي الأمور والذي يمثل القرآن.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن الرسول ﷺ أذن للصحابة في ما لا يؤثر في المعنى من تغيير الحركات الإعرابية القراءة أن يقرؤوا بما سمعوا منه أو بما قرؤوا بين يديه أو قرؤوا في حياته.

وكانوا يرون أن الاختيار منها وعدم جمع كل ما نقل منها ليس أمراً لازماً بل المهم القراءة بشيء ثبت في حياة الرسول ولهذا كان لكل صحابي قراءته ولهذا القراءات الثلاثة التي أتت بعد السبعة في العالم أتت بأحرف وحركات إعرابية جديدة ولم يكن الأولون يعتبرون إغفال شيء منها أمراً غير جائز بخلاف المؤثرة في المعنى.

أما بالنسبة لما يؤثر بالمعنى من تغيير حركات (أَرَجَلِكُمْ ، أَرَجَلِكُمْ) أو كلمات (يعملون ، تعملون) فنحزم كما ذكرنا أن الصحابة لم يقرؤوا ويُقرؤوا إلا بما سمعوا من الرسول أو قرؤوا عليه مباشرة للأدلة السابقة إضافة إلى :

- كون الشروط التي سنذكرها في مواصفات المقرئ والكتب التي نقلت قراءته وإجمالها تهدف أولاً لضبط ما يؤثر بالمعنى .

- وضع الصحابة للرسم واشترط موافقة القراءة له كان هدفها عدم التأثير بالمعنى وكذلك الشرطان الآخران .

- كون المدونين الذين جمعوا القراءات على مدى العصور الأولى حاولوا حصر كل ما يؤثر بالمعنى وعمل العلماء جميعاً على استقصاءها في القراءات التي اختاروها ، ولم يزد المتأخرون مثل ابن الجزري وغيره في مثل هذه الأمور على السابقين كالشاطبي والداني وابن مجاهد أي شيء، بينما في الأمور التي تتعلق باللغات والهجات وحدثت هذه الزيادات .

وبالتالي فالاختلافات المؤثرة بالمعنى استقصاءها وحصرهما قدر المستطاع لأن بهم تتعلق القرآنية التي تعطي المعاني، ولذلك سنجد فيما بعد أن من أسباب اختيار هذه القراءات وكذلك من أسباب زيادة ابن الجزري الثلاثة ولشخص القراء بالذات هو استقصاء ما ثبت من القراءات التي فيها اختلاف في المعنى أي المعنى التفصيلي.

❖ أثر اختلاف المعاني الناتج عن اختلاف الحركة الإعرابية بين القراءات:

وهنا نؤكد بأن اختلاف الحركات المؤثر بالمعنى الناتج يتعلق بالمعنى التفصيلي من زيادة بلاغة أو تعميق معنى دعا ووجه إليه القرآن ولا يؤثر في المعنى الإجمالي ولا يتعارض مع فكر القرآن، وكذلك بالنسبة لتغير المعنى بتغير الكلمة بما يتوافق مع رسم المصاحف العثمانية التي تعمدتها الصحابة هذا كله لا يؤثر أبداً في المعنى الإجمالي وهذا أمر يمكن إحصاؤه وملاحظته من استقراء القراءات ولا يوجد أي تعارض بل تجد اختلافاً بسيطاً في التفاصيل ولذلك نقول كيف باختلاف الحركات الذي لا يؤثر بالمعنى حسب ما ذكرنا ، لكن يعتبر كلا المعنيين القراءتين مطلوباً ويجب الجمع بينهما وهذا تناولناه في قراءتي: (وأرجلكم) بالكسر أو النصب، إن القراءتين بمعناهما الإجمالي تدلان على وجوب الوضوء للصلاة وتطهير القدمين لكن كيفية التطهير هي المتعلقة بكلا القراءتين ويجب الجمع بينهما وتوجيه كل منهما توجيهها مقبولاً تقبله العرب في أساليبها اللغوية.

وحتى في الأفراد والتأنيث (خيراً منهما منقلباً) ﴿مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ الكهف: ٣٦، المعنى واحد في أن ما عند الله خير سواء أعاد للجنيتين أم للجنة.

وكذلك بين كلمتي (كبيراً) التي يقرؤها حمزة والكسائي أحياناً (كثيراً) إن المعنى الإجمالي واحد لا يتغير.

وكذلك قراءتا ﴿يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ﴾ الإسراء: ٢٣، أو (يبلغان عندك الكبر)، المعنى لا يتأثر في الدعوة لبر الوالدين برغم أن يبلغان تدل على زياد الإيغال في كبر العمر.

حتى قراءة ابن وردان التي ذكرنا من خروجها عن الرسم في: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ التوبة: ١٩، التي قرأها الجمهور: (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام) ، وقرأها ابن وردان (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة) إن القراءتين تفيدان عدم تقديم أي عمل على الإيمان والعمل الصالح أو عدم تقديم الذين يعملون أعمالاً حسنة دون إيمان على من آمن وعمل صالحاً.

وبالتالي إن محاولة توجيه أي نقد للقرآن من أن الاختلاف بين قراءاته هو أمر فيه مغالطة فلا يوجد أي اختلاف بين معاني القرآن المتعلقة بالقراءات بالمعنى الإجمالي ولا حتى التفصيلي القريب، ثم أي نقد للقراءات بأن هناك تساهلاً ليس بصحيح فهناك شروط واضحة ودقيقة لقبول القراءات وسوف نشرحها وهي ضمن ما أذن به الرسول، أما توجيه النقد بأنه حسب ما تم شرحه ربما وجدت حروف قرئت وكذلك حركات إعرابية كانت مقروءة في الصدر الأول وربما أكثر من ذلك لكنها لم تصل.

فهذا سنتطرق إليه باستطراد بأن نؤكد أولاً بأنها تتعلق بنفس الاختلافات التي بين أيدينا بين القراءات والتي لا تؤثر في المعنى أبداً إلا بأثر تفصيلي أو بلاغي أحياناً، ثم الذي يهمنا اليوم أن ما بين أيدينا من قراءات ومعان قرآنية متعلقة بما نعتبرها مراد الله تعالى من الأمة ولو أن هناك قراءات آخر تؤثر في المعنى أرادها الله لوصلتنا، وهذا الذي بين أيدينا مقطوع به وهذا يكفيننا وكل ما عداه هي أمور ظنية.

وهنا نعود لما ناقشناه في بدء الكتاب عند استقرار الأمور التي اشتركت بها القراءات وحددنا منها ما كان قرآناً وما ليس قرآناً وقلنا إن كل ما يتعلق به المعاني يعطى اسم القرآن أما ما يتعلق بلفظ الكلمة وأساليب الأداء فهي تسمى الترتيل الذي هو ملازم للقرآن والذي قال الله عنه: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ المزمّل: ٤.

• افتراضات تطرح حول تلقي القراءات تعارض ما ذكرنا:

وربما يطرح عدة أسئلة بما يتعلق بما ذكر:

❖ لماذا لا يقال إن أصل كل حكم وحرف وحركة وحتى اقتراعات كل قراءة بتفاصيلها هي توقيف إلى الرسول وهي بالتالي قرآن.

❖ أو نقول إن أصل كل شيء في القراءات قرأ به الرسول ، ثم الصحابة والتابعين فقط قاموا باقترانات خاصة بهم من بين ما قرأه الرسول فكل شيء في القراءات قرآن عدا الاقترانات.

❖ لماذا لا يقال إن كل الحروف والحركات والكلمات كان فيها خيارات من التابعين ومن بعدهم بما يوافق الرسم حتى ما يؤثر في المعنى.

أما السؤال الأخير فقد أجبنا عنه قبل أسطر وهو احتمال ضعيف جداً كما ذكرنا ولو كان الأمر كذلك لبررت الانتقادات التي وجهت لبعض القراءات من قبل بعض المفسرين والتي رفضها العلماء ويدل على هذا اشتراط القراءة بالحروف المستفيضة.

أما الخيارات فلا مفر من إثباتها وهي ترد على السؤالين الأولين وقلنا: لا بد من إثباتها لما شرحناه وأوضحناه وذكرنا من تعليقات ثم لا يتصور أن الرسول قرأ الهمزتين المتتاليتين في (جاء أجلهم) بخمسة أوجه في كل موضع أو وقف على الهمز بمذهب الأخفش أو موافقة الرسم ولم يقرأ على (آلان) بما يزيد على ثلاثين وجهاً، وكذلك مقادير المدود التي تختلف الأذواق بتقديرها.

أما أن نعتبر كل حركة قرآناً فهذا بعيد أيضاً فمن قرأ (إياك نعبد وإياك نستعين) دون تجويد لا يمكن القول إن هذا الذي يقرؤه ليس بقرآن لكن القول الدقيق أنه لا يتلوا القرآن أو لا يرتله، ثم أصل الفتحة أو الضمة أو الكسرة لا يمكن القول إنها قرآن لذلك عرفنا القرآن بما ذكرنا.

كما إن كل قراءة من القراءات العشر لا يمكن القول أن الرسول ﷺ قرأ بها ختمة كاملة أو قرأ بهذه القراءة والرواية بكيفياتها وقواعدها واقتربنا كلها، فأين عشرات القراءات التي كانت في الصدر الأول حسب ما هو ثابت والنقول حول هذا الموضوع سنذكره، فقبل القارئ من غير المعروف لمن تعود القراءة تماماً وهذا سنوضحه، وعلى فرض كل قراءة أخذت

كاملة من الرسول فكيف تم تمييز كل اقتران وكل قراءة عن أخرى عندما كان يقرأ الرسول مرة سورة أو آيات من سورة في مجلس ثم يقرأ أخرى في مجلس هل الرسول قال لهم هذه من قراءة كذا وهذه من قراءة أخرى.. هذا أمر غاية في البعد والعجب، ولا يوجد أي نقل حوله.

❖ التمييز الذي انطبعت به قراءات كل مصر في عصر تابعي التابعين:

ونعود لذكر التمييز الذي انطبع به كل مصر بقراءاته.
وخلاصة هذا التمييز لكل مصر في طبقة التابعين وتابعي التابعين وبعدهم أنه أصبح هذا التمييز يعبر عن ما يميز القراءات الموجودة في هذا المصر من حروف وكلمات.

انقسمت الحروف في فترة التدوين إلى ما يلي -نقصد الكلمات والحروف في ما يؤثر في المعنى وما لا يؤثر:-

- حروف مستفيضة في كل بلدة ومعلومة لكل من يقرأ فيها.
- حروف منتشرة مشهورة لكنها غير مستفيضة.
- حروف ضعيفة الانتشار.

أما الحروف التي استفاضت فنتجت عن شهرة من كان يُقرأ بها لتوليه زعامة الإقراء في مصره وتزاحم الناس للقراءة عليه وانتشار قراءته.

وكلما كان المقرئ أكثر شهرة كلما كانت أحرفه أكثر استفاضة وانتشاراً.

وكل هذه الأحرف والكلمات كان يُقرأ بها وكانت مقبولة ونشير إلى أن البعض كان يضع في قراءته أحرفاً ربما أخذها من مصر آخر فقد كانت الرحلة لطلب العلم والقراءة منتشرة في الأمة وكذلك أخذ الناس عن بعضهم.

وسيمر معنا نقولُ أن بعض القراء أو الرواة ينيهون بعضهم على حرف من الحروف أنه ليس من حرفنا ليعدل عنه، وقد نص البعض على هذا الشرط عند وضع شروط قبول القراءة: أن تنال القبول لدى علماء الإقراء وهذا كله يدل على تميز كل مصر بأحرف خاصة.

❖ طبقة تابعي التابعين هي طبقة القراء العشرة:

وطبقة تابعي التابعين كانت هي طبقة القراء السبعة بل والعشرة عدا خلف كما سنوضح.

❖ طبقة ما بعد تابعي التابعين (طبقة الرواة):

واستمرت الأمور على ما ذكرنا في الطبقة التالية أي طبقة الرواة إلا أن المقرئين أصبحوا يميلون لتمييز ما أخذوه عن كل شيخ من شيوخهم بدقة حروفاً وأحكاماً تجويدية واقتراناً فأصبحت هذه تسمى روايات فهذه رواية لقالون عن نافع وتلك لحفص عن عاصم.. وهكذا، مع بقاء من يتخير من شيوخه ويضع قراءة لنفسه لكنها تسمى قراءة.

وفي الطبقة التالية استمر نفس الأمر مع نقص من كان يتخير لنفسه.

طبقة العلماء المدونين لقراءات الأمصار:

وفي هذه الطبقة والتي بعدها بدأ يظهر العلماء المدونون الذين تصدوا لتدوين القراءات وإثباتها في الكتب إما سماعاً من رواة القراء أو من طلابهم الذين قرؤوا عليهم، وقد ظهرت كتب عديدة حوت العشرات من القراءات المنتشرة في شتى أقطار الإسلام التي تختلف عن بعضها بشكل رئيس في الاقترانات التجويدية كما ذكرنا إضافة إلى الحروف التي انتشرت في كل مصر بناء على الصحابة الذين انتشروا فيه، فكان العلماء يختارون من الأمصار الإسلامية قراء ليمثلوا الأحرف المنتشرة في كل مصر ويأخذوا عن هذا القارئ الذي يمثل هذه الحروف

قراءته ونقصه بقراءته اقتاراته التجويدية وخياراته عن شيوخه وربما بعض خياراته حسب ما شرحنا في ما أذن به من لهجات وأساليب ولغات.

وربما اختار البعض أكثر من قارئ ليمثل أحرف المصر الواحد إذا كانت الأحرف فيه كثيرة.

لكن الذين دونوا كانوا قد تلقوا القراءات مشافهة سناً إلى القراء الذين دونوا عنهم ولم يكن يقبل هذا العلم من شخص إلا قد تلقاه مشافهة، فكان الذي يدون يعود سنده إلى مشايخ إقرأ معروفين تزعموا القراءة والإقراء وعلماء مشهورين في ذلك المصر.

وكان على الغالب من ضمن القراء الذين يختارهم العالم المدون ليمثلوا هذه الحروف القراء السبعة أو الثمانية أو التسعة وربما العشرة المعروفين اليوم حيث تزعموا مشيخة الإقراء في أمصارهم.

❖ هدف العلماء الأوائل المدونين للقراءات في تدوينهم، وعلى ماذا بنوا عملهم:

وكان القصد الرئيس للعلماء المدونون حصر القراءات ومنع تشعبها بما يسهل على الناس تناول القرآن دون التشعب في الخلافات من القراءات التي صحت.

ثم هدفوا من هذا التدوين كونه حاوياً للقراءات التي حققت شروط القبول من أجل تحنيط المسلمين القراءة بما لا يصح.

وبنوا عملهم بشكل رئيس على حصر كل الخلافات في الكلمات بين الأمصار وفي المصر الواحد من الخلافات التي تتعلق بالمعنى لأنها تمثل القرآن حسب ما أوضحنا، لكن كان

المدون لا يثبت إلا ما قرأه بسند لذلك تجد بعض اختلافات الكلمات لم يدون في البدء ثم استكمل في الطبقات التالية، وبالتالي اختار المدونون قراءات تمثل القراءات في كل مصر.

وبالتالي عمل العلماء المدونون على حصر القراءات وعدم تشعبها والاكتفاء بعدد محصور من القراءات طالما أن القراءات في كل مصر تمثل حروفاً واحدة ولا تختلف إلا بالاقترانات التجويدية اعتماداً على ما تم تلقيه مشافهة من شيخ كل مدون.

❖ بدء تمييز واشتهار قراءات الأمصار الخمسة:

وهنا ظهر أحد المصنفين وهو ابن جبير الكوفي الأنطاكي الذي رأى أن يقتصر في كتابه على الأمصار الإسلامية الخمسة التي انتشر فيها الصحابة: (المدينة، مكة، الكوفة، البصرة، الشام)، والتي أرسل لها مصحف قطعاً فاختار قارئاً من كل مصر ليمثل أحرف هذا المصحر - وهذا سيمر شرحه بمكان آخر في الكتاب - وعندما أتى الإمام ابن مجاهد نهج على نهجه ورأى أن الأحرف التي في الكوفة لا يكفي لتمثيلها قارئ واحد لكثرة الحروف والكلمات كما أنه أراد أن يبلغ بعدد القراءات سبعة تيمناً بحديث الأحرف السبعة وقد لاهه العلماء فيما بعد على الاختصار على هذا العدد، وكان اختيار ابن مجاهد للقراء السبعة المعروفين اختياراً موقفاً فنلاحظ أنه اختار أشخاصاً تفرغوا للقراءة والإقراء واشتهروا في الأمصار وهم من طبقة تابعي التابعين آخر الطبقات الثلاثة الأولى الخيرية.

وعن قراء هذه الطبقة أصبح الناس ينقلون القراءات دون خيارات كما كان يوجد في الطبقة السابقة.

❖ سبب اختيار ابن مجاهد للقراء السبعة المعروفين:

وإن اختيار ابن مجاهد لهؤلاء القراء لأنهم من طبقة تابعي التابعي وهي قرية العهد بالنبوة، وعندما بدأت عهود الفصاحة بالانتهاء، ثم له سند يعود لهؤلاء القراء، وعهد ابن مجاهد كما ذكرنا قريب من عهد رواة هؤلاء القراء وتلامذتهم فيبينه وبين أغلب القراء رجلين أو ثلاثة، وهذا ما يعلل عدم اختيار القراء من طبقة قبلهم إضافة إلى كون سنده يعود لهؤلاء القراء الذين

كانوا يقرؤون بقراءة خاصة ابتداء، على أن عمله مبني أولاً على عمل واختيار ابن جبير وربما قرأ بعض هذه القراءات ثم عندما تخير سافر وأخذ باقي القراءات.

وأهم ما في هذه الطبقة أن بعدها قلّ من هو مؤهل لتقبل خياراته الخاصة بعد الابتعاد عن لهجات العربية وظهور العهود التي لم يعد يستشهد بشعر شعرائها، ونحن نعرف أن في القراءة ربما كان للقراء خيارات من لغات القبائل كما شرحنا.

❖ توجه الاهتمام للقراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد:

وتوجه اهتمام أغلب من ألف كتب القراءات نحو هؤلاء السبعة وربما أغفل بعض المدونين أحدهم واختار آخر من نفس المصر إلى أن أتى الإمام الشاطبي رحمه الله ونظم قصيدة حرز الأمازي التي ملأت سمعتها البلاد لجزالتها واستيعابها وحصرها مسائل القراءات وتوجه اهتمام الناس إليها حتى ظن الناس أنه لا توجد قراءات ثابتة غير ما فيها.

❖ بدء تبلور الشروط الثلاثة للقراءات مع ظهور الكتب:

وضمن الفترة الزمنية هذه أي فترة ظهور كتب القراءات تبلورت الشروط الثلاثة لقبول القراءة بشكل مبدئي وأكمل بلورتها فيما بعد ابن الجزري: من سند وموافقة لغة وموافقة رسم المصحف.

برغم أنهما لم تكن ظاهرة عند البعض وخاصة مسألة السند هل يكفي السند الواحد للقراءة أم لا، حيث اهتم المدونون كما ذكرنا إما بإثبات كل ما وصل إليهم من حروف في هذا المصر أو ما استفاض في هذا مصر أو ما اشتهر؛ ثم يختارون ممثلاً لهذه الحروف مما اتصل بهم سنده.

فالأحكام التجويدية والاقترانات يثبتون منها ما يثبت عن القارئ الذي يختارونه ممثلاً لهذه الأحرف.

❖ ما بعد الشاطبي والخلافات فيما يزيد على السبعة بعده، وما نقل عن

السبعة ولم يثبت الشاطبي:

ونعود لنقول بأن الناس بعد الشاطبي أخذوا يظنون أن القراءات القرآنية محصورة بما يوجد في التيسير والشاطبية بل يظنون أنها هي الأحرف السبعة المقصودة في الحديث، كما إن العلماء الذين دونوا قراءات تزيد عن السبع قبل الشاطبية وبعدها اختلفوا في أحرف قراءات ثلاثة كانت منتشرة في المدينة والبصرة وقد قام العلماء بتدوينها ولم تكن هذه الأحرف مستفيضة، حيث كانت هذه الاستفاضة معيرة عن تواترها فأصبح يقال عن الأحرف غير المستفيضة بأنها غير متواترة فبدأ الخلاف يظهر حول هذه الأحرف الثلاثة فتردد العلماء في قبولها وقد اختير ليمثل هذه الأحرف من قبل العلماء: أبو جعفر في المدينة، يعقوب في البصرة، وخلف في الكوفة.

ثم ظهر في الكتب عن القراء السبعة المعروفين نقول في الأحكام التجويدية أو الأحرف تزيد عما في الشاطبية والتيسير فاختلف العلماء أيضاً في قبولها، وقبول القراءات التي تحوي أحرفاً أخرى.

فالعلماء الذين عكفوا على هذا العلم كانوا يرون أن السلف المقرئين كانوا ينضبطون فقط بالسند والتلقي عن العلماء الثقات والمشهورين إضافة إلى الرسم العثماني فعندما كان أي طالب يقرأ على شيخ من التابعين أو من الصحابة أو من بعدهم لم يكن يسأل شيخه عن تواتر قراءته ولم يكن يدرس تواترها بل يهتم بأمانته واشتهار دفته في تقريء القرآن، بل كانت هناك قراءات عديدة في الأمصار يقرأ بها تختلف عن التي وصلتنا بأحكام تجويدية أو حتى بعض الحروف وكان علماء أجلاء يقرؤون بها ولم يكن أحد يؤثم أحداً أو يخطؤه فابن محيصة له حروف وأحكام خرج بها عن حروف وأحكام القراء السبعة وكان يقرأ ويقريء بها وكذلك اليزيدي الذي له قراءة خاصة به والأعمش والحسن البصري مع أن قراءتهم اعتبرت فيما بعد من القراءات الشاذة وهذه الأمور سنستطرد فيما بعد في شرحها، حتى أننا نجد أن بعض

العلماء كان لا يجد غضاضة بالإقراء بما خرج عن الرسم طالما أنه أخذ القراءة عن شيوخ أثبات مع أن علماء ذاك العصر اعتبروا الخروج عن الرسم شذوذاً من لدن عهد الصحابة مثل ما ينقل عن ابن شنبوذ أنه كان يميز القراءة بالشاذ ولو خرج عن الرسم طالما ثبت عنده السند ويذكر ابن الجزري أنه لم يثبت عن أحد الرفض والتهجم على قراءة ما إلا ما ينقل من عقد مجلس استتابة لابن شنبوذ وهذا ذكره ابن الجزري في منجد المقرئين وذلك لأنه أجاز الإقراء بما خرج عن رسم المصحف.

❖ أسباب نشوء الخلاف في شرط التواتر:

ومن هنا نشأت الخلافات حول وجود شرط التواتر في القراءة وعدمه حتى تقبل وكذلك نشأت الخلافات حول قبول قراءات عديدة مدونة في كتب قراءات معتبرة تختلف أو تزيد عن السبعة وكذلك وجود نقول آحاد لأحكام واقتراعات تجويدية بدأت تظهر وتنسب إلى السبعة.

حيث إن استفاضة أحرف وأحكام القراءات السبعة أصبح البعض يعتبرونها معبرة عن التواتر.

❖ وجود شروط في قبول القراءات تزيد على الثلاثة المعروفة من الناحية

العملية عند مدوني القراءات:

وهنا مسألة هامة: وهي أن الشروط الثلاثة يلمسها كل دارس لكتاب من كتب القراءات القديمة المعتمدة في القراءة، لكن من الناحية العملية، الشروط تزيد على الثلاثة في قبول القراءة وهي التي دعت ابن الجزري إلى قبول القراءات الثلاثة واعتبارها بمنزلة المتواترة ثم رفض قراءات وصلت كاملة مثل القراءات الأربعة الشاذة المدونة اليوم.

وإن الشروط التي سنذكرها ستساهم في حل هذا الإشكال عند الدارس حول قبول الثلاثة تنمة العشرة واعتبار الأربعة المعروفة الشاذة شاذة برغم من توفر الشروط الثلاثة في بعضها.

يمكن إجمال هذه الشروط التي بما يلي شروط قبول القراءة:

- ١- موافقة القراءة الرسم العثماني الثابت إلى الصحابة والمتواتر قطعاً إليهم.
- ٢- وجود السند المتصل إلى القارئ.
- ٣- كون كل حرف منقول في القراءة له توجيه في العربية.
- ٤- مواصفات في القارئ: وهي كون القراءة مسندة إلى:

- شيخ مشهور بالإقراء معروف في أهل زمانه عند العامة والعلماء.
- معروف أن سنده متصل إلى الصحابة وبالتالي إلى رسول الله ﷺ.
- اشتهر أنه لا يقري حرفاً يؤثر بالمعنى إلا بسند إلى شيوخه وهم إلى رسول الله ﷺ.

أما الحروف التي لا تؤثر في المعنى والأحكام التجويدية فكانوا يقبلونها طالما أن القارئ من القرون الثلاثة الأولى أي قبل فساد الفصاحة وفي هذه القرون كانت القبائل وحروف القبائل التي أذن الرسول بالقراءة بها ما تزال معروفة عند علماء ذلك العصر.

أما بعد القرون الثلاثة الأولى فيجب أن يكون كل حرف قد أخذه القارئ عن شيخه سواء أكان الحرف يؤثر بالمعنى أو لا يؤثر أو حكماً تجويدياً.

أما الاقترانات التجويدية والحرفية المأخوذة فيقبل القيام بهذه الاقترانات ابتداءً اعتماداً على الأحكام التي أخذوها عن شيوخهم ولو كانوا من بعد القرون الثلاثة وهذا شأن القراء يختارون اقترانات ليقرؤوا بها حروفهم لكن أصل هذه الاقترانات ثابت، أقصد أحكامها التجويدية وحروفها.

- عرف واشتهر هذا المقرئ بأنه لا يُقرئ إلا بالأحرف المستفيضة أو المشهورة في مصره سواء أكانت الحروف التي تؤثر في المعنى أم لا.
- أن يكون المقرئ قد نقل عنه أحرف ختمة كاملة مقترنة مع أحكامها التجويدية مع إثبات أحكامه التجويدية في كتاب فيما بعد حتى تقبل حروف قراءته .

ومن أجل تحقيق الأمور الأربعة الأولى ومنعاً للخلاف في تحققها في شخص نجد أن شروطاً تقوم مقامها وتحققها وهي ثابتة على أرض الواقع في زمان القارئ فكان يسهل معاينة توفر الشروط المذكورة بشخصه:

- 👉 كون القارئ من القرون الثلاثة الأولى.
- 👉 أما إذا لم يكن القارئ من هذه القرون الثلاثة الأولى فلا تقبل حروف قراءته ابتداء وبالتالي لا تقبل قراءته إلا إذا لم يخرج عن أحرف القراء الذين توفرت فيهم هذه الصفة وباقي الصفات المذكورة مثل خلف حيث قبل ابن الجزري قراءته الخاصة به لأنه لم يخرج عن حروف الكوفيين وقد صرح ابن الجزري بعدم خروجه.
- 👉 كون القارئ ترعم وتصدر الإقراء في مصره في زمانه وعرف بهذا بين الناس وطبعاً الذين حكموا بتصدره هم علماء ذاك العصر في ذاك المصر.
- 👉 إضافة إلى شرط كون القارئ من أحد الأمصار التي وصلها المصحف العثماني.

٥- مواصفات حول تدوين حروف قراءة هذا القارئ:

- أن يكون الكتاب الذي أخذت منه القراءة وحروفها من الكتب المعروفة والمشهورة المختصة بنقل القراءات القرآنية وليست كتاب تفسير أو حديث أو غير ذلك.
- أن تكون قراءة القارئ إجمالها مدون في عشرات الكتب إي متواترة الثبوت إلى القارئ المذكور وفي هذا ضمان ثبوت أصل القراءة للقارئ المنسوبة له.

● أن يكون المدون تلقى كل القراءة المدونة حروفاً وأحكاماً مشافهة عن الشيوخ الذين دون عنهم أو أن يكون الكتاب الذي أخذ عنه المدون وربما عدة كتب توفرت فيهم هذه الصفة كما في النشر حيث اعتمد ابن الجزري كتباً لم يقرأ بمضمونها ختمة لكنه اعتمدها لتوفر هذا الشرط فيها ، ويكون المدون التزم بالشروط الثلاثة المعروفة ، السند ، وموافقة اللغة ، وموافقة الرسم .

● بالنسبة لتدوين تفاصيل القراءة: يجب أن تكون الكلمات المؤثرة بالمعنى للقراءة مدونة في عشرات الكتب أي متواترة الثبوت إلى مصدرها أي القارئ أما ما انفرد به كتاب من حرف مؤثر بالمعنى عن القارئ فلم يقبل حيث لم ينقل إلينا شيء من هذا القبيل لأن الكلمات المؤثرة بالمعنى هي القرآن كما ذكرنا ومعانيها تؤثر في بناء الدين إلا إذا وافق النقل عن هذا القارئ نقلاً متواتراً إلى قارئ آخر.

أما قراءة حرف بما لا يؤثر في المعنى أو حكم التجويدي أو اقتاراته التجويدية فتقبل ولو وردت في كتاب واحد من الكتب المحققة للشرطين السابقين أي قبل بها السند الآحاد إلى القارئ وهذا ما طبق من الناحية العملية.

وهذا الشرط - السند الآحاد - نجد أنه اعتمدها ابن الجزري في النشر عملياً في الحرف غير المؤثر في المعنى المتعلق بلهجات ولغات القبائل إذا توفرت باقي الشروط أما إذا لم تتوفر فلا تقبل ولم يُثبت حرفاً مؤثراً في المعنى ، أما ما ينفرد به كتاب من حرف يؤثر في المعنى فيجب أن يكون متواتر الثبوت إلى مصدره القارئ أي نقلته عشرات الكتب في كل خلاف حرفي معنوي أقصد تجاوزاً كل حرف مؤثر في المعنى (تعملون ، يعملون) (كتابه ، كتبه) وهو خلاف الكلمات الذي ذكرناه في بداية الكتاب ولا يقبل أي حرف معنوي ما لم يتواتر إلى القارئ، وبالرغم من عدم التصريح بهذا الشرط لكن هذا الشرط يمكن القول أنه وجد بعد عهد تدوين كتب القراءات وكان واضحاً عند ابن الجزري

عندما وضع عشرات الكتب من أمهات كتب القراءات وبنى خلاصة قراءاته في النشر وقد تناول أنواع هذه الكتب في منجد المقرئين وربما قال قائل إن ابن الجزري لم يشترط التواتر في هذه الحروف التي تؤثر بالمعنى صراحة، وربما هذا صحيح نظرياً لكن من الناحية العملية لا يوجد حرف مؤثر بالمعنى إلا تواتر في عشرات الكتب إلى القارئ وسيوضح هذا بشكل أكبر عند تناول القراءات الشاذة.

● أن يكون مؤلف الكتاب هو عالم معروف في علم القراءة والإقراء والقراءات في زمانه.

❖ كيفية استنتاج هذه الشروط:

والشروط المذكورة هي شروط استقرائية وبعضها نص عليها وسنذكر الأدلة عليها وهي شروط موجودة عند مؤلفي الكتب وإن لم ينص مؤلف الكتاب عليها وهذا سنوضحه، على أن الجميع نصوا على الشروط الثلاثة المعروفة.

ومن أهمها المعطيات بين أيدينا:

- شرط استفاضة الحروف التي ذكرها ابن الجزري منجد المقرئين والتي كان يعبر عنها بالتواتر.
- الاقتصار على طبقة تابعي التابعين في القراء.
- كون القراء كانوا شيوخ إقراء في أمصارهم حسب ما هو ثابت تاريخياً.
- عدم قبول قراءات حققت الشروط الثلاثة وهي قراءة (ابن محيصن واليزيدي).
- قبول السند الآحاد عند ابن الجزري في بناء الطيبة وكذلك كل كتاب معتمد في القراءات يضيف حكماً تجويدياً أو حرفاً إلى القارئ ويقبل عنه.

- كون زيادات ابن الجزري في النشر والطبعية لم تتضمن حرفاً مؤثراً في المعنى على إجمال قراءات القراء بل أضاف ما لا يؤثر في المعنى وأحكاماً تجويدية وكذلك الكتب المعتمدة في القراءات.
- كون كتب القراءات في نقلها لم تختلف في إجمال قراءة أي قارئ أو راوي ولا في حروف المعنى.
- عدم اعتبار العلماء للنقول الموجودة في كتب غير مختصة بالقراءات والتي ألفها العلماء المعترفون بالقراءات عبر الأزمان.
- كون المنطق العقلي يدعو إلى التثبت القطعي من ثبوت القراءة إلى القارئ أولاً ثم القارئ إلى رسول الله ﷺ.
- كون القراء دوماً من الأمصار التي وصلها مصحف عثمان حتى أصحاب القراءات التي اعتبرت شاذة.
- النقول الثابتة حول وجود خيارات من لغات ولهجات العرب التي أذن بها الرسول.
- كون خلف قبلت قراءته لأنه لم يخرج عن القراء بل حتى الكوفيين.
- اعتبار قراءة اليزيدي شاذة مع أنها حققت الشروط الثلاثة المعروفة وربما قراءة ابن محيصن أيضاً كما سنوضح لاحقاً.

❖ المراحل التي تمحصها الشروط المذكورة:

وهذه الشروط التي ذكرناها تتضمن دراسة خمس مراحل:

- ١- ثبوت حروف القراءة بنوعيتهم وأحكام القراءة إلى القارئ.
- ٢- مدى قبول بعض ما ينفرد به شيخ ما من حكم تجويدي أو حرف غير مؤثر بالمعنى إلى القارئ أو غير مؤثر بالمعنى.
- ٣- ضمان ثبوت القراءة أحكاماً وحرفاً إلى الصحابة.

ولاحظنا في ثبوت إجمال أحكام القراءة إلى القارئ: أنها متواترة الثبوت إلى القارئ. بمعنى أن عشرات الكتب دونتها أي إن حروفها المؤثرة في المعنى لا يختلف بها بين الكتب وأحكامها الإجمالية متشابهة والحروف غير المؤثرة في المعنى قريبة من بعضها بين الكتب.

ثم حروفها المؤثرة في المعنى متواترة إلى القارئ.

أما غير المؤثرة أو الأحكام أو الاقترانات التجويدية فقبل فيها السند الآحاد إذا توفرت باقي الشروط في الكتاب المدونة فيه وفي المدون طالما أنها لا تؤثر في المعنى والناقل موثوق.

أما ما بين القارئ والصحابة فإنه يتبين أن الشروط المذكورة في شخص القارئ أو في ما كان يقرؤه تحقق ما يلي:

٤- هذه الشروط تعادل التواتر وتقوم مقامه في إثبات القطعية إلى رسول الله ﷺ في الحروف المؤثرة في المعنى طالما أنها تنضبط بالرسم والعربية أيضا إضافة لباقي الشروط.

٥- هذه الشروط تعادل التواتر وتقوم مقامه في إثبات القطعية إلى الصحابة والتابعين وتابعي التابعين بما أذن لهم الرسول أن يقرؤوا به في الأحكام التجويدية والحروف غير المؤثرة المعنى وطالما أنها تنضبط بالرسم والعربية.

❖ لماذا لم نشترط التواتر بين القارئ والرسول ﷺ؟

وهنا يطرح سؤال: كيف نقول ضمن الشروط أنه يجب أن تكون القراءة الإجمالية وحروف المعنى متواترة الثبوت للقارئ حتى نؤكد أنها ثابتة إلى القارئ، بينما لم يشترط ذلك في القراءة بين القارئ والرسول؟

والجواب: إن اشتراط كون القارئ كان يقرئ بالأحرف المستفيضة أو المشهورة في بلده إضافة إلى باقي الشروط يقوم مقام التواتر في ثبوت الأحرف المؤثرة في المعنى إلى الصحابة وكذلك إثبات أصل الأحكام التجويدية التي كان يقرئ بها من وجود أصل المد والغنة وباقي

الأحكام، وسبب عدم تتبع التواتر في السند هنا كما هي الحالة بعد عهد انتشار كتب القراءات هو:

- ١- أن قضية التواتر لم تكن واضحة في أهل ذلك الزمان تماما إنما كان يهمهم الثبوت إلى رسول الله وفق معايير تناسبت مع زمنهم تضبط كون القراءة تعود للصحابة في حروف المعاني وأصول بنائها وهذه المعايير رأوها تتعلق بشخص المقرئ ثم بقراءته وأحرفه وقد أوضحناها في ما سبق وفي دراستنا نجد أنها تعادل التواتر في القطعية.
- ٢- لم تكن هناك كتب سابقة يعتمد عليها في دراسة تحقيق التواتر كما هي الحال في عهد ما بعد تأليف الكتب.
- ٣- ثم قراءة القارئ في الكثير من الأحيان لا تعود لتابعي واحد ولا صحابي واحد لذلك وضعت المعايير الخاصة المذكورة لتحقيق الثبوت بما يحقق قطعية الثبوت المعادلة للتواتر بعكس عهد ما بعد تدوين الكتب حيث اعتمد دراسة القراءة إلى قارئ واحد.

❖ تأكيد وجود الشروط المذكورة ولو لم ينص صراحة عليها:

ونعلق هنا قائلين: بأن الشروط الثلاثة المشهورة كان يشترطها كل مدون وتبلورت مع بدء عهد التدوين أما قبلهم فرمما كانت موجودة لكنها غير متبلورة عند الجميع إلا أنه كان بشكل غير مباشر يعتمد المدون على شروط تزيد عنها وهي ما أوضحناه في الشرط الرابع حول شخص القارئ والخامس حول الشخص المدون للقراءة وكتابه ، وهذا عندما اعتمد هذا المدون القراء المعروفين من طبقة تابعي التابعين أو من قبلهم وهذه الشروط لا بد أنها كانت موجودة عند من اختار هؤلاء القراء وفي أذهان المدونين عندما كانوا يرفضون قراءات بزعم أن حروفها غير مستفيضة أو يترددون في قراءات ثبتت فيما بعد مثل قراءة خلف وأبي جعفر وعندما يبررون قبول قراءة خلف يعللون سبب قبولها أنها لم تخرج عن أحرف الكوفيين ولا يبررون هذا لأبي جعفر ويعقوب وهو من طبقة ما بعد طبقة القراء، بل نكاد نقول إن

الشاطبي قد نص على هذه الشروط المذكورة بشكل غير مباشر عندما أكد أنهم قراء اشتهروا بالإقراء وذاع صيتهم وأهم بدور اشتهرت في سماء قراءة القرآن وتزعموه وكانوا لا يأخذون أجراً ومالا على إقرائهم.

وعندما أتى ابن الجزري ودرس القراءات وهو يعتبر ذروة فترة ما بعد عهد تدوين كتب القراءات الأولى كان يدرس الخلاصة الموجودة في تلك الكتب اعتمادا عليها وعلى القراءات التي تلقاها، فكان لزاما إثبات اتصال إجمال القراءة أولا إلى القارئ ثم الشروط الباقية الأربعة التي ذكرناها ولذلك حكم برفض قراءة اليزيدي مع أنها لا تخرج عن الشروط الثلاثة المعروفة وحتى قراءة ابن محيصة من الممكن القول أنها حققت الشروط الثلاثة المعروفة، ونحن اليوم عند دراسة القراءة نقع قطعا بعد عهد التدوين فعلىنا دراسة هذه الشروط كاملة لذلك اشتبه الأمر على الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله عندما حكم في البدور الزاهرة أنه كان يجب قبول القراءتين المذكورتين إذا اكتفينا بالسند الآحاد وهذا سيمر معنا، وبنى على هذا أن القراءات العشر متواترة دون أي دليل غيره، نعم هي متواترة لإجمال إلى القارئ أما التفصيل فمنه ما هو آحاد ولكنه كلها تنسب للقارئ، أما ما بين القارئ والرسول فقد أوضحنا الثبوت القطعي المعادل للتواتر لإجمال القراءة من حروف متعلقة بالمعنى وإجمال الأحكام التجويدية للقراءات أما التفصيل فمنها ما هو آحاد السند ومنها ما منشؤه خيارات الصحابي أو التابعي أو القارئ بما أذن الرسول.

وستناول تفصيل هذه الشروط وأهميتها وخاصة موافقة الرسم الذي يعتبر قطعي الثبوت إلى رسول الله.

❖ القراءات في عهد ابن الجزري وتحقيقاته وزياداته، وبلورته للشروط:

ونعود في تسلسل ظهور القراءات إلى عهد ابن الجزري الذي وقفنا عنده فنقول: عندما درس ابن الجزري وجد أن القراء السبع الذين اختارهم ابن مجاهد وأثبت قراءتهم الشاطبي في منظومته كانوا من الطبقة الثالثة وكانوا شيوخاً تزعموا الإقراء في أمصارهم وهذا أدى لقبول قراءتهم وتدوينها: فقد وصلت إلى الشاطبي وابن مجاهد قبله عن هؤلاء القراء ختمة كاملة حروفاً وأحكاماً، ول هؤلاء سند متصل معروف إلى رسول الله يدل عليه تزعمهم للإقراء والازدحام للقراءة عليهم ثم شيوخهم من التابعين معروفين وسندهم قصير بينهم وبين الصحابي رجل واحد، ثم كونهم من القرون الثلاثة أدى إلى قبول خيارهم في حروفهم غير المؤثرة في المعنى وكذلك أحكامهم التجويدية حيث عهود الفصاحة مازالت في زمنهم والقبائل التي أذن الرسول بالقراءة وفقها معروفة وكذلك باقي حروف قراءتهم من التي تؤثر في المعنى يدل على استفاضتها أنهم تزعموا الإقراء بين أهل هذه الأمصار واتفق على تزعمهم بما يدل أنهم لا يقرؤون إلا بما استفاض أو اشتهر بهذا المصر، وكانوا مشهورين بالتقى والصلاح ولا يأخذون أجراً على إقرائهم وهذا أيضاً يدل عليه تزعمهم للإقراء بين علماء كل مصر.

وإن كون القراء السبع من القرون الثلاثة ثم تزعمهم للإقراء بأمصارهم ثم شهرتهم وتقاهم دعت ابن مجاهد إلى اختيارهم من بين قراء الأمصار إضافة إلى موافقتهم قراءتهم للرسم والعربية إضافة لكون سندهم يتصل بهم بل هو طلب القراءة التي سندها يتصل بهم بسبب اشتهارهم وتحققهم الشروط المطلوبة .

ثم سار الشاطبي على نهج ابن مجاهد وكذلك غيره، وبالتالي فرأى ابن الجزري أنه ما من مبرر لرفض قراءة هؤلاء القراء الثلاثة الذين دونت قراءتهم ووصلت ابن الجزري؛ وراء أن الصدر الأول كان فيه من القراءات العديدة التي تحقق الشروط نفسها.

❖ هدف ابن الجزري من زيادته القراءات الثلاث تنمة العشرة:

لذلك أراد ابن الجزري بإضافته القراءات الثلاث إلى:

- ✓ عدم توهم أن القراءات محصورة فيما ذكر في الشاطبية واليسير.
- ✓ عدم ظن أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع أو أن القراءات القرآنية سبع لا غير.
- ✓ أدت زيادته القراء الثلاثة إلى إيضاح سبب اختيار القراء السبعة وإلى فهم الشروط التي يجب أن تتوفر في القارئ وكأنه هدف إلى هذا.
- ✓ أدت زيادته إلى فهم سبب عدم قبول بعض القراءات التي دونت في كتب القراءات مع أنها تحقق الشروط الثلاثة المعروفة.
- ✓ أدت إلى إيضاح مدى وجود الخيارات في القراءة التي كان يُقرئ بها وانتشرت في الصدر الأول، وهذا يساهم في فهم القراءات وماهيتها على نحو ما نُهجننا به هنا.

❖ أسباب اختيار ابن الجزري لقراءات (أبي جعفر، يعقوب، خلف

العاشر):

ونوضح سبب اختياره القراء الثلاثة تنمة العشرة لتحقيق ما ذكر فنقول:
إن القارئ أبو جعفر ويعقوب أثبتت قراءتهم عشرات كتب الإقراء ووصلت إلى ابن الجزري مشافهة عن شيوخه ومن عشرات الكتب وبالتالي فقراءتهم ثابتة إليهم، وهما من القرون الثلاثة الأولى وتزعموا الإقراء في أمصارهم وذاع صيتهم فالشروط المتحققة بهم هي نفس شروط القراء السبع التي ووصلت إلينا عنهم، وكما حققت قراءتهم الشروط الثلاثة المعروفة.

أما خلف فهو من القرن الذي يلي القرون الثلاثة الأولى لكن قبل ابن الجزري قراءته الخاصة لأنه لم يخرج بحرف من حروفه عن قراءة الكوفيين وصرح ابن الجزري بهذا في النشر، ثم هو تزعم الإقراء في مصره ووصلت عنه قراءة كاملة حروفاً وأحكاماً.

وبالتالي توفرت في القراء الثلاثة الشروط نفسها التي في القراء السبعة السابقين مما دعا إلى قبول قراءتهم إضافة إلى انضباط قراءتهم بموافقة الرسم والعربية.

فكان ابن الجزري باختياره (أبي جعفر ويعقوب) أراد اختيار قارئين من القرون الثلاثة الأولى وأشار بهذا إلى قبول خياراتهم في حروفهم غير المؤثرة بالمعنى ولو كانت منهم ابتداء شأن القراء السبعة، أما باختياره قراءة خلف فأراد أن يشير أنه يقبل قراءة القارئ بعد هذه القرون إذا وافقت حروفه القراء الذين من القرون الثلاثة.

ثم باختياره هذه أدى إلى إيضاح معنى القراءة من أنها أسلوب أداء للرسم العثماني أما القرآن فهو يتعلق بالمعاني.

❖ القراءات الشاذة الأربعة:

وقد اعتبر ابن الجزري قراءات ابن محيصة واليزيدي والحسن البصري والأعمش شاذة دون إيضاح سبب واضح إلا أن الحسن والأعمش خالفا للرسم صراحة أما اليزيدي وابن محيصة فقد حققا الشروط الثلاثة المعروفة للقراءة إضافة إلى الشرط الرابع الذي ذكرناه من كونهما تزعم الإقراء بمصرهما بل إن قراءة أبي عمرو أخذت عن اليزيدي.

لكن أهم الأسباب في ترك هذه القراءات: أن قراءة كل من هؤلاء لم تثبت في عشرات الكتب بما يؤكد نسبة القراءة إلى قارئها مع أن هؤلاء القراء الأربعة تتوفر فيهم الشروط المذكورة.

وقد ألمح ابن الجزري لما ذكرنا في منجد المقرئين عندما ذكر أن هناك في كتب القراءات التي بين يديه من اشترط مدونها الاستفاضة فيما يدونون ومنهم من دون كل ما وصل إليه

وسنثبت هذا النقل مع شرحه، وقد ذكر ابن الجزري هذا في معرض كلامه عن القراءات الشاذة والمقبولة.

وسنفرد مناقشة القراءات الشاذة ضمن فقرة خاصة.

❖ دراسة ابن الجزري للنقول المنسوبة للقراء السبعة والتي تزيد عما في الشاطبية:

فبعد قبول ابن الجزري للقراء الثلاثة المذكورين بسبب توفر شروط قبول قراءتهم وقف ابن الجزري على مسألة تتعلق بمؤلاء الثلاثة وكذلك السبعة المعروفين هل يقبل كل نقل يثبت عن أحدهم وقد شرحنا هذا ضمن الشروط التي ذكرناها في قبول القراءة فهناك نقول آحاد عن القراء السبعة تزيد عما في الشاطبية والتيسير هنا رأى ابن الجزري أن هذه الإضافات تتعلق بالاقترانات التجويدية وزيادة حكم تجويدي لقارئ ما أو حرف غير مؤثر في المعنى برغم قلّة الزيادة في الطيبة في الحروف غير المؤثرة مع الاتفاق على إجمال قراءته وعلى الحروف المؤثرة بالمعنى فطالما أن هذه الأمور لا تتعلق بالمعنى ولها سند صحيح إلى القارئ ضمن كتاب معروف فيجب قبولها ولذلك فإن الطيبة لم تزد حرفاً مؤثراً في المعنى عن قارئ فيما يشارك قراءة بلده أو أنه يشارك فيه أحد القراء الآخرين، ولا يوجد زيادة عن هذا إلا كلمة (النفّاثات) فزادت الطيبة (النفّاثات) في رواية عن رويس إلا أنها لا تؤثر في المعنى وهي زيادة كلمة إضافة لكون الرسم يحتملها ومما دفع ابن الجزري لقبول هذه النقول أن كل كتاب من الكتب المعتمدة في الإقراء كان يزيد حكماً أو حرفاً وكان الشيوخ عبر الأزمان يقرؤون ويُقرؤون به.

❖ خلاصة رأي ابن الجزري في قبول النقول عن القراء وسببها:

وبالتالي: ذكر ابن الجزري أنه يكفي السند الواحد المتصل إلى القارئ وأثبت ما أثبتته في طبيته بشرط أن يكون الحرف الذي ينقل عن القارئ موافق للرسم الذي يعتبر شرطاً ضابطاً

يقوي السند الأحاد وهو شرط وجد من عهد الصحابة ثم كون الحرف له توجيه في العريضة يؤكد هذه القطعية في قبول هذا النقل الأحاد طالما أنه لا يؤثر في المعنى أما الحروف التي تؤثر في المعنى فذكرنا أنها من إجمال القراءة التي أثبتتها عشرات الكتب والتي تعتبر متواترة إلى القارئ ولم يوجد حرف مؤثر في المعنى إلا كان متواتراً إلى قارئه إي نقلته عنه عشرات الكتب.

وعلى ما يبدو إن ابن الجزري نظر أيضاً لما ذكرنا من أنه عبر الأزمنة لم يكن تلميذ يسأل أستاذه هل قراءتك متواترة قبل أن يقرأ عليه أو يثبت عنه وهذا كان شأن الأمة وكانت تقبل ما ينقل طالما ثبت السند ووافقت حروف القراءة الرسم وقبلت العربية هذا الحرف، كان كل ما يهم الطالب هو مسألة موثوقية شيخه وشهرته وتقاه، ثم سواء التيسير أم الشاطبية أم غيرها من كفاية السبط وكامل الهدلي.. كل منها تفرد بشيء آحاد إلى القارئ وكان العلماء يقرؤون به فالشاطبي أضاف زيادات على التيسير مما ثبت عنده وكذلك كل كتاب، كما ذكرنا أن كتب العلماء المدونين أجمعت على إجمال كل رواية عن القارئ ومم تتركب وعلى حروف المعاني التي هي أهم ما يتعلق بالقراءة وفي أغلبها تعلقت بخلاف المصاحف العثمانية ثم اختلفت هذه الكتب في زيادات في كل منها عن الراوي أو القارئ.

وهكذا وصلت القراءات التي بين يدينا إلى عشر قراءات متواترة في حروف المعنى وإجمال القراءة إلى قرائها مع اختلافات في بعض تفاصيل لقراءة كلمة أو حكم بين الكتب المدونة، والقول بتواترها مطلقاً خطأ أو تجاوز إنما يجب أن يقيد التواتر بإجمال القراءة ثم هذا التواتر هو بنسبتها لقارئها.

إلى هنا بنم نوضح التسلسل التاريخي لظهور ونشوء القراءات.



سبب انتشار رواية حفص اليوم

وقبل الانتقال لباقي المواضيع المتعلقة بالقراءات يُطرح سؤال طالما أن التسلسل المذكور لتبلور القراءات العشر المعروفة قد تم إيضاحه وكيف تطور في كل مصر فلماذا اليوم لم يعد هناك انتشار لبعض هذه القراءات أبداً في العالم الإسلامي بل أصبح أغلب العالم الإسلامي يقرأ برواية حفص عن عاصم؟

✍️ **أُنْبِسْ هُنَا مَعْلُومَاتٍ فَرَأْنَهَا فِي مَقَالٍ نَمْبِنَ عَلَى شَبْكَةِ الْأَنْتَرْنِتِ عَلَى مَوْفَعِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْأَمِينِ وَمِثْلِهِ الشَّيْخِ الْجَلِيلِ أَبُو خَالِدٍ وَابْنِ السَّلْمِيِّ عَلَى مَوْفَعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ:**

أولاً نقرر بأن القراءات المنتشرة اليوم في العالم الإسلامي هي: رواية حفص الدوري عن أبي عمرو البصري: هي الرواية الأكثر ذيوغاً في السودان، وتشاد، ونيجيريا، وأواسط إفريقية بصفة عامة وتقرأ في أجزاء من اليمن.

رواية ورش المصري عن نافع المدني: وهي الرواية المنتشرة في بلاد المغرب العربي (الجزائر والمغرب وموريتانيا)، وفي السنغال وبعض نواحي مصر وليبيا وتشاد وتونس. وهي الرواية التي كان لها الانتشار في القرون الأولى في مصر، ومنها انتشرت إلى تلك البلدان.

رواية قالون عن نافع: شائعة في ليبيا وفي بعض القطر التونسي. ذكر ذلك ابن عاشور التونسي في تفسيره "التحرير والتنوير" أن رواية قالون كانت موجودة في زمانه.

رواية حفص عن عاصم: كانت رواية نادرة الوجود حتى نشرها الأحناف وبخاصة العثمانيين. وقد انتشرت في جميع المشرق، وغالب البلاد المصرية، والهند، وتركيا، وأفغان. والحنفية يتعصبون لرواية عاصم لأن أبا حنيفة كوفي أخذ عن عاصم.

كانت الرواية المنتشرة في مصر منذ الفتح الإسلامي إلى أواخر القرن الخامس الهجري: هي قراءة أهل المدينة، خاصة برواية ورش عثمان بن سعيد المصري عن نافع المدني.

ثم حلت محلها قراءة أبي عمرو بن العلاء برواية الدوري، واستمر العمل عليها في قراءة الناس وكتابة المصاحف حتى منتصف القرن الثاني عشر الهجري.

ثم حلت محلها رواية حفص عن عاصم، فرواية حفص لم تنتشر في مصر إلا مع دخول العثمانيين في أوائل الربع الثاني القرن العاشر الهجري (أوائل القرن السادس عشر الميلادي)^٦.

أما مناطق تركستان والهند فكانت تخضع لحكم المغول ومن تبعهم وقد كانوا من الحنفية، فلا يستغرب منهم تقديم قراءة عاصم.

لقد كان العمل خلال القرون الثلاثة المفضلة على أن من قرأ على شيخ واحد اتبعه في اختياره لأن القراءة سنة متبعة ليس فيها مجال للرأي، ومن قرأ على أكثر من شيخ بقراءات مختلفة فإنه إما أن يتبع أحدهم، وإما أن يؤلف لنفسه قراءة يختارها من بين ما قرأ به على مشايخه، ولم تكن الاختيارات محصورة في اختيارات القراء السبعة وروايتهم، بدليل أن أبا جعفر الطبري المتوفى سنة [٥٣١٠] كان له اختيار جمعه من بين ٢٢ قراءة قرأ بها وضمنها في كتابه القراءات، وكان من بين تلاميذ الطبري الذين قرؤوا عليه باختياره هذا ابن مجاهد نفسه (مسبع السبعة).

^٦ انظر الإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ على الضباع ص ٧٢.

وفي القرون الأولى كانت الاختيارات عديدة فأبو حاتم السجستاني روى ٢٤ قراءة منها ٤ من القراءات السبع و ٢٠ قراءة أخرى، وبعد هؤلاء روى الإمام الهذلي في كتابه الكامل ٥٠ قراءة. وكل هذه القراءات لا تخرج عن الأحرف السبعة، فعملية الاختيارات مثل التوافيق والتبديل في الرياضيات، فمثلا لو كان في الآية ثلاث كلمات كل كلمة ثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ٣ أوجه في قراءتها، فبالتالي هذه الآية تحتل أن تقرأ ب ٢٧ قراءة حاصل ضرب ٣×٣×٣.

والذي حصل لحكمة يعلمها الله أن ابن مجاهد وهو شيخ قراء زمانه وهو تلميذ الطبري وشيخ الدارقطني ألف كتابا اقتصر فيه على سبع قراءات كانت وجهة نظره أنها أرجح القراءات، وكان تأليفه لهذا الكتاب سنة ٣٠٠ هـ بالضبط سبحانه الله كأن لهذه السنة سرا معينا في انتهاء عصر المتقدمين في القراءات كما انتهى في الحديث فعكف تلاميذه على كتابه وقصرت الهمم، وحصل مثل ما حصل من الاقتصار على المذاهب الأربعة، ومثل ما حصل في كتب السنة.

فإن الذي توصلت إليه من خلال النقول التي تجمعت لديّ حول السرد التاريخي لانتشار القراءات في الأمصار وانحسارها منها ما يلي:

(١) إلى عصر الإمام ابن مجاهد الملقب ب(مُسَبِّح السبعة) والذي ألف كتابه سنة ٣٠٠ هـ — كانت القراءات السبع يقرأ بها في الأمصار، ولكن كان الغالب على أهل المدينة قراءة نافع، وعلى أهل مكة قراءة ابن كثير، وعلى أهل الشام قراءة ابن عامر، وعلى أهل البصرة قراءة أبي عمرو ويعقوب، وعلى أهل الكوفة قراءة عاصم وحمزة، قال مكّي بن أبي طالب: وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، واستمروا على ذلك فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب ا.هـ. وسبب عدم إيراد ابن مجاهد لقراءة يعقوب في كتابه رغم أنها كانت القراءة الأغلب على أهل البصرة في زمنه أنه لم يكن لديه إسناد بها، فأورد بدلها

قراءة الكسائي الكوفي رغم إirاده قارئين كوفيين هما عاصم وحمزة ورغم أنها كانت أقل شهرة في الكوفة منهما لتوفر إسنادها لديه.

(٢) في عصر ابن مجاهد قلّ انتشار رواية حفص عن عاصم بالكوفة وكانت رواية شعبة عن عاصم هي أشهر رواية عن عاصم بالكوفة، بينما كانت قراءة حمزة أكثر شهرة من قراءة عاصم بالكوفة كما يشهد لذلك قول ابن مجاهد: وإلى قراءة عاصم صار بعض أهل الكوفة وليست بالغالبة عليهم. لأن أضبط من أخذ عن عاصم: أبو بكر بن عياش فيما يقال لأنه تعلمها منه تعلماً خمساً خمساً. وكان أهل الكوفة لا يأتون في قراءة عاصم بأحد ممن يثبتونه في القراءة عليه إلا بأبي بكر بن عياش. وكان أبو بكر لا يكاد يُمكن من نفسه من أرادها منه، فقلّت بالكوفة من أحل ذلك، وعزّ من يحسنها، وصار الغالب على أهل الكوفة إلى اليوم قراءة حمزة بن حبيب الزيات.

(٣) في القرن الخامس الهجري كانت قراءة يعقوب هي الغالبة على أهل البصرة كما يستفاد ذلك من قول الإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ٣٧١ - ٤٤٤ هـ قال أبو عمرو الداني: ائتم بيعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو، وسمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب.

(٤) أما أهل الشام فاستمروا يقرؤون بقراءة ابن عامر إلى نهاية القرن الخامس حتى قدم عليهم أحد أئمة القراء وهو ابن طاووس فأخذ يعلم رواية الدوري عن أبي عمرو ويقى بها أهل الشام فأخذت في الانتشار التدريجي بالشام حتى حلت محل قراءة ابن عامر، كما يستفاد هذا من قول ابن الجزري: ولا زال أهل الشام قاطبة على قراءة ابن عامر تلاوة وصلاة وتلقينا إلى قريب الخمسمائة وأول من لقن لأبي عمرو فيما قيل ابن طاووس.

(٥) كان الإمام ورش شيخ الإقراء بالديار المصرية ورحل إلى نافع فقرأ عليه أربع ختمات ثم رجع إلى مصر وأخذ ينشر قراءة نافع وعنه انتشرت قراءة نافع في أرجاء المغرب العربي وكثير من البلاد الإفريقية، وهناك سبب آخر مهم لانتشار قراءة نافع في المغرب العربي

وهي أهما قراءة إمامهم مالك بن أنس رحمه الله فكما أخذ المغاربة بفقهاء أهل المدينة أخذوا أيضا بقراءتهم، غير أن أهل المغرب الأدنى (ليبيا وتونس) وما حاذها من البلاد الإفريقية كتشاد انتشرت فيهم رواية قالون عن نافع لسهولتها وخلوها من المدود الطويلة والإمالات التي في رواية ورش.

(٦) رواية الدوري عن أبي عمرو غلبت على أهل العراق والحجاز واليمن والشام ومصر والسودان وشرق إفريقيا إلى القرن العاشر الهجري، ويستفاد هذا من النقل التالي عن الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) قال: قال ابن مجاهد وحدثونا عن وهب بن جرير قال: قال لي شعبة تمسك بقراءة أبي عمرو فإنها ستصير للناس إسنادا وقال أيضا حدثني محمد بن عيسى بن حيان حدثنا نصر بن علي قال: قال لي أبي قال شعبة انظر ما يقرأ أبو عمرو مما يختار لنفسه فإنه سيصير للناس إسنادا قال نصر قلت لأبي كيف تقرأ قال على قراءة أبي عمرو وقلت للأصمعي كيف تقرأ قال على قراءة أبي عمرو قال ابن الجزري وقد صح ما قاله شعبة رحمه الله فالقراءة عليها الناس اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو فلا تجد أحدا يلحن القرآن إلا على حرفه خاصة في الفرش وقد يخطئون في الأصول ولقد كانت الشام تقرأ بحرف ابن عامر إلى حدود الخمسمائة فتركوا ذلك لأن شخصا قدم من أهل العراق وكان يلحن الناس بالجامع الأموي على قراءة أبي عمرو فاجتمع عليه خلق واشتهرت هذه القراءة عنه وأقام سنين كذا بلغني وإلا فما أعلم السبب في إعراض أهل الشام عن قراءة ابن عامر وأخذهم بقراءة أبي عمرو وأنا أعد ذلك من كرامات شعبة.

(٧) في الوقت الذي انتشرت فيه رواية الدوري عن أبي عمرو في الأقطار المشار إليها في الفقرة السابقة وهي (العراق والحجاز واليمن والشام ومصر والسودان وشرق إفريقيا) كانت رواية حفص عن عاصم بدأت تنتشر لدى الأتراك، وبدأت الدولة العثمانية تبسط سلطانها على معظم أرجاء العالم الإسلامي، فصارت ترسل أئمة وقضاة ومقرئين أتراك إلى أرجاء العالم العربي فانتشرت رواية حفص عن طريقهم وكذا عن طريق المصاحف التي تنسخها الدولة العثمانية برواية حفص، فأخذت رواية حفص عن عاصم تحل تدريجيا محل رواية الدوري عن أبي عمرو، فآل الأمر إلى انحسار انتشار رواية الدوري فلم تبق إلا في اليمن

والسودان والقرن الإفريقي، وقد اطلعت على كتب تجويد لعلماء يمينيين مؤلفة في حدود سنة ١٣٧٠ هـ على وفق رواية الدوري وفيها أنها الرواية المقروء بها في حضرموت وأنحاء كثيرة من اليمن حتى ذلك الوقت، ونظرا لضعف سلطان الدولة العثمانية على بلاد المغرب العربي ولشدة تمسك أهله بمذهب مالك فقد ظلت قراءة نافع هي السائدة به إلى اليوم، وذكر ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير أن القراءات التي يُقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام هي: قراءة نافع براوية قالون، في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي ليبيا. وبرواية ورش في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي جميع القطر الجزائري، وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد والسودان. وقراءة عاصم براوية حفص عنه في جميع المشرق، وغالب البلاد المصرية، والهند، وباكستان، وتركيا، وأفغان، قال ابن عاشور: وبلغني أن قراءة أبي عمرو البصري يُقرأ بها في السودان المجاور لمصر.

(٨) في الوقت الحاضر كما لا يخفى كان لوسائل الإعلام العصرية المرئية والمسموعة دور كبير في نشر رواية حفص في الأقطار التي لا زالت تقرأ برواية الدوري أو قالون أو ورش، وكذلك لانتشار المصاحف المطبوعة برواية حفص في تلك الأقطار، حتى كادت بقية الروايات عدا رواية حفص تنقرض، والأمر لله تعالى من قبل ومن بعد، وله في تقاديره الحكمة البالغة، غير أنه بحمد الله بدأت في السنوات الأخيرة بواد صحوه علمية عظيمة تجاه القراءات القرآنية في العديد من الأقطار الإسلامية، وبدأ الشباب يقبلون على تعلم القراءات العشر وتعليمها وقراءتها والإقراء بها، وهي ظاهرة صحية مبشرة بالخير، والحمد لله رب العالمين.

وأضاف البعض إيضاحات على المقال:

ابن الجزري (عاش في أيام تيمورلنك) يقول أن القراءة في عصره بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو. لم يذكر خراسان وتركيا، لكن لم تكن تلك البلاد مبرزة في القراءة لعجمة أهلها. لكن الزمخشري (ت ٥٣٨) خراساني كتب تفسيره على قراءة أبي عمرو. وكذلك فعل الواحدي، مما يدل أنها كانت هي القراءة المنتشرة في المشرق كذلك.

لكن متى انتشرت قراءة حفص وهي التي لم تشتهر إلا عند القراء؟ لم يذكر ابن الجزري عن العثمانيين في عصره قراءتهم بها، ولا عن أهل المشرق. فمتى انتشرت؟ لا شك أن ذلك تم خلال الحكم العثماني، لكن لا أعرف متى بالضبط بدأ. وابن عابدين الحنفي الدمشقي يذكر في حاشيته أن اختيار الحنفية في القراءات هو قراءتي حفص عن عاصم والدوري عن أبي عمرو، قال: «ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم». مما يدل على استمرار قراءة أبي عمرو حتى ذلك العصر. ولا شك أن انحسارها عن مصر واليمن أخذ وقتاً أطول. والذي ذكره شيخنا أنها بقيت في حضرموت لما بعد سنة ١٣٧٠ هـ. كما يستفاد من ابن عاشور بقاء قراءة نافع بشكل جزئي في مصر.

ومما ساهم في نشر قراءة حفص انتشار الجهل بشكل كبير وغياب العلماء. ويذكر الشيخ كريم راجح في مقابلة له مع قناة المجد أن كل علماء الشام ما كانوا يعرفون من أحكام التجويد إلا الإدغامات وبعض المدود على ما أذكر. يعني ولا حتى قراءة حفص. حتى جاء مقرئ مصري نزل بمكة وكان متقناً، فأخذ عنه أهل الشام ومصر. وهو عالم بالقراءات العشرة لكن ربما في ذلك الزمن تحديداً تم تأكيد قراءة حفص كقراءة رسمية، وإلا فالمصاحف التي كانت توزعها الدولة العثمانية كانت على رسم حفص قبل ذلك العصر.

بقي المشرق. متى انتشرت قراءة حفص في تركستان والهند؟ بل حتى الشيعة صاروا يقرؤون بها مع أنه ليس عندهم إسناد متصل في القرآن، يعني عائلة على أهل السنة. لم أظفر بأي كتابة عن هذا الموضوع. والله أعلم.



انتهى هنا الاقتباس عن المقال المذكور.

وصاحب المقال الشيخ محمد الأمين برغم من أني لا أعرف شخصه إلا أن كتاباته تدل أنه شيخ جليل محص لما يكتب ، خاصة وقد توافق مع الشيخ أبو خالد السلمي .

والحق إن المعلومات الواردة فيه هي معلومات صحيحة ودقيقة لمن يتتبعها، والاستنتاجات المبنية على هذه المعلومات منطقية.

والخلاصة هي أن انتشار القراءات مر بمراحل:

١- ابن مجاهد وقبل ابن مجاهد كانت القراءات متعددة في كل مصر ولم يتميز مصر بقراءة واحدة خاصة بل القراءات كثيرة لكن كل مصر كان فيه أحرف مستفيضة ومنتشرة حسب الصحابة الذين وصلوه، وكانت في الكوفة مثلاً قراءة حمزة أكثر القراءات انتشاراً في الكوفة كما نقلنا عن ابن مجاهد وكانت رواية شعبة أشهر في الكوفة، وكانت قراءة يعقوب هي الأكثر انتشاراً في البصرة واستمرت هكذا حتى القرن الخامس تقريباً.

٢- بعد ابن مجاهد حتى القرن الخامس الهجري، بدأت تتميز قراءة كل مصر من الأمصار وبدأ يتميز كل مصر حسب القارئ الذي اختاره ابن مجاهد، أما في مصر وباقي البقاع من العالم الإسلامي التي لم يتم اختيار قارئ منها كان أغلبها يقرؤون برواية نافع لأن الناس كانوا يذهبون إلى المدينة ليأخذوا منها وكذلك كان الناس والمقرئون ينتشرون من المدينة مركز العلم إلى مختلف أماكن الإسلام وخاصة مصر حاضرة العالم الإسلامي الجديدة، وإن استيطان ورش في مصر ساهم كثيراً في انتشار قراءته فيها، لكن بقي لرواية عاصم قوتها بسبب أن أبا حنيفة أخذ القرآن برواية حفص، كما يقول الأحناف في كتبهم الفقهية وهم يميلون لرواية حفص وروايات العراقيين ومنها الدوري كما صرحوا في كتبهم، وهذا ساهم في انتشار روايتي الدوري وحفص.

٣- أصبح بعد هذا كل مقرئ مشهور يستوطن ببلد يختار رواية يفضلها يقرئ بها الناس.

٤- في القرن الخامس الهجري استوطن مقرئ مشهور في الشام هو ابن طاووس كان يقرئ برواية الدوري فانتشرت في الشام على حساب قراءة ابن عامر ثم انتشرت من الشام إلى أماكن كثيرة في العالم الإسلامي، في العراق والسودان وليبيا وأماكن عديدة من العالم الإسلامي نتيجة اشتهاار الشام بالإقراء واستمرت سيطرة رواية الدوري إلى زمن ابن الجزري كما ذكر أعلاه في النقل عنه عن رواية الدوري.

٥- الدولة العثمانية كانت متعصبة للمذهب الحنفي فبعد استلامها مقاليد الخلافة تمسكت به وتمسك مفتوها بقراءة عاصم وأصبح المصحف يطبع بما يسهل رواية حفص ويخدمها وكذلك الدعاة الذين انتشروا، وبنفس الوقت في المشرق الإسلامي كانت الدولة المغولية حنفية المذهب فهجت نفس المنهج، وفتح العثمانيون مصر في القرن العاشر وحينها بدأت رواية حفص تنتشر في مصر.

٦- الأماكن البعيدة عن سلطة الدولة العثمانية ظلت متمسكة بالقراءات التي وصلتها وخاصة المغرب العربي الذي كان مالكيًا وكان مالك مدنيا يقرأ برواية أهل المدينة لذلك تمسك بها الشيوخ.

٧- في العصر الحديث ساهم طبع المصاحف بما يسهل رواية حفص والبناء في طباعة المصاحف على ما قام به العثمانيون في انتشار رواية حفص، وخاصة مصحف المملكة العربية السعودية.

ونلاحظ من هذه الخلاصة أن أموراً ساهمت في قوة انتشار كل رواية عبر العصور حسب تأثيرها التسلسلي:

- المذاهب الفقهية وتبنيها لقراءة ما.
- المذهب الذي تبنته الدولة المسلمة.
- نشاط شيوخ الإقراء وتبني لكل شيخ قراءة ما وإقراءه بها.

وهنا نذكر أموراً يلمسها دارس القراءات لرواية حفص ربما ساهمت في انتشارها:

■ هي أسهل الروايات على العامة لما يلي:

- هي أقل الروايات من ناحية الإدغامات.

- أقل الروايات من ناحية وجود ياءات زوائد إنما يلتزم بالرسم تماماً.

- لم تحو قراءته حكماً تجويدياً يختص به عن باقي القراء، فنجد مثلاً حمزة يتميز

بمحكم لم يقرؤه القراء من نواحي الوقف على الهمز والإمالات، ونجد أن ابن كثير

يتميز هو وأهل المدينة بصلة الميم، وأهل البصرة بالإدغام الكبير.

● **تنبيه:** أشير هنا إلى أنه ورد في الاقتباس السابق أن الشيعة ليس لهم سند متصل في

القرآن الكريم: والعبارة ليست دقيقة إنما المقصود هو أن الشيعة لا يوجد لديهم كتاب

خاص ألفه رجل علم شيعي يُقرأ بمضمونه ويحقق شروط الكتب القديمة المقبولة في بناء

القراءات.. وقد أوضحنا سابقاً شروط الكتاب الذي يُقرأ بمضمونه وسنتناوله ثانياً.

من أجل تدعيم وإيضاح ما ذكرته حول نشوء القراءات ومن أجل الجواب على الأسئلة

التي طرحت في بداية البحث سأثبت بعض المعلومات التي أثبتها ابن الجزري في مقدمة النشر

وفي منجد المقرئين حول القراءات، كما أوضح بعض النقاشات التي دارت حول مواضيع

القراءة والحروف القرآنية حسب ما ذكره الزرقاني وغيره فعلى القارئ الرجوع إليها من أجل

التثبت، وهذه المعلومات سأستخدمها لإيضاح ما سيذكر.



أهمية ندوين المصحف ونسخ المصحف الموجودة اليوم

بعد أن تمت كتابة المصاحف في عهد سيدنا عثمان وإجماع الصحابة عليه أصبح شرطاً أن تتوافق القراءات الموجودة في الأمصار مع رسم المصحف حتى تقبل وقام بهذا الصحابة وعلماء المسلمين من التابعين وقامت الخلافة الإسلامية على تعميم هذا في الأمصار بعد إرسال المصاحف إلى الأمصار فرفضت كل قراءة لا توافق الرسم من ناحية الزيادة أو النقص أو عدم احتمال الرسم لقراءة كلمة ما، والحق إن هذه الخطوة التي قام بها الصحابة رضوان الله عليهم أعظم خطوة علمية في التاريخ الإسلامي، فالنسخ المكتوبة المتصلة بالمصدر من أي كتاب هي أهم المراجع العلمية في إثبات صحة نسبة أي خبر وفي ضبطه ومنع تحريفه فهذا التدوين كان متصلاً تماماً بأولئك الرجال الذين أنزل عليهم مما منع مرور أي فترة زمنية ربما تعرض القرآن فيها لأي تحريف أو خطأ أو تغيير وكان القرآن في هذه الفترة متواتراً على لسان مئات الصحابة وتم التدوين اعتماداً على هذا التواتر وأهمية هذا التواتر الشفهي ظلت قائمة خلال فترة الخمس وعشرين سنة التالية حتى تواترت فيها نسخ المصحف في أمصار الإسلام والتي منعت أي لبس في نقل القرآن ووضعت حداً لأي جدل أو تشكيك فيما بعد وهذه النسخ التي تتابعت عبر العصور ما يزال العديد منها ماثلاً بين يدينا في المتاحف والمكتبات العالمية وغيرها حتى أن نسخة المصحف العثماني الخاص بالخليفة الذي كتب في عهد عثمان ما زالت في أحد متاحف تركية متحف توب كابي الذي كان سابقاً مركزاً للسلطان العثماني وعليه دم عثمان رضي الله عنه عند (فسيكفيكهم الله) ونسخة في مصر في (مسجد الحسين) الذي أثبت الفحص الكربوني عودته للعهد العثماني أي الخليفة عثمان بن عفان ضمن دراسة جرت في شيكاغو وعشرات النسخ الموزعة في مكتبات وكتب العالم التي تعود لكافة العصور مثل النسخ التي توجد في الجامع الكبير في صنعاء والنسخة التي توجد بدار إحياء المخطوطات في القاهرة والتي ينسب نقلها عن المصحف العقباني الذي أمر برسمه عقبة بن نافع وتلك النسخة التي توجد في سمرقند عند ضريح البخاري والتي تنسب إلى الإمام علي بن أبي طالب وبالرغم من عدم دقة النسبة إلا أنها تعود لعهود قديمة إضافة للنسخ الموجودة في مكتبة الحرم النبوي

إضافة إلى مجموعة مصاحف تاريخية موجودة في لندن جمعها السيد ناصر خليل، والنسخ الموجودة في بيت القرآن في البحرين التي جمعها الدكتور عبد اللطيف جاسم كانو، والنسخ العديدة الموجودة في إيران ولا يصعب على الدراسات الأثرية إثبات التاريخ الذي تعود له النسخة وفي دمشق يذكر العديد من كبار السن المصحف العثماني الذي كان في مسجده وكان معروفا لكنه احترق في الحريق الذي أصاب المسجد في القرن الماضي ولا يمكن الجزم أنها كانت أحد مصاحف عثمان حسب رأيي لأن الداني في المقنع لم يذكرها ويعتمد عليها، لكنها تبقى نسخة تاريخية كانت موجودة للمقرئين مضبوطة عن المصحف الشامي الذي أرسله عثمان رضي الله عنه، وبالتالي فهناك نسخ أثرية عبر مختلف العصور وما تزال ماثلة بين أيدينا إضافة لعشرات كتب التفسير والقراءات عبر العصور وكتب تواتر الرسم العثماني، ومع تواتر النسخ وانتشارها استمر أخذ القرآن من أفواه اللاحقين عن السابقين واستمرت الأسانيد التي هي ميزة تفخر بها الأمة.

أما عدد النسخ التي نسخت في عهد عثمان فنقل إنها خمسة ونقل سبعة نسخ ونقل أربع، ولكن ما أجزم به بغض النظر عن النقول المختلفة أنها خمسة يقيناً وليس أقل لأنه عندما تم اختيار القراء تم مراعاة كون الأمصار التي اختير منها القراء فيها المصاحف العثمانية التي كانت ضابطاً لقراءة هذه الأمصار، مصحف لأهل المدينة والآخر لمكة وآخر لأهل الشام ونسختان لمراكز العلم الناشئة ذاك الزمان في العراق واحد إلى البصرة وواحد إلى الكوفة، هذه الخمسة إضافة مصحف أمسكه عثمان لنفسه، ويدل على هذا المصحف كتب الرسم التي تجمع على وجود مصحف يرجع إليه في كل من هذه الأمصار إضافة إلى استفاضة وجود مصحف خاص بعثمان بن عفان والذي نقل عنه أبو عبيد وراه عليه دم عثمان الذي يقال أنه كان يقرأ منه عندما استشهد رضي الله عنه.

لكن من الناحية العملية يمكن القول إن الخطوة العظيمة التي قام بها الصحابة في عهد سيدنا عثمان من نسخ المصحف وبعث النسخ إلى الأمصار كي تضبط وفقها القراءات كانت

على قدر كبير من الأهمية ونوجز أهمية هذه الخطوة تدوين القرآن في المصحف بأنها وضعت الشرط الأول لقبول أي قراءة وهو:

❖ موافقة رسم المصحف مما يمنع أي لبس من زيادة أو نقص أو تحريف وهذه الموافقة فيما يحتمله الرسم وقد شرحنا محتمل الرسم إضافة إلى تعمد الصحابة رسم الكلمات القرآنية بحيث تسع كل الحروف أي كيفية نطق الكلمات التي ثبتت عندهم إلى رسول الله أو كان الصحابة يقرؤون بها. وقد شرحنا مرسوم الخط باستفاضة.

ورفضت كل قراءة لا تتوافق مع رسم المصحف بإجماع الصحابة ثم العلماء بعدهم عندما دونوا القراءات اشترطوا عدم خروج القراءة عن رسم المصحف لأن الصحابة استبعدوها سابقاً فشرط موافقة الرسم وجد منذ عهد الصحابة.

ثم ما ينقله أي شيخ بما يخالف الرسم فإنه يرفض لأن هذا يخالف الواقع، وقد ذكرنا أن ما زادته قراءة على أخرى من حرف عطف أو حرف جر أو ضمير قام الصحابة المدونون بإثبات هذا الحرف في مصحف أحد الأمصار مع حذفه من أخرى حتى تحتمله المصاحف لأن الرسم الواحد في مصحف واحد لا يسع خلافاً كهذا (سارعوا، وسارعوا) وقد ذكرنا هذه المواضع وشرحناها.



مدى وجود الخروج عن الرسم في القراءات النجى بين أيدينا

وقد ذكرنا أن ابن الجزري نقل أن العلماء قبلوا الخروج على الرسم في حرف واحد من حروف المبني إذا تواتر فقال ابن الجزري في النشر فيقول:

على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياء الزوائد وحذف ياء (تسألني) في الكهف وقراءة (وأكون من الصالحين) والطاء في (بظنين) ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته. اهـ.

وقد ذكرنا ما في هذه العبارة من إشكال ومن كون الواو في (أكن) رسمت في المصحف الإمام حسب ما ذكر أبو عبيد (أكون) وكذلك شرحنا ما يتعلق بظنين من أنه لا يمكن الجزم أنها خرجت عن الرسم وكذلك (تسألني) حذف ابن ذكوان ياءها بخلف أي له وجه يوافق الرسم مما يجعل قراءته موافقة للرسم لذلك قبلت هذه الرواية الثانية ومثلها ما شرحناه في (سقاة الحاج وعمرة المسجد) عند ابن وردان.

وبالتالي لا يمكن القول إن هناك أي خروج عن الرسم ولو بجرف من المبني، وإلا لظهرت ونقلت خلافات كثيرة بادعاء تواترها، وهذا بالرغم من تقييد ابن الجزري شرط الخروج بالتواتر، لأن المشكلة تقوم في برهان هذا التواتر إلى رسول الله فلماذا نعتبرها هذا الخروج متواتراً إلى رسول الله بينما لا نعتبر بعض ما نقل عن قراءة الحسن البصري والأعمش متواتراً

إلى رسول الله كقراءة الحسن (عوهدا)؟ ثم لقد نوقشت بين العلماء مسائل تتعلق في الخروج في حرف من حروف المبني مثل (يرتدد، ترتد) ثم علل قبولها بوجودها في المصاحف العثمانية ولو كان الأمر حسب ما ذكر ابن الجزري لم يكن هناك ضرورة لنقاش ثبوت الدالين لأنها تتعلق بحرف مبني والأمثلة حول هذا عديدة؟

هنا نوضح أن التواتر الذي قال به ابن الجزري في هذه المواضع لا يمكن القول به إلا إلى القارئ وهذا لا شك به فإن عشرات الكتب والنقول تعزوه إلى هذا القارئ، وهذا يماثل أي نقل عن قارئ من القراء العشر ثم ما بين القارئ والرسول وضعت الشروط المذكورة سابقا في القارئ وقراءته حتى نعتبرها قطعية إلى الرسول وتأخذ حكم التواتر ومن هذه الشروط موافقة الرسم والعربية، وقد ذكرنا أن هذه الشروط حتى تقوم مقام التواتر عند دراسة القراءات بسبب صعوبة بحث التواتر بين القارئ والرسول لما شرحناه من عدم وجود كتب مدونه لتفصيل قراءة كل قارئ فيما قرأه في تلك الفترة إضافة لما ذكرنا من وجود الخيارات في أساليب العرب ولغاتها بما لا يؤثر في المعنى وأن القراءة وضعها القارئ ابتداء اعتمادا على ما أخذه من شيوخه، وبالتالي الشروط المذكورة للقراءة أصبحت لازمة حتى نقول بقطع ثبوت قراءة أي حرف بين القارئ والرسول، وبالتالي يبقى قول ابن الجزري فيه إشكال فكيف نجزم بالتواتر إلى رسول الله في هذه المواضع وهي خالفت الشروط التي تعادل التواتر، ثم نوضح هنا أن التواتر الذي ربما يزعم بين القارئ والرسول في هذا الموضع كيف يمكن القول به والصحابة كانوا يرفضون كل قراءة تخرج عن الرسم، لأن كل ما يحتمل قراءته دونوه ولو كان متواتراً عندهم لجعلوا الرسم يحتمله ومن الذي قال بهذا التواتر والتواتر لم يكن أمراً مناقشاً في تلك الفترة وفق المفهوم الذي تطور فيما بعد، إن ما ذكره ابن الجزري لم يكن إلا استقراء وإحصاء لأماكن الخروج وتوصيفها من كونها في حرف واحد من حروف المبني ثم تحليلها؟

القول الذي لا شك فيه كما ذكرنا هو أن هذه المواضع على فرض وجودها كما فصلنا فيما خرج عن الرسم إنها متواترة إلى القارئ وهي وافقت الرسم أما ما لم يوافق الرسم فإن قراءة القارئ لها وفق وجه يحقق الشروط المذكورة إلى الرسول يجعل قراءة القارئ مقبولة بسبب تحقيقها الشروط كاملة ثم قبل وجود نقل متواتر عن هذا القارئ إذا خرج بحرف من

حروف المبني عن الرسم، طالما أن هذا يتعلق بمبنى الكلمة الحرفي ولا يؤثر في معناها، وبناء على وجود وجه في نفس هذا الموضوع عن هذا القارئ يوافق الرسم، وهذا هو الإطار الذي يفهم به قول ابن الجزري ولا يمكن فهمه بغير هذا الإطار وقد أوضحنا سابقاً أن هذا الأمر ينحصر في مواضع نادرة: (سقاة الحاج) لابن وردان، (تسألني) لابن ذكوان.

والنتيجة: إن الرسم يعتبر ضابطاً وحاكماً على القراءة وهذا ما أجمع عليه الصحابة، وإن ادعاء وجود نقل متواتر يخالف الرسم هو أمر غاية في التناقض وهو غير مقبول عقلاً وغير موجود فيما بين أيدينا من قراءات مقبولة.

ونعلق هنا: بأن محاولة أخذ أي مأخذ على القرآن بهذين الموضعين أمر غاية في الشطط لأن الدارس اقتنع أو لم يقتنع بما ذكرنا فإن هذه المواضع لا تؤدي لتغيير في معنى من معاني القرآن إنما تتعلق ببناء الكلمة ولفظها.



مبالغة بعض الكتاب في علم القراءات في إحصاء المواضع التي اختلفت بها المصاحف

وهنا ننوه لمسألة هامة في الرسم: وهي أن المواضع التي يمكن القول أن المصاحف العثمانية اختلفت فيها وتعتمد الصحابة ذلك ولا يحتملها الرسم في مصحف واحد منها ، قد أحصيناها وعددناه ولا يوجد غير هذه المواضع، والله أعلم.

وقد قرأت عند بعض من كتب في علم القراءات أنها تصل إلى تسعة وأربعين موضعاً دون أن يوضح القصد من هذا العدد ودون أن يذكر هذه المواضع وأوضحنا أنها أربعين موضعاً ثابتاً أما ما يزيد فهناك خمسة من محتمل الرسم وموضعان لم تختلف بهما القراءات، ربما نقلها هذا الكاتب عن كاتب آخر لكن ما هي هذه المواضع التي اختلفت بها المصاحف أو على الأقل ماذا يقصد بهذا العدد.

ربما قصد الخلافات بين المصاحف سواء التي يحتملها الرسم أم لا يحتملها ومع ذلك يبقى العدد فيه زيادة.

لا يتوجه الانتقاد إلى الإحصاء لكن العجب يأخذ القارئ عندما يكتب المؤلف: هل ابتليت الأمة بضياح رسم تلك المواضع التسعة والأربعين بين عهد أبي بكر وعثمان حيث كانت الكتبة الأولى لا تؤدي هذه القراءات؟! وقد حاول التعليل لهذا والإجابة..

إلا أن العبارة هنا غاية في الإيهام حول كون قراءة هذه المواضع ضاعت أو ما يشابهه، ثم تشير إلى أن القرآن كتب في عهد أبي بكر ثم أتت المصاحف التي كتبها عثمان فاختلفت والأمر ليس كذلك إنما جمعت النسخ التي كتبت في عهد الرسول ولم تنسخ في عهد لأبي بكر، حتى في تعليل المؤلف يشير إلى كتابته في عهد أبي بكر، ربما في العبارة سبق قلم من المؤلف لكنها عبارة لا تخل من إشكال يجب التحرز عنه، والمسألة تحتاج إلى معالجة بعيدة عن

السطحية ومعالجة كيف دوّن القراءان ونسخ لأن السطحية هنا تؤدي إلى تشكيك عند القارئ أكثر من إفادته وإيضاح المسألة.

لكن ننبه إلى أن العديد من المواضع ربما يظنها المطلع على القراءات أنها نوع من الخروج عن الرسم لكن هي ليست كذلك بل هي من محتمل الرسم.



من أين أنت المصاحف الخاصة بكل صحابي

وأظن أن مسألة نسخ القرآن ورسمه قد أشبعت بحثاً، لكن تبقى مسألة سيتم تناولها هو إن كانت النسخ التي كتبت في عهد الرسول قد جمعت في عهد أبي بكر عند أبي بكر فمن أين أتت المصاحف الخاصة بكل صحابي مثل مصحف أبي ومصحف ابن مسعود وعلي..؟

أولاً يجب أن يكون واضحاً في ذهن الباحث أن ما جمع من نسخ في عهد أبي بكر هو للنسخ التي كتبت في عهد الرسول واشترط أن تكون كتبت بين يدي الرسول وهذا سنتناوله ونشرحه وعلى كل نسخة شاهدان أنها كتبت بين يدي الرسول، فبقي عند الصحابة النسخ التي لم تكتب بين يدي الرسول وكتبها كل صحابي لنفسه وكذلك النسخ التي كتبها كل صحابي لنفسه بعد وفاة الرسول إما من حفظه أو نقلاً عن نسخ كانت عنده.



هل من المعقول أن نخالف قراءة منوارة الرسم العثماني

وربما يسأل سائل لماذا تقول عند توجيه سؤال: ماذا إن خالفت الرسم قراءة متواترة؟
هو أمر في غاية التناقض وهو أمر غير مقبول عقلاً، هل للعقل عمل هنا؟

أولاً إن قصد من هذا السؤال وجود قراءة كهذه اليوم أو بعد عصر تأليف كتب
القراءات الأمهات فهو مرفوض سواء أوفقت الرسم أم لا، فأين تلك الأسانيد التي غابت عن
الامة لقراءة حرف ما مئات السنين ثم ظهرت اليوم و يدعى أنها متواترة أما إن طرح هذا
السؤال على سبيل الفرض بأنه لو أن هذا الأمر جابه عالماً من القدماء ألف كتاباً يجمع فيه
القراءات الثابتة فهل كان سيقبل هذه القراءة المتواترة؟

لقد أوضحنا أن أهمية التواتر تكمن خاصة في الفترة الزمنية التي كانت بين وفاة الرسول
الكريم وتدوينه في عهد سيدنا عثمان بن عفان فعند التدوين قام الصحابة برسم المصحف بما
يحتمل ما ثبت من قراءات الصحابة إلى رسول الله في نسخهم ونبذ ما لم يثبت واتفق على هذا
الصحابة وبالتالي فالصحابة اعتبروا أن الرسم الذي قام به عثمان هو المرجع في قبول أي
حرف يقرؤه أي صحابي أو غيره ثم جرت الأمة على هذا وكانت كل قراءة تخالفه ترفض
فكيف يقبل ادعاء خروج المتواتر عن الرسم، ثم إن فرضنا أن هذا المؤلف ادعى وجود هذا
التواتر وثبت عنده وهو يخالف الرسم برغم أنه لم يثبت عند غيره فالتواتر ينقطع به لأنه هو
شخص آحاد ينقطع به التواتر، أما إن ادعى أنه وجد هذه القراءة منتشرة ومتواترة فيجب عليه
إيضاح هذا التواتر وقطعاً سيكون التواتر غير متوافر وإلا لقام الصحابة لو ثبت عندهم هذا
الحرف بتضمينه أحد المصاحف التي بعثت إلى الأمصار كما ضمنوا غيره.

ولهذا قلنا إن هذا غاية في التناقض وهو أمر غير مقبول عقلاً، كيف ينقل سنداً شيئاً يقال
أنه المتواتر وهو مخالف للرسم والثابت أن رجال مبدأ هذا السند رفضوا مخالفة الرسم وبالتالي
رفضوا هذا النقل.

يقول ابن الجزري في النشر حول مخالفة قراءة لرسم المصحف: والقسم الثاني ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد والعلة الثانية أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع مغيبه وصحته وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفر جاحده ولبئس ما صنع إن جحده. ١.هـ.

وهنا خلاصة هامة حول تدوين المصحف ورسمه: إن الرسم العثماني هو متواتر وثابت بشكل قطعي أنه حوى ما قرأه رسول الله، حيث أن مئات الصحابة كانوا شاهدين هذا الرسم.



ماذا نرد على من يقول: إن اختلاف الصحابة في نقل كلمة وكذلك اختلاف القراءات هو أمر يدل على تناقض في نقل القرآن

ولذلك فمن وجه انتقاداً بأن قال: إن اختلاف الصحابة أو القراءات في نقل كلمة ما يدل على التناقض في النقل في القرآن.
يكون الرد على انتقاده بما يلي:

- ١- إن الرسم العثماني قطعي الثبوت للرسول والصحابة وعند الدراسة الدقيقة له حوى القطعي الثابت الذي قرأ به الرسول أو أذن الرسول بقراءته.
 - ٢- إنه من الثابت قطعاً أن رسول الله أذن بأساليب أداء وكيفيات لا تؤثر بالمعنى فمصدرها هو إذن رسول الله.
 - ٣- ومن الثابت أن الرسول قرأ بعض الكلمات بأكثر من قراءة مما يؤثر في المعنى فمصدرها رسول الله.
 - ٤- ثم إن هذه القراءات في الكلمة الواحدة المنسوبة للرسول لا تغير في المعنى الإجمالي والخلاف في المعنى التفصيلي بسيط وقريب ولا يوجد تخالف بين المعاني، وكل المعاني الناتجة عن كل قراءة في أي كلمة يعتبر مطلوباً.
 - ٥- القراءات تحوي وتحدد الأمور التي قرأها الرسول من هذه الكلمات المؤثرة في المعنى ثم تحدد أساليب الأداء واللغة والأحرف التي أذن بها الرسول.
 - ٦- الشروط التي وضعت لتحديد الأمور المذكورة في الفقرة تعتبر شروطاً غاية في الدقة والضبط وتقوم مقام القطعية في تحديد هذه الأمور.
- وهذه الأمور الخمسة تدل أن كل خلاف في نقل كلمة ما سببه أن الرسول قام به أو أذن به وهي لا تؤثر بالمعنى الإجمالي ولا تتغير في المعنى التفصيلي، ثم ضبط قبول هذه النقول بشروط دقيقة.
- وبالتالي فلا يوجد أي تناقض في نقل هذه الكلمات لأنه من أصلها صدرت هكذا أو أذن بها.



ننمة في شرط موافقة الرسم

لا يخفى على الدارس أن هذا الشرط موافقة الرسم لا يتعلق بأساليب التجويد والاقترانات التجويدية إنما يضبط منع الزيادة والنقص والالتباس وهذا هو الأمر الأهم في نقل القرآن لأنه هو الأمر الأساس الذي يميز ويؤثر في المعاني والأحكام التي تؤخذ من النصوص القرآنية والتي تعتبر كلها نصوصاً عقيدية ، ولذلك سارع الصحابة لضبط هذا الموضوع.



نخفيف البعض من أهمية تدوين المصحف في نقل القراءات وحفظ القرآن

والحق إنه لمن العجيب أن ألا يقدر لخطوة تدوين المصحف قدرها وللرسم العثماني قدره في بعض المؤلفات فالرسم العثماني هو العمدة في القراءات والروايات وفي نقل القرآن وحفظه والحق أنني تعجبت من عبارة وردت في مناهل العرفان لا أظن أن المؤلف جليل القدير الشيخ الزرقاني وفق بها:

قلنا غير مرة إن المعول عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقي والأخذ ثقة عن ثقة وإماماً عن إمام إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإن المصاحف لم تكون ولن تكون هي العمدة في هذا الباب. اهـ

والحق إنها كانت العمدة لأن ما يهمننا كمسلمين هي الحروف والكلمات والمعاني أولاً والتي تبنى عليها أحكامنا وفكرنا وعقيدتنا والذي ضبط هذا هو الرسم وكانت القراءة التي تخالفه ترفض ولو ثبت لها سند.

أما القراءات التي ميزناها عن القرآن فأكثر تعلقها في أساليب الأداء واللغات والحروف غير المؤثرة في المعنى، وتحديد بعض الخلافات المؤثرة في المعنى التفصيلي فقط . وعلى ما يبدو إن الزرقاني رحمه الله عندما ذكر العبارة السابقة كان يتكلم عن الكيفيات التجويدية والاقترانات وهي غالباً المقصود بالقراءة إلا أن العبارة لا تخل من إجمال يحتاج إلى تفصيل، فإذا أردنا أن نكون دقيقين نقول: إن تدوين المصحف وشرط موافقة رسمه ضبطت مسألة حروف القراءات القرآنية المقبولة. وبقي هنا أمران لم يضبطهم الرسم وهما: الأساليب التجويدية لكل قراءة، ضبط حركة الكلمة.



شرطا السنه وموافقة العربية وسبب نشوئهما

ولذلك وجدت في الأمة الإسلامية كفيات تجويدية واقترانات متعددة وكذلك ضبط متعدد لحركات الكلمات.. لكن الذي ضبط هذه المسألة هو أن المسلمين كانوا يعتبرون القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول.

بل كان الأخذ عن السابق موجوداً قبل عهد انتشار رسم المصاحف فالتابعين كانوا يأخذون القرآن عن الصحابة ولم تكن هناك وسيلة لأخذ القرآن إلا الأخذ عن الصحابي وبالتالي فالأخذ عن السابق كان شرطاً لازماً وطبيعي الوجود.

ينقل ابن الجزري في النشر: كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقروا كما علمتموه ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا وحرف كذا كذا. ١. هـ

ويؤخذ على هذا النقل لماذا يقول عمر وزيد هذا القول ولم يكن هناك في زمنه طريقة لأخذ القرآن إلا الأخذ عن السابق فلم يكن هناك مصحف منسوخ بين الناس.

ولا يمكن القول بأنه ربما تم التساهل بالأخذ عن السابق إلا بعد رسم المصحف حيث اعتبر البعض أن القراءة بما يوافق المصحف أمر كاف.

إلا أن الصحابة وعلماء التابعين أكدوا وأصروا على الأمة في الأخذ عن السابق، وقد شرحنا أن الأخذ عن السابق لم يكن بالالتزام بكل تفاصيل الحتمة من أولها لآخرها بل ظلت هناك الخيارات كما شرحنا فيما لا يؤثر بالمعنى من لغات العرب التي أذن بها الرسول

وأساليهم لكن التزم الأخذ عن الصحابي تماماً فيما يؤثر بالمعنى دون أي خيار، ومعرفة الخيارات التي كان يتسامح بها ويقراً بها من حروف ولغات وكيفيات كانت معروفة .

وبالتالي فإن التزام المسلمين بتلقي القرآن كإبراً عن كإبر أدى إلى الحد من الخلافات الموجودة في الكيفيات التجويدية والاقترانات التجويدية وكذلك من الخلاف في الحركات.



النساهرات الني وجدت في الشروط الثلاثة

ولكن التساهل دفع فيما بعد العلماء المدونين إلى بلورة شرطي السند وموافقة العربية صراحة، فرمما أقرأ أحدهم أو قرأ بما وافق الرسم دون تسميحه ختمة كاملة بسند متصل ثم يقرأ عليه من أخذ عنه ختمة كاملة، وهذا يؤدي إلى الخطأ في الحركة في بعض المواضع مما لم يقرؤه الرسول أو يأذن به وكذلك ربما أقرأ هذا بحرف سائد في مدينته ولو لم يكن له سند به سند ولربما أقرأ بحروف تتوافق مع الرسم سمع بها من عدة شيوخ في الختمة.

ولربما قام هذا الشخص بإقراء بعض الكلمات بتشكيل رآه مناسباً هو حسب فهمه وهو لم يسمعها من شيخه وهنا توصف القراءة بأثما: توافقت مع الرسم فقط، وربما تتوافق مع الرسم والعربية.

وقد عقد لهذين الموضوعين بحثاً موضحاً ابن الجزري لكن نؤكد أن هذه الأمور كانت على نطاق ضيق جداً إذا ما قسناه بالأخذ كائراً عن كائبر مع موافقة الرسم.

فالقياسات والاجتهادات الشخصية أثرت هنا لكن لا يمكن أن نخطئ أو نأثم أولئك الذين قاموا بهذا ، لأن الأمور المتعلقة بالقراءة والإقراء لم تكن واضحة تماماً في أذهان أهل تلك القرون فبالرغم من أنهم كانوا يقولون بأهمية الأخذ عن السابق إلا أن العديد وخاصة من العوام كانوا يظنون أن موافقة المصحف تكفي ولم يظنوا أن كل الحروف التي يهتمها رسم المصحف يجب أن تضبط تفاصيلها من الأفواه حيث نظروا أن خطوة عثمان رضي الله عنه في التدوين تكفي بل بعض العلماء كما سيمر معنا ظنوا أن موافقة رسم المصحف تكفي لأن الصحابة حسب رأيهم عندما دونوا المصحف أثبتوا كل ما يجوز قراءته.



أمثلة على ما يوافق الرسم له يثبت سنداً

فهناك أمور يحتملها الرسم لكن لم يقرأ بها مثل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ البقرة: ٤٣، كل القراءات قرأتها بالإفراد (الصلاة).

مثل: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة: ٤، يحتمل الرسم أن تقرأ (مَلِكَ يَوْمَ الدِّينِ) لكنها لم تثبت.

وكذلك قراءة (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) التوبة: ١٢٨.

فهذه أمثلة على ما يقبله الرسم والعربية لكن ليس فيه سند أو لم يحقق باقي الشروط التي شرحتها.

إلى العديد من المواضع والكلمات التي يحتملها الرسم والعربية لكنها لم تثبت سنداً وغالباً ما تتوافق هذه الأمثلة مع الرسم والعربية وربما مع الرسم فقط.

أما افتراض وجود قراءة تتوافق مع العربية فقط وتخالف الرسم وليس لها سند فهذا شطط كبير لأن الأصل كان في بداية عهد الصحابة وجود السند والرواية عن الصحابي ثم ظهر شرط التوافق مع العربية فمن الناس من اعتمد على السند فقط وهم قليلون ومنهم من اعتمد على الرسم العثماني فقط، ولا يمكن أن تكون القراءة موافقة للغة دون السند ودون الرسم وإلا لكان ابتداء قرآن جديد.

أما وجود قراءة تتوافق مع العربية مع وجود السند ودون أن تتوافق مع الرسم فأمثلتها عديدة مثل: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ، في مواسم الحج) [البقرة: ١٩٨] هي قراءة مثبتة في البخاري عن ابن عباس بزيادة (في مواسم الحج) وكذلك ما ينسب لسعد بن أبي وقاص: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمَّ) [النساء: ١٢].

إلا أن هذه الأمثلة لا يمكن أن نطلق عليها اسم قراءة إلا تجاوزاً لأنها لم تنقل ضمن ختمة كاملة حيث تحتاج القراءة إلى تكامل أحكام تجويدية واقترانات وما إلى ذلك وإنما تعتبر بمثابة إيضاح لمقصد الآية يعتمد عليه، وفي كتب تفسير القرآن والحديث كثير ما يطلق عليها قراءة وهذا تجاوز.

إلا إذا افترضنا أن هذه الأمثلة سابقاً قد وجدت ضمن قراءة متكاملة في زمن تدوين القراءات لكنها رفضت بسبب عدم التوافق مع الرسم لكن هذا ليس بدقيق فهذه الأحرف التي فيها مخالفة رسم وجدت فقط في عهد الصحابة ولم تصل إلى عهد تدوين القراءات ضمن قراءة ختمة كاملة، إنما نقلت ضمن نقول آحاد.

ولا يوجد بين أيدينا قراءات لختمة كاملة وصلت إلينا وهي لا تتوافق مع الرسم لأنها استبعدت سابقاً..



أمثلة على نقول نذكر قراءات له نوافق مع العربية مع وجود سند وموافقة الرسم

أما النقول حول وجود قراءات لم تتوافق مع العربية مع وجود السند وموافقة الرسم: فهو مثل ما نقل الحاكم عن أبي بكر الصحابي: أن النبي قرأ: ﴿مُتَّكِنِينَ عَلَى رَقَرٍ خُضِرَ وَعَبَقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ الرحمن: ٧٦، والقراءة: عباقرى، وهي لا تتوافق مع العربية.

كذلك عن أبي هريرة أن الرسول قرأ: (ما أخفي لهم من قرات أعين). وهذه لا تتوافق مع العربية برغم من التوافق مع الرسم؛ وفي الترمذي والمستدرک أمثلة عديدة.

فهذه الأمثلة تتوافق مع الرسم ولها سند ربما في الصدر الأول وعلى الغالب لم تكن متوافرة في عصر تدوين القراءات حيث لم ترد ضمن ختمة متكاملة لأنه تم استبعادها من الصحابة وغيرهم إنما كما ذكرنا هي نقول آحاد.

أما أن يكون لها سند وتخالف الرسم والعربية فهذا احتمال نظري لم أجد له نقلاً يعطي مثلاً أبداً، هنا نشير أن السند في كل الأمثلة المذكورة لا يحقق كلمة شرط السند المعروف في القراءات فيجب أن تكون الكلمة منقولة ضمن ختمة مقروءة مشافهة بسند واضح وقد أوضحنا شرط السند ضمن الشروط المذكورة.



ماذا يعني شرط السند بدقة

وقد شرحنا أن شرط السند الذي اشترط فيما بعد يعني:

- السند إلى القارئ الذي حققت قراءته المواصفات المطلوبة بشخصيته وبقراءته حسب ما شرحنا من شروط.
- السند للنقل المذكور تُلقني ضمن ختمة كاملة مشافهة.
- النقل والسند موجود ضمن كتاب مختص بنقل القراءات والقرآن.

وهذه الأمور قد أوضحناها باستطراد ضمن شروط قبول القراءة.

ونلاحظ مما سبق أن الاكتفاء بموافقة الرسم فقط انفردت به بعض النقول أما وجود السند فقط فلم ينقل انفراده وكذلك موافقة العربية فقط لم يوجد وهذا يدل أن شرط موافقة الرسم هو الأساس كما أوضحنا وذكرنا.

إلا أن هذه الشروط تبلورت فيما بعد حسب ما شرحنا وسنشرحه في طبقة العلماء الذين دونوا علم القراءات، بالرغم من وجود بعضها كما ذكرنا مثل كون موافقة الرسم كان شرطاً شائعاً لا خلاف فيه منذ عهد الصحابة.

وفي هذا الإطار نشير إلى أمر هام نوهنا عليه سابقاً ويجب أن يكون واضحاً في ذهن القارئ وهو: أن التابعي عندما كان يقرأ على الصحابي كان لا يعلم بقضية التواتر ولم تكن فكرة التواتر واضحة لذلك كان التابعي يقرأ دون أن يسأل عن ذلك وكذلك الذي بعده بل المهم أنه يأخذ القرآن من شخص عالم أخذه كاملاً ممن كان قبله وحقق هو وقراءته الشروط المطلوبة وهذا من الأسباب التي دعت فيما بعد للخلاف في وجود شرط التواتر لقبول القراءة.

لكن فكرة التواتر هذه تبلورت ونوقشت وكذلك غيرها من الشروط على يد العلماء الذين دونوا القراءات وقعدوا شروطها.



أوائل من جمع القراءات وكون عددها يزيد كثيراً عما يوجد اليوم

قلنا أنه بسبب تعدد وكثرة القراءات في العصور الأولى تصدى علماء لتمحيصها: وهنا نذكر بعض التفصيل الذي يوثق لنا ما ذكر.

فقد كان أول من تصدى لهذا أبو عبيد القاسم بن سلام بكتاب جمع فيه القراءات الموجودة في أمصار المسلمين مما وصل إليه.

في كتاب جمع فيه ما يقارب خمسة وعشرين قارئاً مع القراء السبعة المعروفين حسب ما ذكر ابن الجزري في النشر مما هو متداول ومستفيض ومنها ما يقرأ به على نطاق محدود وبعده أتى من انتقى منها وقللها منهم أحمد بن جبير بن محمد الكوفي نزيل أنطاكية جمع كتاباً فيه خمس قراءات اختار من كل مصر واحداً كما ينقل ابن الجزري في النشر وبالتالي هو أول من انتقى هذه الأمصار الخمسة التي منها القراء العشر.

وتابعت بعده العلماء والكتب ومنهم القاضي إسماعيل المالكي الذي حوى كتابه عشرين قراءة وكذلك ابن جرير الطبري حيث جمع نيفاً وعشرين قراءة إلى العديد من الكتب ومن هذه الكتب ما هو بين أيدينا اليوم.

إلى أن أتى ابن مجاهد فقام بحصر هذا الأمر بسبعة قراء هم القراء المعروفون اليوم في الشاطبية: نافع المدني، ابن كثير المكي، أبو عمرو البصري، ابن عامر الشامي، عاصم وحمزة والكسائي (الكوفيون) .

وبعد ابن مجاهد اقتفى الناس والمؤلفون أثره وقلدوه فقد وجدوه أنه أجاد باختياره وبذلك انتشر بين الناس هؤلاء القراء السبع الذين اهتمت بهم المؤلفات.

على أنه استمر ظهور بعض الكتب التي تزيد وتنقص على هذا العدد أو من هؤلاء القراء فذكر ابن الجزري أن ابن مهران ألف كتاب الشامل والغاية في القراءات العشر وكذلك ذكر أبا الفضل الخزاعي مؤلف المنتهي الذي قال عنه ابن الجزري أنه جمع فيه ما لم يجمعه من قبله وهذا توفي سنة ٤٨٠ هـ وتتابع كتب القراءات هنا كل منهم يقتصر على عدد وعلى قراء لكن كان هؤلاء القراء السبعة أكثر من تكتب قراءتهم.



سبب إختيار ابن مجاهد القراء السبعة

قد ذكرنا سبب اختيار ابن مجاهد لهؤلاء السبعة لكن نستطرد قائلين:
إن معرفة السبب الذي جعل ابن مجاهد يختار هؤلاء القراء السبعة يحتاج إلى نظرة تمعن في
سيرة هؤلاء القراء وتراجهم.

وسيصل الدارس إلى أن أموراً توفرت في هؤلاء السبعة جعلت ابن مجاهد يقتصر عليهم
وهي:

١- قصد أولاً ما قصده العلماء المدونون الأوائل من:

- حصر القراءات ومنع تشعبها بما يسهل على الناس أخذ القرآن اعتماداً على قراءات
صحيحة ثابتة.
- تحديد القراءات التي حققت شروط القبول عند المدون حتى يحدد للناس ما يقرؤون
به.
- العمل على حصر الاختلافات التي تتعلق بتغيير المعنى بين القراء في الأمصار من أجل
منع دخول أي تحريف، لأن بها تتعلق بها القرآنية كما شرحنا بعكس ما لا يؤثر في
المعنى.

٢- إنه تعمد انتقاء سبعة قراءات ليتوافق مع حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف مع
أن ابن مجاهد لم يقل بأن الأحرف السبعة هي القراءات لكنه تلمس الخير في التطابق مع
الحديث ويقول ابن الجزري هذا في كتاب النشر نقلاً عن أبي العباس أحمد ابن تيمية: لا
نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست
قراءات القراء السبعة المشهورة بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد
الحروف التي أنزل عليها القرآن لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي

الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم. ١. هـ عن النشر.

على أنه انتقد ابن مجاهد من قبل العديد بعد في أنه لو زاد أو أنقص على هذا العدد لكان أفضل لأن انتقائه هذا أدى إلى الاشتباه بين الأحرف السبعة والقراءات.. يقول ابن الجزري في النشر:

ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء وخطؤه في ذلك وقالوا إلا اقتصر على دون هذا العدد أو زاده أو بين المراد ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة. ١. هـ

ولذلك فإن ابن الجزري كان من مقاصده في إتمام القراءات إلى العشرة الخروج عن هذا الأمر الذي وقع به ابن مجاهد وبالتالي فمن الخطأ الشائع أن يقال إن ابن مجاهد لم يقصد السبعة إنما هي القراءات التي توفر فيها التواتر أو شروط القبول عنده وهذا نجده عند العديد من الكتاب.

٣- تعتمد ابن مجاهد أن يكون هؤلاء القراء من أمصار الإسلام التي توزع عليها الصحابة الذين اشتهروا بالإقراء وتم إرسال المصاحف إليها مكة والمدينة ودمشق والبصرة والكوفة وهو على ما يبدو تأثر بانتقاء أحمد بن جبير قبله الذي ذكرنا أنه جمع كتاب فيه قراءات خمسة من أمصار الإسلام وهي هذه الأمصار.

٤- الملاحظ أن القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد كانوا من طبقة واحدة وهي طبقة تابعي التابعين، والسبب هو أن ابن مجاهد المولود عام (٢٤٥ هـ) بنى انتقائه على عمل العلماء الذين سبقوه فكان أول إمام معتبر جمع القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام وهو من الذين عاصروا الطبقة الثالثة (تابعي التابعين) والرابعة أي التي بعدهم مباشرة فنافع توفي عام

(١٦٩ هـ)، ابن كثير توفي عام (١٢٠ هـ) أبو عمرو توفي عام (١٥٤ هـ)، ابن عامر توفي عام (١١٨ هـ)، وهو أولهم وفاة، عاصم توفي عام (١٢٧ هـ)، حمزة توفي عام (١٥٦ هـ)، الكسائي توفي عام (١٨٩ هـ).

وبهذا يكون أبو عبيد قد عاصر تلامذة رواهم على أقل تقدير وكذلك من كتب بعده (أحمد بن حنبل بن محمد الكوفي المتوفى سنة ٢٥٨ هـ) فابن مجاهد قام بالانتقاء من أولئك القراء الذين انتقاهم سابقوه بسبب القرب الذي هو سبب اختيار هذه الطبقة وليس قبلها.

وقد ذكرنا أن من أسباب اختيار طبقة تابعي التابعين وليس بعدها أنها آخر الطبقات التي كانت الفصاحة مازالت متوافرة فيها وأحرف القبائل التي قرأ بها أذن بها الرسول وقرأ بها الصحابة مازالت معروفة ثم انتهت بعدها، ولم يعد يستشهد بشعر شعرائها، وهي آخر طبقة تم قبول خياراتهم كما ذكرنا.

٥- قام ابن مجاهد بانتقاء هؤلاء القراء بالذات اعتماداً على شروط خاصة عنده في قبول القراءة وهي: السند، اللغة، موافقة الرسم أولاً.

فله سند إلى هؤلاء القراء إضافة أن الشرطين الآخرين توفرت بها؛ فوجد هذه الشروط متوفرة في قراءتهم.

٦- هؤلاء القراء حققوا الشروط التي ذكرناها في شخصهم من كونهم تزعموا الإقراء ولم يكونوا يأخذوا أجراً على قراءتهم وكانوا في غاية الورع.

إن هذه الشروط قد تم تناولها في ذكرنا التدرج ظهور القراءات لكن فصلنا هنا بعض المعلومات ووثقنا بعض النقول الشاهدة لما ذكر.

يقول ابن مجاهد في مقدمته لكتاب السبعة في القراءات: فمن حملة القرآن من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو

مطبوع على كلامه، ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم ولا يعرف الإعراب ولا غيره فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة لأنه لا يعتمد على علم العربية ولا به بصر المعاني يرجع إليه وإنما اعتماده على حفظه وسماعه وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه وعسى أن يكون عند الناس مصدقاً فيحمل ذلك عنه وقد نسيه ووهم فيه وجسر على لزومه والإصرار عليه أو يكون قد قرأ من نسي وضيع الإعراب ودخلته الشبهة فيتوهم فذلك يقلد القراءة ولا يحتاج بنقله ومن حملة القرآن من هو على مستوى يؤهله إلى معرفة إعراب القراءة ويصره بمعانيها ولكنه لا يعرف القراءات ولا تاريخها مع جهله بمصادر الرواية وقد يحمله ذلك على أن يقرأ بحرف يجوز لغة وإعراباً مع أنه لم يقرأ به أحد من السابقين وهذا يوصله إلى أن يتدع قراءة جديدة ومنهم من يعرف قراءته ويصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار فرمما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد الماضين فيكون بذلك مبتدعاً. اهـ

وهذا النقل فيه دلالة أولاً على ما ذكرناه من أسباب وجود قراءات وحروف مرفوضة وكذلك تدل على اهتمام ابن مجاهد بشروط: اللغة والسند والرسم، دون النص على مسألة تواتر السند.



مسألة عدم انحصار القراءات بما يوجد فيما بين أبيدنا

ونذكر هنا ما نقله ابن الجزري في النشر في بحثه حول عدم انحصار القراءات في القراء
السبع والشاطبية والتيسير:

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي: فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على
نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين
اختصاراً واختياراً فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم حتى إذا سمع ما يخالفها خطأ وكفر وربما
كانت أظهر وأشهر ثم اقتصر من قلت عنايته على راويين لكل إمام منهم فصار إذا سمع قراءة
راو عن غيرهما أبطلها وربما كانت أشهر ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة مالا ينبغي له أن يفعله
وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي الخبر
النبوي لا غير وأكد وهم اللاحق السابق وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه
الشبهة.. ثم ذكر شروط القراءة الثلاث.

وينقل ابن الجزري عن أبي محمد مكي: وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من
سبعين ممن هو أعلى مرتبة وأجل قدرا من هؤلاء السبعة على أنه قد ترك جماعة من العلماء في
كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة وطرحهم، قد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة
والكسائي وابن عامر وزاد نحو عشرين رجلا من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة وكذلك
زاد الطبري في كتاب القراءات له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلا وكذلك فعل أبو
عبيد وإسماعيل القاضي فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد
منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها؟ هذا تخلف عظيم أكان ذلك بنص من النبي صلى
الله عليه وسلم أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذلك والكسائي إنما ألحق بالسبعة في أيام المأمون
وغيره وكان السابع يعقوب الحضرمي.. وفي الموضوع الذي مر معنا نقله عن أبي العباس ابن
تيمية ينقل عنه ابن الجزري أيضاً:

ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة.. ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة من أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعترين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف بل أكثر الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وبشر بن حارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر القعقاع وشيبة ابن النصاح المدنيين وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي.. ١٠٠هـ

ومع ملاحظة أن ابن تيمية رحمه الله يغفل باقي الأسباب التي دعت لاعتماد هؤلاء القراء إلا إن كلامه يدل بوضوح على ما ذكرنا من أن توجه اهتمام الأمة للاهتمام بالسبعة أدى إلى ظغياهما على باقي القراءات.

كما يدل على انتشار العديد من القراءات غير ما وصل إلينا.

وها هنا نقطتان:

■ نؤكد على وجود قراءات أحرر ربما كانت في أمصار أخرى لم يتم اختيارها أو ضمن هذه الأمصار ويدل على هذا النقول المذكورة، كما يقول ابن الجزري في ذكره كيفية ظهور القراءات بعد كلامه عن القراء في طبقة التابعين في النشر:

ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم اثنان ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم فكان في بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع ثم شيبة بن نصاح ثم نافع بن أبي نعيم وكان في مكة عبد الله بن كثير وحميد بن قيس الأعرج ومحمد بن محيصن وكان بالكوفة: يحيى بن وثاب وعاصم بن أبي النجود وسليمان الأعمش ثم حمزة ثم الكسائي وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق

وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ثم عاصم الجحدري ثم يعقوب الحضرمي وكان بالشام عبد الله بن عامر وعطية بن قيس الكلابي وإسماعيل بن عبد الله المهاجر ثم يحيى بن الحارث الذماري ثم شريح بن يزيد الحضرمي. ١٠٠هـ.

■ نتيجة الاهتمام بالروايات والطرق تركزت دراسة السند نحو كونه يتصل بالقارئ أو الراوي فقط على أن هذا القارئ أو الراوي من هؤلاء السبعة أو العشرة فيما بعد أسانيدهم متصلة إلى رسول الله حسب ما هو ثابت.

فالسند الذي يذكر في قبول النقل في القراءة هو إلى القارئ وليس إلى الرسول إنما عودته للرسول هو أمر طبيعي من توفر باقي الشروط في القارئ، والتي شرحناها من تزعمه الإقراء في مصره وورعه وكونه من طبقة تابعي التابعين وتحقيق قراءته شرطي موافقة الرسم واللغة.

وهذا يدل على وجود شروط تتعلق بالشيخ المقرئ صاحب القراءة على نحو ما ذكرنا.



من وضع الشروط الثلاثة بدقة

أوضحنا أن شرط موافقة الرسم قد وضعه الصحابة واتفقوا عليه أما شرط السند فلم يكن شرطاً مفقوداً يوماً ما بل هو سابق على الرسم وهو أمر ضروري لا مفر منه لكن وجد الاختلاف فيه بعد وضع الرسم العثماني كما ذكرنا حيث ظن البعض أن موافقة الرسم هو أمر كاف للقراءة إذا كانت هذه القراءة متوافقة مع العربية.

وبالتالي فشرط موافقة اللغة هو أيضاً شرط كان متوافقاً دوماً لأن الله وصفه بأنه قرآناً عربياً فلا يمكن أن يخرج عن قواعد العربية.

لكن شرط اللغة والسند احتاجا إلى إعادة بلورة من قبل العلماء بعد ظهور الرسم العثماني بسبب ظهور خروج عنهما إما بوهم ونسيان عند القارئ أو خطأ ما أو بسبب عدم اهتمامه أصلاً بهذين الشرطين، فربما توهم أن أي قراءة توافق الرسم هي أمر كاف إذا وافقت العربية.

إلا أن هذه الشروط نص عليها ابن مجاهد صراحة في كتابه السبع وهذا صريح في النقل الأخير الذي نقلناه عنه، ولا بد أنه أخذ هذا عن قبله.



أقوال شاذة دعت للإكفاء بأقل من الشروط الثلاثة وخاصة السند

على أنه وجدت أقوال شاذة في الأمة دعت أحياناً إلى الاكتفاء بموافقة الرسم والعريية دون وجود السند، على أن علماء الأمة تصدوا لهذا ويقول ابن الجزري حول هذا:

وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة فهذا منعه أحق وأشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي وكان بعد الثلاثمائة قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل (قلت) وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه وأوقف للضرب فتاب ورجع وكتب عليه بذلك محضر كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد وأشرنا إليه في الطبقات ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو ما ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه. ١.هـ

وعلى ما يبدو إن هناك أسباب دعت ابن مقسم لقول ما ذكرنا وهي شبيهة بتلك التي دعت الطبري وبعض المفسرين والزمخشري منهم إلى انتقاد قراءات ثابتة قطعية ، فقد ذكرنا الأدلة الكثيرة التي تشير إلى وجود الخيارات في طبقة الصحابة والتابعين والقراء بما لا يؤثر في المعنى، وبالتالي فإن الخيارات تدل أن السند لا يعود للرسول في كل ما في القراءات، وكذلك ما قلناه من أن القراءة تعود للمقرئ من خياراته عن شيوخه، وكذلك النقول العديدة التي تدل على الخيارات التي ذكرناها فابن محيصة ينقل عنه ابن الجزري في النهاية أنه كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية وكان ضليعا في القراءات قرأ على جمع لا يحصون من العلماء، وغيره حسب ما ذكرنا في عيسى الثقفي وغيره بل إن حمزة نقل عنه أنه قال لخلف: ما أقرأتك حرفاً إلا بأثر، إذاً فكان هناك خيارات دون أثر، بل إن الرسول أذن للصحابة كما ذكرنا

بالقراءة بخياراتهم من حروف العرب، وعلى ما يبدو إن ابن مقسم رأى أن الصحابة عندما وضعوا الرسم العثماني اعتبروا كل ما وافقه هو القرآن وهم هدفوا إلى منع الاختلاف بوضع الرسم.

وبالتالي فإن الأمر اشتبه عليه، وقد ناقشنا هذا الاشتباه على المفسرين من أنهم ظنوا أن الخيارات تتناول ما يؤثر في المعنى ولذلك انتقدوا بعض القراءات المبنية على وجه إعرابي ضعيف.

إن الاعتراضات المذكورة تؤدي للاشتباه المذكور لكن هذا الاشتباه يزول إذا تنبه القارئ لما أوضحناه من أن السند المتصل هو إلى القارئ الذي تم اختياره من طبقة التابعين ممن توفرت فيهم وبقراءتهم الشروط المطلوبة ومنها أنهم يقرؤون بالحرف المستفيض في مصرهم وأنهم لا يقرؤون حرفاً مؤثراً بالمعنى إلا بسند وأنه تزعم الإقراء في مصره واشتهر به، وبالتالي الأمر أولاً يكمن في اختيار الشيخ المقرئ الذي تتوفر فيه الشروط ثم أصبحت الأسانيد تدرس إلى هذا المقرئ الذي بدوره يتصل سنده إلى الرسول في حروفه المؤثرة بالمعنى وإلى ما أذن به الرسول في الأحرف غير المؤثرة في المعنى وفي أساليب الأداء.

وهذا الذي ذكره ابن مقسم يروى مثله عن الزمخشري أن القراءات هي اختيارات القراء لما يوافق العربية والمصحف وهذا يوهم عدم اشتراط السند وهذا ليس بصحيح وربما قصد وجود سند للقارئ في تلقي كل قراءته عن شخص واحد فكلامه هنا دقيق وصحيح.

أما أشد ما عيب من الخروج عن الشروط فهو ما نقل عن ابن شنبوذ وذكره ابن الجزري في النشر من جواز القراءة بالشاذ ولو خرج عن الرسم وهذا الرأي هو جرم بشدة وعقد لابن شنبوذ مجلس استتابة، وعلى ما يبدو سبب الاشتباه عليه هو أنه رأى أن النقول التي تذكر أنها قراءات شاذة والتي خرجت عن الرسم في الأحاديث الصحيحة كان يقرأ بها في الصدر الأول وبالتالي فهي قرآن ولا بد أن الرسول قرأ بها، علماً أن ابن الجزري في منجد المقرئين يشير إلى نسبة القراءات الشاذة إلى رسول الله، لكن هذا ربما يصح في القراءات الشاذة في غير ما يخرج عن الرسم ولا يمكن الجزم به فيما وافق الرسم، أما ما خالف الرسم فهو غير متصور أبداً فقد

ذكرنا أن الصحابة جمعوا في الرسم كل ما ثبت لديهم أنه قرأ به الرسول واستبعدوا غيره مما اشتبه على البعض أو قيل أنه نسخ فكيف يوجد نقل يخالف ما أجمع عليه أهل الطبقة الأولى، إن القراءة التي وصلتنا بهذه النقول ربما وجدت قبل هذا الإجماع ثم نُقلت إلينا .



فائدة إشنراط موافقة الرسم من قبل الصحابة

- ✓ تحديد السور القرآنية تماماً ومنع أي زيادة أو نقصان.
- ✓ تحديد الآيات التي تتألف منها كل سورة.
- ✓ تحديد الكلمات القرآنية التي تتألف منها الآيات.
- ✓ تحديد الحروف التي تتألف منها الكلمات.
- ✓ منع أي وهم أو خطأ في الحفظ عند أحد ممن ينقلون القرآن.



فائدة اشنراط السند في القراءة، وفائدة اشنراط موافقة اللغة

وهنا نقول إن السند كمن تأثيره في:

- ١- ضبط الأسلوب التجويدي والأحكام التجويدية والاقترانات التجويدية وهو الشرط الوحيد الذي ساهم في هذا الضبط حيث أن الشرطين الآخرين يتعلقان بالحرف وشكل الكلمة.
- ٢- ضبط الحرف والشكل إلى حد كبير ونقصد بضبط الحرف هنا: ضبط ما احتمله الرسم بدقة حيث إن الرسم كثيراً ما يحتتمل عدة أحرف لكنها لم تقرأ أي لم تصل سندا.

فائدة اشنراط موافقة اللغة:

يعتبر شرطاً تكميلياً يمنع أي وهم أو خطأ في نقل حركات الكلمات القرآنية وحركاتها البنائية وهذا الشرط مبني على المنطق وقبلة على نص القرآن: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ يوسف: ٢، والزخرف ٣... فإن مخالفة العربية تدل قطعاً على خطأ ما ضمن النقل .



شرط ينم إضافنه للشروط الثلاثة في قبول القراءة

وقد قرأت عند بعض من كتب في علوم القرآن، عبارة ألحقت بهذه الشروط الثلاثة المعروفة:

○ ويشترط في هذه القراءة أن تنال ثقة القراء الضابطين بحيث تكون مشهورة لديهم متلقاة بالقبول عندهم.

والحق أنه قد ذكر هذا ابن الجزري في النشر فقال: نعي به السند الصحيح أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله حتى نهاية وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم.

وقد نقل صاحب الإتيان هذا عن ابن الجزري ونقل الآخرون عنه.

وهذا الكلام يحتاج إلى بعض إيضاح فرما رأى البعض أن هذا الكلام فيه غرابة: هل الرجال تتحكم بما هو القرآن هكذا لأنه لم يلق القبول عندهم، وهل تقبل الرجال ما تألف وترفض غيره أم ماذا!!..

والعبارة ربما تفهم بشكل مغلوط فهي موجودة في كتب علم الحديث وهي متداولة عند علمائه في دراسة علل الحديث.

فهل إذا توفرت شروط القراءة المقبولة يبقى للذوق عمل؟
ننبه أن القصد من هذا أن المقرئ أو أحد الناقلين عن الراوي أو المقرئ ربما يقع في خطئ بحرف ما أو حكم ما في موقع ما من الثابت أن أهل بلدة القارئ لا يقرؤون بهذا الحرف أو

أجمع القراء أن هناك خطأ في النقل كما ذكر في قصة ابن مجاهد مع البزي التي ستمر معنا وهي:

أن ابن مجاهد قال: قال لي قنبل: قال القواس سنة سبع وثلاثين ومائتين إلّٰق هذا الرجل (يعني البزي) فقل له هذا الحرف ليس من قراءتنا يعني "مَيْت" في: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيْتٍ﴾ إبراهيم: ١٧، مخففاً؛ وإنما يُخفف من مات، ومن لم يمّت فهو مشدد فلقيت البزي فأخبرته فقال له: قد رجعت عنه. وذكر ابن الجزري هذه القصة في منجد المقرئين، وستمر معنا هذه القصة في موقع آخر.



أسئلة حول شرطي السند وموافقة اللغة

قد تنال استفسارات عديدة مسألنا السند وموافقة اللغة:

أما الأسئلة التي تتعلق بالسند فهي:

- هل صحة السند هنا تتطابق مع شروط صحة السند التي في الحديث الصحيح؟ أي: نقل العدل الضابط عن مثله من مبدأ السند إلى آخره دون وجود شذوذ أو علة قاذحة، وهل يشترط سماع كامل القرآن؟
- ثم كيف السند الصحيح الواحد يكفي إذاً هل القراءات السبع أو العشر ليست متواترة السند؟

❖ **أولاً هل صحة السند في قبول القراءة مشابهة لتلك التي في الحديث، ومناقشة قبول السند الأحاد في القراءات، ومدى قبوله:**

دون شك إن شروط صحة السند التي اشترطت في قبول القراءة تختلف عن تلك التي في الحديث عملياً ولو ذكر غير هذا نظرياً.

والأسباب هي:

أولاً: إن السند هنا في القراءة يعود إلى القارئ الذي تم اختياره ضمن الشروط التي ذكرت والسند يدرس إلى القارئ.

العدالة: لا شك بعدالة وضبط ناقلي القراءة إلا أن ضبطه ربما يتفاوت ولكن لا يشترط أن يكون من أعلى درجات الضبط التي توجد في كتب الحديث وهذا لأن:

- أسلوب أداء القرآن والتجويد هو فن خاص ربما لا يبرع به من كان ضبطه في الحديث من أعلى الدرجات، لذلك تم اشتراط كون هذا المقرئ ممن تزعم الإقراء في مصره واشتهر في الأمصار.

- إن القرآن يختلف عن الحديث تماما، فالحديث ربما لا يحفظه إلا رجل أو رجلين أو رجال معدودون فحامله يجب أن يتميز بضبط عال، أما القرآن فهو منتشر ومستفيض بين سكان كل مصر فأى وهم يتم التنبيه إليه ورده، ولذلك اشترط في القارئ أنه يقرأ بالأحرف المستفيضة أو المشهورة في مصره.

- كما إن الرسم القرآني قد وجد منذ الصدر الأول في الإسلام وهو ساعد من ينقله في ضبط قراءته وعدم الوقوع في وهم في زيادة أو نقص كلمة، ولهذا تم اشتراط موافقة الرسم.

وبالتالي لم يشترط في القارئ أن يكون ضبطه مماثلا لضبط راوي الحديث، بل الشروط التي ذكرت في القارئ ترفع ضبط ما ينقله إلى أعلى الدرجات والتي تفوق ما في الحديث، والذي قرر مدى ضبط الرجل في الحديث على استقراء النقول بين الناس عنه وعن حاله فقط.

هكذا ربما نجد قارئاً لم يصنف من أعلى طبقات الضبط في الحديث ولربما صنّفوه من طبقة ضبط غير عالية كما ذكر ابن حجر في تقريب التهذيب في الإمام حفص بن سليمان راوي عاصم: متروك الحديث مع إمامته في القراءة.

فهو ربما ينسى ويخطأ في نقل الحديث الذي سمعه لمرة واحدة أو مرتين من شخص ما، أما في القرآن فقراءته حققت أعلى درجات القبول.

ولذلك اشترط في القارئ السند فقط إلى رسول الله أي قرأ على تابعين قرؤوا على صحابة، إضافة إلى باقي الشروط ومنها العدالة وبالتالي فلا يمكن القول بالسند الصحيح هنا الذي يوجد في علم الحديث النبوي إنما يفارقه في مسألة كيفية تحقيق قوة الضبط، كما لا

يوجد هنا شذوذ أو علة كما يذكر في علم الحديث اللهم إلا أن يقال إن مخالفة اللغة أو الرسم هي علة قاذحة في قراءة القارئ.

وقد شرحنا سابقاً أن سند ما يؤثر في المعنى يعود للرسول ولم يكن للصحابة أذن في أي خيارات فيه، أما ما يتعلق باختلاف الحروف التي لا تؤثر في المعنى وأساليب الأداء اللفظية والتي شرحناها فإن الرسول أذن للصحابة أن يقرؤوا ب لهجات ولغات وأساليب قبائل العرب، وظلت هذه الخيارات موجودة في الطبقتين التاليتين أي حتى طبقة القراء، وبالتالي فأصل السند في هذه الأمور غير المؤثرة في المعنى لا يمكن تحديده وهو من الطبقات الثلاثة الأولى بما أذن به الرسول، إنما نقول إن سند ما لا يتعلق في المعنى يعود لما أذن به رسول الله، أما بالنسبة لتركيب القراءة واقترانها لختمة كاملة فإنها تعود للقارئ الذي تم اختياره وفق الشروط المذكورة قطعاً والذي كان يُقرؤ بهذه الخيارات، وهذا القطعي بين أيدينا مع وجود نقول مختلفة عن بعض القراء من قول عاصم مثلاً أنه أقرأ حفص بما أخذ عن عبد الرحمن السلمي وأقرأ شعبة بما أخذ عن زر، لكن لا يمكن الجزم بهذا النقل جزماً قطعياً.

وهذا كله للسند بين القارئ طبقة تابعي التابعين والرسول، أما السند بين العلماء المدونين أي أصحاب الروايات والطرق إلى القراء فهذا هو السند الذي أصبح يدرس وأصبح المعول عليه بعد الإجماع على القراء العشرة المعروفين بتحقيق القراءة شروطها واعتمادها.

وقد ذكرنا أنه في هذا السند بين صاحب الكتاب والقارئ أولاً: لا يوجد شذوذ ولا علة قاذحة في القراءات اللهم إذا ما اعتبرنا أن مخالفة العربية علة قاذحة إلا أنهم وضعوها ضمن شرط خاص.. ولا شك بأن العدالة شرط اعتمد ولا بد منه.

وكذلك الضبط إنه لا يمكن أن نجعل الضبط هنا وهناك شيئاً واحداً، تماماً كما شرحنا في ضبط القارئ.

وقد ذكرنا أنه قُبل السندُ الآحاد في أي نقل من صاحب كتاب طريق إلى القارئ طبعاً
بشروط:

توافر عدالة الناقل، واشتهاره في علم القراءات والإقراء، وكان ما أثبتته في كتاب مختص
بالقراءات، وله سند صريح عن شيوخ معروفين مشهورين وعدول في الإقراء إلى القارئ.

وبالتالي هنا لم تكن مسألة الضبط كما هي في علم الحديث من اشتراط كون الناقل تميز
بأعلى درجات الضبط في الحفظ والتي اشترطت في حملة الحديث لما ذكرنا من أن توفر
الشروط المذكورة في القارئ مع موافقة الرسم والعربية هي أمر يضع نقل القارئ في درجة
تفوق ما يشترط من علو الضبط الموجودة في علم الحديث لأن تلك تعتمد على النقل
المذكورة من الرجال حول ذاكرة وحفظ الرجل.

فإن قدرة الضبط عند من ينقل قراءة لا تحتاج إلى قوة حافظه وذاكرة واجتهاد كتلك التي
في الحديث لأن وجود رسم المصحف وانتشاره وجعله ضابطاً أساسياً وكذلك انتشار القراءة
التي يقرأ بها كل قارئ أو راو في مصره أغنى عن ذلك الجهد وتلك الذاكرة التي كان يحتاجها
حامل الحديث النبوي من حفظ كلمات ربما لا ينقلها إلا هذا الراوي عن سابقه أو شخص
آخر عن غيره ولم يسمعها إلا من شيخ واحد، وهذا النقل للحديث لا يعتمد على وثيقة
مكتوبة تساعد على ضبطه في الطبقات الأولى على الغالب، وكذلك بالنسبة لحروف القراءة
كانت هناك أمور مشهورة حول حروف كل قارئ في مصره ومستفيضة لذلك كان يتم تنبيه
العلماء لبعضهم كما سنشرح.

لكن هنا نؤكد مرة ثانية أن السند الآحاد إلى القارئ عملياً لم يقبل إلا في الحروف التي
لا تؤثر في المعنى، أما قراءة كلمة تؤثر في المعنى فقبل فقط ما يوفق القارئ قارئاً آخر في
الكلمة وهذه القراءة ثابتة عنه قطعاً، أو قبل السند الآحاد في أساليب الأداء التجويدية.

أما إثبات بناء القراءة الإجمالي إلى القارئ أو إثبات كلمة تؤثر في المعنى بسند آحاد
فغير موجود أبداً أصلاً إنما هذه الأمور نقلتها عشرات كتب القراءات إن لم نقل المئات
فعلى الأقل ما ذكره ابن الجزري في النشر لدينا ٥٨ كتاباً.

وبالتالي فمن الخطأ أن نقول إنه قبل السند الآحاد في بناء القراءات مطلقاً، نعم قبل في
ما لا يؤثر في المعنى أو في أساليب الأداء. وواقع القراءات يدل على هذا إحصاء ودراسة.

وربما يقال ألا يدل حفظ القرآن عن ظهر قلب من قبل القارئ على قوة الحافظة القوية
لديه؟ نعم إن لديه قوة حافظة لكن نتج حفظه للقرآن من كثرة مطالعته للرسم ومن التكرار
مع وجود هذه الحافظة وهذا التكرار يمكن أغلب الناس من الحفظ مع تفاوت إمكانات الناس
في هذا بعكس الحديث الذي ربما يذكر مرة واحدة أمام الناقل كما ذكرنا.

لكننا نؤكد ونقول هنا: إن ضبط القراءة عند القارئ أو الراوي يعتمد في المقام الأول
على ضبط الأسلوب التجويدي ونقل اقترانات التجويدية والتي يمكن اعتبارها فناً متخصصاً
كأي صناعة أو فن آخر فنقول هنا إن ضبط قارئ القرآن أسلوب الأداء لا بد أنه يفوق ضبط
رواة الأحاديث الذين منهم من لم يتقن هذا الفن وربما لا يمتلك القدرة عليه، ثم إن الخلافات
التي في الحروف هي في أماكن قليلة معروفة، وحروف أهل كل بلدة غالباً منتشرة ومألوفة مما
يجعل قوة الضبط إذا قارناها بين الاثنين تكاد تكون بدرجة واحدة.

❖ خطأ بعض من كتب في علم القراءات في إسقاط تعريفات أنواع الحديث على أنواع القراءات:

وقد قرأت في بعض كتب علوم القرآن الحديثة بأن صحة سند القراءة هي نفس صحة
سند الحديث بل قالوا إن هناك قراءة صحيحة وقراءة شاذة بأن تخالف أحد الشروط الثلاثة
وقراءة موضوعة وهي القراءة المكذوبة والمختلقة وهذا غاية في العجب ويدل على معالجة
سطحية غير دقيقة للمسألة وحمل الأمور على بعضها بداعي الاشتراك بالاسم.

بل هناك من قسّم القراءات حسب أسانيدھا بشكل فيه إسقاط كامل لعلم أصول الحديث على علم القراءات فقام بتقسيم القراءات حسب أسانيدھا إلى ستة أنواع:

❶ الأول: المتواتر وهو ما نقله جمع غفير لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند وهذا النوع هو غالب القراءات.

وهذا كلام غير دقيق لأنه يحتاج إلى تفصيل حسب ما ذكر وسيذكر من أنه ليس كل ما في القراءات التي بين أيدينا متواتر، فإن إجمال الأحكام التجويدية متواتر إلى رسول الله أما تفاصيل الأحكام التجويدية وأساليب الأداء والأحرف غير المؤثرة في المعنى فسندھا إلى الصحابة خاصة والتابعين والقراء بما أذن به الرسول ومنها آحاد ومنها غير ذلك، ولا يمكن الجزم بتواتر سندھا إلى الرسول إنما يمكن إثبات التواتر للقارئ فيما أثبتته عشرات الكتب، أما ما بين القارئ والرسول فقد اشترطت شروط تعادل التواتر في قطع ثبوھا لكن لا يمكن القول أن مبدأ السند في جميعها يعود للرسول بأن قرأه مباشرة بل بما أذن به وهذا سنمر عليه ثانية في مناقشة تواتر القراءات، أما ما أثبتته كتاب أو عدة كتب فيبقى نقلاً آحاداً إلى القارئ، وكذلك أصل القراءة بكيفياتھا واقتراناتها في ختمة كاملة يعود للقارئ وليس لأحد قبله برغم من أن تفاصيل قراءته أخذھا عن شيوخه.

أما الكلمات والحروف المؤثرة في المعنى فلا شك في تواترها. وبالتالي فهذه المعالجة في تعريف القراءة بأنها متواترة هي إسقاط محض لعلم الحديث على علم القراءات فالقراءة هي أداء للرسم العثماني الثابت قطعاً بالتواتر والنسخ التاريخية إلى الصحابة .

❖ ملاحظة حول قوة تواتر الرسم العثماني ولا يمكن مقارنة تواتر الحديث بتواتر الرسم العثماني:

قد تناولنا هذا الموضوع سابقاً وأوضحنا قطعية ثبوت الرسم العثماني إلى الصحابة عبر العصور وتواتر النسخ التاريخية.

ويجب التنبيه إلى أن تواتر الرسم العثماني لا يعني تواتر كل ما في القراءات ، وتواتره يعني قطعية نسبته إلى الصحابة والرسول والتي هي العمدة عندنا كمسلمين في محاجة الآخرين لأننا نبي أحكامنا عليه.

ثم يجب التمييز بين تواتر الرسم العثماني والتواتر الموجود في الأحاديث حيث لا يمكن المقارنة بينهما فلا يمكن القول إن هناك حديثاً فاقت قوة تواتره رسم القرآن الكريم أو عادلتها حتى اقتربت منها فعلى الأقل يوجد أسانيد بين أيدينا اليوم تعود لعشرة قراء كل قراءاتهم تصب في تواتر الرسم العثماني وكل قراءة سندها منفصل عن الأخرى ، ثم كل من القراء العشرة أخذ عن عدة تابعين وكل تابعي عن عدة صحابة ثم إن تواتر رسم المصحف تحقق من كتابته بحضور مئات الصحابة وبوجود نسخ من المصحف متواترة عبر العصور، عدا وجود كتب التفسير والكتب الفقهية المتصلة عبر العصور والتي لم تختلف وتخرج بزيادة أو نقصان على الرسم العثماني وكذلك النسخ المتوافرة عبر العصور من المصحف والتي تم ذكرها.

كما يمكن أن يقول قائل : إن حديثاً ما اعتبر متواتراً يفوق بتواتره آية ما لأن القراءات اشترطت السند الأحاد بينما الحديث ربما يكون متواتراً أو مشهوراً، وهذا كلام مرفوض أصلاً وفيه مغالطة فالكلمات القرآنية بمعانيها المبنية عليها قطعية الثبوت إلى رسول الله. مما يحقق التواتر ويعادله وكذلك إجمال أحكام التجويد، إنما الأحادية في القراءات هي في تفاصيل بعض الأحكام وليس في إجمال القراءة أي في ما لا يؤثر في المعنى وفي أساليب الأداء واللغات.

ونكمل نقلنا حول ما ذكرت بعض الكتب من أنواع القراءات حسب السند فقد ذكرت في بقية الأنواع :

② الثاني: المشهور وهو ما صح سنده واستوفى شروط القراءة الصحيحة واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ وهذا تصح القراءة به ولا يجوز رده ولا يحل إنكاره..

وضرب السيوطي مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض وأمثلة ذلك كثيرة في فرش الحروف في كتب القراءات كالذي قبله..

ومن أشهر ما صنف في ذلك التيسير للداني وقصيدة الشاطبي وأوعية النشر في القراءات العشر وتقريب النشر وهما لابن الجزري. انتهى النقل عن السيوطي.

③ الثالث: الآحاد وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ به.

وضرب السيوطي مثالا فقال: وقد عقد الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه باباً أخرج فيه كثيراً صحيح الإسناد من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة: أن النبي ﷺ قرأ: رفارف في: ﴿مُتَكِينٍ عَلَى رَقَرٍ خُضِرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ الرحمن: ٧٦.

وأخرج من حديث أبي هريرة أنه قرأ قرات في: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ السجدة: ١٧.

وأخرج عن ابن عباس أنه قرأ أنفسيكم في: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ التوبة: ١٢٨.

وكذلك عن عائشة فرُوح: ﴿فَرُوحٌ وَرَمَّحَانٌ﴾ الواقعة: ٨٩.

④ **الرابع:** الشاذ وهو ما لم يصح سنده: ذكر الدكتور الجليل نور الدين العتر في كتابه علوم القرآن بعد هذه العبارة: ولو وافق رسم المصحف والعربية.

وقال السيوطي: وفيه كتب مؤلفة من ذلك قراءة: (مَلَكٌ يَوْمَ الدِّينِ) بصيغة الماضي.

⑤ **الخامس:** الموضوع: ذكر الدكتور نور الدين بعد هذه الكلمة: وهو المختلق الموضوع. وقال السيوطي: الموضوع كقراءة الخزاعي.

⑥ **السادس:** ما يشبه المدرج من أنواع الحديث وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، وعبارة السيوطي: وظهر لي سادس يشبهه من أنواع المدرج وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت من أم) أخرجها سعيد بن منصور، وقراءة ابن عباس (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) أخرجها البخاري.

وهذا المثال أثبته الشيخ الجليل الدكتور نور الدين حفظه الله في كتابه. وضرب السيوطي عدة أمثلة أحر.

وقد ذكر صاحب الإتيقان السيوطي في بداية تصنيفه لأنواع القراءات أن تصنيفه خلاصة وصل إليها من اجتهاده وهذه الخلاصة مستمدة من ابن الجزري شخصياً، وغيره ممن ذكر هذه التصنيفات من الواضح أنه أخذها عن صاحب الإتيقان وأثبتها عنه دون معالجة غالباً.

وفي هذا التصنيف أمور عديدة تدعو للتوقف، حيث بحثت في كتب شيوخ الإقراء من عهد ابن الجزري فما قبله فلم أجد نصاً يدل على التصنيف المذكور.

والماخذ التي توجه له:

- لا يوجد في هذا التقسيم تمييز بين القراءة الكاملة للقرآن من أوله لآخره وبين حرف أو حكم تجويدي من قراءة ما تم نقله ، وبين حرف ما أو حكم ما قُرى أو نقل إلينا .
- إن التقسيم السابق إذا اعتبرناه للقراءات الكاملة للقرآن هو تقسيم نظري صحيح إجمالاً إذا اعتبرناه معبراً عن عدد الطرق أو الكتب التي تثبت القراءة إلى القارئ وغير صحيح من الناحية العملية لأن القراءة الواحدة من القراءات العشر أو مما كان موجوداً سابقاً فيه ما هو متواتر وفيه المشهور - على فرض صحة التعبير المذكور - وفيها الأحاد فالتواتر الذي نقلته عشرات الكتب والمشهور ما نقلته كتب معدودة ومحدودة والأحاد ما نقله كتاب.
- كان يجب أولاً التنبيه أن السند يعود للقارئ وهو يقسم إلى ما ذكر من ناحية التواتر فيما يؤثر بالمعنى، وما لا يؤثر حسب نسبته للقارئ.

- على أن ابن الجزري لم يميز ما يسمى المشهور حسب ما ذكر، نعم هو يذكر أن هناك من التزم في تدوين القراءات ما اشتهر منها في منجد المقرئين ويقصد القراءات ولكن لم يذكر ما قاله السيوطي وغيره ، إن المشهور هو في أنواع الحديث وهو ما كثرت طرقه ولم يبلغ حد التواتر، ويمكن إسقاط هذا التعريف على سند قراءة إلى قارئ ما نظرياً ، أما التعريف: ما صح سنده واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الخطأ ولا من الشذوذ، فهو تعريف مبهم وغير واضح.

من الممكن أن ينطبق هذا التعريف على القراءة المقبولة اليوم وغير المقبولة في العصور السابقة وعلى المتواتر والأحاد وغير ذلك.

- ما يوجه لتعريف الآحاد المذكور هو: إن التعريف ينطبق على نوع واحد من الآحاد وهو الآحاد الشاذ ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور.. هذا التعريف ينطبق على القراءة الآحاد غير المقبولة ويغفل القراءات الآحاد المقبولة وهي: ما قلت أسانيدھا لكنها صحيحة وتتوافق مع رسم المصحف والعربية.. والغريب أن يقال في نهاية تعريف الآحاد (ولا يقرأ به)!!

من المعروف عند علماء شيوخ الإقراء السابقين أن التواتر لم يكن شرطاً أبداً في قبول القراءة بل إن العديد من الاقترانات والأحكام التجويدية التي يقرأ بها من طريق الطيبة هي اقترانات آحاد ثبتت إلى الراوي، وبالتالي ففي القراءات الثابتة التي بين أيدينا منها هو آحاد مما يتعلق ببعض الأحكام التجويدية وأساليب الأداء أو الحروف غير المؤثرة في المعنى.

- أما تعريف الشاذ المذكور: فقد حصر بما لم يصح سنده وهذا مخالف تماماً لما عليه النشر وكتب العلماء الإقراء قبله... هذا التعريف المذكور هو جزء من الشاذ، فالشذوذ إما بعدم صحة السند أو بمخالفة الرسم أو بمخالفة العربية.

- ويأتي دور الموضوع الذي قيل فيه: وهو الموضوع المختلق.. وهذه العبارة تعوزها الدقة برغم من انطباقها على جزء من القراءة الموضوعية .

أولاً: لا توجد قراءة مختلقة إلى رسول الله لكامل القرآن بما يحيل معاني القرآن ولم يثبت شيء من ذلك عبر التاريخ فالعبارة توهم تشابه القراءة الموضوعية مع الحديث الموضوع المكذوب على لسان رسول الله، والكلام المذكور هنا يدل على إسقاط لتعريفات في علوم الحديث على علم القراءات إسقاطاً محضاً مرة ثانية نؤكد أنه لا توجد قراءة لكامل القرآن ولو بما لا يحيل المعاني اختلقت على رسول الله إن ما ذكره السيوطي من قراءة الخزاعي هي قراءة كانت موجودة بين بعض الناس لكامل القرآن نسبها الخزاعي إلى أبي حنيفة اشتبهاً وربما عمداً وهي لا تحيل المعاني مع أنني أستبعد العمد هنا حيث لا بد من سبب أدى به لنسبه القراءة إليه لأنه عالم مسلم ثم إن كان يتهمه البعض أنه مخرب على الإسلام فإن هذا العمل

لا يقدم ولا يؤخر فهو يتعلق بأداء القرآن وليس معاني القرآن ولو قيل بالتعمد هنا فهذا ليس تعمد كذب على الله أو رسول الله بعكس حال الحديث الموضوع بل ما عمله الخزاعي هو نسب شيئاً موجود الأصل في مصر ما إلى عالم معروف.

ومما أخذ على هذه القراءة آية: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) بضم لفظ الجلالة وفتح العلماء.. فالمشكلة الأولى في هذه القراءة هي عدم ثبوت سندها إلى أحد الشيوخ العلماء ممن حقق شروط القارئ التي ذكرناها ثم هناك على ما يبدو مخالقات للعربية بالرغم من إمكانية التأول في الآية المذكورة لو صح سندها بما يتناسب مع فكر القرآن.

إن التعريف المذكور يدل على وجود العديد من القراءات الموضوعية لكامل القرآن إلا أن كتب القراءات لا تذكر إلا هذا المثال في القراءات التي لم يثبت سندها أي قراءة كاملة للقرآن ربما كان في عصر تدوين القراءات قراءات ليست صحيحة أو ليست مقبولة لكن يعبر عنها بأنها قراءة فقدت شرط السند لذلك لم تقبل برغم من موافقتها العربية والرسم وهي قراءات تتعلق بالأداء ولا تحيل المعاني، وإن وموافقة الرسم خاصة تمنع من القول بالوضع المطلق الذي يذكر في الحديث الموضوع، ربما الوضع كان يوجد في نقل ما لجزء من آية أو آية على فرض وجوده لكنها ليست نقلاً لختمة كاملة للقرآن الكريم.

هنا نعود لنوضح أن النقول المتعلقة بالقراءات القرآنية تقسم إلى :

- نقولٌ منسوبة لعالم أو قارئ محدد معروف لقراءة كاملة بحروفها وأحكامها .
- نقولٌ لقراءة كاملة ليست منسوبة لشخص محدد .
- نقولٌ تتعلق بالحروف (حركة كلمات وإعراب ، زيادة ونقصان كلمة) منسوبة لقارئ محدد ومعروف قراءته ثابتة ومقبولة .
- نقولٌ تتعلق بالأحكام التجويدية منسوبة لقارئ محدد ومعروف وقراءته ثابتة ومقبولة
- نقولٌ تتعلق بالحروف أو الأحكام التجويدية منسوبة لقارئ ما من غير أصحاب القراءات المقبولة أو الثابتة .
- نقولٌ تتعلق بالحروف والأحكام ليست منسوبة لشخص محدد (فيقال قُرئ)

إن الوضع بمعنى تعمد الكذب كما هو الحال في الحديث الموضوع لا يمكن القول به أبداً لأنه قد وضعت شروط منذ عهد الصحابة تمنع وقوعه وخاصة وجود الرسم العثماني واتفاق الصحابة والأمة على موافقة القراءة له .

ثم أتت في فترة لاحقة بقية الشروط التي منعت الوضع بالمعنى المعروف في الحديث . ثم إن ما يتعلق ببناء الأحكام التجويدية المبنية على لغات ولهجات العرب هو أمر سمح به الرسول (صلى الله عليه وسلم) أصلاً ، وتم قبول الخيارات الموجودة ضمن الطبقات الثلاثة الأولى ، فلا يمكن اتهام عالما في ذلك العصر بالوضع طالما أنها مبنية على لغات ولهجات العرب لكنها إما أن تكون مقبولة إذا حققت الشروط التي أوضحناها أو أنها مرفوضة .

ثم إن هذه اللغات والحروف تعلق بالأداء ولا تؤثر بالمعنى كما هو حال الحديث الموضوع ، واحتمال الوضع بما يحيل المعاني في الأقسام المذكورة هو احتمال نظري بحت .

إنما يمكن أن نحكم بقبول القراءة إن حققت الشروط أو نقول إنها شاذة مرفوضة إن لم تحقق الشروط ثم سبب الشذوذ هل هو تعمد الكذب والوضع أم غير ذلك فهذا يعود علمه لله تعالى .

لكن من الممكن أن نتجاسر ونعلل سبب الشذوذ الوضع أو الكذب عندما يكون الشذوذ فيه دلالة واضحة للانتصار لمذهب ما أو طائفة ما .

وبالتالي لا يمكن اتهام الخزاعي بأنه قام بوضع القراءة مكذوبة إلى رسول الله شأن الحديث الموضوع كما توهم العبارة طالما أن الآية يمكن أن توجه بما لا يتعارض مع فكر القرآن أو ينتصر لطائفة ما أو مذهب ما ... بل هي كانت قراءة منتشرة شائعة ثم نسبها الخزاعي لأبي حنيفة ولا يمكن القول أنه وضعها ابتداءً أو تعمد هذا الكذب في النسبة ابتداءً .

أما ما يمكن لمس الوضع به من النقول التاريخية التي بين يدينا اليوم فمن القول أنه ضمن قسم نقل ما منسوب لقراءة ما من قارئ معروف أو غير معروف أو عالم أو صحابي علماً بأن هذا النقل - وليس القراءة - شاذ لفقدانه أحد الشروط المذكورة ثم من ظاهره هو يهدف الانتصار لمذهب أو طائفة أو هدف واضح كما سنذكر في النقول التي ذكرها بعض الشيعة خاصة مما يخرج عن الرسم .

وعلى أية حال هذه ليست قراءة لأنها ليست لقراءة كاملة للقرآن بل هي نقلٌ مما تم رفضه .

- وأخيراً يأتي نوع (ما يشبه المدرج) الذي ذُكر: وهنا يتبين السبب الرئيس في الاشتباه عند العلامة السيوطي في تلك التعاريف، حيث اعتبر أن تلك الإدراجات الآتية من تفاسير الصحابة نوعاً من القراءة، مع أن هذه المشكلة تم حسمها من عهد الصحابة بتدوين الرسم العثماني ورفضت أي قراءة تزيد عليه منذ عهد الصحابة لذلك لم يثبت في أمصار المسلمين فيما بعد قراءة معتبرة كاملة للقرآن زادت على الرسم العثماني ودونت في الكتب، ولم يثبت مدونوا القراءات شيئاً منها إلا نقولاً آحاداً متفرقة منها.

فهذه النقول الآحاد لا يمكن الحكم عليها أنها قراءة إنما هي نقول متفرقة لم تصلنا ضمن قراءة ختمة كاملة مدونة في كتاب قراءات خاص، إلا إذا اعتبرناها أنها كانت موجودة ضمن الصدر الأول في قراءة خاصة إلا أن هذا على فرض وجوده لم يتجاوز الجزء الأول من عهد الصحابة بعد وفاة الرسول ثم أجمع الصحابة بعد الرسم العثماني على تركها جميعاً، بالتالي لم تصل إلى المدونين ضمن قراءة كاملة.

والذي نكتشفه من هذا النقل الأخير حول المدرج هو: أن مسألة السند التي في شروط قبول القراءة لم تكن واضحة وكذلك تحديد القراءة بحد ذاتها عند وضع هذه التعاريف.

فالقراءة يجب أن تكون لختمة كاملة بأحرفها وأحكامها، ثم ندرس توفر الشروط فيها فإذا توفرت قبلناها كقراءة منسوبة لهذا القارئ ثم يصبح السند في باقي النقول المنسوبة لهذا القارئ هو السند المتصل إليه وهذا في الأشياء التي لا تؤثر في المعنى من أحكام تجويدية ولغات وحروف .

لكن على ما يبدو يتم استخدام هذه الأمثلة للدلالة على قراءات كانت موجودة في العصر الأول لكنها لم تصلنا، وهذا يمكن قبوله مجازاً، خاصة في النقول عن الصحابة التي تخرج عن الرسم والتي أجمعوا على رفضها، فكيف يتم ذكر ثبوتها كقراءة استمر الصحابي في قراءتها ونشرها مع إجماعهم بلا استثناء فيما بعد على الرسم العثماني.

والتقسيمات التي تقسم عليها هذه النقول التي وصلتنا اليوم منسوبة للقراءات العشر
وقراءات تزيد عليها هي ثلاثة أنواع:

- نقولٌ متفرقة إلى القراء العشرة المعروفين مما ثبت عنهم أو تضاف لقراءاتهم تتعلق بالأحكام التجويدية واللهجات واللغات .
- نقولٌ عن قراءات كاملة تزيد عن القراءات الموجودة مثل القراءات الشاذة الأربع.
- نقولٌ متفرقة عن بعض آيات عن أهل العصور الأولى أو غيرهم ولا يمكن اعتبارها قراءة بحد ذاتها حتى ندرس قبولها أصلاً لأنها لم تُنقل ضمن ختمة كاملة عن قارئ ما ثم لو درسناها فهي فاقدة لشرط السند أصلاً .

وبالتالي فالاشتباه الذي عند السيوطي هو اعتبار كل حرف ورد في حديث أو نقل ما
قراءة.

فمن قال (وله أخ أو أخت من أم) اعتبرها قراءة.. ولا أحد طبعاً من علماء القراءات
يعتبرها قراءة إنما هي نقل آحاد اعتبرت بمثابة الحديث يعبر عن فهم الصحابة للآية بين يدي
الرسول وتأخذ درجات الحديث من الصحة والضعف وفي ظنية الثبوت عن الصحابي الذي
تراجع عنها كما ثبت وتركها هذا الصحابي فيما بعد عند الإجماع على الرسم العثماني على
فرض ثبوتها إليه.

فخروج هذا النقل عن الرسم العثماني يجعله شاذاً مرفوضاً وليس من القرآن بإجماع
الصحابة ولا يمكن القول باستثناء الصحابي الذي رويت عنه من هذا الإجماع لأن ثبوتها إلى
هذا الصحابي ظنية أصلاً بل بمخالفتها للرسم تزيد الشك بظنيتها وعلى فرض ترجيح البعض
ثبوتها إليه إن صح السند لكن أجمع الصحابة فيما بعد على عدم اعتبارها من القرآن وهذا
الصحابي منهم، ونضع حسماً لهذا فنقول: إن الرسم العثماني الذي بين أيدينا متواتر قطعاً إلى
الصحابة ورسول الله فأى زيادة أو نقص عليه من رواية ما يعتبر أمراً ظنياً من روايات غير

متواترة وبالتالي مرفوض لا يقوى في مواجهة المتواتر فيما أن يحمل محمل لا يتعارض مع الرسم العثماني الثابت القطعي من تراجع الصحابي عنها أو اعتبارها تفسيراً.. أو يترك ولا يعول عليه مهما كان المصدر الذي أتى منه هذا النقل الآحاد، وهذا تماماً الموقف الذي وقف منه العلماء الذين دونوا القراءات، هذا كله بغض النظر عن سبب وجود هذه الرواية ودرجة ثبوتها.

❖ خلاصة أنواع القراءات:

والخلاصة إن القراءات بثب تقسم إلى: مقبول، مرفوض أو شاذ.
المقبول: وفيه متواتر وآحاد الثبوت للقارئ كما شرحنا.
الشاذ أو المرفوض: وهو ما فقد أحد شروط القبول.

وقد ذكرنا شروط القبول مفصلة، ومن أهمها تحقيق الشروط الثلاثة، ثم توفر الشروط المطلوبة في المقرئ الذي تؤخذ عنه القراءة ثم أن تكون قطعية الثبوت في إجمالها وحروفها المؤثرة في المعنى للقارئ بأن تكون متواترة إليه أي مدونة في عشرات الكتب التي حققت المواصفات المطلوبة.

وهذا ما يعرف من أقسام القراءات في كتب علماء الإقراء، المقبول أو الشاذ المرفوض وأحيل القارئ إلى كتاب النشر ليوثق معلوماته أكثر، برغم الاقتصار في إيضاحه على الشروط الثلاثة.

فهذا التقسيم المجمع عليه بغض النظر عن التواتر، لكن اختلفوا في كون التواتر شرطاً في قبول القراءة أم لا وهذا تناولناه وستناوله أكثر قريباً إن شاء الله، وكذلك اختلفوا هل القراءات التي بين أيدينا متواترة سواء أكان التواتر كان شرطاً أم لا.

خروج بعض ما في القراءات عن اللغة:

وقد ذكر ابن الجزري هناك خلاصة يجدها القارئ وهي:
أن القراءات تقسم إلى نوعين مقبول وشاذ فالمقبول ما حوى الشروط الثلاثة موافقة الرسم واللغة وله سند أما الشاذ فهو ما فقد أحد هذه الشروط لكن ذكر أن هناك من وجه نقداً لمواضع عند بعض القراء العشر بحجة عدم الفصاحة أو عدم اشتهاار هذا الاستعمال اللغوي فَرَفَضَ ابن الجزري هذا النقد بأن هذا لا يقبل فيما ثبت سنداً قطعاً فإن السند إلى القارئ يدل على ثبوت هذا الوجه، ونبه أنه في هذه الحالة العربية تبني على هذه القراءة القرآنية وليس القرآن يبنى على العربية، وهذا طالما أن هذا الوجه مقبول عند العرب ولو لم يكن وجهاً فصيحاً.

وقد ذكر أن هناك مخالافات للرسم في حرف من حروف المبني قبلت لأنهم كانوا يقبلون الخروج في هذا إذا كانت القراءة متواترة.

إي إن الرسم حاكم على القراءة إلا إذا وجد خروج في حرف واحد من حروف المبني ثبت متواتراً فهذا كان يتسامح به، حسب ما ذكر ابن الجزري وقد ذكرنا الاعتراض على هذا القول وأنه لم يخرج أي حرف عن الرسم، وكذلك اللغة حاکمة إلا فيما ثبت متواتراً فيقبل النقل ولو لم يكن ضمن وجه في اللغة فصيح أو مشهور عند العرب.

وبالتالي فلدينا قراءات اعتبرها بعض العلماء أنها خالفت العربية حسب رأيهم لكنها قبلت لأنه لا يشترط الفصاحة المشتهرة بين الناس بل يكفي ثبوت القراءة بوجه مستعمل في لغة العرب ولو لم يكن مشتهراً بالفصاحة، مثل تاءات البزي المشددة (ولا تَنابزوا) ومثل قراءة ابن عامر: (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) وكذلك قراءة أبي عمرو عند إسكان (بارئكم)، وكذلك ما قيل في قراءة حمزة: (ولا يحيق المكر السيئ إلا بإهله) بإسكان الهمزة في الوصل بنية الوقف، فالعربية تبني على القرآن الثابت سنداً فهو أصل تبني عليه اللغة، هذا ما عبر عنه ابن الجزري.

وأنقل هنا ما أثبتته ابن الجزري في النشر عند كلامه عن شرط موافقة اللغة: وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم وهذا هو المختار عند المحققين من ركن موافقة العربية فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان (بارئكم ويأمركم) ونحوه (وسبأ، ويا بني، ومكر السيئ، وننجي المؤمنين في الأنبياء) والجمع بين الساكنين في تاءات البزي وإدغام أبي عمرو (واسطاعوا) لحمزة وإسكان (نعماً ويهدي) وإشباع الياء في (نرتعي، ويتقي ويصبر، وأفتيدة من الناس) وضم (الملائكة أسجدوا) ونصب (كن فيكون) وخفض (والأرحام) ونصب (وليحزى قوماً) والفصل بين المضافين في الأنعام وهمز (سأقيها) ووصل (وإن إلياس) وألف (إن هذان) وتخفيف (ولا تتبعان) وقراءة (ليكة) في الشعراء وص، وغير ذلك، قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان بعد ذكره إسكان (بارئكم ويأمركم) لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له فقال: -أعني الداني- والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي اختاره وأخذ به ثم ذكر نصوص رواته قال: وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشوا لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها. ١. هـ

وبالتالي فهذا المذكور هو جواب من يسأل: كيف تكون العربية حاکمة على قبول قراءة القرآن أليست العربية تبنى على قراءة القرآن؟!

كما ذكرنا وأوضحنا سابقاً إن وضع شرط اللغة هو من أجل منع وقوع أي سهو أو خطئ عند أحد الناقلين للقرآن في نقله له وهو شرط يؤدي إلى زيادة ضبط، ويساهم في إثبات قطعية الثبوت، فالله تعالى وصف القرآن بأنه (قرآناً عربياً).

وهنا نعود لمسألة الخروج عن الرسم في حرف من حروف المبني في كلمة ما كما تم ذكره في (بظنين، أكن من الصالحين) وقد ناقشنا هذا القول وشرحنا ما فيه من إشكال وأنه لا

يوجد خروج عن الرسم أبداً ولو في حرف من حروف المبني وطرحنا هناك التساؤل الذي يطرح من الذي قام بوضع هذا الضابط أي السماح بحرف واحد من حروف المبني ولا يسمح بأكثر من حرف، إنه من الناحية العملية أحصى ابن الجزري ما بين يديه من خروج عن الرسم ثم حكم بأنهم كانوا يتسامحون به بحجة أن القراءات السبعة ثابتة ومجمع عليها بين الأمة، لكن أوضحنا سابقاً أنه لا يوجد خروج أبداً عن الرسم فليرجع إليها.



دراسة نوانر القراءات المشرة

وقد قسم البنا الالميائي وهو يعبر من كبار محققي علم القراءات في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر الذي يعبر مرجعاً في القراءات إلى:

- متواتر وهي السبعة.
- ما اختلف في تواتره واعتبرها الثلاثة الباقية وقال إن الثابت أهما متواترة.
- القراءة الشاذة ما لم تحقق أحد الشروط من سند أو موافقة العربية.

أما ما ذكره العلامة السيوطي من وجود قراءات مشهورة فلعله انعكس عليه مما هو منتشر بين الناس من أن القراءات السبع الموجودة بين هي المتواترة والقراءات الثلاثة الأخر هي قراءات مشهورة أي أسانيدھا لا تصل للتواتر.

وقد ذكرنا القول بتواتر القراءات وناقشناه وذكرنا أنه لا يمكن القول بأن القراءات السبع متواترة هكذا بشكل مجمل والإجمال هنا خطأ فيجب الفصل بين:

- الأحكام التجويدية.
 - الحروف القرآنية التي تحويها كل قراءة.
 - تركيب القراءة بشكل عام اقترانات القراءة .
- وستناول هذه المسألة بتفصيل جيد.

❖ معالجة مسألة التواتر وقطعية ثبوت القرآن والقراءات:

للخوض في هذا الموضوع نبدأ بتنبيه هام هو:
إن قطعية الثبوت هو الذي يهمننا في القرآن الكريم والقراءات وليس مسألة التواتر فقط،
والتواتر هو جزء من برهان قطعية الثبوت.

وهذا أمر هام قبل معالجة مسألة تواتر القراءات أو اشتراط التواتر في مسألة قبول القراءات
حيث إن كثير من الدارسين للقرآن والقراءات أصبح لديهم خلط حول أن الثبوت في أي نقل
بشكل قطعي لا يتم إلا بالتواتر الذي يعبر عن الأسانيد الشفهية التي وصل بها النقل،
والصحيح إنما التواتر هو أحد وسائل الثبوت القطعي.

والذي يهم في أي نقل هو الثبوت القطعي إلى المصدر بحيث يجمع على قبول وسيلة ثبوته
القطعي العقلاء جميعاً، والتواتر هو أحد وسائل الثبوت التي يجمع عليها العقلاء.

فوسائل إثبات القطعية التي يجمع عليها العقلاء في نسبة قول ما إلى صاحبه:

■ ثبوت الأمور الإجمالية يكفي بها الاستفاضة بين الناس بشكل كبير ولو لم توجد
أسانيد واضحة مثل ثبوت وجود مدينة تاريخية في تدمر ووجود شخص الإسكندر
وكذلك نسبة القرآن للنبي محمد صلى الله عليه وسلم والإنجيل إلى عيسى، وهكذا من
الأشياء الإجمالية.

■ الأمور التفصيلية كتفصيل الآيات التي يتألف منها القرآن، وتفصيل أقوال الإسكندر
في المثال المذكور أو غيره يجب في إثباتها إلى صاحبها إما:

١- التواتر: ويعني وجود عشرات الأسانيد الواضحة وذات الشخصيات المؤتقة
تاريخياً والتي نقلت الخبر مشافهة عن المصدر، ولكن يختلف العقلاء في حد التواتر
كم من الأسانيد الصحيحة الصريحة التي تثبته لكن يمكن القول بأن عشرات
الأسانيد المتصلة بمصدر النقل المختلفة في رجالها عن بعضها خاصة إن كان

الرجال من جنسيات مختلفة فإن هذه الأسانيد يمكن وصفها بالتواتر، وهذا التواتر تكمن أهميته في فترة دراسة الأسانيد الموجودة، أو استمراره حتى زمن التدوين وتواتر النسخ وانتشارها بين الناس.

٢- أو النسخة التاريخية المدونة عن صاحب القول مباشرة.

- وبرهان نسبة إلى صاحبها قطعاً يثبت بمجموع ما يلي :
 - وجود نسخ متواتر عبر العصور إلى عصر النسخة الأولى أو نُسخٌ ونُقولٌ معاً تبلغ التواتر تثبت النسخة عبر العصور، وكذلك عدم انقطاع هذه النسخ عن العامة عبر العصور.
 - عدم تعارض النسخ المنتشرة عبر العصور بزيادة أو نقصان موجود بنسخ مثبتة واضحة.
 - عدم وجود انتقادات تاريخية ذات بال لاستفاضة ثبوت النسخة لمدونيتها.
 - الدراسات الحديثة الكربونية وغيرها للنسخة وأنها متصلة بعهد مدونها ومن دونت عنه.
 - أن النسخة دونت بمحضر عشرات من سمعها من مصدرها ويكون هذا بـ:

● عدم ثبوت روايات عديدة عن شهد التدوين تقدر بما يوجد فيه وقلنا عديدة لأن النقول الأحاد لا يبنى عليها شيء هنا فهي ظنية إنما كثرة الانتقادات عن العديد ممن عاصر التدوين هي التي تؤثر بشرط قوة سند هذه الأخبار وعدم القدرح بها وعدم وجود مصلحة لأحد ممن هو في سند القدرح، هذا لا يكون على الغالب إلا بثبوت اعتراض ضمن نسخة مثبتة تاريخياً بنفس القوة والتاريخ وتعارض الأولى زيادة أو نقصان، ثم أي ادعاء حتى يكون ذا بال يجب أن يكون مضيفاً لأمر جوهري وفكر جديد أو معارض، وليس ادعاء أمر لا يتعارض مع جوهر الأساس المنقول أو لا يضيف عليه زيادة جوهرية.

● استفاضة أن تدوينها كان بمحضر عشرات من سمعها عن طريق ثبوت الخبر في الكتب التاريخية المختلفة والنقول الأحاد العديدة موثقة صحيحة السند التي تعتبر بمثابة شاهد

تاريخي تورث قرينة قوية بشبوتها واضحة السند وموثقة برجال معدلين تاريخياً بما يثبت تدوينها بمحضر العشرات.

● كون النسخة المدروسة بين أيدينا تعود لعصر المدونين وفيه العشرات ممن سمعوا القول في عهد التدوين وإن عدم ثبوت اعتراض ثابت تاريخياً على شيء وجد فيه هو أمر كاف لقطعية ثبوتها.

● أن تكون كيفية التدوين وآليته أي المبادئ التي قام عليها مفصلة ضمن النقول وهذا أمر يؤدي إلى زيادة الاستيثاق في النقل أما عدم وجود مبادئ واضحة أبدا تعارضها مع المنطق فهو أمر يؤدي لرفض النسخة كأن تكون النسخة تصف أمراً لم يحصل في عهد من تنسخ عنه كما نذكر في نقد العهد القديم من وصفه لجنائز موسى كيف والتوراة أخذت عنه.

أما النقول الآحاد لأي قول منسوب لأي شخص أو استفاضته لا يمكن إثبات تفصيل ما فيه بشكل قطعي إلا إذا تعاضد بأدلة أخرى تدعمه من تواتر أو نسخ مدونة. وبالتالي فإثبات نسبة أي قول إلى مصدره بشكل قطعي يقوم على ما ذكر، والأمر الذي سنناقشه ونوضحه في دراسة التواتر سيتوجه نحو أمر رئيس وهو قطعية الثبوت وهو ما يهمنا، بغض النظر عن ثبوت التواتر، إلا أن التواتر سندرس وجوده على أية حال.

لكن هناك أمران يجب التمييز بينهما:

❖ هل التواتر كان شرطاً في قبول القراءة.

❖ هل القراءات الموجودة بين أيدينا (السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر) متواترة.

إسقاط وسائل إثبات القطعية على القرآن والقراءات :

أما قطعية الثبوت فقد أوضحناها ونعيد باختصار قائلين:

فقد أوضحنا أن الرسم العثماني هو قطعي الثبوت إلى الصحابة وهم إلى رسول الله وذلك

لما يلي:

✓ يوجد منه نسخ تاريخية متواترة النسخ عبر العصور لا تختلف عن بعضها وقد تناولنا وذكرنا بعض هذه النسخ سابقاً، كذلك عشرات بل مئات كتب التفسير والفقهاء التي لم تختلف حول ما فيه وهذه النسخ تتصل بالعهد الذي دونت فيه بل النسخة الأصلية العثمانية موجودة والدراسات التاريخية العلمية الكربونية تثبت عودها لتلك العصور وهذه النسخة العثمانية يعود تاريخها للفترة التي كان فيها مئات الصحابة الذين سمعوا من الرسول القرآن وكتبوا عنه موجودون ومتوافرون.

✓ لم تكن النسخ الأولى نسخة واحدة لكن على الأقل خمسة نسخ وبين أيدينا أحدها كما أوضحنا، إلا أن عشرات كتب التاريخ والرسم القرآن تثبت وجود هذه النسخ التي توزعت في الأمصار، وكانت النسخ متوافرة بين يدي الجميع بل كانت هناك نسخ خاصة للقرآن بكل شخص من الصحابة كان يقرأ وفقها استعملت فيما بعد أثناء جمع المصحف.

✓ لم يثبت وجود نسخة قرآن تاريخية تعود للعهد الأولى للإسلام تختلف عن المصحف العثماني ولا للعصور المتأخرة.

✓ الرسم العثماني اليوم له بين أيدينا ما لا يقل عن ١٠ أسانيد تتوافق معه وهي أسانيد القراء العشر الذين تعتبر قراءاتهم متواترة الثبوت إليهم ضمن عشرات الكتب التاريخية في القراءات، وهذا العدد يحقق التواتر لمن يعتبر أن العشرة أسانيد تكفي لتحقيق التواتر خاصة أن القراء من جنسيات مختلفة لا تجمعهم مصلحة شخصية.

✓ استفاضة كتب التفسير والفقهاء والسيرة والتاريخ في مختلف العهود على الرسم العثماني ونسبته إلى الصحابة وكذلك وجود عشرات النقول ذات الأسانيد الآحاد التي تؤكد أن جمع المصحف تم بحياة مئات الصحابة ثم أجمع الصحابة عليه.

✓ لم يثبت تاريخياً أي اعتراض ذا بال على ما يوجد في المصحف العثماني، وإن وجدنا أي نقل على أن هناك إشكال فإننا نجد أن هكذا نقل مرفوض وهناك اعتراضات عليه تدحضه أصلاً، كما سنوضح ثم سنجد هذه المذكورة هي زعم نقص ما أما ما هو مثبت في الرسم فلا يوجد أي نقد له عن الصحابة الذين شهدوا التدوين، على أننا ذكرنا أن النقد الآحاد عن الواحد أو الاثنين لا يؤبه به لأنها نقول ظنية لكن تصبح ذات بال عندما تكثر إلى عدد جيد ممن شهد التدوين، وخاصة عندما يكون النقد فيه هدف طائفي أو مذهبي واضح إضافة إلى أن هذا النقل المزعوم لا يوجد أبداً ضمن قراءة خاصة منقولة تاريخياً لكامل القرآن أحكاماً وحروفاً وهذا شرط قبول قرينة ثبوت أو عدم ثبوت للنقل، وستتناول ما نقل من انتقادات غاية في الضعف بعد أسطر.

✓ وبالتالي نُسخُ المصحف العثماني قبل أن تتواتر وتنتشر في العصر الأموي ترافقت بتواتر أسانيد شفهية لها في الأمصار الإسلامية وتقوم هذه الأسانيد على أسانيد صاحب كل قراءة وبالتالي لا يمكن القول إن هناك قلة في النسخ في العهد الأول لأن هذه النسخ ترافقت مع تواتر شفهي، بين أيدينا منه اليوم على الأقل أسانيد القراء العشرة بل هناك أسانيد قراءات من الشاذ التي لا تختلف إلا بأداء حروف قليلة ومنها ما لا يخالف الرسم .

✓ إن آلية نسخ المصحف وجمعه منقولة إلينا تاريخياً ضمن نقول يفيد مجموع أسانيدها التواتر في أن المصحف نسخ في عهد عثمان وجمع في عهد أبي بكر، والنصوص الآحاد تفصل حتى آلية الجمع والنقل فبرغم من أن تفصيل نقولها ليس قطعي (لأنه آحاد) لكنه يفيد الظن القوي وقد ذكرنا أن تفصيل آلية النسخ تؤدي إلى زيادة الثقة

والقطع بالمنقول وقد أوضحنا شيئاً من آلية النسخ والجمع وسنزيدها توضيحاً إن شاء الله قريباً.

إن هذه الأسباب جميعاً تدعو للقطع بثبوت الرسم العثماني إلى الصحابة وأنه هو الذي حوى القرآن الذي قرأه الرسول على الصحابة.

❖ من قال إن الرسم العثماني ليس متواتراً هل يخرج عن الملة:

هنا نعود لنقول: ربما يسأل سائل: هل يحكم بالكفر عن من قال: إن الرسم العثماني ليس متواتراً إلى الصحابة؟

أوضحنا كلمة التواتر، وأنها ليست الأمر الرئيس الذي يهمننا إنما المعول على القول بأن الرسم العثماني قطعي الثبوت إلى الصحابة وأنه حوى القرآن الذي قرأه الرسول، فلا يمكن أن نقحم مصطلحات علمية ربما يتفاوت الناس في إدراكها والحكم عليها في القول بإيمان شخص أو خروجه من الدين.

فنحن عندما أوضحنا البراهين السابقة فإنها مجتمعة تؤدي للقول بقطعية ثبوت القرآن للصحابة، أما من اقتنع أن ١٠ أسانيد تكفي للقول بالتواتر فهو يقول به وكذلك من اعتبر أن الاستفاضة كافية للقول بالتواتر لكنه لا يمكنه أن يحمل الجميع على رأيه الخاص الذي لا يشترك فيه العقلاء جميعاً.

على أن هناك برهان آخر يطرح في البحث عن قطعية الرسم العثماني يعتمد على إعجاز القرآن، فإننا عندما نريد أن نبرهن صحة ديننا نبرهن أن القرآن كتاب معجز ففيه إعجازات تاريخية وبلاغية ولغوية وعلمية وعددية.. تدل أنه كتاب من ذات مهيمنة على الكون وبالتالي نحن نأخذ ما يوجد منه من معلومات نبي عليها ديننا الذي وجهنا إليه هذا الخالق المهيمن،

وفيه أن القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أي لا زيادة ولا نقصان وهذا البرهان يصدق على الرسم العثماني وعلى كل كلمة وحرف ذو معنى في القرآن الكريم. لكن من لم يقنع ويكتفي بالإعجاز وأراد البحث في ثبوت قطعته فأمامه البراهين القطعية التي ذكرناها وهذه البراهين تكون عادة في مواجهة غير المسلم من طائفة أخرى أو المتردد في بدء النقاش.

ونعود للسؤالين اللذين تم طرحهما مع التنبيه إلى أن القطعية هي التي تمنا أكثر من التواتر الذي يعتبر أحد وسائل القطعية والذي سنؤكد عليه هو قطعية ثبوت القراءات:

❖ هل التواتر كان شرطاً في قبول القراءة.

❖ هل القراءات الموحودة بين أيدينا (السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر) متواترة.

أما السؤال الأول: فقد أوضحنا جوابه في أنه لم يشترط في قبول القراءة إلا وجود السند المتصل الصحيح بنقل العدول من مشايخ الإقراء والحفاظ، وقد أكد ابن الجزري هذا بعد نقاش الخلاف الموجود حول هذه المسألة فقال في النشر:

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن يقصد السند ولم يكتف فيه بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن وهذا مما لا يخفى ما فيه فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر لي فسادُه وموافقة أئمة السلف والخلف. ١. هـ

ونذكر هنا أدلة منطقية تدل بصراحة على عدم وجود شرط التواتر عندما تم تدوين القراءات: - لا يوجد أحد من المصنفين المدونين للقراءات في طبقة المدونين ذكر عندما دون القراءات ابتداءً (من أسانيده الشفهية) أنه كان سأل شيخه عندما دون عنه هل

قراءتك لحرف كذا متواتر إنما مجرد أن يأخذ عنه حرفاً فإنه كان يدون هذا الحرف طالما أنه شيخ موثوق معروف ، وهذا العمل يدعو إليه المنطق وكذلك الأدب في الأخذ من الشيخ .

- نجد أن كل مدونٍ للقراءات يكتب أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم كل قراءة وكلها أسانيد آحاد .

- على فرض أن شخصاً ادعى أن هؤلاء المدونين كتبوا سنداً واحداً برغم تواتر سندهم فإن هذا مرفوض قطعاً فإن كل مطلع على كتب القراءات يجد أن كل شيخ يفخر بأسانيده ويذكر كل سند ما قُرِبَ وما بُعد .

- إن أي حرف ينفرد به صاحب كتاب - وهناك العديد من الإنفرادات عن القراء - على الأقل ينقطع تواتره هذا المدون .

ومع هذا فقد استمر البعض بعد ابن الجزري في اعتبار التواتر شرطاً ولربما هذه المسألة أشكلت على البعض ولم يتوضح تماماً سبب ترجيح ابن الجزري لما ذكره.. وقد اعتبر الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله في البدور الزاهرة في مقدمته لتوجيه القراءات الشاذة أن القول بعدم التواتر هو قول شاذ انفرد به أبو محمد مكّي بن أبي طالب وابن الجزري ونقل عن الإمام النووي في شرحه للطبيرة أنه قال عن الاكتفاء بالسند الصحيح: وهذا قول محدث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة منهم الغزالي وصدر الشريعة وموفق الدين المقدسي وغيرهم هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً فالتواتر جزء من الحد فلا تتصور ماهية القرآن إلا به.. ١.هـ -

وقد اعتمد الشيخ عبد الفتاح القاضي أيضاً على نقل عن ابن الجزري شخصياً استنتج منه أن قراءة القرآن لا تثبت إلا بالتواتر وأن التواتر لم يتحقق إلا في القراءات العشر حيث نقل الشيخ عبد الفتاح عن النووي: أجمع الأصوليون والفقهاء أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشر، وكذلك أجمع عليه القراء إلا من لا يعتد بخلافة. ١.هـ -

وعن ابن الجزري نقل: وقول من قال إن القراءات المتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا
فغير صحيح إذ لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل إن
شاء الله. اهـ

والاستنتاج المذكور من العبارتين الأخيرتين الذي قام به الشيخ عبد الفتاح رحمه الله غير
دقيق أبداً، إلهما تعبران أن التواتر لم يتوفر في عهد ابن الجزري إلا ضمن القراءات العشر
حسب هذا النقل ولا تعبران أن كل القراءات العشر متواترة ولا أن التواتر شرطاً، وقد ذكرنا
يجب التمييز بين كون التواتر شرطاً عند من دون القراءات وبين هل القراءات التي بين أيدينا
متواترة.

ثم إن الشيخ النويري والشيخ عبد الفتاح القاضي رحمهما الله يعتمدان في إثبات رأيهم على
آراء بعض الفقهاء دون البحث في المسألة بحثاً مجرداً مع أن كل المعلومات متوافرة بين أيدينا
اليوم والدافع في بحثهم الغيرة على كتا الله وظنهم أن عدم وجود شرط التواتر يعتبر قدحا في
القرآن .

نعم النويري كان يرى التواتر شرطاً لكن ابن الجزري أبداً بل اشترط شروط القبول
الثلاثة وهذا ذكر في نقلنا الأخير عنه وقوله واضح لا لبس فيه حول عدم اشتراط التواتر.

وقبل إيضاح تفصيل المسألة أذكر بما قاله البنا في إتخاف فضلاء البشر بما يوضح الاشتباه
الذي وقع به الشيخ عبد الفتاح والنويري يقول البنا:

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو: الوحي المنزل للإعجاز والبيان،
والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور من الحروف أو كفييتها من تحقيق وتشديد وغيرهما
وحفظ القرآن فرض كفاية على الأمة.. ثم ليعلم أن الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء
المشهورين دون غيرهم أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي وجه بها
عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار (الشام واليمن والبصرة والكوفة ومكة والبحرين) وحبس
في المدينة واحداً وأمسك لنفسه واحداً الذي يقال له الإمام فصار أهل البدع والأهواء يقرؤون
بما لا يحل تلاوته وفاقاً لبدعتهم أجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا

للاعتناء بشأن القرآن العظيم فاختاروا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفاً أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدراية وكمال العلم فأفنوا عمرهم في القراءة والإقراء واشتهر أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم ولم تخرج قراءتهم عن خط المصحف. ١هـ.

واعتبر البنا في تنمة هذا البحث أن المعتمد الشروط الثلاثة لكن اعتبر أن من يعتمد التواتر هو البعض لا غير ومنهم النويري ونقل قوله، وقد استطردهنا في النقل سابقاً في إيضاح أن القراءات القراء السبع تم اختيارهم من أمصار المسلمين التي انتشر بها الصحابة ومصاحف عثمان لا لسبب آخر ثم توفر مواصفات في هؤلاء الأشخاص وقراءاتهم وهذا ذكر سابقاً، وقد أكدنا لما سبق أن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة على الراجح وهي الأمصار التي اختير منها القراء.

وقد أوضحنا سابقاً (وسنوضح بعد صفحات أيضاً) الفرق بين القرآن والقراءات بشكل أوضح.

❖ هل القراءات التي بين أيدينا متواترة:

ونعود لإيضاح التواتر وهل التي بين أيدينا اليوم متواترة:

كما ذكرنا يجب التمييز بين: حروف كل قراءة، الأحكام التجويدية، الاقترانات التجويدية.

وبالتالي هل كانت متواترة في عهد ابن الجزري عندما دوّن النشر أم لا طالما أن الظروف والأدلة المحيطة بالموضوع متقاربة بين زماننا وزمانه:

❖ خلاصة ثبوت وتواتر القراءات:

نعطي النتائج التالية قبل إيضاح بعض النقول السابقة وشرحها :

- إن الرسم العثماني قطعي الثبوت وهو يجوي ما قرأه رسول الله من أحرف وهذه القطعية أتت بالتواتر وبالنسخ التاريخية الثابتة بين أيدينا وأدلة أخرى قد أوضحناها.

- الحروف المؤثرة في المعنى في كل القراءات العشرة والتي تختلف بها القراءات في الكلمة الواحدة المرسومة في المصحف، هي قطعية الثبوت إلى القراء بالتواتر المنتشر في عشرات الكتب عن كل قارئ فيما نقل وهو إلى رسول الله ولا يوجد اختلاف حرفي مؤثر في المعنى لم يثبت ضمن عشرات الكتب إلى قارئه ثم إن ما أجمع عليه القراء فقطعيته إلى الرسول بالتواتر الناتج عن هذا الإجماع وعن الشروط التي اشترطت في القارئ أما ما اختلفوا فيه فتجت قطعيته عن تواتر هذا الحرف في ذلك العصر لكن اليوم نأخذ القطعية من الشروط التي اشترطت أو توفرت في القارئ والقراءة والتي تدل على وجود هذا التواتر سابقاً وتؤكد تواتره في عصره .

- الحروف غير المؤثرة في المعنى التي تختلف بها القراءات وتوجد في كل قراءة من القراءات منها ما هو قطعي الثبوت إلى الصحابة والتابعين والقراء بما أذن به ومنها ما هو ظني قوي الظن إليهم بما أذن به الرسول، أما القطعي فهو أغلب هذه الحروف والتي تواترت في عشرات الكتب إلى القارئ وبالتالي فهي قطعية الثبوت إلى القارئ بتواترها في الكتب وطبعاً لكل كتاب سنده ثم قطعية ثبوتها إليهم وإلى الصحابة والتابعين بما أذن به الرسول نتجت عن توفر الشروط المطلوبة في شخصهم وقراءتهم التي تحقق القطعية في الثبوت أما ما هو قوي الظن من هذه الحروف فهو ما انفرد به كتاب أو عدة كتب. في حرف غير مؤثر بالمعنى إلى هذا القارئ وقلنا إنها قوية الظن بسبب توافقها مع مع الشروط الثلاثة المعروفة إضافة إلى كون الكتاب حقق شروط قبوله التي ذكرناها، ونشير أن هذه الحروف غير المؤثرة في المعنى والتي ضمن القراءات فيها ما قرأ به الرسول بل أغلبها والباقي ما أذن به.

- الأحكام التجويدية الإجمالية التي تتألف منها القراءات العشر تماثل الحروف المؤثرة في المعنى فهي قطعية الثبوت إلى الصحابة والتابعين والقراء بما أذن به رسول الله لهم وفيها ما قرئ به الرسول وذلك من غنة ومد وتسهيل همز وإمالة وتقليل.... أما ما أجمع عليه القراء من أحكام تجويدية من أماكن الغنة والمد بغض النظر عن مقداره وصفات الحروف مما لا يختلف به من همس وقلقلة وما إلى ذلك بغض النظر عن الأمور الفرعية والتفصيلية التي لا تنضبط فلا شك أنها قطعية الثبوت إلى رسول الله شخصياً بالتواتر الناتج عن إجماع القراء المؤدية للتواتر.

- الأحكام التجويدية التفصيلية: ما نقلته عشرات الكتب إلى القارئ هو قطعي الثبوت إلى هذا القارئ وبالتالي هي قطعية الثبوت إلى الصحابة والتابعين والقراء بما أذن به الرسول، فقطعيته إلى القارئ مبنية على التواتر في عشرات الكتب، ثم قطعية الثبوت إلى ما أذن به الرسول من قبل الصحابة والتابعين والقراء نتج عن توفر المواصفات في القارئ وقراءته التي تؤكد الثبوت عنه أو عن الصحابة والتابعين، أما ما انفرد به كتاب آحاد أو كتابان إلى القارئ فهو حكم ظني الثبوت ومنها قوي الظن وهو الغالب ومنها لا يمكن الجزم بقوته وذلك حسب عدد الكتب التي نقلت هذا الحكم إلى القارئ.

- التركيب الإجمالي لكل قراءة من اقترانات تجويدية وحروف وتركيبها قطعية الثبوت إلى القارئ بالتواتر الموجود في عشرات كتب التجويد، ونقصد بالإجمال المذكور الأحرف والأحكام والتجويدية التي أسندت في عشرات الكتب إلى القارئ.

وهذا النوع قبل الأخير يوجد العديد منه في النشر الذي جمع كل ما يوجد في الكتب التي اعتمدها مؤلف الكتاب بغض النظر عن كون الحكم موجود في عشرات الكتب إلى القارئ أي متواتر إليه، إلا أن هذا ليس في الطيبة فقط بل ابن الجزري أخذها هذا الحكم من كتاب قبله ومنها الشاطبية في حكم ما ربما تنفرد به والبحث في هذه الأمور ليس بالعسير لكنه يحتاج إلى جهد وتمحيص.

لكن بعد هذه الخلاصة الهامة نؤكد مايلي:

إن هذه القراءات التي بين أيدينا هي ما ارتضاه الله لهذه الأمة، وهذا نبيه أولاً على الآية القرآنية (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)، لذلك نهتم بهذه القراءات العشر ولا يهمنا وجود قراءات لم تصل مما يتعلق بأساليب الأداء وما لا يؤثر في المعنى وكذلك لا يضر عندنا ما بني على الظن القوي من في هذه القراءات من الأمور المتعلقة بالأداء وما لا يؤثر في المعنى.

❖ خطأ من يدعو للتساهل بالرسم العثماني:

يتبين لنا مما سبق أهمية الرسم العثماني وبالتالي جهل من يدعو إلى ترك الرسم العثماني كأسلوب رسمي متفق عليه بين أقطار المسلمين لأن من يتركه فهو يترك الأساس الذي نبرهن عليه تواتر القرآن الكريم الموجود بين دفتي المصحف ونحن المسلمين نفخر بإعجاز هذا القرآن ونجعل هذا الإعجاز الأساس الأول في برهان صحة ديننا ومن أهم نواح هذا الإعجاز تواتر القرآن وسلامته من التحريف، فهذا الالتزام بالرسم يجب عدم الخروج عنه في النسخ الرسمية للمصحف وليس ضمن دفاتر أو كتب خاصة لتعليم الأولاد أو تعليم العامة قراءة القرآن الكريم ككتب مادة التربية الدينية مثلاً وذلك بكتابة الرسم العثماني ثم كتابته حسب قواعد الرسم المنتشرة.

وإن الخروج عن هذا الرسم فيه فتح لباب فتنة كبيرة ربما تكون ظاهرة مع تطاول الزمن بعد القيام بعمل كهذا.. عدا إلغاء القراءات المحتملة من الرسم والتي عمل الصحابة على الحفاظ عليها بواسطة هذا الرسم.

❖ بعض التعليقات الغريبة حول قبول السند الأحاد:

وأشير هنا إلى أنني اطلعت على بعض التعليقات لكون التواتر لم يشترط ورأيها كأنها تبريرات دفاعية وكأن واضعوها يشعرون ببعض ضعف عندما سمعوا الاكتفاء بالسند الصحيح إذا لم يتواتر.. بل وجدتها والله أعلم ردود إجمالية تفتقد التفصيل والدقة اللذين يشبعان استفسار المستفهم ومن هذه الأجوبة:

- القراءة ثابتة بنقل أهل المنطقة كلهم لكن بحكم قانون الانتخاب الطبيعي يوجد أفراد يفوقون أهل عصرهم حتى يكونوا مرجعاً لهم وكذلك شأن هؤلاء القراء فإن السند وإن اتصل بخبر صحيح ظاهر لكنه متواتر في الحقيقة لذلك قالوا يشترط أن تنال القراءة ثقة الأئمة وتكون مشهورة بينهم.

ولا أريد أن أطيل في المآخذ على الجواب لكنه غاية في الإجمال الإبهام والإيهام ولا يخل من فلسفة كلامية، أول ما يتبادر للذهن ما هو الدليل على هذا الادعاء؟! وستبين المآخذ عليه والإجمال الذي فيها في الأسطر القادمة.

وفي مناهل العرفان علل العلامة الزرقاني رحمه الله بتعليين غريبيين من نوعهما الأول فلسفي وهو:

● أن هذا ضابط (أي فقط السند الأحاد فقط) لا تعريف والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شطر وشرط على الأقل ولم يلحظ الضابط لأنه يعتفر في الضوابط ما لا يعتفر في التعاريف.. فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة.

والتعليل الثاني هو: التيسير على الطالب.. فإنه يسهل عليه بمجرد رعايته لهذا الضابط يستطيع أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة أما إذا اشترط التواتر فإنه يصعب.

ولكنه رحمه الله أحاد في التعليل الثالث مع أنه كان مختصراً غير مفصل وكان واضحاً كفاية فقال:

● أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم.. ١. هـ

رحمه الله لو أنه قال هي مساوية للتواتر دون (تكاد) لما بالغ إلا أن عدم تفصيله جعله لا يجزم بذلك.

والحق أن العبارة لم تكن موفقة معه هنا رحمه الله وكذلك في التعليلين الأولين فلو قال في التعليل الأول:

✓ إن عدم اشتراط التواتر لا يعني أن القراءات التي بين أيدينا ليست متواترة.. لكان كلامه غاية في الوضوح وهو ما قصد إليه من العبارة وهو ما شرحناه سابقاً ولو قال في الثاني:

✓ إن القارئ سابقاً في العهد الأول عندما كان يقرأ على شيخه لم يكن يسأل عن التواتر أو يستفسر من شيخه هل قراءتك متواترة ولم يوجد هذا أصلاً لأنه أمر عسير بل لم يكن ما يسمى التواتر أمراً ملتفتاً إليه في البدء بالرغم من أنه متحقق على أرض الواقع.. لكان أيضاً كلاماً فيه غاية الوضوح والإفادة وهذا ما قصده وقد تناولناه. إن النقول المذكورة هنا كأنها تشعر أن أحادية السند فيه مأخذ وهو ليس كذلك فقد أوضحنا القصد به ومتى استخدم وكيف.

❖ الخطأ الكبير عند من يقول إن القرآن والقراءات بنيت على السند الأحاد فقط ، ويساوي كل ما في القراءات والقرآن بالحديث الأحاد صحيح السند :

- أولاً إن هذا الكلام مغالطة كبيرة لأن السند الصحيح الأحاد لم يكن يوماً عليه العمدة وحده في بناء القراءات حتى منذ عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه أي منذ اعتماد الرسم العثماني ، وهذا الكلام سواء في عهد ما قبل القراء أو عهد القراء والرواة أو عهد تدوين كتب القراءات من قبل العلماء الذين اختصوا بهذا الفن ، فهم لم يكتفوا بوجود السند الأحاد ولو كان سند القراءة مؤلفاً من شيوخ إقرأ وعلماء متقنين لهذا الفن بل كما أوضحنا الكل اشترطوا موافقة الرسم واللغة ، بل كما أوضحنا أن البعض في العصور الأولى رأى أن موافقة الرسم يكفي لإثبات القراءة لأنه الركن الأساس وبعضهم الرسم والعربية وتجاوزوا عن خروج بسيط عن الرسم (مثل ما ذكرنا في قراءة الصواعق بدل الصواعق) ، ولم يكتف أحد في عصر من

العصور بالسند لوحده وهذا بعد أن وجدت المصاحف العثمانية بل كل كان يتقيد كل من يقرأ ويُقرؤ بمصحف مصره على الغالب أو بأحد المصاحف العثمانية ، وقد استطرنا في ذكر الأمثلة وشرحها ، وذكرنا أمثلة عن ما نقل ضمن كتب الحديث مما حققت شرط الحديث الصحيح لكنها لم تتوافق مع الرسم وعللنا سبب وجودها مثل ما ذكرنا من قراءة ابن مسعود (وما خلق والذكر والأنثى) بزيادة واو في سورة الليل وهو حديث في البخاري ، وكذلك قراءة ابن عباس : (ليس عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم ، في مواسم الحج) وهو حديث في البخاري أيضا .

وكذلك ما ورد في مسلم عن عائشة في الرضاع أن (عشر رضعات معلومات يجرمن ثم نسحن بخمس معلومات) وقالت في الحديث (وهن فيما يقرأ من القرآن)

وكذلك قراءة ابن عباس في الحديث (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا) وهي في البخاري تعليقا .

إضافة للعديد من الأمثلة :

فأبو عبيد ينقل أن (دعاء القنوت المعروف : اللهم إنا نستهديك ونستعينك ..) في المصاحف أنها في مصحف ابن عباس نقلا عن قراءة أبي وأبي موسى ، الطبراني ينقل عن أن أمية بن خالد قرأ بها في الصلاة في خراسان . وقال عن الحديث أن رجاله رجال الصحيح .

والحاكم ينقل بإسناد وصفة بالصحة قراءة أبي : ثلاثة أيام متتابعات) ، ونقل هذا عن ابن مسعود نقله ابن أبي شيبه وعبد الرزاق في مصنفه ..

وفي أبي داود نقل قراءة ابن مسعود : (يسألونك عن النفل) بدل (الأنفال)

وفي المستدرک روى الحاكم عن أبي : (وإن ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية ومن يعمل خيرا فلن يكفره) أنها في آخر سورة البينة

وعند سعد بن منصور ابن الأنباري في المصاحف العديد من الأمثلة وكنز العمال مثل : قراءة عمر (فامضوا إلى ذكر الله) وأسندها في كنز العمال

ونقل سعيد بن منصور قراءة (فاقطعوا أيماهما) بدل أيديهما ، وعليه عمل الفقهاء

ونقل أيضا (وله أخ أو أخت من أم) بإضافة من أم عن ابن مسعود ، وقد نقلته كتب الفرائض وأخرجه أبو داوود عن سعد بن أبي قاص .
وابن الأنباري في المصاحف نقل (ولتكن منكم أمة يأمرن بالمعروف ... ويستعينون بالله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون)
وأبو عبيد ينقل عن مصحف عائشة : (فصلوا عليه وسلموا تسليما وعلى الذين يصلون في الصفوف الأول)

فهذه كلها أسانيد آحاد لومنها ما هو في أعلى درجات الصحة يقبلها أحد على أنها القرآن الكريم ، وسبب وجود هذه النقول وتوجيهها معلوم وتناولها في أكثر من موضع في هذا الكتاب ولا يخفى على الباحث ، لكن ما يهمنا هنا نقول مثبتة ضمن أسانيد آحاد العديد منها مقبول السند لكنها بصيغة تدل صراحة أن هناك زيادة فلو أننا اعتمدناها لوحدها دون باقي القرائن كان يفترض إثبات زيادات ليس من القرآن .

وبالتالي فالسند فقط لم يكن هو المعتمد في إثبات القرآنية إنما كما شرحنا هناك شروط اشترط جعلت شروط القبول معادلة للتواتر وهي موافقة الرسم العثماني المتواتر الثبوت إلى الصحابة ثم موافقة اللغة ثم الشروط المشتركة في القارئ من كونه شيخ إقراء مشهور ومعروف في بلده بما يضمن اعتراف أهل ذلك الزمان أنه يقرأ بالحروف المستفيضة في ذلك المصير وكونه من طبقة تابعي التابعين وكونه لا يأخذ أي مال على قراءة القرآن واشتغاره بالصالح والتقوى .

بل أما بالنسبة لثبوت القراءة للقارئ فقلنا إضافة للشروط السابقة لا يوجد قراءة تم قبولها إلا بقبول تواتر إجمالها للقارئ بتدوينها وإثباتها له بعشرات الكتب بما يحقق التواتر وذلك من حروف مؤثرة للمعنى وأحكام عامة ولذلك تم رفض القراءات الأربعة الثابتة المنقولة برغم تحقيق بعضها للشروط الثلاثة المعروفة إضافة أن القراء المنسوبة إليهم لم يتزعموا الإقراء بمصرهم برغم شهرتهم .

أما ما ينفرد عالم بنقله فقبل فقط في حكم تجويدي أو حرف مما لا يؤثر في المعنى إذا وافق الشروط الثلاثة المعروفة ، وطبعا هذا لا يعني أن القراءة كلها قبل فيها السند

الآحاد لوحده ولا حتى الشروط الثلاثة بل الشروط الثلاثة اكتفي بها فيما لا يؤثر في المعنى فقط .

وحتى في عصر الصحابة عند جمع الصحف في عهد أبي بكر لم يكتف الصحابة بنقل عن رجل واحد إنما كما شرحنا اشترطوا ثبوت وثيقة للآية القرآنية كتبت بين يدي الرسول ثم اشترطوا لقبول هذه الوثيقة شهادة رجلين أنهما كتبت بين يدي الرسول ولو كان يحفظها كل الصحابة ، وكان هذا هو الضابط في قبول الصحف .

والحق إن الزعم السابق هو زعم غريب ولا يدفعه إلا تعصب صاحبه لجعل الحديث المقبول السند الذي ثبت عنده بمنزلة القرآن الكريم ، بل ربما بالغ البعض بقوله إن السند الآحاد في الحديث الصحيح سندا اشترط في رجاله شروط عالية في الضبط لم تشترط في القراءات فهو يلمح أن الحديث الصحيح الذي ثبت عنده يفوق في ثبوته القرآن الكريم! وهذا غايةً في الشطط .

فقد أوضحنا شرحنا أن القراءات هي فن في الأداء الذي ربما لا يتقنه من اتقن نقل الأحاديث وضبطها ، ثم ذكرنا أن القراءة هي أداء للرسم العثماني الذي هو مستند كتابي تقوم عليه على عكس الحديث الذي يرويه الراوي معتمدا حافظته وقوتها فقط على الغالب مهما بلغ إنسان في الضبط ، ثم إن القراءة للقرآن هي أداء مشهور في كل مصر لم أي خطئ فيه لا يخفى عن أهل ذاك المصر .

وأخيرا يُشكّل على الطرح الذي يذكره من يضاهاى الحديث بالقراءات أنه لا يميز بين القراءات والقرآن وقد أوضحنا وشرحنا أن القرآن متواتر قطعاً أما القراءات ففيها ما هو آحاد بشرط تحقيق موافقة الرسم واللغة وهذا كان في الأمور التي لا تؤثر بالمعنى فالقراءات أسلوب في الأداء أما القرآن فهو يتعلق بالمعاني فقط والمبنية كلها على الرسم العثماني وعلى ما ثبت متواتراً فقط في أدائها أو ما له حكم التواتر كما شرحنا .

هنا نحن لسنا بمعرض المقارنة بل الإيضاح فالقرآن له منزلته والحديث له منزلته لكن هذا الإيضاح أمر هام حتى لا تختلط الأمور ويُساء للقرآن من حيث ظن حسن النية والعمل ممن يقوم بهذا .

❖ مراحل دراسة قطعية الثبوت والتواتر:

يجب عند دراسة القراءات القرآنية دراسة مرحلتين:

- ثبوت القراءة إلى القارئ.
- ثبوت القراءة بين القارئ والرسول ﷺ.

وقد أوضحنا هذا سابقا وبيننا أنه حتى يتم إثبات القراءة للقارئ يجب أن يكون إجمالها وحروفها المؤثرة في المعنى مثبتة في عشرات الكتب وهذا الأمر يحقق التواتر إلى القارئ وبالتالي القطعية بثبوت أصل القراءة إليه ، التي تناولناها إن هذا التواتر في الكتب في إثبات هذه القراءة يؤدي إلى تواتر الإجماع على توفر الشروط التي ذكرناها في هذا القارئ، كما إن الشروط المشروطة في القارئ تقوم مقام التواتر إلى الرسول والصحابة والتابعين، وبالتالي تكون القراءات قطعية بما يعادل التواتر.

وهذه الدراسة تنطبق على زماننا وعلى زمن ابن الجزري حيث أصبحت فيه كتب القراءات متوفرة وعليها المعتمد في إثبات القراءات، وهذه الكتب حققت شروط القبول لاعتبار كل كتاب سند لكل قراءة فيه ، حيث دونها بشرط كونه تلقى كل قراءة مشافهة عن شيوخه أو أخذها من كتاب حقق هذا الشرط، وما يوجد في النشر من كتب اعتمد عليها ابن الجزري قد حققت شرط كون كل مؤلف ألف كتابه اعتمادا على ما تلقاه شفهيًا عن شيوخه أو اعتمد على كتاب حقق هذا الشرط، أما ابن الجزري في النشر فبنى كتابه النشر على كون أغلب الكتب التي ذكر فيه تلقاها مشافهة وقال بما (قرأت ختمة كاملة بمضمن كتاب.. كذا) وبعض الكتب اعتمدها لأن مؤلفها دونها وفق الصورة التي ذكرناها وقد عبر ابن الجزري عن عمله هذا بقوله: (أخبرني بكتاب كذا.. فلان وفلان) وبالتالي فكل كتاب يعتبر سنداً بحد ذاته لكل قراءة موجودة فيه.

أما إذا أردنا النظر إلى الأسانيد الشفهية الموجودة للقرآن فلا يمكن القول بالتواتر اليوم فهو ينقطع أصلا بابن الجزري فالأسانيد كلها اليوم لإجازات القرآن تعود إلى ابن الجزري، لأن الاهتمام توجه بعد ابن الجزري عند طلاب العلم نحو القراءة على أشخاص قرؤوا على

ابن الجزري فقل الاهتمام بباقي الأسانيد، إلا أن أصل دراسة أسانيد القرآن وفق هذا الأسلوب هو خطأ لأن الأسانيد تدرس وفق كل الأسانيد المتوفرة وكل كتاب موجود اليوم من كتب القراءات المذكورة يعتبر سنداً قائماً بحد ذاته ولو لم يستمر سند هذا الكتاب أما السند الشفهي الموجود اليوم فلا يؤخذ ضمن إطار دراسة الأسانيد إنما ضمن إطار ضرورة ضبط قراءة القرآن وأخذها عن شخص له سند إلى الرسول الكريم كما كان دأب القرون الأولى ، كذلك يستفاد منه وضبط الأمور التي تحتاج للمشافهة في الأداء.

أما في عهد ابن الجزري فعلى الغالب هذا التواتر الشفهي لكتب القراءات والقراءات إلى القراء كان ما يزال موجوداً فتدل كتابات ابن الجزري في كتابه أن من كانوا يأخذون القراءات لم يكونوا يقتصروا على كتاب أو كتابين بل كانت أسانيد شفوية للعديد من الكتب ما تزال موجودة مثل كتاب المستنير والمبهبج والكفاية والروضة والتلخيص.

وهذا التواتر ظل متوافراً في الأمة بين ابن الجزري والقراء، أما التواتر الشفهي بين القارئ والرسول ﷺ فما ينقل ويذكر هو أن كل قارئ قرأ على عدد من التابعين منهم من قرأ على العشرات من التابعين ومنهم من لم يبلغ ذلك فبقى قراءته ليست متواترة السند الشفهي، لكن ذكرنا أن الشروط التي اشترطت في القارئ وقراءته تجعل القراءة قطعية الثبوت إلى الرسول في حروفها المؤثرة بالمعنى أي لها حكم المتواتر في القطع ولو لم تبلغ أسانيدنا الأحاد التواتر أما الحروف غير المؤثرة والأحكام فهي قطعاً تعود لما أذن به الرسول ﷺ أو قرأ به ، وأهم ما ذكرنا في تلك الشروط أن القارئ تزعم الإقراء في مصره واشتهر أنه يقرأ بالحروف المستفيضة وهذه الشروط تؤكد أن أهل كل مصر ممن عايشوه كانوا موافقين على قراءته ولم يعترضوا عليها لذلك اعتبرناها تأخذ حكم التواتر بعد أن حوت باقي الشروط.

لكن لا يمكن القول بوجود هذا التواتر الشفهي إلى رسول الله في تركيب كل قراءة على حدا وفق شكلها الموجود بل هي تعود إلى القارئ وكذلك الحروف غير المؤثرة في المعنى أو أحكام التجويد فهي تعود لما أذن به الرسول قراءته.

❖ الأتوال السابقة حول تواتر الأحكام الإجمالية التجويدية إلى رسول الله ﷺ ومناقشات ابن الجزري لها:

ثبوت الأحكام التجويدية في القراءات ونسبتها :

ذكرنا أن أصل الأحكام وهي: الغنة، المد، تسهيل الهمز وإبداله، الإدغام والإظهار.. إننا نجزم قطعاً بتواتر هذه الأحكام الإجمالية حيث إن المسلمين كابراً عن كابرأ إضافة إلى كتب العلماء الأقدمين عبر الكتب أجمعت على نقل أصل هذه الأحكام ومنها الكتب الـ ٥٨ المذكورة في النشر والتي أغلبها بين أيدينا اليوم بل وكتب اللغة والتفسير والتجويد وغير ذلك تذكرها وهذه الأحكام المحملة هي: المد المنفصل بمقاديره المختلفة (قصر، توسط، إشباع) بغض النظر عن مقاديره، المد المتصل (توسطه وإشباعه) بغض النظر عن مقاديره، غنة الميم والنون المشددتين، أحكام الميم والنون ومقادير غنتها، وليس منها عدم غنة النون عند الياء والواو التي تذكر لخلف، وليس منها الغنة عند الخاء لأبي جعفر، تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين المتتاليتين بكلمة لأهل (سما) وكذلك بالنسبة للهمزتين المتتاليتين بين كلمتين، الإدغامات بين حرفين متقاربين أو متجانسين، الإدغام الكبير والذي يكثر عند أبي عمرو والسوسي ويعقوب، صله هاء الضمير العادية او التي بعد ساكن، الإمالة والتقليل والفتح بشكل عام، تفخيم الراء المفتوحة والمضمومة ترقيق المكسورة مع وجود حالات خاصة، كفيات الوقف على كلمة بالإشمام وروم والإسكان، التكبير في سور الختم، البسملة، أما الوقف على مرسوم الخط وبيئات الزوائد والإضافة فهي أمور تتعلق بالحرف والرسم العثماني.

وهذه كلها أمور متواترة إلى القراء وهم باحتواء قراءاتهم كلهم عليها أو شيء من كل واحد منها تعتبر هذه الأحكام قطعية الثبوت في أصلها إلى رسول الله ﷺ .

أما ما انفرد به قارئ من حكم (كغنة النون عند الخاء والغين لأبي جعفر، وعدم الغنة عند الياء والواو لخلف) ما فلا يمكن الجزم بتواتره إلى الرسول وكذلك تفاصيل تلك الأحكام وقد شرحنا هذا باستطراد إنما نجزم بقطعيته عن أهل الطبقات الثلاثة الأولى بأنهم قرؤوا بالأحكام مما أذن أو سمع به الرسول من أساليب العرب.

وهنا نذكر بعض النقول التاريخية التي وردت عبر العصور وناقشها ابن الجزري:

إن ابن الجزري شن هجوماً على من يقول بعدم تواترها ومنهم ابن الحاجب حيث يذهب إلى أن القراءات السبع متواترة باستثناء ما هو من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمز.. (راجع بحث القراءات للزرقاني في مناهل العرفان أو منجد المقرئين لابن الجزري) أما أبو شامة فيذهب إلى أن القراءات السبع متواترة فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء أما ما اختلفت الطرق في نقله عنهم فهو ليس بمتواتر سواء أكان الاختلاف في أداء الكلمة كما ذهب ابن الحاجب أم في لفظها (راجع نفس المرجع السابق) وشن ابن الجزري أيضاً هجوماً عليه كما سنشرح.

❖ سبب ظهور المبالغة في تواتر كل قراءة بعد عصر ابن الجزري:

ونشير هنا إلى أن هذا النقاش حول كون القراءات متواترة أم لا كان قبل ابن الجزري أما المبالغة في شأنها وتواترها فظهر متأخراً بعد ابن الجزري وعلى ما يبدو إن سببه كان:

- نتيجة اقتصار العلماء على القراءات العشر ونتيجة عدم تصور كيفية تطور القراءات وكيف كانت بينما المتقدمين كانوا يرون أنها لا تنحصر بهذه العشرة والأمر أوسع من ذلك، ويمكن التأكيد أن هذه التعصبات تهدف غالباً إلى حماية القرآن الكريم والدين من أي تهجم عليه حسب ظن من يدعي هذا.
- وسببه أيضاً عدم التمييز بين القرآن والقراءات بظن أن القول بعدم تواتر القراءات هو قول بعدم تواتر القرآن أو قطعية ثبوته لكن هذه الأقوال لم تبني على دراسة تحليلية واضحة.
- والسبب الأخير في هذا التعصب هو الاقتران الذي ينتشر بين قطعية الثبوت والتواتر وكأن الأمر لا يكون قطعياً إلا إذا كان متواتراً وهذا علقنا عليه وشرحنا الاشتباه الذي فيه.

إننا نرى أن البعض قال: إن من قال القراءات السبع ليست متواترة فهو كافر وهو رأي مفتي البلاد الأندلسية قديماً الأستاذ أبي سعيد فرج بن لب.

ونُقل عن السبكي أنه بالغ فقال إن القراءات السبع متواترة تواتراً تاماً أي نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم وهلم جراً. أ.هـ عن مناهل العرفان وللدقة نعبّر بأن هذا الكلام مجمل غير دقيق فهو يحتاج إلى تفصيل كما ذكرنا سابقاً حسب الأحكام والحروف والتركيب الإجمالي للقراءة ثم لمن يعود هذا التواتر الذي بين أيدينا اليوم هل هو إلى الرسول أم القارئ وعلى ما يبدو يقصد من هذا التواتر المذكور إلى الرسول ﷺ.

واستطراداً نقول: إن هناك من بالغ في توهين القراءات كما ذكر الزرقاني السبع وغض من شأنها فاعتبر أنها بمنزلة جميع لروايات الآحاد.

وعلى ما يبدو إن السبب الذي أدى للقول بأنها آحاد هو رؤيتهم الاختلاف بين القراء والقياسات التي تقاس في القراءات وكذلك رأوا لو أنها متواترة لحكموا بكفر كل من يطعن بقراءة آخر وهذا لم يقله أحد حيث إن العلماء الذين جمعوا القراءات لمسوا وجود طرق وروايات كثيرة، وكذلك نظرهم لوجود عشرات القراءات في الصدر الأول، واشتبه أن شرط السند الواحد يعني أن القراءات التي بين أيدينا ليس لها إلا سند واحد.. وهذا أوضحنا خطؤه.

وهنا أريد أن أوضح بدقة المآخذ التي وجهها ابن الجزري إلى الآراء المذكورة كما أود توضيحها قدر المستطاع.

فإن القول بأن السبكي حزم بتواتر القراءات السبع وهذا نقله الزرقاني عنه ليس بدقيق تماماً مع أنه كان يميل لتواترها خاصة بعد القصة التي تذكر أن ابن الجزري اجتمع به وطلب منه الرجوع عن قوله بآحاديتها. والعبارة التي نقلها عنه ابن الجزري وذكرها الزرقاني هي في

معرض الرد على ابن الحاجب في قوله إن القراءات متواترة فيما ليس من قبيل الأداء حيث مثل ابن الحاجب لهذا بالمد والإمالة وتخفيف الهمز.

فنقل الزرقاني عن السكي في كتابه (جمع الجوامع) : (والقراءات السبع متواترة وقيل: فيما ليس من قبيل الأداء..). أي ذكر السبكي رأي ابن الحاجب باعتباره رأياً ضعيفاً وهذا يدل على عدم جزمه بتواتر كل ما في القراءات العشر بالرغم من تضعيفه لهذا الرأي، ولذلك قال عندما سئل عن ما هو من قبيل الأداء هل هو متواتر فردَ بأن القراءات السبع كلها متواترة وضعّف رأي ابن الحاجب فيما هو من قبيل الأداء - ولم يرفضه تماماً - لكن وجه انتقاده إلى المثال الذي ضربه ابن الحاجب لما هو من قبيل الأداء: (المد والإمالة وتخفيف الهمز..).

وقد شن ابن الجزري هجوماً على ابن الحاجب في منجد المقرئين فقال:

وليت ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وتواترها كما أخلى غيره كتبه منها وإذ قد ذكرها فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الأداء وإذ قد تعرض فليته سكت عن التمثيل فإنه إذا ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم كنتقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع تسهيله فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين وجهاً ولا بعشرين ولا بنحو ذلك وإنما إن صح شيء منها فوجهه والباقي لا شك أنه من قبيل الأداء.

وعرض ابن الجزري هناك أدلته وآراءه، وخلاصتها هي أن هذه الأحكام التجويدية المحملة متواترة قطعاً إلى رسول الله وخاصة ما أجمع القراء عليه فتناول إجماعهم على المد المتصل وخلافهم في المنفصل وإجماعهم على المد اللازم والإمالة وخلص بأن ابن الحاجب أو غيره ممن قال بأحادية الأداء افتقدوا الدقة فلو قالوا حسب ابن الجزري: فيما لم يجمع عليه القراء أو في تفاصيل المقادير أو في غير الأمور الإجمالية لقبل.

يقول ابن الجزري في منجد المقرئين:

فإن قيل قد وجدنا القراء في بعض الكتب كالتيسير للحافظ الداني وغيره جعل لهم فيما مد للهمز مراتب في المد إشباعاً وتوسطاً وفوقه ودونه، وهذا لا ينضبط إذ المد لا حد له وما لا ينضبط كيف يكون متواتراً؟ قلت: نحن لا ندعي أن مراتبه متواترة وإن كان ادعاه طائفة من القراء والأصوليين، بل نقول: إن المد العرضي من حيث هو متواتر مقطوع به بل قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم وأنزله الله تعالى عليه وأنه ليس من قبيل الأداء فلا أقل من أن نقول: القدر المشترك متواتر، وأما ما زاد على القدر المشترك كعاصم وحزمة وورش فهو وإن لم يكن متواتراً فصحيح مستفاض متلقى بالقبول ومن ادعى تواتر الزائد على القدر المشترك فليبين. أ.هـ ثم شرع ابن الجزري ببيان القدر المشترك.

أما العلامة ابن أبي شامة رحمه الله فشن عليه ابن الجزري هجوماً أشد حيث أن ابن أبي شامة اعتبر أن المتواتر هو ما أجمع عليه القراء.. وهذا فيه وجهة نظر قوية.. ولكنه عشر وأخطأ عندما عمّم معها الأحرف التي تؤثر بالمعنى والتي ناقشناها وذكرنا أن لها حكم المتواتر قطعاً ولو أنه اكتفى فيما أجمع عليه القراء من قبيل الأداء لربما لم يشن ابن الجزري ذلك الهجوم.

حتى قال ابن الجزري في حقه: "فانظر يا أخي إلى هذا الكلام الساقط.. ولكنه قال بأسلوب مخفف للشدة: لكن لا يعني أن كتابه يرمى.."

وهذا كله لأن ابن أبي شامة قال أن الأحرف التي لم يجمع عليها القراء العشر هي آحاد بل تعدى ابن أبي شامة ذلك وقال بأن الأحرف التي خالفت العربية من القراءات هي من الأحرف السبعة التي تم نسخها أي إلغاؤها من قبل الصحابة عندما وضعوا الرسم العثماني فأوجب تركها فأنكر تشديد (فما استطاعوا) وشدات البزي وكسر (والأرحام) في سورة النساء.. إلخ.

وقد ذكرنا أمثلة عن هذه الدعوات لترك بعض الأمور ذات الأوجه الضعيفة لغة وناقشناها.

والحق إن ابن الجزري لم يشن عليه هجومه نتيجة تعصب ورفض لمن يقول بأن القرآن غير متواتر دون دليل بل عن أدلة كما ذكرنا في معالجة كون حروف القرآن متواترة، والذي يقرأ في كتاباته حول الموضوع في النشر وفي منجد المقرئين يجده في غاية الحيادية خاصة عندما يقول في النشر حول شرط التواتر في قبول القراءات: (وهذه مسألة ما زالت تشكل علي..). أي مسألة تواتر القراءات.

والحق أن ابن أبي شامة في أقواله فيها الغث والسمين فإن تقسيمه إلى ما أجمع عليه وما لم يجمع عليه هو أمر جيد جداً إلا أنه في الأحرف فيه خطأ كبير ولكن في الأحكام التجويدية (أو ما هو من قبيل الأداء) فيتبين أن في أقواله صحة كما نقلنا عن ابن الجزري من أن الأحكام التجويدية التي أجمع عليها القراء متواترة أما تفصيلها ففيه نقاش.

كما أنه أصاب عندما قال:

(إن كفيات الأداء متواترة إلى القراء لكن التواتر إلى رسول الله لا يمكن الجزم به..).

وقال ابن الجزري بأنه سأل بعض شيوخه عن هذا الذي يقوله ابن أبي شامة فعذروه ورفضوا إلا تكون هذه الأمور التجويدية متواترة.

بعد النقاشات المذكورة ربما توضحت مسألة التواتر، ومرة ثانية نقول إن العلماء الذين دونوا القراءات حقيقة لم يشترطوا التواتر وإن اشترطوه فإنما هم من الناحية العملية أثبتوا فقط ما أخذوه عن شيوخهم الذين قرأوا عليهم والتالي لم يطلبوا شرط التواتر وهذا ينسحب على الأحكام التجويدية التي لم يميزوا بينها وبين الحرف غالباً على أن معالجة الحرف هي معالجة مختلفة كما ذكرنا تخضع للشروط المذكورة.

❖ ممكن الإشكال الذي يقع فيه الباحثون في مسألة التواتر:

وقد أوضحنا أن الإشكال في مسألة التواتر يكمن في:

- عدم استحضار التطور التاريخي لظهور القراءات.
- عدم الاعتماد على الاستقراء فيما تتألف منه القراءات.
- الاشتباه بين القطعية والتواتر.
- عدم حصر كل ما يتعلق بالمسألة من أدلة تتعلق بآراء علماء الفقه الأولين والنقل عن أقوال القراء القدامى.
- عدم التمييز بين القرآن والقراءة.
- عدم تحديد لمن يعود السند في القراءة.
- عدم التفريق بين الحروف بنوعيتها وأحكام التجويد بإجمالها وتفصيلها.
- عدم وضوح مسألة الأحرف التي أذن الرسول للصحابة بالقراءة بها.
- ثبوت وجود خيارات للقراء ومن قبلهم في القراءة.
- انتقاد علماء معتبرين لبعض القراءات.
- الظن بأن القول بعدم التواتر هو قدح في القرآن.
- غياب بلورة بعض الشروط في الكتب حول شخص المقرئ ومواصفات قراءته ووصولها إلينا.
- عدم التمييز بين من يدرس الأسانيد اليوم وبين عصر قبل ابن الجزري وعصر القراء وقبل القراء.

وقد فضلت أن أذكر هذه النقاشات هنا حتى لا تشبهه على الباحث وقد أوضحنا خلاصة البحث في التواتر والقطعية بالنسبة للقراءات العشر.

وخلصتها أن القراءات متواترة قطعاً إلى القارئ في بنائها الإجمالي و حروفها المؤثرة في المعنى أما تفصيلها فما أجمعت عليه كتب المدونين والعلماء فهو متواتر للقارئ أما ما انفرد به أحدهم فهو آحاد إلى القارئ، أما ما بين القارئ والرسول فأوضحنا أن الحروف المؤثرة تأخذ

القطعية التي هي بحكم التواتر من توفر الشروط التي اشترطت في القارئ والقراءة، أما الحروف غير المؤثرة والأحكام فهي قطعية الثبوت إلى الصحابة والتابعين وتابعي التابعين بما أذن به الرسول من قراءة أو قراء وقد فصلنا هذه الأمور فلتراجع.

وهنا نشير مرة أخرى أن الأحكام التجويدية اعتمد على شرط واحد في بنائها وهو السند الصحيح لذلك لا يمكن القول بالتواتر الشفهي لكل حكم على حدا من القارئ إلى الرسول.

كما إن أساليب الأداء التجويدية هي أمور ساهمت بشكل إعجازي في حفظ القرآن ودقة نقله ونشر الإسلام ولها إعجازها الإيقاعي الخاص ونغمتها ذات التأثير الخاص في النفوس فهو أمر هام تكميلي.. إن من يصب اهتمامه ونقده على غلاف وزينة كتاب ما ويمنع أي مساس له وتغيير في شكله فإنه من فضول القول أن نقول إنه يمنع ويذود بقوة عن أي مس ينال ما بداخله وهذا حال أمة الإسلام مع القرآن.

❖ **تتمة في أدلة وجود قراءات لم تصلنا:**

وقد أوضحنا ضمن التسلسل التاريخي لظهور القراءات أن هناك قراءات ربما لم تصلنا وهنا أذكر أدلة تدعم ما ذكر هناك:

- إننا نجد في كتب علماء القراءات أنه قد غاب عن كل منها كتابة شيء لم يصل إلى هذا العالم عن القراء السبعة أو العشرة ثم يذكر غيره بأنه ثبت عنده وهذا عن القراء العشرة الذين بين أيدينا فقط.

- هؤلاء القراء المذكورون تركزوا في خمسة أمصار من أمصار بلاد الإسلام في عصر تابعي التابعين فماذا كان يقرأ المسلمون الآخرون في الأمصار الأخرى من العالم الإسلامي (اليمن، مصر، البحرين..) في نفس الزمان الذي كان فيه القراء أحياء.

الملاحظ أن اختلاف المصر الذي ينتمي إليه القراء الذين قراءتهم بين أيدينا يؤدي لاختلاف القراءة دوماً مما يدعم وجود قراءات خاصة في هذه الأمصار حسب الصحابة الذين وصلوا إليه ودرسوا فيه.

- نجد أن الكتب القديمة التي ألفت منها ما حوى القراءات السبع وبعضها الثماني وبعضها الأربعة عشر وقد ذكرنا نقلاً عن ابن الجزري أن في بداية تأليف كتب القراءات كان عددها يبلغ العشرات حسب أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره وذكرنا التسلسل التاريخي في اختيار الأمصار الإسلامية الخمسة ثم لماذا انتقى ابن مجاهد السبعة ولماذا هؤلاء السبعة، وقد ذكرنا كيف انتقد ابن مجاهد على الاقتصار على السبعة إلى أن أتى ابن الجزري فأوصلها إلى العشرة واكتفى بذلك السبعة.

- النقول العديدة التي سقناها عن ابن الجزري في النشر حول هذا الموضوع وكذلك نقوله عن العلماء الآخرين ومنها نقوله عن الشيخ ابن تيمية رحمه الله.

- ويكفي دليلاً أن هناك فترة زمنية قبل ابن الجزري انتشرت وذاعت القراءات السبع وظن انحصارها في الشاطبية والتيسير حتى أصبح البعض يظنون أن القراءات محصورة فيها فأتى ابن الجزري ليضع حداً لهذا اللغط ويوضح الخطأ فيه وأوصل القراءات إلى العشر، لو قدر فبقية الأمور كما كانت في عهد ابن الجزري لما وصل إلينا إلا سبعة قراءات وظن أن القراءات محصورة فيها.

❖ بعض التوصيفات التي تذكر حول القراءات العشر:

ولربما قال قائل: ربما لم يصلنا بعض القراءات لكن لم يتواتر إلا هذه القراءات التي وصلتنا؟

وهناك تعقيب رئيس على هذا الكلام:

أولاً: إن قول القائل هنا يشير إلى أن كل القراءات التي بين أيدينا بما فيها متواترة وهذا أمر غير دقيق لأننا شرحنا التواتر وأوضحنا أنه ليس كل ما في القراءات التي بين أيدينا متواتر. والتواتر في العبارة هو إلى القارئ أم الرسول..

فإن قيل: إنه لا توجد قراءات أغلب ما فيها متواتر إلا هذه.. فهذا أيضاً غير دقيق إن قصد به من الصدر الأول إلى اليوم لأن كل القراءات المقبولة في الصدر الأول كان أغلبها متواترة سواء وصلتنا أم لم تصلنا طالما أنها مقبولة فتوافقها مع الرسم العثماني وتوفر باقي الشروط يعطيها حكم القطع بما يعادل تواتر الأحرف التي فيها وأغلب ما فيها كما ذكرنا وكذلك أحكامها التجويدية الإجمالية لا تخرج عما وصل إلينا على الغالب كما شرحنا.

وكذلك القول: إنه لم يثبت قبول إلا هذه القراءات التي وصلتنا فهو غير صحيح بل مر معنا أن هذه العشرة هي ما وصل إلينا مع وجود العديد من القراءات المقبولة التي تحقق شروط القبول لكن تم التركيز والاهتمام بهذه القراء.

❖ **التوصيف الدقيق للقراءات العشر:**

والدقيق أن نقول كما قال العلماء السابقون: إن هؤلاء القراء هم قوم تفرغوا للقراءة والإقراء بحيث شاع صيتهم وانتشر وكان إقراءهم ابتغاء وجه الله تعالى لا غير كما يقول الإمام الشاطبي وكانوا شيوخ إقراء معروفين لا يُقرئون حرفاً إلا ثابتاً، وقد حَققت قراءاتهم شروط القبول فتم انتقاؤهم من بين أهل ذاك العصر، ومن بين قراءات ذلك العصر من أجل حصر مسألة تعدد القراءات وانتشارها ومن أجل حصر ما تحويه هذه القراءات وعدم ضياع الناس بكثرتها وقد تم اختيار قراءتهم بحيث تحوي كافة الحروف المؤثرة في المعنى المنتشرة الثابتة.



ادعاء وجود نقص أو زيادة في القرآن الكريم والنقول الغريبة حول هذا

والآن هل هذا القطعية التي ذكرناها تبرهن عدم وجود أي نقص في القرآن؟

أولاً يقصد بالسؤال القرآن وليس القراءات. فقد أوضحنا أن القرآن هو الآيات والكلمات والسور، أي هي كل ما يبني عليه المعنى مما في القراءات التي حققت شروط القبول وأهمها موافقة الرسم، أما القراءات فقد ذكرنا أنها كانت تبلغ العشرات وقد ذكرنا هذا وسنذكره بإيضاح بعد قليل.

نقول إنه دون شك إن هذه القطعية تبرهن على عدم وجود أي لبس وخطأ في الآيات الموجودة بين أيدينا في المصحف الشريف.

لكن ربما يقال ما ذكر لا يبرهن على عدم وجود نقص إنما يبرهن على قطعية ما بين أيدينا فقط.

هنا نرد على من يقول هذا:

إن الكلمات القرآنية والأحرف ذات المعنى والآيات القرآنية لا تثبت إلا بالتواتر أو ما له حكم التواتر وفق الشروط التي أوضحناها: التواتر أولاً إلى القارئ الموجود في عشرات الكتب التي يعتبر كل كتاب منها سند بحد ذاته، ثم توفر شروط القبول لقراءة القارئ من ناحية شخصيته وقراءته حسب ما ذكرنا من شروط، وإن ادعاء أي نقص مرفوض طالما أنه لم توجد نصوص معلنة من أجل دراسة كونها متواترة أو لها حكم التواتر لختمة كاملة تم ادعاؤها ولو ادعى مدع ما وأظهر آيات وحروف يدعي أنها قرآنية فإنها ترفض قطعاً لأنه لا يوجد برهان يعطيها حكم التواتر أو الشروط التي تحقق القطعية والتي قبلت بها القراءات وقد أوضحناها والتي تعادل التواتر.

فالقرآن الذي يبنى على القراءات قبلناه لأن القراءة حققت الشروط المذكورة ولولا ذلك لما قبلنا قرآنيته فكيف نقبل أي ادعاء آحاد غير واضح البناء والسند، إن الأسانيد والسردي التاريخي لنقل آيات القرآن والتي يعترف بها الجميع من كون حروفها مستفيضة أو مشهورة في كل مصر وكون كل قارئ قرأ على عشرات التابعين قلنا إنه من الممكن أن يكابر مكابر ويرفضهما بادعاء أن هذا مثبت نقلاً عن كتاب أو كتابين ونرد عليه هنا بثبوت الرسم العثماني وتواتر نسخته تاريخياً وتوفر الشروط الثلاثة.. فكيف حال من يدعي آيات قرآنية ناقصة طبعاً بدهاة نرفض قوله وكلامه الذي لا يبنى على دليل نقلي قطعي.

هذا كله عدا أن هناك في القرآن المتواتر آيات ثابتة تنفي النقص ومنها: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ﴿٩﴾ الحجر: ٩، ومن قرأ سورة الحجر بتمعن عرف أن المقصود بالذكر قطعاً هو القرآن وهذا ما هو منتشر في أرجاء الآيات القرآنية، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ ﴿٤٢﴾ فصلت: ٤٢، أي لا نقصاً ولا زيادة، وجملة (من خلفه) استعمالها معروف عند العرب للدلالة على السرقة أو الأخذ غيلةً أو الغدر بالآخر وسورة فصلت من بدايتها كانت تتكلم أن القرآن كتاب عربي آياته مفصلة وواضحة أتت الآيات تؤكد أنه ليس بأعجمي لأن العربية تحوي من التفصيل والإيضاح الذي يمنع التحريف المحتمل في باقي اللغات والذي حصل في كتب اليهود وغيرهم، فمن يدعي هذا النقص يناقض القرآن أولاً ولا شك أن هذا الادعاء يخرج هذا الشخص من الدين الإسلامي لمخالفته الصريحة لنص القرآن، فإن ادعى هذا أن الله حفظ الآيات الناقصة بإظهارها على يده أو على يد أشخاص فهذه مكابرة ما بعدها مكابرة لكن نعود فنقول له أين البرهان على حكم التواتر أو القطع على ثبوت هذه الآيات أم أنك تريدنا أن نؤمن اعتماداً على الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً أم تريدنا أن نكون كأهل الكتاب الذين اخفوا كتبهم بين زعمائهم الدينيين ثم أتوا ليقولوا بعد مئات السنين هذا هو كتابنا وقد أخفيناه خوفاً من بطش الباطشين.

❖ وهنا يطرح هؤلاء أسئلة تتعلق بزعم النقص:

- هل تقول إن هذا الرسم متواتر بين الصحابة وبين الرسول ما الدليل على هذا؟
- ثم لماذا اختلف الصحابة حتى وضعوا الرسم العثماني؟
- أليس من الممكن أن يكون الرسم العثماني قد ألغى بعض ما هو قرآن كان شائعاً بين الصحابة حتى أن بعضهم في البداية رفض إلا أن يقرأ بقراءته إلى أن مضى حينئذٍ ثم تم إتلاف كل مصحف فيه مخالفة؟ ثم ألا يدل هذا على اختلاف كان بين الصحابة ضمن السرد التاريخي لتدوين المصحف الذي تورده الكتب.
- لماذا تقول إن من ادعى وجود نقص في القرآن خارج عن الإسلام ألم يكن ادعاء بعض الصحابة لزيادة أحرف أو نقصها عاملاً مؤدياً لإخراجهم عن الإسلام حسب ما ذكرت، وكذلك نجد أن الفقهاء يختلفون في آية البسملة أهما من كل سورة أم لا أليس هذا ادعاء زيادة ونقص.

نؤكد مرة ثانية هنا بأن الذي يهمننا في أن القرآن أي كلماته لا تثبت إلا بالتواتر أو ما يقوم مقامه. بما يحقق قطعية الثبوت عند العقلاء وقد استطردهنا في شرحه وسبب هذا أن القرآن هو كتابنا نحن المسلمين الذي نبي عليه أساس ديننا فلا نبنيه على أي ظن وهذا نحاج به كل ديانة أخرى ونتهمها في أن كتابها لم يثبت ضمن نقول لا يختلف عليها العقلاء، ثم ما لا يختلف عليه العقلاء هو المتواتر وكذلك ما يحقق حكم التواتر من ناحية القطع، وبالتالي فالمسلم لا يقيس بمقاييسين ويخادع فهو يبني أساس دينه على المتواتر أو ما له حكم التواتر ويقول هذا المتواتر أمام غير المسلم أما أمام المسلمين إن خالفوه لم يعد يهتم بالتواتر ويعتمد على أقول آحاد يعتبرها مقدسة لتقدیس أصحابها مثلاً لأنه بهذا يخالف الأساس الذي بنى عليه فكره وعقيدته.

ولذلك فكلمات وآيات وسور القرآن الذي بين يدينا وفق ما رسمت به لها حكم التواتر إلى الصحابة وقد أوضحنا أدلة قطعية ثبوت الرسم إلى الصحابة وأنه بالقطع حوى كل ما قرأه الرسول فليرجع إليه.

❖ الرد على بعض النقول التي تنسب للصحابة وغيرهم من نقص في القرآن أو مخالفة لما يوجد فيه:

أما ما يزداد من مرويات آحاد في نقل ادعي أنه انفرد به صحابي أو اثنان فمن المرفوض تماماً اعتبارها من القرآن فأولاً لم تحقق شرط التواتر أو ما له حكم التواتر من ناحية القطع في مواصفات القارئ والقراءة التي دونتها فقبولها هو مخالفة للأصل الذي بنينا عليه ديننا من أن القرآن هو الكتاب القطعي الثبوت دون أي خرق وبالتالي فهذا النقل مشكوك به، ثم إن فرضنا أنه ثبت عن صحابي نقلٌ ما يعتبر زيادة مع أن هذا لا يمكن إقامة البرهان عليه فإنه يبقى في مجال الظن فإن رفض باقي الصحابة لإثباتها في المصحف اعتماداً على الشروط التي شرطوها عند جمع القرآن واعتماداً على عدم توفر هذه الشروط عند قبول الآيات إضافة لكونه لم يرد ضمن ختمة كاملة بأحكامها وحروفها إلى قارئٍ معتبر وضمن كتب حقت المواصفات المطلوبة.

ثم لو لم يُجمع الصحابة على هذا لوجد عبر التاريخ قراءات متوافقة مع ما ظل كل صحابي مقتنع به نتيجة تعصبه لما يقرؤ به ونتيجة تمسك من قرأ عليه بما أقره شيخه ولوصلت ضمن كتاب قراءات معتبر لكن لا يوجد بين أيدينا أي قراءة تاريخية عبر أي نقل تاريخي لختمة كاملة ولها أحكام تجويد خاصة واقترانات خاصة وشروط كاملة بغض النظر عن الخروج عن الرسم على فرض وجوده مما يدل على إجماع الجميع على هذه الشروط برغم بعض الخلافات في البدء نتيجة بعض اشتباه ما على أحدهم.

وكم كان من السهل في العصور الأولى أن يدعي مبتدع ما لأي هدف آيات ينسبها لصحابي ما بما يحقق مراد هذا المبتدع إذا لم يتقيد وأتباعه بالشروط المنطقية للضبط وبالتالي هذا يؤدي إلى تحريف الدين مع العصور وفتح باب لإضلال الناس.

وكم يأخذني العجب عندما أسمع أن هناك من يدعي وجود آيات لم تظهر وأخفيت عند أناس خاصين من المسلمين بما يشابه كتب اليهود والنصارى إن المسلم الذي يدعي هذا لا يدري أنه لا يفيد مذهبه الفكري بقدر ما يعمل على هدم الإسلام جملة - والذي لن يهدم - الذي يعتبر قطعية ثبوت القرآن أساساً في قبوله وبنائه بل هو بهذا يزيد أموراً عقيدية على

القرآن ربما تحرفه حيث إن كل نصوص القرآن تأخذ حكم العقيدة التي رفضها أو تحريفها خروج عن الدين والزيادة غالباً تحوي تحريفاً للآيات القرآنية ومقاصدها.

❖ الطريقة التي جمعت بها لجنة عثمان بن عفان المصحف وما كانت

مهمتها:

ومما يدعم ما نقوله هنا ما ذكرناه عند سرد التدرج التاريخي لظهور القراءات لكن نعيده هنا مع بعض الزيادة دون الاستطراد في النقول التي نعزو القارئ للرجوع إليها مع المقارنة والبحث ليصل لما أوضحناه من كتاب المصاحف لأبي داوود ومناهل العرفان للزرقاني وكتب السنة.

ويجدر هنا الإشارة إلى الطريقة التي جمعت بها اللجنة التي شكلها عثمان رضي الله عنه بقيادة زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أي ثلاثة صحابة من مكة قرشيون وصحابي من المدينة وقد اعتمد هؤلاء على المصحف التي جمعت من الصحابة في عهد أبي بكر والتي كانت مكتوبة في من قبل الصحابة في عهد رسول الله بين يدي رسول الله وكانت وظيفة هذه اللجنة:

- نسخ مصاحف يبعث واحداً لكل مصر من أمصار الإسلام لتضبط تلاوتهم وذلك اعتماداً على النسخ التي جمعت في عهد أبي بكر.
- دراسة الأشياء التي اختلفت في قرآنتها ونسخ ما يثبت منها في المصحف ورفض ما لم يثبت قطعاً، بإثبات ما ثبت في العرصة الأخيرة فقط التي عرضها جبريل على رسول الله.
- وضع رسم للنسخ بحيث يحتمل كل ما ثبت أن الرسول قرأه، أو أذن به أو اختلفت به النسخ وهذا فيما يمكن أن يحتمله رسم واحد.

وقد ذكرنا سابقاً في السرد التاريخي لوظيفة لجنة عثمان أنهم:

- التزموا بنقل ما ثبت تماماً في الصحف التي بين أيديهم التي جمعت في عهد أبي بكر أما ما اختلفت فيه هذه الصحف بسبب من زيادة أو نقصان ضمنوه في عدة مصاحف على أن الصحف لم تختلف إلا في زيادة حرف أو نقصه حسب كما ذكرنا وأحصينا اختلاف المصاحف العثمانية التي تعتبر صورة عن اختلاف الصحف.

- ما اختلفت فيه الصحف من رسم الكلمة على لهجة قبيلة ما كتبه بلغة قریش طبعاً الاختلاف دون تغيير أصل الكلمة كرسم (ال) التعريف (ام) مثلاً على فرض وجوده حيث لم يختلف في أصل الكلمة ولو أنها اختلفت لأنبتوا ذلك فهم أثبتوا كلمات ربما يجدها القارئ لأول مترادفة..

- كما وضعوا ضوابط للرسم في مسائل الهمزة وحروف العلة الألف والياء والواو والتي على ما يبدو اختلفت هذه الصحف في رسمها حيث لم تكن الهمزة لها صورتها المعروفة كما شرحنا، كما قصدوا برسمهم الإشارة إلى بعض الأحكام الأدائية واللفظية، والخلاصة أنهم التزموا بما يوجد في الصحف مع زيادة ضبط للمسائل التي لم تكن مضبوطة والإشارة إلى بعض الأمور المتعلقة بالأداء والحركات وحروف العلة وقد شرحناها في محتمل الرسم، وإن هذه الأمور سنتناولها مرة ثانية.

أما النسخة التي جمعت في عهد سيدنا أبي بكر فهي عبارة عن نسخة جمع بها سيدنا زيد الصحف التي دون عليها الصحابة آيات القرآن بين يدي رسول الله فأخذ هذه الوثائق وجمعها في سفر واحد وكان زيد بن ثابت من المشهورين بالحفظ والاتقان بين الصحابة فكان يجلس في المسجد ليستلم من الصحابة الوثائق المكتوبة وكان عندما يستلم الوثيقة يقرأها ليقرأها مع حفظه من أجل الاستيثاق ثم لا يقبل الوثيقة حتى يأتي الصحابي صاحب الوثيقة يقرأها ليقرأها مع كتب بين يدي رسول الله وبالتالي صحف أبي بكر لم تكن صحفاً لحنمة واحدة بل ربما تكرر كل سورة عدة مرات لأنها تحوي صحف الصحابة التي كتبوها بين يدي الرسول.

فكان زيد والصحابة الذين معه يقرأون كل آية وسورة من القرآن ويستذكرونها ثم ينادي مناد في باب المسجد كلفه أبو بكر بهذا العمل أن من عنده نسخة مكتوبة من آية أو

سورة كذا فليأت بها وليأت بشاهدين أهما كتبت بين يدي الرسول، لذلك هناك صحف بين يدي الصحابة دونها كل منهم لنفسه لكنها لم تقبل لأنه لم يدونها بين يدي الرسول أو لم يأت بشاهدين أهما دونت بين يديه، إلا أن الأحاديث تذكر أواخر سورة التوبة لم تتوفر فيها نسخة مكتوبة حققت هذا الشرط ولكن وجدت نسخة مكتوبة عند خزيمة بن ثابت كتبت بين يدي الرسول وبما أن الرسول اعتبر في مجمع من الصحابة شهادته بشهادة رجلين لذلك قبلت، وبعض الروايات تنسب الحادثة لأبي خزيمة وعلى ما يبدو أن الأصح هو خزيمة بن ثابت، وهذه الكيفية بأن وضع رجل يناد في باب المسجد بإحضار نسخ كل آية ذكرها أبو داود في المصاحف وغيره ومع أن الأحاديث في هذا ليس قوية لكن يشهد لهذه الكيفية المنطق المتناسب مع الروايات المتعلقة بأواخر سورة التوبة من طلب شاهدين .

❖ اشتباهات وقع بها البعض حول كيفية نسخ المصاحف:

- وقد ظن البعض أن زيد طلب نسختين لكل آية وهذا ليس بصحيح لأسباب:
- إن شهادة خزيمة اعتبرت بمثابة شهادتين، وشهادته لا يمكن أن تقوم من ناحية المنطق بمثابة نسختين بدل شهادتين، وقد قبلت نسخته بسبب شهادته أما لو أن الصحابة اشترطوا نسختين لما قبلوا نسخته فقط.
 - المنطق يقول إن كل نسخة يجب أن يؤتى عليها بشاهدين عدلين حتى تقبل وهذا معروف قضاء.
 - ظن البعض بأن الصحابة أرادوا جمع نسختين من كل آية حتى يكون دليلاً على إثباتها وهذا أمر خطأ ولا مبرر من ناحية المنطق طالما النسخة من الثابت أهما كتبت بين يدي الرسول ﷺ فلا مبرر لاشتراط نسخة ثانية وطالما أنهم يحفظوا الآية إنما من القرآن لكن هم لم يكونوا يكتبونها بكتابة المصحف مما حفظوا فقط إنما كانوا يريدون أن يضبطوها بصحف كتبها وضبطها في عهد رسول الله ﷺ ولا يريدون أن يجمعوا إلا صحفًا وافق عليها الرسول ﷺ.

وأحيل القارئ إلى مناهل العرفان للزرقاني ليقراً فيه تفصيل الخلاصة التي ذكرتها حول جمع القرآن في عهد أبي بكر، وبالتالي فعثمان رضي الله عنه لم يقم إلا بأن أمر بكتابة عدة نسخ من النسخة الأم التي جمعت في عهد أبي بكر وإيجاد رسم خاص يحتمل ما ثبت قراءته إلى

رسول الله ثم إتلاف كل ما كان منتشرًا بين الناس مما يخالف هذا المصحف الذي حوى ما يقطع بنسبته إلى رسول الله.

وبالتالي فالنسخ العثمانية مأخوذة عملياً مما جمع في عهد أبي بكر وهي بدورها كتبت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك ذكرنا أن بعض العلماء يرون أن الرسم العثماني هو رسم توقيفي من رسول الله ويرون أن كتبة عثمان رضي الله عنه لم يقوموا إلا بنسخ ما وجد في صحف أبي بكر وهي بدورها رسمت بين يدي رسول الله إلا أن هذا الرأي فيه مبالغة لأننا أوضحنا أن هناك في الرسم العثماني أشياء قد اصطاح عليها الصحابة لإثبات كل ما قرأه الرسول أو التنبيه بعض كفيات الأداء وهذا شرحناه في بداية الكتاب حول تفصيل ما يوجد في محتلم الرسم، وإن قصة جمع زيد رضي الله عنه للوثائق في عهد أبي بكر ثم نسخ المصاحف في عهد عثمان هي من القصص التي تصل لى حد التسليم التاريخي من كثرة شيوعها وانتشارها بغض النظر عن تفصيلها حسب ما ذكرناه.

هنا نشير إلى اشتباه يقع به بعض من يكتب في علوم القرآن وهو ظنهم أنه في عهد أبي بكر تم نسخ وكتابة مصحف لأبي بكر فيقولون نسخة أبي بكر وهذا أمر خاطئ إنما تم جمع ما يوجد من صحف بين الصحابة بعد أن استحر القتل بينهم في حروب الردة.

الاشتباه الثاني: أهم ظنوا أن الآية الواحدة حتى يدونها زيد ولجنته اشترطوا فيها أن يكون عليها شاهدان اعتمادا على نقول من بعض الأحاديث توهم هذا وهذا ليس بصحيح إنما اشترط الشاهدان في عهد أبي بكر عند جمع النسخ إنما لجنة عثمان قامت بنسخ صحف أبي بكر إضافة لما ذكرناه من اصطلاحات وتمحيصات قامت بها اللجنة.

ثم الشاهدان لم يكونا على الآية بل إن القول أنهما على الآية هو أمر في غاية الإيهام كيف والآيات يحفظها عشرات الصحابة إنما كما شرحنا إن زيدا أثناء جمعه الآيات في عهد أبي بكر كان يحفظها وكلما تذكر آية أو مجموعة آيات مع الصحابة نادى مناد في باب المسجد من عنده نسخة من سورة أو آية كذا فليات بها ويجب أن يأتي بشاهدين أنها كتبت بين يدي الرسول والشاهدان هما ما طلبه الشرع لإثبات أي ادعاء وهنا الشاهدان هما

الصحابي الذي أتى بها وشهد عليها ثم صحابي آخر، وهذا ما حصل في أواخر سورة براءة فلم يجدوا إلا شاهداً واحداً هو خزيمه بن ثابت الذي اعتبر الرسول شهادته بشهادة رجلين لذلك قبلوا نسخته دون شاهد آخر، والآية كانت محفوظة عند جميع الصحابة، وهذا ذكرناه سابقاً.

لكن هذه القصة في روايتها اشتباه فمرة رويت أما في عهد النسخ في عهد عثمان وروايات روت أما في عهد أبي بكر ولا بد أن الرواية الأولى فيها اشتباه حول كون الحادثة في عهد عثمان فلا ميرورسبب لحصولها لأن الصحف كانت مجموعة والأمر انتهى ولم تقم لجنة عثمان إلا بنسخ هذه الصحف.

❖ ذكر بعض النقول الغريبة حول زيادة أو نقص في القرآن وما يرد عليها:

وكما ذكرنا بعد نسخ هذه المصاحف وإطلاع الناس عليها وفي مقدمتهم الصحابة لم يصل إلينا عن أحد من الصحابة ختمة بأحكامها وحروفها كاملة بما تدل على تمسكه باعتراض ما.

ولم يُنقل أي اعتراض حول أن زيداً وضع في القرآن أي آية غير معروفة أو كلمة غير معروفة إنما الكل أجمع عليها ولا يوجد أي نقل تاريخي ثابت يعاكس هذا ، إنما الاعتراضات كانت حول زيادة بعض الكلمات التي يذكرها صحابي على ما أثبت زيد، وقد نقل عن ابن مسعود أنه رفض أن تكون الفاتحة والمعوذتين من القرآن مع إقراره أنه سمعهما من رسول الله بل قيل إنه قد قام بحكهما من مصحفه إلا أن هذا النقل نقل مكذوب لم يصح ورفضه كل علماء النقول بل الأحاديث الصحيحة تعارضه كما إن قراءة عاصم التي في سندها ابن مسعود من الثابت فيها المعوذتين والفاتحة وهي قراءة قطعية الثبوت كما أوضحنا، فلا يؤبه لنقل آحاد غير موثق لمعارضة ما هو ثابت قطعي كما ذكرنا، والأحاديث التي تدل على ثبوتها كثيرة هذا عدا عن القراءة القطعية كما ذكرنا فهذا النقل من أغرب ما سمع وقد أكد كذبه النووي

في المهذب وابن حزم وغيرهم وللوقف على هذا يمكن للقارئ مراجعة مناهل العرفان للزرقاني فقد أشبع الموضوع إيضاحاً.

والخلاصة: أنه لا يوجد أي نقل تاريخي من أي فرقة أو طائفة ولو ضعيف تناول أن القرآن فيه زيادة باستثناء ما ذكر عن ابن مسعود وكذلك قول بعض الطاعنين إن آية: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] هي من أقوال أبي بكر بعد وفاة الرسول ﷺ، وكذلك ادعاء البعض أن: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ [البقرة: ١٢٥] هو من قول عمر.

والادعاءات الثلاثة مردودة بأن:

١- أسانيد القراءات جميعاً التي بين أيدينا تروي هذه الآيات المذكورة من القرآن ثم إن تلك الادعاءات ظنية وضعيفة النقل إن لم نقل مردودة، ثم إن القراءة التي تعود لابن مسعود يروي فيها المعوذتين والفتحة بل هذا النقل يخالف كل ما نقلته القراءات بأسانيد المثبتة في الكتب فكيف نقبل قولاً شاذاً في معارضة الأسانيد العديدة الكثيرة ثم هذه الأسانيد تدل أن هذه الآيات تم تلقيها مشافهة دون تدخل الرسم وإنما الرسم ضبط مسألة منع الزيادة وبالتالي فابن مسعود وافق على رسم هذه السور في القرآن إن لم يكن مباشرة فبعد حين، كما إن كتب الأحاديث تذكر سبب نزول الآيات السابقة وتصرح أنها من القرآن بأسانيد صحيحة، ثم لا يوجد لدينا قراءة تاريخية للقرآن بأحكامها تثبت ما ذكر، وخلاصة ما نقول هنا:

لا يمكن الاعتماد على نقل آحاد هنا عدا أنه غير واضح الثبوت في إثبات أمر يعارض ما هو متواتر أو قطعي.

٢ - إن الادعاء الأول حول ابن مسعود نقله أحمد في مسنده عن ابن مسعود ولم ينقل إلا بهذا السند وفيه لين بسبب رجل في السند هو أبو إسحاق الذي اختلط آخر عمره، وفيه الأعمش الذي قيل أنه يدلّس على أن تفصيلاً للمسألة سيرد بعد أسطر وهذا يدل على وهن هذا السند بغض النظر عن آحاديته.

أما الآيتان الأخيرتان فلا يوجد أي نقل يدعم هذا الادعاء والادعاء دون دليل لا يقبله أحد وعلى ما يبدو كما أشار لهذا الزرقاني إن المدعين اعتمدوا على الروايات التي تقول إن آية ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ البقرة: ١٢٥، أتت موافقة لقول قاله عمر بين يدي الرسول، وربما يعتمدون في نسب الآية الثانية إلى أبي بكر أنه تلاها على الصحابة يوم توفي الرسول صلى الله عليه وسلم فشعر الصحابة وكأنها أول مرة تتلى عليهم على أنه ثبت في الأحاديث الصحيحة متى نزلت هذه الآية في غزوة أحد وسببها، وعلى أي حال فإن هذا الاستنتاج من الحادثة السابقة هو أمر ظني لا يقوم في وجه ما له حكم التواتر، والقطع فهو مرفوض.

٣- إن من يدعي ما سبق يتركز هدفه على إيجاد خرق في القرآن الكريم ليثبت عدم سلامة القرآن وبالتالي خرق الإسلام وهذا لا يتحقق فيما سبق لو سلمنا له ادعائه لأن هذه الآيات لا تزيد معنى ولا تنقصه في فكر القرآن والدين الإسلامي.

٤- إن من يستدل بأقوال الشيعة من أجل إيجاد خرق في ثبوت القرآن اعتماداً على أنهم اعترضوا على ما في المصحف نقول:

إن الشيعة السابقين لم يدعوا هذا - أي رفض شيء مما رُسم - بل ادعوا النقص كما سيمر مع أن هذا الادعاء الذي يرفض شيئاً من الرسم ربما يلقي هوى عند البعض المغالين من الشيعة في أخذ مأخذ على الصحابة في جمعهم للقرآن من أجل إثبات وجود النقص الذي يدعونه إلا أن هذا المدعي المغالي يسلم بباقي آيات القرآن حسب زعمه فنقول له أين تذهب بآية: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٦﴾ فصلت:

٤٢، أي لا ينقص منه ولا يزداد عليه كما أوضحنا، ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ الحجر: ٩، ولا شك أن الذكر هنا هو القرآن لأن الآيات القرآنية دائماً تستعمل لفظ الذكر لهذا ثم الإطار الذي وردت به الآية يدل على ما سبق فقد بدأت سورة الحجر بآية (تلك آيات القرآن وكتاب مبین) وختمت بآيات: (الذين جعلوا القرآن عضين) وفي موضع آخر يرد: ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠﴾ الأنبياء: ١٠ ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴿٤٤﴾ الزخرف: ٤٤، ولم يختلف عالم فيما سبق.

ولا أدري أي تاول بعيد سيتأوله للآية من يريد أن يتعصب لما يراه؟! إن تاول من ادعى النقصان بأن الحفظ هو حفظه هذه الزيادة بين يدي أشخاص يُمثلون أئمة الأمة - حسب ما يزعم المدعي - فماذا سيتأول من ادعى الزيادة، لا يختلف عاقل بأن ادعاء الزيادة هو ادعاء لاختلاط القرآن بالباطل إن ادعاه شخص مسلم. وقد ذكر الزرقاني تفصيلاً جيداً لهذه المسائل فليرجع إليه.

ونعيد الخلاصة فنقول: إن الرسم القرآني الذي بين أيدينا لا يُختلف أبداً في أنه هو الثابت القطعي من القرآن الكريم وإن ادعاء وجود أي نقص كما يدعي بعض علماء الشيعة السابقين ويذكر في كتبهم حتى قال البعض إن آيات القرآن كانت سبعة عشر ألف آية وهو القرآن الذي جاء به جبريل علماً أن القرآن بين أيدينا حوالي ستة آلاف ومئتا آية، ويتم نسب القول إلى أحد كبار الصحابة أو كبار آل البيت، ويدعى بأن هذا القرآن الخاص بآل البيت فصل فيه كل شيء وقد كتبه علي رضي الله عنه بعد وفاة الرسول.

ويدعى وجود بعض الكلمات أخفيت أو غيرت أحياناً ضمن بعض الآيات مثل (أن تكون أئمة هي أزكى من أئمة) بدل كلمة أمة وبدل أربي.

ومثل زيادتهم لقول الرسول ﷺ لأبي بكر في الغار كلمة (ويلك) التي تدل على العذاب قبل لفظ: ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا لَللَّهِ مَعْنَا ﴿٤٠﴾ التوبة: ٤٠.

ومثل ادعاء وجود عبارة (عن ولاية علي) بعد: ﴿ وَقَفُّوهُمْ إِيَّاهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ (٢٤) الصافات: ٢٤.

ومثل ادعاء إسقاط عبارة (بعلي بن أبي طالب) بعد: ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ الأحزاب: ٢٥.

وادعاء إسقاط عبارة (آل محمد) بعد كلمة (ظلموا) في: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ الشعراء: ٢٢٧.

والبعض زعم وجود آية تسمى آية المتعة تبيح المتعة دون مستند نقلي أبداً على وجود هذه الآية الغير موجودة في الرسم العثماني أو وجود قراءة كاملة للقرآن بأحكام خاصة تنقلها ضمن سند شفهي تاريخي بغض النظر عن باقي الشروط، اللهم إلا أن مذهبه يراها.

إننا نقول له ليكون مذهبك الفقهي ما تراه لكن لا تدعي على القرآن ما ليس منه لأنه هو أصل بناء الدين ولا مجال للعبث فيه فأنت تهدم أساس دينك بهذا من حيث لا تدري.

والبعض زعم وجود آية القنوت أي دعاء (اللهم إنا نستعينك ونستهديك..) ويحتجون بأن أبي بن كعب كان يراها من القرآن ويستدلون من هذا على اختلاف الصحابة في القرآن.

إلى العديد من المواضع التي تتركز حول فكرة واحدة متعصبة لفكر المدعي، إن كل ما يدعى من نقصان يرد عليه برد واحد واضح صريح قد ذكرناه إن كل هذه الادعاءات هي ضرب من الظن في بناء الدين وقد شن القرآن حرباً شعواء على الظن الذي لا يقاوم السيقين ولا يقوم مقامه فأنا كإنسان عاقل أبني أساس فكري على ما هو ثابت قطعاً لا أقع بما انتقد به اليهود والنصارى من إخفاء كتبهم دهنراً طويلاً بين أئمتهم بل لا يمكن إقامة أي دليل ولو ظني عن ثبوت ما سبق.

فأي نقل آحاد مهما كانت قوته وفي أي كتاب كان ثبوته هو أمر ظني لا يقوم في معارضة التواتر أو ما له حكم التواتر الذي ثبت عبر العصور للقرآن، ولا يجوز قبوله وضمه لما هو قطعي ثابت أبداً.

إنني الآن أستطيع أن أنسخ ادعاءات تحوي نقص كلمات وأنسبها إلى أحد الصحابة لماذا لا تكون آية ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ المائدة: ٦٧، والتي يقولون أن بعدها (في علي) لماذا لا تكون (في أبي الدرداء)، لماذا لا تكون في عثمان، تركزت الادعاءات على ما ذكر فقط بسبب ماهية الطوائف التي ظهرت في الأمة تاريخياً والظروف السياسية..

ثم إنه لا يجوز فهم آيات القرآن بمعزل عن الإطار الذي وردت فيه أي عن مقصد الآيات وموضوعها التي وردت الآية بضمها يأخذني كل العجب عندما أسمع مسلماً يقول: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) فيقول تم إسقاط كلمة (في علي) أو ما إلى ذلك إن الآية وردت في إطار الكلام على ما يؤكل وما لا يؤكل والحكم على أهل الكتاب من أنهم يأكلون السحت والحرام وفي مسألة أنهم حكموا الرسول في مسألة ما.. فما دخل (علي) رضي الله عنه في هذا.. الحقيقة سذاجة ما بعدها سذاجة واجتراء للنصوص لكن هل هي سذاجة عن خطأ أم تعمد..!! أم إن نقول الرجال الآحاد إن كانوا مقدسين عندنا فإنها تحكم على النصوص القطعية بالزيادة والنقصان!!!

وينطبق هذا على العديد من الإدعاءات كيف ينزل القرآن فيقول (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فيقال يجب أن تكون (ظلموا آل محمد) كيف يخبر القرآن المسلمين بين يدي الرسول بصيغة الماضي (ظلموا آل محمد) والظلم لم يقع بعد حسب ما يقولون وهم يقصدون الظلم في عهد الأمويين وغيرهم حسب ما يقولون، القرآن ربما يشير أحياناً لمسألة غيبية مستقبلية بالتلميح لا بالتصريح وهذا ما نراه إعجازاً في المستقبل أما التصريح فهذا يتنافى مع سنة الله في القرآن من إبقاء الغيب غيباً حتى ظهوره إن الآية وفق هذا ادعاء في غاية

التصريح لحادثة ظلم وقعت على أهل البيت ولم تقع بعد حسب ما يُقال. أفهكذا يبني العاقل أحكامه!!

٥ - ثم إن الخلافات التي تنقل وكانت بين الصحابة حول بعض الآيات هي في مواضع محصورة وقليلة ثابتة ونقلت ثم كانوا إن اختلفوا في مسألة بسيطة تذاع وتنتشر وتنقل، فأبي عاقل يمكنه قبول كون ما يقارب عشرة آلاف آية أخفيت ولم تظهر بين يدي أهل ذاك العصر كلهم.. إن المتعصب لما يراه يمكن أن يقنع نفسه بسهولة بهذه الفكرة لقد تأمر أهل ذاك العصر كلهم ساستهم وعامتهم على هذا العمل!!!.

إن أي ادعاء لا يقوم على دليل قطعي وخاصة أن قرآنا هو الأساس الذي نبني عليه ديننا لا يؤبه له بعكس الأحكام الفقهية الفرعية التي تبني على الظن الغالب والقوي وربما كبار مكابر فقال إنما ثبتت عندي قطعاً بقول أئمتي أو حديث عندي فنقول له أولاً ما مدى قطعية نسبة القول إلى أئمتك ثم أوضحنا أثناء الكلام بأن القرآن الأساس لأن أئمتك وغيرهم يجب أن يستمدوا شرعيتهم من القرآن وإلا فمن أين أتت شرعيتهم إنك تهدم الأساس الذي بنيت عليه شريعتك وتجعل الرجال هم المتحكمين بالأساس لا العكس.

على أي حال إن ادعاء أمر كهذا هو شيء لا يليق بمسلم ينتسب للقرآن الكريم أبداً إنه عمل هدام في أساس الإسلام عدا أنه لا يقوم على أساس علمي، على أن هذا ظهر بين الشيعة سابقاً بينما ضُعبَ اليوم إلى حد ما فيما بينهم.

❖ سبب وجود بعض نقول الاعتراض من الصحابة في مخالفة الرسم العثماني:

يضطرنا الحديث السابق إلى توضيح سبب هذه النقول التي تذكر أنها صدرت بين الصحابة ونقول إنه عندما قام الصحابة بجمع النسخ في عهد أبي بكر لم تظهر خلافات حول بعض المواضع وكون بعض الآيات موجودة في مصحف صحابي أم لا بسبب أن النسخ جمعت

عند أبي بكر لكنها لم تعمم لكن في عهد عثمان بعد نشر النسخ في الأمصار اطلع الجميع عليها لذلك ربما ظهرت بعض الخلافات فمثلاً ينقل أن أبي بن كعب كان يظن أن دعاء القنوت من القرآن ومثل النقل الضعيف عن ابن مسعود في الموعودتين وكذلك ما ذكرنا عن سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) وكذلك ما ينقل (يأخذ كل سفينة صالحة غصباً) وكذلك ما ينقل عن عائشة رضي الله عنها حول (خمس رضعات يجرمن).. إلى بعض المواضع المحصورة التي نقل فيها هذه الزيادات.

فنوضح هنا ما يلي:

في البداية على المسلم أن يدرس أولاً مدى ثبوت الخبر إلى الصحابي بواسطة رجال السند ثم إن ثبت فهذا لا يعتبر قرآناً أبداً لأننا ذكرنا أن بعض الصحابة ربما يشتبه عليهم أمر ذكره الرسول فظنوه من القرآن من كثرة عناية الرسول به أو كون الصحابي سمعه من الرسول أو أنه كان فنسخ في العرصة التالية ولم يعلم بنسخه هذا الصحابي أو أن الكلمة التي يذكرها اشتبهت عليه فأدخلها خطأ بسبب فهمه لمعنى الآية ثم عندما وجد أنها لا تحقق شروط القبول تركها.

ثم عندما قام زيد بجمع المصحف في عهد أبي بكر وضع هذه الاحتمالات فاشترط وجود نسخة مكتوبة بين يدي الرسول ويشهد عليها اثنان أنها كتبت بين يدي الرسول حتى يقبل أنها من القرآن الكريم وما لم يكن مكتوباً لم يقبله حتى تنقل الأخبار أن منادياً كان ينادي في باب المسجد من أجل الإتيان بالمصحف وإحضار شاهد عليها.

فبعد أن انتشر المصحف ونسخ في عهد عثمان وجد بعض الصحابة أن مصاحفهم ربما فيها ما يخالف في مواضع قليلة المصحف المجموعة في عهد أبي بكر، ونقصد بمصاحفهم أي الذي كتبه كل منهم بيده لنفسه وليس بين يدي الرسول، وبالتالي فالمصحف الذي خالف لم يحقق فيما خالفه شرط قبول قرآنيته وهو كونه كتب بين يدي الرسول، فلربما تمسك الصحابي أولاً بمصحفه ثم تراجع فيما بعد والسبب الرئيس لتراجعه أنه وجد أن المصحف المجموع أكثر دقة لأن صحفه كتبت بين يدي الرسول كما ينقل عن ابن مسعود تراجعته وقد أجمع الصحابة على هذا المصحف العثماني وذكرنا أدلة هذا واستفضنا به سابقاً.

وهذا الإيضاح ليس العمدة في الرد على الآخرين إنما عمدتنا:

ما ذكرنا من أن كل ما يدعى زيادته هو اعتماد على الظن في بناء الدين والعقائد التي يجب أن تبنى على القطعي، هذا عدا أن هذا الظن لا يمكن اعتبار نقله وصل إلى درجة الظن القوي.

ثم كل هذه النقول عن الصحابة التي تذكر في أحاديث ذات أسانيد جيدة في موضع ما لا تضيف أي معنى جديد إلى القرآن الكريم.

وقد ذكرنا أن من يقول أن القرآن الذي بين أيدينا فيه زيادة أو نقص فقوله هو خروج من الإسلام لأنه مخالفة صريحة للآيات الواردة الصريحة حول هذا الموضوع ولأن القرآن هو الأساس الإعجازي الذي بنينا عليه صحة الدين ثم هو أساس الدين فرفض شيء منه هو خروج عن الإسلام، هنا يُسأل كيف ينقل عن الصحابة هذه النقول، أليس فيها خروج عن الدين.

أولاً: إن النقول السابقة هي نقول آحاد يتطرق إليها الظن ولا يمكن أن نبني عليها حكماً تجاه شخص وخاصة أن جميع الصحابة وخاصة من تعود الأسانيد إليهم وهم الذين ذكرت عنهم هذه النقول أقرؤوا بما ورد في المصحف العثماني فقط مما يضعف هذه النقول أو يدل أنهم رجعوا واعتمدوا ما يوجد في المصحف العثماني وبالتالي هذه النقول الظنية لا تقوم دليلاً على أنهم كانوا يعتمدون هذه الأقوال، ودليل هذا القراءات التي بين أيدينا والتي تعود إلى هؤلاء الصحابة وهي قراءات قطعية.

ثانياً: إن ما ينقل أنهم اختلفوا فيه كان في أماكن قليلة محصورة وقليلة وكانت من قبيل التفسير الذي توهم أنه من القرآن أو من أشياء كان يعلمها الرسول الصحابة وهي معروفة بين

جميع الصحابة لكن ظن أنها من القرآن كدعاء الشاء وقول السيدة عائشة في الرضعات وبالتالي فخلافتهم محصور وهو لا يؤدي إلى زيادة فكر ما في الفكر الإسلامي والعقيدة أو نقصانها وبالتالي فالخلاف كان خلافاً كمالياً وليس أساسياً كما يزعم البعض بعكس ما يدعيه البعض من نقص ربما يصل إلى ما يزيد عن ضعف آيات القرآن أحياناً وهي تزيد أموراً جديدة فكرية بل عندما يوجه منتقد انتقاداً للقرآن اعتماداً على هذه النقول التي لا تزيد أي معنى لا يزيد ثبوت القرآن إلا قوة فالاختلاف في هذه الأمور الدقيقة التفصيلية التي إجمالها له معنى واحد يدل على مدى الدقة التي نقل بها القرآن، إننا نرى كتبنا عند بعض الديانات تختلف في وجود أسفار بكاملها أو نقصها.

ثالثاً: إن طبقة الصحابة هي الطبقة التي جمعت القرآن وحددت ما هو منه مما ليس منه فلا بد أن يكون هناك بعض الخلاف في أمور كمالية. بمعنى أمور لا تنقص ولا تزيد فكراً في هذه الطبقة في بعض المواضع أما ما استقروا عليه فهو ملزم لمن بعدهم.

وبالتالي فالعبارة الدقيقة في الحكم على من زعم النقص في القرآن هي: من زعم أن هذا القرآن الموجود بين أيدينا اليوم فيه نقص في آيات يُزعم أنها تحوي أموراً ذات معانٍ لم يأت بها القرآن أرادها الله تعالى من الأمة الإسلامية لكنها لم تصل أو زعم أن هناك آيات تحوي أموراً ليست مراداً لله تعالى وهي في هذا القرآن فقد خرج من العقيدة.

وإن الخلاف الذي يذكر في عدد الآيات بين القراء أو الخلاف في كون البسملة موجودة في مقدمة كل سورة أم لا بين الفقهاء مع أن جميع القراء لا يختلفون في كونها آية من سورة النمل وبعضهم ينقلونها في بداية كل سورة وبعضهم لا تلقياً ، والخلاف في ترتيب السور كون الصحابة اجتهد فيه أم لا .. كل هذه الخلافات تندرج تحت ما نقول من أنها لا تضيف مسألة فكرية جديدة في الدين الإسلامي بعكس ما يزعم من أقوال شاذة زعمت آيات وزيادات بعض الكلمات التي تؤدي إلى زيادات فكرية تهدف نصرته المذهب أو الرأي الخاص على حساب الحق.

والخلاصة: لا يمكن توجيه أي اتهام للصحابة وكذلك الفقهاء الذين يناقشون أموراً كمالية من عدد آيات أو كون البسملة آية بداية كل سورة أم لا بعكس من يدعي ادعاءات تمس جوهر القرآن والفكر الإسلامي فهذا فيه خروج عن الدين من هذا القائل مهما كان موقعه ومنصبه من الفقهاء والعلماء دون الحكم بإيمان وكفر هذا الشخص، لكن هذا بشرط الثبوت القطعي لنسبة هذا الخبر إلى صاحبه.



هل هناك أحرفاً نُؤثر في المعنى في قراءات العصور الأولى ربما لم نصلنا وهل هذا يؤدي للنقص؟ وهل هناك أحكام تجويدية لم نصلنا؟

ذكرنا سابقاً أن القراءات في العصور الأولى وصلت إلى العشرات أليس من الممكن أن توجد أحرفاً ذات معنى لم تصلنا.

لقد شرحنا هذا الأمر سابقاً في كلامنا عن تدرج ظهور القراءات وذكرنا: أن الذين دونوا كانوا قد تلقوا القراءات مشافهة سناً إلى القراء الذين دونوا عنهم ولم يكن يقبل هذا العلم من شخص إلا قد تلقاه مشافهة، فكان الذي يدون يعود سنده إلى مشايخ إقراء معروفين تزعموا القراءة وقراء وعلماء مشهورين في ذلك العصر.

وكان على الغالب من ضمن القراء الذين يختارهم العالم المدونّ ليمثلوا هذه الحروف القراء السبعة أو الثمانية أو التسعة وربما العشرة المعروفين اليوم حيث تزعموا مشيخة الإقراء قي أمصارهم.

وكان القصد الرئيس للعلماء المدونين حصر القراءات ومنع تشعبها بما يسهل على الناس تناول القرآن دون التشعب في الخلافات من القراءات التي صحت.

ثم هدفوا من هذا التدوين كونه حاوياً للقراءات التي حققت شروط القبول من أجل تجنيب المسلمين القراءة بما لا يصح.

وبنوا عملهم بشكل رئيس على حصر كل الخلافات في الكلمات بين الأمصار وفي كل مصر من الخلافات التي تتعلق بالمعنى لأنها تمثل القرآن حسب ما أوضحنا، لكن كان المدون لا يثبت إلا ما قرأه بسند لذلك تجد بعض اختلاف في الكلمات لم يدون في البدء ثم استكمل في الطبقات التالية، وبالتالي اختار المدونون قراءات تمثله أحرف في كل مصر.

وبالتالي ربما وجدت اقترانات تجويدية أي كيفية إجمالية لقراءة القرآن تتعلق بالأداء وجدت في العصور الأولى لكن لم تصلنا.
كذلك ربما وجد حكم تجويدي تفصيلي لم يصلنا ربما كان يقرأ به في الصدر الأول.

وكذلك ربما وجدت حروف غير مؤثر بالمعنى مما أذن بها الرسول وكان يقرأ بها لكنها لم تصل وقد ناقشنا هذا سابقاً في بحث (هل الاختلاف الإعرابي للكلمة بما لا يؤثر في المعنى يندرج ضمن ما أذن به الرسول للصحابة) ، وهذه الأمور كلها ليست أموراً تؤثر في القرآنية إنما هي أمور تتعلق بالقراءات وأساليب الأداء والتي وصلت في الصدر الأول إلى العشرات، وهذا لا يؤثر بل إن العلماء الأوائل قصدوا إلى حصر القراءات بعدد محدود وترك الباقي من أجل التسهيل والتيسير وضبط الأمر لذلك غابت أحكام بداية عن القراءات السبع ثم أتت في الثلاثة المتتممة.

لكن لا يوجد حروف مختلفة تؤثر في المعنى بين القراء لم تصل لأن المدونون الأوائل لكتب القراءات عندما قاموا بحصرها عملوا على اختيار قراءات تشمل كل الحروف المؤثرة في المعنى قدر المستطاع، لكن ربما غاب عن أحدهم شيء فقام ابن الجزري فأكمل القراءات إلى عشر استقصت ما لم تم إغفاله، وهذه المسألة تناولناها باستطراد سابقاً، وقد ذكرنا أن هذه الحروف المؤثرة بالمعنى كلها لا تؤثر بالمعنى الإجمالي للآيات ربما تؤثر بمعنى تفصيلي بلاغي كما شرحنا لكن لا تؤثر بالإجمالي وهذا رد على من لا يسلم بما ذكرنا من استقصاء هذه الحروف في القراءات العشر أقصد كل ما قرئ وأثر بالمعنى، زعما منه بأنه كما غابت عن القراءات السبع حروف فإنها ربما تغيب عن العشر، ثم إننا نعتبر اليوم هذه الحروف التي تؤثر بالمعنى التفصيلي هي مراد الله تعالى ولو أراد وصول غيره لوصلنا وأحيل القارئ للرجوع لما ذكرنا في التدرج التاريخي حتى تكون الفكرة واضحة عنده.

ومن هنا نؤكد أنه لا يجوز القول بغياب أمور ذات معنى لم يتناولها القرآن والقراءات التي وصلتنا وهذا خروج عن الملة ويندرج تحت إطار الفقرة السابقة في ادعاء النقص في القرآن.

لكن الأمور ذات المعنى التي ربما غابت هي في أمور لم تضيف معاني إجمالية فكرية جديدة في الدين، وهذا هو واقع اختلاف حروف القراءات المؤثرة في المعنى عبر العصور إنها لا تؤثر بالمعنى الإجمالي والفكر العام للقرآن.



القراءات الأربعة الشاذة وسبب شذوذها

وهنا أشير إلى وجود أربع قراءات معروفة اليوم لكامل القرآن الكريم ولها قواعد تجويدية معروفة إلا أنها اعتبرت شاذة.

وهذه القراءات هي: قراءة ابن محيصن راويها (البزي، ابن شنبوذ)، اليزيدي راويها (ابن الحكم، ابن فرح)، الحسن البصري (البلخي، الدوري)، الأعمش (المطوعي، الشنبوذي).

وهذه القراءات لها أسانيد:

قراءة ابن محيصن دونت في المبهج من طريق شبل والمبهج أحد كتب ابن الجزري في النشر وهذا ما ذكره الدمياطي في الاتحاف إلا أنها في الروضة أيضا، وذكر عبد الفتاح القاضي مفردات الأهوازي إلا أنني لم أقف على مفردات الأهورازي لأحقق الأمر وهو ليس من كتب ابن الجزري في النشر.

قراءة الحسن البصري دونت في كتاب مفردات الأهوازي من طريق عيسى الثقفي.
قراءة اليزيدي في المبهج والمستنير من طرق أحمد بن فرح ابن الحكم، وهذا ما ذكره الدمياطي والقاضي إلا أنها ليست في المستنير الذي هو في القراءات العشر.
وقراءة الأعمش في كتاب المبهج عن قدامة وكل قارئ عنه راويان.

وقد قرأت عن الشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور الزاهرة في توجيه القراءات قوله: إنها تعتبر مقبولة وليست شاذة إذا تماشينا مع رأي ابن الجزري ومكي لأنهما اكتفوا بسند واحد صحيح ولذلك فقراءتهم حققت شروط القبول عندهم فيما هي عند غيرهم ممن اشترطوا التواتر غير مقبولة، واستدل بهذا أن التواتر هو شرط في قبول القراءان وإلا لم ترفض هذه القراءات لأنها حققت الشروط الثلاثة حسب رأيه .

ابن محيصة من العلماء المتضلعين في القراءات وذكُر أنه جمع الكثير .
والحسن كان بحراً في العربية كما ذكرنا سابقاً وعالمًا كبيراً.

وابن محيصة من طبقة القراء تابعي التابعين، الحسن من طبقة التابعين وهاتان الطبقتان
قبلت خيارهما ويمكن القول إن قراءته لم تخرج عن الرسم.

أما اليزيدي فقد أخذ عن تابعي التابعين بشكل عام وأشهرهم القارئ أبو عمرو البصري
بغض النظر أن هناك نقول آحاد حول قراءته على بعض التابعين، فهو بذلك فَقَدَ شرط كونه
من الطبقات التي ما زالت فيها الخيارات مقبولة كما ذكرنا فيما قبل من خيارات حروف لا
تؤثر في المعنى وأحكام تجويدية مما أذن به الرسول، لذلك روايته الصريحة عن أبي عمرو قبلت
أما قراءته وفق اختياره ابتداء فلم تقبل، برغم أن قراءته لم تخرج عن الرسم.

أما الحسن فإنه من الطبقات المقبولة أيضاً لأنه من طبقة من قرأ على الصحابة لكن قراءته
خرجت عن الرسم وذكرنا أنه كان له خيارات من لغة العرب خرجت عن الرسم.

أما الأعمش فهو ممن قرأ على التابعين فمن طبقة القراء المقبولين لكنه خرج عن الرسم في
عدة مواضع.

ومن أمثلة خروج الحسن والأعمش قراءتهم في النساء: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ النساء: ١٦٢
قرأ (والمقيمون)، وقرأ (والصابرون) بدل (الصابرين) في البقرة ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ
وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ البقرة: ١٧٧.

ومما خرج به الحسن: (اهدنا صراطاً مستقيماً) (لا ريباً فيه) (الصواعق) بدل الصواعق وهي
إحدى لغات العرب، وروى المطوعي عن الأعمش (ما جئتم به سحر) بدل: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ
السِّحْرُ﴾ يونس: ٨١.

وقرأ (القيَام) بدل (القيوم). وقرأ الشنوذني عن الأعمش ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ﴾ آل عمران: ١٤٦، قرأها (فما وهنوا إلى ما أصابهم). وأمثلة خروج الحسن والأعمش عديدة.

أما ابن محيصن فمما يمكن القول أنه خرج به عن الرسم قراءته (هذي) بدل (هذه) في كل القرآن لكن لا يمكن الجزم هنا بأنها خروج عن الرسم لأنه يمكن القول إنها لهجة من لهجات القبائل في أسلوب اللفظ كما هو شأن الإبدال في الهمز أو تسهيله.

ولا أذكر أن له ما يمكن القول أنه خرج به عن الرسم.

أما اليزيدي فمما يمكن القول أنه خرج به عن الرسم في قراءته (ورسولٍ إلى بني) بدل ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ آل عمران: ٤٩ وما يمكن أن يحتج به لقراءته هو أنها تشبه قراءة (سلاسلا) التي يوقف بها (سلاسلا) وهي من محتمل الرسم، لكن هذا لا يصح ولا يتوافق مع قواعد الرسم التي شرحناها، لأن الألف في سلاسلا اعتبرت ألف إطلاق لذلك جاز حذفها أما هنا فلا يمكن اعتبارها ألف إطلاق. ولا أذكر أيضاً إلا هذا الموضع لليزيدي.

وبالتالي فيمكن القول إن ابن محيصن لم يخالف الرسم، وكذلك اليزيدي إذا اعتبرنا هذا الموضع مختلفاً فيه.

لكن الاعتراض الأهم الذي يوجه إلى هذه القراءات والذي هو السبب الرئيس في رفضها اليوم ورفضها زمن ابن الجزري واعتبارها شاذة هو أن القراءة غير متواترة في الكتب إلى قراءتها، وبالتالي فأصل نسبتها إلى قراءتها الموصوفين لا يمكن القطع بها وقد ذكرنا أنه يجب أن يتواتر إجمال القراءة إلى كتب القراءات إلى القارئ الذي تحققت فيه المواصفات المطلوبة للقراءة والقارئ.

إن قول الشيخ الجليل عبد الفتاح القاضي يصح كون التواتر غير متوافر في القراءة لكن القصد إلى القارئ كما ذكرنا، إلا أنه لا يمكن التسليم بقوله إن هذه القراءات لم تخالف الرسم بل خالفته صراحة خاصة قراءة الحسن والأعمش.

وهذه القراءات الشاذة ربما كانت موجودة في العصر الأول لكن منها ما ترك بسبب مخالفته الرسم كما ذكرنا برغم من تواترها، ومنها ما ترك بسبب ضعف الاهتمام به برغم موافقته الرسم ومع الوقت أصبح من الصعب الجزم بنسبته إلى مصدره بسبب إما انقطاع الأسانيد أو قتلها في إثبات أصل القراءة إلى هذا القارئ.

وهذا الذي شرحناه هو سبب عدم وصول العديد من القراءات التي ربما كانت متوفرة في الصدر الأول.

ويذكرُ ابن الجزري في منجد المقرئين أن من العلماء المدونين من دون في كتبه كل ما وصله سواء أكان ما يدونه مستفيضا أم لا ومن المدونين من لم يدون إلا ما كان مستفيضاً ومثل بالشاطبية والتيسير، وذكرَ هذا في تعليقه لشذوذ بعض القراءات المنقولة ويقصد بهذا الأربعة الشاذة، وربما التعبير ليس واضحا لأنه بعد أسطر يذكر أن الاستفاضة لا تهم إنما التوافق مع الشروط الثلاثة المعروفة هي المعتمد في القول بهذا التواتر، كما إن الاستفاضة غير كافية أبداً لقبول القراءة والاستفاضة سببها الرئيسي هو نشاط من أقرؤوا بهذه القراءة ونشروها بل ربما غيرها مما لم يدون كانت استفاضته في العصر الأول معادلة لما استفيض فيما بعد.

إن ما قاله ابن الجزري من ذكره الاستفاضة صحيح لكن ما يجب إيضاحه هو أن المدونين عندما دونوا القراءات كانت بعض القراءات غير مستفيضة وذلك بسبب ما ذكرناه من مخالفة أحد الشروط الثلاثة وهذه القراءة كانت موجودة في الصدر الأول لكنها أهملت بسبب مخالفتها أحد هذه الشروط ولذلك لم تعد مستفيضة في زمن من دون القراءات أو أنها لم تلق الاهتمام الذي نالته القراءات العشر.

ويبقى هناك نقل غريب نراه يذكره ابن الجزري في المنجد وهو أن القراءات الشاذة كان يقرأ بها في عهد الرسول بل ربما قرأ بها الرسول وكانت موجودة ومنها النقول المذكورة في الأحاديث (وله أخ أو أخت من أم) (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً).. وغيره من القراءات الشاذة ثم يعللُ شذوذها أنه كان فيما بعد مخالفتها للشروط التي اشترطت.

وهذا الذي يفهم من كلام ابن الجزري غريب جداً فكيف هذا والصحابة دونوا في المصحف كل ما ثبت أن الرسول قرأه من الصحف التي كتبت بين يدي الرسول، ثم كما ذكرنا في النقول الآحاد في هذا الصدد لا يوجد دليل قطعي عليها ولم تنقل ضمن ختمة كاملة، وهذا بالنسبة للقراءات الشاذة المتعلقة بالرسم وكذلك بالنسبة لمخالفة العربية فكيف يمكن أن توجد قراءة شاذة تخالف العربية ولا يوجد لها وجه في العربية والقرآن آياته صريحة في أنه قرآن عربي.

ما أظن حول هذا النقل عن ابن الجزري أنه هناك اشتباه في التعبير يفهم منه ما ذكرنا، أظن القصد : أن العديد من القراءات التي تعتبر لدينا شاذة اليوم بسبب قلة أسانيدنا وعدم استفاضتها بالكتب كان يقرأ بها في الصدر الأول ومنتشرة، طالما أنها تحقق شرط موافقة الرسم واللغة وصاحبها له سند في القراءة.

❖ أشهر من كتب في القراءات الشاذة:

وهنا نشير إلى أن أشهر الكتب التي اعتمدت بالنقول التي تحويها آيات من القراءات الشاذة هو كتاب ابن جني في كتابه المفصل ويعتبر مرجعاً في هذه النقول لكن من الناحية العلمية إن وصف كل نقل أنه قراءة ليس بدقيق لأن القراءة ذكرناها من أنها نقل لختمة كاملة للقرآن بحروفها الخاصة وأساليبها التجويدية كاملة، هذا عدا أن ثبوت هذه القراءة إلى مصدرها ليس قطعي.

وقد جمع العلامة المتولي المصري القراءات الشاذة الأربع في منظومته الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع تنمة العشرة.

❖ التعامل مع النقول الأحاد لقراءات شاذة صح سندها:

ذكرنا سابقاً أن هذه النقول الموجودة في كتب الحديث أو التفسير أو غيرها مما خالف الرسم ، والتي اتينا بأمثلة عديدة عليها لا يمكن اعتبارها قرآناً أبداً إنما هي نقول آحاد تستخدم في بناء المسائل الظنية غير العقدية، فهي تعتمد كالحديث الآحاد في بناء المسائل الفقهية وتأخذ مرتبة الحديث الآحاد في التعامل مثل ما ذكرنا في قراءة (وله أخ أو أخت من أم).

وهنا نذكر نقلاً يذكره بعض الشيعة لقراءة ﴿ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ الكهف: ٥١، حيث يقول البعض إن فيها قراءة (وما كنت متخذ المضلين عضداً) –بالثنية– ويقصدون بهذا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، طبعاً هذا ليس بقرآن أولاً لأنها كالنقول الآحاد التي توافق الرسم لكنها لم تقبل لأنها لم تحقق شروط قبول القراءة وثبوتها، أما الزعم بأنها نقول آحاد تشبه قراءة (وله أخ أو أخت من أم) ويدعي هذا المغالي أنها تعامل كالحديث الثابت عنده، نؤكد أن النقول الآحاد لا تبني عليها إلا المسائل الظنية مهما بلغت درجتها أما أن نبنى عليها مسألة غيبية يعتبرها صاحبها عقيدية وهي جديدة على فكر القرآن وغير منتشرة فيه فهذا أمر مرفوض فهذه النقول الآحاد لا يمكن إعمالها في مجال بناء العقيدة شأن الآيات القرآنية القطعية لدينا.

❖ دليل كون شرط السند يحوي سماع الناقل ختمة كاملة مشافهة:

ربما يطرح سؤال عن دليل كون القراءة سمع بها ختمة كاملة مشافهة متى يتم قبولها

وتدوينها، ما الدليل على هذا:

– أولاً: إنه لم يحقق لدينا شروط القبول المذكورة للقراءة إلا ما وصل إلينا مسموعاً ضمن ختمة كاملة.

- ثم ليس من المتصور أن تتحقق شروط القبول هذه إلا قراءة لختمة كاملة تأخذها الأجيال كابر عن كابر وكان لا يقرأ من يريد أن يضبط قراءته للقرآن إلا على شيخ متقن حافظ لكامل القرآن وأخذه كاملاً عن شيوخه.

- إن شأن المدونين الأوائل أنهم لم يدونوا إلا عن من أقرأ ختمة كاملة وتلقاها عن شيوخه وهذا ما نجده في الكتب لأن هذا فيه دليل ضبطه واتفقته وأخذه عن سابقه.

إن هذا ما كان عليه السابقون في الاقتصار على تدوين ما تم تلقيه كاملاً لذلك فمن جمع قراءة أحد من الصحابة أو غيرهم من بطون كتب التفسير فإنها لا تعتبر قراءة أبداً وهذا مجمع عليه.

ولكن أليس اعتماد ابن الجزري في بناء كتابه النشر على كتب لم يقرأ ختمة كاملة بمضمونها يعتبر خروجاً عما ذكر من شرط قراءة ختمة كاملة وكذلك المشافهة في التلقي، ثم ألا يدل هذا على جواز قراءة الشخص بمضمون كتاب لم يتلقاه مشافهة، وكذلك يدل على جواز أخذ حكم تجويدي أو حرف إلى قارئ ما اعتماداً على هذا الكتاب المعتر ولو لم يتلق هذا الشخص هذا الحكم مشافهة عن شيوخه.

نعم إننا نجد أن ابن الجزري عندما جمع النشر وضع الكتب التي يأخذ منها ووضع أسانيد هذه الكتب وذكر الكتب التي قرأ ختمة بمضمونها.

لقد ورد جواب هذا السؤال سابقاً ضمن شرحنا لتطور القراءات وأوضحناه لكن نؤكد عليه هنا حتى لا يشتبه على الدارس.

إن ابن الجزري عملياً هنا لم يرقم في كتاب النشر إلا بعملية جمع خلاصة الكتب السابقة التي جمعها علماء الإقراء بأسانيدهم الصحيحة المتصلة من شيوخهم مشافهة للقرآن لختمة كاملة، فهو لم يدون القراءات ابتداءً بل هو جمع وصنف في كتابه خلاصة كتب اعتمد عليها

ودرسها على شيوخه وتلك الكتب عليها المعول في تحقيق الشروط المذكورة المطلوبة وقد حققت شروط القبول، وكما ذكرنا ابن الجزري في كتابه النشر فقط جمع وصنف وأعطى خلاصة كما هو شأن عملي في هذا الكتاب وعمل من يجمع ويقارن .

❖ جواز قراءة إنسان القرآن بمضمن كتاب لم يتم يتلق ختمة كاملة مشافهة بمضمونه:

أما الشق الثاني من السؤال حول جواز قراءة إنسان بمضمن كتاب لم يتلق ختمة بمضمونه مشافهة:

طبعاً هذا الأمر جائز ولا إشكال فيه طالما أن هذا قد ورد في كتاب قراءت معتبر ومؤلفه معروف بأنه عالم في القراءات وله سند ودونه كتابه مشافهة عن شيوخه مثل مفردات الأهوازي مما يخرج عن النشر مثلاً، أي حقق الكتاب الشروط المطلوبة المذكورة وبشرط كون القراءة هي أحد القراءات العشرة المقبولة التي وصلتنا لأن هذه القراءات فقط إجمالها وحروف معانيها متواتر في الكتب لدينا إلى قراءها، وبالتالي فزيادة تفصيل جائز طالما أنه يتعلق بحرف غير مؤثر في المعنى أو أنه حكم تجويدي وأسلوب أداء غير متعلق بالمعنى.

أما زيادة حرف مؤثر في المعنى فلا يقبل إلا إذا وافق النقل الجديد عن أحد القراء قارئاً آخر في هذا الحرف وحرف هذا الآخر ثابت ومتواتر في الكتب.

وقلنا بجواز هذا لأن هذا كان عمل العلماء في الأخذ مما ثبت في الكتب التي حققت الشروط المطلوبة، وابن الجزري في النشر هو أكبر مثال لدينا لهذا العمل.

لكن نشير هنا إلى أن هذه القراءة بمضمن هذا الكتاب يصبح سند القراءة اليوم بها مشافهة ابتداء من هذا الشخص الذي قرأ بمضمن هذا الكتاب، ويجب الإشارة لهذا في الإجازة.

لكن ما جرى بين الشيوخ عبر العصور السابقة بعد ابن الجزري الاكتفاء بالكتب التي بقيت تقرأ مشافهة بين الشيوخ وخاصة الطيبة والشاطبية والدرة وطبعاً كل ما في الطيبة من كتب يعتبر كتاب يُقرؤ به ضمن جمع القراءات من طريق الطيبة.



أسئلة حول النقل

هنا تطرح أسئلة هامة تتعلق بموضوعنا المذكور حول:

وجوب الالتزام بقراءة ختمة ما عن قارئ ما بكتاب من كتب القراءات القديمة المعتمدة هل هذا أمر واجب؟ وهل يجب الإشارة لهذا الكتاب؟ وهل يجب الالتزام بالتحريرات أم لا؟ وقبلها هل يجب أن يلتزم المقرئ بما قرأه فقط بسنده على القارئ أم يجوز أن يقرأ بما ثبت عن هذا القارئ في كتب القراءات المعتمدة عند الأقدمين؟ وهل يجوز التخليط بين القراءات؟ وهل يجوز أن يقرأ القارئ ما لم يقرأه على شيخه؟ وهل يجوز وضع قراءة جديدة يتفق عليها مبنية على القراءات المعروفة وذلك بإيجاد اقترانات جديدة طالما أن القراء فعلوا هذا سابقاً؟ وهل يجوز إيجاد كتاب جديد يجمع بمضمونه الطلاب القراءات القرآنية وهو مبني على كتب الأقدمين بحيث يتفق عليه المقرئون اليوم؟

❖ نبدأ بسؤال: هل يجوز التخليط بين القراءات:

فنؤكد ما ذكرنا من أن الأحكام التجويدية والحروف كلها تعود لرسول الله والاقترانات التي تتألف منها كل قراءة من هذه الأحكام والحروف قام بها الصحابة أو التابعين أو القراء أو ربما أخذت حرفياً عن الرسول، وكل تفصيل في كل قراءة يعود أصله إلى الرسول إما بقراءته المباشرة أو بإذنه للقراءة به.

فالقراءة بتركيبها مبدؤ سندها من القارئ حسب ما ذكرنا بما أذن به الرسول أما تفصيلها فمبدؤها كلها إلى الرسول بما أذن به أو قرأه مباشرة، وهذا قد استفضنا بشرحه وأدلته.

وإن القول بأن الرسول ﷺ أوقفها بتركيبها واقترانها من مقدار المد المنفصل مع المتصل والأحرف مع أحكام النون والميم هو أمر لا يصح أبدا كما شرحنا وأوضحنا في سابقا في شرح التدرج التاريخي لظهور القراءات وفي مواضع عديدة أخرى.

لكن نقول إنه لا بد من اقترانات متعددة كان الرسول يقرأ بها ولكن لم يجعلها متمايزة فهذا الصحابي أخذ اقتراناً وذاك اقتراناً آخر وذاك جمع بين عدة اقترانات سمعها وذاك جعل أحكامه مقترنة بأحرف سمعها أو قرأها.. وهذا هو حال واقع القراءات كما أوضحنا.

وبالتالي بما أن القراءات تعود إلى رسول الله ﷺ وكلها أذن أو قرأ بها الرسول دون تمييز قراءة عن أخرى فلا إشكال إن أدخل القارئ قراءة على أخرى أو أدخل لنفس القارئ روايه ثابتة من طريق ما على رواية ثابتة من طريق ما آخر.

ومن الأمثلة على هذا قصر المنفصل الذي ورد عن حفص في الطيبة ولم يرد من الشاطبية، وهذا أوضحته في موضع آخر من كتابي في شرح المقدمة الجزرية (سراج القاري).

وكل ما سبق بشرط كونه في قراءة التعبد وليس في جلسات الإقراء التي تعتمد على الكتب والروايات والطرق وإيضاح كل منها وهذا أول شرط.

أما الشرط الثاني فهو: عدم إدخال قراءة على أخرى. بما لا تقبله العربية مثل إدخال قراءة حفص على ابن كثير: ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة: ٣٧، برفع آدم وكلمات، والصواب الرفع في إحداهما و النصب في الأخرى، والخلط هذا لا تقبله العربية فلا بد من فاعل ومفعول به.

وشرط آخر حسب رأيي والله أعلم هو في المقطع الواحد (القراءة بين وقفين): يجب الالتزام بالأحكام التجويدية والتقديرية نفسها في المدود وفي النظائر أي الأحكام المتماثلة وهذا لسببين:

- إن للقرآن إيقاعاً في أذن السامع وله إعجاز خاص وهذا الاختلال يؤدي إلى إخلال في أذن السامع ويؤثر في هذا الإعجاز.
- ثم لا يمكن أن يتصور أن الرسول الكريم أو أحد الصحابة المقرئين كانوا يقرؤون في المقطع الواحد الحكم نفسه مرة هكذا ومرة هكذا كما إن هذا لم ينقل عن أحد من شيوخ الإقراء، والله أعلم.

أما الشرطان الأولان (قراءة التبعيد وقبول العربية) فقد نص عليهما العلماء السابقون ومنهم ابن الجزري في النشر وسأذكر النقل عنه بعد أسطر.

نعود للشرط الأول: قلنا بشرط ألا يكون هذا التخليط في جلسات التي تعتمد على الكتب والروايات والقصد أن الطالب إن كان يقرأ في غير قراءة التبعيد أي في استحضار الروايات عن قارئ ما أو طريق ما أو كتاب ما فيجب هنا الأمانة والالتزام بما نقل بكل تفصيله، فمن يقرأ من طريق الشاطبية يجب الالتزام بالشاطبية ومن يجمع القراءات من طريق الطيبة فيجب عليه الالتزام بما فيها في جلسات الجمع وكذلك غيرها من الكتب.

وبالتالي هنا يجب ألا يُخلط بين القراءات لأن الشاطبية والطيبة من أهم مقاصد جمعها هو تمييز كل قراءة ورواية عن أخرى وهذا ما جرى عليه مقرؤوا هذه وتلك الطريق عبر الأجيال.

وأدعم ما ذكرته بما قاله ابن الجزري عن هذا الموضوع في كتابه النشر: ولذلك منع الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض وخطأ القارئ بها في السنة والفرص.. ونقل ابن الجزري هنا هذا الرأي عن السخاوي وأبو زكريا الأنصاري.. قلت - ابن الجزري: وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو ابن الصلاح في فتاويه وقال الأستاذ أبو إسحاق الجعبري

والتركيب في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر قلت ابن الجزري: وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً وجعل خطأ مانعي ذلك محققاً والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم كمن يقرأ (فتلقى آدم من ربه كلمات).. وذكر المثال الذي ذكرناه وساق مثلاً آخر.. وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث أنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح مقبول لا يمنع منه ولا حظر وإن كنا نعييه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام إذ كل من عند الله نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة وتهويناً على أهل هذه الملة. اهـ.

❖ وهل يجوز لشيخ أن يقرأ ويقرأ لراو بحكم ما لم يقرأ به هذا الشيخ مشافهة هو طالما أن هذا ثابت في الكتب إلى هذا القارئ؟

ويعني السؤال بأنه إذا قرأ عن قارئ ما بطريق كتاب ما كالشاطبية مثلاً ختمته بالتزام حكم تجويدي أو حرف ثم ثبت عنده من كتاب آخر من الكتب المعتبرة التي حققت شروط القبول كالطبية مثلاً أسلوباً آخر في هذا الحكم التجويدي أو هذا الحرف.

نؤكد أولاً أن القراءة والإقراء بهذه الأحكام في قراءة التعبد ينطبق عليه ما ذكرناه وقاله ابن الجزري من الجواز فالكل ثابت إلى ذلك القارئ أولاً مما يجعل هذه القراءة صحيحة إلى هذا القارئ خاصة أن القراءة هنا تعبداً بل يصح أن نقول قراءة القارئ فلان أو رواية فلان دون تحديد طريق أو كتاب أو مع تحديد.

وقد رأيت أن السبكي في مقدمة كتاب إبراز المعاني لابن أبي شامة قد منع القراءة والإقراء بما لم يتم تلقيه فقال في الدرّة السادسة من كتابه:

لا يجوز له أن يُقرأ إلا بما قرأ وسمع فإن قرأ نفس الحروف المختلف بها خاصة أو سمعها وترك ما اتفق عليه جاز أقرأه بما اتفقا بالشرط وهو أن يكون ذاكرًا كما تقدم. ١. هـ

والمستغرب هو إنكار جواز القراءة على الإطلاق تعبدًا أو غير تعبد. بما لم يقرأ.. وكان كل المسلمين الذين يقرؤون القرآن تعبدًا قرأ كل منهم على شيخ مسند.. إنه حسب رأيه لا يجوز لأحد من عوام المسلمين قراءة القرآن على إطلاقه طالما لم يقرأ على شيخ وهذا بداهة ليس بصحيح البتة.. طالما أن الشخص يقرأ بما ثبت من الأحكام والأحرف إلى القارئ ومنه إلى رسول الله فلا سبب للمنع.

وهذا السؤال يشبه السؤال المطروح قبل أسطر حول جواز القراءة. بمضمن كتاب من كتب الإقراء المعتبرة والتي لا يوجد لها سند اليوم.

وقد ذكرنا أن الأخذ من أي كتاب معتبر هو أمر لا إشكال فيه وهذا ما فعله ابن الجزري في النشر برغم أن بعض الكتب لم يأخذها مشافهة إنما أجزى بها إجازة إجمالية فقط لكنه أخذ أحكاما وأحرفاً منها وأثبتها، وذكرنا أن هذا الأمر جائز ضمن شروط ذكرناها في السؤال السابق المطروح حول القراءة. بمضمن كتاب من كتب الإقراء المعتبرة التي ليس لها سند شفهي اليوم بتلقيه كاملاً مشافهةً . وبالتالي فالأمر لا إشكال فيه طالما أنه في قراءة تعبد.

أما بالنسبة لمن يقرأ على شيخ ما إجازة لقراءة ما اعتماداً على كتاب فيجب الالتزام قطعاً بما ورد في هذا الكتاب من الشيخ خاصة إن نُص على اسم الكتاب الذي قرأ. بمضمونه في الإجازة.

أما إن لم ينص في الإجازة ولم يصرح بطريق أو كتاب ما فهنا الأولى بالنسبة للشيخ المقرئ الالتزام بما أقرأه شيخه وأخذه عنه ولا يغير أما إن أقرأ بحكم ما من كتاب آخر فيجب تنبيه الطالب إلى هذا الأمر وإن إجازته له بهذا ابتداءً وفق ما أقرأه لأنه لم يقرأ به على شيخه

ويجب ألا ينص في هذه الحالة في الإجازة على كتاب ما محدد أي كتابه الذي أجزبه به من شيخه لكن من الممكن تسميتها إجازة بقراءة القرآن على قراءة هذا القارئ دون تحديد طريق أو كتاب هكذا على الإطلاق، ويخبر الطالب بأنها إجازة منه ابتداءً والأولى أن يذكر ما أقرأه من الأمور التي أخذها من كتاب آخر في الإجازة المطولة وهذه الإجازة تكون من هذا الشيخ ابتداءً إلا إذا أقرأه شيخه بذلك فتكون من شيخه ابتداءً وهذا كله لما ذكرنا من أن هذه القراءة من هذا الكتاب أو ذاك هي قراءة مقبولة وثابتة إلى هذا القارئ، ونص الإجازة حسب ما ذكرنا لا يكون فيه أي كذب.

ثم ننبه إلى أن التوقف والمنع عن ما أخذ الطالب عن شيخه فقط هو ما يحتاج إلى دليل قطعي وليس الجواز، طالما أن هذا التوقيف ليس من رسول الله. لكن هنا نذكر بأن فتح باب زيادة اختيارات ثابتة إلى أحد القراء اعتماداً على ما ثبت من كتب الأقدمين يؤدي إلى نشوء اختيارات خاصة ليس لها إلا أهداف ذاتية شخصية وهذه تؤدي إلى خلافات وتفريعات سعى الأقدمون سابقاً لتجنبها عندما اقتصرنا على القراء المعروفين وطرقهم، وعلى أية حال إن إيضاح ماهية الإجازة الذي يعطيها الشيخ للطالب وما حوت هو أمر يجب ما سبق طالما أن الكل يأخذ من الطيبة التي هي أوسع الكتب، لكن إن كان هذا الاختيار يهدف إلى التسهيل والتيسير بما يساعد في الدعوة فلا إشكال فيه كما في حالة قصر المنفصل لخص ممن يقرأ من طريق الشاطبية برغم أن الشاطبية فيها التوسط في المتصل فقط.

وهنا نشير إلى أن ابن الجزري قام بمثل هذه الخيارات في منظومته المقدمة الجزرية. فهي من أهم ما كُتِبَ في مثل هذه الاختيارات وتسمى منظومة المقدمة الجزرية واختارها ابن الجزري تسهياً على الطلاب ليقروا وفقها، فالمقدمة الجزرية هي خيارات لطلاب العلم من أحكام تجويدية ليقروا وفقها بما يمنع تشتت الطالب في البحث في الطرق وما إلى ذلك، ومسألة ماهية المقدمة الجزرية أوضحها في كتاب شرحت به المقدمة الجزرية وأهم ما يتعلق بها.



التحريرات

❖ إيضاح معنى التحريات:

ولا بد هنا من إيضاح معنى التحريات وهي تكثر جداً في أثناء جمع القراءات. بمضمن الطيبة وذلك بسبب كثرة الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في بنائها بينما الشاطبي اعتمد على كتاب التيسير فقط وما أضافه عن شيوخه (خاصة النفري وابن هذيل) وثبت عنده مما حقق شروط القبول في الكتب فالتحريرات في الشاطبية هي بين التيسير وما أخذ عن شيوخه فقط (أي الشاطبي).

وأغلب تحريات الشاطبية تنحصر في أحكام ورش المتعلقة بالتقليل والبدل ومد اللين وتحريات حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز مع الوقف على الكلمة المهموزة وبعض ما يوجد عن قالون من تقليل وفتح التوراة مع التوسط والقصر وهذه التحريات ذكرتها مفصلة في نهاية ذكر أحكام القراء وتسهيلها في الباب التالي.

على أننا نجد أن بعض التحريات التي يقرأ بها الشيوخ الذين يُقرئون بطريق الشاطبية أخذت من دراسة كتب الطيبة حيث لم ينص عليها الشاطبي، مثل تحريات كلمة (الآن) التي في يونس مع جمعها مع مد بدل قبلها أو بعدها لورش أو دون اجتماعها معه، وكذلك التحريات المتعلقة لقالون بين المد المتصل وبعده تسهيل مع المد المنفصل مثل (هؤلاء إن).

ونحصر التحريات بما يلي:

١- هي تتعلق بتصحيح بعض النقول التي يقوم بها علماء هذا الفن لنقل ذكره صاحب الكتاب أو المنظومة وذكرنا أن اسمه الطريق لخطأ في النقل وقع به صاحب المنظومة، ويكون هذا نتيجة التحقيقات التي يقوم بها بالرجوع إلى الطرق التي اعتمد عليها صاحب المنظومة أو بدراسة النقد الذي وجه لحكم ما، وقد ذكرنا سابقاً أن هذه

التفاصيل في كل كتاب لما انفرد به صاحب كل كتاب تعتبر نقولاً آحاداً ليست قطعية لكنها مقبولة طالما حققت الشروط الثلاثة المعروفة للقراءة، وهذه التصحيحات أو الانفرادات التي انفرد بها صاحب كتاب تكون في: حكم تجويدي، ونادراً في الحروف غير المؤثرة في المعنى ولا تكون في الحروف المؤثرة في المعنى. ومن أمثلة هذا: (واللاء يئسن) ذكر في الشاطبية عن السوسي وجود الإظهار وعدمه عند إبدال الهمز ياءً ساكنة لكن العلماء المحققون ذكروا أن المعول عليه هو الإدغام.

قراءة (هئت) في يوسف ذكرها الشاطبي بالهمز والفتح أو الضم عن هشام مع أن أبا عمرو في التيسير وهو الكتاب الذي اعتمد عليه الشاطبي في بناء كتابه رفض وجه الفتح ولم يعتمده إلا أن الشاطبي تحرى وبجث المسألة في الكتب ووجدتها ثابتة عن هشام وهو ما رجحه ابن الجزري وذكره أصحاب العديد من الكتب عن هشام من طريق الحلواني.

وكذلك مما يذكر في كلمة (هئت) انفرد الهذلي في كتابه النقل عن هشام أنه لم يهمز وهذا لم ينقله غيره.

كذلك ما يذكره الشاطبي من عدم وجود روم وإشمام في هاء الضمير مع أن صاحب التيسير أثبتهما.

كذلك ما يذكر الشاطبي وصاحب التيسير في أن (يعذبُ من) فيها الإدغام والإظهار عن ابن كثير وحقق ابن الجزري وغيره من العلماء أن هذا ليس من طريقه عن راوي ابن كثير بل طريقه فيهما الإظهار فقط، وأخذهما الداني والشاطبي خروجاً عن طريقتهما لأنه ثبت عند الداني من باقي الطرق.

كأنه) في سورة طه ظاهر النظم في الشاطبية يدل أن هشام له الاختلاس والإشباع لكن على التحقيق ليس له إلا الإشباع وذلك ما ذكر في التيسير وفي سائر الكتب التي اعتمد عليها الشاطبي ثم هذا لا يتماشى مع مذهبه في هاء الكناية.

ذكر الشاطبي عن شعبة وجهان في (رء القمر، رء الشمس) الفتح والإمالة في الرء، لكن المعول عليه الإمالة بعد تحقيق المسألة في النشر وغيره.

كذلك في (وجبت جنوبها) لهشام ذكر الشاطبي أن له الإدغام وعدمه لكن المعول عليه الإظهار من طريق الشاطبي.

(نأى) السوسي ذكر الشاطبي أن له الإمالة في النون لكن عند التحقيق والبحث ليس له إلا الفتح.

وكذلك ذكر الشاطبي وجود وجه إسكان في نون ﴿وَلَا تَنبَعَانِ﴾ يونس: ٨٩ عن ابن ذكوان وتبعه ابن الجزري وقال بخطه لذلك لا يقرؤ به.

٢- النوع الثاني من التحريرات يتعلق باختلاف الطرق والكتب في الأحكام التجويدية والأحرف:

وسببها أن مؤلف الكتاب الذي تؤخذ عنه القراءات تلقى بعض الأحكام مقترنة مع بعضها من شيخ ما أو قرأ بها من كتاب ما على شيخه أو أثبتها في كتابه عن كتاب اعتمده لتوفر شروط القبول به بقراءاته، وقرأ هذه الأحكام مقترنة ببعضها بشكل آخر على شيخ آخر أو من كتاب آخر فوضع الاثنتين في كتابه، فبالرغم من أن الكيفيتان ثابتتين عن الراوي إلى القارئ إلا أنه في العادة يتم الالتزام بكل اقترانات أخذت عن كل شيخ أو كتاب مع بعضها:

وأمتلئة هذه التحريرات اليوم هي تحريرات الشاطبية والتي ذكرناها مفصلة في نهاية القسم الثاني فن هذا الكتاب ونوضح منها مايلي:

في رواية ورش في منظومة الشاطبية ذكر الشاطبي أنه في ذوات الياء من غير رؤس الآي الإحدى عشر يجوز التقليل والفتح، وفي البدل القصر والتوسط والطول.

أما التقليل في ذوات الياء فأخذه الشاطبي من الداني صاحب كتاب التيسير الذي بنى الشاطبي منظومته عليها وروايته في التيسير هي عن شيخه خلف بن إبراهيم بن محمد بن حاقان.

أما الفتح فهي زيادة من الشاطبي على ما في التيسير حيث ثبت عنده أنه أخذ الداني وقرأ به على أبي الحسن ابن غلبون وهو رواية عن الداني ثبتت عنده تخرج عن سند الداني في التيسير.

أما قصر البدل فكذلك أثبته الشاطبي لأنه ثبت عنده من قراءة الداني على ابن غلبون من غير سنده المذكور في كتاب التيسير وحزم بن الجزري أنه أخذ من طريق الداني عن ابن غلبون.

أما التوسط فهو ما أثبته الداني في التيسير.

والطول هو قراءة ثابتة عن ورش عبر العديد من الطرق لذلك اختاره الشاطبي وأثبته.

وبالتالي فعندما يجتمع البدل مع ذات الياء في مقطع واحد فهناك أربعة احتمالات: قصر البدل مع فتح ذات الياء لأن قصر ذات الياء أخذ الشاطبي من طريق ابن غلبون وعليه يأتي الفتح عن ابن غلبون.

أما توسط البدل فيأتي عليه تقليل ذات الياء لأن الشاطبي أخذ توسط البدل عن سند الداني عن التيسير، والتيسير فيه تقليل.

أما الطول فقد اختاره الشاطبي مما ثبت عنده عن ورش عن شيوخ كثيرين، وبالتالي فهو اختيار منه دون تحديد طريق ثم طريقه في ذوات الياء الفتح والتقليل ولذلك يأتي الفتح والتقليل على الطول.

وكذلك بالنسبة لمد اللين في كلمة (شيء): ذكر الشاطبي فيها التوسط وأخذه عن أبي عمرو بقراءته من طريق التيسير وبقراءة أبي عمرو على ابن غلبون أيضاً، أما الطول فأثبتته الشاطبي لأنه ثبت عنده عن العديد من الشيوخ وتفصيلهم موجود في النشر فيمن أشبع (شيء).

وبالتالي فعندما يجتمع البدل مع كلمة (شيء) فإن الطريق التي اعتمد عليها الشاطبي في قصر البدل وهي عن ابن غلبون يأتي عليها التوسط في شيء حسب ما ذكرنا.

وكذلك الرواية التي اعتمد عليها الشاطبي في توسط البدل هي من التيسير ويأتي في التيسير توسط (شيء) فقط.

أما رواية المد في البدل والتي أثبتها الشاطبي مما ثبت عنده فيأتي عليها التوسط والطول في (شيء) لأنه هو مذهب الشاطبي فيها في منظومته (التوسط والمد).

وبالتالي فحرى بين الشيوخ الالتزام بهذه التحريات فيمتنعون عن الإتيان بقصر البدل مع طول شيء أو التقليل مثلاً.

وهذه كلها تحريات معتمدة على كتاب واحد تؤخذ منه القراءة حسب اختلاف أسانيد كل حكم إلى المؤلف.

أما بالنسبة للتحريات التي تتعلق باختلاف الكتب فإنها تكثر عند العلماء الذين أقرؤوا عبر التاريخ بطريق طيبة النشر وهي تشبه تلك التي من كتاب واحد ونوضحها بمايلي:

مثلاً كتاب النشر اعتمد على عدة كتب إذا فرضنا أنه في الكتاب (أ) ورد حكم تجويدي ضمن احتمالات (أ، ب، ج) وورد حكم آخر ضمن احتمالات (أ، ب) فعند

اجتماع هذين الحكمين مع بعضهما فإن الأوجه تتركب مع بعضها وتتقاطع فتصبح أوجه
قراءة الآية: ٢*٣ = ٦

فإذا ورد في كتاب آخر من النشر وهو الكتاب (٢) الحكم الأول السابق له احتمالان (أ)،
(ب).

والحكم الثاني (أ، ب، ج) فتركب أوجه القراءة أيضاً فتصبح ستة هنا لكن تختلف
ببعض أوجهها عن السابقة.

فمجموع الأوجه اعتماداً على الكتابين

الحكم الأول: (أ، ب، ج).

الحكم الثاني: (أ، ب، ج) فالطيبة تذكر وجود جميع هذه الأوجه لكن عند الأداء
 واجتماع الحكمين معاً لا تتركب كل هذه الأوجه على بعضها بحيث تصبح ٩ أوجه إنما
 تتركب جميعاً على بعضها باستثناء (ج) فإنه لا يتركب على (ج) وهو وجه ممنوع لأن
 الحكمان لم يجتمعا في كتاب واحد إنما كل منهما وجد في كتاب على حداً.

فإذا تعددت الكتب وتعددت الأحكام أصبحت الأوجه الممنوعة أكثر.
 وبالتالي فإن تحريرات الطيبة تعتبر بابا واسعا وبجنا علميا قائما بحد ذاته إلا أنه لا يعدو عن
 كونه دراسة تفصيلية لما ورد في كل كتاب.

وهذه التحريرات في الطيبة قد جمعت خلاصتها في القسم الثالث من هذا الكتاب.

ومن أمثلتها أن أبي عمرو أثبت ابن الجزري عنه من راوييه الإدغام الكبير وعدمه،
 وكذلك القصر والتوسط في المنفصل لكن لم يجتمع في كتاب واحد مد المنفصل مع الإدغام
 الكبير وصرح بامتناع مجيء التوسط مع الإدغام الكبير في النشر، وكذلك أثبت ابن الجزري
 عن أبي عمرو تحقيق الهمز الساكن وإبداله عن راوييه لكن صرح بمنع اجتماع الإدغام الكبير
 مع الهمز حيث لم يجتمعا من طريق أحد الكتب التي اختارها.

❖ أشهر من كتب التحريات:

أشهر من كتب في التحريات من النوع الثاني:

نعود فنقول: إن الذي يجمع القراءات يلتزم عادة بهذه التحريات ويحافظ عليها الشيوخ وأشهر من كتب في تحريات الطيبة ممن يعتمد على كتبه فيها هو العلامة الأزميري في **بدائع البرهان على عمدة العرفان** المتوفى عام ١١٥٦ هـ ويعتبر المرجع الأساس لمن يريد، أن يضبط تحريات الطيبة، وفي كتابه يحاول أن يبسط هذه التحريات ويشرح فيه كتابه الموجز عمدة العرفان ويتعقب ما وقع به ابن الجزري من سهو في نسب حكم ما إلى كتاب ما ويضع لذلك التحرير المناسب كما يتعقب فيه أخطاء شيخ قراء القسطنطينية في زمانه الشيخ: علي المنصوري المتوفى عام ١١٢٣ هـ ما وقع به من خطأ في كتابه في تحريات الطيبة وكذلك يتعقب رسالة أستاذه في القراءات شيخ القراء في القسطنطينية في زمانه الشيخ يوسف أفندي زاده المتوفى عام ١١٦٧ هـ وطبعاً الشيخ يوسف أفندي كان حياً عندما وضع كتابه بدائع البرهان.

ويأتي بعده العلامة محمد المتولي شيخ قراء مصر الذي لقبه الكثير بابن الجزري الصغير المتوفى عام ١٣١٣ هـ وكتابه المشهور في هذه التحريات هو **الروض النضير** في تحرير أوجه الكتاب المنير.

إلا أن العلامة المتولي رحمه الله نظم أولاً منظومته في التحريات **فتح الكريم** المؤلفة من ٧٩٧ بيتاً، ثم شرحها بكتاب وضعه وسماه **الفوز العظم** ثم في مرحلة لاحقة ألف كتابه المشهور **الروض النضير** المعروف بتحرير النشر وفيه تخريج ما ذكره في منظومته دون تحديد الكتاب الذي يعود إليه كل حكم إلا قليلاً أي أنه خلاصة للتحريات التي كتبها، إلا أن المتولي رحمه الله نظم منظومة أخرى سماها عزو الطرق نسب فيها كل حكم وتحرير إلى مصدره وكتابه.

ومن الناحية العملية فإن الاختلافات بين **الروض النضير** و**بدائع البرهان** قليلة، إلا أن المتولي في كتابه **الروض النضير** يعتبر متقدماً على **بدائع البرهان** لأنه تتبع ودرس ما فيه وحققه،

ونشير إلى أن المتولي أكثر من تعمق في التحريات وتفرغ لدراستها، كما نشير إلى أنه تتبع طرق القراءات الشاذة الأربعة التي ناقشناها ونظمها في كتاب الفوائد المعبرة.

وهناك كتب عديدة تتبعت هذه التحريات منها ما ذكرناه من كتاب الشيخ علي المنصوري (تحرير الطرق والروايات) الذي تتبعه الأزميري وكذلك كتاب الشيخ يوسف زاده الذي ذكرناه واسمه (الائتلاف في وجوه الاختلاف)، ومنها (فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن) للشيخ مصطفى الميهي (ت ١٢٢٩ هـ) ويعتبر الأزميري شيخه.

ومنها كتاب (سنا الطالب لأشرف المطالب) للشيخ هاشم المغربي المالكي (ت ١١٧٩ هـ) وكتاب (هبة المنان في تحرير أوجه القرآن) للشيخ الطباخ (ت ١٢٠٥ هـ).

كما إن هناك تحريات للشيخ العبيدي (الذي كان حياً بحدود عام ١٢٣٧ هـ) جمع فيها التحريات التي أخذها من شيخه الأجهوري (ت ١١٩٧ هـ).

أما الكتب المتأخرة فمنها: كتاب الشيخ الأبياري الذي قرأ على الشيخ حسن جريسي الكبير توفي بحدود (١٣٢٠ هـ) واسم كتابه (غيث الرحمن شرح هبة المنان في تحرير أوجه القرآن).

وكذلك كتاب شيخ قراء الإسكندرية رحمه الله الشيخ عبد الرحمن الخليجي (ت ١٣٨٩ هـ) وكتابه هو مقرب التحرير للنشر والتحرير.

كما إن هناك كتاباً للشيخ السنطاوي توفي بحدود (١٣٢٠ هـ). وهناك كتاب (شرح قواعد التحرير) تأليف الشيخ جابر محمد جابر المصري وهو من وهو كتيب سهل هذه التحريرات وأوضحها. وهناك تحريرات النبتيتي والسمرقندي وابن كريم والبالوي كما إن للأزميري رحمه الله كتاب آخر في تحديد طرق أحكام كل قارئ على حدا هو: إتخاف البررة.

لكن نشير إلى أن أغلب من كتب استند إلى بدائع البرهان فمنهم من يختصر أو يتتبع عليه، واليوم أكثر من يكتب يرجع إلى الروض النضير باعتباره تتبع ما في البدائع، وإن سبق قدم الأزميري والمتولي في علم التحريات جعل تحريراهما مقصد الطلاب كما أنهم يتتبعون كل جزئية ودقيقة ويردونها لأصلها لذلك فالمعتمد عليهما عند من يدرس التحريات مع تقديم الروض النضير، لكن نشير إلى أنه لا يصعب على الدارس الرجوع إلى الكتب التي بنيت عليها الأحكام ليحزم بصحة ودقة كل تحرير.

❖ مدى وجوب الالتزام بالتحريات:

السؤال الهام الآن هو: ما مدى وجوب الالتزام بهذه التحريات التي بلغت مئات التحريات بل كما رأينا إن منظومة فتح الكريم بلغت ٧٩٧ بيتاً مع أن الطيبة كلها تبلغ: ١٠١٥ بيتاً؟

ما يرد من اعتراضات على وجوب الالتزام هذه التحريات:

- لماذا لم يذكرها ابن الجزري ويتناولها صراحة في طيبة النشر بل وفي النشر أيضاً وإنما تناول أموراً قليلة جداً من هذه التحريات من عدم اجتماع الإدغام الكبير مع الهمز لأبي عمرو، كذلك عدم إتيان الإدغام الكبير على المد لأبي عمرو؟

- الملاحظ أن كتب التحريات المذكورة والتي فرعت التحريات بشكل كبير كلها ظهر في فترة متأخرة خاصة بعد عهد الشيخ على المنصوري (ت ١١٢٣ هـ) والأزميري المتوفي (١١٥٦ هـ) بينما نظم ابن الجزري طيبة النشر قبل ثلاثمائة سنة تقريبا حيث توفي ابن الجزري عام (٨٣٣ هـ)، وهذا يدل أنها لم تنتشر في الشيوخ الأوائل بعد ظهور الطيبة بذلك الشكل الواسع؟ كذلك هذه التحريات لم تكن موجودة قبل ابن الجزري ولم تنقلها الكتب وتذكرها، حتى التحريات التي يلتزم بها من طريق الشاطبية لورش مثلا لم ينص عليها في الشروح التي سبقت ابن الجزري ولا ابن الجزري في نشره ثم العديد من التحريات التي تتبع في طريق الشاطبية يعتمد فيها على الطيبة ولا يبعد أن تكون ظهرت بعد ظهور تحريات الطيبة؟

هنا يجب أن نوضح ونشير إلى مسألة هامة وهي أنه عندما كان يضع عالم ما كتاباً في القراءات ويدون ما ثبت عنده مشافهة عن شيوخه أو بما أحيى به من الكتب أو اعتمده في بناء كتاب من الكتب التي تحققت فيها شروط القبول فإن هذا المصنف يثبت فيه ما ثبت عنده إلى كل راوٍ من الرواة الذين أخذوا عن القراء بغض النظر عن الطريق الذي وصل به، وبذلك فهو يضع ضمن كتابه الأحكام والأحرف التي ثبتت إلى كل راوٍ عنده والتي يجوز القراءة بها بغض النظر عن الطريق الذي ثبتت به عنده ولذلك نجد أنه لا ينص أحد من مدونين الكتب المعتمدة في القراءات على هذه التحريرات فلا نجد لها أثر في الشاطبية مثلاً، ثم مسألة هذه التحريرات لم تظهر بشكل قوي إلا فيما بعد في الطيبة التي اعتمدت على عشرات الكتب التي صرح بها ابن الجزري وذكرت تحريرات الشاطبية لأنها اعتمدت على كتاب التيسير وعلى شيء آخر هي اختيارات الشاطبي عن شيوخه.

وكذلك يقال بالنسبة للطيبة فلا نجد للتحريرات أثراً، أما في النشر فإن ما يذكر من تحريرات أوردها ابن الجزري عن أبي عمرو من عدم اجتماع الهمز مع الإدغام الكبير ينقل في باب الهمز المفرد أن هذا هو أمر كان يلتزم به أبو عمرو، فمصدره هو القارئ أبو عمرو على ما يبدو وليس اختلاف الطرق أو الكتب كما إنه ترجيح لابن الجزري له على ما ثبت عنده حسب ما ثبت عن الهذلي من الكامل من اجتماعهما، وكذلك قوله بعدم اجتماع المد مع الإدغام الكبير لأبي عمرو هو ترجيح له من النصوص التي بين يديه.

ثم هو لم يتناول هذه التحريرات بصراحة إلا في هذه المواضع ومواضع أخرى محصورة، ولم ينص ويتناول تلك التوسعات التي يجبر عليها الطلاب اليوم.

وبالتالي فإن كل كتاب هو يمثل ما ثبت عند هذا المدون إلى الراوي وأجاز القراءة به. فعندما يقرأ شخص ما ختمة بمضمن الطيبة دون الالتزام بتحريراتها فهو يقرأ بما أثبتته ابن الجزري من أحكام وحروف إلى القراء أما عندما يلتزم بالتحريرات فهذا الشخص من الناحية العملية كأنه يقرأ كل كتاب من الكتب التي اعتمدها ابن الجزري في كتابه على حدا، وابن الجزري لم يضع طيبته أو نشره ليترك ثم يقرأ بالكتب التي اعتمد عليها وينطبق هذا على الشاطبية والتيسير ومن يجمع بطريق الشاطبية.

وهذا الذي شرحناه حول طبيعة كتب القراءات المدونة ينطبق على منظومة المقدمة الجزرية التي تعتبر اختيارات لابن الجزري لطلاب العلم في التجويد ليقرؤوا وفقها فأصبح أغلب طلاب العلم يقرؤوا ختمة بمضمن المقدمة بما فيها من أحكام تجويد.

ثم إننا نجد أن ابن الجزري في كثير من المواضع في كتابه النشر يرجح حكماً ما على آخر وكتاباً على آخر مثل ترجيحه عدم السكت على المد لأن المد يقوم مقامه، وكذلك ترجيحه معاملة كلمة فرق في الوقف كما نعاملها في الوصل وغير ذلك من الترجيحات التي تدل أن الطيبة والنشر أثبت فيها ما ثبت عنده من أحكام وأحرف إلى القراء.

ويدل على هذا صراحة أن كل صاحب كتاب وضع خيارات له في مقادير المد ومراتبها، حتى ابن الجزري وضع اختياره في مقادير المد في الطيبة ولم يكتف بالنقول عن أصحاب الكتب.

بل إننا نجد أن ابن الجزري في النشر يضع طريقة الجمع الكبير بالوقف التي التزم بها فيما بعد واعتبرت نهجاً أخذ عنه.

إلا أن هذا الشرح لا يعني أن التحريات هي أمر لا يعمل به ويعدل عنه بل نقول إنه نوع من الاستطراد في تتبع القراءات وكتبتها وثبوتها من مصادرها الرئيسة فهي علم توسعي يزيد على القراءة بمضمن الطيبة.

والدليل الوحيد الذي يعتمد عليه من يُلزم بالتحريات في جمع الطيبة هو أنه أمر حافظ عليه الشيوخ والتزموا به ولو لم يذكره ابن الجزري أو غيره في كتابه، إلا أن هذا القول لا مستند تاريخي واضح له بل إن التحريات تختلف عن بعضها بين كتب التحريات مما يدل أن المتأخر قرأ بشيء لم يقرأه المتقدم من التحريات، بل إننا نجد أن هذا الالتزام بها وتطويرها ووضعها في كتب خاصة بدأ بعد عصر الشيخ المنصوري.

وهناك أقوال منتشرة بأن التحريرات نتجت عن وجود الجمع الكبير وإنما لم يكن يحتاج لها عند علماء السلف عندما كانوا يفردون ختمة لكل قارئ وراو، هذا القول ليس بدقيق لأن التحريرات توجد عن القارئ أو الراوي الواحد لكن نتجت عن الكتب التي اعتمدت في بنائها على أكثر من كتاب طريق وهذا هو السبب الرئيس أما لو أفرد كل كتاب لوحده لما وجدت هذه التحريرات التي من النوع الثاني.

على أي حال من جمع الطيبة اليوم دون الالتزام بالتحريرات لا شك في أنه جمع القراءات بمضمن الطيبة لكن من التزم بتحريرات اعتماداً على كتاب ما يجب النص على هذا الكتاب لأنه يدل على زيادة توسع بل أرى أنه من جمع دون الالتزام بالتحريرات أن يشار في الإجازة على ذلك.

ومسألة الالتزام بالتحريرات تتعلق بالمسألة التي ذكرناها سابقاً حول جواز قراءة شخص ختمة لراو ما بمضمن كتاب ما ويقرأ حكم ما من هذه الختمة اعتماداً على كتاب آخر لهذا الراوي من الكتب الثابتة المحققة لشروط القبول، فقد ذكرنا جواز ذلك في التعبد أما عند النص في الإجازة والقراءة على كتاب ما فلا يصح.

❖ **المبالغة في الأخذ بالتحريرات عن القارئ أو الراوي الواحد:**

وأخيراً نؤكد على نقطة هامة وهي التفريق بين من يقرأ قراءة ما بمضمن الطيبة وقراءتها بمضمن الكتب التي اعتمدت عليها الطيبة فمن يقرأها بمضمن الطيبة فيأخذ من الأحكام لهذا القارئ من كل ما أثبتته ابن الجزري أما من يجمعها بمضمن الكتب التي في الطيبة فهنا يتوجب عليه الالتزام بما ورد في هذا الكتاب وما يتعلق به من تحريرات.

ولذلك نجد بعض المبالغات من البعض ممن يشير إلى حكم ما من الطيبة لراو ما مثل قصر المنفصل لحفص فيأتي به بشروط طويلة لكلمات عديدة في القرآن اختلفت بها الطرق عن حفص، حسب ما أوضحنا ولا يشترط هذا لمن يقرأ بمضمن الطيبة إنما من يشترط هذا فكأنه يقرأ بمضمن روضة المعدل لحفص مثلاً أو الكتاب الذي اعتمد عليه في هذا الحكم.

وهذه الاشتراطات أدت إلى خلط عند طلاب العلم فأصبحوا يظنون أن كل قراءة بقصر المنفصل مثلاً لخصص يجب فيها الالتزام بما سبق سواء في قراءة التعبد أم غيرها.

❖ الموازنة بين رفض عالم في تحرياته لنقل آحاد عن عالم ما وبين وجوب قبوله بسبب قبول السند الواحد إن صح:

قبل ترك التحريات تعرض لنا مسألة:

تتعلق بتحريرات النوع الأول: وهي تصحيح العلماء لسهو ما وقع به صاحب كتاب، ويلحق بها ترجيح صاحب كتاب العمل بحكم ما كما فعل ابن الجزري وغيره في كتبهم.

ربما يطرح اعتراض يتضمن أن هناك تناقضا في مبدأ الترجيح أو التصويب المذكور مع المبدأ الذي بنينا عليه القراءات واشترطناه في قبول القراءات.

فمثلاً عندما يرفض ابن الجزري وجود درجة فوق الإفراط في المد الذي نقله الهذلي، أو يرفض اجتماع الهمز مع الإدغام وما إلى ذلك، لماذا لم يتم اعتبار هذا نقلاً آحاداً ثبت عن عالم مما يؤدي لقبوله باعتبار أن السند الآحاد كاف لقبول القراءة، وهذا ما يتم في كثير من الأحكام من اعتماد نقل آحاد في قبولها.

طبعاً إن هذا الاعتراض فيه وجهة نظر قوية لكن نشير قبل الإجابة عنه أننا أوضحنا سابقاً مدى قبول النقل الآحاد وأن هذا لم يتم إلا في ما لا يؤثر في المعنى أو في أحكام التجويد، وليس على إطلاقه، حتى لا يقال إن هناك ظنية دخلت في نقل القرآن إنما الظنية في القراءات فقط .

أما لتوضيح هذا الاستفسار فنذكر هنا أنه لا شك أن الاجتهادات لعبت دورها هنا إضافة لتمكن الشخص الذي يرجح في هذه المواضع في علم القراءات ولذلك ربما يختلف في ترجيح حكم ووجوده بين العلماء من كتاب ما وتختلف حول هذا التحريات.

وقلنا إن هذا لا يضر طالما أنه لا يؤثر في المعنى وإنما يتعلق بأساليب الأداء وهو بينى على الظن الغالب والقوي في الترجيح بحيث يتم تمحيص الأصح والأقوى، وهذا البحث يتعلق تماماً فيما ذكرناه من قبول السند الآحاد فيجب الرجوع إليه.

مثال كلمة (ضعف) في سورة الروم عن حفص:

وهنا نشير إلى مسألة من هذه التي اختلف فيها بين العلماء وهي قراءة حفص لكلمة (ضعف) في سورة الروم بضم الضاد وفتحها.

في أن العديد من العلماء قالوا إن حفصاً أخذ رواية الضم من حديث بلغه عن ابن عمر والحديث ضعيف وذكر هذا عنه ابن غلبون في التذكرة وابن مجاهد في السبعة والديان في التيسير ومكي في التبصرة ونقل عنه في التبصرة أنه ما خالف عاصماً إلا هنا، إلا أن ابن الجزري والشاطبي أثبتا الضم عنه لأههما قرآه على شيوخهم وثبت عندهم وهذه النقول الآحاد لا تقوى لمعارضة هذا النقل الشفهي والتلقي.

فالإشكال الذي يطرح لماذا لم يعتمد ابن الجزري في ترجيحه ترك الضم اعتماداً على هذه النقول، بينما في موضع آخر كما في رواية الهذلي في المد الإفراط يرفضه مع أنه تلقاه مشافهة بإجازته من الكامل من شيوخه وكذلك في اجتماع الهمز والإدغام الكبير الذي رفضه عن الهذلي بحجة أن الهذلي يدعي أنه تلقاه عن شيوخه برغم أنه أجمع كل من أخذ عن هذا الشيخ على خلافه.

لماذا لم يعتبر هذا النقل الثاني نقلاً مقبولاً طالما صح سنده بينما قبله في كلمة (ضعف)، هنا نعود لنؤكد أن الاجتهادات تؤثر في هذه المواضع لكنها تقوم على تمكن هذا الشيخ المرجح وسبقه ونظرة العميق في هذه التحريات، على أننا ننبه أن كلمة (ضعف) بضم الضاد هي

ثابتة قطعاً إلى حمزة وبالتالي لا إشكال في قبولها بالسند الآحاد إلى أحد القراء طالما أنها ثابتة إلى أحد القراء بالتواتر في عشرات الكتب، وهي اختلاف لا يؤثر في المعنى.

ونشير إلى أن البعض علل قراءة حفص بها إلى أنه سمع عاصماً يُقرأُ بها غيره برغم أنه لم يقرأها هو وهذا ذكره الجعبري شارح الشاطبية.



الكتاب الذي يجمع بمضمونه وطرق جمع القراءات

نصل الآن إلى الإجابة عن سؤال هام يتبادر إلى ذهن طالب العلم:
هل يجب الالتزام بكتاب يعتمد عليه أثناء الجمع أم لا وهل يجب حفظ الشاطبية أو الطيبة
أو الدرّة حتى يتم جمع القراءات اليوم أم لا؟

يقول الشيخ محمد عبد الرحمن الخليجي رحمه الله تعالى وكيل مشيخة مقارئ الاسكندرية سابقاً رحمه الله في كتاب حل المشكلات:

قال ابن الجزري في نشره: كان السلف الصالح رحمهم الله يقرءون ويقرئون القرآن رواية رواية ولا يجمعون رواية إلى أخرى يقصدون بذلك استيعاب الروايات والتثبت منها وإحسان تلقيها واستمر ذلك إلى المائة الخامسة عصر الداني والأهوازي والهدلي ومن بعدهم، فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة واستمر إلى زماننا واستقر عليه العمل لفتور الهمم وقصد سرعة الترقى والإنفراد وانتشار تعليم القرآن ولم يكن أحد من الشيوخ يسمح بالجمع إلا لمن أفرد القراءات واتقن معرفة الطرق والروايات وقرأ لكل راو بختمة على حدا، وهذا الذي استقر عليه العمل إلى زمن شيوخنا الذين أدركناهم فلم أعلم أحدا قرأ على التقى الصائغ إلا بعد أن يفرد السبعة في إحدى وعشرين ختمة وللعشرة كذلك. اهـ.

أما مقدار التلقين في الأفراد والجمع فمفوض إلى رأي الشيخ وحال القارئ وقوة قبوله، وبعض المشايخ لا يزيد على عشر مطلقا وبعضهم يأخذ في الأفراد بنصف حزب وفي الجمع بربع حزب.

(ويشترط) على مرید القراءات ثلاثة شروط:

أن يحفظ كتاباً يعرف به اختلاف القراء.

وأن يفرد القراء رواية رواية.

ويجمعها قراءة قراءة.

حتى يتمكن من كل قراءة على حدا وحتى يكون أهلاً لأن يجمع أكثر من قراءة في ختمة.

وللشيوخ في كيفية الجمع ثلاثة مذاهب:

الأول: الجمع بالحرف وهو طريق أكثر المصريين والمغاربة وكيفية أن يشرع في القراءة فإذا مر بكلمة فيها خلف أصولي أو فرشي أعاد تلك الكلمة بمفردها حتى يستوفي ما فيها من الخلاف، فإن كانت مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف مابعدا وإلا وصلها بآخر وجه انتهى إليه حتى يصل إلى وقف فيقف (مثاله) وقالت هيت لك فيقول: هيت هيت هيت هيت هيت لك، وإن كان الخلف مما يتعلق بكلمتين كمد المنفصل والسكت على مفصول وقف على الكلمة الثانية إن حسن واستوعب الخلاف ثم انتقل إلى ما بعدها على هذا الحكم، وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف وأسهل وأخصر في الأخذ ولكنه يخرج القارئ عن رونق وحسن أداء التلاوة.

الثاني: الجمع بالوقف وكيفية: أن يبدأ القارئ بقراءة من قدمه من الرواة، ولا يزال بذلك الوجه حتى يقف على وقف يسوغ الإبتداء بما بعده ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إن لم يكن وافقه في قراءته ثم يفعل ذلك بقارئ قارئ حتى ينتهي خلف ويبدئ بما بعد ذلك الوقف على هذا الحكم وهو مذهب الشاميين وهذا المذهب أشد في الإستحضر وأسد في الإستظهار وأطول زمانا وأجود مكانا وبه قرأت على عامة من قرأت عليه مصرا وشاما وبه آخذ.

الثالث: الجمع بالوقف على اختيار ابن الجزري، قال في النشر بعد ما تقدم: ولكني ركبت من المذهبيين مذهبا فجاء في محاسن الجمع طرازا مذهبا فابتدئ بالقارئ وأنظر إلى من

يكون من القراء أكثر موافقة له فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خلف وقفت وأخرجته معه ثم وصلت إلى أن أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه وهكذا حتى ينتهي الخلاف. انتهى.

ثم يقول بعد أسطر:

وللجمع شروط أربعة لا بد منها وهي:

مراعاة الوقف والإبتداء وحسن الأداء وعدم التركيب. ١. هـ النقل عن حل المشكلات.

❖ طرق جمع القراءات:

إن طرق الجمع الثلاثة المذكورة أعلاه في النقل عن الشيخ عبد الرحمن الخليلي هي طرق جمع القراءات المنتشرة بين العلماء عبر العصور على أن النوع الثاني منها لم يعد موجوداً، وانتشر النوع الثالث على حساب الأول والثاني، وهناك نوع أخير من طرق الجمع ويسمى الجمع بطريقة الشيخ سلطان المزاحي وتفصيلها:

أن القارئ يقرأ أولاً الآية كاملة بوجه قصر المنفصل وعدم الصلة لقالون ثم يعطف الرواية والوجه الأقرب فالأقرب اعتماداً على الكلمة الأقرب من نهاية الآية والتي فيها خلاف وهذا كله على القصر ثم نأتي بالتوسط ونعطف عليه الرواية والوجه الأقرب فالأقرب وكذلك بالنسبة للمد.

بينما الطريقة السابقة المذكورة المعتمدة على الوقف والتي ذكرها ابن الجزري تقوم على نفس المبدأ من أخذ الوجه الأقرب فالأقرب على قصر المنفصل ثم التوسط ثم الطول، لكن ربما يوقف ضمن الآية الواحدة في موضع أو موضعين حسب ما يكون الوقف مناسباً ويؤدي معنى متكاملًا وجيدًا، وبالتالي تقسم الآية إلى عدة مقاطع وذلك حسب عدد الوقوف وربما تكون

كلها مقطوعاً واحداً، وهذه الطريقة هي التي اختارها ابن الجزري في النشر، وهي تعتمد على قدرة القارئ على تمييز أماكن الوقف المناسبة، قال ابن الجزري في النشر:

وجمعنا نختاره بالوقف وغيرنا يأخذه بالحرف

وطريقة الحرف هي الطريقة الأولى التي ذكرها الشيخ عبد الرحمن الخليجي أعلاه، وطريقة الشيخ سلطان المذكورة أخيراً اختارها الشيخ سلطان وفرعها عن طريقة ابن الجزري وهي تغني عن عدم تمييز القارئ لأماكن الوقف المناسبة.

إلا أن الأجدود هو طريقة ابن الجزري لأن القرآن عادة يقرأ بالمقاطع والوقوف المناسبة وهي تدل على عمق التفهم لمعاني القرآن.

ونشير هنا إلى أن بعض طلاب العلم ممن يقرؤون القراءات لا يميزون بين الطريقتين حتى تشدد بعضهم وظن أن طريقة الشيخ سلطان هي العمدة ولا يقرأ إلا بها بسبب عدم الاطلاع على ما ذكرنا، كما إن بعض هؤلاء الطلاب يولعون بكل ما فيه مبالغات وصعوبة على الطالب فيرون أن طريقتهم أي طريقة الشيخ سلطان والتي ربما لا يعرفون اسمها أو مصدرها تدل على زيادة اتقان وتمكن وهذا لأن الآية في أدائها ربما تأخذ وقتاً أطول مما يزيد في الصعوبة، على أننا ننبه أن الدراية هنا وهناك واحدة بل ذكرنا أن طريقة ابن الجزري تدل على زيادة فهم وتمكن في معاني القرآن والقرآن عادة يقرأ بها، لكن ولع البعض بالتغريب والإطالة دعاهم لهذا الزعم؛ على أننا نؤكد أن الذي يقرأ بطريقة الشيخ سلطان لا إشكال في جمعه لكنه لا يقرأ بطريقة الجمع التي اختارها عمدة المحققين ابن الجزري فيجب الإشارة لطريقة الجمع في الإجازة.

❖ شرط الاعتماد على كتاب يجمع بمضمونه:

لا شك في أنه يجب الاعتماد على كتاب من كتب الأقدمين التي وضعت في القراءات والتي حققت شروط القبول وهي:

- ✓ كون الكتاب ثابت النسبة إلى مصدره.
- ✓ كون مؤلفه ذو شخصية مثبتة تاريخياً عالم في القراءات.
- ✓ كون من دونها سمعها مشافهة عن شيوخه أو اعتمد على كتاب حقق هذا الشرط وما قبله.
- ✓ القراءات التي فيه وتعتبر شاذة (بفقد أحد الشروط المذكورة سابقاً) لا تؤخذ أما ما لم يكن شاذاً وهو من العشرة فتؤخذ كل قراءة منه بشرط كون إجمالها متفقة مع باقي الكتب التي تواترت فيها وذكرنا أنه يقصد بإجمال القراءة كل الحروف المؤثرة في المعنى وأغلب أحكامه التجويدية وحروفه غير المؤثرة في المعنى، أما ما ينفرد به من هذه الأحكام أو الحروف غير المؤثرة في المعنى فإنه يقبل وقد أوضحنا هذا في مناقشة قبول السند الأحاد.

وبالتالي فيجب أن يكون هناك كتاب يجمع القارئ بمضمونه أي يعتمد على ما فيه من معلومات يجمع القراءات وفقها.

فإذا ما وجد كتاب بعد عصر ابن الجزري يجمع القراءات فيجب أن يكون قد اعتمد في بنائه على أحد هذه الكتب القديمة وبالتالي فيعود إلى الكتاب الذي اعتمد عليه، وبالتالي يجب على مصنف كتاب كهذا الإشارة إلى أن من يجمع على كتابه فهو يجمع بمضمون الكتاب الذي اعتمد عليه من شاطبية أو طيبة أو التيسير وما إلى ذلك.

❖ النشر هو طريق بحد ذاته وليس خلاصة مجموعة كتب فقط:

فعملياً الجمع بمضمن كتاب جديد كهذا هو في حقيقته جمع بمضمن الأصل الذي اعتمد عليه، وهذا شأن كتاب النشر الذي اعتمد فيه على عشرات الكتب التي أجزيت فيها لكن عملياً ابن الجزري كانت له اختيارات وترجيحات مما دعا إلى اعتبار الطيبة والنشر طريقاً خاصاً وليس كتاباً ملخصاً لسابقه.

❖ سبب تمييز بعض الأسانيد التي وصلتنا ومنشأ القراءة بمضمن كتاب:

أوضحنا أن القراءات قد دونها العلماء الذين تصدوا لذلك في كتبهم من أجل نقل ما ثبت لديهم للأجيال ومن أجل تمييز المقبول من غيره ومن أجل ضبط مسألة كثرة القراءات وقد شرحنا أسباب التدوين سابقاً، ولذلك أصبح لزاماً أن يكون الجمع منضبطاً بكتاب من الكتب المعبرة التي دونت هذه القراءات وهذا ما جرى عليه أجيال العلماء عبر الأزمنة فأصبحت القراءة على شيخ ما منضبطة بكتابه الذي دونه حول قراءاته التي تلقاها، ثم أصبح هذا الشيخ يميز طلابه بما يوجد من معلومات في كتابه الذي دونه عما تلقاه من شيوخه، وأصبح الطلاب يتوجهون ليقروا على من ألف كتاباً حتى يجازوا بمضمونه وهذا لأن الكتابة تعتبر أكثر وسائل الضبط دقة، ولذلك نجد أن ابن مجاهد اشتهر وذاع صيته على حساب غيره ممن وصف أنه فاقه في جمع القراءات، لأن ابن مجاهد ألف كتاب السبع، فأصبح المسلمون يتوجهون نحو القراءة على من ألف كتاباً وأصبح هذا منهجاً في الأمة سواء لمن أراد أن يقرأ برواية قارئ واحد أو عدة قراء أو القراءات العشر، على أن الأمة لم تكن بالقراءة على أصحاب الكتب بل على غيرهم أيضاً ومع الزمن تميز من قرأ على صاحب كتاب أو بمضمن كتاب بضبط منهج إقراءه وأدى هذا إلى الاهتمام بتدوين السند الذي أتى منه هذا الكتاب كما إن الذين أقرؤوا وقرؤوا بمضمن كتاب كانوا أكثر منهجية مما دفعهم لتدوين سند أخذهم للكتاب وبالتالي تم تدوين أسانيد من قرأ بمضمن كتاب بينما لم تستمر سلسلة من لم يقرأ بمضمن كتاب.

فأصبح يقال: قرأ رواية الدوري عن أبي عمرو بمضمن كتاب الكامل أو الشاطبية أو التبصرة.. أو أخذ القراءات العشر بمضمن كتاب كذا أو طريق كذا..

❖ هل يجب على من يقرأ ويقرأ بمضمن كتاب أن يكون قد أخذه مشاهدة عن قلبه:

إن قراءة القرآن تقوم على أمرين:

- كتاب يقرأ القرآن بمضمن المعلومات الموجودة فيه.
- شيخ ضابط يسهل على الطالب أداء ما ورد من معلومات في هذا الكتاب ويضبط له الأمور التي لم ينص عليها والتي لا يضبطها إلا الأداء اللفظي.

على أن أغلب من يقرأ بمضمن كتاب كان يقرأ بمضمن كل ما وجد في هذا الكتاب من معلومات وروايات وأحكام ولا يكتفي برواية واحدة، ومسألة الإجازة والقراءة بمضمن كتاب سنتناولها بعد أسطر إن شاء الله.

وقد مر معنا شبه هذه المسألة -مسألة القراءة بمضمن كتاب لم يقرأ الشخص بمضمونه- عند مناقشة جواز أخذ حكم من كتاب ما لم يقرأ بمضمونه هذا الآخذ فيجب الرجوع إليها.

وخلاصة القول هنا أنه لا شك في جواز الأخذ به والقراءة والإقراء بمضمونه طالما أنه ثابت ضمن كتاب معتبر محقق للشروط مثل كتب بعض العلماء الذين اعتبرهم الجزري في النشر لكنه لم يضمن بعض كتبهم في النشر كالأهوازي والهدلي..، لأن هؤلاء العلماء وكتبهم حققت الشروط المطلوبة منه فلا مبرر لعدم لجواز القراءة منه والأخذ منه وقد ذكرنا أن هذا ما فعله ابن الجزري في النشر عندما اعتمد بعض الكتب التي لم يقرأ بمضمونها لكنه أجاز بها فقط أو أجازها.

لكن نشير إلى أن سنة القراءة في الأمة سابقاً جرت بالقراءة على من أخذ القرآن بمضمن كتاب على شيوخه، ثم لم يبق لدينا من الكتب التي يجمع بمضمونها والتي تؤخذ مشافهة بالتلقي إلا الشاطبية والدرة والطيبة والنشر بسبب شهرتها واحتوائها للقراءات العشر وبسبب شهرة العلماء الذين ألفوها ودونوها، وبالتالي لا يقرؤ كل مقرئ عادة إلا بمضمن الكتاب الذي قرأ بمضمونه مع حواز القراءة بغيره من الكتب التي حققت الشروط.

لكن نشير هنا إلى أن من يجمع بمضمن كتاب ما ذُكر في الطيبة واعتمد عليه ابن الجزري فهو لا يأتي بجديد طالما أن هذا الشخص قد جمع بمضمن الطيبة ولا إشكال والإجازة من هذا الشيخ سندها يعود من طريق شيخه الذي جمع عليه الطيبة ولو كانت بمضمن كتاب واحد من الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري.

أما إذا لم يكن الكتاب من كتب الطيبة فلا يصح أن يكون سند الشيخ المقرئ في الإجازة عائداً إلى شيوخه الذين قرأ عليهم الطيبة إنما السند منه ابتداء بعد انقطاعه عبر الزمن وينص على هذا في الإجازة، وهذا في القراءة التي تقوم على الإجازة والطرق أما في قراءة التعبد فلا إشكال كما ذكرنا.

❖ خلاصة حول حفظ منظومات القراءات عن ظهر قلب:

ويأتي هنا سؤال: من جمع القراءات من طريق منظومة ما الشاطبية أو الطيبة.. أو كتاب ما كالتيسير أو النشر أو المقنع أو الكامل.. فهل يجب على هذا الذي يجمع القراءات والذي يريد أن يصبح مقرئاً مجازاً أن يحفظ هذه المنظومة عن ظهر قلب وكذلك هل يتوجب أن يحيط بهذا الكتاب إحاطة تامة بأصول القراءات وفرشها؟

حسب ما ذكرنا سابقاً إن الذي جمع القراءات وأجيز بها يجب أن يكون قد تلقاها وقرأها مشافهة على من قبله وفق مضمن كتاب ما من كتب الأقدمين، فعندها يعتبر هذا الشخص جامعاً للقراءات ويقرئ ويجيز الآخرين بمضمن هذا الكتاب، والذي تقتضيه الضرورة منطقياً أن يحيط إحاطة كاملة بالقراءات المضمنة هذا الكتاب أو المنظومة التي جمع القراءات اعتماداً

عليها ولذلك فلا بد أن يكون متفهماً ومستوعباً لأصول هذه القراءات أي قواعد هذه القراءات من هذا الكتاب أو المنظومة بشكل شبه كامل.

وبالتالي هذا التفهم لا يقتضي شرطاً لازماً حفظ أبيات أصول الشاطبية أو الطيبة أو الدرّة وإنما هو أمر شخصي يتعلق بشروط الشيخ المقرئ إنما الواجب هو فهم أصولها كما ذكرنا والإحاطة بالأصول وتعني: القدرة على فهم أبيات الأصول وإيجاد البيت الذي ينص على أي حكم يقرأ به من المنظومة.

وأرى شخصياً أن الأولى أن يوجب الشيخ المقرئ على الطالب حفظ أصول هذه المنظومة التي يجمع وفهها ويسمّعها له ويشرحها له الشيخ ولكن الأهم من هذا أنه يجب أن يخضعه الشيخ لاختبار يضمن إحاطته بأصولها فهماً عند منحه الإجازة.

أما بالنسبة لفرش الآيات والكلمات فالحق إنه لمن الصعب الإحاطة بجميع الفروق بدقتها بين القراء حفظاً عن ظهر قلب ولكن ما لا يدرك كله من الممكن أن يدرك جله ولذلك أرى أن من الواجب على الشيخ المقرئ أن يحث الطالب على وضع رموز المنظومة المتعلقة بفرش كل كلمة على مصحف خاص بعد استخراجها من البيت الذي نص عليها فيه، حتى يتم مراجعتها دوماً أثناء القراءة الشخصية للطالب، وبالتالي مع الوقت يتم حفظ هذه الرموز، لكن الاشتراط على الطالب حفظ فروق الفرش كاملاً هو ضرب من اللاواقعية بل إنه يمكن الجزم أن أغلب شيوخ الإقراء عبر الأزمان لم يكون كل منهم يستطيع ضبط هذا كله دون كتاب ثم إننا عندما ذكرنا شرط الإحاطة والفهم للمنظومة فإن هذه الإحاطة والفهم طبعاً لا تعني حفظ تفصيلات الفرش كاملة والتي لا علاقة لها بفهم القراءة.

والإحاطة بالفرش تعني إمكانية استخراج دليل قراءة كل كلمة من المنظمة ليس غيباً ثم إمكانية أداء فرش كل كلمة حسب ما ورد في المنظومة بعد الاطلاع على ما نص عليه فيها، وإمكانية فك رموز كل بيت يطلب منه.

على أنه على الطالب دوماً أن يبذل جهده ويجد الطرق المناسبة من أجل حفظ هذه الفروق قدر المستطاع.

وإني أرى أنه على الطالب أن يسمع أبيات الفرش لشيخه ولو لمرة واحدة على الأقل، ولكن لا يمكن اعتبارها شرطاً لازماً إنما الشرط اللازم هو قدرة الطالب على فك رمز أي بيت يطلب من أبيات الفرش وتفسيره وأدؤه.

إلا أن مسألة شرط حفظ المنظومة التي ذكرناها لا يمكن فصلها عن مسألة الإجازة في القراءات العشر وشروطها.

طبعاً لو كان شرط الحفظ عن ظهر قلب متفقاً عليه في الإجازة بالقراءات العشر بين علماء الإقراء عبر العصور ونص عليه فلا إشكال لأنه يكون بذلك شرطاً متفقاً عليه لكن المشكلة في المسألة التي نذكرها هنا هي أنه لا يوجد نص على هذا الشرط أبداً في كتب القراءات القديمة المعتمدة.

وبالتالي فنقاش هذه المسألة ينقسم إلى قسمين:

- هل حفظ المنظومة هو شرط متفق عليه في إجازات جمع القراءات وهل كان شرطاً عبر التاريخ.

- ثم سواء أكان شرطاً سابقاً أم لم يكن، واقع القراءات وتطورها والهدف من جمعها هل يدعو لجعله شرطاً، ثم إذا اتفق على شروط لإجازة جمع القراءات فهل يجب اشتراط الحفظ.

أولاً: لا يمكن القول إن حفظ المنظومة كان شرطاً موجوداً في فترة من الفترات مع أن حفظ المنظومات ظل أمراً متعارفاً بين الذين يقرؤون القراءات وهو أمر يسعون إليه.

❖ ماذا نقصد بأخذ المنظومة :

إنما الأمر الذي كان شرطاً دون شك هو أخذ المنظومة عن الشيخ، والأخذ هو ما كان ينص عليه في الإجازة.

والأخذ هو: إما الاحاطة بها دراية دون تقييد بشرح ما مع الاطلاع على شروح عديدة أو قراءة شرحها عليه أو إجازته من شيخه بها مع الدراية بهذا الشرح أو تسميعها له عن ظهر قلب أو قراءتها عليه.

ولربما قصد بالأخذ قراءة ختمة كاملة بمضمن المنظومة وعلى الغالب كان هذا مع حفظ المنظومة، أو تسميعها للشيخ، لكن لم يكن الحفظ يوماً يمثل أن يستطيع هذا الحافظ إكمال أي بيت يطلب منه أو إحضار دليل أي حكم أو فرش عن ظهر قلب مع أن هذا وجد عند بعض الشيوخ أحياناً.

وبالتالي فمعاني الأخذ متعددة وأحياناً تدل على الدراية وأحياناً تدل على الحفظ فقط وأحياناً تجمعهما.

ولا يوجد نص واضح صريح عن أحد العلماء والشيوخ السابقين على أحد هذه الأنواع. لكن هنا نؤكد أن الحفظ بالمعنى المذكور أعلاه استطاعة إكمال كل بيت يطلب أو إحضار دليل أي حكم أو فرش كلمة عن ظهر غيب يجب ألا يكون شرطاً لأنه لم يكن كذلك يوماً ما إضافة إلى أن علم القراءات في أصله ليس عبارة عن توقف على منظومات خاصة وحفظها وفق ما ذكر بل كان علم القراءات عند العلماء الأوائل يقوم على كتب ليست شعرية بل أغلب كتب القراءات نثرية، والأشعار عادة تبنى على كتب نصية نثرية تم نظمها ليسهل حفظ القراءات على الطالب حيث كان الشعر هو الوسيلة الأسهل للطلاب للحفظ أما اليوم فتحول إلى عبء على الطالب، مع أنه يستحسن السعي إليه من قبل أي جامع للقراءات لحفظ هذه المنظومات قدر المستطاع لكنه ليس شرطاً إنما هناك أمور تشترط فيه مقدمة عليه كما سنذكر بل إن معرفة نشوء القراءات وأصلها والكتب المشهورة في هذا

العلم وكيفية الترجيح فيه وغير ذلك كلها أمر أهم من هذا الحفظ المبالغ فيه، لكن كثيراً ما يجد طالب العلم بعض أولئك المبالغين والذين يلزمون الناس بما لا يلزم وينون على الغالب أحكامهم قبل القيام بنظرة عميقة فيما يصدر عنهم إنما يكون الهدف كثيراً من الأحيان التغريب في الأحكام بل أحياناً البروز وإظهار السبق ومطالبة الآخرين بالمبالغات.

كما ذكرنا آنفاً من أجل الوصول إلى حكم في هذه المسألة أي حفظ المنظومة من أجل نيل الإجازة يجب أن تكون الشروط التي نضعها في الإجازة بالقراءات وفق هذه المنظومات معادلة للإجازة بالقراءات. بمضمون أي كتاب من كتب القراءات كان يُقرأ بمضمونه سابقاً عند علماء ما قبل ابن الجزري هل كان شرطاً أن يحفظ الطالب الكتاب النثري عن ظهر غيب أم لا كالكامل والكافي والتيسير و..، طبعاً لا إنما كان يشترط الدراية بما يوجد من معلومات يقرأ بها في هذا الكتاب إضافة إلى قراءة ختمة عملياً بمضمون هذا الكتاب.

يجب معرفة الأحكام التجويدية المتعلقة بأصول القراء في هذا الكتاب دراية ومعرفة كيفية أدائها بغض النظر عن الأمور التفصيلية كثيرة التشعب في هذه الأصول والقليلة جداً والتي يمكن الرجوع إليها عند الضرورة كما يجب معرفة مكان كل حكم من أحكام الأصول والرجوع إليها عند الضرورة وتحت أي باب تندرج، أما بالنسبة للفرش فلا يشترط حفظ ما قرأ كل قارئ عن ظهر قلب لكن يجب معرفة الأشياء المشهورة التي تميز كل قارئ في الفرش، ومعرفة الكلمات التي فيها خلاف ومعرفة كيفية الرجوع إلى تفصيل قراءة كل كلمة وكيفية أدائها عملياً، ويجب أخيراً المعرفة الإجمالية لترتيب هذا الكتاب وبنائه وعمن أخذه مؤلفه وبناه حتى يمكن معالجة ما فيه من معلومات.

وهذه الشروط تنطبق تماماً على المنظومات ويجب ألا تختلف لأنه لا مبرر لهذا التفريق

بينهم.

لكن نتيجة انتشار القول بحفظ المنظومات الموجودة اليوم بين البعض برغم ما عليه من تحفظ مما ذكرنا وبسبب كون المنظومات لها وضع خاص لا يساعد على البحث فيها كما هو الشأن في الكتب المفهرسة والمبوبة فأرى أهمية:

- تسميع الأصول من قبل الطالب للشيخ وبذل الجهد في التمكن من حفظ أبيات الأصول قدر المستطاع.

- إثبات رموز المنظومة المتعلقة بفرش كل كلمة على مصحف خاص بالشخص الذي يجمع ويخطه نقلا عن المنظومة، والسعي إلى تسميع الفرش إلى شيخه قدر المستطاع ولو مرة.



مسائل الإجازة بالقراءات العشر

❖ شروط نيل الإجازة بالقراءات العشر:

وهنا لا بد من وقفة للإشارة إلى المشكلة المتعلقة بإجازات القراءات وهي شبيهة بتلك المشكلة المتعلقة بإجازة القراءة برواية واحدة والتي تناولتها في موضع آخر في شرح للمقدمة الجزرية في كتاب سراج القاري.

والمشكلة تتكرر هنا وهي عدم وجود أسس واضحة يعتمد عليها في إجازة الذين ينتهون من جمع القراءات لتحديد مدى استحقاقهم للإجازة لمن قرأ على شيخ مقرئ بين الشيوخ سواء من ناحية الاتفاق على هذه الشروط أو أن تكون هناك شروط واضحة في ذهن الشيخ المقرئ ولو كانت خاصة به.

وعلى فرض وجودها أن تكون منطقية وعلمية تخلو من إفراط أو تفريط أو عشوائية.

وإن عدم وجود شروط متفق عليها يؤدي إلى نوع من الفقرة أو المشاحنة بين طلاب العلم حول الإمكانية الشخصية لكل شيخ ولكل طالب حيث يضع كل شخص نفسه في موضع أدق من يقرئ القراءات وأكثر من يتقنها، وهذا ينعت الآخر بالتساهل، ولربما وجد التساهل عند البعض.

والشرط الذي يمكن القول أنه متفق عليه هو: قراءة ختمة. بمضمن المنظومة التي يقرأ بمضمنها أو الكتاب الذي يقرأ بمضمنه.

أي أن يسمعَ الشيخ من الطالب القراءات العشر أو السبع وفق الكتاب أو المنظومة التي يجمع بطريقة الجمع المعروفة عند شيوخ الإقراء والتي وضعها ابن الجزري رحمه الله أو وفق طريقة الشيخ سلطان والجمع يكون من المصحف مباشرة، على أن يكون القارئ حافظاً للقرآن سابقاً.

إلا أننا حسب ما شرحنا في الفقرة السابقة حول معنى الإجازة والقراءة. بمضمن كتاب يجب العمل من قبل الشيخ المقرئ على توفر الشروط المذكورة عند الطالب الذي يريد الإجازة وهي:

يجب معرفة الأحكام التجويدية المتعلقة بأصول القراءة في هذا الكتاب دراية، ومعرفة كيفية أدائها بغض النظر عن الأمور التفصيلية كثيرة التشعب في هذه الأصول والقليلة جداً والتي يمكن مراجعتها عند الضرورة كما يجب معرفة مكان كل حكم من أحكام الأصول والرجوع إليها عند الضرورة من المنظومة وليس استحضار ألفاظ كل بيت أو حكم يطلب عن ظهر قلب وكذلك يجب معرفة تحت أي باب يندرج الحكم حسب ما شرحنا في الفقرة السابقة، أما بالنسبة للفرش فلا يشترط حفظ ما قرأ كل قارئ عن ظهر قلب لكن يجب معرفة الأشياء المشهورة التي تميز كل قارئ في الفرش، ومعرفة الكلمات التي فيها خلاف ومعرفة كيفية الرجوع إلى تفصيل قراءة كل كلمة وكيفية أدائها عملياً.

فنحصر الأمور بمايلي إضافة إلى بعض الشروط التي سنذكرها:

- ١- أن يكون الشخص المجيز شيخاً جامعاً للقراءات.
- ٢- أن يكون الشخص الذي يطلب جمع القراءات حافظاً للقرآن أولاً على أحد الروايات.
- ٣- أن يحضّر الطالب ما يقرأ قبل الجلسة ويثبت الرموز التي في المنظومة على مصحف خاص به وخاصة الرموز المتعلقة بالفرش (وهذه طريقة الشيوخ الأقدمين حسب ما يُنقل) ومن الكتب المساعدة على التحضير (التسهيل لقراءات التنزيل لشيخ الأستاذ محمد فهد خاروف، البدور الزاهرة) لمن يجمع من طريق الشاطبية والدررة وكتاب (الميسر في القراءات الأربعة عشر للأستاذ محمد فهد خاروف، إتخاف فضلاء البشر للبناء، بدائع البرهان للأزميري في معرفة تحريرات طرق الطيبة وقد جمعتهما في هذا الكتاب لأسهلها على طلاب هذا الفن كما يوجد اليوم مصحف القراءات العشر من طريق الطيبة وهو مطبوع بمصر جزى الله من عمل عليه خير الجزاء)
- ٤- أن يقرأ من حفظه قدر المستطاع إلا عند ضرورة النظر في المصحف من أجل ترتيب القراءات وعطفها.

- ٥- أن يسمِع أصول المنظومة بشكل جيد ولربما أكثر من مرة والأفضل أن يسمع أيضاً الفرش، وأبيات الختم والتكبير تعتبر من الأصول.
- ٦- أن يأخذ من الشيخ شرحاً مبسطاً للأبيات وخاصة أثناء تسميحه للمنظومة - هذا إن قرأ عن طريق منظومة - .
- ٧- أن يضمن الشيخ إحاطة من الطالب وفهماً لأصول هذه المنظومة أو الكتاب الذي يجمع بمضمونه وذلك بعد أن يخضعه لاختبار ولعدة أسئلة، حسب ما شرحنا في الفقرة السابقة في الإحاطة بالأصول والفرش.
- ٨- أن يأخذ من الشيخ فكرة شاملة حول القراءات وماهيتها وسبب وجودها، ويكون عند الطالب فكرة متكاملة لتركيب المنظومة أو الكتاب الذي يجمع بمضمونه من ترتيب وأبواب وعلى ماذا بناه الشيخ المؤلف ومعرفة أشهر شروحه.

أما بالنسبة لطريقة الجمع فأرى أنه لا إشكال سواء تم الجمع بطريقة الشيخ سلطان أم طريقة ابن الجزري مع أي أفضل طريقة ابن الجزري.

ونؤكد أنه لا إشكال في عدم تسميع المنظومة مع أنه أمر مفضل ويجب الحث عليه إلا أنه لا يجوز التساهل في شرط الإحاطة بالمنظومة من ناحية الأصول والفروع حسب ما ذكرنا وكذلك قراءة ختمة بمضمن هذه المنظومة.

وهذان الشرطان اللذان لا يجوز التنازل عنهما إضافة لشرط كون الشيخ جامعاً للقراءات. مع أنني أدعو إلى الاتفاق على شروط تصل إلى الشروط الثمانية التي ذكرتها.

كما يجب التنبيه إلى أن وضع شروط للإجازة يجب ألا تحوي نوعاً من المبالغات والتعنت في بنودها بما يجعل الطالب يقضي أوقاته الطويلة لتحقيق شروط لا تفيد شيئاً سوى المغالاة في ما لا يطلب وتحويل هذا العلم عن قصده، مثل أن يشترط الحفظ التام والمتقن للمنظومة واستحضار أي دليل غيباً مباشرة عند الطلب، وقد ناقشنا هذا الأمر سابقاً، إنك ترى الطالب يقضي أوقاته على هذا الأمر بينما ينسى الشيخ أنه هذا الطالب ربما لا يتقن تفسير تلك الآيات

وربطها وتحليلها وهو ما طلبه الله سبحانه وتعالى: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾
ص: ٢٩.

ومن أجل الشروط الثلاثة الأخيرة في الشروط الثمانية وضعت هذا الكتاب ليسهل الأمور على الطالب.

فأظن أن هذه الشروط المذكورة ربما تساهم في ضبط الأمور قدر المستطاع والله أعلم.

أما بالنسبة لشرط كون الذي يجمع حافظاً:

فقد ذكرنا أن هذا العلم هو علم توسعي استطرادي فيجب على الشيوخ حث الطلاب على الحفظ الذي يساهم قطعاً في تدبر القرآن وفي زيادة أوقات تلاوته والتمسك به قبل أن يخوضوا في الأمور المتعلقة بالأداء اللفظي وقبل أن يخوضوا في غمارها وتشغل أوقاتهم فأحاديث الحث على الحفظ واستظهار القرآن تبلغ العشرات ولكن لا يوجد حديث واحد يبحث على جمع القراءات برغم من أنه علم يؤجر عليه المؤمن ويثاب عليه بتعلقه بكتاب الله تعالى وحفظه.

على أننا سنناقش بعد أسطر مسألة من يطلب من شيخ ما جمع القراءات عليه وهو غير حافظ.

❖ إجازة شيخ لشيخ آخر بناء على حسن الظن به دون أن يقرأ عليه:

ويبقى مسألة في الإجازة: وهي أن شيخاً ما ربما يعطي شيخاً أو شخصاً آخر إجازة بالرغم من أنه لم يقرأ ختمة بمضمن كتاب في القراءات عليه، لأنه يراه أنه أهلاً لذلك بسبب سمعته في علم القراءات أو حسن الظن به أو لأنه أجزى من شيخ عالم في القراءات فهل يصح هذا؟ فشرط قراءة ختمة لم يحصل؟

هنا نؤكد أن حسن الظن لا يكفي ولا يبين عليه أي علم، لكن إن كان الشيخ المانع للإجازة يعرف أن هذا الشخص قرأ ختمة بالقراءات العشر بمضمن كتاب في القراءات على شيخ ما في إمكانه أن يجيزه طالما أن شرط قراءة ختمة بمضمن كتاب قد تحقق، لكن على الشيخ

أن يضمن شرط الإحاطة بأصول وفرش هذا الكتاب حسب ما شرحنا وأوضحنا وربما يكون هذا باشتهار علمه وكونه مرجعاً في هذا العلم أو له مؤلفات تضمن هذه الإحاطة وإلا فيجب على الشيخ أن يسأله بعض المسائل التي تضمن هذه الإحاطة إن كان يريد التأكد من إحاطته بها.

❖ الشهادة من شيخ ما على إجازة شيخ آخر:

لكن على الشيخ ألا يبادر لإجازة أحد إلا بعد أن يكون متيقناً من توفر الشروط المطلوبة.

إضافة إلى أنه يتوجب على الشيخ المحيز أن يسمع من هذا المجاز بعض آيات بما يجيزه به إن كان حفظاً فيسمع له من حفظه وإن كان بالقراءات فيسمع له من القراءات وذلك حسب ما يجيزه به، وذلك لأن الإجازة تتضمن إذناً من هذا الشيخ باستخدام سنده وأنه أحد شيوخه في السند.

وكذلك نجد مسارعة بعض الشيوخ للشهادة على إجازة طالب قرأ عند غيره ويقصد الطالب بهذا البركة حسب ما يقال.

يجب على الشيخ عدم المسارعة بالشهادة دون تقييد الشهادة وشرح ما يشهد عليه الشيخ بخطه عند شهادته.

فالشهادة هي مسألة شرعية أولاً ويجب على المسلم أن لا يشهد بما لم يعلم ولو كانت الإجازة مصدرة من شيخ معتبر، لأن شهادته تعني أنه يشهد أن هذا المجاز حقق الشروط التي يراها هو شرطاً لنيل الإجازة، وهذا لم يتم التأكد منه أو تعني أنه شهد جلسة الختم لما يقرأه الطالب وهو راض على التلاوة التي سمعها، أو أنه شهد أن تلاوته وفق الرواية التي يجاز بها جيدة.

وبالتالي فيجب تقييد الشهادة وضبطها بأحد ما يلي:

يشهد له بالمطلق إن كان الطالب قرأ على أحد من أجازهم هذا الشيخ الشاهد أو على طلابهم طالما أنه أوضح لتلامذته الذين أجازهم شرط الإجازة وهو متيقن من توفرها فيهم وتقيدهم بها، فإن لم يكن متيقنا من انضباط تلامذته أو بعضهم بشروطه اتبع الشهادة من النوع الثاني.

وهذا النوع الأول يقوم به من كانت لديه شروط واضحة معدودة ومحددة ينشرها بين تلامذته.

النوع الثاني: أن يختبر الشيخ الشاهد هذا المجاز ويتأكد من توفر الشروط التي يرى وجوب توفرها في المجاز ويعدد للمجاز هذه الشروط وعندما يوقع على شهادته يكتب (شهدت له بعد الاختبار) وهذه أعلى درجات الشهادة.

أو أن يسمع تلاوة هذا الطالب في جلسة الختم ويوافق على جودة قراءته ويكتب على شهادته (شهدت له بعد سماع جلسة الختم) إلا أن هذا النوع لا يخل من إحراج للشيخ المحيّر يدعوه للتساهل بالإجازة فالأولى تجنبه وأفضل منه النوع الأخير.

أو أن يسمع تلاوته من المصحف أو بدونه ويتأكد من جودة قراءته بما يجاز به ويشهد بعبارة (شهدت له بعد سماع تلاوته)، وهذه الشهادة تكون على الغالب عندما يستحي الشيخ الشاهد من اختبار هذا المجاز الذي أتاه من شيخ كبير، لكنها شهادة محققة للشروط إن قيدت بما ذكرنا.

❖ الفرق بين الإجازة والشهادة:

وهنا يُسأل ما الفرق بين الشهادة والإجازة من هذا الشيخ: إن كلا الأمرين يحوي نفس المعنى من ناحية أن الشخص المجاز أو المشهود له متقن لما يجاز به لكن الشهادة حسب نوعها إن كانت بعد الاختيار أو كان الشيخ الشاهد من شيوخه في السند فهي تشهد على جودة الاتقان بينما النوعان الباقيان لا يشهدان على ذلك تماماً.

لكن يكمن الفرق بين الشهادة والإجازة أن الإجازة تحوي إذنا من الشيخ المجيز للمجاز باستخدام سنده واعتباره أحد شيوخه عكس الشهادة.

وبالتالي فإن الشهادة من قبل شيخ في سند المجاز هي بمثابة إجازة ولا تختلف عنها أبدا طالما أن الشيخ الشاهد تيقن التزام طلابه بشروطه في الإجازة.

لكن إن قمنا بتمحص المسألة علمياً فإنه لا يمكن القول بوجود فرق واضح بين الإجازة والشهادة إذا لم يقرأ الشيخ المجاز ختمة كاملة على الشيخ المجيز، لأن الإجازة دون قراءة ختمة كاملة يجب أن تقيد بذلك وعادة الإجازة تكون بقراءة ختمة كاملة بمضمن ما نص عليه في الإجازة فعندما نقوم بإحصاء عدد الرجال في السند أو عندما يقوم شيخ ما بخط إجازة لنفسه تقيد أولاً بمن قرأ عليه ختمة كاملة أما من لم يقرأ عليه ختمة كاملة فإنها تذكر كاستطراد في تأكيد قوة الإجازة التي حملها الشيخ، وبالتالي الشيخ الذي أجازته دون أن يقرأ عليه ختمة كاملة لا يمكن اعتبار السند يبدأ منه مباشرة، وسابقاً كان يشترط فيمن يأخذ عنه القرآن لختمة كاملة بحروفها وتجويدها كما أوضحنا.

ولا يعني ما ذكرنا أن الإجازة لا تصح من الشيخ دون قراءة ختمة إنما هي إجازة أقل درجة مما ذكر ونرى ابن الجزري في نشره يبادر في ذكر من أجازته بختمة كاملة ثم يعتبر من أجازته بهذا الكتاب دون قراءة ختمة أمراً تالياً عند ذكره أسانيد في كل كتاب.

❖ كيفية التحقق من الشروط المذكورة من الناحية العملية:

إن وجدت مرجعية تصدق على الإجازات في بلد ما فعليها تشكيل لجنة تدرس توفر شرطي قراءة ختمة والإحاطة بالمنظومة حتى يصار إلى إجازة هذا الطالب من قبل لجنة متفوق عليها بين أهل هذه البلدة أو بين مجموعة علماء، أما شرط كون الشيخ مجازاً وشرط قراءة ختمة بمضمن كتاب فتتحقق بواسطة أرشفة القراء المجازين بهذه البلدة أما شرط الإحاطة

فيكون بالطلب من الطالب قراءة بعض صفحات أو آيات على هذه اللجنة، وكذلك توجيهه بعض الأسئلة التي تضمن ما ذكر من شرط الإحاطة بالمنظومة، ويُستفهم من شيخه إن كان قرأ شرحاً للمنظومة أم لا وكذلك إن سمع أصولها.

كما يفضل أن يشار في نص الإجازة من قبل الشيخ في الإجازة على الشروط التي توفرت في هذا الطالب والتي دعت لإجازته من قبله.

❖ هل يجمع القراءات من ليس بحافظ للقرآن:

وهنا أمر يجب التنبيه إليه: ربما يطلب شخص أن يجمع القراءات من المصحف وهو ليس بحافظ فهل هذا جائز مع توفر باقي الشروط؟

طبعاً من ناحية الجواز الشرعي لا إشكال فيه بل هو أمر جيد لكن نقصد هل يقوم الشيخ بإقراءه، أقول: إن الأمر يعود للشيخ المقرئ لكن على الشيخ ألا يسمى ما يعطيه إياه (إجازة في القراءات) بل يسميه (شهادة أو غير ذلك). بما يميزه عن الإنسان الحافظ الجامع لأن ما ذكر يؤدي للتساهل في حفظ القرآن، وينص ضمن الشهادة بأنه قرأ القراءات من المصحف الشريف على أنني أحبذ ألا يقوم الشيخ بإقراء شخص القراءات إلا أن يكون حافظاً لأن حفظ القرآن هو أمر مؤكّد عليه تعبداً عند الله تعالى وهو أمر هام للداعية عكس القراءات التي هي أمر تكميلي ويعتبر علماً تخصصياً في أحد العلوم الشرعية ويثاب عليه الإنسان كما ذكرنا.

ولربما طلب شخص أن يقرأ على شيخ قراءة أو قراءتين أو عدة قراءات. بمضمن كتاب ما أو منظومة ما برغم أنه لا يحفظ هذه المنظومة.

فهنا لا ضير أبداً في أن يقرأه الشيخ ثم الإجازة تكون برواية القارئ المقصود من الطريق الذي تم اعتماده وكما ذكرت في موضع آخر من كتاب شرح الجزرية تسمى إجازة إذا كانت عن ظهر قلب وإلا شهادة ضبط تلاوة من أجل تمييز الحافظ عن غيره.

وهنا يجب على الطالب أن يقرأ على الشيخ كتاباً يضمن به الإحاطة والفهم لهذه الرواية أو الروايات التي قرأ وفقها أو ربما يملي عليه الشيخ الأحكام ويكتبها الطالب.

❖ مدى وجوب الالتزام بالجمع الصغير ثم الكبير:

ويأتي هنا سؤال آخر مهم: إننا نجد اليوم ما يسمى بالجمع الصغير ثم الكبير فهل يشترط المرور على الجمع الصغير أولاً ثم الكبير؟

كما أوضحنا سابقاً إن المهم هو الإحاطة والفهم للطريق الذي يجمع منه (أي الكتاب أو المنظومة) ثم قراءة القرآن كاملاً مشافهة أمام الشيخ بمضمون هذا الطريق ولكن طريقة الجمع الكبير التي مرت معنا في كلام شيخ مقررئ الاسكندرية رحمه الله والتي نص عليها ابن الجزري والمتعارف عليها بين العلماء حرت منذ عهد ابن الجزري كما إنها تؤدي إلى التمكن أكثر في الأداء وفي فهم واستحضار أصول القراءات لأن القراءات كلها يتم استحضارها معاً من أول القرآن لآخره وكذلك بالنسبة لطريقة الشيخ سلطان وبالتالي المهم هو المرور على القرآن كاملاً، والأولى ذكر الطريقة التي تم الجمع بها دون ذكر الجمع الصغير أو الكبير.

وبالتالي فالجمع الصغير هدفه تمرين الطالب على القراءات وتعريفه بأصولها والبعض يقرؤون وفق طريقة الجمع الصغير كامل سورة البقرة أي يفردون كل قراءة لوحدها والبعض جزءاً والبعض بعض صفحات إلا أنها غير ملزمة للمقررئ، لكنها تساعد على السير في الجمع الكبير والاطلاع في البدء على الأصول، وسابقاً كانوا يفردون كل قراءة لوحدها قبل أن يذكر ابن الجزري طريقته وبعده أصبح الجمع وفقها، فقبله ربما قرأ الحافظ ختمة برواية قارئ ما أو أكثر وربما يجمع العشر أو السبع.

❖ أصل الإجازة وانتشارها:

والسؤال هنا: إن تلاوة القرآن الكريم وقراءته هي أمر تعبدي أمر به كل مسلم ولا يحتاج لإجازة من شيخ بإقرائه وكان الصحابة جميعاً يقرؤون القرآن ويأخذونه عن بعضهم دون أن يجيزوا بعضهم، فمن أين أتت هذه الإجازة؟

تناولنا طرفاً من هذه المسألة قبل قليل في ذكر تميز بعضد الأسانيد وهنا نوضح بأن مسألة الإجازة انتقلت إلى القرآن ورواياته تأثراً بعلم الحديث الذي انتشرت فيه إجازة الشيخ لتلميذه، بنقل كتاب ألفه والتحديث به بين الناس ودوّن فيه ما أخذه عن شيوخه من الأحاديث فأصبحت الإجازة تعبر أن هذا الطالب سمع منه هذا الكتاب وهو أهل لأن ينقله ويرويه وفق ما تلقاه عن شيخه مؤلف الكتاب وربما اقترنت إجازة أهلية النقل بإجازة التدريس والفهم وفق ما أخذه عن شيخه المؤلف لكن لا يمكن الجزم بتوفرها ضمن الإجازة إلا إذا نص عليها ثم وإن نص عليها فإن الأفهام والشروح تتفاوت حسب قدرة الأشخاص فكم من تلميذ فاق شيخه في فهم وتدبر ما نقل عنه لكن الإجازة تتضمن إقراراً من الشيخ بأن هذا الناقل سمعه منه وضبط حركات الكلمات وحروفها بما يمنع الاشتباه الذي ربما يحتمل الوقوع به بسبب أخطاء النسخ أو مشاكل عدم وضوح النسخ المكتوبة.

إضافة إلى كون الإجازة تُقر بوجود سند متصل إلى مصدر هذا الكتاب وصاحب هذا المصدر وأنه تفاصيل ما في هذا الكتاب عن شيوخه المتصلين بأسانيدهم إلى رسول الله ﷺ. وأخيراً تعبر الإجازة أن الشيخ يقر لتلامذته ويجزم بأن ما في كتابه قد دققه وراجعه وهو متيقن مما فيه.

فكأن الشيخ يقر بأنه متيقن مما ينقل وأن هذا الشخص الراوي واع لما نقل عنه وهو أهل لهذا النقل.

وهذه الأهداف من الإجازة هي أسباب ظهورها، ثم انتقلت إجازة شيخ مؤلف الكتاب إلى من بعده حيث أصبح الشيخ المحاز يميز تلامذته بما أجز به من شيخه ولو لم يكن هو مؤلف الكتاب لكنه أجاز الآخرين اعتماداً على إجازة شيخه له، والإجازة هنا أصبحت تحمل معانٍ تختلف قليلاً:

- أهلية نقل الطالب للكتاب وضبط حروفه وحركاته.
- وجود سند متصل للطالب بهذا الكتاب إلى مؤلفه.

- أما المعنى الأخير (وهو كون الشيخ المؤلف متيقن مما رواه وراجعه) لم يعد موجوداً إنما حل محله كون الشيخ المجيز يجزم لتلامذته المجازين أن الكتاب أحذه عن شيخه بعينه والكتاب يعود بهذا السند إلى المؤلف المحدد.

إلا أنه بعد انتشار الطباعة الواسع وانتشار النسخ التي ضبطت كل شيء أصبحت فائدة الإجازة بقاء خصيصة بركة السند التي تميز الدين الإسلامي وتدل على الدقة والحيطه التي انتهجها علماءه في نقل نصوصه، كما إن الإجازة في علوم الحديث طالها تساهل كبير فبمجرد الظن الحسن بالآخر ربما يجيز الشيخ التلميذ بمروياته لكن هذا لا يؤثر كما شرحنا بعد أن انتشرت الطباعة وانتشر ضبط الحروف والحركات في النسخ ولم يعد مشتبهاً فأهيمه السند أصبحت مقتصرة على بركته وإيضاح دقة وحيطه الأمة في العصور السابقة في نقولها، وكان في العصور الأولى قبل انتشار الطباعة وضبط كل حرف وكلمة فكان يقرأ الكتاب كاملاً من أجل الإجازة ثم اقتصر أحياناً على قراءة أجزاء منه ولا تدل الإجازة على قراءة كامل الكتاب إلا إذا نص على ذلك.

ونشير هنا أنه في فترة انتشار الإجازة من المؤلفين بعلم الحديث في القرن الثالث الهجري انتشرت مسألة إجازة المؤلفين بكتبهم في مختلف العلوم الدينية وغيرها.

وبالتالي فالإجازة تعتمد على كتاب يجاز بما فيه ولم تقم إجازة بدونه، وبالتالي انتقلت الإجازة إلى علم القراءات والقرآن وكانت أمراً هاماً وفعالاً في ضبط علم القراءات والتجويد وأصبحت أهميتها وفائدتها في هذا العلم تفوق أثرها وفائدتها بعلم الحديث بسبب تعدد الأمور التي تتعلق بالتلقي والمشافهة في أداء القرآن من أحكام التجويد وغيرها أكثر من علم الحديث الذي ضبطته النسخ المكتوبة المفصلة.

وبالتالي سعى طلاب العلم للإجازة من قبل كل من ألف كتاب في القراءات وأثبت فيه ما تلقاه عن شيوخه وانتشرت مع العصور إلا أنها لم تكن تدل على قراءة ختمه بمضمن الكتاب المجاز فيه في القراءات إلا إذا نص على عبارة (وقرأت ختمه بمضمنه) لكن الإجازة بما

فيه تعني أن الشيخ أقر لتلميذه من تيقنه بالأحكام التي فيه وبالتالي فيإمكانه القراءة بها، وكما ذكرنا في كتب الحديث لا تعني الإجازة أن المجاز قرأ معلومات الكتاب على الشيخ المجيز إلا إذا نص على قراءتها عليه أو سماعها منه.

لكن بعد ابن الجزري تحولت الإجازة إلى معنى آخر وهو اقتراها بقراءة ختمة.مضمن الكتاب المجاز فيه وهذا ما انتشر واستفاض فيما بعد في إجازات القرآن الكريم ودائما كانت تقترن بحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب من الشيخ المجاز.

ولذلك فإنها اليوم تقترن بقراءة ختمة.مضمن الكتاب كما شرحنا لكن يجب النص في الإجازة على مسألة كون الطالب قرأ ختمة.مضمن الكتاب أم لا لما ذكرنا من إجازة البعض للآخرين بسبب حسن الظن بعلمهم وتضلعتهم.

وكذلك أصبحت الإجازة مقترنة بكون المجاز حافظاً للقرآن الكريم في هذه الأيام، وبالتالي فإن هذه الإجازة أصبح من الواجب خصها بالحفظ لا غير، بهدف تمييز الحافظ عن غيره، أما غير الحافظ فنسمي اتقانه للتجويد.مضمن كتاب ما شهادة أو غير ذلك مما لا يعسر الاصطلاح عليه.

ومن أصر على عدم وجود شرط الحفظ من أجل الإجازة نقول إنه حر فيما يراه لكن يجب أن يوجد اصطلاحاً آخر غير كلمة الإجازة على فرض أنه تم استعمال كلمة إجازة لغير الحافظ يميز به الحافظ عن غيره وهذا من مقتضيات دقة العلم، ومن بدهياته، في العلوم الدنيوية يحددون درجات في التخرج والإجازة وتمكن المتخرج فيجب ألا تقل العلوم الأخرى عن هذا.

❖ ليس كل من لا يحمل إجازة بالقراءات العشر لا يعتبر متضلعا في علوم القراءات دراية:

وهنا نشير إلى أننا لا نقول إن كل شخص لا يحمل إجازة في القرآن الكريم هو شخص غير متقن للقراءات أو متضلع في علومها بل ربما يتوسع أحدهم ويطلع على تفاصيل هذا العلم وكتبه ويكون لديه من الدراية أكثر من المجازين لكن نحث شخصاً كهذا أن يقرأ القراءات والقرآن ويأخذها مشافهة عن المجازين لأن هذه هي سنة الأمة عبر العصور، وهذا أمر تميزت

به أمنا الإسلامية نفخر به على باقي الأمم ثم التلقي يؤدي إلى تقليل مسائل الخلاف، كما إن هناك أموراً شفوية لا تضبطها إلا المشافهة.

وأخيراً إن للتلقي ميزاته الخاصة في اقتباس كل شيخ لآداب وأخلاق شيخه الذي يأخذ عنه وكيفية أدب العلم والنقاش واحترام الآخر مما لا يمكن أن يحصله أي شخص لوحده، فهذا التلقي يساعد في أخذ هذه الأمور برغم من أننا لا نقول إن التلقي شرط لازم لوجودها كما إن وجودها ليس أمراً ملازماً للتلقي.

وكما نؤكد على من تلقى مشافهة ضرورة السعي نحو الدراية والبحث على نحو ما بحث وحصل غير المتلقي المذكور المتقن للدراية .

لأنه كلما توسعت الدراية أدى هذا إلى تقليل الخلافات بين طلاب العلم في المسائل الفرعية التي يجعلونها أمهات يبنون عليها الأعالي وعدم التشدد وإلزام الطلاب ما لا يلزم.

وربما أرخص البعض من قدر الإجازة وأهميتها فيقولون للطلاب إن الشيوخ الأوائل لم يكونوا يهتمون بالإجازة شأن إهتمام الطلاب اليوم ويقولون للطلاب (إجازتك قراءتك) ويستحي الطالب أن يطلب منهم الإجازة، وهذا الكلام فيه مبالغة، نعم يجب أن لا يكون هدف الطالب السمعة الدنيوية من الإجازة والمفاخرة بها، لكن إن كل العلوم تطور نفسها في وضع ضوابط تحصيلها والتمكن فيها فلماذا نبقي العلوم الدينية متخلفة عن هذا الركب وتخضع في ضبطها فقط للنيات الطيبة تتركها على بركة الله، إن هذا أمر فيه نوع من العجز والذي سيؤدي إلى خلافات مستقبلية بدأت مظاهرها تبرز كما يؤدي إلى تخلف العلوم الدينية عن ركب تلك العلوم المنضبطة، ثم لا يخفى ما في الإجازة من عامل تشجيعي ودعوي من حث الكثير على حفظ كتاب الله ونشره.

وكم يأخذني العجب من شيخ أجاز تلميذاً له ثم إن أجاز تلميذه شخصاً فهو لا يشهد على إجازته، وينعت نفسه بالدقة المتناهية، أقول لمن دأبه هذا إن هذه ليست دقة بل هي عشوائية في بناء الأحكام والأعمال الدعوية ونشر القرآن، فإما لديك شروط واضحة حققتها

في من تجيزه وأوضححتها له وبالتالي أنت تعرف ما يُقرؤ هو فيجب أن يصار إلى الشهادة على إجازته أو أن عملك عشوائي ولا تثق بمن تقرؤه، أو أنك تريد أن تستأثر بميزة خاصة ترفعك عن الآخرين.

لا شك أنه يجب أن يشارك الجميع في ركب الدعوة ونشر القرآن وحفظه، فيشمر كل قارئ عن ساعد الجد ولينشر القرآن ولا يهتم بتلك الأقوال الشاذة هنا وهناك والتي تثبط همته وعزيمته.

❖ مسألة المبالغة في التنافس بقصر السند في الإجازات اليوم:

وفي إطار كلامنا على الأسانيد والإجازات وقبل الانتقال عنها لا بد من الإشارة إلى مسألة هامة أصبحت رائجة اليوم وهي وجود مبالغات ظهرت بين طلاب العلم بقصر السند وكأنه غاية وهدف يجب السعي إليه وأحياناً يقصد منه الطعن في قدرات الآخرين.

لا شك أن الأمة الإسلامية عبر العصور افتخر العلماء بها بقصر أسانيدهم إلى رسول الله في نقولهم إلا أنه لم يترافق بذلك الغمز بين أصحاب الأسانيد لبعضهم أو المبالغة فيها ثم هذا الأمر لم يكن ذا بال في العصور الأولى للأمة، من تابعين وتابعي التابعين ولم يثبت هذا الاهتمام منهم بل إن الاهتمام بقصر السند نشأ في علم الحديث وعند رواه لأنه يدل على زيادة ضبط في رواية الحديث من زيادة كلمة أو نقصها وما إلى ذلك أما القرآن فهو محفوظ قطعاً عن هذا من الله سبحانه وتعالى وهنا نؤكد أن قصر السند في القرآن ليس له تلك الأهمية التي يببالغ بها وذلك لما يلي:

إن قصر السند في قراءة القرآن الكريم والسعي وراءه والمبالغة فيه من الأمور التي لا يقصد بها إلا تنافس الأقران والمباهاة ولا حاصل منه فالقرآن محفوظ من الله تعالى لا يقدم قصر السند وتأخره فيه شيء ربما هذا القصر والطول كان يفيد في علم الحديث قبل تدوين الحديث في الكتب وذلك في ضبط زيادة كلمة ونقصها أو أي شيء في الضبط.

- إذا كان هدفه زيادة إتقان فلا يصح فاليوم لدينا شيوخ أفاضل شيوخهم يعتبرون في سندهم معادلي المتولي رحمه الله (الجزري الصغير) ومن يعدل المتولي في الاتقان والأداء والدراية بل هو فاق أشياخه رحمه الله، كذلك الأزميري والأمتلة في هذا تتعدد عبر الزمن ثم الدراية والاتقان تتعلق بجهد الشخص.

- إن كان الهدف منه البركة بالقرب من النبي الكريم فلا يصح أيضاً بغض النظر عن معنى البركة والخلاف فيها لأن السند في القراءة الواحدة بنائها الكامل، وتركيبها يعود مبدؤه إلى القارئ الذي بنى قراءته، وليس إلى الرسول ثم هذا القارئ بنى قراءته عن التابعين الذين أخذ منهم وليس تابعياً واحداً.

- إن كان قصر السند إلى صاحب الكتاب الذي تقرأ بمضمونه القراءة فأين البركة.
- القرون الأولى كانوا يأخذون عن بعضهم ولا يهتمون بالقصر أو الطول في السند المهم القرآن والقرآن فقط، كما لم يكونوا يرون القصر يعبر عن اتقان ما وإنما الاهتمام بقصر السند بدأ يظهر إلى صاحب الكتاب الذي يقرأ بمضمونه، وهذا شأن كل كتاب في أي علم في العهود السابقة في الأمة حيث أصبح الجميع يهتمون بالإجازة من مؤلف الكتاب أو ممن قرأ على مؤلف الكتاب وأكثر ما ظهر هذا في كتب الحديث وقد ذكرنا الأسباب وأوضحناها.

إن العبرة بالإفادة في نشر القرآن وأمانة نقل أحكامه والقيام بحقه.

إن دراسة قصر السند هو أمر لا إشكال فيه طالما يدور في إطار البحث العلمي لا غير، إنما تتجلى المبالغات في:

- اعتبار البعض أن قراءتهم هي المفضلة وغمز قراءة الآخرين بسبب قصر في سنده.
- مسارعة الطلاب نحو القراءة على شيوخ معدودين فقط واعتبار القراءة عليهم عليها المعول وهذا يعطل العمل الدعوي ونشر القرآن والفكر الدعوي، وهذا الأمر يرتبط ربما بمسألة الإجازة التي أوضحناها، والتي فيها تقصير.

- بهدف تقصير السند نجد البعض يبحث عن أي وسيلة في تقصيره ولو لم تكن صحيحة فرأيت البعض مثلاً يخطط إجازة من طريق الشاطبية لكن ليس بسندها الشاطبي أي تم الاعتماد على كتاب آخر من كتب الإقراء لأن مؤلفها سنده أقصر إلى قارئ ما دون التنبيه إلى عدم صحة هذا، كما نجد إثبات سند للإجازة حتى في القراءات العشر لا يخلو من شك وذلك بأن يثبت في السند شخصاً قرأ على آخر لمجرد الذكر في كتاب ترجم له أنه قرأ عليه دون تحديد ختمه كاملة أم القراءات العشر أم ماذا.. ولذلك انتشر سند فيه أحد شيوخه توفي شيخه وعمره اثنا عشر سنة وهذا السند أثبت لقراءة حفص وللقراءات العشر وهذا أمر مستغرب (قراءة السمديسي على ابن غانم المقدسي).

❖ أسانيد القرآن اليوم:

والكلام هنا يدعوننا إلى الكلام حول الأسانيد الموجودة اليوم للقراءات والتي تعتبر غير واضحة عند البعض وتحتاج إلى إيضاح، لأن عنها نتجت بعض الأخطاء في ذكر الأسانيد.

فإن السند يقسم إلى أربع مراحل:

- بين الشيخ صاحب السند اليوم إلى ابن الجزري.
- بين ابن الجزري وصاحب الكتاب الذي اعتمد سنده من الكتب التي ذكرها ابن الجزري في النشر.
- سند صاحب الكتاب إلى القارئ.
- سند القارئ إلى الرسول ﷺ.

فعند دراسة سند قراءة ما لا يصح أن نصل السند للقراءة كاملة إلى الرسول برغم أن تفاصيلها كلها تعود للرسول ﷺ بما قرأ أو أذن، فتركيب القراءة من ناحية المد والغنات والأحرف يعود لخيارات القارئ عن شيوخه وهذا شرحناه باستفاضة، فعندما ننسب قراءة يجب إسنادها إلى القارئ ونقل هو أخذ عن فلان وفلان من التابعين وهم عن فلان وفلان من الصحابة وهم عن رسول الله.

فالبعض ينعت إجازته بقراءة حفص مثلاً فيقول: سند قراءتي برواية حفص إلى رسول الله ﷺ يتألف من ٢٩ رجلاً أو ثلاثين رجلاً، وهذا ليس بدقيق إنما يجب أن يسند قراءته ويعبر عن طول السند إلى الراوي أو القارئ، إن من يقول ما سبق يشبهه من يقول: إن سندي بفقه الشافعي إلى رسول الله ﷺ يتألف من كذا رجل وهذا لا يصح لأن الرسول ﷺ لم يكن شافعيًا، فالشافعي ظهر بعد الرسول ﷺ واستمد فقهه مما وصله من نقول عن الرسول ﷺ.

ويصح نعت القراءة بأن بين الشيخ والرسول كذا من الرجال تجاوزا على اعتبار الاهتمام بعدد الرجال فقط دون تحديد قراءة ما بأن نقول بين حفص ورسول الله كذا من الرجال وبين الشيخ صاحب السند وحفص مثلاً كذا من الرجال فيكون بين الشيخ المقصود ورسول الله كذا من الرجال دون تحديد قراءة لكن نقيده عدد الرجال برواية بسند حفص عن عاصم إلى الرسول أما عبارة (سند رواية حفص إلى الرسول ﷺ يتألف من كذا رجل) فليست دقيقة.

أما بالنسبة للقراءات العشر فيجب نعت سند القراءة إلى صاحب الكتاب الذي اعتمد عليه أو ابن الجزري، وصاحب كل كتاب أثبت سنده إلى الرسول ﷺ، وكذلك ابن الجزري أثبت أسانيده في كتابه.

لكن ما يقام به اليوم أن الشيخ صاحب الإجازة يريد أن يوضح أن سنده يعود إلى رسول الله ﷺ بالقراءات العشر، لمنع أي لبس فلذلك يختار سند أحد القراء العشر يكمل سنده بنسب على أحد الكتب، ولا إشكال في هذا لكن الخطأ الذي يتم الوقوع به هو عدم التنبيه إلى أن السند بين ابن الجزري وباقي القراء يؤخذ من الأسانيد التي ذكرها ابن الجزري في النشر.

ونبهه أيضا إلى خطأ يتم الوقوع به في إثبات سند قارئ ما: فبهدف تقصير السند بين ابن الجزري والقارئ أو الراوي فإن البعض يختارون أقصر الأسانيد بحيث تثبت قراءة لشيخ على آخر ضمن السند ولو لم يتم تحديد ماهية هذه القراءة، ويغيب عن الذي يضع هذا السند أن كل كتاب من كتب ابن الجزري له سند خاص بين ابن الجزري أولا إلى صاحب الكتاب ثم بين صاحب الكتاب إلى الراوي، فيقوم من أثبت سندا كهذا بأخذ سند ابن الجزري إلى

كتاب مما أخذه ابن الجزري عن شيخ ما وهو سند قصير لهذا الكتاب ثم يكون لصاحب هذا الكتاب كتاب آخر سنده أقصر من سند هذا الكتاب إلى الراوي أو القارئ فيأخذه، علماً أن ابن الجزري لم يأخذ الكتاب الثاني عن نفس الشيوخ الذي تم اعتبارهم في الكتاب الأول، فيكون هناك تلفيق بين سنيين، ولا يكون الهدف من كل هذا إلا تقصير السند رجلاً أو رجلين، وهذا نراه في بعض من يعتمد كتب سبط الخياط التي اعتمدها ابن الجزري.

كما يجب أن نعلم قصر الأسانيد اليوم إلى ابن الجزري تعتمد على مدى قصر السند إلى العبيدي رحمه الله المتوفى (١٢٣٧ هـ) لأنه أقصر الأسانيد فيما يبدو لنا اليوم.

أما بين ابن الجزري والقارئ فإن أقصر الأسانيد هي تلك التي تعتمد على سبط الخياط من طريق المبهج والكفاية وهي من طريق الطيبة وإن أقصر قراءة رواية رجلاً إلى رسول الله هي رواية قالون عن نافع من رجال الكفاية.

لكن لا يصح لمن جمع الشاطبية فقط أن يضع سنده إلى راو أو قارئ معتمداً على الكفاية لأنها من كتب الطيبة إلا إذا لم يقيد إجازته بالشاطبية وكان شيوخه جامعين من طريق الطيبة. لكن نشير هنا إلى أن الأسانيد بين مرحلة العبيدي وابن الجزري متشعبة جداً فربما يوجد أسانيد لم تصلنا ولربما وصل الباحث في التراجع إلى سند يقصر رجلاً.



كيفية معالجة المسائل المستجدة في علم النجويد والقراءات اليوم

هنا نتناول أمراً هاماً يتعلق مسائل فرعية في التجويد وأساليب أداء القراء تؤدي في العديد من الأحيان إلى خلافات يقوم البعض بتضخيمها وجعلها من أمهات المسائل التي يحكمون بها على الآخر ويجعلونه في قفص الاتهام.

من أمثلة هذه المسائل المستجدة التي لم تكن موجودة عند الأوائل مسألة فتح الشفتين في إخفاء الميم عند الباء، وكذلك إخفاء النون عند التاء والداد هل يضع اللسان في مخرج الدال أو التاء أم لا وكذلك إخفاء النون عند الكاف هل يتم الدخول في الكاف أثناء لفظ الغنة أم لا، وكذلك الضاد وقربها من مخرج الظاء أو الدال، وكذلك، وكون الحرف المقلقل يأخذ من حركة الحرف الذي بعده أم لا..، وكذلك مسألة تفخيم الغنة قبل حروف الاستعلاء أم لا ومقدار هذا التفخيم والمغلاة فيه وكيفية الوقف على نون التوكيد في (وليكوناً) وتونين (إذاً)، وربما ستظهر العديد من المسائل المشابهة الناتجة عن الاستغراق في الفروع..؟

لقد تراشق كل طرف من الأطراف ممن تعنت بهذه المسائل حتى نعتوا بعضهم بقلة العلم ولم يخل نقدهم من غمز وسخرية وكل من الطرفين يدعي أن شيوخه هم المعتمدون والمعول على أقوالهم والنقل عنهم، بل وصل الأمر من قبل البعض باتهام الآخر بأنه يقرؤ بما لم يقرؤ به الرسول ويزيد ويغير في القرآن، وهذا اتهام غاية في الخطورة.

إن المشكلة الأساس تنبع من ضعف الدراية ثم التعصب من قبل هؤلاء المتناوشين الذين يجعلون هذه المسائل أمهات المسائل ومن أخطرها، وأكثر من ضعفت درايته يتمسك بتقديس شيخه وأنه لا يخطئ وأن القرآن يؤخذ بالتلقي ولا يعول على ما في الكتب بل سمعت عن أحد المجازين أنه نقل عن شيخه الذي أجازته قوله: إن هناك أموراً في القرآن والقراءات تؤخذ بالمشافهة فقط ولو لم ينص عليها في الكتب وذلك بزعمه على ما أذكر وجود التكبير بين

سور الختم لغير المكيين من طريق الشاطبية وهكذا أقرؤه بها شيوخه، وكذلك في مسألة البسملة عند البدء بمنتصف السورة مع أنها مسألة واضحة ومنصوص عليها.

لقد ذكرنا سابقاً أن تلاوة القرآن تقوم على أمرين:

- كتاب معتمد يقرأ القرآن بمضمن المعلومات الموجودة فيه.
- شيخ ضابط يسهل على الطالب أداء ما ورد من معلومات في هذا الكتاب ويضبط له الأمور التي لم ينص عليها ولا يضبطها إلا الأداء اللفظي.

وهذان الأمران هما اللذان تقوم عليهما قراءة القرآن عبر العصور فوظيفة الشيخ والالتزام بالكتاب الذي ينقل تفاصيل القراءة إلى الرسول لأن المدونين دونوا هذه القراءات لمنع الاشتباه والوقوع بالخطأ ونقل ما ثبت إلى الأجيال، وبالتالي فمن يقرأ بمضمن كتاب يجب أن ينضبط به دون شك.

وتنقسم الأمور التي يضبط بها الشيخ قراءة الطالب أو قراءته بمضمن كتاب:

- الالتزام بالأحكام الظاهرة التي نص عليها والتي لا يخفى معناها الإجمالي على أحد مثل البسملة بين السورتين أو كيفية قراءة كل كلمة والأحكام التجويدية من إدغام صغير وكبير.
 - الإيضاح للطالب الكيفية العملية لأداء كل حكم والتي أحيانا ينص عليها في الكتاب وأحيانا لا ينص عليها من تسهيل وإبدال وتقليل وإمالة وغنة وما إلى ذلك.
- وهذه الأمور التي هي من النوع الثاني يجب أن يلتزم بالكيفية التي ينص عليها صاحب الكتاب إن نص.

أما إن لم ينص فينظر في كتاب آخر نص عليها فيه هذا الشيخ صاحب الكتاب، وإلا فإنه يلتزم بما نص عليه نصاً أحد شيوخ المؤلف وإلا فإنه يجب أن يلتزم بأحد ما نص عليه أقدم شيخ ضمن سند الشخص القارئ، أما إن لم يوجد نص عن أحد من هؤلاء فيلتزم كل شخص بما أخذ عن شيخه ولا إشكال في هذا لكن يرجح الذي يتوافق مع أقوال علماء اللغة الأقدمين.

الذين تناولوا علم الأصوات واللسانيات ومخارج الحروف مثل سيبويه وابن يعيش وابن جني لأن القرآن نزل بلغة العرب وثم إن شرط موافقة اللغة هو شرط أساس في قبول القراءة ودوماً كان علماء اللغة وأئمتها هؤلاء مرجعاً لعلماء القراءات أمثال ابن الجزري وغيره وإلا إن لم يوجد قول لعلماء اللغة فإنه لا يرجح أحدها على الآخر، ثم إن اختلف أحد العلماء الأقدمين في السند في مسألة هو وعالم آخر فيتم الترجيح بينهما اعتماداً على علماء اللغة وعلى أقدمية الشيخ فإن كان الخلاف منتشرًا وواضحاً في ذلك العصر فيلتزم بترجيح علماء اللغة وإلا فعلى الأقدمية.

وسبب عدم التزام الكل بكيفية واحدة لأن هذه الأمور الدقيقة ربما لم يتنبه لها شيخه ولم يسأل عنها مشايخه أصلاً ولم تكن مسألة هامة تناقش سابقاً، ثم لو لم يوجد خروج في الكيفية من قبل البعض عن كيفية شيخه لما وصلت إلينا كيفيتان، ثم على فرض أن الشيخ في بدء السند كان يقرأ بكيفيتين وهما ثابتتان فعلى الأقل يجب التنبيه على الكيفيتين وذكر جوازهما، من قبل الشيوخ سابقاً، على أن السكوت عن تناول المسألة ربما يحتمل أن الكيفيتين مقبولتان.

لكن طالما أن شيخاً في سند الشخص الذي يقرأ أو في سند شيخه قد نص نصاً واضحاً على المسألة فلا بد أنه يجب أن يصر إلى الالتزام بما قال ولا بد أن أحد من أتى بعده في السند خرج عن كفيته.

وهنا أنوه إلى أن الحكم الذي وجد نصاً يعتمد عليه في بناء الحكم عن العلماء الأقدمين الذين في سند القراء اليوم يجب أن يكون حكماً نهائياً وصل إليه ذلك العالم ولم يتراجع عنه في كتاب آخر أو يظهر أنه خطأ صدر عنه حتى نستطيع الأخذ به مثل ما ينقل عن ابن الجزري في التمهيد من ترقيق الألف بعد حروف الاستعلاء والثابت عنه أنه إما خطأ أو سهو أو رجوع عنه.

وهنا أخص ترتيب خطوات بناء الحكم:

- ✓ البحث عن قول ابن الجزري حول المسألة فإن نص عليها انتهى الأمر.
 - ✓ البحث عن قول أحد شيوخ ابن الجزري ممن يقع في سند ابن الجزري حول المسألة.
 - ✓ عند تعارض رأي الشيوخ قبل ابن الجزري بينهم أو مع ابن الجزري نرجح ابن الجزري لأنه خاتمة المحققين وإلا نعتد على علماء اللغة القدامى المعروفين.
 - ✓ بعد ابن الجزري تفرعت الأسانيد فإن كان من نص على المسألة وكان شيخاً في سند صاحب الإجازة فيجب على هذا المجاز الرجوع لقوله وإلا فلا يجب.
 - ✓ عند عدم وجود نص كل يقرأ حسب شيخه لكن يرجح ما نص عليه علماء اللغة والأصوات واللسانيات القدامى.
 - ✓ وإلا إن لم ينص علماء اللغة كل يمشي حسب ما أقرأه شيخه.
- ولا يعتبر النقل عن شيخ ضمن السند إلا إذا كان موثقاً ضمن كتاب مدون له بشكل واضح صريح.

وضمن هذا الترتيب تعترضنا مشكلة كون النص عن الشيخ القديم ضمن السند ربما يكون غير صريح ويحتاج إلى بعض استنتاج فهنا أيضاً يصار إليه وهو الأولى بالإنسان الحر المتبع للدليل لكن يبقى الوجه الآخر مقبولاً.

لكن ما يهمنا هنا ونؤكد عليه ويجب أن يكون حاضراً في هذه المسائل مايلي:

إن هذه المسائل المتعلقة بالتفاصيل الدقيقة للأداء ليست على ذلك القدر الكبير من الأهمية والخطورة التي تؤدي إلى التفريق بين المسلمين ويجب جعلها مسائل فرعية وجانبية ويعتبر الخلاف حولها مع المشادة مع الآخر من الأمور المنهي عنها ومن الدخول في التفريعات التي فرقت الأمم والتي نهينا عنها، للأسباب التالية:

- لو كانت هذه المسألة على ذلك القدر من الخطورة لنبه إليها وإلى عدم الوقوع بها العلماء الأوائل.

- ذكرنا أن الرسول الكريم دعا في الأحاديث الثابتة إلى عدم الاختلاف في القرآن والتسهيل على الناس في قراءته وأدائه وصب كلاً المختلفين في أداء الكلمات، كما ثبت هذا عن العديد من الصحابة.
- مر معنا خلال التطور التاريخي أن في الأحكام تخيرات للصحابة والتابعين من لغة العرب بما أذن به الرسول فكيف نجعل كل تفصيل أمراً توقيفياً من الله مع أن الأوائل لم يفعلوا ذلك.
- ذكرنا في نقاش وجود أحكام كان يقرأ بها ولم تصلنا احتمالية ذلك مثل إظهار الميم عند الباء وغير ذلك فهنا أحكام لم يقرأ بها مع أنها كانت موجودة في الصدر الأول فلماذا هذا التشدد في تفصيل حكم ما فرعي .
- الأحكام التجويدية قبلت فيها النقول الأحاد التي تعتبر تحت إطار ظنية الثبوت وكذلك التحريرات دخلت فيها الترجيحات فلماذا هذا التشدد في ما لم يتشدد به سلف الأمة وعلمائها السابقين.
- ذكرنا في تعريف القرآن وتحديده أنه السور والآيات والحروف التي يبنى عليها القرآن والتي تبنى عليها المعاني أما أحكام التجويد والأداء فهي تدخل ضمن إطار الترتيل والأداء اللفظي وهذا الترتيل من لوازم القرآن وليس هو القرآن (ورتل القرآن ترتيلاً) فالترتيل غير القرآن وبالتالي يجب أن يكون الخلاف في مسألة تفصيلية فيه أهون من أن يشق خلافاً بين المسلمين.
- سيمر معنا في نقاش الحروف السبعة أنه هناك أساليب ربما كانت موجودة ويقرأ بها لكنها تركت فيما بعد مثل الطمطممانية والتلتلة والكشكشة.. وهي أمور ربما يجدها القارئ كبيرة ومع ذلك أبيحت لأن الرسول وجه اهتمام المسلمين إلى المعاني وتسهيل تلاوة القرآن وليس الألفاظ فقط.

إن التشدد في هذه المسائل لا يخلو من تعنت وغياب لروح القرآن في ذهن القارئ، طبعاً التشدد المؤدي إلى الخلاف والشقاق بين المسلمين وليس البحث العلمي المجرد، ولو وصلنا إلى أي نتيجة في بحثنا العلمي فيجب عدم جعل المسألة مسألة على ذاك القدر الكبير من الخطورة والأهمية.

إذا كان المسلمون سيختلفون في لفظ القرآن فعلى ماذا سيجتمعون!!

ويبقى في مسألة الإجازة نقطة هامة يجب ذكرها وهي مسألة المبالغات التي يقوم بها بعض المقرئين ويطالبون بها من يقرؤون عليهم لكن هذه المسألة سنؤخرها إلى ما بعد مناقشة الأحرف السبعة.

❖ أهمية استمرار الأسانيد اليوم:

وفي بحثنا المذكور هنا لمسنا فائدة هامة للاهتمام بالأسانيد اليوم وبقائها والاعتماد عليها: فبالرغم من أن الأسانيد الموجودة بين أيدينا اليوم لا يمكن أن نصفها بأنها متواترة حيث تنقطع بآبن الجزري الذي أدى الاهتمام بوجوده ضمن السند إلى إهمال الأسانيد التي لا تمر به اليوم، وقد شرحنا هذا في دراسة تواتر القرآن والقراءات لكن ذكرنا أن تواتر القراءات يقوم على عشرات الكتب التاريخية للقراءات والذي يعتبر سند كل كتاب هو سند بحد ذاته يساهم في إثبات التواتر وأدعو القارئ للرجوع للبحث السابق.

لكن السند اليوم تكمن أهميته في:

- برهان استمرار وجود هذه الأسانيد عبر العصور المختلفة وهذا أمر نفخر به ونعتمده في برهان صحة القرآن.
- تلقي كيفية الأداء للأمور التي لا تضبط إلا بالمشاهدة.
- كون الشيوخ السابقين الموجودين في الأسانيد التي بين أيدينا اليوم مرجع يرجع إليه عند وجود خلاف في أداء حكم ما.



خلاصة سبب نشوء الاختلافات بين القراءات

- يمكن حصر أسباب نشوء الخلافات بين القراءات القرآنية بما يلي:
- ١- اختلافهم في التقديرات (كما في المد مثلاً) وهذا ربما يكون عند الصحابي أو التابعي.
 - ٢- قراءة الرسول بهذا وذاك وسماع الصحابي واحداً منهما أو سماع الاثنين لكن اختار الصحابي أحدهما.
 - ٣- أذن الرسول للصحابة بالقراءة بلهجات العرب وأساليبها ولغاتها أو بعض القبائل، فأصبح الصحابة يتخبرون منها بما لا يخرج عن الرسم العثماني واستمر هذا في طبقة القراء .

❖ هل هناك قياس في القراءات؟

وهناك سبب آخر من الممكن إضافته لكنه سبب في الاختلاف في القراءة الواحدة وهو: القياس في بعض الأمور التي لم تسمع من القارئ أو الراوي.. وربما تعجب القارئ وهل هناك قياس في القراءة (أي في الأحكام التجويدية)؟

الجواب: إن هذا مرفوض أصلاً وغير موجود في الحرف وذكرنا كيف هاجم ابن الجزري أقوال ابن أبي شامة إلا أن القياس تطرق إلى مواضع في القراءات في أمور تفصيلية ربما لم تنقل صراحة عن القارئ أو الراوي أو لم توضح عنهم مثل قولنا إن المد الذي قبل الإدغام الكبير يحتمل المد المشبع أو القصر في كل كلمة من هذا القبيل أو قول ابن الجزري في راء (فرق) إنها ترقق في الوصل والوقف لكن اختار معاملتها بالترقيق وصلاً ووقفاً بل رجحه.. راجع النشر.

ومثل مذهب حمزة في الوقف على الكلمة التي فيها همز من مذهب الأخفش أو تخفيفها حسب الرسم أو على القاعدة الأصل وكذلك ما يقال في وصل (لم الله لا إله إلا هو..). [آل عمران: ١] من أنه يجوز فتح ميم وصلاً وعندها يجوز القصر اعتداداً بالحركة العارضة أو المد اعتداداً بالأصل وهو السكون، ومثل الإدغام عند أبي عمرو في (واللاء يئسن) [الطلاق: ٤] في وجه الإبدال للهمز ياء مع المد الشبع للألف قبلها حيث أن الشاطبي نص على الإظهار

للسوسي في باب الإدغام الكبير (أي عدم إدغام الياء المبدلة في الياء الأصلية في الكلمة التالية) لكن العمل على الإدغام جرياً مع القاعدة.

ومثل منع البعض إدغام (آل لوط) وعللوه بأن قليل الحروف لا يدغم عادة لكن الذين أدغموه احتجوا عليهم بإدغام (لك كيداً) وكذلك لا يتصور أن يقف القارئ على المد العارض بأوجهه الثلاثة دائماً في كل كلمة.

ومثل ترجيح ابن الجزري عدم وجود سكت على الهمز قبل المد لأن المد يقوم مقامه. وبالتالي فإن قول الشاطبي عند التعبير عن أن الراء لا تمال لأحد القراء إذا كان بعدها ياء حيث لا قياس في القراءة:

وما لقياس في القراءة مدخل وما هي من أصل الأصول فتأصلا

فلا يفهم البيت على إطلاقه بل القياس لا يستعمل في إيجاد أصل جديد وقاعدة جديدة إنما يستخدم في حمل الأحكام على القواعد الموجودة وكونها تدرج تحته أم لا ولذلك من يجمع القراءات اعتماداً على طيبة النشر يجد مثلاً أن الأزميري زاد كذا.

وطبعاً هذا الكلام ليس اجتهاداً مني فيقول ابن الجزري في النشر حول وجود القياس في القراءات ص ١٧ من كتاب النشر طبعة دار الكتاب العربي.

(أما إذا كان القياس على إجماع انعقد أو عن أصل يعتمد فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء فإنه مما يسوغ قبوله ولا ينبغي رده لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس الحاجة مما يقوي وجه الترجيح ويعين على قوة التصحيح بل لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء وفي إثبات البسمة وعدمها لبعض القراء ونقل (كتابه إني) وإدغام (ماليه هلك) قياساً عليه وكذلك قياس (قال رجلان، وقال رجل) على (قال رب) في

الإدغام كما ذكره الداني وغيره مما لا يخالف نصاً ولا يرد إجماعاً ولا أصلاً مع أنه قليل جداً كما ستره مبيناً بعد إن شاء الله تعالى.. ثم ذكر ابن الجزري قول مكّي بن أبي طالب حول ذلك .. وأخيراً قال: وقلت قد زل بسبب ذلك قوم وأطلقوا قياس ما لا يروى على ما روي وما له وجه ضعيف على الوجه القوي كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين وقطع بعض القراء بترقيق الراء الساكنة قبل الكسر والياء. ا.هـ

إلى هنا نكون قد تناولنا جميع أنحاء القراءات كيف نشأت ووصلت ومدى تواترها.

لكن بقي بعض الأمور المتفرقة التي يجب نقاشها :

هناك قول مستحدث جديد ادعاه بعض المستشرقين وربما بعض المسلمين الذين اطلعوا على القراءات حول سبب نشوء القراءات: وهو أن القراءات نتجت عن احتمالية الرسم العثماني وهذا هو السبب الرئيس في نشوئها، وهذا الطرح يشبه كثيراً تلك الأقوال الشاذة الغربية التي نقلناها حول كون القراءات هي خيارات للقارئ من لغة العرب بما يتوافق مع الرسم العثماني كما ذكرنا عن الطبري والزمخشري ولذلك تجاسر بعض المفسرين في انتقاد بعض القراءات وهو كثير عند المفسر الطبري، وقد ناقشنا هذه الأقوال.

والفرق بين قول المستشرقين وقول هؤلاء المفسرين هو أن المفسرين يعترفون بأن الصحابة تعمدوا هذا الرسم بما يحتمل القراءات الثابتة أو التي أذن بها بينما أولئك المستشرقين لا ينظرون أصلاً إلى تعمد احتمالية الرسم بل تشعر من نقولهم كأن هذه الاحتمالية أتت هكذا بسبب عدم دقة الصحابة المدونين.

وحقيقة إن هذا الكلام فيه مغالطة وإذا أحسننا الظن نقول إنه غير دقيق وفيه عدم اطلاع على التسلسل التاريخي لظهور القراءات وتدوين المصحف إنهم تخيلوا أن الرسم العثماني وجد هكذا ثم نتجت عنه القراءات بينما الثابت أن الصحابة دونوا المصحف بما يحتمل الأحرف التي تقوم حولها القراءات التي كانت منتشرة بين الصحابة والنسخ التي كانت بين يدي الرسول وتعمدوا ذلك حتى تحتملها، بل مر معنا أن هناك رأياً قوياً أن هذا الرسم العثماني للمصحف

هو توقيف من رسول الله كما ذكرنا من أن الصحابة عندما جمعوا النسخ في عهد أبي بكر جمعوا الصحف التي كتبت بين يدي الرسول ثم نسخت هذه الصحف إلى عدة نسخ في عهد عثمان واستدل الذي يزعم أي أن الرسم العثماني أمر به الرسول ﷺ كما هو اليوم هذا الرأي بأن هناك العديد من الكلمات التي كتبت برسم احتمالي مع أنه أجمع القراء على الاتفاق فيه مثل كلمة (الصلوة) في العديد من المواضع وقد ناقشنا ما في على هذا القول من مآخذ توهنه ووصلنا إلى إنه ربما كان من الرسم العثماني أشياء فيها توقف، وعلى هذا الرأي الثاني على فرضه برغم ضعفه فأيضاً لا يمكن التسليم بأن القراءات نتجت عن احتمالية الرسم لأن أغلب الصحابة الذين نقلوا القرآن كانوا ينقلونه قبل الاطلاع على الرسم لكن الرسم فيما بعد رفض منها وقبل منها ولذلك اشترط لقبول القراءة موافقة الرسم، بل إن توخينا الدقة يجب أن نقول إن الرسم رفض أحرفاً وقبل أحرفاً.

وقد ذكرنا أن اختلاف القراءات ليس اختلاف حروف فقط إنما هي بشكل رئيس اختلاف أحكام تجويد واقترانات تجويدية وحروف أولاً وهذه لا علاقة له بالرسم أي أحكام التجويد واقتراناتها وبالتالي فالرسم العثماني ليس كل شيء في القراءات بل هو الأصل والأساس في أحرف القراءات فقط وليس الأحكام التجويدية والاقترانات وعلى ما يبدو أصحاب القول المذكور لم يتنبهوا لهذا.

وعلى أية حال لا أظن أن هذا الرأي يؤدي إلى أخذ مطعن على القرآن والإسلام من قبل قائله مهما كان هدف من يقوله ونحن لم نؤمر بالكشف عن قلوب العباد لكن أمرنا بالحذر ولو كان هذا الشخص مستشرقاً، فلا يوجد خلاف أبداً في أن الرسم العثماني قطعي الثبوت إلى الصحابة ونال القبول منهم جميعاً واعتمده فيما بعد ولم يصل رسم آخر ثابت يختلف عن هذا الرسم ولا يوجد خلاف أن أحرف المعاني التي بنيت عليها القراءات العشر قطعية الثبوت كما أوضحنا سابقاً وأنها تمثل مراد الله في الأوامر والنواهي التي طلبها من أمة الإسلام وعليها تبنى أحكامنا العقيدة والفكرية وهذه القراءات تتوافق مع هذا الرسم بغض النظر عن أي رأي وقول أو وجهة نظر.. اللهم إلا إذا كان هناك هدف يسعى لإيجاد أحرف جديدة لم يتم نقلها وربما تؤدي إلى تغيير معنى بعض الآيات بفتح هذا الباب، على أنني أستبعد وجود شيء كهذا

لأن إحكام الرسم العثماني الذي اختاره الله للأمة يمتنع عليه هذا الشيء حسب وجهة نظري كما إن كل آية ومسألة تفصيلية في القرآن تفهم في ضوء الآيات المتعلقة بنفس هذا الموضوع. والله أعلم.

وقد قام بعض غلاة الشيعة السابقين عند قولهم (ما كنتَ متخذَ المضلِّينَ عضداً) بهذا كما أوضحنا لكننا أوضحنا سبب رفضه بما يتناسب مع مبادئ قبول النقول وإثبات قطعيتها وهذه المبادئ التي يتوافق عليها العقلاء والتي ذكرنا في خلاصتها أن كل زيادة في قراءة لحرف ما أو ادعائها اليوم هو أمر قائم على الظن ولا يبيِّن العاقل أحكامه وخاصة العقيدية على الظن والظن في هذا الموضوع ربما يكون تحريفاً للشريعة فكل ما يؤثر في المعنى يبيِّن على التواتر إلى القارئ الذي حقق المواصفات المطلوبة. وقد أشبعنا هذه المسألة نقاشاً سابقاً.

❖ ما الهدف من اختلاف القراءات وأحرفها ؟

وهنا يسأل سائل: لماذا هذه الأحرف والقراءات تتنوع أي ألم يكن الالتزام بأحدها وتحديدته من قبل الرسول أفضل للأمة بمعنى ما الهدف من هذه الخلافات؟

أما سبب اختلاف الكلمات والأحكام والحروف برغم من أن كله مصدره رسول الله فقد أوضحناه قبل أسطر سابقاً ونؤكد:

- اختلافهم في التقديرات (كما في المد مثلاً) وهذا ربما يكون عند الصحابي أو التابعي.
- قراءة الرسول بهذا وذاك وسماع الصحابي واحداً منهما أو سماع الاثنين لكن اختار الصحابي أحدهما.
- أذن الرسول للصحابة بالقراءة بلهجات العرب وأساليبها ولغاتها أو بعض القبائل، فأصبح الصحابة يتخبرون منها ما لا يخرج عن الرسم العثماني واستمر في طبقة القراء .

ولذلك نرى ابن الجزري يقول في طيبته:

وأصل الاختلاف أن ربنا أنزله بسبعة مهوناً

وقد أوضحنا سابقاً أن هذه القراءات ثابتة إلى رسول الله ﷺ إما بقراءته مباشرة أو بإذنه للصحابة بقراءتهم بأحرف ولهجات قبائل عربية كما شرحنا سابقاً وكما سيتم شرحه في الأحرف السبعة للتسهيل عليهم، وبالتالي فبعض الكلمات ربما قرأها الرسول ﷺ بأكثر من كيفية لكن كل ما له تأثير في المعنى قرأه الرسول ﷺ بكيفيته قطعاً كما شرحنا، وكما شرحنا سابقاً إن الكيفيتين أو الثلاثة مقصودتان معنىً بما يعطي معنى قصد إليه القرآن الكريم وبما يوضح المسألة أو يعالجها بشكل أكبر.

وأوضحنا هذا القصد سابقاً ونضرب مثالا آخر قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ الكهف: ٥١، فينفي الله سبحانه وتعالى كون الأنبياء منهم مضلين وينسحب هذا إلى الصحابة الذين نشروا الدين وقام الدين بهم بعد رسول الله ﷺ بينما تأتي قراءة أبي جعفر (وما كنت متخذ المضلين عضداً) لتكون صريحة دون أي احتمال في تبرئة الصحابة من أي تهمة في عدالتهم ومنع أي حرج لهم، والمعنيان يصبان في معنى إجمالي واحد وهو حماية هذا الدين من التحريف وأن من ينقلوه للبشرية ليسوا محرفين له وليسوا مضللين للناس وبالتالي فالمعنى الإجمالي واحد دوماً لكن التأثير يقع في المعنى التفصيلي في تعميق معنى ما أو التأكيد عليه.

وذكرنا سابقاً أن آية الوضوء بفتح كلمة (أرجلكم) أو ضمها تفيد معنى إجمالياً واحداً وهو وجوب الوضوء والتطهر من أجل الصلاة وتحديد أماكن الوضوء في جسم الإنسان أما التأثير التفصيلي للقراءتين فهو في كيفية التطهير. وهذه المسألة تناولناها سابقاً.

وقد ذكر ابن الجزري وغيره العديد من فوائد تعدد القراءات ونحمل ما ذكره ابن الجزري في نشره باختصار:

- ١- التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.
- ٢- نهاية البلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار وجمال الإيجاز إذ كل قراءة بمنزلة الآية.

- ٣- عظيم البرهان وواضح الدلالة إذ هو مع كثرة التنوع والاختلاف لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف.
 - ٤- سهولة حفظه وتيسير نقله على الأمة إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل وأقرب إلى فهمه.
 - ٥- إعظام أجور هذه الأمة من حيث أنهم يفرغون جهدهم ليلبغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الأحكام.
 - ٦- بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي.
 - ٧- ما ادخره الله من المنقبة العظيمة والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة وإسناد كتاب ربها.. ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله فلو لم يكن إلا هذه الفائدة الجليلة لكفت.
 - ٨- ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتميز.
- وهذه الفوائد التي ذكرها ابن الجزري هي للقراءات كاملة بكل أطرافها.

وما يمكن انتقاده فيما ذكره ابن الجزري هو إن كيف يكون من فوائد القراءات سهولة حفظه وتيسير نقله بل إن البعض يجد في القراءات اليوم صعوبة أكثر من القراءة الواحدة لذلك كان يجب تقييد التسهيل على أهل القرن الأول الذين قرأ كل منهم حسب لهجته ولغته بما يسهل عليه.

وهل إعظام أجر الأمة من أسباب وجود القراءات إن هناك عبادات أخرى صريحة في الدين، إنه لا يمكن اعتبار إعظام أجر الأمة سبباً ابتداءً لكنه نتيجة لا شك فيها بسبب شغل البعض أوقاتهم في القراءات والقرآن ونقله.

على أي حال ما ذكره ابن الجزري هو أساس سنيني عليه للوصول لفوائد تعدد القراءات.

وقد سبق لابن الجزري وذكر في بداية كتاب النشر فوائد لوجود الأحرف السبعة للقرآن وهي بدورها تتعلق بأحرف القرآن وهي:

- بيان حكم مجمع عليه كقراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم)..
- ما يكون مرجحاً لحكم اختلف فيه كقراءة (أو تحرير رقية مؤمنه)
- ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة (يطهرن) بالتخفيف والتشديد.
- لإيضاح حكم يقتضي ظاهره الظاهر خلافه كقراءة (فامضوا إلى ذكر الله..)
- ما يكون مفسراً للكلمة لا تُعرف مثل (كالصوف المنفوش)
- ما يكون حجة لأهل الحق.. كقراءة (ومَلِكًا كبيراً) للدلالة على رؤية الله في الآخرة. ما يكون حجة بترجيح لقول بعض العلماء كقراءة (أو لمستم)
- ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية كقراءة (والأرحام) بالخفض..

إن هذه الفوائد الأخيرة ربما لا تتعلق في بحثنا حول فوائد القراءات بقدر فوائد تعدد الأحرف خاصة أن أغلبها لا يعتبر قرآناً أصلاً لأنها لم تثبت في قراءة ثابتة وفيها مخالفة للرسم العثماني، بينما التعدادات الأولى المتعلقة باختلاف القراءات تضم مجموعة من الفوائد الجيدة وأرى أهمها أنها أدت إلى زيادة الاهتمام من قبل المسلمين والعناية منهم في ضبط الأساليب التجويدية والقراءات بما أدى لحفظ القرآن الكريم حفظاً دقيقاً، وبوجود هذا العلم أصبح دليلاً على أن القرآن الكريم نال من العناية ما يمنع أي تحريف ولبس وهذا ذكرناه في أساليب الأداء التي خضعت لدقة عالية في نقلها فكيف المعاني إذاً.

وقد ركز ابن الجزري كما ذكرنا على هذه الفائدة الجليلة من الرد على الملاحدة والمعاندين.

واستطرد هنا فأقول إن وجود هذه القراءات ساهمت بوجود علم خاص ساهم بهذا الحفظ المذكور.

ثم إنه يمكننا القول بأن الرسول لم يأمر الصحابة بكيفية أداء واحدة لأن هذا ربما سيؤدي إلى توجيه الاهتمام بالأداء اللفظي والخلافات فيه على حساب المعاني والمقاصد القرآنية، مما يؤدي لتخطئة الناس بعضهم في أساليب الأداء نتيجة اعتبار كل شخص أنه أدق من الآخر وفي هذا الإطار ورد عن ابن مسعود (لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحد ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان الاختلاف ولكنه جامع ذلك كله ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله).

وهذا نقله ابن الجزري وقال بعده قلت: وإلى ذلك أشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لأحد المختلفين (أحسنت) وفي الحديث الآخر (أصبت) وفي الآخر (هكذا أنزلت) فصوب النبي صلى الله عليه وسلم قراءة كل من المختلفين. ١.هـ

وللأسف نرى اليوم خلاف هذا من أن البعض يتمارون في القرآن ويبالغون في طلب ما لا يطلب في المبالغة بإقراء على نحو ما لا يتصور أنه كان يقرؤه الصحابة من التدقيقات الغريبة بزعم التدقيق على مخارج الحروف فييقون القارئ على تشنج دائم أثناء القراءة دون دليل على ما يوجهون إليه بل إنهم يخطئون الآخرين ويجعلون الفروع أصولاً هامة كبيرة بل سبباً للاستهزاء بهم مع أنه مر معنا أن في الأحكام ما هو متواتر وما هو آحاد وأوضحنا كيفية نقل القراءات.

ونعود إلى بحثنا حول الهدف من القراءات: فنقول إنه لا يمكن الجزم بهدف واحد محدد لها كما إن أغلب ما سبق يعتبر فوائد للقراءات والأحرف أكثر من كونه تعليلاً لحكمة وجودها، إلا إننا نقول إن هذه القراءات هي ما ارتضاه الله تعالى للمسلمين لحكم نلمسها وأخرى الله أعلم بها، إلا إن إتيان القرآن بهذه الصفة فيه حكمة ودلالة في الرد على بعض من يريد يوماً أن ينتقد الدين الإسلامي والقرآن ويحاول أن يأخذ عليه مأخذاً فيقول: إن القرآن هو كتاب اختلقه قوم من العرب وأوجدوا طريقة لقراءته وحشو فيه أفكارهم فما هو إلا من وضع إنسان أو عدة أناس بهدف تمرير فكرهم أو الثورة على واقعهم فهنا نقول:

لو كان هذا صحيحاً فإن أي إنسان أو مجموعة أشخاص قاموا بابتداع هذا القرآن وقراءته لن يخطر ببالهم أن يجعل له قراءات متعددة يشتغل بها الناس بل سيجعلهم على قراءة واحدة وضعها هو فمصدرها واحد إلا أننا نجد أن القراءات تعددت دون أن يخطئ أحد الآخر وأتى حاوياً لأحرف عدة قبائل بل عدد صاحب الإتقان (السيوطي) عشرات الكلمات التي ورد كل منها على لسان كل قبيلة وهذا ينفي أي تواطؤ قوم ما على وضع هذا القرآن بل القرشي يقرأ كلمة بلهجة تميم لأنها وردت في القرآن والتميمي يقرأ بلهجة القرشي وهكذا، وبالتالي فإن هذا الوضع منع وجود أي مأخذ فهو يتناسب مع سنن الكون في النقل بما يحيل الوضع والاختلاق مع وجود عناية إلهية خاصة.

وإن بحث الإعجاز هذا الموجود في القراءات والفكرة الإعجازية للقراءات بحد ذاتها ربما يطول بحثها ولكنها من الدلائل الهامة على كون القرآن كتاباً إلهياً وقد تناولتها في موضع آخر من كتاب يتناول براهين عقيدتنا وإعجاز قرآننا.

وقد وجدت أنه قد نص في عدة كتب على أن من أهداف القراءات هو التسهيل على القارئ وعلى المسلمين جميعاً وتردد ابن الجزري في هذا، والحق إن تحليل القراءات بالتسهيل بشكل مطلق ليس صحيحاً كما ذكرنا، بل إن القراءات والالتزام بها يصعب الأمر على الطالب وخاصة فيما يتعلق بالتمييز بينها والالتزام بقارئ بعينه وتمييز اقتراناته بل إن التميمي كما ذكرنا يجبر أن يقرأ بلهجة القرشي وهذا يصعب عليه.

إن التسهيل على القارئ يجب تقييده بأهل العصور الأولى الذين أذن لهم الرسول أن يقرؤوا بلهجات العرب وهذا ظل مستمرا حتى طبقة تابعي التابعين أي طبقة القراء التي اعتمدت، ثم أصبحت وظيفة من أتى بعدهم التقييد بما ينقلون فقط.

❖ خلاصة فوائد وجود القراءات وعدم الاقتصار على قراءة واحدة:

ويمكن أن نوضح إجمالاً خلاصة فوائد وجود القراءات وعدم الاقتصار على قراءة واحدة ضمن ستة فوائد:

- ✓ ذات فوائد في البناء الفكري الإسلامي.
- ✓ ساهمت في الدلالة والتأكيد على كيفية فهم القرآن وتفسيره.
- ✓ ساهمت في حفظ القرآن.
- ✓ في براهين ثبوت القرآن للأجيال.
- ✓ فوائد تسهيلية على قرائه وحفاظه في ذلك العصر.
- ✓ فوائد في الدلالة على نواحي إعجازية في القرآن.

أما الفوائد الفكرية فنوضحها بمايلي:

- فوائد يلمسها أولو الألباب من هذه القراءات بكافة أنواع الخلافات الموجودة بين القراءات. أحكام تجويد وحروف مؤثرة في المعنى وغير مؤثرة في المعنى ففيها توجيه للمسلمين نحو التمسك باللباب وبالمضمون وعدم الضياع في الشكليات وعدم الاختلاف والمغالاة فيها بما يفرق المسلمين وطبعاً دون إهمال لها.

- ومن هذه الأمور الفكرية زرع فكر التمييز بين المسائل الإجمالية الرئيسة والأصول وبين المسائل الفرعية التي يجب ألا تكون سبباً في تفریق المسلمين وهذا يتجلى في اختلاف القراءات بالأحرف غير المؤثرة بالمعنى والأحكام التجويدية والتي أذن بها الرسول ﷺ، وسمح بها الرسول ﷺ لكن ضمن إطار لغة العرب وبين الأحرف التي تؤثر في المعنى والتي هي إجماليات وأساسيات القرآن التي يجب ألا يختلف بها، فلو أتى القرآن على قراءة واحدة وشكل واحد في الأداء لأدى هذا إلى خلافات بين المسلمين السابقين واليوم في مسائل بسيطة تعتبر من الشكليات والمتممات التي لا تتعلق بلب معاني القرآن، وهذا الفكر أدى إلى قبول كفاءات الأداء هذه وعدم الوقوع بهذه الخلافات التي كانت ربما تفاقمت لو كان

القرآن على صورة واحدة بحيث يعتبر كل شخص تفصيل ما يقرؤه هو الذي أتى من الإله وغيره خطأ وربما أخرجه عن الدين.

وكذلك حثت المسلم نحو التمييز بين الأصول والإجماليات وبين الفروع في المسائل الفكرية والفقهية والعقيدية مثل مسألة نصب أو رفع كلمة (أرجلكم) الآية صريحة في ضرورة الوضوء من أجل الصلاة وأعضائه لكن مسألة القدم تركتها محتملة، وفي هذا إشارة للمسلم لضرورة الرجوع إلى فعل الرسول في بناء حكمه حول مسألة كهذه التي تعتبر تفصيلاً لإجمال نص عليه القرآن فالآية عندما تنص على أمر صراحة يعتبر أصل لا يخرج عنه أما ما تركته محتملاً فهو فرعي يرجع في بنائه إلى فعل الرسول الذي لا غنى عنه، فالآية تدفع المسلم صراحة للاعتماد على السنة النقلية في بناء الفرعيات التي لم ينص على تفصيلها في القرآن.

أما من ناحية الإفادة في الدلالة على كيفية فهم القرآن وتفسيره:

- فتكمن في أنها توجه المسلم إلى أن القرآن هو كتاب عربي كما أشارت إليه العديد من الآيات صراحة ويفهم بلغة العرب وقامت قراءاته وأحرفه على لغة العرب وأساليبها في الخطاب والكلام، ولا يوجد أشخاص محددين يختصون بفهمه دون آخرين إنما من أجاد العربية وفنونها وأساليب العرب في الكلام فإنه يفهم القرآن ففهم القرآن يجب أن يكون بعيداً عن الباطنية أو وجود رجال كهنوت أو غير ذلك يختصون بفهمه دون غيرهم، ويتجلى هذا المعنى عند دراسة توجيه كل حرف أو حكم أو قراءة حسب لغة العرب.
- كما إن القراءات القرآنية ساهمت بشكل كبير في حفظ اللغة العربية وأصبح العلماء يستدلون بها على كثير من الاستعمالات اللغوية والنحوية، وهذه بدورها كتب العربية ساهمت في فهم القرآن وتفسيره التفسير الصحيح القائم على اللغة العربية من مصادرها الأصلية.

أما المساهمة في حفظ القرآن ومنع الخطأ فيه وبسوره وكلماته فيكمن في:

- تعدد القراءات في العصور الأولى وكثرتها والاختلاف بها أدى إلى سرعة جمع وتدوين القرآن ضمن فترة زمنية قريبة جداً بعد وفاة الرسول ومن المعروف ما لخطوة التدوين من أهمية في إثبات صحة نسبة القرآن إلى مصدره بما لم يحظ به كتاب أي ديانة أخرى، وهذه الفائدة من أهم الفوائد التي تتجلى فيها الحكمة الإلهية في وجود القراءات، ولو لم تتعدد هذه القراءات لما اضطر أهل العصور الأولى لتدوين المصحف ووضع الرسم العثماني الذي يضبط هذا التعدد.

- أدى وجود القراءات وتعددتها إلى الاهتمام بالأسانيد وتدوينها لأن كل من يقرأ قراءة ما كانت قراءته موضع للشك إن لم يظهر لها سند لذلك أصبح الكل حريصاً على ذكر سند قراءتهم وعن من أخذوها وهذا أسهم باستمرار الأسانيد إلى اليوم.

- أدى وجود القراءات وتعددتها إلى تدوين عشرات الكتب من كتب القراءات والإقراء كل عالم يضع فيها ما تلقاه عن شيوخه وهذا ساهم في وجود عدد متواتر الأسانيد إلى كل قارئ كما تم شرحه حيث إن كل كتاب له سنده الخاص، إضافة إلى أن وجود عشرة قراءات للرسم العثماني أدت إلى تدوين عشرة أسانيد على الأقل إلى الصحابة ثم إلى رسول الله.

أما بالنسبة للمساهمة في البرهان على صحة القرآن لمختلف الأجيال:

فهي تشبه الفقرة السابقة حيث تكمن هذه المساهمة في:

- إن وجود عشرة قراءات للقرآن تتوافق مع الرسم العثماني ضمن سند واضح لكل منها يدل على تواتر الرسم العثماني وثبوته لمصدره.

- إن الدراسة الاستقرائية للقراءات ولما تتألف منه يؤدي إلى الفهم التاريخي لنقل القراءات وظهورها ونقل القرآن عبر الأجيال وهذا التفصيل التاريخي لكيفية النقل والتدوين يدل للدارس على وجود اهتمام بالغ عبر العصور بنقل القرآن وتفصيله التاريخي ويعطي فكرة للدارس تبرهن له صحة نسبة القرآن لمصدره.

- إن من يدرس علم القراءات يلمس صراحة وبدهة أن في القرآن من الأحكام وأساليب الأداء التي لا يمكن القيام بها ولو درست نظرياً من الكتب إلا بالتلقي عن السابق عملياً وهذا يبرهن اتصال أسانيد القرآن عبر العصور.

- كما إن الدارس ليراهن نسبة القرآن لمصدره يجد نفسه أمام اهتمام وتدقيق بالغ على أساليب الأداء ونقول دقيقة وتمحيصات عالية فيها فكيف الحال فيما يؤثر في المعنى، إن الإنسان عندما يسعى لضبط الغلاف الخارجي لكتاب ما ويهتم به ويعتبر التغيير فيه خطر كيف يكون الحال فيما يحتويه هذا الكتاب، ونقصد بالغلاف الأحكام التجويدية وأساليب الأداء أما داخل الكتاب فنقصد به كلمات وسور القرآن.

- كما إن الدارس للقراءات يجد أن كلمات القرآن لم تبني على لغة قبيلة خاصة إنما على لغات عشرات القبائل فكل القراءات التزمت بما رسم في المصحف وهذا ينفي تواطؤ أي جماعة من أي قبيلة على ابتداء القرآن من عندهم سواء قريش أم غيرها.

أما الفوائد التسهيلية على من ينقله ويحفظه من أهل القرون الأولى، فيكمن في:

- الأحرف التي اختلفت بها القراءات والتي لا تؤثر في المعنى وبنيت على لغات العرب وقبائلها وكذلك أحكام التجويد التي تأثرت بلهجة كل قبيلة بحيث يسهل على كل رجل في قرن الرسول ﷺ الذي بعده قراءة القرآن بأحرف قبيلته بما لا يعسر عليه، وهذه الفائدة التسهيلية تتجلى في العصور الأولى التي كان من الصعب على البعض اعتماد لهجة أو لغة قبيلة أخرى، فهذا الأمر ساعد مشاركة الجميع في نشر القرآن.

أما فوائد القراءات التي تدل على النواحي الإعجازية في القرآن: فتكمن في:

- إن الذي يدرس القراءات يجدها تتعلق بشكل كبير باللغة العربية فهي توجه نحو الاهتمام بالناحية الإعجازية اللغوية والبحث فيها وذلك بدراسة سبب وجود كل حرف وكلمة وسيجد الباحث دقة في كل قراءة وكل آية حسب كل قراءة تدعوه إلى الاعتراف بإعجاز لغوي وبلاغي كبير.

إن القراءات القرآنية أدت في العديد من المواضع في خلافتها أحرفها خاصة تلك المؤثرة في المعنى إلى تعميق معنى فكري أو فقهي أو أخلاقي حث عليه القرآن بأسلوب فيه غاية في البراعة والدقة والإيجاز بدلا من أن تتكرر الآية أكثر من مرة.

أضرب مثلاً بسيطاً هنا قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (الإسراء: ٢٣).

وقرئت (إما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تفل لهما أف) إنه من المعروف في العربية أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وبالتالي فإن كلمة (يبلغان) تدل على الإيغال في الكبر أكثر من (يبلغن) وكذلك كلمة (أف) هي تدل على نوع من التضجر أكثر من (أف) غير المنونة، وبالتالي فتلاحظ كأن القراءة الثانية تقول لك إن أبويك إن طعنا أكثر في السن فيجب أن تزيدك شفقتك عليهما وتحذر أكثر حتى عليك تجنب كلمة (أف) التي هي أقل في التعبير عن التضجر من (أف) عندما كانا في سن أقل من هذا، والمعنيان يتوجهان إلى معنى إجمالي واحد وهو الحرص على عدم جرح مشاعر الوالدين.

إنه بالرغم من أن القراءات فيها اختيارات لأحرف من لغات العرب حسب ما أذن به الرسول لكننا نقول إن ما وصلنا منها اليوم هو مراد الله أن يصلنا من القراءات ولها إعجازها الخاص الذي يجب دراسته.

ثم عدم التعارض بينهما في أي موضع له دلالة التي يراها البعض إعجاز بحد ذاته.

- إن إباحة الرسول ﷺ للصحابة بقراءة القرآن بلغات العرب ثم ظهور القراءات والفوائد التي نتجت وذكرناها هو أمر إعجازي بحد ذاته فمن يتهم النبي محمد صلى الله عليه وسلم أنه أتى بالقرآن من عنده نقول له إن أي مؤلف لكتاب سيدعي أنه إلهي حرصا منه على عدم الالتهام بالاختلاف فيه سيقوم بحمل الناس على قراءته بكيفية محددة لمنع انتقاد كهذا ولن يأتي بذهنه تلك الفوائد التي ستتحصل من تعدد القراءات.

هذه هي فوائد القراءات ووجودها حسب ما أحصيت وأظن أنه ربما يأتي غيري يزيد علي لكن هذه فوائد محسوسة تدل على حكمة عظيمة في وجود القراءات القرآنية خاصة من ناحية الحفظ التاريخي للقرآن عبر الأجيال.

إضافة إلى أن القراءات القرآنية فتحت باباً للتعبد بتلاوة القرآن والاشتغال به لكن لا يمكن اعتبار هذه الفائدة هي حكمة من حكم وجود القراءات ابتداءً لأن هناك عبادات صريحة موجودة في بناء الإسلام.

وإن أغلب هذه النواحي المذكورة ربما لم توجد لولا وجود القراءات المتعددة، ونحن نقول إن الله على كل شيء قدير ولا يعجز عن إظهار ما ذكرنا دون وجود قراءات ولكن ما نتج عن القراءات يعتبر حكمه نلمسها أدت لما ذكر. بما يتناسب مع الحياة وسننها والله عليم حكيم.



أمور هامة ننعلق بالقراءات وطرقها والالزاج بها وخاصة الشاطبية والدرة والطبية

لقد ذكرنا السبب الذي أدى بابن مجاهد اختيار هذه القراءات السبع ثم كيف أتت الشاطبية، وقد أوضحنا لماذا أضاف ابن الجزري ثلاث قراءات على السبع وهي الثلاثة المعروفة، ونوجز هنا باختصار ما ذكرناه من سبب وضع ابن الجزري للطبية وجعل القراءات عشر.

❖ ماهية الطبية:

نوضح أولاً ماهية النشر ومنظومته الطبية فنقول في التعريف بها: هي منظومة حوت ما ثبت عند ابن الجزري من الطرق والروايات عن القراء السبع الذين اختارهم ابن مجاهد والشاطبي من بعده وزاد فيها ابن الجزري ثلاثة قراءات حققت شروط القبول فضمن المنظومة الطرق والروايات التي ثبتت عنده عن هؤلاء القراء الثلاثة، وقد وضع ابن الجزري في منظومته ما أثبتته الشاطبي في منظومته عن السبعة وزاد أحكاماً عنهم ثبت عنده قبولها.

وقد أوضحنا وذكرنا سابقاً سبب اختيار ابن الجزري لأبي جعفر ويعقوب وخلف. فبنى ابن الجزري النشر ومنظومته على ٥٨ كتاباً، وأقصد بهذا العدد الكتب الأمهات دون شروحها التي لم أعتبرها كتاباً بحد ذاته.

❖ ما الذي هدف إليه ابن الجزري في وضعه للطبية:

- الذي هدف إليه ابن الجزري:
- ١- الخروج عما وقع به ابن مجاهد وذم عليه من اختيار سبع قراءات بما أدى للاشتباه بينها وبين الأحرف السبعة التي وردت في الأحاديث وقد ذكرنا سابقاً النقول المتعلقة بهذا.
 - ٢- عدم توهم أن القراءات والطرق إلى القراء محصورة فيما ذكر في الشاطبية واليسير.

- ٣- أدت زيادته القراءة الثلاثة إلى إيضاح سبب اختيار القراءة السبعة وإلى فهم الشروط التي يجب أن تتوفر في القارئ، وكذلك مدى قبول السند الآحاد في القراءة، وكأنه هدف إلى هذا، أو أراد أن يترك أدلة تساعد من يبحث في هذا الموضوع.
- ٤- أدت زيادته إلى فهم سبب عدم قبول بعض القراءات التي دونت في كتب القراءات مع أنها تحقق الشروط الثلاثة المعروفة فرمما كان هذا قصداً منه .
- ٥- أدت إلى إيضاح مدى وجود الخيارات في القراءة التي كان يُقرؤها بها وانتشرت في الصدر الأول، وهذا يساهم في فهم القراءات وماهيتها على نحو ما فهمنا به هنا، فرمما قصد إلى هذا.

وقد أثبت ابن الجزري روايات وطرق عن هؤلاء القراءة السبعة رحمهم الله ثابتة عنهم ومقبولة حسب الشروط التي ذكرها ودرسها ابن الجزري لكنها غير مثبتة في الشاطبية أو كتب أخرى في القراءات فقام بحصرها، وكذلك أثبت قراءات ثلاث حققت شروط القبول أكمل بها العشرة، فأخذ عن كل إمام من العشرة (ومنهم السبعة) راويين واقتصر عن كل راو بطريقتين: مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، مع ما اتصل إليهم من الطرق وتشعب عنهم من الفرق، فكل راو عنه أربع طرق رئيسية.

ولم يثبت في مصر من الأمصار عن هذه الطرق إلى هؤلاء الرواة شيئاً إلا حصره وأحصاه وهذا كله ذكره في مقدمة النشر، ويقول في نهاية مقدمته للنشر:

وجمعتهما أي الطرق الأربعة السابقة عن كل راو في كتاب يرجع إليه وسفر يعتمد عليه لم أَدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته ولا خلفاً إلا أثبته ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته ولا بعيداً إلا قربته ولا مفرقاً إلا جمعته وربته منبهاً على ما صح عنهم وشذ وما انفرد به منفرداً فذ.. واشتمل على كل ما في الشاطبية والتيسير الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر..١.هـ

وبالتالي فقد اقتصر ابن الجزري هنا عن كل راو بأربعة طرق وهنا نعود لنشير إلى ما قلناه من أنه ربما يوجد في أمصار الإسلام أشياء لم يثبتها وهذا يفهم من كلمته (اقتصرت) وهذه الأمور ربما من طرق أخرى غير ما تناولها لكنه أراد الاختصار مع تحقيق ما هدف إليه وطمح.

ويقول ابن الجزري:

وإني لما رأيت الهمم قد قصرت ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت وخلت من أئمته الآفاق وأقفرت من موفق يقف على صحيح الاختلاف والاتفاق وترك لذلك أكثر القراءات المشهورة ونسي غالب الروايات الصحيحة المذكورة حتى كاد الناس لم يثبتوا قرآناً إلا ما في الشاطبية والتيسير ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النذر اليسير وكان من الواجب علي التعريف بصحيح القراءات والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات فعمدت إلى أثبت ما وصل إلي من قراءاتهم وأوثق ما صح لدي من رواياتهم من الأئمة العشرة قراء الأمصار واقتصرت عن كل إمام براويين. ١٠. هـ عن النشر.

وبالتالي فعن هؤلاء القراء السبعة يوجد في الطيبة ٥٦ طريق أتت من ٢٨ طريق قبلها وهي أتت من ١٤ راو قبلها وهم من سبعة قراء بينما الشاطبية حوت ١٤ طريقاً عن ١٤ راو.

أما القراء العشر في الطيبة فتصبح الطرق عنهم ٨٠ طريقاً عن ٤٠ طريق عن ٢٠ راو عن ١٠ قراء.

أما في الشاطبية فعن كل راو من الرواة الأربعة عشر طريق واحد من الطرق الأربعة التي اعتمدها ابن الجزري عن كل راو في النشر ، باستثناء قالون الذي يمكن أن نقول أن له طريقان حسب ما سنوضحه في باب التحريات .

وكذلك التيسير الذي هو أصل الشاطبية ذكر فيه أبو عمرو طريق واحد من الطرق الأربعة عن كل راو من الرواة الأربعة عشر للقراء السبعة.

أما تحبير التيسير الذي جمع فيه ابن الجزري كتاب التيسير وأضاف عليه القراءات الثلاث المتممة للعشر اعتمد فيه طريقا عن كل راو من الرواة الثلاثة حسب ما ذكر لكن عند تحقيق الموضوع نجد أن الطرق ربما تزيد واحدا لابن وردان وطريقا لابن جهماز وطريقا لروح وطريقان لإسحاق كما سيتم شرحه عند كل راو في باب التحريات .
وطرق الدرّة هي طرق التحبير والله أعلم .

وقد ذكرنا أن ابن الجزري بنى النشر ومنظومته طيبة النشر على ٥٨ كتابا .
بينما أشهر الكتب التي اعتمدها ابن الجزري للقراءات الثلاثة المتممة للعشرة في التحبير :
الموضح والمفتاح لابن خيرون ، المستنير لابن سوار ، المهذب لأبي كرخياط ، المبهج والكفاية لسبط الخياط ، الإرشاد والكفاية لأبي العز القلانسي .
بينما بنى الشاطبي منظومته على التيسير - الذي أخذه عن شيخه ابن هذيل - ، وما تلقاه من شيخه النفزي وما ثبت عنده من أسانيد مشافهة إلى الرواة .

❖ سبب اختيار راويين عن كل قارئ:

ويتبادر سؤال إلى ذهن القارئ لماذا جرت العادة بين العلماء الاقتصار على راويين عن كل قارئ أو طريقين عن كل راو وابن الجزري أخذ طريقين فرعيين عن كل طريق رئيس ثم في النهاية أخذ كل ما تشعب عنه هذه الطرق الفرعية.
إن السؤال هنا يتوجه أكثر إلى سبب اعتماد راويين عن كل قارئ لأنه على ما يبدو من أتى أولاً من العلماء المدونين ومن دون طريقين عن الراوي نهج منهج من اكتفى براويين عن كل قارئ، مع أننا نجد أن بعض العلماء اكتفى بطريق واحدة مثل الشاطبي وهذه الطرق فصلناها في القسم الأخير من الكتاب عند كل قارئ.

إن ابن الجزري عندما ذكر اكتفائه بطريقين أشار أنهما طريق مشرقية وأخرى مغربية وكأنه إشارة إلى أنه أخذ عينة ممثلة لقراء الغرب من مصر ما بعدها، وأخذ ممثلاً عن قراء المشرق العراق والشام والحجاز.

لكن هذا التقسيم (مشرقية ومغربية) لا يمكن القول بوجوده في عصر القراء والرواة وقد أوضحنا أن سبب اختيار القراء من الأمصار الإسلامية الخمسة هو كون المصحف العثماني الذي ضبطت به القراءات وصلتهم يقيناً.

إن سبب الاختصار على راويين له عدة أسباب احتمالية في العصر الأول:

- **الاحتمال الأول:** الاختصار والاكتفاء وعدم التشعب وكون هذين الراويين ممن اشتهروا وعرفوا عن هذا القارئ وكونهما يمثلان أحرف هذا القارئ وتجويده وأغلب ما نقل عنه، لكن يبقى سؤال لماذا اكتفي باثنين وعادة إنما يكتفى بثلاثة.

- **الاحتمال الثاني:** كون سند من دون في البداية يعود إلى هذين الراويين فقط، إن هذا يمكن التسليم به في المتأخرين لكن لا يمكن الجزم به في الصدر الأول، وخاصة أن بعض القراء مثل حمزة راويه أخذوا من شخص واحد هو سليم ثم تم تعمد اختيار راويين، وكذلك البيهقي الذي أخذ عنه الدوري والسوسي، طبعاً سبب اعتماد سليم لوحده والبيهقي لوحده كونهما تضلعا في قراءة حمزة وأبي عمرو ونقلًا لطلابهم كل ما ثبت عنهما واستفاض بين الناس أنهما هما أوثق المصادر لقراءته وأصبحت بالتواتر والاستفاضة كأنها يقومان مقام من يرويان عنهما وقد صرح بهذا ابن الجزري عن سليم في غاية النهاية، السؤال هنا لماذا أخذ راويان عن كل من سليم والبيهقي وكأن العدد (اثنان) أمر رأى العلماء الاهتمام به.

- **الاحتمال الثالث:** أن يكون من بدأ بهذا الأمر رأى أن الراويان يقومان مقام شهادتين على قراءة القارئ ينقل سندهما عبر الأجيال شأن الشهادة الشرعية وهذا الأمر - وجود شاهدين - قام به الصحابة عندما جمعوا الصحف في عهد أبي بكر باشتراط وجود شاهدين على كل نسخة أنها كتبت بين يدي الرسول، وهذا العدد لقي استحساناً بين العلماء فيما بعد وأصبحوا يلتزمون به ويسعون نحوه دون وضوح السبب.

ومن الممكن أن تكون كل الاحتمالات السابقة مجتمعة ساهمت في الاهتمام بالعدد (اثنين) وهذا ما أراه، والله أعلم.

❖ جواز إبداع طريقة جديدة في جمع القراءات:

والآن إذا اجتمع العلماء اليوم في بلد ما أو عدة بلاد إسلامية على القراءة وفق طريق ما من كتاب قديم أو أنهم أوجدوا كتاباً جديداً أو أسلوباً جديداً في جمع القراءات اعتماداً على كتب الأقدمين أو قام بهذا الأمر عالم ما في القراءات فهل هذا جائز؟

أولاً: إن اجتمع العلماء في بلدة ما أو عدة بلدان على هذا اقصد الاتفاق على الجمع وفق أحكام يجمعونها ويحدونها ويختارونها من كتب القراءات الأمهات عن القراء في كتاب ما وعلى طريقة في الجمع أو الاتفاق على تحريرات محددة يلتزم بها دون التوسع الكبير من أجل توحيد وتنظيم مسائل جمع القراءات ومنع التكرار الذي يقع به الطلاب من جمع الشيء الواحد مرتين أو أكثر فهذا الأمر من ناحية الجواز لا إشكال فيه كما أوضحنا سابقاً من أن هذه الكيفيات في الجمع هي أمور اعتمدها العلماء ثم بالنسبة للأحكام فإن كل عالم أثبت ما وصل إليه ثم قد جرى في السابق الاقتصار على بعض الأحكام من أجل التسهيل وقد فعل ابن الجزري في مقدمته بل في نشره بل كل عالم في كتابه وكما قام علماء الإقراء من اختيار راويين فقط لكل قارئ ثم اكتفى ابن الجزري بطريقتين عن كل راو وقبلها قام العلماء بالاكْتفاء بالقراء المعروفين، بل إن إجماع العلماء على أمر كهذا في بلد إسلامي أو عدة بلدان هو أمر جيد جداً لأنه يسهل الأمور ويوضح الطريق لطلاب هذا العلم كما إنه يساهم في زيادة اجتماع المسلمين، لكن ننوه هنا إلى أمر هام جداً.

وهو ألا يكون السعي لهذا الاختيار فيه إغفال لحكم تجويدي ما بشكل إجمالي بحيث لم يتناول أبداً عن أي قارئ، وكذلك يجب عدم إغفال حرف مؤثر في المعنى عن قارئ ما مما وصلنا.

والأمر الآخر الهام هو التنبيه إلى عدم تحول هذا الأمر إلى عامل سياسي يؤدي للتفريق بين دول العالم الإسلامي بحيث تتميز كل دول بطريق جمع خاص ينظر إليه نظرة عصبية وطنية ولتجنب هذا فإن الأفضل اجتماع علماء الإسلام في مختلف أقطار الإسلام على طريقة واحدة أو أن يكون الأمر قائماً على الاعتماد على كتب الأقدمين، ثم يجب على المسلمين

في باقي البلدان قبول خيار كهذا وعدم التشنج فيه لأن رفضه هو دلالة على ضعف الدراية أو العصبية.

أما أن يقوم شخص بعينه من علماء هذا الفن بهذا الأمر فمن ناحية الجواز ينطبق ما ذكرنا لكن يجب تجنبه لأن هذا ربما يؤدي إلى تفرع الأمر وكثرة الكتب والمجتهدين في هذا الباب. مما يؤدي جهل البعض بكنهه هذا العلم إلى فرقة بين بعض المسلمين بسبب هذه الأمور وانتقاص بعضهم بعضاً وبالتالي فالأمر يجب أن يدرس جيداً وأرى أنه لا بد من مرجعية إقراء علمية أمينة يختارها العلماء في البلد الواحد تستشار في هذا وتعتمد ما يقبل منها بما يمنع التفرق وطالما أن مرجعية الإقراء تصادق على الأمر فيقبل كل طرف بالآخر.

وعلى أية حال الأولى الالتزام بما يقرأ به اليوم من شاطبية ودرية أو طيبة أو أحد الكتب المعتمدة الأخرى مع ميلتي للتخفيف من مسألة التحريرات التي أوضحنا أنه من الممكن عدم الالتزام بها إن تم إيضاح ذلك في الإجازة.

وهناك اليوم من يرى الإقراء بالوجه المقدم في الأداء عن كل قارئ، وهذا أمر لا إشكال فيه وهو جيد في إعطاء الطالب فكرة كاملة عن القراءات أداء.

❖ حكم ابتداء قراءة جديدة:

ويبقى سؤال: جواز إيجاد قراءة جديدة ضمن اقترانات جديدة اعتماداً على الأحكام التجويدية الثابتة عن القراء طالما أن هذه القراءات كلها تعود إلى رسول الله والخيارات وجدت سابقاً، بحيث يكون وضع هذه القراءة باتفاق بين مجموعة علماء أو اجتهاد عالم ما؟

في البدء طبعاً إن إضافة حكم تجويدي ما لم يثبت عن أحد القراء المعروفين وليس له سند هو أمر غير جائز قطعاً ويجرم حرمة شديدة ولو زُعم أن هذا الحكم من أساليب العرب لأن عصر الخيارات من لغة العرب ولهجاتهم انتهى ولم يعد واضحاً بالنسبة لنا تلك القبائل واللهجات والأساليب التي أذن بها الرسول إضافة لكون هذا الأمر لا هدف له إلا التفرغ بلا فائدة والعمل على تفريق المسلمين.

وكذلك بالنسبة للحروف غير المؤثرة بالمعنى.

أما إضافة حرف يؤثر بالمعنى فهو تحريف للقرآن ولا شك في خروج صاحبه عن العقيدة إن كان ما أتى به فيه زيادة مسألة جديدة لأن كل ما في القرآن عقيدة لنا وهذه زيادة في أصول الدين والعقيدة وتحريف لها.

لكن السؤال المطروح في البدء هو إن اعتمد في العمل السابق على ما ثبت سابقاً من أحكام تجويدية وحروف في الكتب الأمهات.. إننا إذا نظرنا إلى بحثنا السابق نجد أن العلماء مدوني القراءات منهم من اقتصر على سبع قراءات ثم عشر وما ذلك إلا لخصر موضوع هذا العلم ولمنع تشتت الناس وانشغالهم بالظاهر فقط مع مراعاة الحفاظ على ما وصلنا عن رسول الله دون إضاعة شيء منه.. وبالتالي في إيجاد شيء كهذا أصلاً هو أمر لا طائل منه ولا فائدة منه إننا نعود لنفرع ما هرب منه الأقدمون بل هذا عمل له مساوئه الكبيرة على الأمة الإسلامية بل ربما من الممكن أن نشكك بنوايا من يقوم بهذا العمل.. لماذا يفرع ويزيد قراءة جديدة..؟ لا بد من وجود غاية مبيتة أقلها يتعلق بهدف التفوق والظهور..

وقد قلنا سابقاً ربما إن من هذه الاقترانات ما يعود إلى رسول الله وقد ثبتت إليه ولا يمكن تمييزها عن غيرها فلربما أدى القيام من البعض بما ذكر إلى إضاعة هذه الأمور التي تعتبر موقوفة إلى رسول الله.

ولربما اعترض معترض ما على العمل المذكور من إيجاد قراءة كهذه: بأن هذه القراءة التي ستحدث تفتقد شرط اتصال السند أولاً من الشروط الثلاثة المعروفة، لكن هذا الاعتراض ليس بدقيق، فالأحكام التجويدية المفترض الاعتماد عليها هنا ثابتة إلى الرسول، ولكن تلقي كامل القرآن مشافهة بهذه الكيفية من القراءة واقتراحاتها يصبح مبدأ السند فيه من هذا الشخص الذي أوجد القراءة وتنسب القراءة إليه كما كان شأن القراء الذي نسبت القراءات إليهم حيث قرنوا أحكاماً متصلة إلى رسول الله تلقوها عن عدة شيوخ مع بعضها، فهذا العمل شبيه بذلك إلى حد ما مع فارق كما سنذكر بعمل أولئك القراء.

ثم شرط سماع ختمة كاملة مشافهة بالاقترانات المأخوذة كاملة عن شخص واحد تلبسور بعد عصر القراءة بالرغم من أن سماع ختمة كاملة عن السابقين كان شرطاً لازماً لم يفترق أبداً أي دون شرط الالتزام باقترانات شخص واحد عن الذين يأخذون القرآن سنداً منذ بدء نقل القرآن كما ذكرنا.

لكن نعترض على هذا العمل بما ذكرنا من أنه تفريع بلا فائدة بل يؤدي إلى الوقوع بما أجمع الأولون على التخلص منه بل ربما يشك بنية الذي يقوم بهذا العمل من تفريق الأمة وتشثيتها ويوماً ما السعي نحو التشكيك بكتاها، ثم إن عملاً كهذا ربما يؤدي إلى إضاعة اقترانات ربما تتصل إلى الرسول الكريم لم نستطع تمييزها اليوم.

❖ هل جمع الصحابة القراءات:

وأخيراً: في بداية بحثنا طرحنا سؤالاً هو: هل جمع الصحابة قراءات القرآن الكريم؟ ليس هذا أمراً دخل وابتدع؟ ولماذا يجمع طلاب العلم اليوم القراءات وما هي النية السليمة التي يجب أن يتوجه إليها الجمع؟

طبعاً ودون شك لم يجمع الصحابة القراءات مع أنهم كانوا يقرؤون على بعضهم ولم يخطئوا بعضهم لأن هذا ما أخذوه من الرسول الكريم ورباهم عليه ونهأهم عن الاختلاف في القرآن والتماري فيه، إلا أن مضمون هذه القراءات كان موجوداً كما ذكرنا بل أوسع منها وهي الأحرف السبعة كما سنشرح وهذه الأمور كانت كثيرة لا حصر لها وبحكم قراءة الصحابة على بعضهم فمنهم من كان لديه إطلاع على أغلب ما يقرأ، وقيل إن أول من جمع القراءات هو أبو عمر الدوري كما ذكرنا والقصد أنه جمع على عدة شيوخ أخذوا من عدة مشارب في أكثر من مصر فقد قرأ على الكسائي في الكوفة ثم على أبي عمرو البصري وربما على غيرهم أيضاً، وبالتالي أصبح جمع القراءات متصوراً بعد تمايز مجموعة من العلماء اشتهروا في العالم الإسلامي وتفرغوا لإقراء القرآن وهؤلاء هم القراء سواء العشرة المعروفين أم غيرهم وبالتالي فسبب التوجه نحو جمع القراءات وانتشاره هو:

- ظهور عدد محدود من القراءات في العالم الإسلامي تمايزت وانتشرت بعد أن كانت القراءات كثيرة.
- سعي الطلاب السابقين نحو حصر ما وصلهم من هذه القراءات المحدودة والخوف عليها من الضياع.
- نظر من تصدى لهذا العمل أنه يقوم بقربة من الله أولاً ببذل الأوقات في سبيل تعلم كتاب الله وقراءته ثم تعليمه ونقله للأجيال، ثم النظر إليه أنه علم يقبع في ذروة العلم الشرعي لا بد من التضلع فيه من أجل التصدي لتصدر العلم وتدرسه.
- حماسة من ينتهي من حفظ القرآن بعد أن أنجز هذا العمل العظيم نحو التوسع وبلوغ أقصى درجات التضلع في القرآن الكريم إما تمايزاً على الآخرين أو رغبة بمنزلة عند الله أو كليهما أو رغبة بتحقيق هدف دعوي يساعده تحصيل هذا العلم عليه خاصة بما فيه من أثر لأقوال لهذا الشخص عند الناس.
- سعي من انتهى من حفظ القرآن إلى معرفة ماهية القراءات وكيف وصلت وكيف تطورت أي إن جمع القراءات هنا بما يساعد في الحصول على الدراية الجيدة في كيفية وصول القرآن بما يشبع التحصيل العلمي الشخصي لهذا الحافظ.

ويمكن القول إن هذه الأسباب المذكورة واحداً أو اثنين منها أو مجتمعة هي التي أدت وتؤدي إلى جمع القراءات، ومن الممكن أن ننظر إلى هذه الأسباب بأنها أسباب مقبولة عند الله تعالى ومنها ما يمكن أن يؤجر عليه أكبر الأجر إلا أننا وجدنا فيها هدفاً ربما يكون غير مقبول عند الله وهو التمايز على الأقران لأهداف شخصية ونفسية فقط بينما باقي الأسباب تتراوح في الأجر وكلها فيها الخير بإذن الله تعالى وبالتالي على طالب لجمع القراءات تجنب هذه الأسباب المرفوضة شرعاً والتوجه نحو ما يعطي الأجر الأكبر، على أن هدف التمايز هذا المرفوض يدخل على نفس الطالب هنا دخولاً خفياً خاصة في هذا العلم لما فيه من أثر كبير من السمعة الشخصية وبالتالي على الطالب أن يكون حكيم نفسه ويتعد عن هذه الدخيلة بل إن لم يستطع فليتوقف قليلاً أو يعمل على إخفاء عمله، وأحب أن أنبه إلى أن شعور الطالب أن تحصيله لم يقدم له إلا معلومات في الأداء اللفظي للقراءات والمبالغات والمغالات فيها فإن هذا له دلالة على وجود هذه الدخيلة.. نسأل الله تعالى الرعاية والعناية والإخلاص.. ولا بد في

هذا المقام من لفت نظر طلاب هذا الفن ألا يكون تحصيل هذا العلم على حساب العلوم الشرعية الأساسية ثم على حساب المساهمة في نشر القرآن والعمل الدعوي ثم الشيء الأهم ألا يكون الوقت الطويل الذي يأخذه تحصيل هذا العلم مؤثراً على حياة الطالب الدنيوية ومعاشه وتحصيله العلمي الدنيوي وأن يكون سباقاً في مجالات بناء الحياة التي يجب أن يكون المسلمون هم بناؤها بحق.

ونعود لنقول: إن الأسباب السابقة ساهمت في انتشار جمع القراءات لكن دون طريقة ثابتة سابقاً بين الشيوخ إنما يفرد على كل شيخ يقرأ عليه ختمه حسب قراءته التي يُقرئ بها إلى أن أتى ابن الجزري فأوجد طريقة الجمع الكبير التي ذكرناها والتي من أهدافها أنها: تختصر الوقت، وتؤدي إلى استحضار أحكام القراء كل جلسة بما يساهم بمنع الخلط.

وأهم ما نقوله في هذا المقام: إنه برغم أن الصحابة لم يجمعوا القراءات إلا أنه لا يمكننا اعتباره بدعة أو علماً مرفوضاً فهو علم نتج بسبب الضرورة له عبر العصور فعلم الفقه والحديث وأصول الحديث وما إلى ذلك كلها لم تكن في عصر الصحابة وفق الشكل الذي تطورت إليه برغم من وجودها في حياة الصحابة شأنها شأن علم القراءات لا تختلف عنه أبداً، فطالما وجدت النية الصحيحة المقبولة عند الله في تحصيل هذا العلم حصل الأجر، وربما قال قائل: هل تحصيل هذا العلم والتوسع به أفضل أم غيره من العلوم الشرعية.. دون تردد نقول: إن أفضلية تحصيل أي علم من قبل أي شخص يقاس بتأثيره وأثره بين الناس وهذا أمر يعود إلى الشخص الطالب للعلم واستفادته مما حصل وأفاد ونشر ما فيه من خير وعرضه على الناس، فالعلم الواحد يختلف من شخص إلى آخر وكذلك العلوم المختلفة.. نسأل الله إخلاصاً لوجهه الكريم.



الأحرف السبعة للقرآن الكريم

ورد ذكرُ الأحرف السبعة للقرآن في حديث رسول الله ضمن عدة أحاديث:
في الصحاح: حديث ابن عباس وحديث عمر وأبي.
وروى أحمد هذه الأحرف السبعة عن:

- أبي هريرة بحديث رجاله ثقات وفيه عنعنة وفيه (المراء في القرآن كفر - ثلاثاً -).
- حديث أبي جهيم الأنصاري رجاله رجال الصحيح وكتب تذكره أبو جهيم الأنصاري وأخرى أبو جهيم، وفيه أن رجلين اختلفا في آية من القرآن فسألا النبي فقال: القرآن يُقرأ على سبعة أحرف فلا تماروا في القرآن فإن مراء في القرآن كفر.
- عبد الله بن مسعود بحديث رجال سنده ثقة، إضافة لرواية أخرى عنه ضعيفة جداً.
- عمرو بن العاص بحديث سنده فيه لين وهو مرسل وقد قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل، وفيه (فلا تماروا فيه فإن المراء فيه كفر).
- أبي بكرة بسند ضعيف فيه رجل سيء الحفظ، وفيه (ما لم تحتّم آية رحمة بعذاب..).
- سمرة بن جندب بسند فيه لين وعنعنة، وقال في مجمع الزوائد عن رواية سمرة من رواية البزار رجاله رجال الصحيح، وبنفس السند روي: على ثلاثة أحرف.
- أم أيوب بسند فيه ضعف، وقال في مجمع الزوائد رواه الطبري ورجاله ثقات.
- حذيفة بسند فيه لين لكن قال في مجمع الزوائد فيه عاصم بن بهدلة وهو ثقة فيه كلام لا يضر، وفي رواية حذيفة: ألا يترك المسلم الحرف إلى غيره وأن يقرأ بما يعلم.
- عن أبي طلحة ورجاله ثقة لكنه دون ذكر سبعة أحرف إنما يذكر فيه قصة عمر مع رجل آخر اختلفا في آية فحسن الرسول قراءتهما وقال الرسول: يا عمر كله صواب ما لم يجعل مغفرةً عذاباً أو عذاباً مغفرةً.

هؤلاء إضافة للصحابة الذين أخرج عنهم في الصحاح هم اثنا عشرة صحابياً تسعة منها مقبولة السند.

- كما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد لكن السند فيه رجل متروك.
- وكذلك أخرجه الطبراني عن سليمان بن صرد لكن قال في مجمع الزوائد فيه رجل لم أعرفه.
- وكذلك أخرجه عن زيد بن أرقم وفيه متروك ، وفي الحديث أن رجلاً قرأ على ثلاثة من الصحابة كل منهم تختلف عن الآخر فسأل الرسول وكان عنده عليّ فسكت الرسول فقال عليّ: ليقراً كل إنسان كما علم فكلُّ حسن جميل.
- كما أخرجه عن معاذ بسند رجاله ثقات حسب ما ذكر الهيثمي.

وهؤلاء الصحابة الذين ورد عنهم ذكر الأحرف السبعة في الكتب التسعة حسب ما أحصيت.

ونقل ابن الجزري في النشر عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه متواتر وذكر ابن الجزري في كتابه أنه تتبع طرق هذا الحديث في جزء جمعه فذكر تسعة عشر صحابياً لكن لم أحد منهم سوى ما ذكرت أي ستة عشرة صحابياً، وقد زاد الزرقاني صحابين هما: أبا بكر وسلمان بن صرد، وأظن أن هذا نتيجة اشتباه عليه بين أبي بكرة وأبي بكر ثم سلمان بن صرد الصحيح أنه روى الحديث عن أبيّ والرواية المذكورة عند الطبراني فيها متروك.

وكذلك ما يذكر عن أنس بن مالك من أنه روى الحديث فإنه رواه عن أبيّ فلا يعتبر رواه ابتداء فهو ينقل عن عبادة عن أبيّ، وكذلك عبادة، والله أعلم.

ثم نقل ابن الجزري أن الحافظ أبو يعلى الموصلي رواه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه في خطبة خطبها وشهد كل من يسمع الخطبة ذلك إلا أن الحديث تكلم فيه وانتقد انتقادات كثيرة ومنها أن فيه راوٍ لم يسم.

وخلاصة كامل العدد هو ستة عشر صحابي إي إذا لم نعتبر رواية سليمان بن صرد ابتداء وكذلك لم نعتبر رواية أنس وعبادة واعتبرنا رواية عثمان، منها كحد أقصى عشرة أسانيد مقبولة.

ويفهم من عبارات ابن الجزري أنه يميل إلى تواتره بينما استبعد الزرقاني تواتره حيث ذكر أن التواتر في طبقة الصحابة لا يكفي فيجب أن يتوفر التواتر في جميع طبقات السند، وقوله رحمه الله قول عام يفتقد تحديد مكان انقطاع التواتر بدقة هذا إن سلمنا بهذا بالتواتر المذكور توفره في طبقة الصحابة.

وعلى أية حال الحديث هو حديث مشهور ومقبول السند بالرغم من أنه لا يمكن الجزم بتواتره حيث إن أسانيد يعود حسب بحثنا إلى عشرة صحابة وليست الأسانيد إليهم كلها مقبولة بل خمسة مقبولة السند.

وخلاصة حديث سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سمع صحابياً يقرأ القرآن على أحرف تختلف عما قرأه عمر عن رسول الله فأخذ الصحابي إلى رسول الله بعد أن أخذ الغضب عمر رضي الله عنه فصوب رسول الله القراءتين وحسب الروايات المتعددة والصحابي كان هشام بن العاص وحديث أبي هو حديث مشابه له رضي الله عنهم أجمعين.

ونشير هنا إلى أنه ورد في المستدرک ومسند أحمد حديث عن سمرة رضي الله عنه عن النبي: (أنزل القرآن على ثلاثة أحرف) وعلى ما يبدو الحديث قوي برغم اتهام أحد رجال السند (الحسن بن سمرة) بالتدليس إلا أن الحاكم نوه أن البخاري خرج له أحاديث عن سمرة وكذلك احتج مسلم بحمد بن سلمة وهو من رجال السند ، وقد وافق الذهبي الحاكم في هذا.

ويوجد روايات: إنزال القرآن على أربعة أحرف، وخمسة أحرف وأخرى عشرة وتسعة وكلها ضعيفة أو مردودة، ثم في أحاديثها تفصيل هذه الحروف من حرام وحلال وأنواع التفسير ومحكم ومتشابه واناسخ ومنسوخ وعظة وأمثال..

❖ الآراء المتعلقة بالأحرف السبعة:

وأشتهر رأيان في الأحرف السبعة بالإضافة إلى بعض الآراء الأخرى:

- الأول وهو الأشهر: أنها لهجات ولغات سبعة قبائل ثم اختلف في تحديد هذه القبائل.
- الثاني: أنها أنواع الخلافات التي اختلفت بها القراءات.
- ومن هذه الأقوال أن عدد سبعة لم يستعمل للحصر بل للتعبير عن تهيؤ الأمر وعدم التدقيق والتعقيد في أسلوب أداء القرآن أو السبعة لم يستعمل للحصر إنما جواز استعمال لغات العرب حيث إن العرب عادة تعبر عن الأحاد المتعددة دون حصر بالسبع وعن العشرات بالسبعين وعن المئات بالسبعمئة.. ويدعم هذين الرأيين حديث الأحرف الثلاثة المذكور وأحاديث باقي الأحرف.
- ومنها أن معاني القرآن تنقسم على سبعة مقاصد اختلف في تحديدها مثل الحرام والحلال، المحكم والمتشابه وضرب الأمثال وأمر وزجر، الطلب، الدعاء، التأويل..

وقد استشكلت هذه المسألة على ابن الجزري فقال: ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر فيه من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله. ١. هـ عن النشر.

والذي جنح إليه ابن الجزري من هذه الآراء هو الخيار الثاني وعدد أموراً تختلف بها القراءات عن بعضها هي:

- ١- اختلاف في الحركات بلا تغيير الصورة والمعنى (البخل، البخل).
- ٢- اختلاف في الحركات مع تغيير المعنى فقط (فتلقى آدم من ربه كلمات) (فتلقى آدم من ربه كلمات)
- ٣- اختلاف في الحروف مع تغيير المعنى لا الصورة (تتلوا، تبلوا)
- ٤- اختلاف الحروف مع تغيير الصورة دون المعنى (بسطة، بصطة)
- ٥- اختلاف الحروف مع تغيير المعنى والصورة (منهم، منكم)
- ٦- اختلاف في التقديم والتأخير (سكرة الموت بالحق) (سكرة الحق بالموت)
- ٧- الزيادة والنقصان (وأوصى، ووصى)

ولم يعتبر ابن الجزري اختلاف الأحكام التجويدية منها لأنها تتعلق بالأداء حسب رأيه رحمه الله.

بينما الزرقاني في مناهل العرفان شن هجوماً شديداً مؤكداً على من يخالفه في كونها أنواع اختلاف القراءات فالأحرف عنده هي نفس ما قاله ابن الجزري من أنها اختلاف القراءات لكنه ذكر اختلافات أخرى بين القراءات اعتمدها عن أبي الفضل الرازي وهي:

- ١- اختلاف الأسماء من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث.
- ٢- اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر.
- ٣- اختلاف وجوه الإعراب.
- ٤- الاختلاف بالزيادة والنقص.
- ٥- الاختلاف بالتقديم والتأخير.
- ٦- الاختلاف بالإبدال (حرف مكان حرف)
- ٧- اختلاف اللغات (يريد اللهجات) كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإظهار والإدغام ونحو ذلك غير أن النقل كما ترى لم يشفع بتمثيل فيما عثرنا. اهـ

وعبارة (يريد اللهجات) هي تعليق من الزرقاني على قول أبي الفضل. فالزرقاني اعتبر أن اختلاف اللهجات من هذه الأحرف وهو ما لم يذكره ابن الجزري ولا ابن قتيبة ، وعلى ما يبدو قصد الزرقاني من قوله (يريد اللهجات) أي اختلاف اللهجات الصوتية فقط ويدل عليه أمثلته من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم وإظهار وإدغام ، واستدل الزرقاني لكون اللهجات الصوتية منها بأدلة تتركز بأنه لا مبرر لعدم اعتبارها منها خاصة أن من العلماء من اكتفى باللهجات في كونها الأحرف السبعة ، ونذكر هنا أن ابن قتيبة في المشكل حصر خلافاً للقراءات بسبعة قراءات إلا أنه ذكر أن الرسول أمر أن تقرأ كل أمة بلغتها وذكر ابن قتيبة أمثلة (حتى حين ، عتي حين) وكسر تاء المضارعة والإشمام وسيمر هذا النقل بعد أسطر ، مما يدل أنه إن لم يكن قد قال إن الأحرف هي اللهجات فعلى الأقل يقول بإذن الرسول بقراءته بلغات ولهجات العرب .

وقد أكد الزرقاني أن تعدد الأقوال والاختلاف في تحديد الخلافات لا يعني خطأ هذا الرأي وأكد أن من بين هذه الآراء لا بد من وجود خيار صحيح كما أكد صحة خياره لعدة أسباب نلخص ما ذكره بمايلي:

- تؤيده عشرات الأحاديث المذكورة في هذا البحث.
- أنه هو الراجح في تلك الموازين التي مرت في كتابه أما المذاهب الأخرى فيرى أن التوفيق لم يحالفها.
- أن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء التام لاختلاف القراءات بخلاف غيره فإن استقراءه ناقص أو في حكم الناقص.. واختلاف اللهجات هو اختلاف شكلي يرد إلى هذه الخيارات ولا يخرج عنها بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتعسر ويتعذر الرجوع بالقراءات كلها إليها.
- أن هذا الرأي لا يمكن أن يوجه له نقد مثل التي ذكرها في كتابه للأقوال الأخرى.

❖ الانتقادات التي توجه للآراء السابقة ولرأي الزرقاني رحمه الله:

وقد غاب عن الزرقاني رحمه الله أنه من الممكن حذف اثنين مما اختاره وتبقى الخلافات بين القراءات محصورة ضمن الخمسة المتبقية كحذف الاثنين الأولين من هذه الخيارات أي خلاف الأسماء في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، واختلاف تصريف الأفعال وقد تشبث الزرقاني رحمه الله بأن عدد سبعة مقصود بعينه .

ثم خلاف المدود أين موقعه إما ألا يعتبر الأداء أصلاً كما فعل ابن الجزري أو لا يأخذ بجزء منه وهو اختلاف اللهجات بل يعبر عن الخيار الأخير باختلاف أساليب الأداء. ثم إن العلامة الزرقاني فسر قول الرازي اللغات بقصد اللهجات الصوتية فقط إذا أين يقع اختلاف اللغات أو اللهجات البنائي الحركي ضمن الكلمة مثل : (خطوات ، خطوات)

ثم التقديم والتأخير هو من الأقوال التي في غاية الغرابة سواء في قوله أو في قول ابن الجزري رحمه الله إلا إذا قصد التقديم والتأخير في الحرف الواحد من حروف الهجاء مع أن المثال المذكور لا يدل على هذا فلا يوجد خلاف بين القراءات أصلاً في التقديم والتأخير وإلا لرفضت هذه القراءة أصلاً بسبب مخالفتها للرسم العثماني وإن ما يوجد في سورة آل عمران

﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا﴾ آل عمران: ١٩٥، وقراءة (وقتلوا وقتلوا) ليست من هذا الباب بقدر ما إنها تدخل في إطار محتمل الرسم وتغيير الحركة.

ولا يقبل قول التقديم والتأخير إلا إذا قصد منه القراءات المقبولة والشاذة معاً، فكأنهم اعتبروا أن ما ينقل من قراءات شاذة هي قراءة مقبولة، وقد ناقشنا سابقاً رأي ابن الجزري حول القراءات الشاذة وكون الرسول قرأ بها حسب رأيه.

ونذكر هذا الرد لأن ابن الجزري والزرقاني رحمهما الله اعتبرا أن أنواع اختلاف القراءات عن بعضها هو الأحرف .

وكذلك بالنسبة للزيادة والنقصان أيضاً أمر غريب جداً أن يذكر كنوع فالزيادة والنقصان عن الرسم العثماني هو أمر مرفوض ويدعو لاعتبار القراءة مرفوضة وشاذة بإجماع الصحابة بعد كتابة المصحف العثماني ، والنقول الآحاد التي تُذكرُ هنا وهناك هي ليست لقراءة كاملة للقرآن أصلاً حتى تُعتبرَ قراءة ثابتةً محققة لشروط القبول إلا ما نقلناه في بداية الكتاب من زيادة حرف لا غير من حروف المبني والذي كان يقبل إن كان متواتراً مع أن تمحيص هذه المسألة - زيادة حرف من حروف المبني - نستنتج منه أنه لا يوجد شيء كهذا أبداً بل إنه يرفض ولو نص على هذا التقييد لكان مقبولاً نوعاً ما أن هذه الأشياء نادرة جداً لا تتجاوز الآحاد وقد أحصيناها سابقاً، وقد أوضحنا أنه لا يمكن القول حتى بوجود زيادة أو نقصان حرف واحد وهذا أمر لم يوجد عملياً في القراءات.

وهذا الذي نذكره عن التقديم والتأخير ينسحب على كلام ابن الجزري والزرقاني وغيره من الذين يذكرونه إلا أن ابن الجزري لم يجزم برأيه الذي جنح إليه كما فعل الزرقاني رحمه الله، وذكرنا أن ابن الجزري في بداية بحثه كان يرى أن الأحرف السبعة من الأمور التي ما زالت تشكل عليه.

وكان ابن الجزري سابقاً ينجح كأغلب العلماء إلى القول بأنها لهجات ولغات القبائل.

والذي أشكل على رأيه الأول هو أن الصحابي الذي اختلف معه عمر هو هشام بن العاص وهو قرشي وله نفس لهجة عمر فكيف يكون خلاف الأحرف هو خلاف لهجات أو لغات .

وابن الجزري معه حق في هذا الاستشكال لكنه لا يبعد أن هشاماً كان يقرأ بلهجة أو لغة قبيلة أخرى من القبائل التي خالطها أو قرأ بها الرسول ﷺ أو قرأ على الرسول بها بل هذا احتمال قوي جداً .

خاصة أنه مهاجر هجر بلده وهو مكّي وسكان مكة كانوا يستقبلون كل القبائل في مواسم التجارة والحج ويسمعون منها.

كما أن الذي دعا الزرقاني لاستبعاد رأي أن الأحرف السبعة هي اللهجات أو اللغات ويسقطه هو أن هناك عشرات الكلمات في القرآن من لهجات عشرات القبائل وليس لهجة قريش فقط كما ذكر مثل: (سامدون) بالحميرية، (خمرأ) عمانية، (بعلا) أي إلها بلغة أزد شنوءة، (لا يلتكم) أي لا ينقصكم وهي بلغة عبس، (باء) لغة جرهم.. إلى العديد من الكلمات المتوزعة على لهجات القبائل وقد نقل الزرقاني في هذا المقام ما ذكره الواسطي في كتابه في القراءات العشر أن هناك أربعين لغة عربية توزعت عليها كلمات القرآن وقد فصل السيوطي في الإتقان توزع هذه الكلمات على القبائل .

واستدل الزرقاني أيضاً أن أبا عبيد عندما تبين رأي كونه الأحرف هي اللهجات أو اللغات قال:

(ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع متفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة أهل اليمن وغيرهم قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً).

وإن الكلمات التي عددها الزرقاني متوزعة على أكثر من سبع قبائل يقيناً وهذا يرد برأيه على الرأي الذي ذكره أبو عبيد.

ثم استكمل رده فقال: إن هذا يقتضي أن يكون القرآن أبعاضاً منه ما هو بلغة قريش ومنه ما هو بلغة هذيل وهكذا ولا شك أن هذا غير محقق لحكمة التيسير الملحوظة للشارع الحكيم.

ولا شك أن هذا رأي قوي يرد على أبي عبيد إلى حد ما فقد قال أكثر العلماء إن أصول قبائل العرب تعود إلى سبعة وهذا نقله ابن الجزري في النشر ، لكن لا يرد على رأي أن الأحرف هي اللهجات أو اللغات كما سيتم إيضاحه إنما رده ينحصر فقط برأي أبي عبيد رحمه الله من أنها لغات ولهجات سبع قبائل متوزعة في القرآن وهذا الرد من الزرقاني يدل أن الرأي القائل بكون الأحرف هي اللهجات أو اللغات لم يتنبه الزرقاني لكل جوانبه واحتمالاته ويناقشه .

❖ ماذا تعني عبارة لغات ولهجات العرب وهل هناك فرق بينهما:

قبل إكمال مناقشة الأحرف السبعة يجب أن يكون مفهوم اللغات والأحرف واضحاً. إن من أهم المراجع في لغات قبائل العرب وفقه اللغة التي تساعد الباحث في هذا: المزهري للسيوطي، المحتسب لابن جني، الجمهرة لابن دريد، الصاحبي لابن فارس، شرح المفصل لابن يعيش، الكتاب لسيبويه، الكليات لأبي البقاء الكفوي، وكتب الأضداد مثل أضداد السجستاني، والأصمعي وابن السكيت والتوزي وأبي الطيب اللغوي.

ومن الكتب الحديثة: في لهجات العرب للدكتور إبراهيم أنيس وكذلك كتابه الأصوات اللغوية، وكتاب (في علم اللغة العام) د.عبد الصبور شاهين ، وله مجموعة مقالات في أمور اللهجات، الأصول د.تمام حسان، علم اللغة العربية د.محمود حجازي، لغة هذيل د.عبد الفتاح المصري، اللهجات العربية د.محمد سالم المحيسن، اللهجات العربية د.أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية د.عبدو الراجحي، أصوات اللغة د. عبد الرحمن أيوب، في اللهجات العربية القديمة. د.إبراهيم السامرائي..

كما إن مقررات مجالس مجمع اللغة بمصر فيها العديد من المواضيع التي تعتبر مرجعاً في هذا الفن، ويقي كتاب الدكتور إبراهيم أنيس (في اللهجات العربية) مرجعاً يجد فيه الباحث ما يحتاج.

عند الوقوف على مراجع هذا الفن والأمثلة التي فيها نجد أنه لا يوجد تمييز نظري بين اللغة واللهجة وإنما بينهما عموم وخصوص.

وفي كتاب لغة هذيل لعبد الفتاح المصري: فكانت تعريفات اللغة عندهم - القدماء - (الكلام المصطلح عليه بين كل قبيلة) ونسبته اليوم لهجة وهي في الاصطلاح العلمي الحديث (مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك فيها جميع أفراد هذه البيئة) - وهذا تعريف الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (في اللهجات العربية) -، فاللغة عادة تشمل عدة لهجات والعلاقة بين اللغة واللهجة علاقة العام بالخاص ولكل من اللهجات ما يميزها وإن اشتركت واللغة الفصحى بمجموعة الصفات اللغوية والعادات الكلامية.

ويقول بعد أسطر: أما إذا قسنا لهجة ما إلى اللغة الفصيحة أمكننا أن نرى فيها ضابطاً عاماً هو أن (اللهجة الواحدة يجب أن تخضع لقاعدة مطردة في الكثرة الغالبة من صيغها).

وذكر المؤلف أن وجوه الاختلاف بين اللغات - أي لغات العرب - يقسم إلى أربعة أقسام:

- الجانب الصوتي (أصوات اللغة)
- الجانب الصرفي (بنية الكلمة)
- الجانب النحوي (بناء الجملة)
- الجانب الدلالي (معنى الكلمة)

وقد جمعت لجنة اللهجات العربية القديمة في مصر هذه اللهجات العربية وصنفتها بطريقة تيسر على الباحثين الانتفاع بها حسب ما يقول الدكتور عبد الصبور شاهين في مقالة له - في

المصطلحات اللغوية في اللهجات العربية القديمة وهي على الأترنت - وقدمتها لجنة اللهجات وعرضت على مجلس الجمع في الدورة الحادية والأربعين بالجلسة الثلاثين في ١٤ فبراير ١٩٧٥ وعرضت على مؤتمر الدورة نفسها في الجلسة التاسعة من ٨ مارس ١٩٧٥ وقسمت اللهجات إلى:

- ما يتصل بالجانت الصوتي نحو التلتلة والعججة والكسكسة..
- ما يتصل بجانب الجغرافية اللغوية: أهل الحضر، أهل البادية، أهل السواد..
- ما يتصل بعيوب النطق نحو اللثغة، الفأفة، التكتكة..
- ما يتصل بالأحكام التي أطلقها القدماء على الظواهر اللغوية للهجات نحو: لغة رديئة، لغة جيدة، لغة غالبية، لغة فصيحة..

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (في اللهجات العربية): وقد كان القدماء يعبرون عما نسميه اليوم باللهجة بكلمة (اللغة) حيناً وباللحن حيناً آخر.

ويقول: أما الصفات التي تتميز بها اللهجة فتكاد تنحصر في الأصوات وطبيعتها وكيفية صدورها فالذي يفرق بين لهجة وأخرى هو بعض الاختلاف الصوتي في غالب الأحيان فيروى لنا مثلاً أن قبيلة تميم كانوا يقرؤون (فزتُ) (فزُدُ) كما ينطقون بالهمز عيناً كما يروى أن (الأجلح) وهو الأصلع ينطق بهاء (الأجله) عند بني سعد.. ثم بعد أسطر يقول: غير أن اللهجة قد تتميز أيضاً بقليل من صفات ترجع إلى بنية الكلمة ونسجها أو معاني بعض الكلمات فيروى أن بني أسد كانوا يقولون في (سكرى) سكرانة وأن بعضاً من تميم يقولون (مديون) بدلاً من (مدين)..

وذكر الدكتور إبراهيم عناصراً يجب أن تشترك بها لغات الفصيحة الواحدة حتى تسمى لهجة وإلا أصبحت لغة وهي:

- ١- الضمائر
- ٢- الأعداد
- ٣- أسماء الإشارة والموصول

- ٤- الاشتراك في معاني نسبة كبيرة من الكلمات ذات الدلالة القديمة كالأرض والسماء وألقاب الأسرة كآب والأم والأخ..
٥- أدوات الربط بين أجزاء الجملة.
٦- الاشتراك العام في كيفية تركيب الجمل.

وذكر في نفس الكتاب أن الصفات الصوتية التي تميز اللهجات تلخص في:

- ١- اختلاف في مخرج بعض الأصوات اللغوية
٢- اختلاف في وضع أعضاء النطق مع بعض الأصوات
٣- اختلاف في مقياس بعض أصوات اللين
٤- تباين النغمة الموسيقية للكلام.
٥- اختلاف في قوانين التفاعل بين الأصوات المتجاورة حين تتأثر ببعضها البعض. ويقصد بالآخر إِدْغَامِ الأَحْرَفِ أو إخفائها أو قلبها وما إلى ذلك.

وقد ذكر أيضاً أن العرب القدماء كانوا يعبرون عن اختلاف اللغة في مصطلحنا اليوم باختلاف اللسان فيستخدمون كلمة (لسان) بدل (لغة) ربما لأن القرآن استعمله.

والخلاصة: إن العرب القدماء كانوا يعبرون عن اختلاف اللغة باختلاف اللسان وعن اختلاف اللهجة بـ (اختلاف اللغة) أو (اختلاف اللحن).

وخلاصة ما نصل إليه من النقول السابقة ومن كتب اللهجات واللغات: هو أن اختلاف اللهجات (أو اللغات ولا فرق) يقسم إلى أربعة أقسام:

- الجانب الصوتي: وتمثل له من القراءات بالإمالة والإدغام والإخفاء والروم.. وما لم يرد في القراءات تمثل له بـ: الشنشنة، الكشكشة، الاستنطاء.. وسنشرحهم. وفي هذا الجانب الصوتي يقع ما يتعلق بالجغرافيا اللغوية (خضر وتبديية وسواد)، وكذلك يقع ما يتعلق بعيوب اللغة (اللثغة والفأفة..)، وكذلك ما أطلق عليه من أحكام (لغة رديئة أو جيدة أو فصيحة أو عالية..).
- الجانب الصرفي (بنية الكلمة): وهو نوعان:

- جانب الحركات البنائية: وتمثل له من القراءات — (حُطُوات، خُطُوات) (مِيَّت، مِيَّت) (رَبِّمَا، رَبِّمَا) (رِضْوَان، رُضْوَان) (فَهْي، فِهْي).. ومن غير القراءات ثَمب بـ (إِصْبَع) روي فيها عشر لهجات.
- جانب تغيير أحرف في الكلمة: وهو ليس في القرآن إلا بما لا يخالف الرسم (عقدت، عاقدت) (قسِيَّة، قاسِيَّة) (إبراهيم، إبراهيم) ومن غير القرآن كثير تمثل بـ (العهن، القطن).

وضمن هذا الجانب الصرفي يقع أيضاً وصف (لغة رديئة، جيدة، فصيحة..).

– الجانب النحوي: ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أمثلة في كتابه: فالحجازيون ينصبون خبر ليس مطلقاً ولكن بنو تميم يرفعونه إذا اقترن بـ (إلا) حملاً لها على (ما) وقسم النحاة (ما) النافية إلى حجازية وتميمية وقرروا أن خبر (ما) يكون منصوباً، كما ينصب الخبر بعد (إن) النافية في لغة أهل العالية، وبنو أسد يصرفون ما لا ينصرف، وبنو تميم ينصب تمييز (كم) الخبرية مفرداً ولهجة غيرهم توجب جره وأجازوا أفراده وجمعه..أ.هـ—

ومن أمثلة القراءات على هذا النوع (لا خوفَ، لا خوفُ) (ما فعلوه إلا قليلاً منهم، إلا قليلٌ منهم) ٦٦ النساء، (وكلاً وعد الله الحسنى، وكلُّ وعد الله الحسنى) ١١ الحديد، ولا أذكر غيرها في القراءات العشر. وفي هذا القسم يأتي وصف (لغة فصيحة وجيدة ورديئة..).

– الجانب الدلالي: كوجود المترادفات والمتضادات والمشاركات اللفظية والمترادفات هي ألفاظ مختلفة تعبّر عن نفس المعنى مثل (العيش): الطعام في لغة اليمن، السدفة: الضوء عند تميم، (المدية والسكين) (العهن، القطن) ولا يوجد منها في القراءات إلا بما لا يخالف الرسم (فتشبتوا، فتبينوا) وهناك جدل كبير حول وجود المترادفات أصلاً.

والمشارك اللفظي: هو اللفظ الواحد الذي يدل على عدة معاني مثل (البرج) صفة خاصة بالعين أو تدل على التزيين، الهجرس هو القرود في الحجاز والثعلب عند تميم، الليث: الأسد ونوع من العناكب.

المتضادات: اللفظ الواحد يدل على معنيين متناقضين، ووجود المتضادات فيه جلد ويرفضه البعض وتوسع به بعض علماء العربية فألفوا به الكتب ويمثلون عليه بكلمة (عسعس) وتعني ذهب أو أقبل، الند: المثل أو الضد،

هذه المذكور باختصار فروع وأقسام اللهجات واللغات العربية. ونلاحظ في الكتب حين استخدام كلمة لهجة غالباً يقصد منها الخلافات الصوتية كالطمطمانية والكسكسة والفحفة، أما باقي الخلافات فيقال لها خلافات لغة مع أنه لا فرق بينهما وللوقوف على خلاف اللهجات الصوتية أرجع القارئ إلى مقالة الدكتور عبد الصبور شاهين المذكورة نقلًا منه عن جلسات مجمع اللغة بمصر وهي موجودة لمن أراد الرجوع إليها على الإنترنت.

❖ الاحتمالات التي تناولها القول بأن الأحرف السبعة هو اللغات أو اللهجات :

فالقول بأن الأحرف هو اللغات أو اللهجات الصوتية يقصد به عدة احتمالات علماً أن اللغة هنا يقصد بها الاختلاف البنائي للكلمة سواء من ناحية الحركة أو الحرف:

- ✓ من قال هي اللغات واللهجات الصوتية معاً فقط:
- إما بمعنى أن القرآن أتى على لغات واللهجات الصوتية لسبع قبائل وهي متوزعة في القرآن.
- أو أن الرسول أذن بقراءته على لغات ولهجات صوتية سبعة قبائل.
- أو أقصى ما تقرأ به الكلمة وفق اللهجات الصوتية واللغات هو سبعة كيفيات.
- أو كل كلمة تقرأ على سبعة لغات ولهجات.

- ✓ من قال هي اللغات فقط:
- إما بمعنى أن كلمات القرآن موزعة على سبع قبائل.. وهذا رأي أبو عبيد.
- أو الرسول أذن بأداء كلمات القرآن وفق لغات سبع من قبائل العرب.

- أو أقصى ما تقرأ به الكلمة على سبع لغات.
- أو كل كلمة تقرأ وفق سبع لغات.

✓ من قال هي اللهجات الصوتية فقط:

- إما أساليب أداء القرآن موزعة على اللهجات الصوتية لسبعة قبائل.. وهذا يَحتمله النقل المذكور عن ابن قتيبة.
- أو الرسول أذن بأدائه على اللهجات الصوتية لسبعة قبائل.
- أو أقصى ما تقرأ به الكلمة على سبعة لهجات صوتية.
- أو كل كلمة تقرأ على سبعة لهجات.

إن رد الزرقاني على كون الأحرف تعني سبعة لغات يتركز على كونها لغات سبع قبائل توزعت في القرآن لكن لا يرد أبداً على القول بأن الرسول أذن بقراءة القرآن على اللهجات الصوتية أولغات القبائل أو كليهما.

أما القول بأن كل كلمة تُقرأ على سبعة لغات أو لهجات فقد رد عليه الزرقاني وقال ابن الجزري أنه أجمع العلماء على رفضه حيث لا تقرأ كل كلمة وفق سبعة أوجه.

أما أن أقصى ما تصل إليه الكلمة هو سبعة أوجه أيضاً مرفوض فإن قصد اللغات فقط فلا يوجد كلمة في كل القراءات العشر وصلت إلى سبعة لغات، أما إن قصد اللهجات الصوتية فقط فهناك كلمات تصل لأكثر من هذا مثل (آلآن) في يونس ، وكذلك إن قصد اللغات واللهجات فهناك كلمات تصل لأكثر من هذا مثل احتمالات الوقف لحمزة على بعض الكلمات بالروم أو الإبدال وكلمة (آلآن) المذكورة .

ثم بالنسبة للتمييز بين اللهجات الصوتية واللغات هو تمييز لا مبرر له فلم تكن العرب تميز بينهما إنما كل منهما كانت العرب تسميه لغة فتقول لغة تميم ولغة هوازن ولغة حمير..

وهذا التمييز نستنتجه من الأمثلة التي نجدها في الكتب عن اختلاف اللغات سواء في مناهل العرفان أو الاتقان ، دون تناول أمثلة عن اختلاف اللهجات الصوتية.

❖ أمور هامة يجب أن يتنبه لها الباحث في قراره حول الأحرف السبعة:

وقبل إيضاح هذا لا بد من أمور يجب أن يتنبه لها الباحث في قراره حول المقصود من الأحرف السبعة:

- ١- الخلافات بين الأحرف السبعة هي خلافات في أسلوب قراءة الآية بما لا يؤدي لتغيير المعنى.. وإلا لحدثت فوضى كبيرة واختلاف بين الصحابة ولما اجتمعوا على القرآن الذي أثبتوه ثم لشكوا أصلاً بنبوّة الرسول صلى الله عليه وسلم بحد ذاتها حيث يقرؤهم مرة بمعان ومرة بمعان مختلفة.. إن الخلاف الشكلي في الأداء أدى إلى داخل في نفس سيدنا أبي كما في الحديث حتى أذهبه نظر رسول الله إليه فكيف بالمعاني.
- ٢- هي خلافات كانت منتشرة في كلام الصحابة ومعروفة ومفهومة المعنى بين الصحابة بسبب تكرار الحادثة عدة مرات.
- ٣- هي أمور سبب وجودها التسهيل على الأمة المسلمة وخاصة قبائل العرب في تلاوة القرآن كما في صريح لفظ الأحاديث النبوية.
- ٤- إن هذه الحروف كانت مفهومة ومتصورة في ذهن الصحابة الذين أخبرهم الرسول بالحديث سواء عمر أو أبي أو غيرهم من الصحابة ويدل على هذا أنهم لم يسألوا عن تفاصيلها بل مجرد أن أخبرهم الرسول بنزول القرآن على سبعة أحرف سكتوا واستجابوا وفهموا قصده.
- ٥- ليس من المعقول أن الصحابة عندما نسخوا المصاحف وجمعوا القرآن قبلها أهملوا أموراً ذات معنى متعلقة بهذه الحروف أو غير ذلك وهي مراد الله تعالى للأمة المسلمة الخاتمة ولم يدونوها فهذا يتعارض مع صريح آيات القرآن الثابتة التي ذكرناها والتي تنفي أي نقصان أو زيادة والتي تكفل فيها الله بحفظه.
- ٦- وجدت الخيارات من لغات ولهجات العرب بما لا يخرج عن الرسم العثماني في عصر الصحابة والتابعين والقراء (تابعي التابعين) وحتى بعد فترة القراء بقليل وقد سقنا الأدلة على هذا سابقاً والقراءات التي بين يدينا شاهدة عليها حيث بنيت عليها.

- ٧- ظن البعض في العصور الأولى ومنهم بعض المفسرين الذين ذكرناهم سابقاً كالطبري أن خيارات القراءة تناولت حتى الحركة الإعرابية والخيارات النحوية لذلك انتقدوا بعض القراءات.
- ٨- اتفق الصحابة ومن بعدهم على رفض كل قراءة تخرج عن الرسم الذي بني على ما رسم بين يدي الرسول.
- ٩- الأحاديث الواردة في الأحرف السبعة ومنها قول عمر (حروف غير ما أقرأنيها رسول الله.. تدل على اختلاف أداء فقط وإلا لقال بكلمات غير ما أقرأنيها الرسول، كما إن كلمة حرف في اللغة تعني وجه بل أبو عمرو الداني ينقل عنه ابن الجزري في النشر أن من عادة العرب تسمية اللغة حرفاً.
- ١٠- إن الخلاف في اللهجات بين قبائل العرب كان منتشرًا في تلك الأيام وشائع.

❖ ملاحظة هامة تتعلق بأهمية بحث الأحرف السبعة:

إلا أن هذه المسألة تحديد الأحرف السبعة ليست بتلك المسألة ذات التأثير العظيم والكبير في ديننا إنما هي عبارة عن استطراد لفهم حديث ثبت ضمن شروط القبول دون تواتره كما ذكرنا على فرض تواتره فإن عدم وضوح دلالاته لا تجعله مسألة هامة حيث لا يبنى عليه أي حكم من قبل المسلم أو غيره.

والذي يهمنا نحن المسلمين أن هذا القرآن الكتاب العظيم الذي بين أيدينا هو كتاب معجز ومتواتر وعليه نبي أحكامنا العقيدية وهو ثابت قطعاً بالتواتر إلى الرسول الكريم.

ولربما تخوف البعض من أنها ربما مسألة تقدح بالقرآن وتوهم إخفاء جزء منه أو القدح بالصحابة فهؤلاء البعض تبنا مناقشة المسألة وإيضاحها إلا إننا نؤكد أن القرآن هو كتاب معجز لكل باحث ودارس ولا مناص من الاعتراف بأنه كتاب إلهي وهو يمثل مراد الله منا بغض النظر المراد عند الأحرف التي في الحديث ولو أراد الله تعالى شيئاً من الأمة الإسلامية لأبلغه إلينا في القرآن الكريم ولما استطاع أحد إخفاءه أو منع شيء منه من أن يصل إلينا وقد ناقشنا هذه الفكرة سابقاً في بحث وجود أي نقص في القرآن الكريم وأشبعناها بحثاً هناك.

❖ خلاصة القول في تحديد الأحرف السبعة:

ونعود فنوضح أن القول بأن الأحرف هي القراءات هو أمر ليس بصحيح لأنه يتعارض مع المسألة الرابعة حيث أن هذه القراءات لم تكن متصورة في عهد الصحابة وفي أذهانهم وكذلك أعدادها التي وصلت إلى العشرات كما أسلفنا واليوم بين يدينا عشر منها وأربع شاذة وكانت القراءات تصل إلى العشرات في عصور الإسلام الأولى.

ثم إن انتقاداً قوياً يوجه إلى الرأي القائل أنها أنواع الاختلاف بين القراءات عن بعضها بسبب أن القائلين بهذا اختلفوا في تحديد هذه الخلافات بل ربما يمكن أن تصل إلى ما يزيد أو ينقص حسب المبدأ التقسيمي الذي يعتمد هذا القائل، كما إن هذه التقسيمات لم تكن متصورة بالقطع في ذهن الصحابي الذي سمع الحديث بين يدي الرسول ولو كانت هي المقصود لاستفسر الصحابي عنها ولأوضحها له الرسول.

ونؤكد أن الخلاف في تصنيف اختلاف القراءات لا يحصر ويمكن القدح في بعض ما ذكره الأقدمون كما ذكرنا في التقديم والتأخير، ثم السؤال الذي يطرح نفسه: أين التسهيل والتهوين الذي ذكرته الأحاديث ووصفت به الأحرف السبعة إن كانت هذه هي الأحرف.

أما القول بأن سبعة أحرف قصد منه التعبير عن التهوين وعدم التشدد في قراءة القرآن بما يؤدي للتماري فيه والاختلاف بين المسلمين فهو قول معقول والذين انتقدوا هذا الرأي استدلوا بأن الرسول راجع ربه وطلب منه التخفيف عدة مرات حسب بعض الروايات حتى سمح له بسبعة أحرف وهذا يدل أن رقم سبعة مقصود بذاته، وبالرغم من وجود هذا المأخذ إلا أن هذا الرأي يظل أقوى من القولين السابقين بكثير ولا يتعارض مع المبادئ التي ذكرناها لفهم الأحرف السبعة، إضافة إلى كون رواية ثلاثة أحرف هي رواية قوية أو على أقل تقدير مقبول .

ويوجد أقوال في الأحرف السبعة أوصلها الزرقاني إلى عشرة وربما أربعين إن تم تفصيلها وكل منها عليه مأخذ من التعارض مع أحد المبادئ الخمسة سالفة الذكر في فهم الأحرف إلا

أن الزرقاني كما ذكرنا لم يتناول أن الأحرف هي اللهجات أو اللغات وفق المفهوم المقصود منها حسب ما أوضحناه .

وقد ناقشنا سابقاً الاحتمالات التي تتعلق بقول إن الأحرف السبعة هي لهجات القبائل ورفضنا ما يرفض منها .

وبقي القول بأن الرسول أذن بقراءة القرآن باللهجات العرب ولغاتها دون تغيير صورة الكلمة القرآنية.

وهذا القول لم يناقشه الزرقاني رحمه الله.

ثم السماح ليس مطلقاً إنما هو مقيد بالرسم وقد ناقشنا سابقاً، فهذا الرأي يتوفق مع هذه الأمور إنه يسهل على كل عربي أن يقرأ باللهجته وهذه الخلافات كانت معروفة ومتصورة في أذهان الصحابة ولا تتعلق بالمعنى إنما بالأداء فقط.

لكن نؤكد ثانياً أن هذا الإذن لم يكن مطلقاً إنما تقيد بصورة الكلمة وفق ما نزلت ولم يكن لأحد تغييرها لذلك اتخذ الرسول كتاباً للوحي.

فاختلاف اللهجات إذا انحصر في:

١- الاختلاف الصوتي في اللهجات : أنه أسلوب لفظ كل قبيلة للكلمة مثل: الطمطممانية: قلب (أل) التعريف إلى ميم: (البر) تصبح (امير) وهي في لغة حمير، والكشكشة: هي إلحاق الشين بكاف الضمير المؤنث المخاطب (عليك ، رأيتك) تصبح (عليكش) وهي في ربيعة ومضر. أما الشنشنة: فهي إلحاق الشين في الكاف التي في آخر الكلمة مطلقاً (لبيش اللهم لبيش)، والاستنطاء: التي هي قلب العين إلى نون إذا كان بعدها طاء مثل (أعطيني) تقرأ (أنطيني) في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار. وقبيلة هذيل تقلب الحاء قبل التاء عيناً وتسمى فحفحة (حتى) تصبح (عتي)، وقبيلة أسد وبهراء وهي من تميم تكسر حروف المضارعة (تعملون، تسود) تصبح (تعلمون، تسود)، أما قبيلة قضاة فتجمع بقلب الياء المشددة جيماً تقول (عربج) بدل (عربي)، قبيلة تميم تمز وقريش لا تمز، وبعض

القبائل تشم بعض الكلمات مثل (قيل، جيء)، وقبيلة تقوم بصلة لميم الجمع وأخرى لا، وقبيلة تنقل الهمز للساكن قبله وقبيلة لا وقبيلة تضم هاء (عليهم، إليهم) وأخرى لا وكذلك الإمالة والتقليل ومنها تفخيم اللام بعد الطاء والصاد المفتوحين وترقيق الهمز بعد الكسر.. إنها عنعنة تميم وكشكشة ربيعة وتضعج قيس وعجرفية ضبة وتلتلة بهراء ووهم كلب، وقطعة طيء.. إلى العديد من أساليب القبائل في الكلام وهي اللهجات وعلى هذا ورد حديث الأعرابي الذي سأل الرسول ﷺ: (هل من امير امصيام في امسفر) فأجابه ﷺ بلهجته (ليس من امير امصيام في امسفر) وهي في لهجتنا العربية القرشية المعروفة اليوم (ليس من البر الصيام في السفر).

٢- والاختلاف الثاني بين اللهجات هو الاختلاف بين القبائل في البناء الصرفي للكلمة والحركات البنائية وليس الإعرابية ولا تؤثر في المعنى للكلمة مثل: (خطوات، خطوات)، (ربما، ربما) (رضوان، رُضوان) (تُرَجَع، ترجع) (مَيّت، ميّت) (أمانيّ، أماني) في متى تستعمل الثانية لمن مات أم لم يميت، (اثنا عَشْرَة، اثنا عَشْرَة) (أمانيّ، أماني) (فهّي، فهّي) (حُسنا، حَسنا) (لا خوفٌ عليهم، لا خوفَ عليهم) وهذه تتعلق باللهجات إضافة للإعراب، وكذلك الخلاف الصرفي في أحرف الكلمة بما لا يغير الصورة (إبراهيم، إبراهيم) (فتبينوا، فتبتنوا) (ننشزها، ننشرها) وربما لا يوجد غيرها.

٣- اختلاف في الأوجه النحوية التي تتعلق بللغات (لا خوفٌ، لا خوف) (ما فعلوه إلا قليلاً، إلا قليلاً) ٦٦ النساء، (وكلّاً وعد الله الحسنی، وكلّ) الحديد ١١. وقد فصلنا خلاف اللهجات سابقاً.

أما اختلاف التقديم والتأخير والجمع والإفراد، وكل ما لم يكن متعلقاً بلغات العرب فلم يؤذن به.

وعلى هذا فحسب اختلاف اللهجات تقرأ الآية الواحدة حسب لهجة كل قبيلة وفق أسلوب خاص بالرغم من أن الرسم واحد.

وعلى ما يبدو هذا هو الخلاف الذي جرى بين بعض الصحابة بين يدي الرسول ﷺ فأجاز الرسول ﷺ الاثني عشر في الحديث إن هذه الخلافات تفيد التسهيل.. وطبعاً هذا يسهل على كل مسلم من أي قبيلة فهو يقرأ وفق لهجته ما ثبت من القرآن.

وهنا ربما منع الرسول ﷺ بعض الأشياء من هذه الخلافات ووجه الصحابة لما يجوز منها عندما كانوا يقرؤون.

إلا أن الكلمات لم يسمح الرسول ﷺ بتغييرها أبداً سواء وردت بلهجة قبيلة هذا الصحابي أو الأعرابي أم ذلك.

لأنها هكذا أنزلت فكلمة (العهن) التي تقرأ بلهجة قبيلة أخرى (كالقطن) لا يجوز لأحد تغييرها واستعمال (القطن) وإنما هي ثبتت في قراءة آحاد شاذة تم رفضها لأنها خالفت الرسم ولو أثبتتها من أثبتها.

وذكر ابن قتيبة في المشكل قولاً يتناول ما ذكرناه نقله ابن الجزري في النشر: فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه أن يقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت به عادتهم فالهذلي يقرأ (عتي عين) يريد (حتى حين) هكذا يلفظ بها ويستعملها والأسدي يقرأ (يعملون، ونعلم، وتسود، ألم إعهد) بكسر حروف المضارعة في ذلك كله والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز والآخر يقرأ (قيل لهم، وغيض الماء) بإشمام الضم مع الكسر و(بضاعتنا ردت إلينا) بإشمام الكسر مع الضم و(ما لك لا تأمنا) بإشمام الضم مع الإدغام. وقال فيما بعد: (ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً ويافعاً وكهلاً لاشتد عليه ذلك وعظمت المحنة فيه ولا يمكن إلا بعد رياضة للنفس طويلة..).

وقد نقل الزرقاني هذا الكلام بتمامه لكنه أورده في إطار الاستدلال بأن خلاف اللهجات هو من ضمن التغيرات التي بين القراءات والتي يجب اعتبارها حرفاً من الأحرف السبعة.

وبالتالي فالحرف هنا هو لهجة القبيلة في قراءة الكلمات دون تغيير الكلمات إلى كلمات أخرى لأن هذه الكلمات الواردة هكذا أنزلت وأوقفت ولو خالفت لهجة أي رجل من أي قبيلة فلا يجوز التحكم بها وهذا ما أجمع عليه الصحابة وهذه هي المسألة التي أشكلت على الزرقاني من أن هناك عشرات الكلمات القرآنية بلهجات عشرات القبائل.

فعندما جُمع القرآن لم يؤدي هذا لإغفال أي حرف إنما التمييز ظل بإمكانه أن يقرأ الرسم العثماني وفق لهجته والحميري كذلك.. كلهم حسب لهجته.

لكن عثمان رضي الله عنه عندما أمر الصحابة الذين نسخوا المصحف إذا اختلفوا في كلمة أن يرسموها بحرف قريش مثلاً هل ترسم كلمة (البر) هكذا باللام أم (أمبر) بالميم فيثبتونها حسب ما تلفظها قريش.. هذا على فرض أن هذه الكلمة اختلف في أمها كيف رسمت في النسخ المجموعة في عهد أبي بكر رضي الله عنه لأنهم التزموا بالمصحف التي جمعت في عهد أبي بكر.

ثم هذا القول الذي أوضحناه من أن الأحرف هي اللهجات يتوافق مع المبادئ الخمسة المذكورة في فهم الحرف.

ولو قدر اليوم أن يوجد تمييزي لقراء القرآن من المصحف الذي بين أيدينا بلهجته والأسدي والقضاعي.. كذلك.

وأظن أن هذا الإيضاح يبين الخلط الذي وقع فيه الزرقاني رحمه الله من وجود كلمات على لهجة قبائل عديدة تزيد على السبعة غير قريش دعت له لرفض كون الأحرف هي اللهجات والسبب كما ذكرنا أنهم كانوا ملزمين بالقراءة بصورة ما أنزل.

وقد ذكرنا سابقاً في إيضاح سبب نتوج القراءات أن منها ما نتج عن خلاف اللهجات مثل تسهيل بعض الهمزات وإبدالها والإمالة والتقليل وما إلى ذلك وهي لهجات قبائل تقرأ نفس الكلمة بأساليب مختلفة ولذلك فإن أثر هذه الأحرف ما يزال موجوداً ضمن القراءات.

كما يدل على ما نقول:

- ما ذكرنا من أدلة عن وجود الخيارات سابقاً.
- كذلك يدل عليه الروايات في الكتب عن قراءة بعض الآيات بلغة قبيلة ما مثل: (قد جعل ريش تحتش سرىا) (إنا أنطيناك الكوثر).. وغيرها.
- إن بناء القراءات اليوم وكذلك القراءات في العصور الأولى قام على خلاف هذه اللهجات من إدغامات وإمالات وإشمام وبناء صرفي للكلمة.
- ومما يدل على عدم السماح بتغيير صورة الكلمة النقول التي تذكر سؤال الصحابة لبعضهم بعضاً عن كلمات لا يعرفونها في لغاهم مثل سؤال عمر عن كلمة (تخويفا) (أباً) دون أن يغير أحد من الصحابة كلمة للغة، إضافة لما ذكرنا من إجماع الصحابة على الرسم العثماني.
- ويدل على ما نقول حديثي أبي بكرة وأبي طلحة (ما لم نختم أية رحمة بعذاب أو عذاب برحمة) مما يدل أن الأحرف المسموح بها هي ما لا تؤثر في تغيير المعنى وهذا يكون في لغات العرب.
- الأحاديث الواردة تدل أن مسألة الأحرف هي مسألة أذن من الرسول للصحابة وليس توصيف لقراءات القرآن.

والخلاصة هي أن الأحرف السبعة هي خلافات القبائل في لفظ الكلمات القرآنية من ناحية اللهجة وبناء الحركات دون تغيير كلمة بأخرى ودون تأثير بالمعنى حسب ما أوضحنا أعلاه، وقد شرحنا في بداية الكتاب المقصود بكلمة حرف عند استعمالها فليرجع إليها.

وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه في لهجات العرب رأياً أوسع مما ذكرنا هنا وهو أن المسلم أياً كانت لهجته وأياً كانت بيئته وأياً كانت تلك الصفات الكلامية التي نشأ عليها وتعودها ولم يقدر إلا عليها يستطيع أن يقرأ القرآن بالقدر الذي تعودته عضلات صوته في نطقه بلهجته أو لغته ويجب أن لا ننكر عليه أو نقرأ من قراءاته ، فقد حاول وبذل الجهد فله أجر اجتهاده وجميع الروايات التي صاحبت هذا الحديث تؤيد ما نذهب إليه من أن النبي لم يرد به إلا أن يمنع الناس من القدح في قراءة غيرهم وإنكارهم عليهم وقد نادردى بمثل هذا

الرأي بعض العلماء الأقدمين -حسب ما ذكر الدكتور إبراهيم- .. ثم ساق النقل الذي أثبتناه عن ابن قتيبة.

والحق إن كلامه لا يبعد وهو محتمل ويتشابه مع ما ذكرنا لكنه يتوسع في القول حتى يذكر:

فليست تلك الحروف السبع التي أجزت قراءة القرآن بما مقصورة على اللهجات العربية، بل لهجات المسلمين في بقاع الأرض فإذا قرأ الهندي المسلم القرآن أمامنا ولاحظنا بعض الخلاقات الصوتية في نطقه وجب ألا ننكر عليه قراءته فهي غاية جهده ولا يقدر على غيرها.

وأكد الدكتور أن إيصال الآراء في هذه المسألة لهذا العدد من الآراء التي يذكرها السيوطي هو أمر أدى إلى تعقيد المسألة.

وهناك حديث زيد بن أرقم من أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله أن رسول الله أقرأه سورةً أقرأه إياها زيد وأبي فاختلفت قراءاتكم فسأل الرسول أيها يقرأ فسكت الرسول وكان عنده علي بن أبي طالب، فقال علي: ليقراً كل إنسان كما عُلِمَ فإنه حسن جميل. وهذه الرواية التي أوردها الدكتور على ما ذكر.

❖ إيضاح رأي ابن الجزري حول اعتباره العديد من نقول تحوي ما قرئ شاذاً قراءةً ، وسببه:

هنا لا بد من إيضاح رأي ابن الجزري فقد كان يقصد:

إن الرسم العثماني رسم وفق العرصة الأخيرة وبذلك يوجد أشياء من الأحرف السبعة من تقديم وتأخير وزيادة ونقص في حرف لم يثبتها الرسم العثماني قرأ بها الرسول والصحابة قبل العرصة الأولى لكنها ظلت مقروءة وكذلك حركات إعراب الكلمات من هذه الأحرف برغم أنها لا تتعلق بالرسم لكن بعضها يؤثر في المعنى ثم أتت القراءات القرآنية فحوت جزء من هذه الأحرف التي هي أمور تتعلق بالزيادة والنقص والتقديم والتأخير والحركات الإعرابية والتي نزلت في عرضات سابقة على العرصة الأخيرة على الرسول.

وهذا التوضيح يلتمسه الدارس بصراحة في بداية النشر عند مناقشة ابن الجزري كون القراءات حوت كامل الأحرف السبعة أم حرفاً واحداً ثم مناقشة كون المصاحف العثمانية حوت الأحرف السبعة أم لا.

وهناك قال ابن الجزري: فلا شك عندنا في أنها متفرقة فيه بل وفي كل رواية وقراءة باعتبار ما قرناه. ١. هـ—

وكذلك يظهر هذا في رأي ابن الجزري أن الرسول قرأ بالقراءات التي اعتبرت شاذة وطبعاً يقصد ولو كان شذوذاً بمخالفتها الرسم.

❖ هل القرآن الكريم اليوم يحوي الأحرف السبعة؟

أولاً: إن هذا السؤال لا يصح إذا حسب ما ذكرنا من أن اختلاف الأحرف هو اختلاف لهجات القبائل.

لأن المقصود بالقرآن هنا من السؤال المذكور هو المصحف الذي بين أيدينا والذي يحوي الرسم العثماني.

وهذا السؤال لا يكون صحيحاً إلا إذا فرضنا أن القراءات هي أنواع الخلاف بين القراءات—من تذكير وتأنيث وجمع وإفراد..— حسب ما ذكر ابن الجزري ومن سار على نهجه.

أما حسب ما أوضحنا سابقاً من أن خلاف الأحرف هو خلاف كيفية أداء الكلمة اللفظي الصوتي والبنائي دون التأثير في المعنى فطبعاً لا يحوي هذه الأحرف كاملة في رسمه، ولا يصح القول بأن الرسم العثماني أهملها، لأن كل رجل من أي قبيلة بإمكانه أن يقرؤه وفق لهجته اعتماداً على الرسم العثماني.

ونؤكد أن المقصود من القرآن في السؤال السابق هو الرسم العثماني الموجود بين أيدينا بين دفتي المصحف وهذا التعريف هو المقصود من السؤال بغض النظر عن التعاريف الفلسفية التي توجد في كتب العقيدة أو المتكلمين أو القراءات وقد مر معنا أن القراءات والقرآن

حقيقتان متغايرتان عند البنا الدمياطي وغيره وبالتالي رسم المصحف شيء وأحرف المصحف الأدائية شيء آخر متعلق باللفظ، الرسم وضع حسب حرف واحد أي لفظ واحد هو ما اتفقت عليه لجنة عثمان مما بين أيديهم من الصحف التي جمعت في عهد أبي بكر أما ما اختلفوا فيه فأثبتوه بحرف قريش وهذا أوضحناه في بداية الكتاب، لكن هذا الرسم من الممكن لفظه وقراءته من قبل كل قبيلة حسب لهجتها وأسلوبها في الكلام كما أوضحنا فلا علاقة.

ولو طرح السؤال على الشكل التالي لكان صحيحاً باعتبار أن الأحرف هي اللهجات واللغات حسب ما شرحنا:

هل القراءات القرآنية التي بين أيدينا اليوم حوت في تركيبها الأحرف التي كانت معروفة للقرآن الكريم وأذن بها الرسول؟

لأن القراءات شيء يتعلق أغلبه باللفظ والحرف يتعلق باللفظ أيضاً طبعاً لم تحوها كلها حسب ما شرحنا من لهجات، على أقل تقدير هذه القراءات طبعاً بنيت في تركيبها على هذه اللغات واللهجات.

وخلاصة القول (حول كون القراءات حوت الأحرف السبعة أم لا؟):

إن القراءات قامت في بنائها على هذه الأحرف أي لهجات ولغات العرب، وهذا ذكرناه سابقاً والصحابة كانوا يقرئون ضمن الأشياء التي أذن بها الرسول من هذه الأحرف التي تختلف باختلاف لهجة كل قبيلة وطبعاً لم تحو القراءات كل الحروف التي كانت توجد عند قبائل العرب.

وابن الجزري عندما ذكر هذا السؤال في النشر قال:

وأما هل هذه الأحرف السبعة متفرقة في القرآن فلا شك عندنا أنها متفرقة فيه بل وفي كل رواية وقراءة باعتبار ما قررناه من كونها سبعة أحرف أي خياره في معنى الأحرف السبعة لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة شملت الأحرف المذكورة. ١.هـ

والسؤال الذي طرحه ابن الجزري يدل أنه يقصد من كلمة (القرآن) قراءات القرآن وليس رسم القرآن.

إلا أن ابن الجزري طرح سؤالاً يدل على أنه يناقش كون رسم المصحف حوى الأحرف السبعة أم لا؟
وأجاب أن هناك رأيان وهو أنها حوت الأحرف السبعة والأمة لا يمكن أن تهمل شيئاً من كتاب الله.

والرأي الآخر وهو رأيه أيضاً أنها حوت فقط العرصة الأخيرة على رسول الله ﷺ.
وهذا الكلام مبني على أن الأحرف السبعة ما ذكر من اختلاف التقديم والتأخير والزيادة والنقصان والجمع والإفراد.. إلى ما ذكرنا.

إلا أن هذا فيه قلب للصورة فإننا نبدأ بفهم الأحرف السبعة اعتماداً على أن الرسم العثماني يستحيل أن يغفل شيئاً له معنى ثم نتقل إلى تحديد ماهية الأحرف السبعة، ابن الجزري هنا رحمه الله حدد الأحرف السبعة ذات الماهية غير الواضحة ثم انتقل إلى الرسم العثماني الواضح والثابت الذي لم يغفل شيئاً من معاني كتاب الله بإجماع العلماء والمسلمين لنتناقش هل حوى هذه الأحرف .

ونقل ابن الجزري عن أبي عمرو الداني: إن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيه في ختمة واحدة بل بعضها.ا.هـ—

وهذا الرأي لأبي عمرو بناء على رأيه في أن الأحرف السبعة هي لهجات ولغات القبائل.

❖ هل هناك أحرف كان يقرأ بها في الصدر الأول ولم تحوها القراءات اليوم؟

لكن السؤال الآن هو: إن خلاف الأحرف الذي بني على اللهجات والذي وصل إلينا من القرآن هو من النوع الثاني فقط أقصد: الخلاف المبني على الاختلاف الصربي والبنائي للكلمة بين القبائل والذي لا يؤثر في المعنى فهل انحصر خلاف الأحرف السبعة التي أذن بها الرسول في هذا النوع الثاني لأنه هو الذي وصل إلينا اليوم أم أنه شمل النوع الأول أيضا من (طمطمانية وكشكشة والاستنطاء والشنشة..) والتي لم تعد تستعمل في قراءة القرآن اليوم.

إن الأمر الذي لا شك فيه أنه إن كان النوع الثاني فقط فإن القراءات القرآنية لم تستوعب كل تلك الخلافات التي بين لهجات القبائل في هذا النوع للكلمات التي في القرآن والتي تؤثر فيها لهجات القبائل فقد ذكرنا في بداية الكتاب أن هناك عشرات القراءات التي كانت موجودة في الصدر الأول والتي كانت مبنية على هذه الاختلافات كما تجد في القراءات الشاذة أحرفا تعتمد على لهجات القبائل لكنها لم تنقل في القراءات المقبولة ولربما كانت هناك قراءة مقبولة تحتويها في الصدر الأول وبالتالي القراءات القرآنية اليوم بنيت على هذا النوع من الخلافات لكنها لم تستوعب كل الخلافات التي ضمن هذا النوع وهذا يرجع إلى اختيارات الصحابة التي تناولناها في بداية الكتاب والتي أذن الرسول لهم بها.

أما سؤال: هل النوع الأول من الخلاف بين أحرف ولهجات القبائل كان موجوداً، أم

لا؟

أميل إلى الجزم كان موجوداً لأنه كان أمراً ملازماً لقراءة كل عربي من أي قبيلة وهذه الكيفيات في القراءة لا تؤثر في المعنى ولا في تجويد القرآن وتسهل على كل عربي قراءته للقرآن في عهد الرسالة لكن مع الوقت وبسبب الالتزام بأخذ اللاحق عن السابق تم الالتزام بالاختيارات التي اختارها الصحابة من هذه اللهجات.

ويدل على قولي هنا وجود بعض هذه الأشياء المتعلقة باللفظ في القراءات القرآنية التي بين

أيدينا مثل: تسهيل وتخفيف الهمز، الإمالة والتقليل، صلة ميم الجمع، الإشمام.

لكن يمكن أن يطرح هنا رأي يقول: إن الخلافات التي وجدت بين القراءات القرآنية التي بين أيدينا هي الخلافات التي قبلت بين لهجات القبائل لا غير من تسهيل وإمالة وصللة وإدغام كبير وصغير وما إلى ذلك.

أي إن هذا الرأي يعني أن القراءات القرآنية حوت أنواع هذه الخلافات التي سمح بها لكن الباقي لم يسمح به (كالششنة، والكشكشة والطمطمانية..).

❖ سبب اعتماد ابن الجزري رأي كون الأحرف السبعة هي الاختلافات بين القراءات :

وعلى ما يبدو إن سبب اعتماد ابن الجزري رأيه المذكور هو هذا التسلسل الذي سرنا به هو الذي دعاه إلى القول بأن الخلافات بين القراءات القرآنية هي المقصود بالأحرف السبعة مع أنه كان يميل إلى كونها لهجات القبائل في بادئ الأمر.

فأرى ابن الجزري في بادئ الأمر أن اللهجات هي المقصودة من الأحرف لكن القبائل لم تكن محددة بين يديه، وكان يرى أن القراءات القرآنية بنيت على هذه الأحرف السبعة أي لهجات القبائل لكنه عندما استعرض الخلافات التي بين القراءات وجد أشياء: هناك خلافات تخرج عن لهجات القبائل مثل: الإفراد والثنية والجمع (أمانتهم، أماناتهم)، الغيبة والخطاب (تعملون، يعملون)، زيادة حرف مبنى ونقصانه (ووصى، وأوصى)، اختلاف تصريف الأفعال (باعِد، باعَدَ)، اختلاف إعرابي مع تأثير بالمعنى (ذو العرش المجيد، المجيدُ)، اختلاف إعرابي دون تأثير بالمعنى (ولا يضارُ، ولا يضارَ) كما وجد قراءات شاذة تنقل بسند إلى الرسول اعتبرت شاذة فيها تقديم وتأخير وابن الجزري قال بصراحة في النشر والمنجد بأن القراءة الشاذة لا تعني أن الرسول لم يقرأ بها بل قرأ بها لكن أجمع على تركها.

وهذه الأشياء تخرج عن لهجات القبائل ولا علاقة لها بها ولا بد أنها سمعت من الرسول ﷺ مباشرة أو وافق عليها مباشرة دون لهجات القبائل والأمور التجويدية التي أعطى الرسول بها إذنا إجمالياً ثم تخير منها الصحابة ولم يعترض على خيارهم الرسول الكريم ﷺ.

لذلك وجد أن هنال فروقاً بين القراءات تزيد على فروق اللهجات والتجويد إضافة إلى وجود قراءات شاذة اعتبرها ثابتة كان يقرأ بها في الصدر الأول فأين موقع هذه الأشياء، لذلك وضع ابن الجزري خلاصات اللهجات جانباً وعكف على تقسيم خلاصات القراءات إلى سبعة أقسام تتعلق بخلافات الإعراب والبناء الحرفي للكلمة سواء أكانت تؤثر في المعنى أم لا.

لكن العلامة الزرقاني رحمه الله بدأ من حيث انتهى ابن الجزري حيث عكف مباشرة على دراسة فروق سبعة بين القراءات لأنه اقتنع مبدئياً بالرأي القائل أنها هي الخلافات بين لهجات القبائل لذلك اعتبر أن خلاف اللهجات هو أحد هذه الحروف السبعة.

وأحببت ذكر هذا الإيضاح المطول من أجل تبين سبب اختيار ابن الجزري لما ذكرنا بعد أن كان يقول إنها لهجات القبائل وفي هذا توضيح لسبب عدم اعتبار ابن الجزري أن خلاف اللهجات والتجويد هو من ضمن الأحرف السبعة.

❖ ما هي القبائل السبع التي دارت حولها الأحرف ؟

وبما ذكرنا أظن أن مسألة الأحرف السبعة أصبحت واضحة في ذهن القارئ إلا سؤالاً واحداً وهو:

ما هي هذه القبائل السبعة التي دارت حولها اللهجات السبعة؟ هل من الممكن أن يذكر الرسول ﷺ لهجات قبائل دون تحديدها؟

الحق أن هذه المسألة مشكلة هنا لكن لا يمنع من جعل هذا القول هو المقصود خاصة أنه تبين لنا في بحثنا في الكتاب أن خيارات الصحابة من لهجات القبائل وأساليب كلامها مما أذن به الرسول مما لا يؤثر في المعنى، ولهجات القبائل هي التي ساهمت بشكل رئيس في تنوع القراءات وكذلك الاختيارات لطبقة التابعين برغم قتلها عن عهد الصحابة ثم القراء الذين كانوا ما يزالون في عهود الفصاحة وكانت الأحرف المأذون بها والقبائل معروفة لديهم على أن خيارهم الرئيسة كانت عما سمعوه من الصحابة أو التابعين كما ذكرنا أما أن يختارواهم

ابتداءً لكلمة ما أو حرف ما بما أذن به الرسول الكريم فكان قليلاً جداً لكنه وجد والله أعلم وهذا تناولناه بإسهاب وهي القرون الثلاثة الأولى.

كما إنه من المحتمل أن تكون قبائل سبعة مشهورة ومعروفة بين العرب لا يختلف فيها العرب هي أمهات القبائل وقد نقل هذا ابن الجزري في النشر وأنه قول العديد من العلماء ، لكنها قبائل غابت عنا اليوم ومن الممكن أن تكون قبائل معروفة حول المدينة المنورة وقد حدد كثير من العلماء الأقدمين هذه القبائل وذكرهم ابن الجزري وغيره في كتابه.

ومما يدعم هذا هو أنه أصبح من الصعب منذ قرون تمييز لهجة عن أخرى بين قبائل العرب القديمة فعندما نسمع بيت شعر على لهجة قبيلة لا يمكن نسبه إليها إلا إذا دُكرَ في كتب الأقدمين وهذا ما يذكره علماء اللهجات في الكتب المذكورة السابقة الحديثة في لهجات العرب، وهذا الضياع لهذه اللهجات وتمييزها أدى إلى غياب هذا المعنى للأحرف.

ومن الممكن كما ذكرنا سابقاً القول بأن كلمة (سبعة) هي كلمة أطلقت لمنع التشدد بين الصحابة في القراءة على لهجات قبائل العرب وبرأيي الشخصي أن هذا هو القول الأقوى لأن السبعة تطلق عند العرب للدلالة على السعة بالشيء ولا يمنع هذا الرأي حديث طلب الرسول من جبريل زيادة عدد الأحرف من حرف إلى اثنين.. إلى أن أذن له بسبعة أحرف لأن المعنى أنه أذن بلهجة قبيلة ثم قبيلتين ثم الأمر أصبح به سعة.

ويدعم هذا الرأي حديث إنزال القرآن على ثلاثة أحرف ، ويذكر كثير من علماء اللهجات أن هذه القبائل السبعة للعرب تعود إلى ثلاثة قبائل ترجع إليها لهجات العرب ، كما أن العديد من علماء اللغات واللهجات واللغة السابقين يقولون إن لغات العرب ولهجاتها تعود إلى سبع قبائل وقد ذكر ابن الجزري هذا في النشر .

والذين يرفضون هذا على الغالب يرفضونه لأنهم يظنون أن هذا تساهل في نقل القرآن قبل أن يدرسوا المسألة بعمق!

الحق إن هذا ليس تساهلاً أبداً: لأن هذا الإذن من الرسول ﷺ الخيارات لا تعني إلا أداء لكلمات وآيات القرآن وفق لغة العرب دون تأثير على المعنى ضمن إطار إجمالي للأحكام التجويدية اتفق عليه القراء نقلاً إلى رسول الله ﷺ، وقد أوضحناه واتفق عليه الجميع سابقاً من أحكام تجويدية وهذه الخيارات قد أذن بها رسول الله، على أننا ذكرنا أن أغلب هذه الخيارات قلت كثيراً بعد عصر الصحابة ولم يكن يتجاسر على مثل ذلك إلا المتضلعون في لغة العرب كما ذكرنا عند الحسن البصري مثلاً، وأصبح الجميع يؤدون ما أخذوا عن الصحابة أو التابعين فقط وأصبحت هذه الخيارات توقيفية بعد عصر القراء.

❖ ننتقل الآن إلى بحث يتعلق بما ذكرنا، المبالغة والتشدد في الإقراء الذي يوجد عند البعض:

والفكرة الأخيرة تقودنا إلى مسألة المبالغة في التشدد في الإقراء التي يقوم بها البعض وأسلوب أداء الأحكام ومخارج الحروف وصفاتها ويزعمون أن القرآن هكذا يقرأ وكل من يقرأ ويُقرّء سواهم عنده أخطاء.. وهكذا تلقوها وخاصة أولئك الذين يُقرءون قراءة واحدة أو رواية واحدة ويزعمون أنهم يدققون على مخارج الحروف وصفاتها وبيقون القارئ في تشنج دائم أثناء قراءته وبيقونه في الآية الواحدة عشرات الجلسات برغم أن قراءته مقبولة كل هذا دون وجود مستند واضح فيما يصححوا للقارئ إلا المبالغة وإظهار البراعات كل هذا على حساب الإيقاع التأثيري إن صحت التسمية لتلاوة القرآن الكريم في النفوس، فالقارئ يأتي بالهمس أو القلقلة لكن هذا المقرئ يريد للقارئ أن يأتي بالحرف كما يريد إن كان يدرك ما يريد ولو كان الهمس أو القلقلة صحيحين ويقولون هكذا أخذنا عن شيوخنا بل يقولون إننا لا نقرأ شيئاً إلا وقد نص عليه ابن الجزري في النشر كأن اسم النشر أصبح شماعة.. نقول لهذا: وغيرك لا يُقرء إلا بشيء عليه دليل من النشر ما الدليل على أن كيفيتك في الهمس هي الصحيحة دون الآخرين وكذلك القلقلة.. إنه يستغل ضعف الدراية عند الآخر لما في النشر إن كان يدرك ما يفعل لتبرير كيفية إقراءه.

ما دام هناك خروج هواء عند نطق الحرف فهو مهموس وما دام هناك ربو ونبرة في الصوت عند نطق الحرف فالقلقلة قائمة.. بل الأدهى من ذلك أنهم يقرءون أحيانا بكيفية نص على خلافها نصاً في النشر أو كتب القراءات المعتبرة اليوم فإذا أخبرتهم بما ورد في النشر رفضوه وقالوا هكذا تلقينا عن شيوخنا.. والأدهى من ذلك أنك تسمع من البعض ممن اشتهر بالإقراء يقول إذا عرضت عليه مسألة علمية يقوم بخلافها يقول: هناك أشياء في القراءة تؤخذ من الشيوخ ولم ينص عليها في الكتب وقد ذكر هذا أحدهم هذا عندما نقل له وجود البسمة في منتصف السورة، وأحدهم قال إنه يجب عدم المبالغة في تعطيش عدم الجيم حيث يجب أن يخرج بعض الهواء معها قلت لمن أخبرني ذلك إن الجيم هو حرف مجهور وهذا يعني أن لا هواء يخرج معه وهو ليس من حروف المهمس.

لكن المشكلة ليست هنا بل المشكلة أنه يخطئ الآخرين ويعتتهم بالتساهل.

وهناك من يأمر بنفخ الفم عند الضاد ويقول هكذا تكون الاستطالة،.. من نص على هذا؟؟ ثم القرآن أتى بلسان العرب الذي يميل للبساطة وعدم التكلف والفصاحة فهل كان العربي ينفخ فمه بهذا الشكل المتكلف في الضاد حتى لقد أصبحت عقدة من يتعلم القرآن، إن التكلف فيها بدأ من تعليم غير العربي حرف الضاد فلتسهيل عليه كانوا يأمرونه بما ذكر ثم انجرف اللسان العربي لهذه الكيفية، ابن الجزري نص بصراحة فقال:

(والضاد من حافته إذ ولي لضراس من أيسر أو يمناهما) ينص بصراحة أن الضاد من حافة اللسان ويكون اللسان بحيث يلي الأضراس دون أي تعقيد.

وما حصل في الضاد حدث تقريبا في الحروف اللثوية فلتسهيل على الصغار أو غير العرب يقال لهم ضعوا اللسان بين الثنايا ثم أتى من يأمر الطلاب عندما يقرؤهم بمد اللسان بشكل مبالغ فيه عند هذه الحروف.. إذاً أين اللثة من هذه الحروف المخرج أصبح هكذا ما بين الثنايا العليا والسفلى، ويقول ابن الجزري بصراحة في مقدمته (والظاء والذال وثا للعليا) أي اللسان مع الثنايا العليا ولا شك هكذا أن اللسان يلامس اللثة العليا، وفي التمهيد وغيره دوما عندما يتناول علماء القراءات الحروف اللثوية ثم يباشرون بشرح اللثة بأنها اللحم المركب فيه الأسنان.

ولو قال هذا ببروز اللسان بشكل طفيف لقبيل لكنه يبالغ بأمر الطلاب بالتكلف ومد اللسان بين الأسنان، وعندما تم ذكر ما قاله ابن الجزري عنده قال إنها سميت حروف لثوية مجازاً.. هل المجاز يطلق هكذا جزافاً دون تقييد بقواعد ثم المعروف بين علماء القراءات أنه لا مجاز في القراءات أبداً.

وهناك من يقول إن الحرف المشدد يجب أن يأخذ مدة زمنية تعادل مدة حرفين ويقول هذا عندما يقرأ كلمة (ولا الضالين) كيف يلفظ من يقول هذا كلمة (غركم، زيناً)..

الحق إن المشكلة لا تكمن في هذه المسألة العلمية أو تلك فرما أخطئ أنا أو غيري.. بل في تخطئة الآخرين والاعتداد بالنفس بحيث كل من قرأ أو يقرأ عليه فهو مصيب وكل ما عداه ينقصه علم ولو كان قارئاً من قراء الحرم المشهورين، ومن هذه الأسباب رفض الرجوع لكتب العلماء الذين سند هذا المقرئ يعود إليهم، لا شك أن أي إنسان ربما نجد عليه مأخذاً أو أكثر في قراءته مهما تزلع في القراءة لكن هذا لا يعني أن نفسه قراءته بل النقاش العلمي المعتمد على كتب الأقدمين الناقلين وخاصة نقول ابن الجزري الذي تعود الأسانيد اليوم، له، إنا نسأل كيف يقرأ اليوم مقرئ بكيفية ينص ابن الجزري مثلاً على خلافها وسند هذا المقرئ يعود لابن الجزري، وأذكر هنا مسألة إخفاء النون والتنوين عند التاء والبدال فالبعض يصر على وضع اللسان في مخرج الدال أو التاء برغم أن ابن الجزري نص صراحة في النشر أنه لا عمل للسان في الإخفاء، فإن أخبرته بذلك قال هكذا تلقيتها عن شيوخي والقرآن يؤخذ بالتلقي، إن التلقي لا شك فيه ولا يؤخذ القرآن إلا به لكن على هذا الأخ أن يدرك أن التلقي هو أمران: كتاب معتمد ناقل يقرأ وفقه، شيخ يسمع للقارئ مدى أدائه لما في الكتاب بشكل صحيح.

وقد أوضحنا أن الأمة بعد بدء عهد تدوين كتب القراءات لم يعد هناك عالم يُقرأ حتمة عن قارئ أو راو ما إلا بمضمن كتاب معتمد والنقل الذي لا يعتمد على كتاب قبل من عصر القراء عصر تابعي التابعين إلى رسول الله والصحابة أما بعد عصر القراء فقبل النقل إلى القارئ فقط ولم يأخذ علماء الإقراء طريقاً عن قارئ إلا بأن يكون مدوناً في كتاب معتبر.

وقد بالغ البعض في زعمه التدقيق على مخارج الحروف بأن يأمرُوا طلابهم بإحضار مرآة عاكسه ليلاحظ كيف يكون مخرج الحرف لعشرت الدروس.. وهذا المبالغة لم يسمع بها عن أحد من السلف ولم يقيم به عالم إقراء ويزعمون أحد أمرين:
إنك تقرأ في كتب التراجم أن شيخاً ما أخذ الحروف عن شيخ آخر ويقولون انظر كانوا يأخذون الحروف فقط.

أو يقولون إن لسان العرب كان فصيحاً وجبل على هذا فلم تكن الحاجة داعية لذلك.
أما الادعاء الأول فهو غاية في الغرابة لأن المقصود بالحروف هنا كيفية قراءة الكلمات (فرش الكلمات) في الختمة مما تختلف به القبائل كما ذكرنا في (خطوات، خطوات) ويقولون هذا من حرف الكوفة وهذا من حروف البصرة..

أما الثاني: فهو لا ينقص عن الأول في الغرابة إن أي عاقل لا يمكن أن يزعم أن العرب كلها كانت تنطق وفق لسان واحد للحروف يستوي بذلك الأعرابي والحضري الهذلي والغطفاني والتميمي والحميري والقرشي وعشرات القبائل، ثم ذكرنا أن العرب كانت تختلف في أمور تدل على هذا كالطمطممانية والكشكشة والاستنطاء وقلب السين تاء.. وغير ذلك من الإجماليات فكيف التفصيليات.

ثم إنه من المعروف أن العلماء اختلفوا في عدد المخارج ورفضوا بعضها كوجود مخرج الجوف بل قالوا إن إخفاء الحاء عند أبي جعفر تدل على أنها في قراءته من حروف الفم وليس الحلق لأن حروف الفم هي التي تخفى عندها النون.

وقد ذكرنا عند شرح لهجات العرب النقل عن الدكتور إبراهيم في كتابه - في لهجات العرب - حول الاختلافات التي تميز لهجات القبائل عن بعضها :
الصفات الصوتية التي تميز اللهجات تلخص في :

- ١- اختلاف في مخرج بعض الأصوات اللغوية
- ٢- اختلاف في وضع أعضاء النطق مع بعض الأصوات
- ٣- اختلاف في مقياس بعض أصوات اللين
- ٤- تباين النغمة الموسيقية للكلام .

٥ - اختلاف في قوانين التفاعل بين الأصوات المتجاورة حين تتأثر ببعضها البعض .

علماء اللهجات العربية يذكرون صراحة الاختلاف في المخارج في بعض الأصوات ، وكذلك في وضع أعضاء النطق ، وطبعاً هذا سواء في نطق بعض الحروف أو الأمور الصوتية الأخرى من غنات وإدغامات ، فأين يذهب من يدعي ما ذكرنا .

ربما يقال إن استعمال المرأة هو وسيلة تعليمية ولو لم يستعملها الأقدمون وهذا لا إشكال فيه، لكن السؤال هنا ماذا تضبط هذه المرأة من المخارج التي في داخل الفم على أن المخارج حددت سابقاً عن طريق السماع واليوم أتت الدراسات الطيفية للفم لتدرسها ولو كان الأمر بتلك السهولة لاستعملت المرأة، على أية حال لا يمكن إنكار أي وسيلة تعليمية مساعدة ومقبولة دون إفراط أو تفريط لكن تحديد المخارج هكذا هو علم آخر غير قراءة القرآن هو علم اللسانيات ضمن دراسة الأصوات اللغوية، والقرآن لا يكون أدأؤه بهذا الأسلوب المبالغ به.

وربما قال أحدهم أنا أقرأ (بالتحقيق) حتى أعلم الطالب: يجب أن يعلم هذا القائل أن هذه الكيفيات التي يقرأ بها والمبالغ فيها لا يمكن حتى وصفها بالتحقيق، التحقيق هو نوع من الترتيل الذي ذكرته الآية فالترتيل إما يوصف بالبطيء فيكون تحقيقاً أو يوصف بالتوسط في السرعة فيسمى تدويراً أو يوصف بالسرعة فيسمى حدرًا، وموضوعنا هنا ليس السرعة إنما التشنج أثناء الأداء والمبالغة في نطق الحرف والإتيان بصفاته ثم التفاعل مع معاني الآيات هذه هي مكونات الترتيل إضافة إلى السرعة.

المشكلة الرئيسة أن أداء القرآن تحول إلى أداء للألفاظ، وسمعت أحدهم يقرأ بأسلوب يتقعر به في نطق الأحرف فقلت له أنت لا تقرأ القرآن بل تقرأ: السين والعين والضاد والقاف وما هذا بقرآن، الله تعالى قال ورتل القرآن ترتيلاً، إنه بغض النظر عن الاستطرادات اللغوية لهذه الكلمة (ترتيل) فإنه يُفهم منها التتابع والسلاسة مع التؤدة والتأثر أثناء القراءة والمداومة عليها وأن نأتي بالقرآن أرتالاً أرتالاً لذلك الآية أتت بصيغة المفعولية المطلقة ﴿أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ المزمّل: ٤ .

ولم يثبت أن أحداً من الصحابة أو التابعين أقرأ بهذه المبالغ التي لا تنضب بحد - طبعاً إقراؤه من يجيد العربية - ، أذكر أي وجهت حافظاً مجازاً ليقراً ختمة على مجاز بقراءة حفص عسى أن تتقوى شخصية هذا الحافظ الذي قرأ علي ختمة وأردت التواصل بين طلاب العلم والمذاكرة في القرآن وتنبهه على شيء مفيد ربما غاب عنه وعني، وكم تفاجأت عندما أخبرني بعد فترة أنه رفض أن يبدأ معه من سورة البقرة وأوجب عليه جزء (عم) ربما له رأيه لكن أن يبقيه في جزء (عم) شهرين وهو حافظ ومجاز، وأنا على ثقة أنه لا يخطئ بأي كلمة وأظن أن درايته النظرية ربما تزيد على هذا الذي يقرأ عليه أأخذني العجب كل مأخذ، وهذا ديدن كثير من المقرئين الذين يلبسون ثوب الدقة الشديدة .

وأذكر مجازاً آخر ختم رواية حفص بعد سنتين من القراءة وعشرات الاختبارات فأراد أن يقرأ ختمة من باب المذاكرة على شيخ آخر فشجعتة على ذلك وبعد فترة زمنية سألته أين وصل في الختمة؟ فقال: هو ما زال في الفاتحة والصفحة الأولى من البقرة لقد رده في الفاتحة ما يقارب عشر مرات فقلت في نفسي سبحان الله ماذا كنت أعلمه في السنوات الماضية كلها هل كنت أعلمه الفيزياء أو الكيمياء.. يرده بهذا مع علمه أنه مجاز من شخص جمع القراءات العشر من كافة طرقها، فقلت في نفسي أنه يصنع نفسه على حساب الآخرين، هذا عدا بعض المسائل النظرية التي نقلت عنه ولا ريب في خطئها، وأنا على ثقة لو أن هذا الشيخ قرأ على ذلك لجعله يعيد جزء (عم) بما يزيد عن شهرين ولو قرأ ذلك على هذا لجعله يعيد الفاتحة على عشرات الجلسات، وماذا أفاد هذا أو ذلك هل زاد في المسلمين حافظاً أم بنى على عمل الآخرين سمعة لنفسه، ولا أعجز أنا ولا غيري أن أبقى طالباً ما في الفاتحة عشرات الجلسات؛ السؤال كم يخرج هذا أو ذلك سنوياً من الحفاظ؟ وكم يفيد الدعوة الإسلامية؟ ولو كان السلف كهؤلاء بتلك المبالغ لما فتحوا البلاد ولما نشروا القرآن.

ولا نبالغ إن قلنا إن البعض إن قرأ عليه ابن الجزري دون سابق علم بشخصه لأمره بلوك الحروف ومضعها وردده في الجلسة عشرات المرات.

ربما العبارات السابقة عبارات قاسية لأن المشكلة تكمن في أن هذا الأسلوب من الإقراء أصبح يتحول إلى أسلوب ينتشر بين الناس وينقل للأجيال على ما فيه أخطاء كبرى وتأثير سلبي على حفظ القرآن ونشره وتغيير للناس منه، وجعل المسلم يضيع بالألفاظ والحروف على حساب المعاني وتهذيب النفوس والفهم العميق للقرآن والدين والأدهى من ذلك أنه يؤدي إلى تفريق بين المسلمين وجماعاتهم.

يجب على المسلم أن يكون في خدمة القرآن ولا يجعل القرآن في خدمته.

وهنا أشير إلى أنني لا أقصد من العبارات السابقة أي تساهل في نقل القرآن ولا أدعو لمخالفة الطلاب لشيوخهم والتجاسر عليهم بل على الطالب الاستجابة لشيخه المجاز الذي يقرأ عليه لكن على الشيخ المقرئ أن يعلم أن القرآن أمانة بين يديه يجب أن ينقله للأجيال بدقة ولا يجعله مسرحاً للظهور وإظهار البراعات، ثم على الطالب المقرئ أن يتلافى أي أخطاء شخصية كان يلتمسها في شيخه عندما يصبح مقرئاً.

كما إني لا أقصد بطرحي المسائل التجويدية السابقة البرهان على صحة رأيي فيها إنما عدم جعلها أمهات تفرق المسلمين وينتقد بناء عليها الآخر إنتقاداً مسيئاً لشخصه.

وقد دل على هذه المعاني التي نذكرها العديد من الأدلة والنقول:

- أولها ما ذكرنا من نقول حول إذن الرسول للصحابة بعدم الاختلاف بالقراءة وسمح لهم أن يقرؤوا بلغات قبائلهم وهذه أشياء أكبر بكثير مما يتم تعقيده والتدقيق عليه من ربح الحركة ونصف الحركة.
- ما ذكرنا من أن القراءات كان فيها اختيارات للقراء مما سمعوه من الصحابة.
- دلت عليه أحاديث مرت معنا في نهي الرسول الصحابة عن الاختلاف والتماري في القرآن الكريم وكذلك نهي الصحابة للتابعين وهذا نقل عن أبي هريرة وابن مسعود لأن هذا يؤدي لتفريق المسلمين وتشتتهم في التركيز على الشكل على حساب المضمون (لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا)، وقال ابن مسعود (لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعا فيه

فإنه لا يختلف ولا يتساقط ألا ترون شريعة الإسلام واحدة حدودها وقراءتها وأمر الله فيها واحدا..)، وقال ﷺ لأحد المختلفين: (أحسنتم) وللآخر (أصبت) كما أشار إليه ﷺ فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطيع لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً.. إلى أن قال ولذلك اختلف العلماء في جواز القراءة في الصلاة بلغة أخرى غير العربية على أقوال ثالثها: إن عجز عن العربية جاز وإلا لا.

فكان الأمر فيه تسهيل في أمور أكبر بكثير مما يدققون عليه ويعقدونه اليوم ويرون الحق هو ما يقرئون ولا حق سواه كما نقلنا عن عدة علماء ما ذكره ابن الجزري: ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ويروون شاذها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صح لديهم ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وما علمنا أن أحدا أنكر شيئاً قرأ به الآخر إلا ما قدمناه عن ابن شنبوذ لكنه خرج عن المصحف العثماني.. وكذا ما أنكر عن ابن مقسم من كونه أجاز القراءة بما وافق المصحف من غير أثر. ونقل مثل هذا القول الذهبي في ترجمته لابن شنبوذ وكذلك الداني نقل عنه هذا ابن الجزري وغيرهم.

- الأحاديث الثابتة بتزيين الأصوات بالقرآن والتغني بالقرآن والأمر بقراءته بلحون العرب من الرسول الكريم أين هذا التزيين في ما نذكره، طبعاً مع التأكيد ألا يتحول القرآن هدفاً لإظهار البراعات الفنية لما فيه من الإساءة للقرآن.

- وقد ذكرنا ذلك النقل الذي أورده ابن الجزري في (غاية النهاية) : أن عبد الله بن إدريس وأحمد بن حنبل رحمهم الله كرهوا قراءة حمزة وأن ذلك محمول على قراءة من سمع منه ناقلاً عن حمزة ونقل ابن الجزري أن ابن مجاهد ذكر أن رجلاً قرأ على سليم تلميذ حمزة في مجلس ابن إدريس فسمع ابن إدريس ألفاظها وما فيها من إفراط في المد والهمز وغير ذلك من التكلف فكره ذلك وطعن فيه، وقد اعتذر ابن مجاهد عن حمزة بأنه كان يكره هذا وينهى عنه وقال ابن الجزري: أما كراهته في الإفراط من ذلك أنه كان يقول لمن يفرط عليه في المد والهمز: لا تفعل ذلك أما علمت أن ما فوق البياض فهو برص وما كان فوق الجعودة قطط وما كان فوق القراءة فليس بقراءة.

- كل حافظ يعرف ما قال بن الجزري في مقدمته:
مكملاً من غير ما تكلف باللفظ في النطق بلا تعسف

يقول للقارئ لا تتكلف في القراءة وكن لطيفاً على ألا يصل اللفظ إلى تعسف وإضاعة للحروف.

- يقول ابن الجزري في طيبته:
ويقرأ القرآن بالتحقيق مع حذر وتدوير وكل متبع

مع حسن صوت بلحون العرب مرتلاً مجوداً بالعربي.
أين لحون العرب وحسن صوتها من الكيفيات المتشنجة التي تسمع اليوم.

- كما يقول ابن الجزري في نهاية الكلام في بحث المشددات في التمهيد:
فينبغي للقارئ المجود أن يشدد الحرف من غير لكز ولا ابتهار ولا تشدق ولا لوك خصوصاً الياء والواو نحو (لياً) و(أواب) فكثير من يشدد بتراخ ولوك ولا يأخذ الشيوخ بمثل ذلك.

- يقول النووي صاحب التبيان عند دراسته هل السرعة مع القراءة أكثر أفضل أم البطئ أفضل ينقل عن الشافعي من مختصر المزي قوله: خير القراءة ما كان حدراً وتحزينا. طبعاً هذا للقارئ الحافظ.

- إن المسلم إذا راجع حياة كل عالم من علماء القرآن الأقدمين يجد أنهم قرءوا القرآن وحفظوه وأخذوا القراءات وأجزوا خلال سنتين أو ثلاثة ومن عدة كتب وفي مقدمتهم ابن الجزري في رحلته الأولى والثانية إلى مصر أما القراء المتأخرين فنجد أن الشيخ أحمد الحلواني الجد الذي أتى بالقراءات إلى الشام قرأها على شيخه المرزوقي من رواية حفص ثم من طريق الشاطبية ثم ختمه من الشاطبية والدرة ثم ختمه من طريق الطيبة بتحريرات العبيدي والأجهوري إلى العديد من الختم والمنظومات خلال أربع سنوات.

- إن المبالغات المذكورة تؤدي إلى شققات بين المسلمين بحيث يرى كل أنسان أنه هو من بلغ غاية الدقة ، أما غيره فهو متساهل وهذه الأمور هي ما حذرت منه الأحاديث النبوية الثابتة والتي حذرت من الاختلاف بالقرآن والمرء فيه ومرت معنا هذا الأحاديث عند معالجة الأحرف لسبعة ، وفي حديث أبي هريرة ينقل عن الرسول قوله : فإن المرء فيه كفر (ثلاثاً) ، ونفس العبارة وردت في حديث أبي جهيم وعمرو بن العاص .

أما إن أردنا حصر أسباب هذه المبالغات والتشددات غير المأمور بها فتكمن بشكل رئيس في: قلة الدراية في ماهية علم القراءات وكيفية تطوره ووصوله والاطلاع على كتبه، والسبب الثاني العوامل النفسية التي تلمس عند البعض.

أما الحل لهذا فقد ناقشته عند مناقشة مسألة منح الإجازة في القراءات أو رواية ما وأن الأساس في هذا الاتفاق على شروط وضبط واضحة لمن يأخذ الإجازة ووجود مرجعية تصدق الإجازات في كل بلدة، أو على الأقل وجود شروط واضحة ومنطقية عند كل شيخ يوضحها لطلابه من أجل نيل الإجازة وحثهم على الدراية في القراءات والتجويد والاطلاع على الكتب المراجع ، وإن العديد من هؤلاء إن أتته إجازة من تلميذ قرأ عليه لم يشهد لها بتوقيع وما هذا إلا لأنه لا يعتبر أن المؤهل للإجازة إلا من قرأ عليه مباشرة حتى تلميذه الذي أخذ منه ثقته متزعزعة في إجازته لأنه ربما يتساهل والحق إن السبب الرئيس هو أنه لم يوضح لتلامذته شروطاً ضابطة واضحة في الإقراء بل ربما ليست موجودة عنده أصلاً.

أما بالنسبة للمسائل التجويدية التفصيلية والتي ذكرت طرفاً منها فقد ناقشنا ضمن فقرة خاصة كيفية بناء الأحكام التجويدية المختلف بها اليوم رجاء أن أساهم في إيجاد منهج في البحث يكون مبروراً في صحيفة أعمالي.

أسأل الله أن يجعل مقالنا وعملنا خالصاً لوجهه الكريم.



منعقات بعلق القراءات

هناك ثلاثة مسائل ذكرها ابن الجزري في نشره وناقشها وهي:

- تجويد القرآن والحروف من صفاتها ومخارجها وهذه لن نتناولها هنا إنما هي من ضمن علم التجويد وقد أفردتها في موضع آخر من كتيب لي في شرح المقدمة الجزرية.
- مراتب تلاوة القرآن.
- الوقف والابتداء.

وستناول مراتب التلاوة والوقف والابتداء باختصار مؤد للمقصود إن شاء الله:

❖ مراتب تلاوة القرآن:

قسموا مراتب التلاوة إلى: تحقيق، حدر، تدوير.

وعرفوا التحقيق بأنه إعطاء الحروف حقها من إشباع مد وتحقيق الهمز وإتمام الحركات واعتماد الإظهار والتشديدات وتوفية الغنات.. قال ابن الجزري في النشر (ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه وإظهار الحروف.. فالتحقيق يكون لرياضة الألسن.. وهذا ما ذكره ابن الجزري.

وقال عن الحدر: فهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والادغام وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية.. قال: فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة وحوز فضيلة التلاوة وليحترز فيه عن بتر حروف المد.

وقال عن التدوير: عبارة عن حالة وسطى بين المقامين من التحقيق والتدوير وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه الإشباع وهو مذهب سائر القراء وصح عن جميع الأئمة.

وتعريفات ابن الجزري الواردة لا تخل من بعض التناقض، فالذي يفهم من كلامه أن درجات القراءة المذكورة تتعلق بالقراءة المقروءة فقراءة حمزة وورش تقرأ بالتحقيق أما أهل التوسط فبالدوير، أما أصحاب القصر فالحدر، ويدل على هذا أنه ذكر من القراء العشرة فمنهم من قرأ بالتحقيق ومن قرأ بالتدوير والحدر، إلا أن ابن الجزري عندما يذكر أن التحقيق يكون للتدرب وأن الحدر لتكثير الحسنات يدل كلامه أن السرعة ربما توجد في كل قراءة ولا تتعلق بنوعها.

على ما يبدو إن الفصل في هذه المسألة أن نقول: إن نوع القراءة لا بد أنه يؤثر في سرعتها فرمما يسهل التحقيق أو الحدر أو التدوير لكن لا تلزم كل قراءة نوعاً ما من أنواع الترتيل، لذلك وللتوضيح أذكر التعريفات التالية لأنواع القراءة.

التحقيق: هو البطء والتؤدة في القراءة بما لا يخرج عن حد الترتيل وتتابع الآيات ولا الخروج إلى ما لا يتصور أن الصحابة قرؤوا به.

الحدر: هو الإسراع في القراءة حدرًا بشرط عدم إضاعة أي من أحكام التجويد أو إضاعة حرفٍ ما من الكلمة ويكون في حالات مراجعة القرآن غالباً.

أما التدوير: فهو يكون بين الترتيل والحدر ويكون أيضاً في حال التسميع والمراجعة. وكل ما سبق جائز يقول ابن الجزري في طيبة النشر:

ويقرأ القرآن بالتحقيق مع حدرٍ وتدوير وكل متبع
مع حسن صوت بلحون مرتلاً مجوداً بالعربي

وقد جعل البعض الترتيل مرتبة بين هذه المراتب وهذا ليس بصحيح، لأن القرآن لا يقرأ إلا بالترتيل حسب ما أمرت به الآية (ورتل القرآن ترتيلاً)، فكأن من يضع الترتيل مرتبة بين هذه المراتب يعتبر بأن القرآن يُقرأ بغير الترتيل الذي ذكرته الآية، ثم على فرض أن من يدعي هذا يقول إن قصده بالترتيل هنا يختلف عما قصده الآية، فهذا لا يقبل لأن تشابه الاصطلاحات يؤدي إلى اشتباه يقع به كل شخص، ثم ما هي مميزات درجة الترتيل المدعاة بما يميزها عن التدوير أو التحقيق.

ثم إن هذا الادعاء يتنافى مع فهم الآية المناسب مع لغة العرب إن الذي يقرأ (ورتل القرآن ترتيلاً) يفهم معناها لغوياً بأنه الإتيان بالآيات بشكل ترتيل، وأن يؤتى بآياته وعباراته أرتالاً أرتالاً بما يؤثر في السامع، إن الإتيان به أرتالاً لا علاقة له بسرعة القراءة فلغوياً استخدام الترتيل للدلالة على السرعة ليس استعمالاً صحيحاً.

ويلاحظ أن ابن الجزري هنا في الأبيات وفي النشر يعتبر أن الأنواع الثلاثة (تحقيق وتدوير وحادر) منطوية تحت الترتيل الذي ذكرته الآية القرآنية وحثت عليه (ورتل القرآن ترتيلاً) حيث يقول في شرحه للتحقيق: وهو نوع من الترتيل..، ويقول في شرحه للحادر: ولا يخرج أي القارئ عن حد الترتيل.. والتدوير كما مر معنا هو حالة وسطى بين التحقيق والحادر.. ثم يفرد ابن الجزري الترتيل ببحث بعد هذه المراتب ويشرحه ولا يدخله بين هذه الأنواع ويعرفه بأنه اتباع الكلام لبعضه بعضاً على مكث وتفهم.. وبالتالي ليس له علاقة بالسرعة.

وعلى ما يبدو إن سبب الاشتباه على بعض كتاب التجويد في جعل الترتيل مرتبة ضمن المراتب المذكورة هو أن ابن الجزري أوضح الترتيل بعد أن ذكر هذه المراتب مباشرة.

وبالتالي فتلاوة القرآن تكون بالترتيل فقط ولكن الترتيل يوصف بالسرعة كما في الحادر أو بالبطء كما في التحقيق ولذلك يقول ابن الجزري في النشر: وقد اختلف في الأفضل هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة.. ينقل النووي رحمه الله في التبيان: قال الشافعي في مختصر المزني: ويجسن صوته بأي وجه قال: وأحب ما يقرأ حدرًا وتخزينًا قال أهل اللغة: يقال حدرت القراءة: إذا أدرجتها ولم تخطها ويقال فلان يقرأ بالتخزين إذا رقق صوته.١.هـ النقل عن النووي.

والحق إن المهم هو التأثير والخشوع والتفاعل مع المعاني.
لكن هاجم ابن الجزري في النشر المبالغة في البطء وادعاء أن هذا تحقيقاً وأكد أن التحقيق لا يكون إلا للتعلم وربما يبالغ أحياناً المعلم في التحقيق فقط في بداية التعلم دون جعله منهجاً.

ونقل ابن الجزري قول حمزة فيمن بالغ في القراءة بادعاء التحقيق: أما علمت أن فوق الجعودة فهو ققط وما كان فوق البياض فهو برص وما كان فوق القراءة فهو ليس بقراءة.

وقد ذكرنا هذا سابقاً كما شرحنا الترتيل والتلاوة والفرق بينهما في بداية الكتاب.
لكن البطء في القراءة إلى حد تقطيع الآية كل كلمة على حداً أو وصل الكلمات مع بعضها بما يجعلها هذرة، فهذا لا شك فيه بأنه خروج عن التلاوة المأمور بها في الآية.

والخلاصة: مهما كانت السرعة في التلاوة لا تضر بشرط عدم التأثير على تتابع الآيات بالنسبة للسامع والقارئ وعدم إضاعة الإيقاع القرآني اللفظي والحفاظة على الأحكام التجويدية والتفاعل مع الآية حسب مقصدها وقراءتها بالنغمات مقيدة بالشروط السابقة.

بالإضافة لمنع جعل القرآن هدفاً للتفنن بل استعمالها من أجل تحقيق هدف تلاوة القرآن التأثيرية.

وما يؤكد عليه فقط هو الإتيان بالقرآن يتتابع وسلاسة وهذا معنى الترتيل والحذر من تقطيع كلمات الآية بما يخرج القراءة عن التتابع وبما لا يتصور أن الصحابة والرسول قرؤوا به، والحذر من التفريط الذي يحول القراءة إلى هذرة لا تشعر بتراثل القرآن.

❖ الوقف والابتداء:

إن مسألة الوقف والابتداء في القرآن هي مسألة هامة تدل على مدى فهم القارئ لما يقرأ ومدى إتقانه وتفاعله مع آيات القرآن الكريم وهي التي تميز المتقن من غيره.

ثم معرفة الوقوف ومواضع جواز الابتداء هي أمر هام في جمع القراءات جمعاً كبيراً لتحديد الأماكن التي يوقف عليها ويتبدأ بعدها، من أجل عطف أوجه القراءات، فقد مر معنا ذكر أن ابن الجزري اختار أن يكون الجمع بالوقف ثم عطف القراءات على بعضها الأقرب فالأقرب كما شرحنا.

أنواع الوقف أربعة:

التام: وهو الوقف على كلمة في القرآن لا تتصل جملتها بما بعدها لا معنى ولا لفظاً ويكون مثلاً عند انتهاء قصة أو طرح فكرة ما أو نقاش موضوع ما ويقول ابن الجزري في التمهيد ربما يوجد الوقف التام قبل انقضاء الآية وهذا إذا انتهت القصة.. ويقول أيضاً: ربما يكون الوقف تاماً على قراءة وحسناً على أخرى.. وقد يوجد التام على التأول.. ويفهم من كل هذا أن الوقوف تعود لما ينقذح في ذهن القارئ من معانٍ أثناء تلاوته فينطبق على الوقف الحكم المذكور لأنه وافق شروطه وبالتالي فالوقف والابتداء ومرعاهما يدلان على فهم عميق للقارئ لمعاني القرآن وعلى عدم اكتفاء هذا القارئ بالأداء اللفظي، كما يدل على أن الإشارات التحسينية الموجودة في القرآن للوقوف كذلك الكتب التي تنص على الوقوف القرآنية غير ملزمة للقارئ بشرط مراعاة اللغة وقوانين الوقف من اتصال اللفظ والمنطقية وعدم التعسف في التأويل بما لا تقبله العرب وبهدف الانتصار لمذهب عقيدي أو فكري انتصاراً أعمى وهذا كله للقارئ المتمكن المتقن والمتفهم أما المبتدئ فينصح بالتزام كل ما عليه إشارة وقف في القرآن.

والوقف التام هو الأنسب للتوقف عن القراءة وقطعها عنده.

الكافي: هو الوقف على كلمة في القرآن لا تتصل جملتها بما بعدها لفظاً ولكن تتصل بها معنىً ومن دلائل اتصال اللفظ وجود حرف عطف أو وجود الاستثناء أو الاسم الموصول

الذي يعطي ربطاً قوياً وكذلك المضاف والمضاف إليه.. والوقف الكافي وقف جيد ويمكن الابتداء بالكلمة بعده. ويجب أن نميز بين واو الاستئناف التي يجوز البدء بها وواو العطف التي لا يبدأ بها وقد ذكر ابن الجزري في التمهيد عدة أدوات ومواقع تدل على اتصال اللفظ.

مثلاً: (وقال الذين لا يرجون لقاءنا) الواو استئنافية يبدأ بها وكذلك (وقال الظالمون إن تتبعون) ولو أنها في منتصف آية.

ويكون الوقف الكافي عادة أثناء القراءة المتتابعة في الجلسة الواحدة ضمن الموضوع الواحد.

مثال: (وإلى عادٍ أحاهم هوداً. قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره أفلا تتقون).
الوقف على كلمة هودا هو وقف كافٍ وكذلك على تتقون لأن الآية متصلة معنيً بالآيات التي تليها ولا يصبح الوقف تاماً إلا عند انتهاء قصة النبي هود عليه السلام (وقطعنا دابر الذين كذبوا بآياتنا وما كانوا مؤمنين).

الحسن: هو الوقف في القرآن على كلمة تتصل بما بعدها لفظاً فهنا الوقف جائز ولكن لا يبدأ بالجملة التي بعده (وطبعاً إذا كان متصلاً لفظاً فهو متصل معنيً) بل يجب إعادة الكلمة الأخيرة أو الجملة الأخيرة.
مثلاً في الآية السابقة الوقف على كلمة عاد، أو يا قوم هو وقف حسن.

ويجب الانتباه إلى أن الوقف الحسن إن كان في رأس آية فلا يجب إعادة آخر جملة أو كلمة ووصلها بما بعدها كما في سورة البقرة (لعلكم تتفكرون. في الدنيا والآخرة) وفي النساء (شيطاناً مريداً. لعنه الله) لكن هل نسميه حسناً أم يتحول إلى كافٍ لأن تسمية الحسن تؤدي للاشتباه بأنه لا يجوز البدء بما بعدها؟

الذي يظهر من استعمالات ابن الجزري في النشر وغيره من المؤلفين أنه ظل يسميه حسناً فهو يعتبر الوقف بين الآيتين : (الحمد لله رب العالمين) (مالك يوم الدين) حسناً وكذلك على (هدى للمتقين) على اعتبار (الذين يقيمون الصلاة) بعدها نعتاً.

وهذا الاستعمال فيه نظر فتسميته بهذه التسمية تؤدي للإيهام المذكور ثم سيمر معنا في الوقف القبيح أن الوقف على رأس آية في موضع القبيح لا يجعل الوقف قبيحاً مثل الوقف على (فويل للمصلين).

على ما يبدو هنا يجب التمييز بين التسمية والوصف، وأقصد بهذا: إن الوقف على (الحمد لله رب العالمين) نسميه حسناً هكذا على الإطلاق لكن وصفاً من الناحية العملية أثناء القراءة نصفه بأنه كاف لأننا نعامله تماماً كالكافي فيبتدأ بما بعده.

وكذلك بالنسبة للقبيح إن الوقف على (فويل للمصلين) يسمى قبيحاً لكن وصفاً من الناحية العملية أثناء القراءة نصفه بأنه كاف لأنه يعامل تماماً كالكافي حيث يوقف عليه ويبتدأ بما بعده، ولم نعتبه بالتام لأن المعنى متصل ببعضه قطعاً ثم كما ذكرنا التام هو ما يستحب قطع القراءة عليه بعكس الكافي، وقطع القراءة عند قولنا (فويل للمصلين) هو أمر غير جائز.

الوقف القبيح: له نفس تعريف الحسن ولكن يختلف بأن الوقف عليه يعطي معنى قبيحاً يتعارض مع فكر القرآن أو معنى لم يقصد إليه القرآن، أو لا يعطي معنى أبداً.

مثال التعارض مع فكر القرآن: الوقف على (إن الله لا يستحي)، (فبهت الذي كفر والله) (إن الله لا يهدي).

مثال الوقف على موضع لا يعطي معنى أبداً إنما هو معنى مبهم: (الحمد) (رب) (ملك يوم) (صراط الذين) (وقال الذين).

أما الوقف على: (الحمد لله) (قال الله) (وقال الذين كفروا). فهو وقف حسن لكون العبارة أعطت معنى لكن مازالت متصلة لفظاً بما بعدها.

ولا يتصور الوقوع بهذا النوع الثاني من الوقف القبيح إلا عند من يتفنن في تنعيم القرآن ليعطف نعمة على نعمة أو عند الذين يجمعون قراءات ويريدون عطف القراءات عند هذا الموقف.

وبالتالي فالوقف القبيح مكروه في حال الاختيار أما في حال الاضطرار كانقطاع النفس فهو جائز ويعامل بالحسن.

فالوقف القبيح يختلف عن الحسن بأن القبيح غير جائز في حالة الاختيار عكس الحسن.

فشروط القبيح أربعة: الاتصال لفظاً، إعطاء معنى قبيحاً أو كلاماً مبهماً، عدم الاضطرار، عدم كونه رأس آية.

مثال رأس الآية: (فويل للمصلين. الذين هم) فلو لم يكن بعد كلمة (للمصلين) رأس آية لكان الوقف عليها قبيحاً.

ويتفاوت القبيح حسب المعنى الناتج عنه : فإذا كان متعلقاً بالأمر الغيبية التي تخص الذات الإلهية أقبح من غيرها مثل ما ذكرنا (إن الله لا يستحي)، ثم الفقهية بما يحيل الوقف المعنى إلى غير المقصود مثل (وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه).

ثم ما يتعلق بغيره من المسائل التي لم يقصد إليها القرآن مثل (إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى).

وأخيراً النوع الثاني الذي ينتج عنه كلاماً مبهماً (صراط الذين). وهذه الأنواع الأربعة للوقف (التام والكافي والحسن والقبيح) تقع ضمن الوقف الاختياري وهناك قسم آخر للوقف هو الوقف الاضطراري (لانقطاع النفس مثلاً) ويجوز الوقف به حيثما كان بشرط ألا نقف في وسط كلمة أو نقطع ما له حكم الموصول.

وهناك وقف انتظاري يعمل به في جمع القراءات العشر لعطف قراءة على أخرى.
وهناك قسم أخير هو الوقف الاختباري لمعرفة المقطوع من الموصول أو المرسوم بالتاء المفتوحة أو المربوطة أو المرسوم بالياء من غيره (فلا تسألن، فلا تسألني) ويمكن أن يكون الوقف الاختباري حسناً أو قبيحاً.

ملاحظات:

١- قالوا بأن أول اشارة للتمييز بين الوقف التام عن غيره أخذت من حديث أبي بكره الذي فيه قول جبريل للرسول ﷺ: (ما لم تحتّم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب) نقل ابن الجزري في التمهيد عن أبي عمرو الداني قوله: هذا تعليم الوقف التام من رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام. واعتماداً على هذا ذكرت في تعريف التام بأنه الموضع المناسب لقطع قراءة القرآن، وقد صرح ابن الناظم في شرحه للطيبة بأن الوقف يكون على التام.

٢- جواز الوقف على رؤوس الآي التي هي في أصلها وقف قبيح مقيدة بعدم قطع القراءة عندها لأن هذا ينطبق على الحديث المذكور وهو ينهى عن ذلك، ثم هذا ما يتوافق مع اللغة والعربية التي نزل بها القرآن فلا يجوز في أساليب الخطاب قطع كلام قبل كمال تعلقه وخاصة إن كان القطع يتعارض مع المقصود، مثل آية (فويل للمصلين). وكذلك بالنسبة للحسن الذي هو رأس آية مثل (فويل للمشركين. الذين لا يؤتون الزكاة) لكن قطع القراءة هنا لا تصل إلى عدم الجواز أو الحرمة التي في القبيح بل ربما الكراهة أو خلاف الأولى).. والله أعلم.

٣- الوقوف في القرآن كلها غير إلزامية حتى ما يسمى الوقف اللازم وإنما الوقوف تعود لتقدير القارئ وما يراه من معنى جميل كامل ينقدح في ذهنه وقال ابن الجزري في طيبته:
وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ما له سبب.

لكن يشترط لتارك الوقف اللازم أن يكون المعنى مفهوماً في نفس القارئ وغير موهم معنى مخالفاً لروح وفكر القرآن ويجدر مراعاة حال السامع لئلا يتوهم أيضاً معنى مخالفاً لروح القرآن فإن شك القارئ في ذلك فيجب التزام الوقف حيث إن هدف الوقوف اللازمة هو نفي معنى قبيح لا يتناسب مع روح القرآن والإسلام ربما يتوهمه القارئ أو السامع

وبالتالي لا يجب على القارئ الوقف فيما رسم عليه وقف لازم في القرآن الكريم بشكل عام لكن لكل حالة حكمها بما يتعلق بالسامع أو القارئ.

وإيهام المعنى القبيح للسامع أو القارئ أو عدم فهم يسبب وجود الوقف اللازم هو المقصود بقول الناظم (ما له سبب) والله أعلم .

ويرى بعض العلماء أن القرآن كالسورة الواحدة فلو لم يقف به القارئ أبداً لجاز وهذا ما علل به ابن الجزري كون حمزة لم يكن يقف إلا عندما ينقطع به النفس.

٤ - أحياناً نقول عن وقف ما بأنه جميل والسبب أنه يعطي معنىً جميلاً في اللغة العربية قصد إليه القرآن وله أثر بلاغي جميل، وهو يندرج تحت الوقف الكافي أو التام.

مثل: الوقف على كلمة أنفسكم ثم البدء ب ﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ يونس: ٢٣ .
(إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا) البدء بـ (متاع) مع كونها منصوبة يعطيها موقع مفعول به لفعل محذوف تقديره احذروا وهذا فيه بلاغة في التحذير دون ذكر الفعل للدلالة أن الأمر الذي يتم التحذير منه هو أمر خطير، هذا كله برغم جواز الوصل بتقدير (متاع) مفعول به لبغيكم. وهذا متعدد في مواضع كثيرة وتدل على فهم للقرآن وآياته.

ومن هذا الوقف الجميل الذي يتم مراعاته ما يسمى الوقف المراقبة: بحيث لا يتكامل المعنى إلا بالوقف على الأول ووصل الثاني أو الوصل في الأول والوقف على الثاني، وفي كلا الاحتمالين يتحقق معنى قصد إليه القرآن ويتناسب مع فكر القرآن مثل (ذلك الكتاب لا ريب) نقف (فيه هدى للمتقين) مع أن ابن الجزري اعتبر الوقف على (ريب) تعسفاً استدلالاً بآية (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين) فهذا يدل أن الوقف على فيه. وبالتالي نقف (هدى للمتقين).

والمعنى الإجمالي هنا وهناك واحد وفي الأولى تركيز على تعظيم دقة الكتاب وعدم الريب فيه أما الثانية فالتركيز ينصب على الهدى الكبير والمطلق الذي في الكتاب.

ويوجد عدة مواضع منه في القرآن، والوقف في الأولى لا بد أنه كاف أما في الثانية فربما يكون كاف وربما يكون تاماً.

ومن هذه الوقوف المتعلقة بالناحية الجمالية في الأداء ما ذكره ابن الجزري ويراعى فيه الازدواج الذي يعطى تأثيراً إيقاعياً للقرآن بشرط كون الوقف مقبول لغة وغير متعسف كما يمر: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ البقرة: ١٣٤، وقف (ولكم ما كسبتم) .

(فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) وقف (ومن تأخر فلا إثم عليه) [البقرة: ٢٠٣].

٥- هناك وقفاً يسمى وقف جبريل أو وقف السنة يقول علماء القرآن إن الرسول ﷺ كان يقف عليه غالباً وهو ليس رأس آية: (قل صدق الله) [آل عمران: ٩٥]، (فاستبقوا الخيرات) [المائدة: ١٤٨]، (سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق) [المائدة: ١١٦]، (قل هذه سبيلي ادعوا إلى الله) [يوسف: ١٠٨]، (كذلك يضرب الله الأمثال) [الرعد: ١٧]، (والأنعام خلقها) [النحل: ٥]، (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً) [السجدة: ١٨]، (ثم أدبر يسعى فحشر) [النازعات: ٢٢]، (ليلة القدر خير من ألف شهر) [القدر: ٣]، والبعض أوصلها إلى سبعة عشر موضعاً، وقد ذكرها العلامة الأشموني في منار الهدى وذكر أنه نقلها عن السخاوي تلميذ الشاطبي، وعلى ما يبدو إن التلقي الشفهي هو العمدة فيها.

١١- التعسف في الوقف: نجد هناك بعض التعسفات في الوقف والابتداء إما بهدف الانتصار لرأي أو مذهب وفكر، أو يكون بهدف تحمیل قراءة وتفنن، أو بهدف إظهار براعات وعلم ذوقي خاص.

﴿وَأَرْحَمَنَا أَنْتَ﴾ البقرة: ٢٨٦ وقف ﴿مَوْلَانَا فَأَنْصُرْنَا﴾ البقرة: ٢٨٦.

﴿ثُمَّ جَاءَ وَكَ يَاحْلِفُونَ﴾ النساء: ٦٢ وقف ﴿بِاللَّهِ إِنَّ أَرْدْنَا﴾ النساء: ٦٢.

﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ ﴾ لقمان: ١٣ وقف ﴿ يَا لَللَّهِ ﴾
إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿ لقمان: ١٣.

﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ ﴾ البقرة: ١٥٨.

﴿ فَأَنْتَقِمْنَا مِنْ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ﴾ وَكَانَ حَقًّا ﴿ الروم: ٤٧.

﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ الأنعام: ٣ وقف ﴿ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ ﴾ الأنعام: ٣.

١٢- يذكر هنا أنه نقل العلماء التسامح والتجاوز عن بعض الوقوف أثناء جمع القراءات عندما يكون المقطع أو القصة طويلة بهدف عطف القراءات ومنع الإطالة وذكروا أنه يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها من المقاطع القصيرة التي لا يجوز عندهم التساهل قبي وقفها وابتدائها.

١٣- الاشتباه بين الكافي والتام: عندما ندرس أمثلة الكافي والتام نجد أن هناك اختلافاً بين العلماء في العديد من المواضع، بل يجد البعض أنه لا يتوافق القول بالتام في بعض المواقع مع تعريف التام حسب تقديره.

وقد قال ابن الجزري وغيره في الوقف التام والكافي: وقد يكون الوقف تاماً على تفسير أو إعراب ويكون غير تام على آخر. والعبارة نفسها أعادها في كلامه على الكافي. وقد ضرب ابن الجزري أمثلة للتام وقال إنه ربما يقع في منتصف الآية مثل: قول بلقيس في سورة النمل: (.. وجعلوا أعزة أهلها أذلة) وقف (وكذلك يفعلون) فاعتبر أن الوقف على أذلة تام بتقدير أن الكلام بعده تقرير من الله تعالى وليس قول بلقيس، وكذلك (لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني) وقف (وكان الشيطان للإنسان خذولاً) أيضاً اعتبره كاف على أن العبارة بعده تقرير من الله سبحانه تعالى .

(لم نجعل لهم من دونها ستراً) وقف (كذلك) وقف تام (وقد أحطنا بما لديه خبراً) الوقف الثاني اعتبره تاماً بتقدير أن الكلام انتقل إلى موضوع آخر.

كما ضرب ابن الجزري مثالا في قوله تعالى: (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا) وقف (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) بقراءة كسر الخاء اعتبر الوقف تاماً باعتبار أنه إنشاء أمر جديد يفترق عن سابقه، أما قراءة الفتح (واتخذوا من مقام) فاعتبر الوقف قبل (واتخذوا) وقفاً كافياً لأن الإخبار ما زال واحداً.

وهنا نشير إلى أن تقدير انتهاء الموضوع أو القصة ربما يختلف بين مفسر وآخر، وأغلب المفسرين اليوم يميلون إلى ربط أجزاء السورة بعضها ببعض واعتبارها تتوجه نحو موضوع واحد، وأو ربما موضوعين أو ثلاثة ليس أكثر وبالتالي فلا يوجد وقف تام إلا في موضعين أو ثلاثة أو أماكن معدودة في السورة. وقد نقلنا سابقاً أن حمزة كان يعتبر القرآن كله كسورة واحدة.

والتمييز بين الكافي والتام لا تكمن الفائدة منه إلا في أن قطع القراءة على التام أفضل من القطع على الكافي لذلك التمييز بينهما هو اصطلاح أكثر من كونه أمراً عملياً.

وفي أمثلة ابن الجزري يمكن أن يوجه لها عدة اعتراضات، فمثلاً: في مثال (واتخذوا) بفتح الخاء أو كسرهما ما زال الكلام يدور في معنى واحد وهو كيفية بناء إبراهيم للبيت وتعظيم البيت من الله تعالى وإيضاح أصل وجود الحج إليه فلا يمكن اعتبار الوقف تاماً سواء على هذه القراءة أو تلك.. إلا إذا قصد من انتهاء المعنى: انتهاء المعنى القريب الأخير المتعلق بآخر آية فقط.

وهذا الأمر نجده كثيراً في كتب الوقف والابتداء فنجدهم يكتثرون من ذكر التام في عشرات المواضع في بعض الصفحات.

وينطبق ما ذكرنا على الأمثلة التي قبله ففي حكاية بلقيس لو اعتبرنا أن الكلام هو إنشاء تقرير من الله تعالى إلا أن الموضوع ما زال متعلقاً بقصة بلقيس وسليمان.

هذا كله بغض النظر عن أن البعض يربط سورة البقرة بإطار موضوع أو معنى واحد كما ذكرنا وكذلك سورة النمل أو ربما مجموعة قصص في سورة النمل، وينسحب كلامنا المذكور على كل الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري.

لذلك يجب تقرير: الوقف الكافي هو الغالب والأكثر، لكن لا يمكن التمييز وتقرير أنه تام أو كاف إلا بتعليل، نهاية السورة لا شك أنه وقف تام وما كان في داخلها فهو وقوف كافية مبدئياً إذا لم يوجد تعلق لفظي كما ذكرنا أما القول بالتام فهو الذي يحتاج لتعليل، لكن القول بوجوده في نهاية كل قصة هو قول معتبر.

١٤ - الاشتباه بين الحسن مع غيره: ذكرنا أن الحسن نميزه بأن الكلام بعده متعلق بما قبله لفظاً، فربما يُسأل ما هي الأدوات اللغوية التي تدل على التعلق اللفظي نذكر منها ما يلي: الوقف على الفعل دون الفاعل، المضاف دون المضاف إليه، المبتدأ دون الخبر (في الجمل المطلقة أو المتعلقة بكان وإن وأخواتهما)، ولا يوقف على الصفة دون الموصوف، الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف أي الوقف قبل حرف العطف ثم البدء بحرف العطف، ولا على القسم دون جوابه، وفاء التعليل وجملتها دون الجملة المعللة أو في نهاية الجملة المعللة السابقة لتعليلها دون الجملة المعللة والفاء، ففاء ولام التعليل يبدؤ بهما بشرط كون الجملة المعللة بعد جملةتهما.

فواو العطف لا يبدؤ بها بخلاف واو الاستئناف إلا إذا كان حرف العطف رأس آية. وهنا أيضاً تتدخل التقديرات اللغوية في تحديد الحسن من غيره بتقدير الابتداء والخبر والصفة.. وما إلى ذلك.

مثلاً: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ البقرة: ٤ بتقدير (أولئك على هدى) مبتدأ أما إذا اعتبرناه خبراً هو الأقوى فالوقف حسن وكما ذكرنا يجوز البدء بما بعده لأنه رأس آية فاسمه حسن لكنه يعامل معاملة الكافي.

١٥ - اختلاف نوع الوقف باختلاف القراءة، فمثلاً ﴿ ذَلِكْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمَتُّونَ ﴾ ٣٤ مريم: ٣٤ الوقف على مريم حسن إذا أخذنا القراءة التي ترفع (قول) باعتباره خبراً لـ (ذلك) ، أما قراءة النصب (قول) فيبدأ بها بتقدير فعل محذوف تقديره التزموا (قول حق) وله أثر بلاغي قوي والوقف على كلمة (مريم) كاف .

١٦ - درجات الكافي والتام: كما تم تقسم القبيح إلى درجات تم تقسيم التام والكافي كذلك فشيء أتم من شيء ووقف أكفى من آخر، وربما تقسيم القبيح إلى درجات أمر مقبول حسب ما شرحنا لكنه في التام والكافي ربما يدعو لوقفه.

فيسأل سائل: إن كان الوقف لا يتعلق بما بعده معنى فهو تام وإن كان متعلقاً فهو كاف فكيف يتدرج؟

من يقرأ الأمثلة التي تتعلق بهذا التقسيم يجده يتعلق بما ذكرناه من أن التام يختلف باختلاف تقدير المفسر فعندما يكون التعلق المعنوي بالكلام الأخير قد انتهى بالرغم من التعلق بموضوع عام ما زال الكلام عليه فهو تام وإن كان في نهاية الموضوع العام فهو أتم وهكذا.. وبالتالي فالوقف في نهاية السورة من أتم الوقوف.

ويُساءل مرة ثانية لماذا لا يكون النوع الأول من التام كافياً؟
نعم يمكن أن يقدره مقدر كاف كما ذكرنا حسب تقدير التفسير.

أما بالنسبة لأمثلة التفاوت الكافي فهو يكون مثلاً بين قرار وجواب في نفس الموضوع أو القصة مثل: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ البقرة: ١٠ وقف كاف، (فزادهم الله مرضاً) وقف كاف لكنه أكفى من الأول، (ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون) أكفى لأنه الجواب النهائي لكل الجملة التي يمكن أن نعتبرها قراراً، وبالتالي فأكفى الوقوف تكون في رأس الآية، وهذا المثال

ذكره ابن الجزري في نشره على أن الوقف الأول فيه نظر لأننا نفصل فيه الجملة المعللة عن فاء التعليل وجملتها وهذا لا يصح لأن بينهما تعلق لفظي، والله أعلم.

١٧- الابتداء: تتعلق أحكام الابتداء بأحكام الوقف تماماً فيجوز الابتداء بما بعد الوقف التام والكافي، ولا يبدأ بعد الحسن إنما تعاد آخر جملة أو كلمة وتوصل بما بعدها، وكذلك عند الوقف الاضطراري.

لكن ننبه أنه يجب الانتباه في الوقف الحسن أو الاضطراري إلى كون إعادة آخر كلمة أو جملة لا يعطي معنى قبيحاً وهذا يهتم له المتنبه لما يقرأ.

أمثلة ذكرها ابن الجزري في النشر: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ ﴾ البقرة: ٧ وقف اضطراري أما في الاختيار فهو قبيح، ثم إعادة كلمة الله (الله على قلوبهم وعلى..) يصبح ابتداء قبيحاً .

(وقالت اليهود عزيز ابن الله) وقف ثم إعادة عزيز، (عزيز ابن الله وقالت النصارى..). [التوبة: ٣٠].

وأخيراً أقول في نهاية هذه الإيضاحات:
أرجو من الله أن أكون قد وفقت فيما أوضحته وكتبته والله الفضل والمن الأعلى.

والله من وراء القصد

القسم الثاني

أُصُولُ الْقِرَاءَاتِ

ويشمل باين:

أ- ما يميز القراءات والروايات من طرق: الشاطبية والدرة ثم الطيبة.

ب- تسهيل أصول الشاطبية والدرة والطيبة.

(أ)

ما يميز القراءات والروايات من طرق: الشاطبية والدرة ثم الطيبة

ما يذكر هنا هو الأمور المميزة لكل قراءة علماً أن تفصيل واستثناءات ضمن كل أمر يذكر وهي موجودة ضمن تسهيل الأصول في الباب بعده فتقرأ هناك؛ مع التنبيه إلى أن الوجه المقدم في الأداء هو ما يذكر في التيسير.

وفائدة ذكر ما يميز كل قارئ وراوٍ أنه يساعد الطالب المبتدئ بتعلم القراءات وجمعها. وننبه أن ياءات الزوائد لم أذكرها معتبراً أنها ملحقة بفرش الكلمات التي لا تقوم على قاعدة محددة بل النقل فقط على أنها فصلت في الباب القادم.

كما لم أذكر هنا هاءات الكناية والاستفهام المكرر إلا نادراً وهي موجودة في تسهيل الأصول في الباب التالي لأنها أمور لا تطرد كثيراً.

وما لم يذكر لقارئ ما من الإدغامات أو ياءات إضافة أو زوائد أو غير ذلك فإن القارئ أو الراوي يشارك به حفصاً.

كما أحث الدارس مراجعة بحث المدود في تسهيل الأصول في الباب التالي حتى تكون واضحة.

مصطلحات علم القراءات

نبدأ أولاً بمصطلحات هامة يكثر استخدامها نوضحها باختصار:

الإمالة: هو النحو بالألف نحو الياء مع القرب من الياء فيكون وضع الفم نحو شد طرفي الحنك عرضياً قريباً من الياء.

التقليل: هو النحو بالألف نحو الياء مع القرب من الألف فيكون الفم نحو فتح الفم قريب من الألف.

التسهيل: هو لفظ الهمز بصورة بين الحرف الذي رسمت عليه وبين الهمز.

الإبدال: هو قلب الهمز إلى واو أو ياء أو ألف.

الإشمام: هو ضم الشفتين عند النطق بالحرف.

الروم: هو الإتيان بجزء من الحركة هذا الأولى دون تقييده بثلي أو ثلث أو ربع حركة بسبب عدم دقة هذا التحديد عملياً ويكون عادة في آخر الكلمة.

الاختلاس: هو الإتيان بجزء من الحركة ويكون عادة بمنتصف الكلمة، فالأصح القول في الروم والاختلاس الإتيان ببعض الحركة.

ذات الراء: يمر تعريفها في باب الإمالة، وباختصار هي كل كلمة تحوي راء مكسورة متطرفة وقبلها ألف وكذلك كل كلمة فيها ألف مقصورة ملاصقة لراء قبلها.

ذات الياء: يمر تعريفها في الإمالة، وباختصار هي الكلمة التي تحوي ألف أصلها اللغوي ياء ونعرف الأصل اللغوي إنما بتثنية الفعل أو رده للمضارع.

الوقف: هو قطع القراءة بنية المتابعة مع التنفس.

السكت: قطع القراءة بنية المتابعة دون تنفس ومقداره الزمني مختلف في تحديده، لكن

المشهور أنه سكت حتى يظن أن القارئ نسي وهو نص عن الأعشى وابن الجزري يرى أنه لا تقدير له وتضبطه المشافهة.



١- قراءة نافع

وهو قارئ المدينة في الشاطبية أما أبو جعفر فهو قارئ المدينة أيضاً لكنه ورد في الدرّة وهو القارئ الثامن كما شرحنا في الباب الأول.

- فتح ياءات الإضافة قبل همز القطع المفتوح والمضموم والمكسور عادة مع وجود استثناءات وتفصيل في بابه (إني أعلم، إني إن، إني أنبئكم).
- ويشاركه في المفتوحة ابن كثير وأبو عمرو.
- ويشاركه في المكسورة أبو عمرو.
- وكذلك فتح ياءات إضافة متفرقة قبل همز وصل أو (ال) تعريف أو غير ذلك وتفصيلها في بابها من تسهيل أصول الشاطبية في الباب التالي.
- ياءات الزوائد التي يثبتها كل من راويه هي وصلاً فقط.

وياءات الزوائد: هي ياءات في أواخر الكلمات يدور الخلاف فيها بين إثباتها أو حذفها وهذا إذا لم تكن الياء مرسومة في المصحف أما المرسومة فحذفها هو خروج عن الرسم ولا يصح فيها الخلاف وهي تتعلق بلغات العرب واختيارات الصحابة والمقرئين والتلقي.

ياءات الإضافة: هي ياءات في أواخر الكلمات يدور الخلاف فيها بين إسكانها وفتحها وهي تتعلق بلغات العرب واختيارات الصحابة والمقرئين من العصور الأولى والتلقي.

❖ ١- رواية قالون:

- يسمل بين السورتين عدا ما بين الأنفال والتوبة وذلك عند وصل السورتين.
- يوسط المد المتصل (مقدار ألف ونصف أو ألفين) ألف ونصف من كتاب التيسير عن الداني أما الألفين فعن الشاطبي.
- يقصر المنفصل (مقدار ألف واحدة) أو يوسطه.

فيأتي له:

ألف ونصف في المتصل وألف في المنفصل.. طريق التيسير.
ألفين في المتصل وألف في المنفصل.. طريق الشاطبية.
ألفين في المتصل وألفين في المنفصل.. طريق الشاطبية.
والتيسير كما شرحنا هو الكتاب الذي بنى عليه الشاطبي منظومته وصاحبه أبو عمرو
الدايني.

لكن لمن يجمع الشاطبية عادة يلتزم بما ذكره الشاطبي من أن المد له درجتان (توسط
طول). فيأتي:

توسط المتصل وعليه قصر وتوسط المنفصل حسب تقدير القارئ في التوسط والتوسط
عند الشاطبي هو الدرجة التي تأتي فوق القصر دون تقدير مقدار الزيادة.
أما المد أو الإشباع فيكون فوق التوسط دون تقدير.

وسنعتبر القصر ألفا والتوسط ألفين والمد ثلاثة ألفات حسب العديد من الكتاب في علم
القراءات عن الشاطبي ومنهم تلميذه السخاوي دون تمييز درجة فويق القصر أو فويق التوسط.
على أنني أحيل القارئ لقراءة بحث المدود بتفصيله في الباب القادم.

- له وجهان في ميم الجمع: يصل ميم الجمع بواو إن وقعت قبل متحرك أو يسكن الميم، والصلة مقدمة في الأداء.
- له تخفيف في باب الهمزتين في كلمة وفي كلمتين وكذلك الإدخال حسب ما نذكره في باب الهمزتين في كلمة وفي كلمتين.

ففي كلمة:

يدخل بين الهمزتين ألفاً ويسهل الثانية.
لكنه يسهل دون إدخال في (أئمة، أئمتهم به، وأئمتهم له، وأئمتنا) وله في (أشهدوا خلقهم)
الإدخال وعدمه والمقدم الإدخال.

الهمزتان بين كلمتين:

المتفتحتان بالحركة:

المتفتحتان: حذف الأولى (جا أحد).

المضمومتين والمكسورتين: سهل الأولى مثل: (هؤلاء إن).

المختلفتان بالحركة:

الأولى مفتوحة: الثانية دوماً تسهل.

الأولى مكسورة: الثانية دوماً تبدل.

الأولى مضمومة والثانية مفتوحة: تبدل الثانية.

الأولى مضمومة والثانية مكسورة: فيوجد في الثانية التسهيل والإبدال.

وتعتبر قاعدة الهمزتين المختلفتين بين كلمتين مشتركة بين جميع القراء الذين يخففون الهمز وهم أهل (سما) - نافع وابن كثير أبي عمرو - ويقصد بهذا الرمز قراء المدينة والبصرة، بينما يختلفون في المتفتحتين من كلمتين وكذلك في الهمزتين من كلمة يختلفون في كيفية تخفيفها. ويستثنى مما ذكر لقالون أنه في (بالسوء إلا) فله إبدال الأولى واوا تدغم مع الواو بعدها.

■ ليس له إبدال في الهمز إلا في مواضع محدودة: (ياجوج وماجوج كالجهمور عدا عاصم، سال في المعارج، موصدة، رثيا قرأها رثيا، منسأته: منسأته).

حذف همز (الصابين، الصابون).

لكن يتميز بهمز كلمة (الني) وبأها إلا في موضعي الأحزاب فيقرأ كالجُمهور (للني إن، والني إلا).

همز أيضاً (كفؤا، البرية: البريئة).

سهل الهمزة الثانية في (أرأيت، أرأيتم، أرأيتمكم، ها أتم).

قرأ (اللائي) بدون ياء (واللاء).

■ ليس له نقل إلاني: كلمة (ردا) في القصص.

وكذلك (ءالان) في سورة يونس في الموضعين - وللوقوف على تحريرات قالون وغيره

يجب قراءتها في بحث النقل والسكت والوقف على الهمز من الباب القادم-

كذلك يقرأ (ليكة) بالنقل في الشعراء.

كذلك (عاداً الأولى): ينقل ويدغم فيقرأ (عادا لؤلى) وهي تذكر في باب النقل،

وكذلك كيفية البدء بها مفصل هناك.

■ الإدغام الصغير: يوافق حفص ولا يخالفه إلا في إدغام (أخذتم، اتخذتم، اتخذت) كما

أسكن باء (يعذب من) في البقرة وأدغمها.

لكن له وجه إظهار وإدغام في (يلهث ذلك) (اركب معنا).

■ ليس له إدغام كبير

■ الإمالة: لا يميل إلا كلمة (هار) في التوبة، أما (التوراة) ففيها الفتح وهو المقدم

والتقليل، يفتح راء (مُجراها).

قالون في الطيبة:

❖ لكل القراء ومنهم قالون وجه إشباع المد المتصل لكن البعض لا يعمل به عند الجمع،

وأجه القارئ لبحث المدود في الباب القادم فهو هام جداً.

❖ له وجه توسط مد التعظيم في (لا إله إلا) وهو على وجه قصر المنفصل وهو يأتي

لجميع القراء الذين لديهم قصر في المنفصل.

❖ لقالون في الهمزتين بكلمة وجه التسهيل دون إدخال إذا كانت الثانية مضمومة

إضافة لأوجه الشاطبية.

- ❖ له في الهمزتين بين كلمتين نفس الأحكام التي في الشاطبية عدا أنه في (النيء إلا، للنيء إلا) له وجه تسهيل الهمزة الأولى.
- ❖ لقالون وجه آخر في (عاداً الأولى) وهو قراءتها كورش بالنقل دون همز. فيضاف وجهان عند البدء ب (الأولى) هما (لولى، الولي).
- ❖ له وجه إبدال (مؤتفكة، مؤتفكات).
- ❖ في الإدغام الصغير:

- يضاف لقالون وجه عدم إدغام في (ويعذب من) في البقرة.
- ويضاف له وجه إدغام في (يس والقرآن).
- ❖ يزيد وجه غنة للنون في إدغام اللام والراء.
- ❖ الإمالة:

- لقالون وجه عدم إمالة في (هار).
- ووجه تقليل في (يس).
- ❖ ياءات الإضافة نفسها في الشاطبية والطيبة.
- ❖ ياءات الزوائد: (يوم التناد) وجه إثبات الياء
- (يوم التلاق) وجه إثبات الياء
- ورجح ابن الجزري الحذف.

❖ ٢- رواية ورش عن نافع وهي في الشاطبية من طريق الأزرق:

- له بين السورتين: السكت والبسملة والوصل والمقدم هو السكت عدا لأول سورة براءة فليس له البسملة.
- ميم الجمع يصلها بواو مع المد الطويل إذا كان بعدها همز مثل (عليكم أن).
- يمد المتصل والمنفصل مداً مشبعاً (ثلاث ألفات).
- مد البدل له فيه القصر والتوسط والطول مثل (آمنوا، إيماناً، أوتوا) وهو له الراوي الوحيد من رواة القراء الذي نقل عنه التوسط والطول بين جميع القراء مع استثناءات تذكر في باب المد مثل البدل الذي قبله ساكن صحيح وليس معتل (القرآن، مذؤوماً) وكذلك إسرائيل

- تستثنى، (يؤأخذ) حيث وقع، وكذلك الألف الناتجة عن تنوين النصب (نداء، دعاء)، كذلك المد الواقع بعد همز الوصل مثل (يتوني).
- له التوسط والطول في اللين الذي قبل همز مثل (شيء، شيئاً) باستثناء كلمة (الموءودة، مؤثلاً) وله في (سوءات، آلان) تحريرات مذكورة ففي باب المدود من تسهيل الأصول.
- له التخفيف في الهمزتين المتتاليتين في كلمة وفي كلمتين تذكر في باهما. في كلمة: (طبعاً الهمزة الأولى دوماً مفتوحة).
- سهل الهمزة الثانية سواء أكانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (أأنذرهم، أنزل، أئنكم) لكن له في المفتوحتين وجه آخر وهو إبدال الهمزة الثانية ألفاً وتمد مداً مشبعاً إذا كان بعدها ساكن أو شدة مثل (أأنذرهم).
- فإذا كان بعدها متحرك تمد بمقدار حركتين (أألد).
- ويستثنى من الإبدال: (أأمتهم، أهنتنا) حيث سهل الثانية فقط مع ثلاثة البدل. (أأنت) عند الوقف التسهيل فقط دون إبدال.
- كذلك له التسهيل فقط في (أأشهدوا، أئمة) وليس له الإدخال.

الهمزتين بين كلمتين:

متماثلتي الحركة: إبدال أو تسهيل الهمزة الثانية والإبدال يكون مع المد المشيع إذا كان بعده ساكن (هؤلاء إن)، وحركتين إذا كان متحركاً (جاء أحد) أما إذا كانت الحركة عارضة مثل (النساء إن اتقيتن) فيجوز المد والقصر.

له في (جاء آل) التسهيل والإبدال لكن في وجه الإبدال له القصر أو الطول في البدل وليس له التوسط.

وله في (هؤلاء إن، البغاء إن) وجه ثالث حيث تبدل الهمزة الثانية ياء خالصة.

أما مختلفتي الحركة فله نفس أحكام قالون:

المختلفتان بالحركة:

الأولى مفتوحة الثانية دوماً تسهل.

الأولى مكسورة الثانية دوماً تبدل

الأولى مضمومة والثانية مفتوحة تبدل الثانية

الأولى مضمومة والثانية مكسورة فيوجد في الثانية التسهيل والإبدال.

- **يبدل الهمز المفرد الساكن الذي يكون فاء الفعل (يؤمنون) حرف مد حسب حركة ما قبله مثل:** (يؤمنون، لقاءنا ائت) فيبدل همز (ائت) ألفا.

ويستثنى من الإبدال همزة الكلمات المشتقة من (الإيواء مثل: مأوى، المأوى..).
كما يبدل كلمات متفرقة: (بئر، ذئب، بئس، سأل في المعارج، مؤصدة، منسأته، لئلا، النسبيء: النسبي أي مع تشديد الياء بسبب الإدغام) وورش هو القارئ الوحيد الذي أبدل ياء (لئلا).

ويقرأ (يأجوج ومأجوج) بالإبدال كجمهور القراء عدا عاصم.
كما أبدل ورش الهمزة المتحركة التي هي فاء للفعل بشرط كونها مفتوحة بعد ضم: يؤاخذ، مؤذن.

هو يحقق همز كلمة (النيء ومشتقاتها) ونافع إجمالاً يحققها.
كما حقق همزات كلمة (البرية: البريعة، هزوا، كفوا).
يسهل الهمزة الثانية في الكلمات التالية: (أرأيت، أرأيتم) ومشتقاتها، (هأنتم) مع حذف الألف كما له في هاتين الكلمتين (أرأيت، أرأيتم) إبدال الهمز مداً مشبعاً لكن عند الوقف على (أرأيت ومشتقاتها) له التسهيل فقط.

كما سهل همز (اللاء) حيث حذف ياءها وصلها أما عند الوقف فله إبدالها ياء مع المد المشبع أما التسهيل فيكون مع الروم أي مع المد والقصر.
وله في (ءأنت، أرأيت ومشتقاتها) عند الوقف التسهيل فقط.
حذف همز كلمات (الصابؤون، الصابئين، يضاهائون).

- **ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها دوماً (الأخر) ويجوز البدء بهذه الكلمات باللام أو همزة الوصل.**

وله في (الأولى، الآن في يونس) تحريرات.

وله في (كتابه إني) النقل وعدمه.

- **الإدغام الصغير:** أدغم (قد) في الضاد والطاء (قد ضل، فقد ظلم)
أدغم تاء التأنيث في الطاء (حرمت ظهورها)

أدغم (يس والقرآن).

وكذلك أدغم (ن والقلم) بخلف عنه والإظهار هو المقدم.

وله إدغام (أتخذت، اتخذتم.. وبابه) أي الذال في التاء.

وأظهر (يلهث ذلك، اركب معنا) التي أدغمها حفص، ولم يدغم (ويعذب من) التي أسكنها في البقرة.

- ليس له إدغام كبير.

- الإمالة: ليس له الإمالة محضة باستثناء كلمة (طه) فله فيها الإمالة المحضة بينما في باقي الباب له التقليل فقط في كل ما يميله حمزة والكسائي مشتركين وهي مذكورة في قراءة حمزة.

لكنه يقلل ذوات الياء بخلف عنه والتقليل هو المقدم (وتعريف ذات الياء والراء مفصلاً هو في باب الإمالة من تسهيل الأصول).

ويقلل ذوات الراء قولاً واحداً (الأخرى، النار).

كل ألف رسمت ياء قللتها باستثناء (لدى، زكى، إلى، حتى، على) وقد شارك بهذا حمزة والكسائي.

وخالف الكسائي الذي يعتبر أكثر قارئ أمال بأنه فتح (الربا، مرضات، مشكاة، كلاهما) وكلاهما قد أمالها حمزة، والمتبقية الكسائي فقط.

كما استثني من الإمالة في الألف التي بعدها راء مكسورة ذوات الراء كلمة (أنصاري، لانمار، الجوار) وقد أمالها دوري الكسائي.

ونقل عنه الخلاف في (جبارين، الجار) لكن التقليل هو المقدم.

قلل كلمة (كافرين، الكافرين) قولاً واحداً.

كما قلل رؤوس الاحدى عشر سورة سواء أكانت رؤوس الآيات واوية أم يائية أو من ذوات الراء (طه، النجم، المعارج، القيامة، النازعات، عبس، الأعلى، الشمس، الليل، الضحى، العلق) وهذا إذا لم يتصل بها (ها) أما إذا اتصل فتعامل حسب القواعد المعروفة.

التقليل وعدمه في الياء ويقدم التقليل كالعادة، والتقليل فقط في ذوات الراء.

(رأى كوكبا) قلل الراء والهمزة، أما إذا كان بعدها همز وصل فالراء فقط، وكذلك يقلل

الهمز والألف في (تراءالجمعان) إذا وقف على (تراء).

قلل همز وألف (نأى) دون النون.

(التوراة) تقلل تلحق بذات الراء.

قلل راء (الر، المر)، حاء (حم)، ياء وهاء (كهيعص).

أمال إمالة كبرى فقط طاء كلمة (طه).

إضافة لوجود تفصيلات أحر.

- يرفق الراء ولو كانت مضمومة أو مفتوحة إذا كانه قبلها كسر أو ياء ساكنة (خيرات،

ميراث) أما غير الساكنة مثل (الخيرة، يردون) فلا ترفق مع استثناءات:

إذا كان قبل الراء حرف استعلاء ساكن هو صاد أو طاء أو قاف (صراط، قطرا، وقرا) فإنها

تفخم أما إذا كان قبلها حرف ساكن غيرهم وقبله كسر أو ياء فيبقى الترقيق (إخراج،

إجرامي).

إذا كان بعدها حرف مفخم مثل (فرقة، الإشراق، صراط).

إذا كانت الياء أو الكسرة في كلمة منفصلة عن الكلمة التي فيها الراء (في ريب).

إذا كانت الكسرة على حرف ليس من أصل الكلمة (بربك).

أن تكون الكلمة إسماً أعجمياً (إبراهيم، إسرائيل، عمران).

أن توجد راء ثانية في الكلمة مشابهة لها بالحركة (فرار، مدارا) إلا إذا كانت الراء الثانية

مرققة مثل (الأبرار).

وله وجهان في راء الكلمات التالية:

حيران، والكلمات الستة (ذكرا، سترا، حجرا، إمرا، وزرا، صهرا) الراء المفتوحة التي

قبلها ساكن صحيح وقبلها كسر وبعدها تنوين نصب فيها الترقيق والتفخيم، والتفخيم مقدم

لكن يمتنع الترقيق مع التوسط في البدل.

كما الراء الأولى من كلمة (بشر).

❖ له التفخيم في اللام بعد الصاد أو الظاء أو الطاء المفتوحة (الصلاة، ظلتم..) ويظل

التفخيم إذا فصل بين أحد هذه الأحرف واللام ألف مثل (أطفال، فصلا، يصالحا)

مع وجود خلاف فيها بين الترقيق والتفخيم.

لكن إذا وقف على اللام مثل (يوصل، أطفال) فإن له التفخيم والترقيق والتفخيم مقدم.

وكذلك إذا كان بعد اللام تقليل فيكون له وجهان في اللام الترقيق على التقليل والتفخيم على الفتح.

❖ كما خالف حفص في سكتاته.

❖ هناك تحريرات لورش بين إذا اجتمع البدل مع ذات الياء، أو مع شيء أو شيئاً، إضافة لتحريرات متفرقة يجب الرجوع إليها في نهاية الباب القادم.

ورث في الطيبة:

يوجد في الطيبة تمييز واضح بين طريقين عن ورث: الأزرق، الأصهباني.

١- الأزرق:

- ما ذكر في أعلاه يختص به الأزرق عن ورث فقط ويضاف أن له وجه قصر اللين الذي قبل الهمز باستثناء كلمة (شيء) التي تبقى على توسطها أو طولها.

- الإدغام الصغير: يضاف لورش هنا وجه عدم إدغام في (يس والقرآن) فيصبح نافع براوييه هنا له الإدغام وعدمه.

وله وجه إدغام (يلهث ذلك) فيصبح نافع براوييه له هنا الإدغام وعدمه.

- إمالات الأزرق هنا هي إمالات ورث التي في الشاطبية:

(طه): وجه تقليل في الهاء بينما في الشاطبية الإمالة.

(يا) مريم وجه فتح إضافة للتقليل فيصبح نافع براوييه الفتح والتقليل.

(يا) يس وجه فتح فيصبح لورش براوييه وجهان الفتح والتقليل

- أحكام الراء:

له وجه ترقيق في (الإشراق)

زاد وجه تفخيم الراء المنصوبة المنونة قبلها كسر أو ياء (شاكرا، ظاهراً، قديراً، ظهيراً..)

زاد وجه تفخيم في الراء المضمومة بعد كسر أو ياء ساكنة فيها صفة اللين (سيراً طيراً..)

عدا (كبر، عشرون)

له وجه في تفخيم راء كلمات (ذكرك، إرم، وزرك، حذركم، مراء، افتراء، تنتصران، ساحران، طهرا، عشيراتكم، سراعاً، ذراعيه، ذراعاً، إجرامي، كبره، لعبه، حصرت، بشرر) - اللام:

له وجه عدم تفخيم في اللام المفتوحة بعد (طاء، ظاء) ورجح ابن الجزري التفخيم. له وجه تفخيم لام (صلصال) ورجح ابن الجزري الترقيق. - ياءات الإضافة نفسها بين الشاطبية والطيبة عدا: (ذروني أتبعكم) يزيد وجه فتح عن ورش براوييه.

٢- الأصبهاني عن ورش:

تتميز روايته بمايلي:

- له البسملة بين السورتين كقالون.
- له القصر والتوسط في المنفصل.
- له التوسط في المتصل، كما له وجه إشباع في المتصل كسائر القراء.
- له وجه مد تعظيم على وجه قصر المنفصل وهذا في (لا إله إلا).
- الهمزتان في كلمة له نفس أحكام ابن كثير.
- الهمزتان بين كلمتين: له نفس أحكام الأزرق عن ورش التي في الشاطبية عدا أنه لا يوجد لديه وجه إبدال في الهمزتين المتماثلتين.
- هو مثل الأزرق في نقل الهمز إلى الساكن قبله.
- كما نقل كلمة (ملء) مثل ابن وردان.
- له صلة ميم الجمع قبل الهمز كالأزرق.
- له وجه غنة في اللام والراء وعدم غنة أما الأزرق فلا تؤخذ له الغنة.
- له الإبدال في الهمز الساكن سواء أكانت الهمزة فاء الفعل أم غير ذلك ويستثنى كلمات: كأس، لؤلؤ، الرأس، رثيا، تؤوي، تؤويه هذه اللفظة من الإيواء، كل ما يتعلق بكلمة (نبأت)، هيء، جئت، قرأت.
- كما يبدل الأصبهاني الهمزات المتحركة الواقعة فاء للفعل ويضاف لها إبدال كلمة (فؤاد).

كذلك أبدل همز كلمة (خاسئا، لثلا، ملئت، ناشئة، فبلائي، بأبي).
يسهل همز الكلمات (اطمأن، كأن، كأنما، وكأنه، ويكأن).

كما يسهل الهمزة الثانية من: (أفأنت، أفأمتنم، أفأمن، لأملأن، أفأصفاكم، رأيت في ستة مواضع: رأيتهم لي ساجدين، رأته حسبته لجة، رأها تهتز، فلما رآه مستقرا، وإذا رأيتهم تعجبك، إني رأيت أحد عشر).

كما يسهل همز: وإذا تأذن ربك ليعثن، ويسهل بخلف: وإذا تأذن ربكم.

- له حذف ألف (هأنتنم) مع تسهيل الهمز كالأزرق لكن ليس له وجه إبدال في الهمز.
- ليس له مد في اللين أثناء الوصل.
- ليس له توسط وطول في البديل.
- إمالاته هي نفس إمالات قالون باستثناء (التوراة) المكسورة فله فيها الإمالة المحضة فقط.
- هو في أحكام الرءاء كحفص وقالون كما ليس لديه تفخيم للام بعد (ص، ط، ظ).

- الإدغام الصغير:

- في (قد) كالأزرق أدغم في (ظ، ض).
- في تاء التأنيث هو كقالون فلا يدغم.
- أظهر (اركب معنا).
- يس والقرآن (ن والقلم) له الإدغام وعدمه كأصله.
- يعذب من) البقرة أظهر ولم يدغم برغم إسكانه للباء.
- (يلهث ذلك) له الإدغام وعدمه فهو كنافع.
- أما باقي الباب فهو كأصله ولا يختلف فيه عن حفص.
- ويعاثل قالون في أغلب الأحكام.



٢- قراءة ابن كثير

وهو قارئ مكة المكرمة.

روايه قنبل والبيزي لها الأحكام الإجمالية نفسها:

- **يسمّل بين السورتين** عدا أول سورة براءة.
- **يصل ميم الجمع** قولاً واحداً إذا وقعت قبل متحرك.
- **يقوم بصلة هاء الضمير** بواو أو ياء ولو كان قبلها ساكن (منه، عليه، أرجئه، عقلوه..).
- **قصر المنفصل.**
- **المتصل** توسط ألف ونصف وهو طريق صاحب التيسير أو ألفين حسب ما ذكر الشاطبي. وعملياً نقوم بتوسط المتصل باعتباره أي مرتبة تزيد على القصر، حسب ما ذكرنا عن الشاطبي.
- **له التخفيف في الهمزتين المتتاليتين** في كلمة وبين كلمتين.

ففي كلمة: له تسهيل الثانية لكن قنبل أبدل الهمزة الأولى من (فرعون آمنتم) فقرأ (فرعون وامنتم) مع تسهيل الثانية وكذلك (وإليه النشور ءآمنتم) أبدل الهمز الأولى واوا.

وفي كلمتين له:

في المتماثلتين: البيزي يسقط الأولى من المفتوحتين (جاء أحد) ويسهل الأولى من المكسورتين أو المضمومتين مثل قالون وهو كقالون في كلمة (بالسوء إلا) له الإبدال مع الإدغام.

أما قنبل فيسهل الهمزة الثانية كورش أو يبدها حرف مد فهو كورش والمقدم التسهيل. أما مختلفتي الحركة فهو مثل باقي القراء من أهل (سما) وقد ذكرنا تفصيلها في قالون.

- ليس له إبدال في الهمز كقاعدة مطردة لكنه يبدل همز الكلمات التالية: (مؤصدة، وبأجوج ومأجوج).

وحذف همز (يضاهئون) فقراً (يضاهون).

وهمز (هزواً، كفؤاً، ضيزى فقراً ضئزى، مناة فقراً مناة)، وهمز مع المد (النشأة فقراً النشأة)، ننسأها، ترجى، مرجئون).

كلمة (اللائي) قرأها بدون ياء لكن البزي سهل الهمز أو أبدل الهمزة ياء فقراً (اللاي) مع المد المشبع وقبل مع تحقيق الهمز، وبالتالي يوجد مد طويل مشبع للبزي هنا ثم هو في سورة الطلاق (واللاي يئسن) أما يدغم الباءين أو يظهر مع سكتة يسيرة عليها. للبزي التسهيل للهمز له في: (لأعنتكم).

أضف البزي ألف قبل الباء وحذف الهمز في (استياسوا: استياسوا، يياس: يياس) إضافة لوجه قراءتها كالجهور.

حذف قبل الألف في (هاأتم فقراً هاأتم).

- لم ينقل إلا في كلمات محدودة وهي: (ليكة) (وسل، فسل) أي التي سبقت بفاء أو واو، ونقل همز كلمة قرآن فقراً: قران، في كل القرآن.

- الإدغام صغير: يماثل حفص عدا إظهار (يلهث ذلك).

وله في (اركب معنا) وجه إظهار للبزي وهو المقدم والآخر وجه الإدغام ويشاركه قبل في الإدغام فقط، وأظهر (يعذب من) ابن كثير برغم أنه جزم الباء في سورة البقرة.

- ليس له إمالة.

- للبزي التشديد في تاءات المضارعة (عنه تلهي، لا تكلم، ولا تئابزوا) وله هنا المد المشبع.

- للبزي التكبير في سور الختم.

- للبزي هاء السكت عند الوقف على كلمات (عم، فيم، بم، لم، مم) هاء السكت بخلف عنه والمقدم عدم هاء السكت.

- وقف ابن كثير بإثبات ياء في نهاية الكلمات التالية المنونة الآخر، واق، وال).

وقف بالهاء بدل تاء المؤنث المبسوطة في الكلمات التالية:

(يا أبت، رحمت، نعمت) كما وقف البزي بالهاء على (هيهات) في المؤمنون عكس قبل، أما باقي الكلمات فبالتاء ومنها (مرضات).

- في ياءات الإضافة له القواعد العامة التالية مع استثناءات في كل منها: فتح الياء قبل همز قطع مفتوح.

سكن الياء التي قبل همز القطع المضموم والمكسور.
وفتحها قبل (ال) التعريف، أما التي قبل همز الوصل وغير ما ذكر فليس له قاعدة مطردة.

مع وجود تفصيلات في كل نوع مما ذكر وهي موجودة في باب ياءات الإضافة من تسهيل الأصول في البحث القادم.

- ياءات الزوائد: الياءات التي أثبتها هي وقفاً ووصلاً.

ابه كتبه في الطيبة:

- له وجه توسط في مد التعظيم وهذا يأتي لكل القراء الذين لديهم قصر المنفصل.
- لابن كثير كباقي القراء وجه إشباع في المتصل (أحيل القارئ إلى تفصيل بحث المدود في الباب القادم فهو هام جداً).
- الهمزتان بين كلمتين: لقبيل وجه الإسقاط في الهمزتين المتماثلتين.
- الإدغام الصغير:
- يضاف لابن كثير براوييه وجه إدغام (ويعذب من).
- ولابن كثير وجه إدغام (يلهث ذلك).
- ويضاف لقبيل وجه عدم إدغام (اركب معنا) فيصبح لابن كثير براوييه وجهان.
- ويضاف للبرزي وجه إدغام (يس والقرآن) (نون والقلم)
- يزيد وجه غنة في الراء واللام للراويين.
- (هيئات) وجه جواز الوقف بالهاء عن قبيل.
- البرزي له وجه الوقف دون هاء السكت على نون المؤنث المشددة (عليهن، ههن، ههن..)
- وكذلك على ياء ضمير المتكلم (علي).
- ياءات الإضافة تزيد: في (عندي أو لم) لقبيل وجه إسكان وللبرزي وجه فتح.

- ياءات الإضافة: يزيد لقبيل وجه:

إثبات ياء في (يرتع ويلعب).

حذف الياء في (يتق ويصبر).

وجه إثبات ياء (ثم كيدون) الأعراف.

وجه إثبات ياء (فما آتان).

وجه إثبات ياء (وتقبل دعاء).



٣- قراءة أبي عمرو

- وهو قارئ البصرة في الشاطبية ويأتي من الدرّة يعقوب.
- له البسمة والسكت والوصل والمقدم السكت، والبسمة في غير أول سورة (براءة).
 - ليس له صلة ميم.
 - المد: لكل راو تفصيله بعد أسطر.
 - الهمزتان في كلمة وبين كلمتين:
- في كلمة واحدة:
- يسهل الهمزة الثانية ويدخل ألف بينهما.
- لكن ليس له الإدخال في (أئمة، أهلتنا، عامنتم له وبه، أئن).
- وقرأ في يونس (ما جئتم به بالسحر) بالاستفهام مع الإبدال والمد الطويل أو التسهيل مع القصر مثل كلمة (الذكرين).

بين كلمتين:

- في المتماثلتي الحركة يحذف الأولى.
- أما إذا كانتا مختلفتي الحركة فإنه يمثّل جمهور القراء وذكرنا التفصيل في قالون.
- الإمالة: يقلل ما كان على وزن (فعلى وفعلى).
 - انفرد الدوري بتقليل (ياحسرتا، يا ويلتي، أن).
 - ويميل ذوات الراء.
 - لكن له في (يا بشراي) فتح وإمالة وتقليل. والمقدم الفتح.
 - (تترا) وقفا الإمالة والفتح وهو مقدم ومرجح.
 - استثنى من ذوات الراء (أنصاري، الجار، جبارين).
 - قلل رؤوس الآي الأحد عشر إذا لم تكن من ذوات الراء أما ذوات الراء فأمالها هذا كله إذا لم تلحقها (ها) فإذا لحقتها فإنها تعامل كما لو لم تكن رأس آية.
 - أمال كلمة (التوراة، كافرين، الكافرين).
 - أمال كلمة (أعمى) الأولى التي في الإسراء (ومن كان في هذه أعمى).
 - (رء) أمال الهمز فقط، أما (رء) التي بعدها ساكن فتذهب الإمالة (رء القمر).

أمال راء (الراء، المر) حاء (حم).
 انفرد الدوري بإمالة (الناس) المكسورة.
 انفرد السوسي بإمالة الراء في ذوات الألف المقصورة بعد راء والتي بعدها (ال) تعريف
 (القرى التي، لذكرى الدار، نرى الله)، مع بقاء وجه الفتح له.

- الهمز المفرد:

(ها أنتم) سهل الهمز مع القصر.
 (اللائي) حذف الياء مع تسهيل الهمز أو إبداله ثم على التسهيل يوجد المد والقصر.
 وله في (واللائئ يمتن) الإدغام وعدمه عملياً عند العلماء وقالوا بالإدغام تماشياً مع
 قواعده برغم أن الشاطبي لم ينص على الإدغام في وجه الإبدال.
 (مؤصدة) قرأها بالهمز.
 أبدال همز (منسأته).
 حذف همز (يضاهئون).
 همز كلمات (التناؤش، مرجئون، ترجئ، لا يألئكم: وفيها إبدال السوسي على قاعدته،
 في إبدال الهمز الساكن كما سيمر).
 قرأ (عاداً لاوئ) بالنقل والإدغام بين التنوين واللام مثل ما ذكر في قالون دون همز.
 همز (هزؤا، كفؤا).

- زاد في الإدغام الصغير العديد من المواضع على حفص:

(إذ) أدغمها في حروف الصغير + حروف كلمة (تجد).
 (قد): أدغمها في حروف الصغير+الحروف اللثوية عدا الثاء + حروف (شض) + ج
 (تاء التأنيث): في حروف الصغير + اللثوية عدا الذال + ج
 (هل وبل) أدغم فقط (فهل ترى) في الحاقه والملك.
 كما أدغم: (ب + ف): يتب فأولئك، اذهب فمن.. أي باء الجزم في الفاء بعدها.
 (ر + ل) دوري بخلف عنه أما السوسي فبلا خلاف مثل (واصبر لحكم).

- (عدت، نبذت، أورثتم، اتخذت وبابه، اركب معنا، يلهث ذلك، يعذب من: في آخر البقرة حيث يسكنها) (كهيعص ذكر) (يرد ثواب).
- وهو يظهر (يس والقرآن، ن والقلم).
- يكسر ميم الجمع قبل ساكن مثل (بِمِمْ الأسباب).
- وقف على كل تاء تأنيث رسمت تاء بالهاء (كلمت، شجرت).
- أجاز في (ويكأن) الوقف على الكاف فقط أو في آخرها.
- أجاز في (فمال وأمثالها) الوقف على (ما) أو اللام.
- يقف على (أيه) بالألف في آخرها.
- ياءات الإضافة: عادة يفتح الياء قبل همز القطع المفتوح والمكسور لكن له خروج عن القاعدة وتفصيل ياءات الإضافة تذكر في بابها.
- ياءات الزوائد: ياءات الزوائد لديه في الوصل فقط وهي في بابها.

❖ ١- رواية الدوري:

- ليس له صلة ميم.
- له التوسط في المتصل (ألف ونصف من التيسير أو ألفين من الشاطبية).
- له القصر والتوسط في المنفصل: فيكون في المتصل والمنفصل:
- مدهما ألف ونصف من التيسير.
- مدهما ألفين من الشاطبية.
- توسط المتصل ألفين من الشاطبية مع قصر المنفصل ألف من الشاطبية.
- والعمل على ما ذكر في الشاطبية عادة.
- ملاحظة: ذكرناها سابقا ونؤكد عليها وهي أنه لم يذكر الشاطبي مقدار ألفين لكن اعتبر أن ما يزيد عن القصر هو توسط وما يزيد على التوسط هو طول ويقدر توسطه عادة بين الشيوخ بألفين وطوله بثلاثة ألفات.
- له التخفيف في الهمزتين في كلمة وبين كلمتين حسب ما شرحنا لأبي عمرو.
- لا يوجد إبدال في الهمز.
- ليس له إدغام كبير.

❖ ٢- رواية السوسى:

- له نفس أحكام البسمة والإمالة للدوري.
- له إبدال الهمز الساكن حرف مد من جنس حركة ما قبله (شعثما، وأمر، يؤتي).
- ويستثنى مايلي:
- الهمز الساكن بسبب الجزم للشرط أو الأمر (نساءها، تسؤكم، يشأ، يهيب، أنبهم، نبئنا، إقرأ) ما يؤدي الإبدال إلى تثقيله (تؤوي، تؤويه).
- ما يؤدي إبداله للاشتباه بكلمة ثانية (رعىا) يشتهه إبداله بري الماء.
- ما ينتقل بالإبدال من لغة إلى أخرى (مؤصدة) ولا يوجد غيرها حيث مصدرها عند أبي عمرو (أأصد) وعند غيره (أوصد) وإن كان المعنى واحدا.
- واستثنى من الإبدال كلمة (بارئكم) فلا تبدل وما ذكر من إبدالها في الشاطبية غير معمول به.
- له الإدغام الكبير وتفصيله في المبحث القادم في باب الإدغام الكبير حيث تم تفصيله وليس له في الشاطبية إلا الإدغام الكبير بينما ذكر في التيسير وجود عدم الإدغام الكبير.
- المد المتصل له التوسط (ألف ونصف من التيسير وألفين من الشاطبية).
- المنفصل له القصر (ألف فقط).
- له أحكام التخفيف في الهمزتين مثل الدوري.

أبو عمرو في الطيبة:

- للدوري والسوسى وجه التوسط والقصر في المنفصل أما المتصل فالتوسط.
- على وجه القصر له مد التعظيم في (لا إله إلا).
- السوسى والدروي كباقي القراء وجه إشباع في المتصل (أحيل القارئ إلى تفصيل بحث المدود في الباب القادم فهو هام جداً).
- الإدغام الكبير هنا للدوري والسوسى بخلف عنهما، ونص ابن الجزري على عدم اجتماع الهمز مع الإدغام الكبير، كذلك أن الإدغام الكبير لا يأتي على التوسط.
- ويزيد في الإدغام الكبير عن أبي عمرو: إدغام (اللاء يئسن) في وجه إبدال الهمز ياء.

كما استثني البعض الفاء من جواز الإشتماء أثناء الإدغام الكبير أما في الشاطبية فاستثنت الميم والباء فقط.

- على وجه القصر في المنفصل له مد التعظيم في (لا إله إلا).
- في الهمز المفرد: لراوي أبي عمرو في الهمز الساكن الذي يبدله السوسي في الشاطبية لراوييه الإبدال وعدمه.

- الإدغام الصغير:

- يضاف لأبي عمرو وجه عدم إدغام (نبذت).
- لأبي عمرو براوييه وجه غنة للنون عند الإدغام في اللام والراء.

- الإمالة:

- له في (فعلى) وجه فتح
- (الدنيا) يضاف لأبي عمر الدوري فقط وجه إمالة فيكون له في هذه الكلمة (الفتح والتقليل والإمالة) بينما السوسي له (الفتح والتقليل) فهي على وزن فعلى.
- له وجه فتح رؤس الآي الإحدى عشر والتي ليس فيها راء، أما ما فيه راء فالإمالة فقط.
- (حم) لأبي عمرو وجه فتح.
- (أن، ياويلتي، يا حسرتا، يا أسفى) وجه فتح لدوري أبي عمرو.
- (متى، عسى، بلى) لدوري أبي عمرو وجه تقليل.
- (للناس) يضاف للدوري وجه فتح.
- (الجار) للدوري وجه إمالة.

- ياءات الإضافة نفس التي في الشاطبية.

- ياءات الزوائد: يزيد عن السوسي إثبات الياء في (فبشر عباد).



٤- قراءة ابن عامر

- وهو قارئ الشام.
- له السكت والوصل والبسملة بين السورتين والمقدم البسملة مع أن الشاطبي نص أن المقدم السكت وكذلك التيسير لكن عند الرجوع إلى أصل طريق التيسير تم تحقيق أن البسملة هي المقدمة.
 - له التوسط في المدين المنفصل والمتصل التوسط هنا مقدار ألفين ولا يوجد فوق القصر من التيسير.
 - ليس له إدغام كبير إلا ما يقال في (أتعدائي) التي تعتبر من قبيل الإدغام الكبير.
 - ولا إبدال في الهمز له إلا (سأل: في المعارج، موصدة، ياجوج وماجوج).
 - يقرأ (يضاهون) بلا همز، يهمز (نرجى، مرجئوهن، هزؤا، كفؤا، البريئة).
 - الإمالة: أمال فقط (الر، المر، يا كهيعص مريم) وإمالات خاصة لكل راو سنذكرها لا تخضع لقاعدة وفتح مجريها وقرأ (مُجراها).
 - وقف ابن عامر بالهاء في (يا أبت) حيث وقع.
 - ياءات الإضافة ليس له قاعدة مطردة في فتحها تخضع وقد ذكرنا التفصيل في البحث القادم من تسهيل الأصول.
 - ياءات الزوائد: بالنسبة لياءات الزوائد يوافق ابن عامر ما رسم في المصحف وله في (فما آتان الله) بالنمل حذف الياء الساكنة.
 - وكذلك أثبت ياء (كيدوني) في الأعراف عن هشام وصلا ووقفاً مع أنه في الحرز ذكر أن له الخلف فيها لكن عند تحقيق طريق الشاطبية يتبين أن الإثبات هو المعتمد.

❖ ١- رواية هشام:

- ليس له التخفيف في الهمزتين في كلمتين وكلمة إلا إذا كانت الهمزتان مفتوحتين في كلمة ولكن له أحكام إدخال بين الهمزتين.

في كلمة:

الثانية مفتوحة: له الإدخال بين الهمزتين مع التسهيل أو التحقيق.

باستثناء (عأن كان ذا مال) في القلم فقد سهل مع الإدخال لكن ليس له التحقيق فيها.

الثانية مضمومة: الإدخال مع التحقيق والتسهيل.

عدم الإدخال مع التحقيق.

باستثناء آل عمران فليس له وجه التسهيل مع الإدخال.

الثانية مكسورة: إدخال مع تحقيق وعدم إدخال مع تحقيق باستثناء خمس كلمات في

سبعة مواضع (أئنكم الأعراف وفصلت، أئنكأ ألهة، أئن لنا لأجرا، إذا ما مت) فله الإدخال

مع التحقيق فقط، وفي فصلت له التسهيل مع الإدخال إضافة للتحقيق مع الإدخال.

أما الهمزتان بين كلمتين فليس له فيها تخفيف.

- الإمالة: له إمالات متفرقة إضافة لما ذكر في ابن عامر (إناه، عابدون، عابد، مشارب، آنية

أمال الهمز).

- ليس له إدغام كبير ولا إبدال همز.

- له التخفيف في الهمز عند الوقف على الكلمة التي تحوي همز متطرف وتفصيله في بابه من

البحث القادم هو وحمة القارئان الوحيدان اللذان لهما تخفيف الهمز المتطرف ويكون

التسهيل في وجه الروم أما الإبدال فمع الإسكان.

- الإدغام الصغير: له إدغامات صغيرة عديدة تزيد على حفص في (إذ، قد، تاء تأنيث، مع

إدغامات متفرقة).

إذ: تدغم في (حروف الصغير + حروف كلمة تجد).

قد: في حروف الصغير + اللثوية عدا الثاء + حروف (شض) + ج

لكن أظهر (لقد ظلمك).

تاء التأنيث: الحروف اللثوية عدا الذال + الصاد لكن يستثنى (لهدمت صوامع).
هل وبل: حروف الصفير عدا الصاد + اللثوية عدا الذال + ت
عدا (هل تستوي الظلمات) فلم يدغمها.
أدغم (أورثتم، ن والقلم، يس والقرآن، كهيعص ذكر، يرد ثواب، لبثت، اتخذت وبابه).
أظهر (يلهث ذلك).
ابن عامر يشارك حفص في تحريك (يعذب من) في البقرة.
وفي الباقي هو كحفص.

- ليس له قاعدة مطردة في ياءات الإضافة .
- يحذف ياءات الزوائد عدا (ثم كيدون) في الأعراف فإنه يشبثها وصلًا ووقفًا.

هشام في الطيبة:

- له وجه قصر في المنفصل مع توسط المتصل.
- هشام كباقي القراء وجه إشباع في المتصل (أحيل القارئ إلى تفصيل بحث المدود في الباب القادم فهو هام جداً).
- على وجه القصر له مد التعظيم (لا إله إلا).
- له وجه الغنة في اللام والراء.
- الهمزتان في كلمة له نفس أحكام الشاطبية إلا أنه يزداد له في:
المفتوحتين: وجه تحقيق الهمزتين دون إدخال كحفص.
- الثانية مكسورة: في المواضع المخصوصة بالإدخال لهشام وجه عدم إدخال مع تحقيق.
- وله في (ءأعجمي) وجه إثبات الهمزة الأولى التي يحذفها في الشاطبية وعليه الأوجه الثلاثة المعروفة في الهمز الثاني في الطيبة يضاف لها وجه تسهيل دون إدخال كالجهور.
- وله أيضاً في (ءأعجمي، أن كان ذا مال) تسهيل دون إدخال.
- يوجد في الهمز المتطرف وجه التحقيق للهمز لهشام إضافة لوجه التخفيف الذي تم ذكره.

- الإدغام الصغير: يضاف له وجه إدغام في:
حروف (سجز) في تاء التأنيث.
وكذلك (لهدمت صوامع).
وله وجه إدغام لهل وبل في حرفي (نض).
وله وجه إدغام في (ب في ف)، عدت، نبذت، يلهث ذلك.
- لابن عامر براوييه وجه غنة للنون في إدغام اللام والراء لكن ننبه أن غنة اللام والراء غير مأخوذ بها على وجه إشباع المنفصل لابن ذكوان.
- الإمالة:
له وجه فتح في (إناه).
(رأى كوكباً، رأى أيديهم) يضاف له وجه إمالة في الهمز والراء وهو عن الداجوني فهو على التوسط.
(رآك، رآها، رآه) له وجه فتح الراء وإمالة الهمزة الشاطبية الفتح فقط.
(مشارب) له وجه فتح.
(عابدون، عابد) وجه فتح.
(آنية) سورة الغاشية: وجه فتح.
(شاء، جاء، زاد) وجه إمالة.
(يا مريم: وجه فتح.
(حباب) وجه إمالة لابن عامر براوييه.
- ياءات الإضافة نفسها عدا أن له:
وجه فتح في (أرهطي أعز).
(ما لي لا أرى) وجه إسكان.
(وما لي لا أعبد) يس: وجه إسكان.

- ياءات الزوائد يزيد هنا:

(ثم كيدون) الأعراف: وجه حذف الياء.

❖ ننبه أن لهشام في الطيبة في آية (إلا أن يكون ميتة) الأنعام ١٤٥ وجه تذكير (يكن) برغم أن ابن الجزري لم يذكر سوى التأنيث، وسبب وجود وجه التذكير أنها وردت في تلخيص الطبري وفي المبهج والمستنير وهي من كتب الطيبة.

❖ ٢- رواية ابن ذكوان في الشاطبية:

- ليس له التخفيف في الهمزتين في كلمة وكلمتين أو إدخال.

- الإمالة:

له إمالة لألف الماضي الثلاثي (جاء، شاء، زادهم بخلف عنه والراحج الإمالة عدا الأولى في البقرة فبلا خلاف، التوراة) فقط.
أمال كلمات متفرقة (حم، رءاك، رءا، رءاها) الرءا والهمز، (عمران، حمارك، الحمار، الحراب، الإكرام إكراههن، أدراك ومشتقاتها) والإمالة بخلف عنه والمقدم الفتح، لكن الحراب المكسورة بلا خلف، وهو الراوي الوحيد الذي يعميل (عمران، الحراب).

- الإدغام الصغير:

إذ: يدغمها في الدال فقط.

قد: يدغمها في الحروف اللثوية عدا الثاء + ض + ز عدا (ولقد زينا) فروي فيها الخلاف.

تاء التأنيث: الحروف اللثوية عدا الدال + ص لكن له الإظهار في (وجبت جنوبها).

هل وبل: لا يوجد إدغام.

إضافة إلى أنه: أدغم (يس والقرآن) (ن والقلم) وهو كحفص يدغم (يلهث ذلك).

وأظهر (اركب معنا).

وفي الباقي هو كحفص.

- ليس له قاعدة مطردة في ياءات الإضافة وستذكر في باب ياءات الإضافة.
- يحذف ياءات الزوائد وله في (فلا تسألن) الكهف، إثباء الياء بخلف وهو خروج عن الرسم كما ذكرنا سابقاً.

ابه ذكوان في الطيبة:

- له وجه إشباع في المنفصل والمتصل (٣ ألفات).
- الهمزتان في كلمة: له في (ءأسجد): وجه التسهيل في الهمزة الثانية.
- له وجه غنة في اللام والراء على التوسط.
- له وجه سكت على الساكن قبل الهمز عدا حروف المد. وسكته نوعان: الخاص (على: ال، شيء، والمفصول).
- العام على كل ساكن قبل الهمز عدا السكت. على حروف المد لا يأتي له.

- الإدغام الصغير:

- زاد وجه إدغام لتاء التأنيث في التاء.
- وزاد وجه إدغام في (أنبتت سبع)، (يس والقرآن) (ن والقلم).
- لابن عامر براوييه وجه غنة للنون في إدغام اللام والراء لكن ننبه أن غنة اللام والراء غير مأخوذ بها على وجه إشباع المنفصل لابن ذكوان.

- الإمالة:

- وجه إمالة في (خاب) وقد ذكرناه.
- وجه إمالة في (مزجاه، يلقاه، أتى أمر).
- له وجه إمالة في ما فيه راء بعد ألف ممالاة عند باقي القراء (أي ذوات الراء): ألف مقصورة ملاصقة لراء قبلها أو ألف قبل راء مكسورة (ذكرى، نصارى، الدار، النهار).
- وجه إمالة في (كافرين).

(شاربين، الحوارين في المائدة والصف) وجه إمالة.
(مشارب) وجه إمالة.

- هاء الضمير: له وجه عدم إشباع الكسرة عند الوصل في (اقتده).
- ياءات الإضافة نفسها لكن يزيد:
(وما لي أدعوكم) وجه فتح.



٥- قراءة عاصم

- عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر هم قراء الكوفة.
- له البسملة بين السورتين عدا أول براءة.
- أحكامه معروفة وقراءته هي الأساس الذي نقيس عليه في الكتاب هنا وخاصة ياءات الإضافة والزوائد.
- له التوسط في المنفصل والمتصل (فويق التوسط من التيسير ألفان ونصف، والتوسط من الشاطبية حسب ما ذكرنا ويقدر بألفين).
- الأحكام التجويدية لحفص وشعبة نفسها وهي معروفة واعتبرنا هنا في الكتاب أن تجويد قراءة حفص الشائعة هي الأصل الذي نقيس عليه.
- له التوسط والطول في (عين) مثل جميع القراء.
- ليس له إدغام كبير إلا ما يذكر في (مكّني ربي) (تأمّنًا) من أنها ملحقة بباب الإدغام الكبير.
- هو القارئ الوحيد الذي همز يضاھئون.
- يتميز أنه يلتزم بما يرسم في الوقف فيقف على الهاء المرسومة تاء بالتاء وكذلك بالنسبة للمقطوع والموصول وهي مفصلة في كتب تجويد حفص، كذلك ياءات الزوائد يحذفها عدا (فما آتان) في النمل فيثبتها مفتوحة وصلًا ويقف بحذفها أو إثباتها.
- أما ما تتميز به رواية شعبة و حفص فهو مايلي:

❖ ١- رواية حفص:

- له سكتات تميز روايته: (عوجا) (مرقدنا) (من راق) (بل ران) عن كل الروايات وباقي القراء.
- يظهر (يس والقرآن) (ن والقلم).
- ليس له إمالة إلا: (مجرها) في هود.

حفص في الطيبة:

- له وجه قصر المنفصل مع توسط المتصل (أحيل القارئ إلى تفصيل بحث المدود في الباب القادم فهو هام جداً).
- له وجه إشباع في المتصل ككل القراء والرواة.
- له وجه سكت على الساكن قبل الهمز عدا حروف المد وسكته نوعان: الخاص (على: ال، شيء، والمفصول).
- العام على كل ساكن قبل الهمز عدا السكت على حروف المد.
- لحفص وشعبة وجه عدم إدغام في (اركب معنا).
- وكذلك وجه إدغام في (يس والقرآن) (ن والقلم).
- وله وجه عدم إدغام في (يلهث ذلك).
- لحفص وجه غنة لإدغام النون عند اللام والراء.

❖ ٢ - رواية شعبية:

- لا يوجد فروق في القواعد الإجمالية بينه وبين حفص بل في الفرش وأمور فرشية تتعلق بالأصول.
- الهمز المفرد: له الإبدال فقط في (لؤلؤ فقرأها لؤلؤ) وكذلك كلمة (مؤصدة) قرأها (موصدة).
- وهمز الكلمات التالية (هُزُوا، كَفُّوا، مرجئون لأمر، ترجئ).
- الإمالة: يميل (رمى) في الأنفال، (هار) التوبة.
- (أدراك) (أدراكم) أينما وقعا.
- (بل ران)، (أعمى) موضعي الإسراء.
- همزة (نأى)، الراء والهمز في (رأى) التي بعدها متحرك (رأى كوكبا)، أما التي بعدها ساكن فالراء فقط (رء الشمس، رء المجرمون).
- راء (الر، المر)، ها ويا (كهيعص).
- طا وها (طه)، طا (طس، طسم).

يا (يس)، حا (حم).

وهذه الإمالات في الوقف والوصل.

أما وقفا فقط فأمال (سوى، سدى) حيث أنها منونة وصلًا.

(مجرأها) لم يملها وقراها (مُجرأها).

- ما خالف به شعبة حفص في فرش الكلمات التالية وهي كلمات متعلقة بالأصول:

ليس له سكتات حفص المعروفة (مرقدنا، عوجا).

أدغم (اتخذت، اتخذتم) (ن والقلم) (يس والقرآن).

قرأ الكلمات التالية بهمزتين استفهام:

(ءأمنتهم له، به) (ءإن لنا) الأعراف، (ءإنكم لتأتون) الأعراف والعنكبوت، (ءأعجمي)

فصلت (ءإننا لمغرمون) الواقعة، (ءأن كان ذا مال) القلم.

أسكن هاء الضمير في الكلمات التالية: (يؤده إليك) (نؤته) آل عمران، (نولهُ) (نصلهُ) (يتقهُ).

ليس له صلة في (فيه مهانا).

خالف حفص في كلمتي (وما أنسانيه إلا) سورة الكهف (عليه الله) سورة الفتح حيث كسر الهاء.

يأءات الإضافة التي خالف بها حفصاً:

أسكن ياءات الإضافة التالية (بيتي) في [البقرة: ١٢٥، والحج: ٢٦، ونوح: ٢٨].

(وجهي) [آل عمران: ٢٠، والأنعام: ٧٩].

(يدي إليك) [المائدة: ٢٨].

(أجري إلا) حيث وقع.

(معي) حيث وقعت، (وما كان لي) [إبراهيم: ٢٢، وص: ٦٩].

(ولي فيها) [طه: ١٨]، (ولي نعجة) [ص: ٢٣].

(ولي دين) [الكافرون: ٦].

وفتح الياءات التالية:

(بعدي اسمه) (عهدي الظالمين)

(يا عبادي لا خوف) [الزحرف: ٦٨].

(فما آتان) في النمل: ٣٦ حذف الياء وصللاً ووقفاً.

وهذه إجمال خلاصات قراءة شعبة عن حفص إضافة إلى بعض الخلافات في الفرش التي لم نذكرها.

شعبة في الطيبة:

- لشعبة كباقي القراء وجه إشباع في المتصل (أحيل القارئ إلى تفصيل بحث المدود في الباب القادم فهو هام جداً).

- لحفص وشعبة وجه عدم إدغام في (اركب معنا)

وكذلك وجه إدغام في (يس والقرآن) (ن والقلم)

وله وجه عدم إدغام في (يلهث ذلك)

- لشعبة: وجه عدم إدغام في (يس والقرآن، ن والقلم)

فيكون لعاصم براوييه وجهان.

كذلك لشعبة وجه عدم إدغام (يلهث ذلك) (اركب معنا).

- الإمالة: لشعبة ما يلي:

(بلى) له وجه إمالة.

(سوى، سدى، رمى) وجه إمالة.

(نأى) وجه إمالة في النون فقط.

وبالتالي فأصبح تفصيل احتمالات إمالة شعبة لكلمة (نأى) :

إمالة الهمزة فقط وفي الإسراء فقط... وهو في الشاطبية

إمالة الهمز والنون في الإسراء فقط .

الفتح في النون والهمز ... وهذا انفرد به المبهج ولا يعمل به حسب ما ذكر البنا لأنه

انفراد

إمالة الهمز فقط في سورة الإسراء وفصلت ... كذلك انفرد به ابن سوار وقال البنا لا

يعمل به لأنه انفراد .

وطبعا تتبع الألف إمالة الهمزة .

(أدراك، أدراكم) وجه فتح

(يا بشرى) وجه إمالة.

(رأى) له وجه فتح باستثناء (رأى كوكباً) فالإمالة فقط.

(رآه، رآها، رآك) وجه فتح الراء والهمز.



٦- قراءة حمزة

- له الوصل بين السورتين دون بسملة.
- يمد المتصل والمنفصل مداً مشبعاً (٣ ألفات).
- يشم الراوي خلف صاد كلمة (الصراط، صراط) أينما ورد بينما خلاد يشم الأولى في الفاتحة (الصراط المستقيم).
- يضم هاء (عليهم، إليهم، لديهم) دوماً.
- يقرأ بضم ميم الجمع والهاء قبلها إذا وقعتا قبل ساكن وكان قبلهما كسر أو ياء (بهم الأسباب، قلوبهم العجل) ويشاركه بهذا الكسائي.
- لديه اشمام للصاد قبل الدال الساكنة في: (أصدق، يصدفون، تصديق، فاصدع، قصد، يصدر).
- وكذلك في (المصيطنون، بمصيطن).
- الإدغام الصغير:
 - إذ: خلف أدغم فيها (الدال والتاء).
 - خلاد أدغم فيها (حروف الصغير + حروف كلمة تجدد عدا الجيم).
 - قد: أدغم في حروف الصغير + الحروف اللثوية عدا التاء + شض + ج.
 - تاء التأنيث: أحرف الصغير + اللثوية عدا الدال + ج.
 - هل وبل: أدغم في (سين، تاء، ثاء) (بل طبع) أدغمها خلاد فقط بخلف عنه.
 - أدغم حمزة: (عدت، نبذت، أورثتم، كهيعص ذكر، يرد ثواب، لبثت، اتخذت ومشتقاتها)
 - كما أدغم خلاد (ب في في: يتب فأولئك، اركب معنا) والأخيرة بخلف عنه والمقصود بإدغام الباء باء الجزم في الفاء بعدها.
 - أظهر (ن والقلم، يس والقرآن) كما أظهر (سين ميم).
 - أظهر خلف (اركب معنا).
- ليس له إدغام كبير باستثناء (بيت طائفة، والصفات صفا، فالزاجرات زجرا، فالتاليات ذكرا، والذاريات ذروا) وانفرد خلاد بإدغام (فالملقىات ذكرا، المغيرات صبحا) بخلف عنه والمقدم الإدغام.

- له التحقيق في الهمزتين من كلمة ومن كلمتين مثل كل الكوفيين.
- له أحكام التخفيف في الهمز عند الوقف على كلمة تحويه ويكون بالإبدال أو التسهيل أو الحذف أو النقل وتذكر في بابها وعادة الهمز الساكن يتم إبداله والمتحرك تسهيله والذي قبله ساكن ننقل حركة الهمز للساكن ونحذف الهمز أو أننا نعامل الهمزة حسب ما رسمت عليه، والتفصيل في باب من المبحث القادم.
- الإمالة: له الإمالة في ذوات الياء إضافة لإمالات عديدة متفرقة، فمثلاً يميل ما كان على وزن (فعلى، فعلى) وأمال الألف المتطرف المرسوم ياء من (متى، بلى، عسى، يا أسفى، أنى الاستفهامية) واستثنى (لدى، إلى، حتى، على، ما زكى) ومن الألف الواوية أمال كلمات (الربا، الضحى، القوى) وكذلك المزيد من الفعل الثلاثي الواوي حيث يصبح بالزيادة ياء (أدنى، تزكى، زكاهما) كما أمال ألفات السور الإحدى عشر عدا ٤ كلمات (دحاهما، تلاها، طحاهما، سحى).
- أمال راء (تراء الجمعان) أما في الوقف فأمال الهمز والراء.
- أمال الهمز والراء في (راء) التي بعدها متحرك أما التي بعدها ساكن فأمال الراء فقط مثل (راء القمر).
- أمال ألف الفعل الثلاثي الماضي (جاء، شاء، زاد، ران..) واستثنى (زاغت) في الأحزاب وصاد.
- أمال الراء في (الر، المر) والها في (طه) والياء من فاتحة مريم ويس، والطاء من (طه، طسم، طس) والحا من (حم).
- كما أمال ألف (كلاهما).
- قلل حمزة الألف الواقعة قبل الراء المتطرف المكسور في كلمتي (البوار، القهار).
- أمال نون وهمز (نأى).
- وأمال (ضعافا) في النساء وهذه زادها حمزة على الكسائي.
- آتيك في النمل وهذه زادها حمزة على الكسائي.
- قلل ذات الراء المتطرف المكسور من الكلمة التي فيها راء مكررة مثل (الأبرار).
- قلل ألف كلمة (التوراة).

واستثني من ذوات الياء لحمزة (خطايا وبإها، هذان، عصاني، ما أتان، آتاني، أحيا، نحيا، هداي، مثواي، محياي، الرؤيا، رؤيا، رؤياي، مشكاة، مرضاة، تقاته).

- **ياءات الإضافة** ليس هناك قاعدة مطردة في فتحها لكنه يسكن عادة الياء قبل (ال) التعريف.

- **ياءات الزوائد** عادة يوافق رسم المصحف:

وياءات الزوائد التي يثبتها إنما يثبتها وصلاً فقط.

وله: إثبات ياء (وتقبل دعاءي) وصلاً ووقفاً، وكذلك (أتمدوني بمال) مع إدغام النونين فيقرأ (أتمدوني بمال).

وحذف ياء (فما آتان الله) وصلاً ووقفاً.

❖ ١- رواية خلف:

- له السكت على (ال) قبل الهمز وكذلك على (شيء، شيئاً) قولاً واحداً وهذا أثناء الوصل، أما في الوقف فلة النقل والسكت على (ال) وله الإبدال والإدغام في (شيء و شيئاً) فتصبح (شيء، شيئاً) أو له الحذف في (شيء) فتصبح (شيء) والنقل في (شيئاً) فتصبح (شيئاً).

- له السكت على الساكن قبل الهمز بين كلمتين مثل (من آمن بالله) بخلف عنه وهذا أثناء الوصل أما في الوقف فله النقل والسكت والعدم.

على أن تفصيل أحكام السكت والنقل لحمزة تأتي في بابها مفصلة.

- له عدم الغنة في النون الساكنة والتنوين عند إدغامها في الياء والواو.

❖ ٢- رواية خلاد:

- له السكت وعدمه على الساكن قبل الهمز في (ال، شيء، شيئاً) عند الوصل أما عند الوقف عليه فله نفس أحكام خلف.

- ليس له سكت على الساكن المفصول مثل (من آمن) في حال الوصل أما في حال الوقف فله النقل وعدمه.

وتفصيل هذه الأحكام يذكر في بابها.

- له الخلف في إمالة (ضعافاً، آتيك) بينما خلف فيميل قولاً واحداً.

حمزة في الطيبة:

- له وجه توسط في (شيء).
- له وجه توسط في (لا) التبرئة (لا مرد، لا ريب، لا كاشف، لا طاقة).
- له السكت براوييه على: (ال وشيء) أو (أل وشيء و الساكن المفصول غير المد) أو (ال وشيء و الساكن المفصول والموصول قبل الهمز) أو ما سبق مع السكت على المد المنفصل أو ما سبق مع المد المنفصل والمتصل ويسمى هذا السكت العام، أو عدم السكت أبداً، وتفصيل الروايات والتحريرات بينها في بابها من البحث القادم والقسم الأخير.
- عند الوقف على المفصول أو الموصول لراوي حمزة النقل والتحقيق ثم التحقيق يكون بالسكت أو دونه.

يضاف لحمزة براوييه وجه السكت على المد المنفصل عند الوقف عليه.
وعند الوقف على المد المنفصل المتعلق بالألف (بما أنزل) يضاف إلى ما ذكر وجه تسهيل مع المد والقصر.

وعند الوقف على المد المنفصل المتعلق بالياء أو الواو (قولوا آمناً) يضاف إلى ما ذكر وجه النقل ووجه الإبدال مع الإدغام بالياء أو الواو.
عند الوقف على الكلمة التي فيها همز متطرف في بداية الكلمة وقبلها كلمة متحركة غير المتوسطة بزوائد التي مر حكمها في الشاطبية مثل (الله أحد، متخذات أحدان..). فله التسهيل في الهمز إلا الهمز المفتوح بعد كسر أو ضم ففيه الإبدال (الله أحد).

- الإدغام الصغير:

اختلف عن حمزة براوييه بإدغام (بل وهل) في الطاء بينما في الشاطبية خلاد فقط بخلف عنه.

يضاف لحمزة وجه إدغام (يعذب من).

يضاف لخلاد وجه عدم إدغام (ب في ف).

- الإمالة:

(القهار، البوار) وجه فتح.

له في الراء المكرر وجه إمالة الألف بين الراءين إضافة للتقليل.

- له وجه إمالة في هاء التأنيث عن حمزة كالتي للكسائي تماماً حسب ما ذكر في الشاطبية.



٧- قراءة الكسائي

- بسملة بين السورتين عدا أول براءة.
- له التوسط في المد المتصل والمنفصل (٤ حركات).
- يوافق حمزة في إتمام الصاد الساكنة قبل الدال المفتوحة (باب أصدق).
- كذلك يشارك حمزة في ضم ميم الجمع والهاء قبلها إذا وقعتا قبل ساكن وكان قبلها كسر أو ياء (بهم الأسباب، وعليهم الجلاء).
- الهمز المفرد: ليس له إبدال أو تخفيف في الهمز لا وصلًا ولا وقفًا إلا في مواضع قليلة فيبدل مثلاً في كلمة: (موصدة، الذيب، يضاهاون) وكذلك ياجوج وماجوج يبذل كالجهمور عدا عاصم.
- حذف الهمز في (أرأيت) ومشتقاتها فقرأ (أريت).
- نقل الهمز: ليس له نقل في الهمز إلى الساكن قبله إلا في مواضع قليلة: (فسل، وسل) التي قبلها واو أو فاء.
- الإدغام الصغير: له إدغامات صغيرة عديدة ويعتبر أكثر قارئ توسع في هذا الباب فعلى الغالب يدغم (قد، تاء المؤنث، إذ، هل، بل.. والعديد من الإدغامات المتفرقة) وقد بسط البحث في موضعه من الكتاب في الباب القادم.
- إذ: تدغم في (حروف الصغير + حروف كلمة تجدد عدا الجيم).
- قد: أدغم في (أحرف الصغير + الأحرف اللثوية عدا التاء + شض) + ج
- تاء التأنيث: أحرف الصغير + الأحرف اللثوية عدا الذال + ج
- هل وبل: حروف الصغير عدا الصاد + اللثوية عدا الذال + تنض
- ويدغم: (ب في ف) مثل (يتب فأولئك).. أي باء الجزم في الفاء.
- (نخسف بهم، نبذت، عدت، ن والقلم، يس والقرآن، كهيعص ذكر، يرد ثواب، لبثت ومشتقاتها، اتخذت ومشتقاتها، أخذت، يعذب من في البقرة حيث يسكن الباء) وانفرد أبو الحارث بإدغام (يفعل ذلك).

- **الإمالة:** أمال إمالات حمزة المذكورة لكنه زاد عليه في الألف المنقلبة عن واو (دحاها، طحاها، تلاها، سجي).
لم يمل ألف الفعل الماضي الثلاثي.
وأمال (التوراة) التي قللها حمزة.
وأمال (بل ران).
وأمال الألف الواقعة بين راءين ثانيتهما مكسورة (الأبرار، الأشرار) بينما قللها حمزة.
أمال الكسائي برويه كلمة (هار) ولم يملها حمزة.
هو مثل حمزة في (راء).
في فواتح السور زاد على حمزة بإمالة (هاء) من (كهيعص) وإمالة الياء من (يس).
كما زاد على حمز بإمالة (الرؤيا) المعرفة بألف ولام وإمالة (رؤياي).

- **إمالة هاء التأنيث:** تميز الكسائي بإمالة ما قبل هاء التأنيث عند الوقف عليها:
فإذا كان قبلها أحد حروف جملة (فجئت زينب لذود شمس) فله الإمالة فقط وكذلك
أحد حروف كلمة (أكهر) المسبوقة بكسر أو ياء.
أما إن سبقها أحد باقي الحروف فله الإمالة والفتح إلا الألف فلا تمال الهاء التي بعدها
أبداءً، ثم ما فيه وجهان يكون فيه وجه الإمالة هو المقدم.

- **يقف على هاء التأنيث المرسومة تاء مبسوطة رسماً بالهاء:**
كذلك وقف بالهاء على التاء في (ذات بهجة، مرضات، هيهات، اللات، ولات).
ووقف بالألف على (ياأيه) في النور والزخرف والرحمن.
وأجاز الوقف على (ويكأن، ويكأنه) على الياء.
ووقف بالياء على (واد) من (واد النمل) وكذلك على (بهاد العمي) النمل.
- ليس له قاعدة مطردة في ياءات الإضافة.

- **ياءات الزوائد:** ما يثبت من ياءات الزوائد ففي الوصل فقط.
التزم بما ثبت رسماً عدا: (يوم يأت لا تكلم) (نبح) في الكهف بإثبات الياء وصلماً.
وقراً (فما آتاني الله) بالنمّل يحذف الياء وصلماً ووقفاً.
وباقى الياءات والأحكام هو كحفص.

❖ ١- رواية أبي الحارث:

ليس له اختصاصات اجمالية تميزه.
عدا إدغام (يفعل ذلك) حيث انفرد بإدغامه.

❖ ٢- رواية الدوري:

اختص دوري الكسائي بإمالة (الألف الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة) وهي لم يملها حمزة مثل (أبصارهم، الدار، أوبارها..). كما أمال الدوري (كافرين، الكافرين).
أمال كلمة (أنصاري، بارئكم، البارئ)
أمال باب (يسارع) مثل يسارعون، نسارع.
أمال ألف (الجوار، آذاننا، آذانهم، طغيانهم، رؤياك، محياي، هداي، مشكاة) ولم يملها حمزة.

الكسائي في الطبعة:

- للدوري وجه عدم غنة للنون في إدغامها في الياء.

- الإمالة:

(رؤياي) له وجه عدم إمالة.

(البارئ) وجه عدم إمالة للدوري.

(فلا تمار، فأواري، يواري) وجه إمالة عن الدوري.

- (الغارِ) وجه فتح عن الدوري.
- يوجد له في هاء التانيث التي قبلها همزة أو هاء وكان قبلهما كسر أو ياء يوجد له وجه فتح.
- رجح ابن الجزري في الوقف على (ويكأن، ويكأنه) الوقف على آخر الكلمة.



٨- قراءة أبي جعفر

راويها ابن جهمز وابن وردان الخلافات بينهما يسيرة:

- بسمل بين السورتين كقالون عدا أول التوبة.

- له قصر المنفصل (مقدار ألف)

- له توسط المتصل (وهو بمقدار ألف ونصف من طريق التحبير وله ألفين من طريق الدرّة) والمقدم الأول لكن العمل عند جمع الشاطبية والدرّة على التوسط حسب ما ذكرنا بمقدار ألفين على تقدير أن التوسط هو المقدار الذي يزيد على القصر والطول هو المقدار الذي يزيد على التوسط دون تحديد مقادير.

- له صلة ميم الجمع دوما إلا إذا كان بعدها ساكن.

- الهمزتان في كلمة:

سهل الهمزة الثانية مع الإدخال في الأنواع الثلاثة لاجتماع همزتين، وكذلك في أئمة سهل مع إدخال ألف.

- الهمزتان بين كلمتين:

المتفتتان بالحركة: سهل الثانية

المختلفتان بالحركة: هو مثل الجمهور.

- الهمز المفرد: يبدل الهمز الساكن دوما من جنس حركة ما قبلها (يومنون، ياتل).

باستثناء (أنبئهم، نبئهم) فلا يبدلها، كما أبدل (نبئنا بتأويله) حسب ما ذكر في الدرّة لكن عند تحقيق المسألة نجد أن لابن جهمز التحقيق والإبدال لأن التحقيق هو ما ذكره ابن سوار في المستنير وهو طريق التحبير وبالتالي فالتحقيق يؤخذ من التحبير والإبدال يؤخذ من التيسير. يبدل أيضا ما أبدل ورش من الواو المفتوح بعد ضم (موجلا، مودن..). باستثناء ما كان عين الفعل كورش (فؤاد.. ومشتقاتها).

إذا وجد بعد الحرف المبدل إليه حرف مشابه فإنه يقوم بالإدغام والتشديد (رؤيا، الرؤيا رؤياي، رؤياك..: رياء، الرياء، رياءك..).

أبدل أيضا همز كلمات (سأل، منسأته، ليطئن، لنبؤئهم، قرئ، ملئت، استهزئ، ناشئة، خاسئا، شانئك) حسب الحرف الذي رسمت عليه واختلف عنه في كلمة (موطئا، خاطئة

الخاطئة، فئة، مائة، فمتين، مائتين، فئتان، مئتان) والمقدم التحقيق لابن وردان والإبدال لابن جماز.

وأبدل همز (جزء، جزء، كهيئة، النسيء) وأدغم مع الياء عند وجودها فتصبح (جزّ، جزّاء، كهية، النسيّ).

له حذف همز كلمات (متكأ، متكئين، خاططين، المستهزئين، الصابئين، الصابئون، يطئون، تطئوهم، يضاؤون).

واختلف عن ابن وردان في حذف همز (المنشئون) وحذف ابن جماز.

سهل الهمزة الثانية من كلمات: (أرأيت، إسرائيل) كما سهل همز (كائن) بينما قرأها باقي القراء عدا ابن كثير (وكأين)، كما سهل همز (هأنتم): والثلاثة الأخيرة مع المد والقصر والمد المقدم.

ويلاحظ أنه لم يبدل الهمز في الكلمات التالية: هزوا، كفوا، ربأت.

اللاء: يسهل الهمز في الوصل (طبعاً له المد والقصر) لكن في الوقف يسهل مع الروم أو يسدل ياء ساكنة فيمد مداً مشبعاً، ونبه أنه يحذف الياء في هذه الكلمة.

- **النقل:** ينقل همز كلمة (من أجل) مع كسر النون دوماً، كذلك ينقل حركة همز كلمة (ردا، عاداالولى) مع الإدغام وتفصيلها في باب الهمز، كما اختلف عن ابن وردان في نقل (ملء) والمقدم التحقيق. (الآن) الخبرية لابن وردان فقط النقل.

(الآن) الاستفهامية وهي في يونس لابن وردان والنقل في الهمزة الثانية أما الأولى فله الإبدال أو التسهيل وإبداله يكون مع القصر أو المد بسبب النقل بعده وله فيها نفس احتمالات قالون وهي في بابها.

- **سكت أبو جعفر على أحرف الهجاء الواقعة في أوائل السور.** طبعاً لا يسكت على ما سكت عليه حفص.

- **ليس له إدغام كبير أما الصغير** فله زيادات قليلة على حفص (أخذت وبأها، عدت، لبثت، لبثتم) أظهر (يلهث ذلك) (اركب معنا).

- تفصيل الإدغام الصغير: أظهر (قد، تاء التأنيث) ويوافق أصله في باقي الإدغامات وهو قالون وخالف في:

له إظهار (يلهث ذلك، اركب معنا، يس والقرآن، نون والقلم، سين ميم حيث له السكت بين حروف هجاء أوائل السور).

يدغم (لبثت وليبتم، عدت).

ونذكر هنا بإدغامات قالون أصل أبي جعفر:

يوافق حفص ولا يخالفه إلا في إدغام (أخذتم، اتخذتم، اتخذت) كما أسكن باء (يعذب من) في البقرة وأدغمها.

لكن له وجه إظهار وإدغام في (يلهث ذلك) (اركب معنا).

- ليس له إمالة مطلقاً.

- له الإخفاء للنون عند الغين والحاء (من خير) (من غير).

باستثناء (إن يكن غنيا) (المنخقة) (فسينغضون).

- يلتزم بما رسم في الوقف لكنه وقف على (يا أبت) بالهاء وعندما يصلها يقرأها بتاء مفتوحة (يا أبت).

- هو مثل قالون في فتح ياءات الإضافة: ففتحها قبل همز القطع المفتوح والمضموم والمكسور

عادة مع استثناءات تذكر في باب ياءات الإضافة، ولا توجد قاعدة مطردة في باقي

الهمزات مثل قالون لكنه يخالف قالون في ثلاثة مواضع فقط (لي دين) (إخوتي إن ربي)

يوسف، (ربي إن لي عنده).

- ياءات الزائد له كأصله يثبتها في الوصل فقط.

(فما آتاني) حذف الياء في الحاليين.

وهو يوافق قالون في ياءاته عدا ١٣ موضع حيث أثبت الياء وقد ذكرت في باب ياءات

الزوائد.

أبو جعفر في الطيبة:

- يزيد وجه غنة عند اللام والراء.
- له وجه إشباع المتصل كباقي القراء (أحيل القارئ لبحث المدود في الباب القادم فهو هام ضمن هذا الباب).
- يضاف لأبي جعفر وجه عدم النقل في (الآن) الإخبارية وليس الاستفهامية التي في يونس.
- يضاف لأبي جعفر أنه أبدل وأدغم: برئنا، مرثيا، هنيئا. وهذه بخلف عنه، وله في (هيئة) وجه عدم الإدغام ووجه عدم الإبدال كالجمهور.
- (نبئنا بتأويله) له وجه إثبات الهمز عن راوي أبي جعفر.
- يضاف لأبي جعفر وجه غنة في (فسينغضون، المنخنقة، يكن غنياً).
- ياءات الإضافة نفسها لكن يزيد:
(أبي أوف) وجه إسكان.
(ما لي لا أرى) وجه فتح لابن وردان.



٩- قراءة يعقوب

راويها روح ورويس والفروق بينهما قليلة وتتميز قراءة يعقوب:

❖ رواية روح ورويس:

- بسمَل وسكت ووصل بين السورتين مثل أبي عمرو والمقدم السكت، وليس له في بداية التوبة بسملة.
- قصر المنفصل (ألف واحدة).
- توسط المتصل ينطبق عليه ما ذكرنا لأبي جعفر في مقداره، كما له وجه إشباع كباقي القراء.
- يضم هاء ضمير الجمع المذكر والمؤنث والمثنى إذا وقع قبله ياء ساكنة (عليهم، إليهم، فيهم، يزيكهم، عليهن، فيهن، عليهما، فيهما..). واختص رويس بضم الهاء إذا حذف الياء بسبب عارض مثل الجزم أو بناء عارض كالأمر (فآتهم، وإن يأتهم،، يخزهم، ألم يأتهم، قهم) باستثناء (ومن يولهم) فلا يضم.
- الإدغام الكبير: له في مواضع معدودة:
(الصاحب بالجنب، تمارى قرأها تمارى في حال الوصل ربك تمارى، أتمدون: أدغم النونين مع المد المشبع قبلهما).
- الإدغام الصغير: لم يدغم يعقوب (قد، تاء التأنيث) يوافق أصله في إدغامه الصغير في باقي المواضع والكلمات عدا:
لم يدغم الراء في اللام (اغفر لي)، ولم يدغم الدال في التاء (يرد ثواب).
ولم يدغم الدال في الذال (صاد ذكر).
كذلك (أورثتم، عدت، لبثت، هل ترى، يتب فأولئك، نبذت، اذهب فإن الباء في الفاء).
وانفرد رويس بإظهار (أخذت، أخذتم).
وأدغم يعقوب (يس والقرآن، ن والقلم).
ونذكر هنا بإدغامات أصله أبي عمرو:

(إذ) أدغمها في حروف الصفير + حروف كلمة (تجد)
 (قد): أدغمها في حروف الصفير + الحروف اللثوية عدا التاء + حروف (شض) + ج
 (تاء التأنيث): في حروف الصفير + اللثوية عدا الذال + ج
 (هل وبل) أدغم فقط (فهل ترى) في الحاققة والملك.
 كما أدغم: (ب + ف): يتب فأولئك، اذهب فمن.. أي باء الجزم في الفاء بعدها.
 (ر + ل) دوري بخلف عنه أما السوسي فبلا خلاف مثل (واصبر لحكم).
 (عدت، نبذت، أورثتموا، اتخذت وبابه، اركب معنا، يلهث ذلك، يعذب من: في آخر
 البقرة حيث يسكنها) (كهيعص ذكر) (يرد ثواب).
 وهو يظهر (يس والقرآن، ن والقلم).

- مذهبه الاتباع في ميم الجمع التي بعدها ساكن لذلك يكسر (قلوبهم العجل، بهم الأسباب)
 وهو بهذه يشارك أصله أبي عمرو، بينما ضم ميم في (عليهم الجلاء، يريهم الله) ويخالف
 بهذا أصله أبي عمرو، وكلمة (وقهم السيئات) يضم رويس ويكسر روح وذلك حسب
 قراءة الهاء.

- الهمزتان في كلمة: ليس لروح التخفيف بل التحقيق فقط أما رويس فإنه يسهل الثانية
 دون إدخال في الأنواع الثلاثة.

- الهمزتان بين كلمتين: أيضا روح يحقق الهمزتين أما رويس فإنه فله التخفيف.
 ففي المتفتحتين بالحركة يسهل الثانية دون إدخال.
 ويوافق في تفصيله جمهور المخففين بين كلمتين وهم أهل (سما).

- الهمز المفرد: لا يبذل الهمز إلا في مواضع قليلة (ياحوج وماحوج) كما حذف همز
 (يضاهون)، وحقق همز (هزؤا، كفؤا) مع إسكان الفاء، مرجئون، نرجى، ولا يألئكم).
 - النقل: ينقل في بعض المواضع (عاداً لأولى ويقروها كأصله ويبدأ بها: لولى، الولى، الأولى.
 كأصله أبي عمرو وتفصيلها في باب النقل.

ونقل رويس حركة الهمز إلى النون قبلها في (من استبرق).
 - وقف بالهاء على كل تاء تأنيث رسمت تاء، كما وقف على (يا أبت) بالهاء..
 - يقف بهاء السكت على: (هو، هي).

كذلك على ضمير جمع الإناث الذي قبله هاء (عليهن، فيهن) أما الذي ليس قبله هاء فلا يوجد فيه نقل واضح وابن الجزري أشار للتقييد بهاء السكت.

الكلمات المبنية المشددة أي المنتهية بضمير المتكلم المشدد مثل: (عليّ، إليّ، بيديّ..).
أيضاً وقف بهاء السكت على (م، عم، فيم، لم، بم).

انفرد رويس بهاء السكت في كلمات الندبة: (ياويلتي، يا حسرتا، يا أسفا) مع المد المشبع.

كما انفرد رويس بهاء السكت في (ثمّ) الظرفية (فتمّ، وأزلنا ثمّ).

- حذف يعقوب هاء السكت وصلا في (سلطانيه، ماليه) الحاقّة وفي (ماهيّه) القارعة، (كتاييه، حساييه، اقتده، يتسنه).

- أجاز الوقف على (ما) في (فمال، مال) وكذلك على (أياً) أو (ما) في (أياًما).

- أسكن كل ياءات الإضافة التي قبل (ال) التعريف، باستثناء التي تسبق ببناء فقد فتحها (يا عبادي الذين).

وقد فتح (محيي، من بعدي اسمه)، وانفرد رويس بفتح (قل يا عبادي الذين).

وحذف روح ياء كلمة (عبادي) في الزخرف.

- يثبت ياءات الزوائد في القرآن الكريم كله وصلا ووقفا باستثناء:

(فما آتان) في النمل روح أثبتها في الوقف أما وصلا فحذفها أما رويس فأثبتها مع فتح الياء.

(ياعباد فاتقون) في كلمة عباد أثبت الياء فقط رويس وقفاً ووصلاً.

- يثبت أغلب الياءات المحذوفة بسبب كالجزم والتقاء الساكنين في حالة الوقف عليها

وهي: (ومن يؤت، وسوف يؤت، واحشون، يقض الحق، ونج المؤمنين، بالواد المقدس، لهاذ الذين، وادي النمل، الواد الأيمن، بهاد العمي، يردن الرحمن، صال الجحيم، يناد المنادي، تغن النذر، الجوار) ويستثنى (ما في سورة يوسف (من يتق ويصبر) فقد حذفها وفي (ألا تتبعن) أثبتها وصلا ووقفاً، وكذلك في (فبشر عباد) أثبت الياء وقفاً فقط.

❖ في رواية رويس:

- له الإشمام في الصاد الساكنة قبل الدال المفتوحة فيما ذكر لحمزة (أصدق، يصدفون، تصدية، تصديق، فاصدع، قصد، يصدر).
- زاد إدغامات كبيرة:
أدغم رويس بلا خلاف عنه:
(نسبحك كثير، نذكرك كثيرا، إنك كنت، فلا أنساب بينهم) مع المد المشبع.
(ثم تتفكروا أدغم التاءين وصلا: ثم تفكروا).
- أدغم بخلاف (الكتاب بالحق الأولى في سورة البقرة، الكتاب بأيديهم، جعل لكم في مواضع سورة النحل، لا قبل لهم، لذهب بسمعهم، وأنه هو أغنى، وأنه هو رب الشعري).
- والمقدم الإدغام عدا (الكتاب بأيديهم).
- (آمنتهم): يقرؤها كحفص ويخالف أصله.
- أمال رويس كلمة (كافرين) المعرفة والمنكرة أينما وردت في القرآن بينما أمال روح كلمة (كافرين) في النمل فقط كما أمال يعقوب كلمة (أعمى) الأولى في آية الإسراء (ومن كان في هذه أعمى).

يعقوب في الطيبة:

- له وجه إدغام الكبير مثل أبي عمرو عدا (بيت طائفة) فإنه لا يدغمها، ورجح ابن الجزري الإدغام في بعض المواضع وهي مذكورة في بحث الإدغام الكبير.
- له وجه توسط في المتصل والمنفصل، كما له إشباع في المتصل كسائر القراء والتفصيل في باب المدود في البحث القادم.
- على وجه القصر في المنفصل له مد التعظيم في (لا إله إلا الله).
- له في الهمزتين بين كلمتين: وجه إسقاط الهمزة الأولى في المتماثلتين.
- الإدغام الصغير: زاد عن رويس وجه إدغام (أخذت، اتخذت).
- له وجه غنة للنون عند إدغامها في اللام والراء.

- ليعقوب براوييه وجه الوقف بهاء السكت على جمع المذكر السالم (عالمين، موفون، مؤمنون..). أي الأسماء المذكورة المجموعة بواو ونون أو ياء ونون.

- رويس له وجه الوقف دون هاء السكت على (وأسفا، حسرتا، ويلتى) (ثمّ) الظرفية.

- ياءات الإضافة نفسها لكن يزيد: (يا عبادي لا خوف) وجه فتح.



١- قراءة خلف العاشر

❖ رواية إسحاق وإدريس:

- له الوصل بين السورتين كحمزة، وطبعاً إذا بدأ بأي سورة يسمل عدا أول براءة.
- له التوسط في المتصل والمنفصل (ألفان) سواء من التحبير أو الدرّة.
- الهمز المفرد: نقل همز (واسل، فسل) التي أصلها (واسأل، فسأل) كما أبدل همز (الذئب).
حذف همز (يضاهئون) كأصله، كما استفهم في (أنتكم، أئن لنا) كأصله.
كما حقق همزي (ءأعجمي) فخالف حفص وهو يوافق بهذا أصله.
- له ضم ميم الجمع مع الهاء قبلها إذا وقعت قبل ساكن كأصله حمزة (قلوبهم العجل).
- له إشمام الصاد الساكنة قبل الدال حسب ما ذكر في حمزة (تصدية، يصدر).
- حقق الهمزات كالكوفيين.
- وافق أصله حمزة في إدغاماته الصغيرة في (إذ، قد، تاء التأنيث والإدغامات المتفرقة).
وخالفه في عدة مواضع:
أظهر (لبثتم، لثبت، أورثتم أي الثاء في التاء، اركب معنا، كذبت ثمود أي التاء في الثاء).
أظهر (هل وبل) ولم يدغمهما.
أدغم (يس والقرآن، ن والقلم)، وكذلك أدغم (سين ميم) التي يظهرها أصله.
ونذكر بإدغامات أصله:
إذ: خلف أدغم فيها (الدال والتاء).
خلاد أدغم فيها (حروف الصغير + حروف كلمة تجد عدا الجيم).
وطبعاً خلف العاشر كروايته عن حمزة في إدغامه هنا.
قد: أدغم حروف الصغير + الحروف اللثوية عدا التاء + شض + ج
تاء التأنيث: أحرف الصغير + اللثوية عدا الدال + ج
هل وبل: أدغم في (سين، تاء، ثاء).
(بل طبع) أدغمها خلاد فقط بخلف عنه.
أدغم حمزة: (عدت، نبذت، أورثتم، كهيعص ذكر، يرد ثواب، لبثت، اتخذت ومشتقاتها،

كما أدغم خلاد (ب في ف: يتب فأولئك، اركب معنا) والأخيرة بخلف عنه والمقصود بإدغام الباء باء الجزم في الفاء بعدها.
أظهر (ن والقلم، يس والقرآن) كما أظهر (سين ميم).
أظهر خلف عن حمزة (اركب معنا).
وهذه هي إدغامات أصله.

- ليس له سكت على الساكن قبل الهمز.

- له إمالات حمزة باستثناء:

- فتح كلمات (قهار، البوار، ضعافا النساء)
- وفتح الألف في عين الثلاثي عدا أنه أمال (ران، شاء، جاء)
- أمال ذات الراء المكررة (الأبرار) أما أصله فقللها.
- أمال (الرؤيا المقترنة بال مثل خلف، تورا)
- ياءات الإضافة هو كأصله عدا التي قبل لام التعريف فقد فتحها خلف.
- ياءات الزوائد: يجذف عملياً كل ياءات الزوائد وقفاً ووصلاً.
- فهو كأصله عدا موضعين: (اتمدونن بمال، تقبل دعاء) فقد حذف الياء.

خلف في الطيبة:

- له وجه السكت بين السورتين، وله وجه إشباع المتصل كباقي القراء.
- لإدريس وجه سكت على الساكن قبل الهمز عدا حروف المد وسكته نوعان:
الخاص (على: ال، شيء، والمفصول)، العام على كل ساكن قبل الهمز عدا السكت على حروف المد فليس له.
- الإمالة: لإدريس وجه إمالة في (رؤياي).
- (رؤيا، رؤياك) غير المقترنة ب (ال) وجه إمالة أما المقترنة بالإمالة قولاً واحداً.

وهذا التناول هنا للأصول هو تناول إجمالي ربما غاب عنه القليل من الأمور التي لا بد أنها فصلت في الباب القادم في تسهيل الأصول.



(ب)

تسهيل أصول الشاطبية، والدررة والطيبة

١- باب الإسنادة

لفظ الاستعاذة المشهور: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" ونقل غيره مع زيادة بعض الألفاظ مثل (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) وبالتالي فالاستعاذة غير مقيدة بلفظ، وإن التقيد بلفظ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) لم يثبت قطعاً عن النبي ﷺ، فهو حديث مسلسل ضعيف، وقد اختلف في شرح أبيات الشاطبية فهل يوجد لحمزة، ونافع إخفاء إضافة لوجه الجهر أم لا؟ والمعتمد الجهر فقط مع أن إخفاء الاستعاذة عند البدء بالقراءة وقد ثبت الجهر عن (حمزة ونافع) في عدة نقول.

وهذا كله في جلسات تلاوة القرآن وليس في الصلاة التي لها أحكام فقهية خاصة.

❖ الاستعاذة في الطيبة:

قيد ابن الجزري جواز استعمال ألفاظ أخرى للاستعاذة بما ورد منقولاً عن الأئمة (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم) (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم).

وزاد في الطيبة جواز الإخفاء عن نافع مطلقاً (رواية المسيبي) وكذلك عن حمزة ضمن روايتين: مطلقاً أو دائماً عدا قبل الفاتحة فيجهر، وصرح في النشر بجواز وصل الاستعاذة بالبسملة، أو قطعها وكذلك وصلها بالآية التالية إن لم ييسم القارئ أو الوقف عليها.



٢- باب البسمة

- عند وصل سورة مع نهاية سورة تالية:
بسمل بين هاتين السورتين قولاً واحداً: (قالون، ابن كثير، عاصم والكسائي) ورمزهم: (بسنة رجال نموها درية).

- الوصل بين السورتين دون بسمة: حمزة.
- ورد ثلاثة أوجه عن ثلاثة قراء وهم: (ورش، أبو عمرو، ابن عامر) ورمزهم: (كل جلاباه حصلا)، وهذه الأوجه هي:

١- البسمة.

٢- الوصل دون بسمة.

٣- السكت دون بسمة.

وهذه الأوجه تكون عند وصل سورتين متتاليتين ببعضهما، أو غير متتاليتين بشرط كون الثانية بعد الأولى.

أما عند الإبتداء بأي سورة فيوجد بسمة لكل القراء باستثناء البدء بسورة التوبة.

أما إذا بدأ القارئ القراءة في منتصف السورة ولو سورة التوبة، فهو مخير بين البسمة وتركها.

ثم إن الترك في منتصف سورة التوبة إما بسبب المنع أو بسبب عدم الأخذ به بشكل عام.

ملاحظة: عند وصل الناس بالفاتحة تجب البسمة للجميع.

❖ في الدرة:

بسمل بين السورتين (أبو جعفر، فوافق بهذا قالون).
فعندما يصل القارئ للجمع الكبير إلى البسملة بين سورتين فإنه أولاً يأتي بالبسملة وأوجهها لقالون وابن كثير وعاصم والكسائي ومعهم (كل جلاياه حصلاً) أي ابن عامر وورش وابوعمر و معه يعقوب، ثم يأتي القارئ بالسكت: للقراء (كل جلاياه حصلاً) ثم يأتي بالوصل بين السورتين: للقراء (كل جلاياه حصلاً) بالإضافة لحمزة وخلف.

❖ البسملة في الطيبة:

- ✓ الأصبهاني عن ورش كقالون حسب العادة.
- ✓ زاد خلف باختباره وجه السكت.
- ✓ الأزرق كورش في الشاطبية.

اختار بعض أهل الأداء البسملة قبل القيامة، المطففين، البلد، الحمزة إذا وصلت بالسورة التي قبلها وهذا غير معمول به في الشاطبية وهذا عند اختيار وجه السكت بين كل سورتين عند من سكت، كما اختير السكت بين هذه السور وذلك عند القراءة بوجه الوصل لمن يجوز في قراءته الوصل.

- يضاف لحمزة وجه بسلمة فقط في حال التكبير بين السورتين.



٣- باب أه القرآن

(مالك يوم الدين): الكسائي وعاصم (رواية ناصر) أما الباكون فيقرؤون (ملك).

(السرائر وسراط): أينما وردت في القرآن (لقنبل) تقرأ بالسين.

(صراط): أشم خلف الصاد نحو الزاي دوما، أما خلاد فيشم فقط كلمة (الصراط) الأولى

التي في سورة الفاتحة.

(عليهم، إليهم، لديهم): حمزة ضم الهاء قبل ميم الجمع في هذه الكلمات.



٤- صلة مي مع الجمع

وتعني أن نلحق واو الميم الجمع الساكنة عند وصل الكلمة بتالياتها.
والصلة لابن كثير (عليهم).
أما قالون: فله وجهان الصلة وعدمها.
أما ورش: فله الصلة فقط إذا كان بعد ميم الجمع همز، ويمدها مدا طويلا أي تعامل
الصلة كالمنفصل.
ونبه هنا إلى أن الصلة تكون عند قالون وابن كثير بشرط كون الحرف بعد الميم متحرك.

- ميم الجمع وبعدها همز وصل:

عند ورود ضمير الجمع مع الهاء (هم) وقبله كسر أو ياء، وبعده همزة وصل (قلوبهم العجل)، فإنه عندما نصل الكلمة بتالياتها فإننا:
نكسر الهاء والميم (لأبي عمرو).. (قلوبهم العجل).
ويضم الهاء والميم (حمزة والكسائي).
مثل: (بهم الأسباب).
أما عند الوقف على الكلمة فكل القراء يقفون بكسر الهاء (هم).

❖ في الدرة:

مالك: قرأها هكذا (يعقوب وخلف) فخالفا أصلهما ووافقا عاصم والكسائي.
الصراط: دون إثم (خلف) فخالف بهذا أصله (حمزة).
وقرأها (رويس): (الصراط) فخالف أصله ووافق قنبل.
(عليهم، إليهم، لديهم) خالف (خلف) أصله فكسر الهاء.
وكذلك خالف (يعقوب) أصله فضم الهاء هنا كما ضم كل هاء بعد ياء ساكنة إذا كان
بعدها ميم جمع، أو نون نسوة، أو ضمير مثنى: (فيهم، يزيهم، مثليهم، إليهن، أيديهن،
فيهما، إليهما) أما (جليهم، أمانيهم) فليس فيها الضم بسبب أن الياء متحركة.

وزاد (رويس) بأنه ضم الهاء ولو لم توجد ياء ساكنة قبل الهاء، إذا كان هناك كسرة قبل هذه الياء باستثناء كلمة (يولهم) سورة الأنفال فلا يضمها بشرط أن تكون الياء قد ذهبت بسبب الجزم مثل (آتهم، لم تأتهم، يجزهم، لما يأتهم..). أما إذا لم يكن السبب هو الجزم فلا يضم الهاء مثل (رهم).

صلة الميم:

قام (أبو جعفر) بصلة الميم (ميم الجمع) فوافق قالون في أحد وجهيه. وافق يعقوب أصله في كسر ميم الجمع إذا كان بعدها همزة وصل (هم الأسباب) فمذهبه هو اتباع حركة الميم حركة الهاء قبلها مثل أبي عمرو لذلك يكسر (قلوبهم العجل، بهم الأسباب) ويضم (عليهم الجلاء، يريهم الله) فهنا يخالف أبا عمرو بينما في (قهم السيئات)، وفي (قهم السيئات) يكسر رويس لأن الهاء مكسورة ويضم روح لأنه يضم الهاء.

❖ أم القرآن وميم الجمع في الطيبة:

الأحكام هنا مثل الشاطبية وورش هنا براوييه يقوم بالصلة إذا وجدت همزة قطع فقط وكل من يصل عند وجود الهمز يكون حسب مذهبه في المد المنفصل. أما (مالك يوم الدين): فقرأها بالألف (نل ظلاً روى) حيث الظاء في الطيبة رمز يعقوب و(روى) الكسائي وخلف.



٥- باب الإدغام الكبير

انفرد به في الشاطبية (السوسي عن أبي عمرو البصري) وتفصيله ما يأتي:

بين الحرفين المتماثلين:

- ١- في كلمة واحدة: لا يوجد في القرآن إلا في كلمتي (مناسككم، وسللكم).
- ٢- بين كلمتين: كل حرفين متماثلين متتالين يتم إدغامهما.

بشرط ألا يكون الحرف الأول:

- (تاء) مخبر.
- أو مخاطب (تاء ضمير).
- أو أن يكون منونا لأنه في هذه الحالة يكون بعد الحرف نون متلفظ بها مثل (واسعٌ عليم).
- وكذلك يجب ألا يكون الحرف الأول مثقلاً مثل (تمّ ميقات).

ويستثنى من قاعدة الإدغامات هذه:

- **يجزئك كفر** (علل بسبب الإخفاء الموجود قبل الكاف فيصعب التشديد بعدها).
- **حكم إدغام (هو) في الواو بعدها**، ونقصد (هو) التي هاؤها ساكنة فهنا الإدغام الكبير قولاً واحداً أما ذات الهاء المتحركة ففيها وجهان الإدغام وعدمه ولكن المعمول به الإدغام لا غير، والمعروف أن السوسي يسكن هاء (هو، هي) بعد الواو والفاء واللام واللام ويشاركة الكسائي والدوري وقالون فمما يسكنه ويدغمه (فهو وليهم) (وهو واقع بهم).
- ومما يضمه (إلا هو ويعلم) (كأنه هو وأوتينا).
- كل موضع فيه كلمة في آخرها يوجد حرف محذوف مقدر ففي إدغام هذه الكلمة مع ما بعدها إدغاماً متماثلاً وجهان (يبتغ غير) (وإن يك كاذباً) (يخل لكم).
- ويستثنى من هذه القاعدة (يا قوم مالي، يا قوم من) حيث تدغم قولاً واحداً.
- **أظهر السوسي (واللاني يسن)** في وجه الإبدال مع المد المشبع وهذا ما ذكر في الشاطبية لكن العمل على الإدغام وعدمه والإدغام تماثياً مع القاعدة.
- ونشرح هنا أن أبو عمرو يقرؤها (واللاء يسن) فيسهل همزة (اللاء) أو يبدها ياء ساكنة

- مع المد المشيع ويشاركه في هذا البزي فيدغم هنا أبو عمرو براوييه والبزي والإدغام هنا ليس من باب الإدغام الكبير بل الإدغام المعروف.
- يدغم الياء غير المدية في الياء التي بعدها عادة (يأتي يوم، نودي يا، حزبي يومئذ).
- حروف المد لا تدغم.

الإدغام بين حرفين متقاربين:

تدغم الأحرف المذكورة باستثناء: إذا لم ينون أو يكن تاء مخاطب أو حرفاً مجزوماً أو مشدداً.

١- في كلمة واحدة:

- (ق ك) بشرط أن يكون قبلها متحرك وبعدها ميم جمع مثل (يرزقكم، واثقكم).
- مثال: (ميثاقكم، ما خلقكم، بورقكم) لا ندغمها بسبب وجود سكون قبل القاف.
- (نرزقك) لا يوجد أدغام بسبب عدم وجود ميم.
- ❖ استثناء: (طلقن) فيها وجهان الادغام وعدمه.

ملاحظة: (ألم نخلقكم): قرأها أبو عمرو بالإدغام المحض فقط بينما باقي القراء بالإدغام المحض أو الناقص.

٢- بين كلمتين:

لدينا الإدغامات التالية:

- ١- ح ع: زحزح عن.
- ٢- ق ك: خلق كل.. بشرط أن لا يكون قبلها ساكن.. مثل: (و فوق كل).
- ٣- ك ق: لك قصورا.
- ٤- ج ت: المعارج تعرج.
- ٥- ج ش: أخرج شطأه.

- ٦- ش س: العرش سبيلا.
- ٧- ض ش: لبعض شأهم.
- ٨- س ز: النفوس زوجت.
- ٩- س ش: الرأس شيبا (فيها وجهان: الإدغام وعدمه).
- ١٠- الدال: تدغم في أوائل جمل (ترب سهل ذكا شذا ضفا ثم زهد صدقه ظاهر جلا) بشرط ألا تكون مفتوحة بعد ساكن (بعد ذلك)، ويستثنى من هذا حرف التاء فإنها تدغم فيه (كاد تزيع) (بعد توكيدها) ولو كانت مفتوحة بعد ساكن ويمكن أن يجمع هذه الحروف ب (حروف الصغير+الحروف اللثوية+ ج، ش، ض).
- ١١- ت: في الأحرف نفسها يضاف لهم الطاء (حروف الصغير+حروف اللثوية + ج، ش، ض، ط).
- ويوجد مواضع للتاء فيها وجهان: (الزكاة ثم)، (آت ذا)، (و لتأت طائفة).
- يستثنى من قاعدة الإدغام (جئت شيئا) فإنها تظهر.
- ١٢- ث: تدغم في أوائل جملة (ترب سهل ذكا شذا ضفا).
- ١٣- ذ: في حرفي، ص، س.
- ١٤- ١٥- ر ل، ل ر: يدغمان ببعضهما ولكن لا يدغمان إذا كان الأول مفتوح بعد ساكن (الأبرار لقي)، (الخير لعلكم) (رسول رهم) باستثناء لام قال (قال رب) (قال رجالان) فتدغم قولاً واحداً.
- ١٦- ١٧- ن في (ل، ر): بشرط أن يكون قبله متحرك باستثناء (نحن) فإنها تدغم.
- ١٨- م ب: بشرط أن يكون قبلهما متحرك فمثلاً: (إبراهيم بنيه، اليوم بجالوت) لاتدغم.
- ١٩- ب م: يعذب من يشاء.

ملاحظات:

- ١- لا يؤثر الإدغام في الإمالة التي قبله.
- ٢- يجوز عند الإدغام الإشارة لحركة الحرف الأول المدغم وذلك بالإشمام أو الروم باستثناء إدغام الميم والباء (لذهب بسمعهم، يعذب من) ويسمى الروم هنا والذي هو الإتيان ببعض الحركة ب (الإخفاء) كما لا يوجد إشمام في موضع الفتح، ونقصد بالروم هنا الإتيان ببعض حركة الحرف الأول إذا كان مضموماً أو مكسوراً، أما الإشمام فالإشارة

إلى ضمة الحرف الأول بالشفيتين بعد نطق الحرف الثاني المدغم به وهذا إذا كان الحرف الأول مدغم، ونشير هنا إلى أن الإدغام في كلمة (تأمناً) لكل القراء هي من باب الإدغام الكبير عدا أبي جعفر حيث أن أصلها (تأمناً) ولذلك جاز في عند نطق النون المشددة الإشمام بحركة النون الأولى المضمومة المحذوفة أو الإتيان ببعض حركتها واستدل ابن الجزري بهذه الكيفية للجمهور في (تأمناً) على جواز الروم أو الإشمام في الإدغام الكبير.

ثم إذا وجد قبل الحرف المدغم حرف مد أو لين فيجوز فيه القصر والتوسط والطول (فيه هدى، كيف فعل..) تعامل كما تعامل المد العارض للسكون.

ونبه هنا أن هذا لا ينطبق على إدغام حمزة (والصفات صفاً) إدغاماً كبيراً وكذلك المد قبل تاء المضارعة المشددة للبرزي (ولا تيمموا) وأشباهاها فهنا لا يوجد إلا المد المشيع وذلك لأن الإدغام الكبير عند أبي عمرو أصل وقاعدة مطردة أما عند حمزة فهو أمر عارض وكذلك تشديد تاءات المضارعة.

ولهذا السبب عللوا حذف حرف المد قبل همز الوصل، بينما لم تحذف قبل المد اللازم.

٣- عند إدغام حرف قبله ساكن مع حرف بعده فهذا عسير على اللسان، وفيه وجهان: إما الإدغام المحض عند المتقدمين أو مع الروم (الإخفاء) فقط واختاره الشاطبي.

٤- للتسهيل على القارئ لحفظ الإدغامات: ينصح بحفظ الاستثناءات التي لا تدغم وكذلك ما فيه وجهان، ويكون الباقي في حكم الإدغام.

٥- أدغم حمزة إدغاماً كبيراً: والصفات صفاء، فالزاجرات زجراً، فالتاليات ذكراً، والذاريات ذرواً).

واختلف عن خلاد في (فالملقىات ذكراً، فالمغيرات صبحاً) ولا يوجد في إدغام حمزة وخلاد هنا روم ولا إشمام ولا يأتي القصر والتوسط قبل الإدغام الكبير لحمزة بل المد المشيع فقط بينما أبو عمرو يجوز له القصر والتوسط أيضاً مع الإشباع.

- ٦- أدغم حمزة وأبو عمرو بلا خلاف (بيت طائفة).. السوسي على قاعدته له الإدغام (تأمناً) سورة يوسف أدغمها أبو جعفر.
- (ما مكنتي) فك الإدغام ابن كثير في سورة الكهف.
- (أتمدونن) في النمل ادغم النونين حمزة ويعقوب.
- (أتعداني) الأحقاف أدغم النونين هشام.

❖ الإدغام الكبير في الدرة:

- لا يوجد عند قراءة الدرة إدغام كبير ذو قاعدة مطردة باستثناء إدغامات متفرقة:
- والصاحب بالجنب: أدغمه يعقوب بلا خلاف.
 - أنساب بينهم: أدغمه رويس.
 - (نسبحك كثيراً، نذكرك كثيراً، إنك كنت بنا بصيراً): فيها إدغام عن رويس بلا خلاف
 - كلمات: (والله جعل لكم) [النحل: ٧٢]، (لا قبل لهم) [النمل: ٣٧]، (وأنه هو) كل التي في سورة النجم، (لذهب بسمعهم) [البقرة: ٢٠] وكذلك (كتاب بأيديهم) [البقرة: ٧٩]، (الكتاب بالحق) الأولى في سورة البقرة التي قبل ليس البر، كل هذه أدغمها رويس بخلف عنه خمسة عشر موضعاً.
 - (مالك لا تأمنا): أدغم حري النون أبو جعفر.
 - تتمارى تمارى: يعقوب عند الوصل فقط أما عند البدء بها فيفك الإدغام.
 - تمدونن تمدونن: يعقوب أدغم النونين فخالف أصله.
 - بيت طائفة: فك يعقوب الإدغام بين التاء والطاء فخالف أصله.
 - ثم تفكروا: [سبأ: ٤٦]: شدد رويس وصلاً فقط، أما إذا بدأ بالكلمة فيفك الإدغام، بعكس شدات البيزي على التاء التي ستمرمعنا حيث رسمت بتاء واحدة.
 - تمدونن بمال: تمدونن بمال: (خلف) خالف أصله وفك الإدغام بين النونين.
 - (والصافات صفاء، الزاجرات زجراً، التاليات ذكراً)، (الذاريات، ذرواً)، (فالمغيرات صباحاً): أظهر (خلف) ولم يدغم وخالف (حمزة) إلا أن خلف عن حمزة في كلمة

(فالمغيرات صبحًا) يقرؤها كما في الدرة بلا إدغام بأحد وجهيه وكذلك في (فالملقيات ذكرًا).

❖ الإدغام الكبير في الطيبة:

✓ الإدغام الكبير هنا ليس عن السوسي فقط إنما عن أبي عمرو براوييه بخلف عنهما ويشارك هنا يعقوب أبا عمرو في الإدغام الكبير بخلف عنه باستثناء كلمة (بيت طائفة) فله الإظهار فقط.
✓ الذين أدغموا اختلفوا في:

(جئت شيئًا) تدغم بخلف بينما في الشاطبية فتظهر قولاً واحداً.
(أخرج شطأه) بخلف بينما في الشاطبية قولاً واحداً.
(زحزح عن) بخلف بينما في الشاطبية قولاً واحداً.
(لبعض شأنهم) بخلف بينما في الشاطبية قولاً واحداً.
اختلف في إدغام (آل لوط) بينما تدغم في الشاطبية.
أدغم (اللائي يئسن) بخلف بينما في الشاطبية لا يوجد إدغام وهذا في وجهه.

الإبدال وذكرنا أنه في الشاطبية جرى العلماء على القيام بالإدغام.
✓ استثنى البعض حرف الفاء من الإشمام في الإدغام الكبير.
✓ الكلمات التي أدغمها يعقوب أو رويس في الشاطبية بلا خلف عنهما أدغمت في الطيبة أيضاً بلا خلاف.
✓ الكلمات التي اختلف في إدغامها عن رويس أضاف لها في الطيبة عن رويس عدة كلمات مع ترجيح الإدغام أحياناً والإظهار أحياناً وعدم الترجيح أحياناً حسب التفصيل:

- ١- الكلمات المذكورة المختلف بها رجع بها الإدغام ومنها الآيتين ٤٣ ، ٤٤ سورة النجم، واستثني (كتاب بأيديهم) (الكتاب بالحق) (وأنه هو) الآيتان رقم ٤٨ ٤٩ في النجم حيث لم يرجح فيهم طرف.
 - ٢- (جعل لكم) في غير النحل والشورى وهما ضمن النوع الأول رجع الإظهار.
 - ٣- باقي الإدغامات لا ترجيح فيها.
- وقد تم تناولها في التحريات.



٦- باب هاء الكناية

هاء الضمير بعد حرف ساكن يصله ابن كثير مثل (فيه، عليه..).
أما الباقون فلا باستثناء (فيه مهانا) في سورة الفرقان فإن حفص يصلها.

هناك كلمات اختلف في لفظ هاء الضمير التي فيها:

- (يؤده إليك، نوله، نصله، نؤته) حيث يقرؤها بالإسكان: فاعتبر صافيا حلاً (حمزة وشعبة وأبو عمرو).
- فألقه إليهم: فاعتبر صافيا حلاً + حفص.. الباقون بالكسر والصلة.
- يتقه (سورة النور) بالإسكان دون صلة: حمى صفوه قوم بخلف (أبو عمرو وشعبة وخلاد بخلاف عنه)، وبالكسر دون صله قالون وهشام لهما قاعدة ستمر قريباً في كل ما يذكر، أما حفص فقرأ (يتقه) دون صلة. أما الباقون فيقرؤونها (ويتقه) مع الصلة وهو الوجه الثاني لخلاد وهشام.
- يأتته: (و من يأتته مؤمناً قد عمل..) [سورة طه]: بالإسكان السوسي الباقون بالكسر والإشباع.

كل ما سبق يقصره (قالون وهشام) وهذا بخلف عن هشام والوجه الآخر له الصلة فيصبح له: (فألقه مع الصلة إليهم، فألقه إليهم دون صلة).
أما باقي القراء فيقرؤون ما سبق بالإشباع.

لكن في سورة طه (يأتته) يقرأ قالون بالقصر والإشباع ثم المحققون قالوا إنه ليس لهشام في هذا الموضع إلا الإشباع (الصلة).

- **يرضةً:** بالإسكان (بمنه لبس طيب) (بالإسكان قولاً واحداً عن السوسي أما هشام والدوري، فهذا وجه، والضم وجه آخر (يرضه، لكم) لكن مع الإشباع لأبي عمرو ومع القصر لهشام.

يرضه لكم (بالقصر): (فاذكره نوبلاً له الرحب) أي: حمزة وعاصم وهشام ونافع.

- (خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) الزلزلة: الإسكان في الهاء هشام أما الباقون فالإشباع.

- **أرجئه وأخاه:** ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (نفر) با ستثناء ابن ذكوان إلا أن (هشام وابن كثير) يقرآن بصلة الهاء أما وأبو عمرو فبدون صلة. أرجئه وأخاه: ابن ذكوان دون صلة. في الشاطبية: (وعى نفر أرجئه بالهمز ساكناً)، الصلة المشبعة: (جوادا دون ريب). الضم (لف دعواه حرماً) أي مضمينين في الهمز. أرجه: نصيراً فاز (عاصم وهمزة). أرجه: بالقصر (قالون). أرجه: الصلة مع الكسر الباقون وهم: (ورش والكسائي). - يضم حفص هاء (أنسانيه، عليه الله) وهذه الأخيرة [الفتح: ١٠].

❖ هاء الكناية في الدرة:

- ❖ **يؤده، نوله، نصله، نؤته، ألقه:** بالإسكان (أبو جعفر) وخالف أصله الذي يصلها. وكذلك يعقوب خالف أصله حيث كسر الهاء دون صله، بينما أصله يسكن.
- ❖ **يتقه:** (ابن حجاز) يقرأ بالكسر دون صله فيوافق بذلك قالون، بينما (ابن وردان) يسكن فيخالف قالون وورش.
- كما قرأ يعقوب (يتقه) بكسر الهاء دون صلة، بينما أصله يسكن فوافق ابن حجاز.
- ❖ **يرضة:** (ابن حجاز) بالإسكان.
- (ابن وردان) بالإشباع.

- وقراً (يعقوب) (يرضه) بالضم دون صلة، فخالف أصله الذي يسكن.
- ❖ يأتيه مؤمناً قد عمل: بالإسكان (أبو جعفر وروح) أصل أبي جعفر يصلها.
- يأتيه (دون صلة): (رويس) بينما الباكون يصلونها.
- ❖ أرجه (بالقصر دون صلة): (ابن وردان) مثل قالون، وبالصلة (ابن جهماز) فيوافق هنا ورش.
- ❖ يره (دون صلة): (رويس).
- ❖ بيده: دون صلة رويس.
- ❖ ترزقانه (دون صلة): ابن وردان.
- ❖ أهله امكثوا: بكسر الهاء (خلف) حيث خالف (حمزة) الذي يضم.

❖ هاء الكناية في الطيبة:

- نفس أحكام الشاطبية والدرة لكن يضاف عليها فيما اختلفوا في هائه مايلي:
- (يؤده، نصله، نؤته): يضاف لهشام وجه الإسكان إلى ما ذكر (الاختلاس والإسكان)، يضاف لأبي جعفر وجه الإشباع إلى ما ذكر وهو (الإسكان).
- ألقه: يضاف لابن ذكوان وجه القصر بالإضافة لما ذكر (الإشباع)، يضاف وجه القصر لأبي جعفر.
- يتقه: يضاف لابن ذكوان وجه القصر لما ذكر (الإشباع)، ويضاف لابن جهماز وجه الصلة لما ذكر (القصر)، ويضاف لهشام وجه الإشباع (بالإضافة للقصر والإسكان)، يضاف لابن وردان وجه الصلة لما ذكر.
- يرضه: يضاف لشعبة وجه الإسكان (مع الإشباع)، يضاف ليعقوب وجه (الإسكان) (مع القصر)، يضاف لابن ذكوان وجه القصر (مع الإشباع)، يضاف لابن وردان وجه القصر (مع الصلة).
- يأتيه: يضاف للسوسي وجه الإشباع (مع الإسكان)، ابن جهماز القصر (مع الإسكان)، رويس الصلة (مع القصر).
- (لم يره) سورة البلد: يضاف لهشام وجه الإسكان (مع الإشباع) حيث الجميع في الشاطبية يشبعونها، ويضاف لأبي جعفر ورويس وجه القصر.

- (خيراً يره.. شراً يره): يضاف لأبي جعفر الإسكان والقصر (مع الإشباع)، ويضاف لرويس وجه الإشباع (مع القصر)، ويضاف لروح وجه القصر (مع الإشباع).
- ترزقانه: يضاف لقالون القصر (مع الإشباع)، ويضاف لابن وردان الإشباع (مع القصر).
(به انظر) ضم الهاء الأصبهاني.
- أرجه: يضاف لهشام وجه القصر (مع الصلح: أرجئه)، يضاف لابن وردان وجه الإشباع (مع القصر: أرجئه)، يضاف لشعبة وجه كأبي عمرو أي: أرجئه دون صلح (مع وجه الإسكان: أرجه).



٧- باب المد والقصر

يجب أن نعلم أولاً أن المدود لم تكن تقدر بالحركة التي يقولون عنها هي مقدار فتح إصبع أو ضمها.. تسهياً على أن أصل الحركة التي تذكر هي المدة الزمنية لنطق أحد الحركات من ضمة أو فتحة أو كسرة، ثم قدرت مدتها بفتح الإصبع أو ضمها، الفتحة إذا مدت تتحول ألفاً والكسرة إذا مدت تتحول ياء والضممة إذا مدت تتحول واواً راجع بحث ابن الجزري في التمهيد حول كون الحركات ناتجة عن الحروف أم العكس وبالتالي فالألف تعادل حركتين أي فتحتين وكذلك الياء والواو ولذلك فإن الوقف على كلمة (الهدّي) حيث يتحول لفظ الياء إلى كسرة تماماً لأن الياء هنا لا تمد حركتين إنما حركة واحدة فهي ليست حرف مد، وبالتالي عدل الكتاب المتأخرون في التجويد والقراءات إلى استعمال لفظ حركة لأنه أكثر دقة وسهولة من القول بنصف ألف، فأصبحت الألف حركتين والألف ونصف ثلاث حركات، أما المقدار الزمني للحركة أو الألف فهو يتعلق بسرعة القراءة، وهذا تأصيل منشأ كلمة الحركة.

وقد استعمل بعض المؤلفين الأقدمين من أصحاب كتب القراءات المعتمدة تعبير ألف سابقاً في كتبهم وهذا ما نقله ابن الجزري في النشر عن بعض الأقدمين كالهذلي وهو أشهر من استعمله ونقل تقدير بعض المدود بالألف عن شيخه الطبراني، وقد جرى ابن الجزري في نشره على هذا التعبير (الألف) كما نشير إلى أن الهذلي هو من أكثر المؤلفين تقسيماً للمدود وتحديدًا لمقاديرها فأوصلها إلى سبعة مراتب.

إلا أن التعبيرات المستخدمة في كتب الأقدمين عن مقادير المد تعود إلى مدى طول المد، فكان يعبر بالقصر أو التوسط أو الإشباع فمن استعمل هذه التعبيرات الثلاثة كان عنده كل زيادة على القصر هو توسط وكل زيادة على التوسط هو طول، وهذا ما جرى عليه الشاطبي حيث اعتبر أن مراتب المد ثلاثة وأخذها واعتمده الشاطبي عن الطرطوسي وصاحبه أبو طاهر بن خلف كما ذكر ابن الجزري في نشره، حيث اعتبر الشاطبي مرتبة التوسط هي مرتبة تضبطها المشافهة فمنهم من زاد بها بحيث لا تصل إلى المد المشيع ومنهم من أنقص منها لكن دون الوصول للقصر ولذلك فهي اختلاف تقدير للتوسط حسب الشاطبي.

ومن المؤلفين المدونين في القراءات من جعل مراتب المد أربعة بتقسيم التوسط إلى قسمين حسب التقدير ومنهم من جعله ستة بتقسيم التوسط إلى ثلاثة تقديرات، ومنهم من قسمه إلى أربعة أقسام.

وقد قام ابن الجزري بحصر مراتب المد في كتب القراءات التي اعتمدها في نشره في سبعة مراتب:

القصر، فويق القصر، التوسط، فويق التوسط، الطول أو الإشباع، فوق الإشباع، الإفراط.

والدرجتان الأخيرتان ذكرهما ابن الجزري نقلاً عن الهذلي في كاملة عن بعض طرق ورش الإفراط والسادسة عن بعض طرق ورش وحمة وإدريس عن خلف إلا أن ابن الجزري أكد وهم الهذلي في المرتبة السابعة وأن عامة المؤلفين لم يتجاوز المرتبة الخامسة. ولذلك اختار ابن الجزري للمد خمسة مراتب كما سنذكر.

وهذه المراتب الثابتة في الكتب للمدود حاول بعض العلماء تحديدها بالألف كما ذكرنا باعتبار أن الألف تعادل مقدار حرفين زمنياً وأن القصر هو ألف، هنا لعب الذوق التقديري أثره فمنهم من حدد أن كل مرتبة تزيد عن الثانية بألف ومنهم من قال بألف ونصف إلى غير ذلك من التقديرات وابن الجزري أن القصر ألفاً والتي فوقها ألفين وهكذا كل درجة تزيد ألفاً على السابقة.

لكن أكد ابن الجزري بعد هذا أن تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه إنما كل زيادة على مرتبة تنتج عنه المرتبة التالية.

وأكد ابن الجزري أن المبالغات في المدود ومقاديرها أمر خطأ وغير ثابت في قراءة القرآن ويجب تجنبه مع ذكره أن الشيخ ربما في بدء تعلم الطالب للتجويد يبالغ معه في المدود وتحققها.

لكن ابن الجزري اختار له مذهباً في المدود لطريقه الطيبة، وسنذكرها عند ذكر زيادات الطيبة.

وتعامل مدود الدرة أيضاً حسب هذا أثناء الجمع.

وقدر الداني أيضاً صاحب التيسير أن للمدود خمس مراتب:
القصر وفويقه والتوسط وفويقه والطول.

وذكر ابن الجزري اختيارات الشاطبي في التوسط أنها في الدرجة الثالثة، إضافة إلى الثابت عن الجميع وهو القصر (المرتبة الأولى) والطول (المرتبة الخامسة).. وهي ما يقال عنه اليوم (٤ حركات) تجاوزاً - أي التوسط - .

وقد اختلفت عبارات المؤلفين في تقدير كل مرتبة لمقادير المد اعتماداً على الألفات، وذلك من المؤلفين القدامى والجدد.

وهل تعتبر مقادير المدود ودرجاتها من ضمن الطريق الذي يقرؤ بمضمونه أم أنه غير

ملزم؟

إن الالتزام باختيار صاحب الكتاب أو الطريق في المدود هو جزء من طريقه دون شك لكنه غير ملزم ودل على هذا مخالفة الشاطبي لخيارات الداني أثناء إقراءه لطلابه في حياته ولو أقرأ بمضمن التيسير أو غيره، ثم هذه المقادير لم يتناولها هو لا ابن الجزري صراحة في منظومتيهما، ويدل على هذا أن ابن الجزري لم يلتزم بكل ما ورد من مدود في الكتب التي اعتمد عليها بل اختار أحد أربعة مذاهب تفصيلها:

👉 مذهب تفاوت المد المتصل بين القراء: وهو يقسم لمذهبين:

- ١- مذهب عدم تفاوت مقدار التوسط وهو مذهب الشاطبي - أي مقادير الشاطبي في المد - فالمد يكون له هنا ٣ مراتب.
- ٢- أو مذهب التفاوت في التوسط كما سنشرح حيث يقسم التوسط إلى ٣ مراتب فالمد يكون له هنا ٥ مراتب.

👉 مذهب عدم تفاوت المد المتصل لكل القراء ويكون مداً مشبعاً لكل القراء:

وهو يقسم لمذهبين:

- ٣- مذهب عدم تفاوت التوسط في المنفصل للراوي الذي لديه توسط وهو مذهب الشاطبي فالمد يكون هنا ٣ مراتب.
- ٤- مذهب تفاوت التوسط في المنفصل للراوي الذي لديه التوسط فالمد يكون هنا ٥ مراتب.

و لم تدل عبارته أنه حمل الناس على أحدهم.

وبالتالي فالقراءة بمضمن الطيبة يلتزم فيها بأحد اختيارات ابن الجزري لكن الذي يقوم به العديد من الشيوخ هو اعتماد مراتب المد الخمس بالجمع بين المذهب الثاني والرابع في التفاوت بمقدار التوسط في المد المتصل والمنفصل، لكن يجوز اعتماد غيره من الأقدمين مثل الشاطبي وأشار إليه ابن الجزري أولاً، لكن هنا يجب التنبيه إلى أن الأولى في الإجازة التنبيه إلى اعتماد اختيارات الشاطبي في مراتب المد أو مذهب التفاوت في التوسط.

وكثير ممن يجمعون ويقروون من طريق الطيبة يعتمدون اختيارات الشاطبي في المد، اختصاراً للتطوير بل ترجيحاً من بعضهم فهم يجمعون بين المذهب الأول والثالث، وبعض العلماء يرون أن ابن الجزري مال إليها:

يقول البنا في إتحاف فضلاء البشر بعد الكلام على المتصل: وذهب آخرون إلى أنها مراتب المد المتصل مرتبتان طولي لحمزة ومن معه ووسطي للباقيين وهو الذي استقر عليه رأي الأئمة قديماً قال بعضهم: وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به ولا يمكن أن يتحقق غيره ويستوي في

معرفته أكثر الناس، ولذا صدر به الطيبة وبه كان يقرؤ الشاطي كما حكاه عنه السخاوي وعلل عدوله عن المراتب الأربعة بأنها لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة وهو ظاهر وإن تعقبه الجعبري. اهـ عن البنا.

وهكذا فإن الشاطي له اختيارات خرجت عن شيوخه وهذه طريقته الخاصة به حسب الشاطبية، وكذلك ابن الجزري في الطيبة.

وأشير هنا إلى أن هناك ملاحظات هامة سترد بعد شرح مقادير المدود للذين يقرؤون من طريق الشاطبية أو الطيبة لأنها تتعلق بكلا الطريقتين.

مقادير المدود في الشاطبية:

أحكام المنفصل:

- قصر المنفصل: (قالون ودوري أبي عمرو) بخلف عنهما.
- أما (السوسي وابن كثير) فالقصر قولاً واحداً.
- التوسط: (قالون والدوري) ضمن الوجه الثاني لهما.
- أما (ابن عامر وعاصم والكسائي) فقولاً واحداً.
- الطول: (ورث وحمزة).

أحكام المتصل:

- التوسط: قالون وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي.
- الطول: حمزة وورث.

أحكام البديل:

الكل يقصره باستثناء ورث له فيه ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والطول باستثناء بعض الكلمات التي ليس له فيها إلا قصر البديل: (إسرائيل، القرآن). وكل همزة بعد ساكن صحيح مثل: (مسئولا).

كما يستثنى: (يؤاخذكم، إيت: أي المد بعد همز الوصل).
ويستثنى من البدل الوقف على الهمز المنون بالنصب: دعاء، نداء.

ملاحظة: كلمة (موعودة، سوءات) فيها ثلاثة البدل لأن الساكن قبل الهمزة ليس حرفاً صحيحاً بل حرف علة.

- كلمة (آلآن) في الهمزة الثانية الأوجه الثلاثة.

أما الهمزة الأولى فوجهان: التسهيل والإبدال.
وهنا يوافق قالون ورش في نقل الهمزة الثانية ويكون لورش وقالون في الهمزة الأولى هنا ثلاثة احتمالات: التسهيل أو الإبدال مع القصر بسبب تحرك اللام نتيجة النقل أو الإبدال مع المد المشبع وهو مبني على عدم الاعتداد بحركة اللام الناتجة عن النقل.

أما الهمزة الثانية ففيها الأوجه الثلاثة في البدل لورش إلا في حالة إبدال همزة الوصل الأولى مع القصر فعليها قصر البدل فقط (وقد فصلنا أحكام - آلآن - في باب النقل والسكت).

- وكذلك (عاداً الأولى) فيها ثلاثة أوجه عن ورش ويقرؤها قالون: (عاداً لؤلئ) مع إدغام اللام في التنوين حسب العادة.

المد اللازم: يمد مدّاً طويلاً مشبعاً.

العارض للسكون:

في الشاطبية وجهان: التوسط والطول.. ونص على هذين الوجهين فقط الجعبري عن الشاطبي ووافقه ابن الجزري
كلمة (عين): توسط وطول فهو مد ملحق بالعارض للسكون.

مد حرف اللين إذا كان بعده همز: كل ياء أو واو ساكنة قبلها فتح وبعدها همزة فيها
وجهان (توسط وطول) مثل: شيء، شيئاً، سوء، سواًهما، استئسوا، وهذا في حال الوصل
أما في حال الوقف فيشارك جمهور القراء في ثلاثة المد.

إلا أن كلمة (سوءات) لورش في الواو الأولى (القصر والتوسط والطول) وعلى التحقيق له
فيها فقط (القصر والتوسط).

وفي هذه الكلمة تحريات تمر بعد الانتهاء من شرح الأصول لكن أشير لها هنا: قصر الواو
وثلاث أوجه البديل، وتوسط الواو وتوسط البديل فقط.

- كذلك كلمة (استئسوا) في سورة يوسف فيها وجهان التوسط والطول.
- يستثنى من مد اللين كلمات: مؤودة، مؤثلاً، فليس فيهما مد اللين.

❖ المدود في الدرة:

- القراء الثلاثة يوسطون المتصل.
- المنفصل: يقصره أبو جعفر ويعقوب.
- بينما يوسطه خلف فيخالف أصله.
- يوافق أبو جعفر (قالون) في أنه يقصر البديل واللين.

❖ المدود في الطيبة:

مقادير المد التي اعتمدها ابن الجزري في الطيبة نوردها بعد ذكر ما زادته الطيبة لكل راو في المد المتصل والمنفصل بعد أسطر.

❖ المد المتصل: أوجه الشاطبية والدرّة نفسها ويضاف عليها:

وجه الإشباع للمتصل لورش هو من طريق الأزرق فقط أما الأصبهاني فهو مثل قالون أي يوسط.

يضاف لابن ذكوان وجه إشباع المتصل فيشارك بهذا الأزرق وحمزة وهذا عن ابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش.

وهذه المراتب اعتماداً على مراتب الشاطبي الثلاثة في المد (قصر - توسط - إشباع).
أما على مذهب اعتماد تفاوت التوسط في المتصل فقد فصلناها بعد أسطر.
وهناك وجه إشباع المتصل لجميع القراء على مذهب من اعتبر أن المد المتصل ليس فيه تفاوت.

❖ المد المنفصل: يضاف للشاطبية والدرّة:

الأصبهاني عن ورش يماثل قالون في أوجهه.
الأزرق له الأشباع وهو ما ذكر في الشاطبية عن ورش.
السوسي له وجه توسط أيضاً مثل الدوري.
هشام له وجه القصر إضافة إلى التوسط.
ابن ذكوان له وجه إشباع للمنفصل من طريق النقاش عن الأخفش.
حفص له وجه قصر المنفصل بالإضافة إلى التوسط.
يعقوب له وجه توسط في المنفصل إضافة إلى ما ذكر من قصره.
وهذا على مذهب الشاطبي في مراتب المد الثلاث أما على مذهب المراتب الخمسة التي اذكرها ابن الجزري اعتماداً على تفاوت التوسط فهي مفصلة أيضاً بعد أسطر.

❖ المد البدل: ينطبق ما ذكر في الشاطبية والدرة هنا لكن وجه ثلاثة البدل تأتي عن الأزرق فقط عن ورش وله نفس استثناءات ورش المذكورة في الشاطبية.

يضاف أن للأزرق في (أوتمن، ائذن، اثيت..). همزة الوصل التي بعدها همز عند البدء بها يوجد وجهان البدل وعدمه، ولا يوجد إلا القصر في الشاطبية.

وكذلك في كلمة (اسرائيل) هذه الكلمة في وجه له عدم المد وفي وجه ثلاثة البدل (في الشاطبية القصر).

واختلف عنه في (آلان) يونس، (عاداً الأولى) بينما في الشاطبية ثلاثة البدل جائزة دون منع.

– مد اللين قبل همز:

✓ اختص بمده حسب ما ذكر في الشاطبية الأزرق عن ورش حيث نقل عن الأزرق زيادة مد فقط في كلمة (شيء) – توسط أو طول – وقصر باقي الباب إضافة لما ذكرته الشاطبية من توسط ومد كل ما كان من هذا الباب فمن ناحية الأداء العملي عندما يمر القارئ بكلمة (شيء) يأتي بالتوسط والطول أما عندما يمر على غيرها فيأتي بالقصر والتوسط والطول (ومثلها كلمة: هيئة).

✓ لحمزة هنا في كلمة شيء وجه وهو توسط كلمة (شيء فقط) وهذه زيادة على الشاطبية وهو يأتي على وجه السكت على (ال) أو السكت على (ال) والمفصول.

✓ يوجد في الطيبة مد يسمى مد التعظيم في عبارة (لا إله إلا الله، لا إله إلا أنت، لا إله إلا هو) حيث تمد (لا إله إلا..). مداً متوسطاً أثناء القراءة بالقصر في المنفصل قصداً للتعظيم عند جميع الذين يقرؤون بالقصر في المنفصل.

✓ يوجد لحمزة أيضاً مد يسمى مد التبرئة في مبالغة النفي في حرف (لا): (لا مرد، فلا كاشف، لا طاقة، لا ريب) ويمد توسطاً.

❖ المد العارض للسكون: يوجد هنا وجه القصر إضافة للتوسط والطول المذكورين في الشاطبية.

❖ مراتب المد الخمسة اعتماداً على مذهب تفاوت التوسط حسب اختيار ابن الجزري في النشر:

قد ذكرنا وأوضحنا مراتب المد وتقديرها في بداية بحث المد وذكرنا اختيار الشاطبي للمراتب الثلاثة، وأوضحنا أن مذاهب ابن الجزري في المد أربعة: إما تفاوت المد المتصل والمنفصل على مذهب الشاطبي في المراتب الثلاثة للمد. أو تفاوت المد المتصل والمنفصل على مذهب التفاوت في التوسط وتكون هنا مراتب المد خمس.

أو الإشباع في المتصل مع تفاوت مقدار المد في المتصل والمنفصل على مذهب الشاطبي في المراتب الثلاث.

أو الإشباع في المتصل مع تفاوت مقدار المتصل والمنفصل على مذهب تفاوت التوسط وتكون هنا مراتب المد خمس. ونشرح هنا هذه المراتب الخمس للمد.

ومراتب المد التي تقوم على تفاوت التوسط والتي ذكرها ابن الجزري خمسة: القصر، فويق القصر والتوسط وفويق التوسط والإشباع.

وقد أوضحنا أن الإلزام بأحد اختيارات ابن الجزري لا يقطع به، مع الجزم أنه من متعلقات طريق الطيبة، ولذلك نجد العديد من المقرئين يعتمدون مراتب الشاطبي الثلاث للمد إما ترجيحاً لها أو تجنباً للإطالة غير المجدية.

يقول البنا في إتحاف فضلاء البشر بعد الكلام على المتصل: وذهب آخرون إلى أنها مراتب المد المتصل مرتبتان طولي لحمزة ومن معه ووسطي للباقيين وهو الذي استقر عليه رأي الأئمة

قديماً قال بعضهم: وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به ولا يمكن أن يتحقق غيره ويستوي في معرفته أكثر الناس، ولذا صدر به الطيبة وبه كان يقرؤ الشاطبي كما حكاه عنه السخاوي وعلل عدوله عن المراتب الأربعة بأنها لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة وهو ظاهر وإن تعقبه الجعبري. اهـ عن البنا.

ويقول بعد الكلام عن المنفصل: واختلفت عباراتهم في تقدير زيادة كل مرتبة عما دونها فجعلها بعضهم نصف ألف وبعضهم ألفاً وكل ذلك تقريب تضبطه المشافهة والإدمان بل يرجع الخلاف إلى أن يكون لفظياً لأن مرتبة القصر إذا زادت أقل زيادة صارت ثانية وهلم جراً إلى أقصى ما قيل منه فالمقدار غير محقق. ومسألة التقدير بالألف ذكرناها سابقاً.

❖ تفصيل المذاهب الأربعة في المد التي ذكرها ابن الجزري:

والذي اعتمده ابن الجزري في المد أنه وضع مذاهب احتمالية للمد ليعمل بأحدها ويختار منها:

١- المذهب الأول: التفاوت في المد المتصل والمنفصل: وهو يقسم إلى مذهبين:

أ- عدم تفاوت التوسط: وهذا المذهب مبني على اختيار الشاطبي في مقادير المد وتكون عليه مقادير المد:

ورش وحمزة: إشباع المتصل والمنفصل.

ابن ذكوان: توسط المنفصل والمتصل أو إشباع المتصل والمنفصل.

الكسائي وشعبة وخلف العاشر: توسط المتصل والمنفصل.

حفص: قصر المنفصل مع توسط المتصل، توسط المنفصل وتوسط المتصل.

قالون والأصبهاني وأبو عمرو ويعقوب: قصر المنفصل وتوسط المتصل، توسط المتصل وتوسط المنفصل.

أبو جعفر وابن كثير: قصر المنفصل وتوسط المتصل.

هشام: قصر المنفصل وتوسط المتصل، توسط المتصل وتوسط المنفصل.

وهذا المذهب هو ما ذكرنا أنه رجحه البنا اللمياطي وأكد أنه لا يعول إلا عليه بل

جزم أنه ما مال إليه ابن الجزري وعليه عمل كثير من الشيوخ اليوم.

ب- تفاوت التوسط: فيكون التوسط ثلاث مراتب: فويق قصر، توسط، فويق توسط.

وعلى هذا المذهب لا يأتي الإشباع في المتصل سوى لحمزة وورش وابن ذكوان.

ورث وحمزة:

المتصل: الإشباع.

المنفصل: مد مشبع.

ابن ذكوان:

متصل: إشباع، توسط.

منفصل: إشباع (نقاش عن الأخفش)، توسط.

ويتركب كلا الوجهين في نوعي المد مع بعضهما لكن لا يأتي المنفصل أطول من المتصل أي لا يجتمع له توسط المتصل مع إشباع المنفصل.

وعلى هذا المذهب هنا لا يأتي التوسط في المنفصل مع إشباع المتصل (بينما يأتي على مذهب عدم تفاوت المتصل الذي بعد أسطر).

الكسائي وشعبة وخلف العاشر:

متصل: توسط.

منفصل: توسط.

حفص:

متصل: فويق توسط، توسط.

منفصل: فويق التوسط، توسط، فويق القصر، القصر.

وتتركب الأوجه مع بعضها لكن لا يأتي المنفصل أطول من المتصل.
ثم إن تقدير: فويق القصر والتوسط وفويق التوسط، هو اختلاف تقدير للتوسط بين
الكتب لذلك التوسط هو شيء واحد أقصد بهذا أنه لا يجتمع التوسط مع فويق التوسط،
وكذلك فويق القصر مع التوسط، وكذلك فويق التوسط مع فويق القصر.

لكن العلماء المحققون أن فويق القصر لا يأتي إلا على إشباع المتصل لذلك لا تأتي هذه
المرتبة على هذا المذهب.

قالون والأصهاني وأبو عمرو ويعقوب:

متصل: التوسط، فويق قصر.
منفصل: توسط، فويق القصر، قصر.
أيضاً تتراكب الأوجه لكن لا يأتي المنفصل أطول من المتصل، وكذلك التوسط هو شيء
واحد للمرتبة المسماة بالتوسط وفويق القصر أي لا يأتي التوسط مع فويق القصر.

أبو جعفر وابن كثير:

متصل: فويق قصر، توسط .
منفصل: قصر، فويق القصر، توسط .
وتتركب أوجه المنفصل على المتصل لكن لا يأتي المنفصل أطول من المتصل، ولا يجتمع
فويق القصر في المنفصل مع التوسط في المتصل لأنهما عبارة عن اختلاف تقدير التوسط .

هشام:

متصل: توسط.
منفصل: قصر (حلواني)، فويق القصر (حلواني)، توسط.
أيضاً لا يجتمع فويق القصر مع التوسط.
ولكن العلماء المحققون على قصر المنفصل الثابت عن هشام هو عند إشباع المتصل فقط
(عن الحلواني) أي لا يأتي على هذا المذهب بل هو على مذهب عدم تفاوت المتصل.

٢- المذهب الثاني: عدم التفاوت في المد المتصل عند جميع القراء وتكون هنا مرتبته الإشباع (تقدر اليوم ٦ حركات) مع تفاوت المنفصل، وهذا المذهب يقسم لمذهبين أيضاً:

أ- عدم تفاوت التوسط (في المنفصل):

ورش وحمزة: إشباع المتصل والمنفصل.

ابن ذكوان: المتصل: إشباع.

المنفصل: إشباع، توسط.

الكسائي وشعبة وخلف العاشر:

المتصل: إشباع.

المنفصل: توسط.

حفص: المتصل: إشباع.

المنفصل: قصر، توسط، إشباع.

قالون، الأصبهاني، أبو عمرو ويعقوب:

المتصل: إشباع.

المنفصل: قصر، توسط.

هشام:

المتصل: إشباع.

المنفصل: قصر، توسط، إشباع.

ب- التفاوت في التوسط:

ورش وهمزة: إشباع المتصل والمنفصل.

ابن ذكوان: المتصل: إشباع.

المنفصل: إشباع، توسط.

الكسائي وشعبة وخلف العاشر:

المتصل: إشباع.

المنفصل: توسط.

حفص: المتصل: إشباع.

المنفصل: قصر، فويق قصر، توسط، فويق قصر، إشباع.

قالون الأصهباني، أبو عمرو يعقوب:

المتصل: إشباع.

المنفصل: قصر، فويق قصر، توسط.

هشام:

المتصل: إشباع.

المنفصل: قصر، فويق قصر، توسط، إشباع.

الخلاصة:

بناء على مراتب المد التي ذكرها ابن الجزري تكون مقادير ومراتب المدود لكل قارئ يجمع كل المذاهب ما سنذكره، ويقوم العديد من الشيوخ المقرئين بالإتيان بكل هذه الخلاصة المنبئية على جمع كل المذاهب دون الالتزام بمذهب واحد معللين ذلك بالإتيان بأن مذهب ابن الجزري تتبع كل نقل ولو كان ضعيفاً وهذا القول فيه نظر لأن ابن الجزري قال صراحة بهذه

المذاهب الأربعة وعباراته تفيد تخيير القارئ دون أي مجال للشك، والذي يجمع القراءات اليوم إما يجمع بين المذهب الأول والثالث، أو بين الثاني والرابع أو يقرأ بالأول فقط.

وخلاصة مجموع المذاهب السابقة - من جمع المذهب الثاني والرابع أي مع العمل بتفاوت المتصل - :

ورش وحمزة:

المتصل: الإشباع.

المنفصل: مد مشبع.

ابن ذكوان:

متصل: إشباع، توسط.

منفصل: إشباع (نقاش عن الأخفش)، توسط.

ويتركب كلا الوجهين في نوعي المد مع بعضهما لكن لا يأتي المنفصل أطول من المتصل أي لا يجتمع له توسط المتصل مع إشباع المنفصل.

الكسائي وشعبة وخلف العاشر:

متصل: توسط، إشباع.

منفصل: توسط.

حفص:

متصل: فويق توسط، توسط، إشباع .

منفصل: قصر، فويق التوسط، توسط، فويق القصر، القصر.

ووتركب الأوجه مع بعضها لكن لا يأتي المنفصل أطول من المتصل.

ثم إن تقدير: فوق القصر والتوسط وفوق التوسط، هو اختلاف تقدير للتوسط بين الكتب لذلك التوسط هو شيء واحد أقصد بهذا أنه لا يجتمع التوسط مع فوق التوسط، وكذلك فوق القصر مع التوسط، وكذلك فوق التوسط مع فوق القصر، وبالتالي ففوق القصر لا يأتي إلا على إشباع المتصل.

قالون والأصبهاني وأبو عمرو ويعقوب:

متصل: إشباع، التوسط، فوق قصر.

منفصل: توسط، فوق القصر، قصر.

أيضاً تتراكم الأوجه لكن لا يأتي المنفصل أطول من المتصل، وكذلك التوسط هو شيء واحد للمرتبة المسماة بالتوسط وفوق القصر أي لا يأتي التوسط مع فوق القصر.

أبو جعفر وابن كثير:

متصل: إشباع، فوق قصر، قصر.

منفصل: قصر.

هشام:

متصل: توسط، إشباع.

منفصل: قصر (حلواني)، فوق القصر (حلواني)، توسط.

أيضاً لا يجتمع فوق القصر مع التوسط.

والقصر لا يأتي إلا على الإشباع.

ثم إن الإشباع المذكور لغير (همزة والأزرق عن ورش وابن ذكوان من طريق النقاش)

هو اعتماداً على المذهب الرابع لابن الجزري في عدم تفاوت المتصل.

أما خلاصة من يجمع اعتماداً على المذهب الأول والثالث أي دون تفاوت التوسط :
ورش وهجرة : المتصل والمنفصل الإشباع .
ابن ذكوان :

المتصل : إشباع وتوسط .

المنفصل إشباع وتوسط .

ويتركب كلا الوجهين في نوعي المد مع بعضهما لكن لا يأتي المنفصل أطول من المتصل
أي لا يجتمع له توسط المتصل مع إشباع المنفصل.

الكسائي وشعبة وخلف العاشر:

متصل: توسط، إشباع.

منفصل: توسط.

حفص:

متصل: توسط، إشباع .

منفصل: قصر ، توسط .

وتتركب الأوجه مع بعضها .

قالون والأصهباني وأبو عمرو ويعقوب:

متصل: إشباع، التوسط .

منفصل: توسط ، قصر .

وتتركب الأوجه على بعضها .

أبو جعفر وابن كثير:

متصل: إشباع ، قصر .

منفصل: قصر .

هشام:

متصل: توسط، إشباع .

منفصل: قصر (حلواني) ، توسط .

وتتركب الأوجه على بعضها .

❖ اجتماع المد المتصل والمنفصل في مقطع واحد لمن يجمع من طريق الطيبة:

فمن يجمع من الطيبة واجتمع في آية واحدة عنده المنفصل مع المتصل تكون الأوجه
جمعاً بين المذهبين الثاني والرابع:

❖ قصر المنفصل + فويق القصر في المتصل (قالون، الأصبهاني، ابن كثير، أبو عمرو أبو
جعفر، يعقوب).. يأتي عليه وجه الغنة للجميع، تأتي هاء السكت في المذكور.

ليعقوب عند الوقف، يأتي إدغام كبير لرويس وروح لكن عند الإدغام الكبير تتعين الغنة
وطبعاً لرويس الغنة على اللام فقط أما روح فاللام والراء، كما يأتي الإدغام الكبير.

وعدمه لأبي عمرو وطبعاً على الإدغام الكبير لا يأتي الهمز وعلى التحقيق تأتي الغنة عليه.

❖ قصر المنفصل + توسط المتصل (قالون، الأصبهاني، أبو عمرو، حفص، أبو جعفر،
يعقوب).. لا يوجد حلواني هنا.. يمتنع سكت حفص على قصر المنفصل، تأتي الغنة
من الكامل لحفص وفيه إشباع المتصل فقط، وتأتي الغنة للجميع، ولا يوجد تخفيف
الهمز عند الوقف لهشام، لا تأتي إمالة (جاء، شاء، زاد، خاب) لهشام على القصر،
تأتي هاء السكت في المذكور عند الوقف ليعقوب، يأتي الإدغام الكبير ليعقوب وعليه
تتعين الغنة، كما يأتي الإدغام الكبير وعدمه لأبي عمرو وطبعاً على الإدغام الكبير لا
يأتي الهمز وعلى التحقيق تأتي الغنة عليه.

❖ قصر المنفصل + إشباع المتصل (قالون، الأصبهاني، ابن كثير، أبو عمرو، حلواني عن
هشام ولا يوجد غير الحلواني على القصر، حفص، أبو جعفر، يعقوب).. يمتنع سكت
حفص، لحفص وجه غنة من الكامل والكامل فيه إشباع المتصل فقط، للجميع الباقيون
وجه غنة، لا يوجد تخفيف عن هشام، لا تأتي إمالة (جاء، شاء، زاد، خاب) لهشام
على القصر، تأتي هاء السكت في المذكور ليعقوب، يأتي الإدغام الكبير ليعقوب وتتعين

عليه الغنة، كما يأتي الإدغام الكبير وعدمه لأبي عمرو وطبعاً على الإدغام الكبير لا يأتي الهمز وعلى التحقيق تأتي الغنة عليه.

❖ **فويق القصر في المنفصل + فويق قصر المتصل** (قالون، الأصبهاني، أبو عمرو، يعقوب) لا يوجد حلواني والتالي كل هشام لا يوجد على هذا الوجه، .. يوجد وجه غنة للجميع، لا يأتي هاء السكت عند الوقف على جمع المذكر ليعقوب لأنه لا يأتي إلا على القصر، يأتي الإدغام الكبير لروح فقط بينما رويس لا يأتي له إلا على القصر، يمتنع الإدغام الكبير لأبي عمرو على غير القصر.

❖ **فويق القصر في المنفصل + إشباع المتصل** (قالون، الأصبهاني، أبو عمرو، يعقوب، حفص، حلواني عن هشام) .. يأتي وجه غنة للجميع وهي لحفص من الكامل وغنة هشام هي لغير الحلواني، يمتنع سكت حفص، يوجد وجه تخفيف للحلواني عن هشام في الهمز المتطرف، لا تأتي هاء المذكر ليعقوب على غير القصر، الإدغام الكبير يأتي لروح دون رويس، يمتنع الإدغام الكبير لأبي عمرو على غير القصر.

❖ **توسط المنفصل + توسط المتصل** (كل القراء عدا حمزة والأزرق وابن كثير وأبو جعفر) .. يأتي وجه سكت لحفص لكن السكت الخاص فقط، لا يوجد وجه غنة لحفص، لابن ذكوان وجه سكت عام وآخر خاص، وكذلك إدريس، يوجد وجه غنة للجميع ووجه الغنة عن هشام هو لغير الحلواني، هشام وجه تخفيف في الهمز عند الوقف عليه، يوجد وجه إمالة في (الكافرين، ذات الرء) لابن ذكوان، وكذلك لهشام فتح وإمالة الماضي الثلاثي، لا تأتي هاء السكت على المذكر ليعقوب، الإدغام الكبير يأتي فقط لروح دون رويس، يمتنع الإدغام الكبير لأبي عمرو على غير القصر.

❖ **توسط المنفصل + إشباع المتصل** (كل القراء عدا الأزرق وحمزة وابن كثير وأبو جعفر) .. يأتي هنا وجه الغنة للجميع وهي لحفص من الكامل، ويأتي هنا وجه سكت لحفص لكنه سكت عام فقط، ابن ذكوان سكت عام وخاص وعدم، كما يأتي

لإدريس وجه سكت عام وخاص، لكل القراء هنا وجه غنة عدا الحلواني عن هشام، يوجد وجه تخفيف الهمز عند الوقف عليه لهشام إضافة للتحقيق، لابن ذكوان فتح وإمالة في (كافرين وذات الراء)، لا يأتي هاء المذكر ليعقوب على غير القصر، الإدغام الكبير لروح فقط دون رويس وطبعاً يتعين عليه الغنة، يمتنع الإدغام الكبير لأبي عمرو على غير القصر.

❖ **فويق القصر في المنفصل + فويق القصر في المتصل:** لحفص فقط ولا يوجد له سكت، وليس له وجه غنة.

❖ **فويق القصر في المنفصل + إشباع المتصل:** لحفص فقط، لا يوجد سكت لحفص، يوجد وجه غنه له.

❖ **إشباع المنفصل + إشباع المتصل (الأزرق، حمزة، ابن ذكوان من طريق النقاش)..** لا يوجد وجه غنة لأحد منهم، ابن ذكوان له فتح (كافرين، ذوات الراء) ، ولابن ذكوان هنا السكت العام أو العدم .

ونشير هنا إلى أن فويق التوسط نقلته الكتب عن غير حفص، مثل شعبة وابن عامر وحمزة وهذا مذكور في النشر لكن لم يعتمده ابن الجزري في اختياره.

هذا التفصيل السابق بأكمله لاجتماع المتصل والمنفصل هو اعتماداً على المذهب الثاني والرابع أي تفاوت التوسط، أما عند اعتماد المذهب الأول والثالث فنحذف أوجه فويق القصر وفويق التوسط، أما عند اعتماد المذهب الأول فقط فنحذف أوجه فويق القصر وفويق التوسط ومذهب إشباع المتصل لغير ابن ذكوان وحمزة والأزرق عن ورش.

ملاحظات:

١- أوضحنا أن سبب وجود فويق القصر وفويق التوسط هو اختلاف تقدير مقدار التوسط لذلك لا يجتمع (فويق التوسط مع التوسط أو مع فويق القصر) لا يجتمع كل اثنين مع بعضهما، وهذا يبين الخطأ الشائع من أن المتصل عند حفص مثلاً عند اعتماد وجه التوسط في كلا المدين يجب أن يكون أطول من المنفصل ولو قليلاً لأن التقدير واحد للمد.

٢- شرط المد هو وجود حرف المد.

أما أسباب المد هي: (السكون الأصلي أو الناتج عن الشدة أو عن الوقف)، الهمز التالي، الهمز السابق.. وهذا بشكل عام واتفق الجميع على السببين الأولين واختلفوا في السبب الأخير.

ويبنى على السكون المد المشبع، والبعض ميز بين المد الذي سببه سكون أصلي وبين ما سببه سكون مشدد لذلك تم التمييز بين اللازم المخفف والمثقل وأغلب الذين يميزون بين المثقل والمخفف في مقدار المد يجعل الذي سببه الشدة أطول من الذي سببه السكون فقط ولكن العمل عند الغالب والذي اختاره ابن الجزري التسوية بينهما.

أما الهمز التالي فميز القراء بين المتصل والمنفصل وأجمعوا على مد المتصل واختلفوا في مقداره أما المنفصل فاختلفوا في أصل مده وفي مقداره.

أما الهمز السابق لحرف المد فالأغلب على عدم الاعتداد به والبعض اعتد به.

لذلك فإنه عند ورش عند إبدال الهمزة الثانية ألفاً فإنه إن كان بعدها سكون أو شدة تمد مدّاً طويلاً أما غيرهما فيكون المد قصيراً.

٣- إن قوة المد تنتج من قوة سببه فأقوى الأسباب هو:

- ١- السكون الذي سببه الشدة (الحاقّة).. المد مشبع.
 - ٢- ثم السكون الأصلي (ميم).. المد مشبع.
 - ٣- ثم الهمز المتصل (السماء) (هاأوم).. اختلف في مقداره حسب ما ذكرنا.
 - ٤- ثم الهمز المنفصل (يا أيها).. اختلف في وجود مده وعدمه ومن قال بالمد اختلف في مقداره، واختلفت طرق النقل فيه.
 - ٥- ثم السبب العارض غير الخاضع لقاعدة مطردة (بسبب السكون أو الشدة العارضة)..
- مثل المد قبل تاءات البري وإدغامات حمزة (والصافات صفا) فهنا المد قولاً واحداً حسب السبب وهو الشدة هنا فالمد مشبع.
- ٦- ثم السكون العارض الخاضع لقاعدة مطردة مثل الوقف على (الرحمن، الرحيم، الذين..).

والنوع الثاني الشدة العارضة عن الإدغام الكبير ذو القاعدة المطردة (الليل لباسا، الكتاب بأيديهم) لأبي عمرو ويعقوب عندما يكون إدغامه قاعدة مطردة.. هنا يجوز القصر والتوسط والإشباع أما الشاطبي فله التوسط والإشباع فقط وهذا الخلاف فيه هو خلاف أوجه وليس طرق حيث يجوز من كل طريق نقل هذا المد.

الأسباب الضعيفة:

- ١- ثم المد الناتج عن الشبه بالعارض (حرف اللين قبل السكون العارض الخاضع لقاعدة مطردة).. (موت، قريش) عند الوقف عليها.. وهو بنفس درجة ما قبله.
- ٢- ثم المد الناتج عن الشبه بالمتصل (حرف اللين قبل همز متصل).. (شيء، شيئاً، سؤءة).. أغلب القراء لم يمدوها باستثناء الأزرق عن ورش.
- ٣- ثم الهمز قبل حرف المد لم يمدده سوى الأزرق عن ورش (آمنوا إيماناً).
- ٤- ثم الهمز المغير بسبب النقل أو غيره قبل المد مدته بعض الطرق عن الأزرق عن ورش (الآخرة).

٥- ثم الهمزة العارضة بسبب البدء مثل البدء بـ (إيت) فمدته بعض الطرق عن الأزرق وعاملته كالبدل المحقق والشاطبي لم يقل بمده.

٦- ثم السبب المغير فيجوز فيه القصر والمد فقط ولا يوجد توسط المد اعتداداً بتغير السبب العارض أما القصر فيسبب المعاملة كالأصل لذلك اختلف فيه (الأولى).

استثناها من مد البدل للأزرق عن ورش بسبب شدة التغير بسبب الإدغام أغلب الجمهور حيث إن الإدغام العارض (عادة الأولى) عند نافع غير السبب، والبعض عاملها كما تعامل أصل البدل عند الأزرق وعند الشاطبي وتغير السبب نتناوله في الملاحظة الرابعة وثلاثة البدل مأخوذة أداء في من طريق الشاطبية ثم السبب المعنوي للمد.
أما حرف اللين قبل همز منفصل فلا يعتبر سبباً للمد مثل (خلوا إلى، ابني آدم).

ثم ننبه إلى أنه: إذا اجتمع سببان في موضع واحد كان هذا المد أقوى من انفراد كل واحد على حدا مثل الوقف على المشدد قبله حرف مد (تبعان)، ومثل السكت على المد المتصل عند من سكت عليه عن حمزة فبعض العلماء في الأولى جعلوا فيها مداً أطول من السكون لوحده أو الشدة لوحدها وابن الجزري ذكر أن هذا فيه وجهة نظر، لكن ذكرنا مقادير المد التي اعتمدها ابن الجزري في طبيته ولم يذكر هذا.

ويقال إذا اجتمع مدان عمل بأقواهما سبباً وليس هذا بالدقيق إنما كان المد فيه أقوى من انفراد كل منهما وحده، فمثلاً (وجاؤوا أباهم) عند الوصل بين (جاؤوا) و(أباهم) فلا يوجد لورش إلا مد منفصل بمقدار ست حركات لورش ولا نعتبر وجود البدل فلا يوجد قصر وتوسط فمرتبة المد الأعلى تلغي ما دونها أما عند الوقف على (جاؤوا) فيوجد ثلاثة أوجه.

وكذلك كلمة (السماء) عند الوقف عليها اجتمع عارض للسكون ومتصل هنا لا يوجد قصر عند أحد من العلماء إنما التوسط موافقة للمتصل والعارض والطول تأثراً بالعارض. وكذلك كلمة (برآء) اجتمع على الألف البدل والمتصل والعارض للسكون فنعاملها مداً متصلاً بالتوسط ويؤثر بها العارض بالطول فقط.

وكذلك كلمة (أمّين) اجتمع لازم وعارض للسكون فنعاملها أنها لازم. والعمل بأقوى السببين نص عليه ابن الجزري في طيبة النشر.

وقف الأزرق على (مستهزئون) فيها القصر والتوسط والطول أما عملاً بما قاله الشاطبي ففي العارض للسكون التوسط والطول، هنا يذهب القصر لأن العارض أقوى.

من قرأ لحمزة بالمد، في السبب المعنوي (لا ريب) (لا إله إلا الله) فهذا المد عادة يمد توسطاً لكن في المثال الثاني يمد مشعباً لأن سبب الهمز المتصل أقوى.

وننبه إلى أن ترتيب القوة قائم هي قوة إجمالية تعتمد على كثرة النقل أو الإجماع فيه عن القراء، ولذلك ربما يختلف في تقديم سببية الهمز المنفصل على السكون العارض فالثنين اختلف القراء في مدهما وعدمه، ولا يجتمعان في حرف لذلك لا يمكن المقارنة بينهما، وهذا المد يقوم على لغات العرب ومذاهبها في المد في أشعارهم وخطبهم.

٤- هناك تحريرات متعلقة بهذا الباب (المد البدل ومد اللين قبل الهمز) إذا اجتمعوا أو

اجتمع أحدهما مع تقليل ذات الياء سيتم تناولها بعد الانتهاء من شرح الأصول.

٥- عند وجود مد لازم مثقل بسبب شدة عارضة نحو (الليل لباساً، الليل رأى، بالخير لقضي) في حالات الإدغام الكبير فيوجد هنا ثلاثة أوجه: قصر وتوسط ومد مشعب، فيعامل معاملة المد العارض وقد مر معنا هذا في الإدغام الكبير لأنه يخضع لقاعدة مطردة فهو اجتماع مطرد، على العكس من المد قبل تاءات البزي أو قبل الإدغام الكبير لحمزة في المواضع النادرة التي أثبتناها عنه والتي لا يوجد قبلها إلا المد المشعب لأنها لا تخضع لقاعدة مطردة، كذلك حذف المد في (ويعلمه الكتاب، ومنهم الذين ولا الذين، ذاقا الشجرة)؟

لأن هذا الاجتماع يطرد وينضب تحت أصل وقاعدة فهو مثل مدات حمزة والبزي قبل التاء لذلك لم نمد مدا مشعباً إنما الحذف فقط.

٦- إذا تغير سبب المد لأي سبب (التسهيل أو الإبدال أو النقل) فيجوز القصر والمد فإن كان التغيير مبقياً أثراً للحرف فالمد أولى (مثل الإبدال أو التسهيل): ألم الله، ألم أحسب (عند النقل)، هؤلاء إن (عند قالون والبزي عند وجه تسهيل الأولى) أما إن لم يبق أثر (مثل حالات إسقاط الهمز) فالقصر أولى هؤلاء إن (عند أبي عمرو).

ومنها البدء بكلمة مثل (الإيمان، الأولى) وما شابهه لا يوجد إلا القصر للأزرق بسبب قوة تأثير الهمز العارضة الناتجة عن الابتداء.

وقد رجح ابن الجزري لأبي جعفر مد (إسرائيل) لأن الهمز سهل. ومنع المد في (شركاي) للبزي عند إبدال الهمز ياء بسبب ذهاب الهمز كاملة.

في الوقف على كلمة مثل (السماء) لهشام أو حمزة، فعند الإبدال يجوز ثلاثة أوجه القصر والتوسط والطول أما القصر والمد لحمزة فهو على تقدير الهمزة حذفت تماماً فتعاملها إما كأصل وجود الهمز أو على عارض الحذف فيبقى المد، أما التوسط فتنتج عن تقدير الهمزة الثانية أبدلت واتحدت مع الألف قبلها، وكذلك هناك تقدير لوجه الطول ينتج من إبدال الهمز مدا ألفاً ثم اتحادها مع مد حمزة الطويل قبله ثم تعاملها بأطول تقدير المد، أما قصر وتوسط هشام فعلى تقدير المعاملة بالأصل أي التوسط أو بالعارض وهو القصر، أما المد فعلى تقدير إبدال الهمزة ألفاً وبقاء المد.

أما عند الروم فتعامل بالقصر أو المد وكل منهما حسب مذهبه في مقدار المد.

كلمة (زكريا) لحمزة لا تمد بالاحتمالات الثلاثة المذكورة بل القصر فقط لأنها وردت الكلمة بلغة التخفيف بخلاف هشام.

ويخضع للقاعدة المذكورة: تغير الهمز عند ورش بسبب النقل مثل (النساء إن اتقيتن) (البغاء إن أردن) عند إبدال الهمزة الثانية فيجوز قصرها لأن ما بعدها تحرك ويجوز أن نمدّها لأن الحركة عارضة.

٧- إذا تغير شرط المد أي حرف المد يسقط المد عند جميع القراء مثل الوقف على (السوء) بالنقل والروم لحمزة وهشام فتصبح الواو متحركة وليس حرف مد، كذلك (يؤاخذ) عند ورش حيث أن إبدال الواو تخرجها كن كونها حرف مد.

٨- الألف لا يعتد بها عند وجودها كحرف زائد على الكلمة غير ناتج عن إبدال الهمز لذلك لا تنطبق عليه قواعد المد وهذا نجده عند من أدخل ألفاً بين الهمزتين المتتاليتين (ءأنذرتم، ءألد) فلا يوجد مد سواء عند من سهل الهمز الثاني كقالون وأبي عمرو) أو حققها، ونقل ابن الجزري عن بعض العلماء معاملتها كالم متصل وهو قرأ بها لكن ابن الجزري رجح عدم وجوده.

٩- يجب الانتباه للموازنة بين المدود حسب السبب فلا تأتي برتبة لد ضعيف أعلى من رتبة مد أقوى منه:

فمثلاً (هؤلاء إن) عن إسقاط الهمز الثانية لا يجوز مد (ها) وقصر (أولا إن) التي سقطت همزتها لأن المد الأول (ها) منفصل والثاني (أولاء) إما منفصل فيجب أن يعادل الأول أو متصل فعندها يجب أن يكون أطول منه أو يعادله.

بعكس من سهل الهمزة الثانية فيجوز عندها أن تتركب أوجه المد والقصر في الأول مع الثاني. (ها أنتم هؤلاء) سهل قالون الهمز في (ها أنتم) لكن لا يصح مد (ها أنتم) وقصر (ها أولاء) لأن الهمز المحقق سبب أقوى.

عند ورش:

اجتماع بدل محقق ومغير في مقطع واحد من طريق الطيبة البدل المغير عند الأزرق يقصر مع توسط ومد البدل المحقق أو يعامل مثله (الآخرة) (آمنا).

عند حمزة:

إذا وقفنا على (هؤلاء) عند تسهيل الهمزة الأولى وإبدال الثانية لا يأتي المد قبل المسهل أقصر من المبدل وبالتالي:

قصر (ها) _____ قصر (أولا) ولا يأتي المد.
مد (ها) _____ يأتي قصر ومد وتوسط (أولا).

أما عند تسهيل الثانية مع الروم فتتراكب الأوجه.

عند ورش إذا اجتمع في مقطع مد بدل وتم الوقوف على بدل مثل (يستهنئون، مآب) فالمد في (مآب) عارض للسكون وليس بدل، لكن لا نمد العارض للسكون أطول من البدل لأن السبب العارض أقوى:

طول الأول _____ يأتي عليه طول العارض.
توسط الأول _____ يأتي عليه توسط وطول العارض.
قصر البدل _____ يأتي عليه ثلاثة العارض.

١٠ - عند البدء بكلمة (الأولى، الآخرة، الآن) وأشباهاها: فيجوز مد البدل بتقديراته الثلاثة للأزرق عن ورش ونقل عدم المد سواء بدأنا بالهمز أم باللام وذلك بسبب الحركة العارضة للام نتيجة النقل والابتداء العارض هنا قوي لذلك رجح ابن الجزري عدم المد، لكن العمل بين الشيوخ اليوم على المد في البدء فيها سواء من الشاطبية أو الطيبة.



٨- الهمزتان في كلمة

القراء الذين لديهم أحكام خاصة لاجتماع همزتين في كلمة واحدة هم أهل (سما) وهشام.

١- ٤٤:

■ ورش: يسهل الهمزة الثانية دون مد بين الهمزتين أو يبدل الهمزة الثانية ألفا ويمدها مد مشبعاً قبل ساكن أو مشدد (ءأندرتم، ءأنت).

أما إذا كان بعدها متحرك (ءألد، ءأمنتهم) فإن الإبدال يكون بمقدار حركتين دون إشباع، ويستثنى من القاعدة كلمة (ءأنت) فليس لورش عند الوقف عليها إلا التسهيل كما في الهمزة الثانية من كلمة (أرأيت) عند الوقف عليها أما عند الوصل ففيها التسهيل والإبدال.

■ قالون: يدخل بين الهمزتين ألفا قصيرة (حركتين) ويسهل الثانية ويوافق أبو عمرو قالون في هذا.

■ ابن كثير: يسهل الهمزة الثانية فقط دون إدخال.

■ أما هشام: فإنه يدخل بين الهمزتين ألفا بمقدار (حركتين) مع التحقيق والتسهيل (فعدم الإدخال ممنوع).

باستثناء (ءأن كان ذا مال) التي شفعتها بهمزة ثانية في القلم فإنه ليس له فيها التحقيق وابن ذكوان يسهل دون إدخال همزة كلمة (ءأن كان ذا مال) التي شفعتها همزتها في سورة القلم.

نلخص هشام:

إدخال _____ تحقيق، عدم إدخال _____ تحقيق.. ممنوع.
إدخال _____ تسهيل، عدم إدخال _____ تسهيل.. ممنوع.

٢ - ٤٤:

ثلاثة مواضع في القرآن (أونبتكم) في آل عمران، (أُنزل) في ص، (أُلقي) في القمر.

- ورش: له تسهيل الثانية فقط ولا يوجد إبدال.
- وأبو عمرو: إدخال ألف قصيرة + تسهيل، ولأبي عمرو وجه ثانٍ وهو التسهيل دون إدخال.
- ابن كثير: التسهيل فقط دون إدخال.
- هشام: الإدخال وعدمه مع التحقيق، والتسهيل مع الإدخال فقط، أما التي في آل عمران فليس له فيها التسهيل مع الإدخال.

نلخص هشام:

- إدخال _____ تحقيق، عدم إدخال _____ تحقيق.
- إدخال _____ تسهيل، عدم إدخال _____ تسهيل.. ممنوع.

٣ - ٤٤ :

- ورش: له التسهيل في الثانية دون إدخال، ولا يوجد إبدال.
- قالون وأبو عمرو: لهما إدخال ألف قصيرة مع التسهيل، ولا يوجد وجه ثانٍ لأبي عمرو، ابن كثير: يسهل الثانية دون إدخال.
- هشام: له إدخال وعدمه مع التحقيق، باستثناء سبعة مواضع أُنتم (الأعراف)، أُنتم (الصفات)، أُنتم (الشعراء)، أُنتمك (الصفات)، (أإذا مامت) سورة المريم، أُنتم لتكفرون (فصلت) فله في هذه الإدخال مع التحقيق أما الأخيرة التي في فصلت فله الإدخال مع التسهيل إضافة للإدخال مع التحقيق.
- لكن في الأخيرة التي في فصلت روي التسهيل أيضاً ويكون مع الإدخال.

نلخص هشام:

إدخال _____ تحقيق، عدم إدخال _____ تحقيق.
 إدخال _____ تسهيل.. ممنوع، عدم إدخال _____ تسهيل.. ممنوع.

ملاحظة:

همزة الوصل بين همزة الاستفهام و(ال) التعريف تمد ست حركات أو تسهل دون مد مثل كلمة (ءآآن، ءالذكرين، ءالله) إلا أن نافعاً يقرأ بنقل الهمزة الثانية في (آآن) فعندها يجوز له في وجه الإبدال (الإشباع والقصر) سواء لورش أم قالون ويأتي في المد البديل عند اللام ثلاثة البديل كما أنه لا يوجد إدخال لأحد من القراء عند التسهيل.

كلمات اختلف بوجود همزتين في الشاطبية فيها وبكيفية نطقها:

١. (أعجمي وعربي) في سورة فصلت: حقق الهمزتين (صحة) وأسقط الأولى هشام (أعجمي).
٢. (أذهبتم طيباتكم) سورة الأحقاف: شفعتها (كما دامت) أي ابن عامر وابن كثير، وكل منهما يعاملها حسب مذهبه في الهمزتين.
٣. (أن كان ذا مال) القلم: شفعتها (حمزة وشعبة وابن عامر) بجمزة ثانية، لكن سهل الهمزة الثانية ابن عامر (وهشام حسب مذهبه في التسهيل فيكون مع الإدخال فقط وليس له التحقيق) أما ابن ذكوان فالتسهيل والإدخال.
٤. (أن يؤتي أحد) آل عمران: شفعتها مع التسهيل ابن كثير على أصله.
٥. (ءامنتم له قبل، ءامنتم به قبل): يقرأ (ءآامنتم) صحبة، (ءامنتم) حفص، ووافقه في سورة (طه) قنبل.

الباقون يقرؤونها (ءأمنتهم) كل حسب مذهبه في التسهيل، وقد قالوا: لا يوجد وجه إبدال لورش هنا لأن الإبدال يؤدي هنا للاشتباه بالإخبار.
 قبل: أبدل الهمزة الأولى من هذه الكلمة واواً وذلك في سورتي الملك والأعراف عند وصل هذه الكلمة بسابقتها، ويسهل الهمزة الثانية حسب مذهبه (قال فرعون ءأمنتهم به، وإليه النشور ءأمنتهم).

٦. عند اجتماع ثلاث همزات كما مر في كلمة (ءأمنتهم له) حيث أصلها (ءأأمنتهم) وكذلك (ءأهنتنا خير أم هو) لا يوجد إدخال للقراء الذين يسهلون ولو كانت قاعدتهم تنص على الإدخال.

أما كلمة (ءأهنتنا): فالكل يثبتون الهمزة الأولى والثانية ويبدلون الثالثة لكن ابن عامر ليس له تسهيل.

٧. (أنتك لأنت يوسف) قرأها بالإخبار ابن كثير.

٨. (أئذا ما مت) مريم: لابن ذكوان وجهين الإخبار والاستفهام.

٩. (إنا لمغرمون) الواقعة: يقرؤها شعبة بالاستفهام.

١٠. (أنتكم لتأتون) الأعراف: يقرؤها بالإخبار (علا ألاً) حفص ونافع

١١. (أئن لنا لأجرأ) الأعراف: يقرؤها بالإخبار (حرم علا) نافع وابن كثير وحفص.

١٢. أئمة: هشام هو القارئ الوحيد الذي يدخل بين الهمزتين وهذا بخلف عنه بينما أهل (سما) يسهلون الهمزة الثانية دون إدخال ويسهل أبو جعفر مع الإدخال.

❖ في الدرة:

- يسهل الثانية أبو جعفر مع إدخال.
- رويس يسهل الثانية دون إدخال، أما روح فيخالف أصله ويحقق الهمزة ولا يدخل.
- خلف وافق أصله.

أما بالنسبة للكلمات التي اختلف بوجود همزتين فيها من الدرّة:

١. (ءامنتم له، ءامنتم به): هكذا يقرأها رويس بهمزة واحدة باسقاط الهمزة الأولى مثل حفص، بينما قرأها أصله بهمزتين (ءءامنتم) الثانية مسهلة، وكذلك روح خالف أصله فحقق الهمزتين.
٢. (إنك لأنت يوسف): أبو جعفر يقرأ بالإخبار، بينما أصله يقرأها بالاستفهام.
٣. (أن كان ذا مال) القلم: أخبر خلف بينما أصله يستفهم وكذلك خالف أبو جعفر ويعقوب أصلهما فاستفهما.
٤. (ءأذهبتم طياتكم) الأحقاف: يستفهم فيها أبو جعفر ويعقوب، بينما أصلهما يقرأهما بالإخبار.
٥. أئمة: أبو جعفر يخالف أصله فيدخل بين الهمزتين مع التسهيل.

❖ الهمزتان في كلمة من الطيبة:

١ - ٤٤:

نفس الشاطبية والدرّة لكن يزداد لهشام وجه تحقيق الهمزتين دون إدخال (كحفص) ثم إن الأزرق يأخذ ما ذكر عن ورش في الشاطبية والأصبهاني مثل ابن كثير (وهذا حال أوجه الأصبهاني في الهمزتين) بعكس باقي الأبواب التي تقترب أوجهه فيها من قالون. ابن ذكوان له في (ءأسجد) له وجه التسهيل في الهمزة الثانية.

٢ - ٤٤:

نفس الشاطبية والدرّة وينطبق عن الأزرق والأصبهاني ما ذكر في المفتوحين، ولا زيادة لهشام. لقالون وجه التسهيل دون إدخال.

٣ - ٤٤:

يضاف لهشام هنا أنه في المواضع المذكورة المخصوصة بالإدخال والتحقيق في الشاطبية أن له هنا عدم الإدخال أيضاً وبالتالي يصبح في كلمة (أئنكم لتكفرون) في فصلت فيها ثلاثة

أوجه التسهيل مع الإدخال ثم التحقيق مع الإدخال وهذان ذكرا في الشاطبية ثم التحقيق دون إدخال وهذا من الطيبة بينما في باقي الكلمات السبعة وجهان.

يضاف لرويس وجه التحقيق في كلمة (أنتكم لتشهدون) الأنعام حيث إنه في العادة يسهل فقط دون إدخال.

الكلمات المختلف في وجود همزتين فيها:

- ❖ (أءعجمي وعربي) يضاف لهشام وجه إثبات الهمزة الثانية ويضاف لقنبل ورويس وجه حذف الهمزة الأولى، يضاف لابن ذكوان وجه الإدخال مع التسهيل وهو في الشاطبية يسهل دون إدخال ويكون لهشام ٤ أوجه حال الاستفهام الوجهان المعروفان في الهمزتين المفتوحتين ويضاف لهما من الطيبة تحقيق دون إدخال وتسهيل دون إدخال.
- ❖ يضاف لهشام في (ءأن كان ذا) القلم. وفي (ءأذهبتم) وجه تسهيل دون إدخال.
- ❖ (أئن لنا لأجرأ) الأعراف: يضاف لقنبل وجه الإخبار مع ما ذكر من الاستفهام في الشاطبية.
- ❖ (ءأمتمم له، ءأمتمم به): يقرأ الأصبهاني مثل حفص بالإخبار، يضاف لهشام وجه تسهيل الهمزة الثانية (مثل نافع) بينما في الشاطبية يحقق الهمزتين، الأزرق يقرأ كما يقرأ ورش في الشاطبية.
- ❖ (وإليه النشور) الملك، (فرعون ءأمتمم) الأعراف: يضاف للبري وجه عدم تسهيل الهمزة الثانية عند الإبدال الهمزة الأولى في الوصل (في الشاطبية: إبدال مع تسهيل الثانية فقط).
- ❖ (أنتكم لتشهدون) الأنعام: رويس له وجه تحقيق الهمزة الثانية.
- ❖ (قل أنتكم) فصلت: يضاف لهشام وجه التسهيل مع الإدخال بالإضافة لما ذكر في الشاطبية (التحقيق مع الإدخال)
- ❖ (ءأسجد لمن) الإسراء: يضاف لابن ذكوان وجه تسهيل في الهمزة الثانية.
- ❖ (أئمة): القراء في الشاطبية على أصولهم في الهمزتين لكن يضاف هنا للجميع عدا أبو جعفر وجه إبدال الهمزة الثانية عن سهل، كما نقل عن الأصبهاني في هذه الكلمة في

الموضع الثاني من القصص والأول من السجدة بالإدخال مع التسهيل بينما هو العادة
يسهل دون إدخال.



٩- الهمزتان بين كلمتين

القراء الذين لهم أحكام خاصة في الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمتين هم أهل (سما): نافع وابن كثير وأبو عمرو.

الهمزتان المتفتحتان بالحركة: ورش وقنبل لهما وجهان دوماً: تسهيل الثانية، أو إبدالها.

وعند ورش وقنبل إذا كان بعد الحرف المبدل حرف ساكن أو مشدد كان المد مشبوعاً مثل: (السماء أن تقع، جاء أشراطها)، فإن تحرك هذا الساكن بسبب عارض جاز القصر.

والإشباع مثل: (البغاء إن أردن)، (لستن كأحد من النساء إن اتقيتن)، (لنبي إن أراد) ومثال ما بعده شدة (النساء إلا).

أما إذا كان بعد الهمزة الثانية متحرك فالإبدال دون إشباع.

أما باقي القراء فتفصيلهم ما يأتي:

ءَ: أسقط الأولى أبو عمرو ووافقها هنا قالون والبيزي.

ءُ: أسقط الأولى أبو عمرو أما قالون والبيزي فسهلا الأولى.

ءِ: أسقط الأولى أبو عمرو أما قالون والبيزي سهلا الأولى.

ملاحظات:

١. بالسوء إلا: يوجد وجه ثانٍ لقالون والبيزي يضاف للوجه الأول وهو إبدال الهمزة الأولى واوا مشددة ثم تحقيق الهمزة الثانية (بالسوء إلا) وهو المرجح عنهما في النشر.
٢. [هؤلاء إن كنتم] البقرة (البغاء إن) النور] ورش وقنبل بالإضافة للأوجه التي لها يضاف وجه آخر وهو إبدال الهمزة الثانية ياء خالصة لهما.

ونبه هنا أن (هؤلاء إلا) في وجه الإسقاط لأبي عمرو عند مد المنفصل (ها) يجب مد (أولاء) ولا يأتي القصر.

ها أولاء:

قصر (ها) — قصر (أولا إن)، قصر (ها) — مد (أولا إن).
مد (ها) — قصر (أولا إن).. ممنوع، مد (ها) — مد (أولا إن).

٣. (الني إلا) (للني إن) الأحزاب: قالون عند وصل كلمة (الني) بما بعدها يقرأ بالإبدال مع الإدغام فتصبح قراءته كالجُمهور (الني إلا) (الني إن).

الهمزتان المختلفتان بالحركة:

لأهل (سما) كلهم قاعدة واحدة:

{ ءَ ءُ } _____ تسهيل الثانية (عند ضم الثانية).

{ ءَ ءُ } _____ تسهيل الثانية (عند كسر الثانية).

{ ءَ ءُ } _____ إبدال الثانية.

{ ءَ ءُ } _____ تسهيل أو إبدال الثانية (عند كسر الثانية).

{ ءَ ءُ } _____ إبدال الثانية.

{ ءَ ءُ } _____ لا يوجد منها في القرآن.

ملاحظة: إن كان بعد حرف المد همز مغير (مسهل) يجوز القصر إلا أن المد مفضل عند

القراء.

أما إذا كان التغير بالإسقاط، فالمفضل هو القصر، لأن أثر الهمزة ذهب تماماً.

❖ الهمزتان بين كلمتين في الدرة:

- ١- عند اتفاق الهمزتين: يسهل الثانية أبو جعفر ورويس، بينما روح يحقق الثانية ويخالف أصله.
- ٢- عند اختلاف حركة الهمزتين: يوافق أبو جعفر ورويس أصلاهما أما روح فيخالف أصله ويحقق الهمزتين.

❖ الهمزتان بين كلمتين في الطيبة:

يضاف لما ذكر:

- الأصبهاني والأزرق هنا متماثلان وأوجههما هي كما ذكر لورش في الشاطبية عدا وجه الإبدال في الهمزتين المتماثلتين فلا يوجد إبدال للأصبهاني وبالتالي فالأصبهاني يسهل الثانية ويحقق الأولى.
- (النبئ إلا) (للنبئ إن) في سورة الأحزاب نقل عن قالون وجه آخر وهو تسهيل الهمز الأولى.
- يضاف لقبيل وجه الإسقاط في المتماثلتين دوماً - من طريق ابن شنبوذ - .
- يضاف لرويس وجه الإسقاط في الأولى من المتماثلتين دوماً - من طريق أبي الطيب - .
- ذكر في النشر في الهمزتين المتفتحتين عن قالون تسهيل الثانية في المفتوحتين وكذلك الإسقاط في المضمومتين والمكسورتين لكنه لم يتناوله في الطيبة لذلك لا يُعمل به، وكذلك نقل تسهيل الثانية في المفتوحتين عن روح وهو غير معمول به .



١- وقف حمزة وهشام على الهمز

حمزة له أحكام عند الكلمة التي تحوي همزة متوسطة، أو متطرفة إذا وقف عليها، أما هشام فأحكامه تتعلق بالمتطرفة فقط والقاعدة العامة هي: الساكنة تبدل، المتحركة تسهل إذا لم يكن قبلها سكون أما إذا كان قبلها سكون فتنتقل الحركة للساكن قبلها.

- ١- همزة متوسطة ساكنة (يؤمنون).. إبدال (بحركة ما قبلها).. قاعدة عامة.
- ٢- همزة متوسطة متحركة (بعد متحرك) (مؤجلا).. تسهيل.. قاعدة عامة.
- ٣- الهمز المتطرف (يشاء، لؤلؤ).. تسهيل مع الروم (لأن الحرف يصبح متحركاً) أو إبدال دون الروم (لأنه أصبح ساكناً بسبب الوقف) وطبعاً الإبدال ليس معه روم مثل: (لؤلؤ) الهمزة الثانية أما الأولى فهي متوسطة.
- ٤- همزة متوسطة قبلها (ياء) أو (واو) زائدتين (حيث لا تكون الهمزة ساكنة): هنيئاً، مريئاً، إبدال مع الإدغام (خروج عن القاعدة) أما إذا كانتا أصليتين فالإدغام وعدمه (شيئاً: شيئاً، شياً، شياً).
- وسيمر معنا بشكل عام أن كل همز (متطرف أو متوسط) بل ياء أو واو ففيه إبدال. ياء أو واو حسب ما قبل الهمز.
- ٥- متوسطة قبلها ألف (تكون متحركة) (ملائكة) التسهيل (على القاعدة العامة).
- ٦- متوسطة بعد سكون غير حروف المد (تكون متحركة) نقل (يقوم مقام التسهيل): مثال (الأرض) متوسطة بزوائد على القاعدة.
- ٧- همز متطرف قبله ألف (يشاء) تسهيل مع الروم (حسب القاعدة لأنه أصبح متحركاً بسبب الروم) أو الإبدال ألفاً (زيادة على القاعدة) مع وجود ثلاثة أوجه في البديل القصر والتوسط والطول.
- ٨- همز متطرف قبله ياء أو واو تسهيل مع الروم فقط (لأن الروم يجعلها كأنها متحركة)، أو إبدال مع الإدغام وعدمه في الياء والواو الأصليتين (شيء، سوء، يضيء) ومع الإدغام فقط في الواو والياء الزائدتين (قروء، بريء).. ووجه الإبدال خروج على القاعدة.

٩- همز متطرف قبله ساكن ليس حرف مد (مرئ) نقل (يقوم مقام التسهيل) ويكون مع الروم أو الإشمام أو السكون.

١٠- همزة متوسطة بزوائد في أول الكلمة فيها وجهان: التحقيق أو معاملتها كالمتوسطة حسب القواعد المذكورة ومن أمثلة المتوسط بزوائد:

ياء النداء، وهاء التنييه، ولام الأمر والجر، و(ال) التعريف: يا أيها، هاأنتم.. تسهيل، بأي.. إبدال، وكأنهم، فإنهم، وأخاه.. تسهيل، الأرض، الإيمان.. نقل).

ونبه هنا أن التحقيق يكون حسب أصل كل راو من رواة حمزة فيه فمثلاً: (الأرض) خلف له السكت فقط بينما خلاد السكت وعدمه (إلا أن العدم غير معمول به هنا) وبالتالي في ما سنسميه الموصول أي الهمز الذي قبله ساكن من المتوسط بزوائد ففيه لخلف السكت والنقل، وكذلك خلاد فله السكت والنقل أما عدم السكت فغير معمول به أما باقي المتوسط بزوائد مثل: ها أنتم، فإنه، وكأنه.. ففيها لخلف السكت والتخفيف حسب القواعد المذكورة، وخلاد له السكت أو التحقيق دون سكت أو التخفيف.

١١- همزة الوقف على المفصول (قل إن، قد أفلح..) ساكن وبعده همز بين كلمتين.. فيها التحقيق والتخفيف وهي من زيادات الشاطبي على التيسير.
تحقيق خلف: السكت، وعدم السكت، تحقيق خلاد: عدم السكت.
التخفيف هنا هو النقل.

١٢- همزة متوسطة مفتوحة قبلها كسرة أو ضمة (مائة، فئة، لئلا) تبدل ياء وتخالف قاعدة التسهيل، أما الساكنة بعد فتح فعلى القاعدة تبدل ياء فقط.

١٣- همزة متوسطة مضمومة بعد كسر (يطفتوا) أو مكسورة بعد ضم (سئل): إما التسهيل حسب القاعدة (عن سيبويه) أو الإبدال وهي زيادة على القاعدة (عن الأخفش).

❖ نقل عن حمزة في الوقف على الكلمة المهموزة مذهب آخر وهو: تخفيف الهمزة

اتباعاً لخط المصحف وهذا يعني:

يُخفف الهمز في الوقف تخفيفاً موافقاً لخط المصحف إن كانت قواعد التخفيف القياسية

المذكورة لا تتوافق مع رسم المصحف.

أما إن توافقت فنلتزم بالتسهيل حسب القواعد المذكورة والتوافق في التسهيل يكون بأن ينحى به نحو الياء حسب القواعد السابقة فيما رسم على نبرة ونحو الواو فيما رسم على واو وينحى به نحو الألف فيما رسم على ألف، والتوافق في الإبدال يكون بأن يكون الإبدال حسب القواعد المذكورة متوافق مع الحرف الذي رسمت عليه الهمزة.

فإن وجد هذا التوافق حسب القواعد المذكورة فلا نُخفف حسب مرسوم الخط أما إن لم يتوافق فإننا نُخفف حسب مرسوم الخط.

أمثلة:

منشون، متكوون، يستنبوونك: القياس هو التسهيل (بين الهمز والكسرة) أو الإبدال ياء لكن الهمز رسم على واو فتبدل حسب الرسم واواً أما لو رسمت في الرسم العثماني على نبرة فكان التسهيل يتوافق مع الرسم فلا نبدل حسب الرسم.

مستهزءون: القياس هو التسهيل والإبدال ياء لكن الهمز هنا رسم على السطر لذلك يوجد وجه حذف للهمز.

هزءوا، كفوءا: له حسب القياس النقل عند الوقف (حيث يسكن حمزة الحرف قبل الهمزة هنا)، وإذا أردنا موافقة الرسم نحذف الهمز لأنه على السطر.

يعبؤ، البلاؤ، الضعفؤ: القياس التسهيل أو الإبدال ألفاً أما اتباعاً للرسم فإننا نبدل واواً..

أما (الضعفاء) التي على السطر فليس فيها وجه موافقة الرسم.

آنأى، نبأى: القياس هو التسهيل أو الإبدال ألفاً لكن حسب الرسم نبدل ياء أيضاً أما (آناء، أنباء) على السطر فلا يوجد فيها وجه موافقة الرسم.

رئياً) القياس تبدل مع الإدغام أما حسب الرسم فبدون إدغام، كذلك كلمة (تؤوي، تؤويه) الإبدال مع الإدغام حسب القاعدة أو بدونه حسب الرسم.

(رُءياً، رُءياًي) حسب القاعدة الإبدال واواً وقد رسمت الهمزة على السطر فاختلف بها هل فيها وجه اتباع رسم لكن ثبت هذا الوجه فتقرأ بالإبدال مع الإدغام فقط حيث لم ترسم ياء ثانية.

وبالتالي: إن قاعدة اتباع الرسم السابقة تتقيد بأن الحذف أو الإبدال الناتج عنه تحتمله اللغة العربية أو ثبتت به الرواية.

ملاحظات:

- ❖ عند الوقف كلمة فيها إبدال للهمز واواً أو ياء ويكون بعد أو قبل الواو المبدل إليها واو، وبعد أو قبل الياء المبدل إليها ياء (شيء، سوء، يضيء، قروء، بريء، هنيئاً، مريئاً، رئياً) فهنا يجوز الإظهار أو الإدغام بين الواوين أو اليائين إذا كانت الواو أو الياء اللتين في الكلمة أصليتان (شيء، شيئاً، سوء، يضيء، رئياً) أما في الزائدتين فالإدغام قولاً واحداً (قروء، بريء، هنيئاً، مريئاً).
- ❖ النقل يقوم مقام التسهيل عندما يكون قبل الهمزة حرف ساكن (الآخرة، من أجل، ملء).
- ❖ يوافق هشام حمزة في الهمزة المتطرفة فقط.
- ❖ عند الوقف على (أنبيهم): الهمزة تبدل ويجوز في الهاء وجهان إما الضم أو الكسر.
- ❖ يجوز الإشمام والروم في المتطرف المسهل فقط، ولا يوجد هذا في الإبدال.

- ❖ عند الوقف: الهمز المتطرف الذي قبله كسر أو ياء يعامل حسب قاعدة الهمز فيجوز التسهيل مع الروم، أو الإبدال لكن مع الإدغام وعدمه.
- ❖ عند ابدال الهمز المتطرف الذي قبله حروف مد يجوز القصر والتوسط والطول (لحمزة وهشام) أما عند التسهيل مع الروم فيجوز القصر والطول (كل حسب مده فحمزة يشبع وهشام يوسط).
- ❖ وقف حمزة على (قل إن) وأمثالها يسمى الوقف على المفصول وسيمر تعريفه، والوقف على (الأرض) وأمثالها يسمى الوقف على الموصول الساكن قبل الهمز وسيمر تعريفه وسمى الهمز في (الأرض) وأمثالها في هذا الباب: الملحق بزوائد.
- وحكم الهمز في الملحق بزوائد التحقيق أو التخفيف والتخفيف يكون (بالنقل أو التسهيل) حسب القواعد المذكورة.. ففي (الأرض، الإيمان..) عن خلف: النقل (كما ذكرنا في أحكام حمزة السابقة) في حال التخفيف، السكت (الوجه ناتج عن معاملة الهمزة كما نعاملها في الوصل حيث يسكت حمزة) أما التحقيق فغير معمول به في (ال) التعريف.

أما عن خلاد فإنه: ينقل (عملاً بالقاعدة السابقة عن حمزة)، السكت وعدم السكت (لأن خلاد له السكت وعدمه في الوصل) إلا أن وجه التحقيق دون سكت غير معمول به كما سيمر معنا.

أما باقي أنواع المتوسط بزوائد مثل (وإن، يئاون) ففيه التسهيل والتحقيق.

أما بالنسبة للمفصول (قل إن) فعن خلاد: النقل (حسب القاعدة)، والتحقيق دون سكت حيث يعاملها كما يعاملها في الوصل وهو لا يسكت في الوصل، أما خلف: النقل حسب القاعدة أو التحقيق ويكون التحقيق بالسكت أو دونه حيث في الوصل لديه السكت والعدم.

ملاحظة: لا يوجد نقل على ميم الجمع في المفصول مثلاً: (عليكم أن).

❖ وقف حمزة وهشام على الهمز في الطيبة:

- عند الوقف على المفصول والموصول يوجد لراويي حمزة النقل والتحقيق مع السكت وعدمه لا فرق بين الراويين.. فيضاف لكل من الراويين التحقيق مع عدم السكت ويضاف لخلف وجه السكت في المفصول.
- يضاف لحمزة وجه السكت على المد المنفصل عند الوقف عليه (إضافة لوجه عدم السكت)
- يوجد عن هشام في الهمز المتطرف التحقيق إضافة للتخفيف الذي نقل في الطيبة والتخفيف هو الأكثر نقلا.
- يضاف لحمزة عند الوقف على المد المنفصل المتعلق بالألف (بما أنزل، استوى إلى) التحقيق مع السكت إضافة للتحقيق دون سكت من اشاطبية والتسهيل مع المد والقصر.
- كذلك يضاف لحمزة عند الوقف على المد المنفصل المتعلق بالياء أو الواو (تزدري أعينكم، قالوا آمنا) التحقيق مع السكت إضافة للتحقيق دون سكت من الشاطبية والنقل والإبدال أي إبدال الهمز وإدغامه بالياء أو الواو.
- الوقف على نحو (قل إن) ورد فيها التخفيف والتحقيق وذكرنا أن التخفيف رجحه الشاطبي بالنقل وهذا ما مال إليه ابن الجزري.
- في الهمز المتطرف في بداية الكلمة والذي قبله حرف متحرك في كلمة سابقة عنه منفصلة (منه آيات، يوسف أيها، السفهاء أيا، فيه آيات، ذرية آدم، أفتطمعون، أن، يرفع إبراهيم، من بعد إكراههن، نشاء إلى ياقوم إنكم، الجنة أزلفت، منهن أمهاتكم، الله أحد، الله أكبر..) هنا في عند الشيوخ الذين يقرؤون من طريق الطيبة يقومون بالتخفيف ويكون هذا التخفيف بالتسهيل إلا في حالتين الهمز المفتوح بعد ضم (منه آيات، يوسف أيها) والمفتوح بعد كسر (فيه آيات، ذرية آدم) ففيها الإبدال.

وبالتالي في الوقف على التكبير بين السورتين وجه إبدال همزة (أكبر) واواً ولم يذكر ابن
الجزري في الطيبة تخفيف نحو (الله أكبر) (الله أحد)، والأزميري في عمدة العرفان قال بأن
المقروء به اليوم هو التحقيق مع أن التسهيل قائم قياساً مع أنه اليوم يؤتى به عند الجمع.
وسيمر معنا أنه مذكور في المصباح، والكامل.



١١- باب الهمز المفرد

ورش: يبدل الهمزة الساكنة من الأسماء والأفعال التي هي فاء في الفعل باستثناء كلمة (مأوى) ومشتقاتها.

وكذلك يبدل ورش الهمزة المفتوحة بعد ضم مثل (مؤجلا، يؤده، يؤاخذ) بشرط كون الهمز فاء لفعل الكلمة أما التي تقع عينا للفعل فلا يبدلها مثل (فؤاد) كذلك التي هي لام للفعل مثل (كفتا) فإنه لا يبدلها.

يضاف إلى ما سبق أن ورش يبدل همزة كلمات:

بثر + بئس + الذئب + لثلا + النبي مع الإدغام.

كذلك يبدل كل همزة متحركة هي فاء للفعل (يؤده، يؤاخذ، مؤجلا، يؤده) أما التي هي عين للفعل فلا مثل: (فؤاد) وكذلك لام الفعل مثل (كفتا).

يحذف نافع همز (صابئين، صابئون).

يسهل نافع الهمزة الثانية من (أرأيت.. ومشتقاتها: أرأيتم، أرأيتكم).. إضافة إلى وجه الإبدال المعروف في الهمزة الثانية.

أبدل ورش مع الإدغام كلمة (النسيء).. (النسي).

السوسي: يبدل كل همزة ساكنة بشروط: ألا تكون همزة جزم (أو أمر) مثل (إن يشأ، يهيء، يبنى..)، ويستثنى من هذه القاعدة كلمات: (تؤوي، تؤويه، رثيا، مؤصدة، بارئكم) ففيها الهمز فقط والهمزة له ساكنة، ونقل في الشاطبية وجه ابدال في الأخيرة لكنه غير معول عليه عند المحققين.

(يألتكم) في الحجرات (يألتكم أعمالكم) يبدلها السوسي حيث يقرؤها أبو عمرو بالهمز، والباقون يقرؤونها (يلتكم).

شعبة: (لؤلؤ) يبدل الهمزة الساكنة في هذه الكلمة فقط.

الكسائي: أبدل همزة (الذئب) فقط.

الكسائي: حذف الهمزة الثانية في كلمة (أرأيت.. ومشتقاتها)

يبدل قالون وابن ذكوان همز (رثيا) في سورة مريم مع الإدغام.
(مؤصدة) يهمز: عن فتى حمى ويشارك كل من خلف ويعقوب أصله.

يهمز ابن كثير كلمة (ضيزي) النجم فتصبح (ضئزى)

يأجوج ومأجوج: يقرأ بالهمز فقط عاصم.

لأعنتكم: يسهل همزها البزي بخلف عنه.

نافع: يهمز كلمة النبي وباب النبوة دائماً إلا ما ذكر عن قالون في (النبي إن) (النبي إلا) عند الوصل فقط.

يهمز قنبل كلمة (ضياء) حيث وقع فتصبح (ضياء).

(ترجي من تشاء): يهمزها (صفا نفر) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة ويوافق يعقوب أصله.

(خير البرية، شر البرية): يهمز (آهلاً متأهلاً) نافع وابن ذكوان ويخالف أبو جعفر أصله.

(بادي الرأي): يهمزها (بادئ الرأي) أبو عمرو ويخالفه يعقوب

يهمز حفص كلمة (يضاهون) التي في التوبة فتصبح (يضاهئون)

(ها أنتم): بالتسهيل (بنو حمد)، (هأنتم): بالتسهيل مع حذف الألف بعد لهاء ورش وله وجه

آخر هو إبدال الهمزة ألفاً مع المد المشبع.

(هأنتم): بتحقيق الهمز لكن دون ألف بعد الهاء: قنبل.

أبو جعفر يوافق قالون في هذه الكلمة.

(اللائي) عند الوصل: حج هملا.. تسهيل أو إبدال الهمز.
زاكية بجلا + يعقوب.. حذف الياء مع تحقيق الهمز.
ورش + أبو جعفر.. حذف الياء مع تسهيل الهمز.
باقي القراء بالهمز والياء.

والتسهيل المذكور يكون مع القصر أو المد في الألف أما الإبدال فيكون مع المد المشيع بسبب الشدة التي تنتج عن الإبدال والإدغام فتصح الكلمة (واللائي).

(بيأس): يقرأها البزي (يايس) مع إبدال الهمزة ألفا وهذا بخلف عنه والوجه الثاني له كباقي القراء.

يضاهئون: لم يهزها سوى عاصم.

همز عاصم كلمة (هزُوا) وأبدلها باقي القراء عدا حمزة الذي قرأها وصلا (هزءا) بينما يبدلها في الوقف (هزوا)، أو نقل فتحة الهمزة إلى الساكن قبلها (هزأ) وشاركه فيهمزه خلف العاشر.

كذلك (كفُوا) قرأها فقط عاصم بالهمز وضم الفاء، بينما قرأها حمزة وخلف ويعقوب بالهمز وإسكان الفاء.

❖ الهمز المفرد في الدرة:

يعقوب: يحقق الهمز المفرد، ويوافق الدوري، وحقق همزة كلمة (ها أنتم) وكذلك (واللاء) وخالف أصله الذي يسهلها.

أبو جعفر: يبدل الهمزة الساكنة، سواء أكان السكون بسبب الجزم أم أصلياً باستثناء (أنبئهم) البقرة، (نبئهم) الحجر والقمر، كما أنه يدغم مع الابدال كلمات: (رئياً، رؤياً) وباب هذه الكلمة، أما جملة (الإيواء) فيبدلها دون إدغام.

كما يبدل أبو جعفر كلمات: قرئ، استهزئ، ناشئة، نبؤى، شانئك، خاسئا، ملئت، خاطئة، فئة، وله الخلف في كلمة (موطئا): الابدال وعدمه، مائة، رثاء (الهمزة الأولى)، يبطئن، ملئت، ناشئة.

أما كلمات: مستهزئون وباب هذه الكلمة: خاطئون، متكنون، يطفئوا.. فإنه يحذف الهمزة. كذلك كلمات: خاطئين، متكنين، مستهزيئين فإنه يحذف الهمزة. وكذلك كلمة (تطؤون).

كذلك يحذف همز: صابئين، صابئون، متكأً. أي الهمز المتطرف الذي يرسم عادة على السطر لكنه أصبح متوسطاً بزيادة (ون، ين، أ).

ابن وردان: انفرد بحذف: (منشؤن) وهذا بخلف عنه.

أبو جعفر: أبدل ثم أدغم: جزءاً، كهيفة، النسبيء.. (جزاً، هيّة، النسبي). سهل ابو جعفر الهمزة المتوسطة في كلمات: أرأيت، إسرائيل: مع المد والقصر، (كائن من نبي) مع المد والقصر.

وسهل مع المد والقصر: اللاء يئسن.

أبدل أبو جعفر همز كلمة: (لثلا)، وخالف أصله بإبدال همزة (النيء، والنبوءة) التي أثبتتها أصله، وكذلك ابدل كلمة (الذئب) ووافق ورش.

أبدل أبو جعفر الهمزة المتحركة الواقعة فاء للفعل مثل ورش (يؤاخذ، يؤده، مؤجلا) لكن خالف ابن وردان في كلمة (يؤيد) فأظهر الهمز، أما عين الفعل ولامه فيحققها كورش (مثل: فؤاد، كفؤاً).

يسهل أبو جعفر الهمزة الثانية من (أرأيت.. ومشتقاتها).

أبدل خلف كلمة (الذئب) وخالف أصله.

❖ الهمز المفرد في الطيبة:

يضاف هنا أن الدوري عن أبي عمرو البصري يدل الهمز الساكن بالتوافق مع السوسي في قواعده، كما يضاف للسوسي وجه عدم الإبدال: فيصبح لأبي عمرو إجمالاً الإبدال وعدمه.

يأخذ الأزرق أحكام ورش التي في الشاطبية في إبدال فاء الفعل.

النسيء: الإبدال مع الإدغام هو للأزرق فقط.

الأصبهاني يبدل كل الهمزات الساكنة سواء أكانت فاء فعل أم غير ذلك ويستثنى كلمات: كأس، لؤلؤ، الرأس، رثيا، بأس، تؤوي وتؤويه (هذه اللفظة فقط من الإيواء)، كل ما يتعلق بكلمة (نبأت): نبئهم ونبأتكما ونبأ، هيء، جئت، قرأت.

كذلك يبدل الأصبهاني الهمزات المتحركة التي هي فاء للفعل ويضاف لها لفظ (فؤاد) برغم أن الهمزة هنا عين الفعل كذلك انفرد بإبدال كلمات: (خاستا) ولم يبدلها الأزرق، لثلا، ملئت، ناشئة، فبأي (يبدلها بلا خلاف)، بأي (يبدلها بخلاف).

يسهل الأصبهاني همزة: اطمأن، كأن، كأنما، وكأنه، ويكأنه.

يسهل الهمزة الثانية من: أفأنت، أفأنتم، أفأمن (وكل ما يشتق منها)، لأملأن، أفأصفاكم، رأيت في ستة مواضع: رأيتهم لي ساجدين، رأته حسبته لجة، رأها تهنز، فلما رآه مستقراً عنده، وإذا رأيتهم تعجبك أحسامهم، إني رأيت أحد عشر. يسهل أيضاً همز تأذن في (وإذ تأذن ربك ليعثن) واختلف عن الأصهباني في تسهيل همز (وإذ تأذن ربكم).

الأصهباني والأزرق لهما في (ها أنتم) التسهيل مع حذف الألف كما ذكر في الشاطبية لكن وجه الإبدال هو للأزرق فقط.

يضاف لقالون هنا وجه إبدال في: (مؤتفكة، مؤتفكات) الجمع والفرد.

يضاف لأبي جعفر فيما أبدله وأدغمه: بريئاً، مريئاً، هنيئاً: وهذه الكلمات أبدلت وأدغمت بخلف عنه، ويضاف له وجه عدم الإدغام في هيئة وعدم الإبدال كالجُمهور.



١٢- باب النقل والسكنة والوقف على الهمز

ورش: ينقل حركة الهمزة دوماً إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة، وهذا في كلمتين أو كلمة واحدة، باستثناء ميم الجمع الساكنة فإنه لا نقل عندها.
(وليحكم أهل، ألم أحسب الناس) يوجد فيهما نقل لأن الميم ليست ميم جمع وعندها يجوز في (ميم أحسب) قصر ميم ومدتها.

قالون: ينقل كلمة (آلان) التي في سورة يونس، ويوافق في هذا ورشاً.
يضاف لما سبق أن نافعاً ينقل حركة الهمزة في كلمة (ردءاً) إلى الساكنة قبلها فتصبح (رداً) مع التنوين.

(كتابيةً إني) بسورة الحاقة، لورش فيها وجهان النقل وعدمه، وقالوا: الأصح عدم النقل، لأن الهاء في (كتابيةً) هي هاء سكت.

ففي سورة الحاقة لورش عند القيام هنا بعدم النقل فإن (ماليه هلك) تقرأ بالإظهار كما أن لكل القراء في (ماليه هلك) الإظهار والإدغام.
(واسأل، فاسأل، فاسألهم، فاسألوا..) المسبوقة بالواو أو الفاء ينقلها ابن كثير والكسائي (راشده دلاً).. تقرأ (وسل، فسل، فسلهم، فسلوا..).

قرأ ابن كثير كلمة (القرآن) بالنقل أينما وردت فتصبح (القرآن).

اختص حفص بالسكت بين كلمات مخصوصة: (عوجاً قيماً) (مرقدنا هذا) فيقف على الكلمة الأولى من الحالتين السابقتين بألف مبدلة ثم يقرأ الكلمة التالية، كذلك سكت على (من راق، بل ران).

❖ أحكام حمزة في السكت والنقل والوقف على الهمز:

له أحكام في الموصول والمفصول.
ونقصد بالموصول في الشاطبية: ورود همزة وقبلها ساكن في كلمة واحدة مثل (الأخرة، الإنسان) والمقصود (ال) التعريف بعدها همز + شيء + شيئاً..
ونقصد بالمفصول: ورود همزة في بداية كلمة وقبلها ساكن في الكلمة السابقة: (من آمن، عذابٌ أليم).

ونقصد بالوقف على المفصول: أن نقف على نهاية الكلمة التي تحوي الهمزة.
وتفصيل أحكام حمزة في الجدول الآتي باختصار دون إسهاب في شرح التحريرات والطرق:

خلاد		خلف		
حالة الوقف	حالة الوصل	حالة الوقف	حالة الوصل	
نقل + سكت + تركهما وهذا غير معمول به	سكت + عدمه	نقل + سكت	السكت	الموصول بأل التعريف + شيء + شيئاً
نقل + عدمه	لا شيء	نقل + سكت + عدمه	السكت + عدمه	المفصول

يجدر التنبيه لبعض الطرق وهي:

بالنسبة لخلاد:

سكت على الموصول عند الوصل _____ عند الوقف على الموصول يوجد النقل
والسكت (حسب القاعدة).
عدم السكت على الموصول _____ النقل فقط عند الوقف.

بالنسبة لخلف:

سكت على المفصول عند الوصل _____ عند الوقف على المفصول (السكت والنقل).
ترك السكت _____ عند الوقف نقل وتحقيق (وعدمه).

ملاحظات:

- عند الوقف على المفصول مع وجود ميم جمع (عليكم أن) فلا يوجد نقل على ميم الجمع أبداً.
- (عادا الأولى) في سورة النجم الخلاف في كيفية أدائها: قالون: عاد لؤلؤ (نقل مع إدغام اللام في التنوين). ورش وأبو عمرو: نقل حركة الهمز إلى اللام قبلها وحذف الهمزة (عاد لؤلؤ) مع وجود الأوجه الثلاثة للبدل عند ورش.
- وهذا عند الوصل أما عند الوقف على (عادا) والبدء ب(الأولى). قالون: ألؤلؤ، لؤلؤ، الأولى.
- ورش: ألؤلؤ (مع أوجه البدل)، لؤلؤ (القصر فقط في البدل).
- أبو عمرو: ألؤلؤ، لؤلؤ، الأولى. باقي القراء يقرؤونها كحفص (الأولى)، والمفضل عند القراء البدء بهمز الوصل.

تنبيه:

- ١- كل همزة وصل بعدها (ال) تعريف وبعدها همزة قطع (الأولى، الآخر، الإنسان) فعند من ينقل الهمزة يجوز له وجهان عند الابتداء (بأل) التعريف فيما نبدأ باللام أو بهمزة الوصل، وعند الابتداء باللام لا يجوز لورش في البدل إلا القصر.
- ٢- هناك كلمة (الاسم الفسوق) جميع القراء اللذين ينقلون الهمز وغيرهم يجوز عندهم البدء بهمز الوصل أو باللام (لاسم، ألاسم).
- ٣- (آلان) في سورة يونس: الأوجه التي تتحصل فيها: لجميع القراء إشباع همزة الوصل (آلان) وهي الهمزة الثاني حسب ما أثبتناه أو تسهيلها.

قالون: بما أن له في هذه الكلمة نقل الهمزة إلى اللام قبلها فيصبح له:

المد المشبع لهمزة الوصل مع النقل.

المد غير المشبع باعتبار اللام تحركت بالنقل (بمقدار ألف) لهمزة الوصل مع النقل.

التسهيل مع النقل ويشترك معه في هذه الأوجه ابن وردان كما سيمر.

ورش: عند قراءة هذه الكلمة ضمن مقطع لا يحوي مد بدل آخر (بأن لا نجمعها مع آمنت قبلها في الموضع الأول في سورة يونس أو كلمة آية في الموضع الثاني).

وهذا ما يقرؤ به عادة مراعاة للوقف فتكون الأوجه:

المد المشبع لهمز الوصل مع النقل وثلاثة البدل بعده.

المد غير المشبع مع النقل وقصر البدل فقط.

التسهيل في همز الوصل مع النقل وثلاثة البدل.

وهذه الأوجه إذا لم نقف على كلمة (آلآن) أما إذا وقفنا فنفس الأوجه لكن يزداد في حالة المد غير المشبع للألف أنه يجوز توسط وطول البدل فقط من الشاطبية لأنه تأثر بالسكون العارض.

إذا تم جمعها مع همز (آمنت) قبلها وهذه الأوجه ترد فقط من الطيبة:

قصر آمنت وعليه التسهيل في الهمز الأول (آلآن) أو المد المشبع في هذا الهمز الأول أو المد غير المشبع مع قصر بدل (آلآن).

توسط آمنت وعليه التسهيل أو المد المشبع وهذان يأتي عليهما في بدل (آلآن) التوسط والقصر.

توسط آمنت مع المد غير المشبع وعليه قصر بدل (آلآن) فقط.

طول آمنت مع المد المشبع أو التسهيل وعليه قصر وطول بدل (آلآن) فقط.

طول آمنت مع المد غير المشبع ويكون عليه قصر بد (آلآن) فقط.

وهذا إذا لم يوقف على (آلآن) أما إذا وقف فتتركب الأوجه على على بعضها بسبب السكون العارض فيكون على كل من مد أو توسط أو قصر آمنت التسهيل أو المد المشبع أو غير المشبع وعلى كل منها المد أو التوسط أو القصر على لام (آلآن).

ويجب أن نعلم أن هذه الأوجه المذكورة ضمن الاختصاص السابق تتقيد بالقاعدة العامة التي تتبع أثناء القراءة.مضمن الطيبة عند اجتماع بدل مغير مع محقق:

<u>بدل محقق</u>	<u>بدل مغير</u>
قصر	قصر
توسط	قصر وتوسط
طول	قصر وطول
<u>بدل مغير</u>	<u>بدل محقق</u>
قصر	قصر وتوسط وطول
توسط	توسط
طول	طول

لكن عند مد همز الوصل مداً غير مشبع يتقيد مد البدل في الآن بالقصر مهما كان مقدار مد (آمنتهم) وتنطبق هذه القواعد فيما إذا جمعنا (الآن) مع كلمة (آية) في الموضع الثاني.

وكل هذه التحريرات تكون عند اجتماع مدي بدل أحدهما مغير مع محقق وتكون من طريق الطيبة.

خلف عن حمزة في (الآن):

له أوجه الجمهور في (الآن) المد المشبع أو التسهيل وعلى كل منهما السكت وهذا في حال الوصل أما في حال الوقف فبسبب النقل الذي يحصل في على لام (الآن) فيضاف للوجهان السابقان: المد المشبع في الهمز أو غير المشبع أو التسهيل مع النقل وعلى كل وجه يأتي ثلاثة العارض للسكون.

❖ النقل والسكت والوقف في الدرة في الدرة:

لا يوجد نقل وسكت وإبدال إلا في عدة كلمات:
 كلمة (آلآن) في سورة يونس وأي سورة أخرى (الآن) الإخبارية + كلمة (ملء) وصلاً ووقفاً فيها النقل لابن وردان وله نفس تحريرات قالون.
 (ردء): أبدال أبو جعفر عند الوصل إلا أنه يخالف أصله في الوصل فيبدل التنوين ألفاً.
 رويس: لم يبدل، ولم ينقل سوى (من استبرق).
 أما خلف فنقل فقط: (واسأل، فاسأل) وخالف حمزة في أحكام الوقف على الهمز.
 يقرأ أبو جعفر ويعقوب (عاداً الأولى) كأصليهما بالنقل دون همز مع الإدغام وعند البدء يقرأ آن مثل أبي عمرو.
 يسكت أبو جعفر على حروف الهجاء في فواتح السور: (الم، المص، طسم، كهعيص، ق، ص، ن، حم، الر، المر، طه، طس، حم عسق) وينتج من السكت إظهار المدغم والمخفي وقطع همزة الوصل بعد السكت (الم الله).

❖ النقل والسكت والوقف على الهمز في الطيبة:

- ❖ ورش براوييه يطابق ما ذكر في الشاطبية.
- ❖ يشارك الأصبهاني ابن وردان في نقل (ملء).
- ❖ يضاف لأبي جعفر في كلمة (الآن) أينما وردت وجه عدم نقل أما (آلآن) في يونس فوجه النقل فقط.
- ❖ قالون له وجه آخر في (عاداً لولى) عند الوصل وهو قراءتها كورش بالنقل فقط دون همز.
- ❖ عند البدء بكلمة (الأولى) يضاف لقالون وجهان: (ألولى، لولى).
- ❖ وقف حمزة وهشام على الهمز الذي فيه نقل يذكر في الطيبة في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

- بالنسبة لأحكام السكت لحمزة براوييه يضاف ما يلي:
عند الوصل:

يسكت حمزة براوييه على: المفصول، الموصول، المد المنفصل، المد المتصل.. بخلف عنه، فيزيد خلف وجه عدم السكت على الموصول، ويزيد خلال وجه السكت على المفصول ولهما وجه السكت على المد.

وافق كل من: (ابن ذكوان، حفص، إدريس) حمزة في الوقف على الكلمات السابقة عدا حروف المد (المتصل والمنفصل).

وسكتهم على الموصول والمفصول بخلف عنهم، لكن لابن ذكوان وحفص وإدريس.

السكت عندهم نوعان:

السكت الخاص و السكت العام.

أما الخاص فهو على: (ال) التعريف وشيء وشيئاً والساكن المفصول.
أما العام: فهو على كل من مفصول وموصول.

وسكت ابن ذكوان العام يأتي على التوسط في المنفصل وإشباع المتصل، وعلى الإشباع في المنفصل والمتصل من طريق النقاش.
أما السكت الخاص له فهو على التوسط فقط في المنفصل مع إشباع المتصل.

والسكت الخاص لحفص يأتي على توسط المنفصل والمتصل.
أما سكت حفص العام فهو على توسط المنفصل وإشباع المتصل.

إما إدريس فسكته بنوعيه يأتي على توسط المنفصل وإشباع المتصل.

❖ أوجه حمزة (السكت وعدمه) في كل ما ذكر هي خلاصة تؤخذ من

سبعة طرق:

- ١- السكت فقط على (أل، شيء).. عن حمزة براوييه.
- ٢- السكت فقط على: شيء، أل، مفصول.. عن حمزة براوييه.
- ٣- السكت فقط في: شيء، أل، مفصول، موصول.. عن حمزة براوييه.
- ٤- السكت فقط على: شيء، أل، مفصول، موصول، مد منفصل.. عن حمزة براوييه.
- ٥- السكت على جميع: أل، شيء، مفصول، موصول، مد متصل ومنفصل.. عن حمزة براوييه.
- ٦- عدم السكت عن حمزة مطلقاً.
- ٧- خلاد عدم السكت مطلقاً.

رجح ابن الجزري عن عدم وجود السكت على المد مطلقاً، لكن العمل عند الشيوخ الذين يجمعون من الطيبة على وجود سكت على المد لحمزة.

واختار ابن الجزري في النشر السكت عن حمزة في غير حروف المد للنص الوارد بأن المد يجزئ عن السكت.



١٣- باب الإدغام الصغير

تتركز خلاطات الإدغام الصغير في كلمات:

(إذ، قد، تاء التأنيث، هل، بل) بالإضافة إلى بعض المواضع ضمن الآيات القرآنية؛

وللتسهيل هنا نشير أن الذي يدغم عادة في قد وإذ وتاء:

أبو عمرو حمزة والكسائي.. وكثيراً ما يشاركونهم هشام.

أما هل وبل فيدغم عادة: الكسائي وغالباً يشاركونه هشام.

ولا يوجد لغير (أبي عمر وابن عامر وحمزة والكسائي) إدغام ضمن الخلاطات المذكورة في

كل باب من أبواب هذه الكلمات (إذ، قد، تاء، هل، بل).

وبشكل مجمل أكثر القراء مداومة على الإدغام في هذه الكلمات بالإضافة إلى حروف

قربت مخارجها هو: الكسائي.

أولاً: إذ: الأحرف التي تدغم فيها: (حروف الصغير + تجد).

أو جملة: (تمشت زينب صال دلها سمي جمال) في أوائل حروف هذه الجملة.

والأسهل حفظ التفصيل التالي:

أبو عمرو وهشام: في حروف الصغير (ص، ز، س) + حروف كلمة (تجد).

خلاد + الكسائي: حروف الصغير + حروف كلمة (تجد) عدا الجيم.

ابن ذكوان: يدغم الدال فقط.

خلف عن حمزة وعن نفسه: الدال والتاء.

لا يوجد إدغام لورش هنا في (إذ).

ثانياً: قد:

الأحرف التي تدغم فيها: حروف الصغير + حروف اللثوية باستثناء التاء + شض + خ.

أو أوائل جملة: (سحبت ذبيلاً ضفا ظل زرنب جلته صباه شائقاً..).

والأسهل حفظ التفصيل التالي:

أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام:

أحرف الصغير + الأحرف اللثوية عدا الثاء + شض + ج

لكن أظهر هشام (لقد ظلمك) سورة ص.

ورش: ض + ظ.

ابن ذكوان: الحروف اللثوية عدا الثاء + ض + ز عدا (ولقد زينا) ففيها خلاف.

ثالثاً: تاء التانيث:

الأحرف التي تدغم فيها: أحرف الصغير + اللثوية عدا الذال + الجيم.

والأسهل حفظ التفصيل التالي:

أبو عمرو وحمزة والكسائي: أحرف الصغير + اللثوية عدا الذال + ج.

ورش: ظ.

ابن عامر: الحروف اللثوية عدا الذال + ص.. لكن يظهر هشام (هدمت صوامع).

نقل الخلاف عن ابن ذكوان في (وجبت جنوبها).

لكن المعول عليه هو الإظهار.

رابعاً: هل وبيل:

الأحرف التي تدغم فيها: حروف الصغير عدا الصاد + اللثوية عدا الذال + تنض.

في أحرف أوائل كلمات بيت:

سمير نواها طلع ضر

تروي ثنا ظعن زينب

والأفضل حفظ التفصيل التالي:

الكسائي: في جميع الحروف.

هشام: يدغم نفس الأحرف عدا (نض: النون والضاد) وأظهر عند التاء التي في الرعد خاصة (هل تستوي الظلمات).

حمزة: سين، تاء، ثاء.

الطاء (بل طبع) أدغمها بخلف خلاد عن حمزة بخلف عنه.

أبو عمرو: أدغم فقط (فهل ترى) في الحاقة.

لا يوجد لورش إدغام هنا في (بل، هل).

أحرف اتفق القراء جميعاً على ادغامها:

إذ: ذ، ظ، ت.

يفعل ذلك: قد: ت، د.

ث: ت، د، ط.

بل، هل: ر، ل.

وكذلك كل مثلين أولهما ساكن

حروف قربت منارجها:

بُ ف: يدغمها (قد رسا حميدا) لكن خلاد له وجهان في (يتب فأولئك) أبو الحارث.

نخسف بهم: الكسائي.

عذت، نبذت: شواهد حماد.

أورثتموا: حلاله شرعه

ر ل: مثل (اصبر لحكم): دوري أبي عمرو بخلف عنه + السوسي بلا خلاف.

(نون والقلم، ياسين والقرآن): أظهرها (عن فتى حقه بدا).

ويوجد خلاف عن ورش في (نون والقلم) بينما يدغم (يس والقرآن).

كهيعص ذكر: أظهرها (حرمي نصر).

من يرد ثواب: أظهرها (حرمي نصر).
لبثت: أظهرها (حرمي نصر).
طسم (سين ميم): أظهر حمزة.
اتخذتم، أخذت: أظهر الذال والتاء (عاشر دغفلا).
اركب معنا: يظهر (ورش، ابن عامر، خلف عن حمزة وعن نفسه).

ثم إن إدغام (هدى بر قريب): البزي وقلون وخلاد) هو بخلف عنهم.
رمز الشاطبية يظهر: (هدى بر قريب) بخلفهم + كما ضاع جا.

يلهث ذلك: يظهر (له دار جهلا) هشام وابن كثير وورش.
يعذب من (آخر البقرة): يجرها (كم نص + أبو جعفر + يعقوب).
أظهر: ابن كثير بخلف عنه + ورش.
(يس والقرآن): أدغم (كم جلا صعب روى + ح + ف).
(ن والقلم): أدغم (كم جلا صعب روى + ح + ف) لكن الإدغام هنا بخلف عن
ورش.

❖ الإدغام الصغير في الدرة:

لم يدغم أبو جعفر ويعقوب في قد وتاء المؤنث.
أبو جعفر: كما ذكرنا أظهر قد وتاء المؤنث، ووافق أصله في الباقي لكنه يدغم: (لبثت ولبثتم،
عدت)، ويظهر (يلهث ذلك)، (اركب معنا) (يس والقرآن، ن والقلم، سين ميم مع السكت
هنا وفي أوائل السور كما ذكر).

يعقوب:

لم يدغم يعقوب الراء في اللام في (اغفرلي) وكذلك لم يدغم الدال في التاء (يرد ثواب).
ولم يدغم الدال في الذال في (صاد ذكر) مريم.

كلمة: (أخذت، اتخذتم): فك الإدغام رويس.
(أورثتموا): أظهر يعقوب، وكذلك (لبثت، عدت) أظهر ولم يدغم فخالف أصله.
أدغم يعقوب (يس والقرآن، ن والقلم) وخالف أصله.
أما في البواقي فوافق يعقوب أصله.
أظهر يعقوب (هل ترى) وخالف أصله.
أظهر يعقوب الباء عند الفاء (يتب فأولئك، اذهب فإن..).
وكذلك الذال في التاء في كلمة (نبذت).

خلف:

خالف أصله في إدغام التاء في التاء (لبثتم، لبثت، أورثتم) حيث أظهرها.
أدغم (يس والقرآن، ن والقلم) وكذلك أخفى (سين ميم) بينما يظهرها حمزة
كما أظهر خلف (اركب معنا).
كما خالف أصله في تاء التأنيث في التاء حيث أظهر (كذبت ثمود)، وأدغمها مع باقي
الحروف.
أظهر (هل وبل) عند جميع الحروف.

❖ الإدغام الصغير في الطيبة:

ادغامات تاء التأنيث:

زاد هشام وجه إدغام حروف (سجز) بينما في الساطبية تظهر.
كذلك زاد هشام وجه إدغام في (لهدمت صوامع).
زاد ابن ذكوان وجه إدغام في التاء.
زاد ابن ذكوان وجه إدغام في (أنبتت سبع).

إدغامات بل وهل:

- ❖ اختلف حمزة براوييه في الإدغام في الطاء بينما في الشاطبية اختلف خلاد فقط في (بل طبع).
- ❖ هشام: يزيد وجه إدغام حري في (نض) بينما تظهر في الشاطبية.

إدغامات متفرقة (حروف قربت مخارجها):

- ❖ ب ف: يضاف لهشام وجه إدغام.
- يضاف لخلاد وجه عدم إدغام.
- ❖ يعذب من: يترك الباء نفس الرواة الذين في الشاطبية (كم نص + أ + ح).
- يضاف لحمزة وقالون وجه عدم إدغام
- يضاف لابن كثير وجه إدغام.
- ❖ اركب معنا: يضاف لقبيل وجه عدم الإدغام (فيصبح لابن كثير وجهان لكل من راوييه) يضاف لعاصم وجه عدم إدغام.
- ❖ عذت: يضاف لهشام وجه إدغام.
- ❖ نبذت: يضاف لأبي عمرو وجه عدم إدغام.
- يضاف لهشام وجه إدغام.
- ❖ أورثتم: يضاف لابن ذكوان وجه إدغام.

يس والقرآن:

- ابن ذكوان يزيد وجه عدم الإدغام.
- ورش يزيد وجه عدم الإدغام.
- شعبة يزيد وجه عدم الإدغام.
- حفص: يزيد وجه الإدغام (يصبح لعاصم براوييه هنا الإدغام وعدمه).
- قالون: يزيد وجه الإدغام (يصبح لنافع براوييه الإدغام وعدمه).
- البري: يزيد وجه الإدغام.

❖ (ن والقلم): نفس الزيادات التي توجد في (يس والقرآن) ويصبح لهاتين الكلمتين نفس الأحكام عدا أن قالون هنا لا يزيد وجه إدغام (بل له الإظهار دوماً).
ونبه أن ورشاً له في الشاطبية الخلف في الإدغام لذلك لم تزد الطيبة على الشاطبية هنا.

❖ (يلهث ذلك):

قالون: يزيد وجه إظهار.
ورش: يزيد وجه إدغام (يصبح لنافع براوييه الإدغام وعدمه).
ابن كثير: يزيد الإدغام.
هشام: يزيد الإدغام.
عاصم يزيد عدم الإدغام.

❖ أخذت، اتخذت:

يزيد رويس وجه الإدغام.

الأصبهاني:

في (قد) كالأزرق أدغم في (ظ، ض).
في تاء التأنيث هو كقالون فلا يدغم.
أظهر اركب معنا.
(يس والقرآن) (ن والقلم) له الإدغام وعدمه كأصله.
(يعذب من) البقرة أظهر ولم يدغم برغم إسكانه للباء.
(يلهث ذلك) له الإدغام وعدمه فهو كنافع.
أما باقي الباب فهو كأصله.



١٤- أحكام النون الساكنة والتنوين

يخالف (خلف) قارىء حمزة باقي القراء في أنه لا يقوم بالغنة عند إدغام النون أو التنوين في الواو والياء.

❖ أحكام النون والتنوين في الدرة:

خلف: لا يقوم بالغنة عند إدغام النون أو التنوين في الواو والياء.
أبو جعفر: يخفي النون الساكنة عند الغين والحاء باستثناء ثلاثة مواضع فإنه يظهر (فسينغضون إليك، والمنخقة، إن يكن غنياً).

❖ أحكام النون والتنوين في الطيبة:

- يضاف وجه الغنة عند إدغام النون في اللام والراء لكل من:
نافع، ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، حفص، أبو جعفر، يعقوب.
(كم سما علما + أ + ح) كل القراء عدا (صحبة) وكذلك ورش.
وهذا يضاف لوجه عدم الغنة الذي ورد في الشاطبية.
واختلف المحققون في إجراء الغنة أو عدمها لأصحاب الغنة المذكورين في ما رسم موصولاً نحو (فإلم).
- يضاف لدوري الكسائي وجه إدغام بلا غنة في الياء فقط.
- يضاف لأبي جعفر وجه غنة في (فسينغضون، المنخقة، يكن غنياً).



١٥- باب الإمالة

القواعد العامة:

نشير إلى مصطلحين يمران في هذا الباب:

١. ذوات الياء:

هي الكلمات التي تحوي ألف متطرفة أصلية منقلبة عن ياء تحقيقاً أي أصلها ياء، سواء كانت في الاسم، أو الفعل، سواء رسمت ممدودة أو مقصورة، ونعرف أن أصلها ياء إما بتثنية الكلمة، أو بنسبة الفعل لتاء المتكلم، أو برد الكلمة إلى فعلها المضارع.

أمثلة على ذوات الياء: (عصاني، الأقصا، تولاه، سيماهم، طفا، سعى).

أمثلة عن المنقلبة عن واو: (نجح، عفا، الصفا).

أما التي اختلف فيها فهي: (الحياة، مناة) فتعامل كأنها من ذوات الواو.

وإجمالاً: كل ما رسم بالألف المقصورة هو من ذوات الياء.

أما الممدودة فلا يلزم أنها من ذوات الواو إنما على الغالب هي من ذوات الواو.

■ وكذلك ما كان على وزن (فعلى بتثليث الفاء، فعلى بضم الفاء وفتحها، أفعال) تلحق بذوات الياء في المعاملة مثل (أدنى، أربى، أعلى، موتى، طوبى، إحدى، أسارى، يتامى) ولو كانت واوية.

■ وكذلك تلحق (متى، بلى، يا أسفى، ياويلتى، عسى، أنى) بذوات الياء في المعاملة.. أي كل ألف متطرفة رسمت في المصاحف ياء في الأسماء باستثناء خمس كلمات ستمر وهي: (لدى، إلى، حتى، على، زكى).

■ ومن ذوات الواو تم إلحاق: (الربا، كلاهما) لحمزة والكسائي في المعاملة ولم يعتبرها ورش ملحقة بهم معاملة.

استثني من ذوات الياء لحمزة كلمة (أحيا) فلا تمال كما سيمر إلا التي قبلها واو أما (أحيا، فأحيا..) فلا تمال.

٢. ذوات الراء:

هي الألف المتوسطة الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة ويشترط أن تكون الراء بعد الألف مباشرة.

ويلحق بذوات الراء في المعاملة ذوات الياء التي تكون فيها الألف المقصورة بجانب الراء مباشرة مثل (أسرى، أسارى، النصرى، كبرى) وهذا عند ورش حيث يقللها بلا خلاف كما هي حال ذوات الراء عنده، وعند البصري كذلك لكن البصري يميلها. كما يلحق بذات الراء كلمة (كافرين، الكافرين).

أما إذا وجد فاصل بين الألف المقصورة والراء مثل (قربى) فلا تلحق بذات الراء وبالتالي فتقلل عند ورش بخلاف ويوجد كلمة واحدة عند ورش تخرج عن هذه القاعدة وهي: (أراكمهم) فتقلل بخلاف عن ورش.

اختلف عن ورش في كلمة (الجار) في النساء في موضعين فروي الفتح والتقليل، وكذلك كلمة (جبارين) في المائدة والشعراء.. بينما هو يميل عادة في ذوات الراء قولاً واحداً.

أنواع الإمالة:

تقسم الإمالة إلى:

- إمالة كبرى (إمالة): وهي حالة وسطى بين الياء والألف، لكنها تقترب أكثر من الياء، فيكون الفم أقل فتحاً بجهة الطول ويكون طرفي الفم مشدودين نوعاً ما لكن أقل من الياء.
- إمالة صغرى (تقليل): وهي حالة وسطى أيضاً بين الياء والألف لكنها تقترب أكثر من الألف، فيكون الفم مائلاً نحو الفتح طولياً قريب من الألف ولا يشد طرفاه.

ويمكن أن نرتبها على التوالي: (فتح تقليل إمالة ياء).

القراء الذين لديهم عادة أحكام تتعلق بالإمالة: حمزة والكسائي وورش وأبو عمرو.
أما كلمة (كافرين) فتلحق بذوات الياء.

ملاحظة: كلمة (كافر) ليس فيها إمالة ولا تقليل حيث لا يعامل التنوين معاملة الكسر بعكس كلمة (سحار) تخضع لقاعدة ذوات الراء وغيرها مما تجتمع الراء المنونة بالكسرة مباشرة مع الألف مثل (نار).

حكم ذوات الياء:

يميلها حمزة والكسائي، ويقللها ورش بخلف عنه ويضاف لها كلمة (أراكمهم) من ذوات الراء يميلها بخلف عنه.

لا شيء فيها لأبي عمرو إلا ما كان على وزن (فعلى) ففيها التقليل (كبرى، أخرى..).

لكن كلمة (يا بشراي) في سورة يوسف له فيها ثلاثة أوجه: فتح وإمالة وتقليل، مع التنبيه إلى أن (فعلى) لا تخضع لأحكام (فعلى) عند أبي عمرو مثل (يتامى، أسارى).

علماً أنه يقرؤها (يا بشراي هذا غلام) القراء غير الكوفيين.

يضاف لدوري البصري الكلمات التالية: (يا ويلتي، أنى، يا حسرتى، يا أسفا) فإنه يقللها.

استثناءات من ذوات الياء: (لدى، ما زكى، إلى، حتى، على، ما زكى) تستثنى من أحكام ذوات الياء ولا تمال.

وتعامل بالفتح وكذلك كلمة (كلتا).

كلمة (مزجة) تلحق بذوات الياء، كذلك كلمة (يلقاه).

حكم ذوات الراء:

يميلها دوري الكسائي وأبو عمرو، ويقللها ورش باستثناء لكمي: (جبارين، الجار) فله فيها الخلف، وكذلك كلمة (أراكم) له فيها الخلف.
أما أبو عمرو فله إمالة باستثناء (الجار) فلم يميلها.

أما حمزة له التقليل فقط في (البوار، القهار) ذوات الراء المكسورة أما باقي ذوات الراء فليس له فيها إمالة.

يميل شعبة كلمة (أدراكم) مع من يميلون: حيث إنها من ذوات الألف وذوات الراء (ألف مقصورة بجانب الراء).

حكم ما فيه راءين:

نقصد بهذا راءين في كلمة واحدة والثانية مكسورة.
يميلها أبو عمرو والكسائي، ويقللها حمزة وورش (الأبرار) الراء الثانية مكسورة.

الوقف على ذوات الياء المنونة (مولى، مسمى..):

المقروء لأبي عمرو بلا إمالة حسب قاعدته والخلاف المذكور في الشاطبية غير معمول به، ورش بالتقليل.
أما حمزة والكسائي فبالإمالة.

الفعل الماضي الثلاثي الذي في وسطه ألف:

(زاد، شاء، جاء، خاب، ران، خاف، زاغ، طاب، ضاق، حاق).
يميله (حمزة) باستثناء كلمة (زاغت) وهي في الأحزاب وصاد.
(ابن ذكوان) يميل: (جاء، شاء، فزادهم) الأولى في سورة البقرة) يميلها قولاً واحداً أما في غيرها فله الخلف.

أواخر آيات السور الإحدى عشر وهي:

(١) طه (٢) النجم (٣) الشمس (٤) الأعلى (٥) الليل (٦) الضحى (٧) اقرأ (٨)
النازعات (٩) عبس (١٠) القيامة (١١) المعارج.
وإمالة رؤوس الآي واوية كانت أم يائية يكون في الوصل والوقف.

أماها: حمزة والكسائي واوية كانت أم يائية ويستثنى لحمزة كلمات (تلاها، طحاها، سجي، دحاها).

قللها: أبو عمرو (قلل ما ليس فيه راء، أما فيه راء فإنه يميله عملاً بقاعدته).
قللها: ورش قولاً واحداً إلا ما يلحق به (ها) التأنيث ففيه وجهان أي يعامل كما لو أنه ليس رأس آية.

❖ كل فعل ثلاثي في نهايته ألف مقصورة أصلها واو لكنه زيد بحرف ما أو بشدة فإنه

يمال مثل (زكّاه، تجلّى، يتزكى، أنجى، اعتدى، استغنى، استعلى، فتعالى، ابتلى، يرضى، تدعى، يُتلى) أي تعامل كذوات الياء.

خلاصة عن ورش:

يقلل ورش كل ما أماله حمزة أو الكسائي أو الدوري عن الكسائي باستثناء عدة كلمات: (مشكاة، مرضات، مرضاتي، كلاهما، أنصاري، سارعوا، يسارعون، نسارع، البارئ، بارئكم، آذاهم، ظغيانهم، الجوارى، الجوار، ضعافاً، آتيك، حمارك).

لكن: (الربا، كلاهما) فيهما وجهان والعمل على الفتح وهو ما اختاره ابن الجزري في النشر.

وطبعاً مع التنبيه إلى أن ذوات الياء بخلاف أما ذوات الراء فيخلاف.

❖ إِمَالَاتٍ مَتَفَرِّقَةٌ لَا تَخُضَعُ لِقَاعِدَةِ (عِلْمًا أَنَّنَا أَفْرَدْنَا كَلَامًا مِنْ وَرْشٍ وَقَالُونَ ضَمِنَ

عَمُودٍ خَاصٍ بِهِ لِكثْرَةُ الْفُرُوقِ):

قالون	ورش	ابن كثير	الدوري / السوسي	هشام / ابن ذكوان	شعبة/ حفص	خلف/ خلاد	أبو الحارث / الدوري
	بخلف عنه						فأحبا فأحباكم ثم أحبا أحبا محياهم
	بخلف عنه		تقليل				*رؤياي
	بخلف عنه		تقليل				الرؤيا المعرفة بأل
							مرضات مرضاتي
	بخلف عنه						خطايا بأي صيغة
	بخلف						/محيائي
	بخلف						تقاته
	بخلف						وقد هدان
	بخلف						أنسانيه
	بخلف						عصاني
	بخلف						أوصاني في مريم أما باقي السور فحسب أصولهم في ذوات الباء
	بخلف					لا يوجد إلا التي في هود	آتاني في مريم والنمل عدا التي في سورة هود فتعامل كذات الباء للجميع
	بخلف		إمالة رأس آية			لا	تلاها
	بخلف		إمالة رأس آية			لا	طحهاها
	بخلف		إمالة				سجي
	بخلف		تقليل رأس آية				دحاها

قالون	ورث	ابن كثير	الدوري / السوسي	هشام / ابن ذكوان	شعبة/ حفص	خلف/ خلاد	أبو الحارث / الدوري
	خلف		تقليل			ضحاهما	ضحاهما
	قلل		قلل			الضحى	الضحى
	قلل		قلل			القوى	القوى واوية لكنها رأس آية
	بخلف		قلل			رؤياك/	
	بخلف					مثوي/ أما الاشتقاق الأخرى من هذه الكلمة فعلى قاعدة ذوات الباء	
	بخلف					محيبي/	
						مشكاة*/	
	خلف					هداي/	
	خلف					أمال	رمى
	خلف					أعمى الثانية في الإسراء	أعمى الثانية في الإسراء
	خلف		إمالة			إمالة	أعمى الأولى في الإسراء
	قلل		قلل			سدى	سدى رأس آية
	قلل		قلل			سوى	سوى
	خلف في الهمزة فقط وهذا وفقاً فقط					تراء الجمعان إمالة الرء فقط: وصلا أما وقفاً فإمالة الرء	لا شيء وصلماً أما وقفاً إمالة الألف والهمزة وهذه التي في الشعراء أما الأنفال فلا شيء فيها

قالون	ورث	ابن كثير	الدوري / السوسي	هشام / ابن ذكوان	شعبة/ حفص	خلف/ خلاد	أبو الحارث / الدوري
						والألف	
					/ مجراها	مجراها	مجراها
	تقليل الهمز وألف بخلف				/ شعبة الهمزة والألف فقط في الإسراء ولا يوجد له في فصلت عكس الباقيين	نأى الهمزة والنون/ خلاد الهمزة والألف فقط	نأى إمالة الهمزة والنون
	خلف			أناه/		إناه	إناه
						أو كلاهما	أو كلاهما
	أراكمهم بخلف عنه استثناء من ذوات الراء		إمالة			أراكمهم	أراكمهم
	خلف		تقليل			ياويلتي	ياويلتي يحسرتا يا أسفا أني
					\ بل ران	بل ران	بل ران
إمالة	تقليل		هار إمالة	/ إمالة بخلف	/ هار	هار	هار
	خلف		الكافرين			/ الكافرين	/ الكافرين
	خلف					\ حبارين	\ حبارين
	خلف		لم يمل استثناء			\ حار	\ حار
						\ أنصاري	\ أنصاري
						\ سارعوا	\ سارعوا
						\ نسارع	\ نسارع
						\ البارئ	\ البارئ

قالون	ورث	ابن كثير	الدوري / السوسي	هشام / ابن ذكوان	شعبة/ حفص	خلف/ خلاد	أبو الحارث / الدوري
							\ بارئكم
							\ اذا هم الألف بعد الذال
							\ طغيانهم
							\ يسارعون
							\ اذاننا
							\ الجوارى، الجوار
							/ ضعافاً بخلف عنه أما خلف بلا خلف وتمال العين مع الألف
							آتيك خلف قولاً واحداً وخلاد بخلف عنه
				مشارب\			
				انية\ وهي في سورة الغاشية بعكس التي في سورة الدهر فلا شيء فيها والإمالة للهمة والألف			
				عابدون\ عابد\ الناس /			

قالون	ورث	ابن كثير	الدوري / السوسي	هشام / ابن ذكوان	شعبة/ حفص	خلف/ خلاد	أبو الحارث / الدوري
قليل			أمال	/ حمارك، الحمار بخلف عنه			/ حمارك
				/ الحراب بخلف عنه أما المجرور بلا خلاف			
				/ عمران بخلف عنه			
				/ إكراهين بخلف			
				/ الإكرام بخلف			
			/ نرى الله بخلف				
تقليل وفتح	تقليل		التوراة	\ التوراة		تقليل التوراة	التوراة

ملاحظة حول الجدول: الخانة التي توضع بها معترضة/ وتكتب على يمين الكلمة (/إمالة) فهذا يعني أن الراوي الثاني فقط للقارئ هو الذي يميلها أما عندما تكون (/إمالة) فتكون الإمالة للراوي الأول).

ملاحظة ٢:

- ليس لقالون إلا إمالة (هار).
- ابن كثير ليس له إمالة أبدا.

- هشام له فقط إمالة (إناء، مشارب، آنية، عابدون، عابد، التوراة).
- انفرد دوري أبي عمرو من بين كل القراء بإمالة (الناس) المكسورة).
- ابن ذكوان يميل فقط: ألف عين الثلاثي الماضي، (هار، حمارك، الحمار بخلف، الحراب بخلف عدا المجرور فيلا خلف، عمران، إكراههن)، كلهم بخلف، التوراة.
- انفرد حمزة من بين كل القراء بتقليل (آتيك، ضعافاً) وهو بخلاف عن خلاد.
- إمالات شعبة هي: رمى، أعمى في الإسراء، سدى، سوى، نأى الهمزة والألف في الإسراء فقط، ران، هار، يفتح مجراها.

ملاحظة ٢:

يميل السوسي الراء في ذات الراء التي بعدها همزة وصل بخلف عنه وذلك عند الوصل: (نرى الله، فسيرى الله، الكبرى اذهب، ترى المؤمنين، ترى الملائكة) وعلوه بأنه للدلالة على الألف المحذوفة الممالة. ويجوز عند إمالة الراء تفخيم وترقيق لام لفظ الجلالة.

✓ ذات الياء المنونة إذا وقفنا عليها يوجد الفتح والإمالة (وهذا خلاصة ثلاثة مذاهب فيها).
ورجح الشيخ عبد الفتاح القاضي في (الوافي) معاملتها حسب قاعدتها عند عدم وجود تنوين.

كلمة (راء) لها أحكام خاصة في الإمالة:

- ١- بعدها متحرك: (راء كوكبا، راء ناراً، راء قميصه، رءاها، فراه حسناً، رءاك الذين) هنا يميل الراء والهمزة (مزن صحبة).
- يميل الهمزة فقط أبو عمرو.
- (السوسي: هنا لا يوجد له إمالة على المعتمد وكذلك كلمة: نأى).
- ابن ذكوان: إذا وجد ضمير بعد الفعل (ها، ك، ..) اختلف عنه في إمالة الهمزة والراء (رأها، رآك).
- (أي له وجهان) أما إذا لم يوجد بعدها ضمير فإنه يميلها قولاً واحداً.

ورش يقلل الهمزة والراء.

٢- رءا بعدها ساكن: رءا القمر، رءا الشمس، رءا الذين كفروا.

همزة وشعبة يميلان الراء فقط.

السوسي يميل الراء بخلف عنه والمعتمد لا توجد إمالة كما ذكرنا.

الهمزة: لشعبة فيها وجهان: وعلى المعتمد لا يوجد إمالة.

السوسي له وجهان: وعلى المعتمد لا يوجد إمالة.

عند لوقف على (راء) هنا تعامل كالتى بعدها متحرك.

ملاحظة: كل الخلافات المذكورة في (راء) تتعلق بالفعل المتعدي أما اللازم فلا شئ فيه

(رأته، رأوك، رأوهم، رأيت..).

❖ الإمالة في الءرة:

أبو جعفر: لا يميل أبءاً.

يعقوب: لا يميل سوى كلمة (أعمى) الأولى من اية (ومن كان في هذه أعمى..).

انفرد رويس: بإمالة (كافرين) في كل القرآن.

انفرد روح: بإمالة (يا) التى في يس.

ووافق روح رويس في إمالة (كافرين) التى في سورة النمل (كانت من قوم كافرين).

خلف: خالف أصله فيما يلي:

فتح كلمات: (قهار، البوار، ضعافا "النساء").

وفتح عين الثلاثى باستثناء (ران، شاء، جاء) فإنه أمالها.

كما أمال ذوات الراء المكررة (الأبرار) بينما أصله يقللها.

أمال (الرؤيا المقترنة ب (ال)، توراة).

أما (رؤيا) غير مقترنة ب (ال) التعريف فإنه يفتحها كأصله.

ملاحظة حول إمالة فواتح السور في الشاطبية والدرة:

إمالة فواتح السور:

الأصل يميل (صحبة حمى) ويقلل ورش قولاً واحداً وهؤلاء سأطلق عليهم (الجميع)، ثم خلف كأصله ويعقوب وأبو جعفر ليس لديهم إمالات.

(را): التي في فواتح السور يميله (ذكره حمى) غير حفص، ويقلل ورش. أي (الجميع يميل + ابن عامر).

(طا، يا من يس): صحبة (لكن يا) *سورة مريم* يشاركون فيها الشامى) + ورش.

أي (الجميع + ابن عامر أبو عمرو) في مريم.

أما غير مريم (الجميع أبو عمرو).

(ها) سورة مريم: صف رضا حلوا + ورش.

الجميع عدا حمزة.

(ها) سورة طه: (جنى حلا شفا صادقا) فورش هنا يميل ولا يقلل.

أي الجميع لكن ورش يميل إمالة محضة.

(حا) من (حم): يميلها (مختار صحبة)، ويقللها أبو عمرو وورش.

أي (الجميع + ابن ذكوان لكن أبو عمرو هنا يقلل).

كلمة (أدرى) ومشتقاتها (أدراكم، ومأدراك): يميلها (مزن صحبة + البصري) ويقلل

ورش لكن ابن ذكوان الإمالة بخلف عنه ثم خلف كأصله.

❖ الإمالة في الطيبة:

- إمالات ورش التي ذكرت في الشاطبية هي من طريق الأزرق هنا.
- الإصبهاني يوافق قالون في إمالاته لكنه في كلمة (التوراة) له الإمالة المحضة فقط.
- كلمة (رؤياي): فيها وجه عدم إمالة للكسائي، وجه إمالة لإدريس عن خلف.
- رؤياك: فيها وجه إمالة لإدريس.

- البارئ: يضاف وجه عدم إمالة لدوري الكسائي.
- (فلا تمار، فأواري، يواري): يضاف وجه إمالة عن دوري الكسائي.
- يتامى: وجه إمالة لدوري الكسائي في التاء.
- وجه إمالة سين (كسالى، أسارى) كاف (سكارى)، صاد (نصارى): وجه إمالة عن دوري الكسائي.

دوري الكسائي.

- بلى: وجه إمالة عن شعبة.
- (سوى، سدى، رمى): وجه عدم إمالة عن شعبة.
- (بلى): وجه إمالة لشعبة.
- (نأى): وجه إمالة في النون عن شعبة (في الشاطبية الهمزة والألف فقط).
- وبالتالي فأصبح تفصيل احتمالات إمالة شعبة لكلمة (نأى) :
- إمالة الهمزة فقط وفي الإسراء فقط... وهو في الشاطبية
- إمالة الهمز والنون في الإسراء فقط .

الفتح في النون والهمز... وهذا انفرد به المبهج ولا يعمل به حسب ما ذكر البنا لأنه
انفراد

إمالة الهمز فقط في سورة الإسراء وفصلت... كذلك انفرد به ابن سوار وقال البنا لا
يعمل به لأنه انفراد .

وطبعا تتبع الألف إمالة الهمزة .

- (أدراك، أدراكم): وجه فتح عن شعبة.
- (يا بشرى) وجه إمالة عن شعبة.
- أضاف عن ابن ذكوان وجه إمالة في: مزجاة، يلقاه، أتى أمر.
- أضاف عن ابن ذكوان وجه إمالة ما فيه راء بعد ألف مماله عند باقي القراء (ذكرى، بشرى، قرى، نصارى، ترى، فأراه، أدراك).
- هشام: وجه فتح في (إناه).

- ألف تأنيث (فعلى) بتثنيث الفاء: أبو عمرو وجه فتح (إضافة للتقليل).
- (الدينيا): يضاف للدوري وجه فتح (إضافة للتقليل) ووجه إمالة فيصبح له (فتح وتقليل وإمالة)، ويكون للسوسي (فتح وتقليل).

- رؤوس الآي: أبو عمرو إضافة وجه فتح في غير ما فيه راء (في الشاطبية التقليل فقط) أما ما فيه راء فالإمالة قولاً واحداً.
- (أنى، ياويلتى، يا حسرتى، ياأسفى) لدوري أبي عمرو وجه فتح إضافة للتقليل.
- (متى، بلى، عسى): لدوري أبي عمرو وجه تقليل.
- (الناس): يضاف وجه فتح لدوري أبي عمرو.
- (رأى كوكباً، رأى أيديهم) يضاف هشام وجه إمالة.
- (رأى) يضاف لشعبة وجه فتح باستثناء الأولى في سورة الأنعام (رأى كوكباً) فالإمالة فقط.
- (رآك، رآه، رآها) التي يلحقها ضمير: هشام له وجه فتح الراء وإمالة الهمزة (الشاطبية الفتح).
- شعبة له وجه فتح الراء والهمزة (إضافة لإمالتها في الشاطبية).
- الألفات الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة (الدار، النهار): يضاف لابن ذكوان وجه إمالة، وهي تأتي على التوسط له لأنها من طريق الصوري.
- (الجار): دوري أبي عمرو له وجه إمالة.
- (الغار): لدوري الكسائي وجه فتح.
- (هار): قالون له وجه عدم الإمالة.
- (القهار، البوار): روي عن حمزة وجه فتح (في الشاطبية التقليل).
- ما فيه راء مكررة: (الأبرار، قرار، الأشرار): وجه إمالة لابن ذكوان.
- حمزة له في المكرر هنا وجه إمالة (إضافة للتقليل).
- (التوراة) الأصبهاني له إمالة محضة ولم يعمل غيرها.
- لحمزة وجه إمال في (التوراة) إضافة للتقليل.
- (كافرين) أين وردت: ابن ذكوان له وجه إمالة.
- (شاربين، الحواريين في المائة والصف) وجه إمالة عن ابن ذكوان.
- (مشارب): وجه فتح هشام.
- وجه إمالة لابن ذكوان.. تصبح الإمالة عن ابن عامر بخلف عنه.
- (عابدون، عابد): وجه فتح هشام.

- (آنية) سورة الغاشية: وجه فتح هشام.
- (خاب) وجه إمالة لابن عامر براوييه.
- (شاء، جاء، زاد): هشام وجه إمالة، وهي تأتي على التوسط فقط لأنها من طريق الداجوني.

- (طه): لورش وجه تقليل في (ها) في الشاطبية الإمالة.
- (يا) مريم:

قالون له وجه تقليل (إضافة للفتح في الشاطبية).
ورش له وجه فتح (إضافة للتقليل.. فيصبح لنافع براوييه الفتح والتقليل.
أبو عمرو له وجه فتح.
هشام له وجه فتح.

- (يا) يس:

قالون له وجه تقليل.

ورش وجه فتح.. فيصبح عن نافع براوييه وجهان الفتح والتقليل.

- (حم):

يضاف لأبي عمرو وجه فتح (إضافة للتقليل في الشاطبية).

- (رؤيا، رؤياك):

غير المقترنة بأل له أدريس فيها وجه إمالة، اما المقترنة بأل فيميلها قولاً واحداً.

ملاحظة: في الطيبة عند الوقف على ما يمال بسبب الكسرة في آخر الكلمة فإن هذا السكون الناتج عن الوقف لا يؤثر على الإمالة (الدار، الحمار..). وكذلك الإدغام الكبير لا يؤثر عند الدوري لكن السوسي روي عنه وجهان عند الإدغام الكبير والوقف بالسكون على الكسرة ونقل عنه في حالة الوقف التقليل فيما يمال وصلاً (أما في الشاطبية فلم ينقل للوقف تأثير).



١٦- باب إمالة هاء التانيث للكسائي

يوجد هناك روايتان لإمالة ما قبل هاء التانيث:

- ١- تمال مهما كان الحرف الذي قبلها باستثناء الألف.
- ٢- تمال إذا لم يكن قبلها أحد حروف (حق ضغطا عص خطا)، ولم يكن قبلها أحد حروف (أكهر)، فإذا كان قبلها أحد حروف كلمة (أكهر) فإنها تمال إذا كان قبل هذه الحروف كسر أو ياء، فإن لم يكن فالفتح.

الخلاصة:

أثناء أداء التلاوة تكون أحكام الهاء (من ناحية الإمالة) حسب الحرف الذي قبلها مقسومة إلى ثلاثة أنواع:

- ١- الهاء التي قبلها ألف: لا تمال أبداً.
- ٢- الهاء التي قبلها أحد أحرف جملة (فجئت زينب لذود شمس) تمال الهاء بعدها قولاً واحداً (الطامة، باقية، رابية، واحدة..)، وكذلك الهاء التي قبلها أحد أحرف كلمة (أكهر) وقبل هذه الحروف كسرة أو ياء والكسرة سواء أكانت متصلة أم منفصلة بساكن مثل (خاطئة، سدره، سفرة) فيها وجهان.
- ٣- باقي الهاءات فيها وجهان.

ملاحظة: أحكام الهاء هذه سواء رسمت تاء أم هاء لأن الكسائي يقف بالهاء. هاء كلمة (فطرت) في سورة الروم فيها وجهان الإمالة والفتح بينما القاعدة هي الإمالة فقط.

❖ إمالة ما قبل هاء التانيث في الدرّة:

لا يوجد أحكام خاصة بهاء التانيث فلا أحد يميلها فيها.

❖ إمالة ما قبل هاء التانيث في الطيبة:

- يوجد هنا وجه إمالة في هاء التانيث عن حمزة كما هي إمالات الكسائي تماماً.
- يضاف للكسائي أن له وجه عدم إمالة الهاء إذا كان قبلها هاء أو همزة ولو كان قبلها كسر أو ياء بينما في الشاطبية: إذا كان قبلها كسرة أو ياء فالإمالة قولاً واحداً أما إذا لم تسبق بكسرة أو ياء فيوجد وجهان.

والخلاصة العملية:

- همزة أو هاء قبلها كسرة: وجهان في الهاء (ووجه عدم الإمالة هو زيادة على الشاطبية).
- همزة أو هاء قبلها غير الكسرة: وجهان في الهاء (وهما في الشاطبية).



١٧- باب مذاهبهم في الراءات

للقرء أحكام حفص نفسها، إلا ورشاً يرفق الراء التي قبلها ياء ساكنة أو كسر ويشترط هنا:

أ- ألا يقع بعد الراء حرف مفخم فإنها تفخم: صراط (مهما كانت حركة الطاء)، فراق، إعراض، إعراضهم، الإشراق.

ب - والراء التي قبلها ساكن وقبل الساكن كسر أو ياء ساكنة، مهما كانت حركة الراء فهنا احتمالان:

١- قبل الراء ساكن صحيح وقبله كسر وبعد الراء تنوين: (ذكرا، سترأ، إمرأ، وزرا، حجرا، صهرا) فيها وجهان التفخيم والترقيق وصلا ووقفا وتوسط البدل يختص بالترقيق.

٢- قبل الراء حرف استعلاء: مثل: (مصر، إصرا، إصرهم، قطرا، فطرت، وقرا، سراً، مستقراً) فإنها تفخم مع ملاحظة أن المثالين الأخيرين تعتبر فيهما الراء المشددة راءين الأولى منهما ساكن يفصل الثانية عن الكسر.

ويشترط أن تكون الكسرة أو الياء في كلمة واحدة مع الراء.
ويشترط أن يكون الكسر أصلياً.

ويجب أن تكون الياء أو الكسرة قبل الراء المفتوحة أو المضمومة في كلمة واحدة فلا يرفق (في ريب) وكذلك يجب أن يكون الحرف المكسور قبل الراء من أصل الكلمة فلا نرقق (بربكم، بربك).

ونبه أن الياء إذا لم تكن ساكنة لا يود ترقيق للراء مثل (الخيرات).

ويوجد استثناءات للقاعدة السابقة عند ورش:

- ١- راء متحركة قبلها حاء ساكنة وقبل الحاء كسر فإن الراء ترقق ولا تؤثر الحاء هنا مثل (إخراجهم).
- ٢- راء الكلمات الأعجمية تفخم روقا: (إسرائيل، إبراهيم، عمران، إرم).
- ٣- (شرر) ترقق الراء الأولى تبعا للثانية.
- ٤- كلمة: (حيران): فيها وجهان.
- ٥- يفخم الراء المكرر قي كلمة واحدة إذا شابهتها الثانية في الحركة مثل (ضرارا، فرارا، الفرار، إسرارا، مدرارا) أما إذا كانت الراء الثانية مرققة فنرقق الأولى (الأبرار).

❖ الراءات في الدرة:

أبو جعفر يوافق قالون في أحكام الراء.

❖ الراءات في الطيبة:

- أحكام الترقيق التي لورش في الشاطبية هي هنا من طريق الأزرق.
- زاد الأزرق وجه ترقيق في (الإشراق).
- زاد الأزرق وجه تفخيم الراء إذا كانت المنصوبة المنونة وقبلها كسر أو ياء (شاكراً، ظاهراً، عاقراً، قديراً، خبيراً، ظهيراً، تقديراً، تطيراً، ذكراً، سترأ، صهراً..) وتفصيل مذاهب الطرق في تفخيم وترقيق الراءات مفصل في قسم التحريرات من هذا الكتاب ضمن خمسة مذاهب.
- كذلك زاد وجه التفخيم في الراء المنونة المنصوبة التي قبلها ياء فيها صفة اللين: (سيراً، طيرا، خيرا).
- كذلك زاد وجه تفخيم في الراء المضمومة بعد كسر أو ياء: (سيروا، تحير، غير، يصرون، طائرکم، حير، خبير، ذكركم، السحر).. وتفصيل مذاهب الطرق في تفخيم وترقيق الراءات المضمومة مفصل في قسم التحريرات من هذا الباب وهي تنقسم إلى أربعة مذاهب.

- نقل التفخيم عن ورش في الكلمات: (ذكرك، إرم، وزرك، حذركم، مرء، افتراء، تنتصران، ساحران، طُّهرا، عشيراتكم، سراعاً، ذراعيه، ذراعاً، إجرامي، كبره، لعبرة، حصرت، بشرر).

ملاحظة: عند الوقف على راء قبلها كسر أو ياء أو إمالة (بالأسحار) أو راء مرفقة عند من رقق الأولى لورش فإن الراء الموقوف عليها ترقق إلا إذا كان الساكن بعد الكسرة حرف استعلاء (مصر، قطر) فهنا يوجد وجهان.

وقد اختار ابن الجزري معاملة (مصر، قطر) في الوقف كالوصل لجميع القراء.



١٨- باب الإلامات

- يفخم ورش اللام المفتوحة بعد (ص، ط، ظ) مثل: الصلاة، الطلاق، يظلمون بشروط:
- ١- اللام مفتوحة.
 - ٢- حرف (ص، ط، ظ) ساكن أو مفتوح.

وهناك شذوذات عن القاعدة:

١. كلمة (طال): فيها وجهان بسبب الألف.
٢. كلمة (فصلاً، يصالحاً): فيها وجهان بسبب الألف التي تفصل بين الصاد واللام.
٣. عند الوقوف على اللام في هذا الباب، يوجد التفخيم والترقيق، والتفخيم قد تم ترجيحه فهو مقدم مثل (ظل).
٤. ذوات الياء فيها وجهان مثل (مصلى) وقد خصوا الفتح بالتفخيم والإمالة بالترقيق. أما رؤوس الآي التي تمال: ففيها الترقيق فقط في اللام، مثلاً: (فلا صدق ولا صلى).

ملاحظة:

عند ترقيق الراء لورش في (أفغير الله، ولذكر الله..) تبقى اللام لفظ الجلالة مفخمة. أما السوسي فلديه في (حتى نرى الله) مع الفتح له التفخيم، أما مع الإمالة فله الترقيق والتفخيم.

❖ باب اللامات في الطيبة:

- تفخيم اللامات هنا هي من طريق الأزرق فقط عن ورش.
- زاد عن الأزرق وجه تفخيم لام (صلصال) وقد رجح ابن الجزري الترقيق.
- زادت عن الأزرق وجه عدم التفخيم في اللام المفتوحة بعد (الطاء والظاء) ورجح التفخيم.



١٩- باب الوقوف على أواخر الكلم

اشتهر (ابو عمرو والكوفيون) بالروم والإشمام أكثر من غيرهم حيث ورد نص عنهم، مع أنهما يمكن أن يأتيا للجميع.

الروم والإشمام لا يأتيان مع الفتح والنصب، والروم والإشمام لا يؤديان في الحالات الآتية:

١. عند تاء التأنيث التي يوقف عليها بالهاء (الحاققة).
٢. عند ميم الجمع (بهم الأسباب).
٣. عند الحركة العارضة (قل اللهم).
٤. عند هاء الضمير يوجد ثلاثة نقول:
أحدهما: الجواز مطلقاً في التيسير.
ثانيهما: المنع مطلقاً وهو ظاهر كلام الشاطبي.
الثالث: يجوز إلا إذا كان قبل الهاء ضم، أو كسر، أو واو، أو ياء.

ملاحظة:

الروم والإشمام يمكن أن نقوم به على الكلمة المنونة عندما نقف عليها (عليهم، بصير).

❖ **الطيبة هنا في الوقف على أواخر الكلم نفس الأحكام.**



٢٠- باب الوقوف على مرسوم الخط

بشكل عام: هاء التأنيث المرسومة تاء مبسوطة، تلفظ هاءً عند: (حق رضى) إذا وقفنا عليها، أي: (أي أبي عمرو وابن كثير والكسائي).

- انفرد الكسائي بكلمات: اللات، ولات، مرضات، ذات بجهة.
- الكسائي والبيزي: اشتركا في كلمة (هيئات) رمزهم هادية رفا.
- يا أبت: وقف عليها بالهاء (كفؤ دنا).
- وكأين: يقف على الياء أبو عمرو.
- مال هذا، فمال هؤلاء، فمال للذين: جميع القراء يجوز لهم الوقف على ما أو اللام وهذا ما صوبه في النشر ونقل في الشاطبية عن أبي عمرو فقط اختصاصه بالوقف على (ما) من كلمة (مال) أما الكسائي فعلى (اللام أو ما) أما باقي القراء فعلى اللام فقط، واستشكل ابن الجزري المسألة في النشر ورجح ما ذكرنا لكل القراء.
- يا أية: (التي ليس لها ألف، وقف عليها الكسائي وأبو عمرو بالألف، أما ابن عامر فعند الوصل قرأها (ياأيه الساحر..)) بالضم.
- (ويكأنه، ويكأن): يقف الكسائي على الياء، ويقف أبو عمرو على الكاف.
- (أياما): وقف أهل (شفا) على (أيأ).
- (وادي النمل): وقف بالياء على كلمة (وادي).. (سنا تلاء) أي الكسائي.
- (بهاد العمي) الروم: وقف بالياء الكسائي.
- (تهدى العمي) الروم: نفس الموضع يقرؤه حمزة بالتاء ويثبت الياء وقفاً.
- فيم، مم، عم، جم، لم: وقف بهاء السكت البيزي بخلف عنه.
- يحذف حمزة الهاء في (سلطانيه، ماليه، ماهيه) عند الوصل.
- (اقتده): يحذف الهاء وصلأ حمزة والكسائي، ويكسر الهاء ابن عامر ويشبع الكسر راويه ابن ذكوان.
- يقف ابن كثير بالياء على (هاد، باق، وال، واق).

❖ في الدرة:

- يقف أبو جعفر على (يا أبت): (يا أبة) بالهاء أما باقي الوقوف فإنه كقالبون.
- يعقوب: وقف على (ياأبت): (يا أبة) بالهاء أيضاً.
- ويوافق يعقوب البزي في هاءات السكت الأخرى (مه، بمه، عمه، فيمه، لمه).
- ويزيد يعقوب على البزي هاء السكت في: (هو، هو، هي، هيه، عليهن، عليهنه).
- ألحق يعقوب هاء السكت بنون التأنيث المشددة بعد الهاء (لهن، بهن، عليهن..) أما التي لم تسبق بـ (هاء) فليس فيه نقل واضح.
- ألحق يعقوب هاء السكت بياء المتكلم المشددة مثل (علي، إلي، لدي، بيدي، مصرخي).
- زاد رويس هاء السكت عند الندبة: (وا أسفا، ياوليتي، يا حسرتي).
- وكذلك عند (ثم) الظرفية: ثم الآخرين، فثم وجه الله، وأزلفنا ثم، مطاع ثم).
- يخالف يعقوب أصله في كلمات (بسلطانه، ماليه) الحاقه، وفي: (ماهيه) القارعة حيث يحذف الهاء في الوصل فقط، بينما يثبتها أصله.
- كما خالف يعقوب أصله حيث حذف هاء السكت وصلاً: كتابيه، حسابيه، تسنه، فبهذاهم اقتده.
- أثبت يعقوب غالب الياءات المحذوفة أثناء الوصل لمنع التقاء الساكنين سواء رسمت الياء أم لم ترسم عند الوقف على الكلمة التي تحويها يمكن حصر مواضعها بمايلي: (يؤت الحكمة، تغن النذر، يردن الرحمن، يؤت الله المؤمنين، الواد المقدس، على واد النمل، الواد الأيمن، صال، الجوار، احشون، ننج، هاد).
- وقف يعقوب على (مال) على اللام من (فما لهؤلاء، فما للذين) بينما أصله يقف على (ما) لكن ذكرنا ما رجحه ابن الجزري. كما وقف على الهاء من (ويكأنه) بينما أصله يقف على الكاف.
- خالف رويس أصله، فوقف على (أياً) من (أياً ما تدعو).
- ألحق يعقوب هاء السكت بنون التأنيث المشددة بعد الهاء (لهن، بهن، عليهن..) أما ما ليس قبله هاء فليس له فيه نقل واضح.

- **خلف:** يوافق أصله إلا في: (سلطانيه، ماليه، ماهيه) فإنه يثبت الهاء، وكذلك يقف على (ما) في (أياً ما)، بينما أصله يقف على (أياً).

ملاحظة:

(بهادي العمي) في سورة النمل كل القراء يقفون بالياء، لأنها مرسومة.

❖ **الوقف على مرسوم الخط في الطيبة:**

- (هيهات): وجه وقف بالهاء عن قبل.
- البزي له وجه الوقف دون هاء السكت على (مه، بمه، عمه، فيمه).
- يعقوب له وجه الوقف دون هاء السكت على نون التأنيث المشددة (عليهن، بهن، هن..)
- وكذلك على ياء ضمير المتكلم المشددة (علي).
- ليعقوب وجه الوقف بهاء السكت على جمع المذكر (عالمين، موفون، مفلحون، الذين، مؤمنين..)
- أي في الأسماء المجموعة بياء ونون أو واو ونون إما في الأفعال فلا لأنه يشترط عدم الاشتباه بهاء الضمير وهذا الاشتباه يكون في الأفعال مثل (تعلمون: تصيح تعلمونه).
- رويس له وجه الوقف دون هاء السكت على (أسفا، وحسرتي، ويلتي، ثم).
- (اقتده) في الوصل يوجد لابن ذكوان وجه عدم إشباع الكسرة.
- رجع في الوقف على (ويكأن، ويكأنه) للكسائي الوقف على آخر الكلمة.



٢١- باب مذاهبهم في ياءات الإضافة

ياء الإضافة: هي ياء ليست من أصل بناء الكلمة بل من الزوائد وتلحق في نهاية الكلمة مثل ضمير المتكلم والخلاف الذي يدور فيها يتركز حول فتحها أو تسكينها.

وللتسهيل نوضح ياءات الإضافة بالجدول التالية:

وهذه الجداول حسب ما وردت هذه الياءات في الطيبة وهي تتطابق مع الشاطبية إلا ما سنشير إليه بعد الجداول كما أن ورشاً في الشاطبية هو ما أثبت هنا من طريق الأزرق عن ورش ثم ما كان على يمين المعترضة/ فهو للأصبهاني وما كان عن يسارها فهو للأزرق، أما باقي القراء فما كان على اليمين فهو للراوي الأول وما كان على اليسار فهو للثاني، ثم ما ذكر في الخانة فهو بالياء المفتوحة وما لم يذكر في خانته شيء فهو بالياء الساكنة:

❖ الياء بعدها همزة قطع مفتوحة:

القاعدة هي أن الذي يفتح هنا هم: اهل (سما) ويخالف يعقوب أصله فلا يفتح أما تفصيل من خالف هذه القاعدة ففي الجدول، وما لم يذكر في الجدول فهو على القاعدة. وقد أسكن الجميع ياءات كلمة: (ترحمني أ، تفتني أ، اتبعني أ، أربي أ).

قالون	ورش	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
	ذروني/	فتح								
اجعل لي أ	فتح		فتح					فتح		
ضيفي أ	فتح		فتح					فتح		

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
ذروي أ	فتح		فتح					فتح		
يسري أ	فتح		فتح					فتح		
ولي أ	فتح		فتح					فتح		
إني أ (هما) الأوليان في (يوسف)	فتح		فتح					فتح		
لكني أراكم	فتح	فتح /						فتح		
تحتي أ	فتح	فتح /						فتح		
إني أراكم	فتح	فتح /						فتح		
		أدعوني أ								
		اذكروني أ								
حشرتني أ	فتح	فتح						فتح		
يحزني أ	فتح	فتح						فتح		
تأمروني أ	فتح	فتح						فتح		
تعداني أ	فتح	فتح						فتح		
يلوني أ	فتح							فتح		

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
سبيلي أ	فتح							فتح		
فطري أ	فتح	فتح/						فتح		
	/أوزعني أ	فتح/								
معي أ	فتح	فتح	فتح	فتح	/فتح			فتح		
مالي أ	فتح	فتح	فتح	فتح/				فتح		
لعلي أ	فتح	فتح	فتح	فتح				فتح		
رهطي أ	فتح	فتح	فتح	فتح/				فتح		
عندي أ	فتح	خلف	فتح					فتح		

للتسهيل نذكر أن:

كلمات (اجعل لي، ضيفي، ذروني يسر لي، ولي، إني الأوليان في يوسف): يفتحها حسب القاعدة أهل سما لكن باستثناء ابن كثير.

(لكني، تحتي، إني أراكم) أهل سما باستثناء البزي.

(ادعوني، اذكروني، حشرتني، يحزني، تأمروني، تعداني): أهل سما عدا أبي عمرو.

(بيلوني، سبيلي): أهل سما عدا أبي عمرو وابن كثير.

(فطري): أهل سما عدا البزي.

(معي): أهل سما + عاصم + ابن عامر.

(مالي): أهل سما + ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان.

(لعلي، أرهطي): أهل سما + ابن عامر.

(عندي): أهل سما لكن بخلف عن ابن كثير.

(أوزعني) فقط الأزرق وقبل.

(ذروني): الأصهباني + ابن كثير.

وفي كل ما يذكر عن أهل سما يشارك فيه أبو جعفر نافع ويخالف يعقوب أبا عمرو.

وتنقص الشاطبية عن الطيبة:

- (ذروني أني): ليس في الشاطبية عن ورش إلا الإسكان.
- (وما لي أدعوكم): لابن ذكوان فقط وجه الإسكان.
- (أرهطي أعز): في الشاطبية فقط وجه الإسكان عن هشام.
- (عندي أولم): في الشاطبية لقبيل فقط وجه الفتح؛ أما البزي فله فقط وجه الإسكان.
- (أني أوف): وجه فتح فقط لأبي جعفر.

❖ الياء بعدها همزة قطع مكسورة:

القاعد هي إن الذي فتح الياء هم: (أولي حكم) أي نافع وأبي عمرو ويخالف يعقوب أصله.

أسكن الجميع: ذريتي، يدعوني، تدعوني، أنظرني، أخرني (في سورة القصص بعد رداءً).

قالون	ورش	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
عبادي إ!	فتح							فتح		
لعني إ!	فتح							فتح		
تجدي إ!	فتح							فتح		
بناتي إ!	فتح							فتح		
أنصاري إ (آل)	فتح							فتح		

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
عمرن (والصف)										
	/إخو تي !							فتح		
رسلي !	فتح			رسلي				فتح		
حزني !	فتح		فتح	فتح				فتح		
توفيقني !	فتح		فتح	فتح				فتح		
يدي !	فتح		فتح	/فتح				فتح		
أمي !	فتح		فتح	فتح /				فتح		
أجري !	فتح		فتح	فتح /				فتح		
دعائي !	فتح	فتح	فتح	فتح				فتح		
آبائي !	فتح	فتح	فتح	فتح				فتح		
ربي ! خلف عنه	فتح		فتح					فتح		

- (عبادي، لعنتي، تجديني، بناقي، أنصاري): أولي حكم يستثنى منهم أبو عمرو.
 (رسلي) أولي حكم + ابن عامر وباستثناء أبي عمرو.
 (حزني، توفيقني) أولي حكم + ابن عامر.
 (يدي): أولي حكم + حفص.
 (أمي، أجري): أولي حكم + ابن عامر + حفص.
 (دعائي، آبائي): أولي حكم + ابن كثير + ابن عامر.
 (ربي): أولي حكم لكن بخلف عن قالون.
 (أنصاري): فقط الأزرق وأبو جعفر.

فيما ذكر يشارك أبو جعفر نافعاً، ويخالف يعقوب أصله.
ولا تختلف هنا الشاطبية عن الطيبة.

❖ الياء بعدها همزة قطع مضمومة:

يفتح الياء نافع وأبو جعفر لكن أبو جعفر له خلف في كلمة (إني أوف) فقط والكل يسكن: (آتوني أ، بعهدي أ) ولا تختلف هنا الشاطبية عن الطيبة.

❖ الياء بعدها (ال) تعريف:

الجميع يفتح الياء عدا حمزة وخالفه خلف العاشر وبعضهم يشاركه في بعض المواضع حسب الجدول:

قالون	ورش	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	حمزة	الكسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
				أسكن		عبادي ال	أسكن		/أسكن	
			أسكن			ياعبادي ال	أسكن		أسكن	أسكن
					/عهدي	عهدي الظالمين				
						آياتي ال	أسكن			

عهدي: يشاركه حفص.

آياتي: يشاركه الكسائي.

يا عبادي: يشاركه أبو عمرو والكسائي وخلف، ويعقوب كأصله.

عبادي: يشاركه ابن عامر والكسائي وروح.

ولا تختلف هنا الشاطبية عن الطيبة.

❖ الياء بعدها همزة وصل:

الذي يفتحها هو أبو عمرو فقط ويخالف يعقوب أصله.

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
			ليتني اتخذت							
فتح	فتح	فتح/	قومي اتخذوا					فتح	فتح/	
		فتح	إني اصطفيتك							
		فتح	أخي اشدد							
فتح	فتح	فتح	بعدي اسمه					فتح	فتح	
فتح	فتح	فتح	ذكرني اذهبا					فتح		
فتح	فتح	فتح	لنفسني اذهب					فتح		

(قومي): يشاركه كل أهل سما عدا البزي.
 (بعدي اسمه، ذكرى اذهب، لنفسى اذهب): يشاركه كل أهل سما.
 (إني اصطفيتك، أخي اشدد): يشاركه ابن كثير.

ويشارك فيما ذكر أبو جعفر أصله، وكذلك خلف، أما يعقوب فقد ذكرنا أنه يخالف أصله باستثناء (بعدي) فإنه يشاركه، وكذلك رويس في كلمة (قومي اتخذوا). ولا تختلف هنا الشاطبية عن الطيبة.

❖ ياء لا يوجد بعدها أي همزة:

الملاحظ أن الذي يفتحها غالباً هو حفص ولكن الجدول يفصل هذه الياءات:

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
				فتح/	بيتي (سورة نوح)					
فتح	فتح			فتح/	بيتي (عدا سورة نوح)			فتح		
فتح	فتح	فتح بخلف/		فتح/	لي دين					
		فتح		فتح بخلف/	ما لي لا أرى (النمل)					
					/معي					

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
					/ما كان لي					
	فتح				من معي					
	فتح				/وجهي					
	/فتح				/ولي فيها					
		شركائي								
		من ورائي								
				أرضي						
				صراطي						
				فتح بخلف ولي نعجة						
	وليؤمنوا لي									
	وليؤمنوا لي									
مماي	فتح							فتح		
		حذف			يا عبادي /لا حذف	حذف	حذف		/حذف	حذف
فتح	فتح	فتح	فتح	حذف	ومالي لا أعبد	سكن	فتح	فتح	سكن	سكن

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	حمزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
سكن	فتح بخلف	فتح	فتح	فتح	محيي	فتح	فتح	سكن	فتح	فتح

وللتسهيل نوضح أن الذي يفتح هو حفص ويشاركه في:

(بيتي) سورة نوح: يشارك حفصا "هشام.

(بيتي) عدا سورة نوح: يشاركه نافع وهشام.

(لي دين): يشاركه نافع وهشام وقنبل بخلف عنه.

(ما لي لا): يشاركه ابن (وما لي لا أعبد): يشاركه أهل سما وشعبة وابن عامر بخلف عن

هشام، وبالتالي شاركه كل القراء عدا (حمزة ويعقوب وخلف) كثير وهشام بخلف عنه.

(من معي، وجهي): يشاركه ورث، أما معي في غير هذا الموضع فينفرد فيه حفص.

(ولي فيها) يشاركه الأزرق.

(ولي نعجة): يشاركه ابن عامر بخلفه.

(محيي): يشاركه كل القراء عدا نافع فأسكنها بخلف عن ورث.

أما ما لم يفتحه حفص فهو: (شركائي، من ورائي، صراطي، أرضي، وليؤمنوا بي، وليؤمنوا

لي، مما تي، يا عبادي) وتفصيلها ما يلي.

(شركائي، من ورائي): فقط ابن كثير.

(أرضي، صراطي): فقط ابن عامر.

(وليؤمنوا بي): فقط لورث.

(مما تي): نافع وأبو جعفر.

(يا عبادي لا خوف): فتح فقط شعبة، وحذف عن شاكر دلا.

وفي كل ما ذكر يشارك أبو جعفر قالون .

ويشارك يعقوب أصله عدا رويس في كلمة (يا عباي لا) فقد حذف روح الياء وخالف أصله.

كما شارك خالف أصله.

وتنقص الشاطبية:

- (ما لي لا أرى): فقط وجه الفتح عن هشام.
فقط وجه الإسكان عن ابن وردان.
- (يا عباد لا خوف) الزحرف: فقط وجه الإسكان عن رويس.
في الشاطبية تحذف الياء للقراء: عن شاكر دلا + ي وخلف يوافق أصله.
(حفص وحمزة والكسائي وخلف ومعهم روح).
- (وما لي لا أعبد) يس: فقط وجه الفتح عن هشام.

ملاحظة: كل ما قبله سكون فإن جميع القراء يفتحونه: (إياي، رؤياي، إليّ، عليّ، لديّ،
مصرخي).

وخلاصة كل ما تنقصه الشاطبية عن الطيبة في كل الياءات بأنواعها الستة:

- (ذروني أي): ليس في الشاطبية عن ورش إلا الإسكان.
- (وما لي أدعوكم): لابن ذكوان فقط وجه الإسكان.
- (أرهطي أعز): في الشاطبية فقط وجه الإسكان عن هشام.
- (عندي أولم): في الشاطبية لقبيل فقط وجه الفتح؛ أما البزي فله فقط وجه الإسكان.
- (أي أوف): وجه فتح فقط لأبي جعفر.
- (ما لي لا أرى): فقط وجه الفتح عن هشام؛ فقط وجه الإسكان عن ابن وردان.
- (يا عباد لا خوف) الزحرف: فقط وجه الإسكان عن رويس.
في الشاطبية تحذف الياء للقراء: عن شاكر دلا + ي وخلف يوافق أصله
(حفص وحمزة والكسائي وخلف ومعهم روح).
- (وما لي لا أعبد) يس: فقط وجه الفتح عن هشام.
والمواضع المذكورة في ما بعده همز مفتوح وفي متفرقات الهمز.

❖ ذكر رموز ما ورد حول ياءات الإضافة في الشاطبية والدرة:

إن ما يذكر هنا تضمنته الجداول لكن أثبتته هنا من أجل إيضاح الرموز التي وردت في الشاطبية حول ما ذكر عددها في القرآن (٢١٢) ياء.

وأنواعها ما يلي:

ي أ بعدها همز مفتوح،.. ي أ بعدها همز مضموم،.. ي إ بعدها همز مكسور،.. ي ال،.. ي ا (همز وصل) وأخيراً ياء لا يوجد بعدها همز وصل ولا قطع.

ياء يوجد بعدها همز قطع مفتوحة: يفتحها عادة أهل (سما)، باستثناء أربعة مواضع أجمع القراء على إسكانها:

(أرني أنظر إليك) الأعراف، (ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا) التوبة، (فاتبعني أهدك) مريم، (وإلا تغفر لي وترحمني أكن) هود.

- ياء بعدها همزة قطع مضمومة: يفتحها عادة (نافع).
- ياء بعدها همزة مكسورة: يفتحها عادة (أولي حكم).
- ياء بعدها (ال) التعريف: يسكنها عادة (فاش).
- ياء بعدها همزة وصل: لا يوجد قاعدة.
- يا لا يوجد بعدها همز: لا يوجد قاعدة.

بعض التفضيلات والاستثناءات:

١. ياء بعدها همزة مفتوحة (٩٩) همزة في القرآن، نذكر هنا فتح الياء.
 - ادعوي، اذكروني: ابن كثير (دواء).
 - اوزعي: (جاد هطلا) ورش والبيزي.
 - ليلوني، سبيلي: نافع.
 - إني أراني (موضعان)، ضيفي، يسرلي أمري، دوني، اجعل لي: نافع والبصري.

- ولكني أراكم: (موضعان) تحتي، إني أراكم: (إذا حمت هداها).
- فطري أ (هود): (هاديه أو صلا) نافع والبيزي.
- يحزني أن، تعداني أن، حشرتني أعمى، تأمروني أن: حرميهم (نافع وابن كثير).
- أرهطي أعز: سما مولي.
- مالي (سما لوا) مثال: (ما كان لي أن أقول).
- لعلي: سما كفوء.. مثال: (لعلي أطلع إلى).
- معي أ: نفر العلا عماد (أهل سما + ابن عامر + حفص)، والذي يسكن (صحبة).
- (علمٍ عندي أو لم) القصص: يفتحها أبو عمرو، ونافع وقنبل، أما البيزي فيسكن.

٢. الياء التي بعدها همز قطع مسكورة: عددها (٥٢) ياء

- ي بعدها (إن): يفتحها نافع.
- (إخوتي إن): ورش.
- يدي إليك: أولي حكم + حفص.
- رسلي: (أصل كسا) نافع والشامي.
- أمي، أجري: أولي حكم + ابن كثير + ابن عامر، أي جميع القراء عدا الكوفيين.
- حزني إلى، توفيقني إلا: أولي حكم + ابن عامر، والخلاصة يسكن (ظلال).
- جميع القراء سكنوا: يُصدقني، أنظرني، أخرجتني إلى، ذريتي، يدعونني، تدعونني.

٣. الياء التي بعدها همز مضموم:

- يفتحها نافع.
- الكل سكن: (بعهدي أوف)، (ءأتوني أفرغ).

٤. الياء التي بعدها لام تعريف: نذكر القراء الذين فتحوا الياء:

- أسكنها دائماً حمزة.
- عهدي ال: أسكنها (في علا) حمزة و حفص.

- وقل لعبادي الذين: أسكنها (كان شرعاً).
- أما (يا عباد ال) التي قبلها نداء فأسكنها (حمى شاع).
- آياتي ال: كما فاح.

٥. الياء التي بعدها همز وصل:

- أخي ا، إني ا: حق
- ليتني: حلا
- ذكرني ا، نفي ا: سما.
- قومي ا: (الرضى حميداً هدا) أي أهل (سما) باستثناء قبيل.
- بعدي ا: سما صفوة.

٦. الياء من غير همز:

- يوجد في القرآن (٣٠) موضع ونذكر القراء الذين فتحوا الياء:
- محيائي: (جىء) بالخلف، والفتح (حولاً) أي أسكن قالون ونقل الإسكان والفتح عن ورش، وفتح الباقون.
- وجهي: (عم وعلا)
- بيتي (سورة نوح): (عن لوى).
- (بيتي: في غير سورة نوح): (عن لوى + نافع).
- شركاءي، ورائي: دونوا
- (لي دين) سورة الكافرون: (عن هاد بخلف له الحلا) أي فتح حفص وهشام ونافع، واختلف عن البزي فنقل الفتح والإسكان أما الباقون فأسكنوا.
- مماتي: أتى
- أراضي، صراطي: ابن عامر.
- (مالي لا أرى الهدهد) في النحل: (دم لمن راق نوفلا).
- (وننجي ومن معي) الثانية في سورة الشعراء: حفص وورش.

- ولي نعمة، ما كان لي، معي: حفص.
- تؤمنوا لي فاعتزلون، وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون: جاوياً.
- عبادي لا خوف عليكم، الزخرف: فتحها (صف) أي شعبة وصلاً مع إثبات هذه الياء وصلاً ووقفاً.
- وحذف هذه الياء في الوصل والوقف: (عن شاكر دلاً).
- (ولي فيها مآرب أخرى): ورش وحفص.
- (ومالي لا أعبد الذي فطرني): أسكنها (فتكملاً) أي حمزة.

❖ تفصيل ياءات الإضافة في الدرة:

- أبو جعفر: يوافق قالون في ياءات الإضافة، لكنه يسكن: (لي دين) سورة الكافرون. (إخوتي) سورة يوسف.
- (ربي إن لي عنده للحسن): يفتحها أبو جعفر كورش، فخالف هنا قالون.
- يعقوب: سكن كل الياءات إلا التي قبل (أل) التعريف فإنه يفتحها ، إلا التي تسبق كلمتها بنداء (يا عبادي الذين).
- وكذلك (محيي) فتحها وكذلك (من بعدي اسمه أحمد).
- حذف روح الياء التي في كلمة (عبادي) في سورة الزخرف وخالف أصله.
- انفرد رويس بفتح (قل لعبادي الذين.. إبراهيم، حسب القاعدة وخالفها روح، ووافق بهذا أصله.

- **خلف**: خالف أصله عند لام التعريف ففتح الياء (ربي الذي، عبادي الذين)

أمثلة: (مسيني الضر..) يفتح.

(آتاني الكتاب وجعلني..) يفتح.

(أهلكني الله..) وهذه ياءات فتحها خلف.



٢٢- باب ياءات الزوائد

هذه الياءات: هي ياءات زادها القراء بحسب رواية كل قارئ على رسم المصحف فهي زائدة على رسم المصحف وتكون في الأسماء أو الأفعال.

وهي إما أن لا تكون من أصل الكلمة (إنما تلحق بها مثل: ياء الضمير)، أو من أصل الكلمة مثل (الداع، المناد)، وسميت زوائد لأنها لا ترتبط برسم المصحف، وإنما أمرها سماعي، ونبه هنا إلى أن الياء التي رسمت يثبتها الجميع لكن الخلاف فيما لم يرسم باستثناء (فلا تسألني) في الكهف كما شرحنا في القسم الأول من الكتاب في بحث موافقة الرسم.

القاعدة العامة:

يثبت الياء في الحاليين (وصلاً ووقفاً): دراً لوامعاً (ابن كثير، هشام) + يعقوب.

تثبت في الوصل فقط: نافع، أبو عمرو، حمزة، الكسائي، أبو جعفر (حماد شكور إمامه + أبو جعفر).

وهذا فيما إذا ذكر لهم إثبات في الياء.

أما عاصم وابن ذكوان فليس لهم غالباً خلاف في ياءات الزوائد إلا في موضعين أو ثلاث وستذكر تفصيلاً.

إلا أن حمزة في آية سورة النمل فقط في: (أتمدون نبالاً) فإنه يثبتها وصلاً ووقفاً.

وكما أثبتنا في ياءات الإضافة جداول للتسهيل نثبتها هنا:

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
تعلمن مما	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
يسر هل	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
إلى الداع	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
الجوار في البحر	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
أن يهدين (الكهف)	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
يناد المناد	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
يؤتين خيراً	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
تبعن أفصيت	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
لئن أخرتن إلى	ياء	ياء	ياء					ياء	ياء	
اتبعون أهدكم، إن ترن أنا		ياء	ياء					ياء	ياء	
يوم يأت لا تكلم	ياء	ياء	ياء				ياء	ياء	ياء	
ما كنا	ياء	ياء	ياء				ياء	ياء	ياء	

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
نبغ فارتدا										
		يبتق ويصبر (يوسف) (يخلف)								
	ياء		ياء					فلا تسألن (هود)	ياء	
خلف	ياء		ياء					الداع إذا دعان		
	ياء	ياء/	ياء					يدع الداع	ياء	
								الباد		
								فهو المهتد (الأعراف)		
								ومن اتبعن		
								تمدون بمال		
		كالجواب	ياء						ياء	
ياء	ياء	ياء				ياء (في الوصل والوقف (تمدون بمال	ياء	
			ياء					ولا	ياء	

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
								تخزون في		
			ياء					واتقون يا	ياء	
			ياء					واحشون ولا (المائدة)	ياء	
			ياء					واتبعون هذا صراط (زحرف)	ياء	
			ياء					أشركتمو ن من قبل	ياء	
			ياء					وقد هدان، وخافون إن	ياء	
				ثم كيدون (خلف) الأعراف/				ياء	ياء	
								يا عباد فاتقوا (خلف) /		

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
				فبشر عباد					ياء	
ياء مفتوحة	ياء مفتوحة		ياء مفتوحة		/ياء مفتوحة			فما آتاني الله (ياء مفتوحة) وصلاً	ياء مفتوحة	
خلف		/خلف	خلف		/خلف ف			فما آتاني (وقفاً) بالياء		
								يردني الرحمن		
								تتبعني أفصيت		
								تتبعني يردني وقفاً		
								رؤوس الآي (في الحالين)		
								ياء		/ الصخر بالواد
								ياء		/ الصخر بالوادي

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
	خلاف في الوقف									
	ياء	خلف (إثباتها في الحالين أو حذفها في الحالين)/ ياء	ياء			ياء		وتقبل دعاء	ياء	
	يوم التناد	ياء							ياء	
	المتعالي								ياء	
	وعيدي								ياء	
	ونذر								ياء	
	أن يكذبون قال سنشد								ياء	
	نذير								ياء	
	فاعتزلون								ياء	
	ترجمون								ياء	
	نكير								ياء	
	تردين								ياء	
	ينفذون								ياء	

قالون	ورث	ابن كثير	أبو عمرو	ابن عامر	عاصم	همزة	كسائي	أبو جعفر	يعقوب	خلف
ياء	ياء	ياء/	خلف					ياء	أهاننِ	
ياء	ياء	ياء/	خلف (أثبات، حذف، تخيير					ياء	أكرمِنِ	
	إن ترنِ/									
	ياقومِ اتبعون (الهمزة همزة قطع للأصبها ني)/									
										/فلا تسألني (الكهف) خلاف مع أمَّا مثبتة رسماً

ملاحظات حول الجدول:

- الحانة التي تكتب فيها الكلمة، يكون الراوي مثبتاً للياء.
- خلف ليس لديه ياءات زوائد.
- هشام ليس لديه عمل في ياءات الزوائد إلا في: ثم كيدون (الأعراف).
- ابن ذكوان ليس له عمل إلا في: فلاتسألن (الكهف).
- عاصم ليس له عمل إلا في: فما آتان.
- (ثم كيدون) في الأعراف على التحقيق الإثبات فقط طريق الحرز عن هشام.

وكما ذكرنا إن الجدول المذكور هو حسب ما ورد في الطيبة وتتطابق معه الشاطبية لكن مع إنقاص بعض الأوجه وهي:

- (يرتع ويلعب) يوسف: في الشاطبية فقط وجه حذف الياء لقنبل دون وجه الإثبات.
- (يتق ويصبر) يوسف: في الشاطبية فقط وجه إثبات الياء لقنبل دون وجه الحذف.
- (ثم كيدون) الأعراف: فقط وجه الإثبات عن هشام أما عن قنبل فوجه الحذف فقط.
- (فبشر عباد الذين) الزمر: فقط وجه حذف الياء للسوسي.
- (فما آتان) النمل: لقنبل فقط وجه إثبات الياء وقفاً.
- (وتقبل دعاء) إبراهيم: لقنبل وجه الحذف فقط.
- (يوم التناد) غافر: قالون وجه حذف الياء فقط.
- (يوم التلاق) غافر: قالون وجه حذف الياء فقط ونذكر هنا أن ابن الجزري في النشر ضعف وجه الإثبات الذي ذكره هناك لكن تضعيفه له لا يعتبر إلغاء له.

تفصيل ما ورد حول رموز عن القراء في إيايات الزوائد في الشاطبية:

هذه الإياعات هي:

- يسري، الداعي، الجواري، المنادي، يهديني، يؤتيني، تعلمني، أخرتني، تتبعني: (سما).
- نبغي (سورة الكهف)، يأتي (هود): ر فلا سما.
- دعائي: (في جنا حلو هديه).
- اتبعوني أهدكم: (حقه بدا).
- إن ترني، أتمدوني: (سما فريقاً).
- يدع الداعي: (هاك جناً حلاً).
- بالوادي (الفجر): (دنا جريانه) إلا أن قبل في الوقف له وجهان، الإثبات والحذف.
- أكرمن، أهانن (سورة الفجر): (إذ هدى) وكذلك أبو عمرو، إلا أن الحذف أثناء الوصل أشهر عنده.
- (آتان الله خير) النمل: يفتح عند الإثبات (عن أولي حمى).
- ويثبت الياء بخلاف عنهم (بين حلاً علا) أي الذين يفتحون الياء هم أنفسهم عدا ورش.
- كالجواي، البادي: (حق جنا).
- المهتدي (الإسراء والكهف): أخو حلاً.
- ومن اتبعن (آل عمران): أخو حلاً.
- كيدوني (الأعراف): حج ليحملاً، وهشام هنا يثبتها وصلاً ووقفاً في هذا الموضع ولا يوجد عدم إثبات.
- تؤتون (يوسف): حقه
- فلا تسألن (هود): حواريه جملاً.
- تخزون (هود)، أشركتمون (إبراهيم)، وقد هذان (الأنعام)، واتقون يا أولي (البقرة)، واخشون ولا تشتروا (المائدة)، وخافون (آل عمران): كل ما سبق يثبت أبو عمرو.
- من يتق ويصبر (يوسف): زكا.
- المتعال (الرعد): دره.

- التلاق، التناد: (درا باغيه بالخلف جهلا)، أي: قالون بخلف عنه وابن كثير وورش قولاً واحداً وعلى التحقيق ليس لقالون هنا إلا الحذف.
- (دعوة الداع إذا دعان): حلا جنا (ولا شيء فيها لقالون).
- كيف نذير (سورة الملك)، إن كدت لتردين (الصفات)، أن ترجمون (الدخان)، فاعتزلون (الدخان)، نذر (القمر)، وعيد (إبراهيم والقمر)، لا ينقذون (يس)، إني أخاف أن يكذبون (القصص)، كيف كان نكير (الحج وسبأ وفاطر والملك): كلها أثبتها ورش.
- فبشر عباد: افتح (يداً) أي أثبتها السوسي مع الفتح وصلاً والإسكان وقفاً إلا أن المعتمد والمحقق أنه ليس له فيها إلا الحذف.
- واتبعون هذا صراط (الزخرف): حج.
- فلا تسألن عن شيء (الكهف): الحذف بالخلف (مثلاً) وبالتالي فابن ذكوان هناله وجهان وهنا خروج عن القاعدة حيث إن الياء رسمت في المصحف لكنه حذفها في أحد وجهيه والرواية ثابتة عنه.
- نرتع (يوسف): زكا.. بخلف عنه والمعتمد حذف الياء لقبيل.
- أن يهدين سواء السبيل (القصص): كل القراء أثبتها.

❖ في الدرة:

- أبو جعفر: ما يذكر أنه يشبهه فإنه في الوصل فقط.
- يعقوب: في الحاليين.
- خلف: يسقط في الحاليين.

تفصيل ما ذكر في الدرّة:

﴿ أبو جعفر يخالف قالون ما في الحرز في (١٣) كلمة حيث يثبت الياء في الوصل فيها وهي:

(الداع إذا) البقرة، (يدع الداع) القمر، (واتقوني يا) الثانية في البقرة، (فلا تسألني ما ليس لك) هود، (تؤتون موثقاً) يوسف، (واحشون ولا تشتروا) المائدة، (بما أشركتمون من قبل) إبراهيم، (والبادي) الحج، (ولا تخذوني في ضيفي) هود، (وقد هداني) الانعام. (إذا دعاني) البقرة، (وخافوني إن كنتم) آل عمران، (اتبعوني أهدكم) غافر، (واتبعوني هذا) الزخرف، (ثم كيدوني) الاعراف، فيثبت الياء دون فتح ويشارك أبو جعفر في هذه الكلمات يعقوب أما باقي الياءات فيوافق أصله قالون.

- (يردن الرحمن) يس، (ألا تتبعن أفعصيت) طه: أثبت الياء مفتوحة وصلاً كما أثبتها وقفاً. وخالف أصله، واشترك معه يعقوب في هذين الموضعين لكن دون فتح الياء.
- كما أثبت أبو جعفر ياء (ربنا وتقبل دعائي) إبراهيم التي أثبتها ورش.
- انفرد ابن وردان بياء كلمة (التنادي) غافر.

﴿ يعقوب: ما يثبته يكون وصلاً ووقفاً كما ذكر.

- أثبت يعقوب الياءات المحذوفة المقدرة في رؤوس الآيات كافة وقفاً.
- يتوافق يعقوب مع أبي جعفر في الكلمات الثلاث عشر التي أثبتها وصلاً. ووقفاً كذلك أثبت ياء (فبشر عباد) وقفاً.
- ويستثني من هذا ما في سورة يوسف (من يتق ويصبر) فإنه حذفها.
- وكذلك لم يثبت روح ياء كلمة (يا عباد فاتقون) مع أنها رأس آية.
- (إن يردن الرحمن): يحذف يعقوب وصلاً ويثبتها وقفاً.
- (ألا تتبعن) طه: يثبت الياء ساكنة وصلاً ووقفاً
- انفرد روح بحذف ياء كلمة (آتان الله) النمل وصلاً وخالف أصله.

👉 **خلف:** يخالف أصله في موضعين (أتمدوني بمال)، (تقبل دعاء) فحذف الياء بخلاف أصله.

ملاحظة:

يسكت أبو جعفر بين حروف التهجي التي في أوائل السور. هنا تمت أصول الشاطبية والدررة إلا أن هناك بعض التعليقات التي يجدر التنبيه عليها وبعضها ورد في فرش الشاطبية.



تعليقات ونحريات على طريقي الشاطبية والدرة

قد شرحنا التحريرات وسببها ومدى وجوب الالتزام بها في القسم الأول فيجب الرجوع إليها.

١- **عند ورش** ذكرنا أن الراء في كلمة (ذكر) ونحوها (الراء المفتوحة قبلها ساكن صحيح وقبل الساكن كسر وبعدها تنوين نصب) فيها الترقيق والتفخيم، ونبه هنا أن وجه الترقيق يكون فقط مع تقليل ذات الياء، أما التفخيم فمع الفتح. ينطبق هذا على ما ذكر أن فيه وجهين في الطيبة.

٢- **تحريرات لورش في الشاطبية:**

عند ورش أيضاً إذا اجتمع في آية واحدة مد البدل وذات الياء، فهنا يوجد تقييد للروايات (وتسمى تحريرات) وهي:

اجتماع مد البدل مع ذات الياء في نفس المقطع:

قصر البدل: عليه فتح ذات الياء.. في الطيبة يأتي على القصر التقليل من ابن بليمة.
توسط البدل: عليه تقليل ذات الياء.
طول البدل عليه الفتح والتقليل في ذات الياء.

وبأسلوب آخر:

تقليل ذات الياء: عليه التوسط والطول.
فتح ذات الياء: عليه القصر والطول.

اجتماع شيء مع البدل:

قصر البدل: عليه التوسط في شيء.
توسط البدل: عليه التوسط في شيء.

طول البدل: عليه التوسط والطول في شيء فقط.

وبأسلوب آخر:

توسط شيء: عليه قصر وتوسط وطول البدل.

طول شيء: عليه طول البدل.

ملاحظة:

كلمة (سوءات) لها تحريرات خاصة حيث إن الواو فيها القصر والتوسط أما البدل ففيه الأوجه الثلاثة (قصر، توسط، طول) وتقترن هذه الأوجه مع بعض وفق ما يلي:
قصر الواو: عليه (قصر وتوسط وطول البدل).
توسط الواو: عليه (توسط البدل فقط).

- عند ورش أيضاً: إذا اجتمع البدل مع كلمة (ذكراً) فهنا يوجد أيضاً تحريرات:

قصر البدل: عليه التفخيم والترقيق في الراء.

توسط البدل: عليه التفخيم فقط.

طول البدل: عليه التفخيم والترقيق.

- اجتماع ذات الياء مع شيء (تتركب أوجه كل منهما على بعضهما):

إمالة ذات الياء: التوسط والطول.

فتح ذات الياء التوسط والطول.

- عند ورش أيضاً: كلمة (فصلاً) في سورة البقرة اللام فيها وجهان: الترقيق والتفخيم.

فإذا جمعها القارئ مع البدل في نفس المقطع يكون هناك خمسة أوجه:

ترقيق اللام عليها ثلاثة البدل، أما التفخيم فعليه التوسط والمد.

وبأسلوب آخر:

قصر: عليه ترقيق.

توسط: ترقيق وتفخيم.

طول: تفخيم وترقيق.

وهذا في كل لام فيها وجهان.

ولورش أيضا تحريرات إذا اجتمعت ذات ياء مع (جبارين) التي فيها التقليل والفتح.

٣- **تحريرات حمزة بين السكت والوقف على الموصول:** (ال تعريف قبل الهمز، شيء، شيئاً)، أو الموصول (الساكن المنفصل قبل الهمز) وهي مبنية على ما ذكر في شرح أصول الشاطبية:

السكت ثلاث درجات:

وجه يختص به خلاد:

عدم السكت على الموصول (ال، شيء، شيئاً) وبالتالي لا يسكت على الموصول:

نقف على الموصول (ال، شيء، شيئاً) بالنقل فقط.

نقف على الموصول بالنقل أو عدمه.

وجه يشترك به خلاد وخلف:

السكت على الموصول فقط (ال، شيء، شيئاً) نقف على هذا الموصول بالنقل أو

السكت

نقف على الموصول بالنقل أو عدمه

وجه يختص به خلف:

السكت على الموصول (ال، شيء، شيئاً) والموصول نقف على هذا الموصول:

بالسكت أو النقل.

نقف على الموصول بالنقل أو السكت أو عدمهما .

ولا يوجد سكت على المفصول دون موصول (ال، شيء، شيئاً) عند حمزة.

٤ - اجتماع استفهامين متصلين بالمعنى في سورة واحدة:

عند اجتماع استفهامين متصلين بالمعنى فيكون لدينا:

استفهام الأولى + استفهام الثانية:

الجميع (الكوفيون + أبو عمرو + ابن كثير) عدا من سيدكر + الشامي في الواقعة + يعقوب في النمل + الكسائي في العنكبوت.

استفهام الأولى + إخبار الثانية: نافع والكسائي ويعقوب + الشامي في النازعات + أبو جعفر في (الواقعة + الأولى في الصافات) + يعقوب.

إخبار الأولى + استفهام الثانية: الشامي وأبو جعفر + نافع في النمل + ابن كثير في العنكبوت + نافع في العنكبوت + حفص في العنكبوت + يعقوب في العنكبوت.

إخبار الأولى + إخبار الثانية: الشامي في النمل.

نلاحظ السور التي فيها استثناءات هي (الواقعة، النمل، العنكبوت).

الطيبة لا تختلف في هذا عن الشاطبية والدرة.

٥ - حكم ورود حرف ساكن وبعده همز وصل (ثلاث مسكنات):

(قل ادعوا، أو انقص، قالت اخرج، أن اعبدوا، محظوراً انظر، ولقد استهزئ).

الجميع يضمنون الساكن الأول باستثناء:

(في ند حلا) فإنهم يكسرون الساكن أي حمزة وعاصم وأبو عمرو ويشاركه يعقوب،

باستثناء: أو..، قل.. لأبي عمرو فإنه يضم الساكن الأول ويخالف يعقوب أصله في (قل)

ويشاركه في (أو).

ابن ذكوان شاركهم في الكسر عند التنوين.

وله في كلمتي (رحمة أن ادخلوا، حبيثة اجتثت) وجهان.
يخالف خلف العاشر أصله فيضم.

👉 **حكم ورود ثلاث مسكنات في الطيبة:** نفس أوجه الشاطبية هنا لكن يضاف لقبيل وجه كسر (إضافة للضم) في (رحمة ادخلوا، حبيثة اجتثت).

٦ - شدات البزي:

شدد البزي بعض التاءات في القرآن وهي:

(ولا تيمموا، إن الذين توفاهم، ولا تفرقوا واذكروا، فتفرق بكم عن سبيله، ولا تعاونوا على الإثم، فإذا هي تلعف، ما تنزل الملائكة، لا تناصرون، ناراً تلتطى، إذ تلقونه، فإن تولوا، ولا تنازعوا (الأنفال)، ولا ترجن (الأحزاب)، أن تبدل بهن من أزواج، هل تربصون، تكاد تميز، عنه تلهي، لتعافوا، ولا تنازوا، ولا تجسسوا)، (على من تنزل الشياطين تنزل على) (من ألف شهر تنزل) (لما تخيرون) (فإن تولوا فإنما عليه) (أن تولوهم) (لا تكلم نفس).

وله وجهان في: كنتم تمنون الموت، فظلمتم تفكهن.. والمعتمد من طريق الشاطبية التخفيف.
ويشارك رويس البزي في تشديد تاء (ناراً تلتطى).
ويشارك أبو جعفر البزي في تاء: (لا تناصرون).

ونوضح هنا أن الخلاف هو في المواضع التي تكون التاء دالة على المضارعة وليس تاء الماضي مثل (فإن تولوا فقل) (فإن تولوا فاعلم أنما) فليس فيهما تشديد وسياق معنى الآية هو الذي يدل أنها للمضارعة أم الماضي، ففي الحالات المذكورة في المضارعة إن أصل كل تاء في كل كلمة هو تاءين تاء المضارعة وتاء التفاعل فالجمهور قرؤوا على مذهب حذف إحدى الياءين أما البزي فعلى الإدغام.

تنبيه حول تاءات البزي:

- إذا وردت هذه التاءات بعد حرف مد أو صلة فإن الصلة أو حرف المد تمتد ستة حركات (عنه تلهي، لا تكلم، كنتم تمنون)، أما إذا لم يكن حرف مد لكنه حرف ساكن فمن الممكن جمعهما عند بعض العرب وعليها تحمل القراءة.
- التشديد المذكور هو في حالة الوصل أما عند البدء ففي حال إمكان البدء فإنه يحذف الإدغام كالجهور وتقصده بجواز البدء أنه لا يبدأ بكلمة دون (لا) النفي التي قبلها مثلاً.

👉 تاءات البزي في الطيبة:

يضاف إلى ما سبق وجه عدم التشديد عن البزي.

٧- **يشم حمزة والكسائي الصاد الساكنة قبل الدال** مثل: أصدق، تصديق،

- وشاركهم في هذا رويس، كما يوافق خلف عن نفسه أصله.
- وأشم خلاد كلمة (مصيطر، مصيطرون) بخلف عنه.
- وأشم خلف عن حمزة كلمة (مصيطرون، مصيطر) قولاً واحداً.
- (مصيطر): قرأها بالسين هشام.
- (مصيطرون) في الطور: قرأها بالسين هشام وحفص بخلف عنه.

• إشم الصاد الساكنة قبل الدال في الطيبة:

- يضاف إلى ما سبق أن لرويس وجه عدم إشم في باب (أصدق) باستثناء كلمة (يصدر) فليس له فيها إلا الإشم.
- (مصيطر) يوجد وجه قراءة بالسين عن (قنبل وحفص وابن ذكوان: زكي عن ملي).
- (مصيطرون): وجه قراءة بالسين عن (قنبل وابن ذكوان).

٨- اختص حفص عن عاصم بوجود بعض السكتات:

- ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ ﴿١﴾ فَيَمَّا لِيُنذِرَ﴾ الكهف: ١ - ٢ .
- ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ القيامة: ٢٧ .
- ﴿مِنْ مَرْقِدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ يس: ٥٢ .
- ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ المطففين: ١٤ .

• سكتات حفص في الطيبة:

مر معنا أن السكت هنا هو أحد أوجه حفص أما الآخر فعدم السكت.

٩- يوجد بعض الكلمات الهامة في فرش الحروف يطرد ذكرها في القرآن نشير إليها اعتماداً على رموز القراء حسب الشاطبية:

نذكر هنا بأن الحرف اللاحق للرمز هو للقراء الذين في الدرة عندما يخالفون أصولهم وقد أوضحت هذا في بداية القصيدة ثم إن الجملة التي تحوي الرمز هي غالباً حسب ما وردت في الشاطبية.

- مالك: رواية ناصر + ح + ف.
- الصراط: بالسين (قنبل ورويس) دوماً.
- وبالإشمام: خلف عن حمزة حيث وقع وخلاد في الموضع الاول من الفاتحة.
- للملائكة اسجدوا: أ (أبو جعفر).
- بارئكم: يسكن الهمزة السوسى، والدوري له وجهان، الإسكان والاختلاس كذلك راء كلمة يأمركم.
- هُزُءًا: حفص
- هزُءًا: حمزة وصلًا وخلف العاشر.
- ولحمزة عند الوقف (هزًا) و(هزوا).
- وإذ واعدنا موسى: يقرؤها (وإذ وعدنا) أبو عمرو.

- وهو: راضياً بارداً حلا + أ - ح.
وكذلك فهو، لهو، فهي.
- ثم هو: رفقا بأن + أ + ح.
- تُرجعون: (تُرجعون) يعقوب إذا كانت للآخرة باستثناء أول القصص (وظنوا أنهم إلينا لا يُرجعون).
- (قيل، جيء، غيض): يشمها (رجال لتكملا) + ط.
- (حيل، سيق): كمارسا + رويس.
- (سيء، سيئت) كان رواية أنبلا + رويس.
- (لا خوفَ عليهم): يعقوب بدلاً من (لاخوف).
- جبريل: نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص (عم على حلا).
- جبريل: دنا.
- جبرئيل: صعب.
- جبرئيل: شفا.
- ميكائيل: نافع.
- ميكائيل: ابن كثير + ابن عامر + شعبة + شفا.
- ميكال: على حجة.
- ينزل، تنزل، تنزل: يخففها (حق) ويشاركهم يعقوب إلا في سورة الحجر فإنهما يثقل وانفرد البصريان بالذي في سورة الإسراء.
- وانفرد ابن كثير بالتي في سورة الأنعام.
- أما (منزلها): فيخففها (حق شفاؤه).
- أرني، أرنا: يسكن الرء (دم يداً) + ح.
- ويوجد اختلاس أيضاً في الرء للدوري.
- أما في سورة فصلت فيسكن (دم يداً + شعبة + ابن عامر) + ح.
- رعوف رحيم: رؤف رحيم: (صحبتة حلا).
- خطوات: الضم (عن زاهد كيف رتلا + ح).
- القدس: بالإسكان (دواء).

- فَتَعِمًّا: كما شفا.
- فَنَعَمًّا: (صبيغ به حلا) الإسكان والاختلاس، أبو جعفر الإسكان فقط.
- فَنِعِمًّا: الباقون.
- رُبُوة: نبهت كفلا.
- رَبُوة: الباقون.
- يَحْسَب، يَحْسَبُونَ: يحسب، يحسبون (سما رضاه).
- يَضَاعَف: يَضَعَّف (كما دار) + أ + ح.
- أَكَلَهَا: (أكلها) سما + ح + أ.
- يَبْشُرُ: (يَبْشُرُ) شفا - ف.
- أما في سورة الشورى فيسكن الباء: شفا + ابن كثير + أبو عمرو ف.
- أما في سورة التوبة ومريم والحجر (الأولى فيها): فحمزة فقط ويخالف خلف أصله أيضاً.
- ها أنتم: لا يوجد ألف (زكا جنا).
- ويسهل الهمز (أخا حمد).
- ويبدله (جلا).
- رُضْوَان: شعبة.. الباقون بالكسر.
- الرُعْب: الرُعْب بضم العين (كمارسا) + أ + ح.
- مُتَم، مُتْنَا: (صفا نفر) في كل المواضع، وحفص في آل عمران فقط، والباقون بكسر الميم.
- فَلَأَمه، في أمها: كسر الهمز (شمللا ف) في الوصل والوقف.
- فَلَأَمه: كسر الهمزة (شمللا ف) لكن إذا ابتداء بالكلمة قرأها بالضم بطون أمهاتكم، بيوت أمهاتكم: بالكسر وصلأ وهنا كسر حمزة الميم مع الهمز أما في البدء فإنهما يضممان.
- هَذَان، هَاتَيْن، اللذَان، اللذَيْن: شدد المكّي.
- فذَانك: شدد (دم حلا).
- كَرَهَا: كُرَهَا (شهاب).
- مَبِينَة: (دنا صحيحاً).
- والباقون مَبِينَة.
- سل، فسئل بدلاً من (واسأل، فسأل): (راشده دلا).

- يُدخلون: يُدخلون (حق صرى).
 - الثانية من التي في غافر: (دم صفواً)
في فاطر (يداً)
 - رسلنا، رسلكم، رسلهم: حصلاً ح
 - السحّت: الإسكان (عم نهي فتى) أ
 - أذن: نافع أ
 - رُحماً: الشامى + أ + ح
 - نكر: دنا، الباكون بالإسكان (في سورة القمر).
 - عذراً: روح.
 - نذراً: (صحابتهم حموه ح)
 - وأجمعوا على إسكان (عذواً) سورة الأنعام باستثناء يعقوب فضمها.
 - شيئاً نكرًا: شرع حق له العلا ح
 - ضيقاً: المكي.
 - اليسع: الليسع (شفا).
 - كفوًا أحد: حفص.
 - كفتاً: حمزة + ح.
 - كفوًا: الباكون.
- وهذه إشارة بسيطة إلى قراءة بعض الكلمات المتعلقة بفرش آيات السور القرآنية، وهي غالباً حسب الرمز الذي ورد في أبيات الشاطبية.. على انه على القارئ الاعتماد في فرش الآيات إجمالاً على ما ذكر في كتبها كالبذور أو إتخاف فضلاء البشر أو المهذب أو كتاب التسهيل لقراءات التنزيل أستاذي الشيخ محمد فهد خاروف).

١٠ - تحريات قالون تحريات في الشاطبية والطيبة عند اجتماع:

- مد منفصل (قصر وتوسط) + ميم جمع (صلة وعدم) + كلمة (توراة) فيها تقليل وفتح:
- حيث تتركب الأوجه لكن **يمنع على القصر:**
- عدم صلة + فتح (توراة)

صلة + تقليل (توراة)

يتمتع على التوسط: صلة ميم + فتح.

١١- اجتماع (مد منفصل مع مد متصل تم تخفيف همزته) لقالون:

(هؤلاء إن) وما يشابهها: يتركب وجها المد المنفصل في (ها) مع المد والقصر في (أولاء)، من لديه إسقاط هنا مثل أبي عمرو ويتمتع مد المفصل (ها) على قصر المتصل (أولاء)، وينطبق هذا في حال اجتماع مد منفصل مع مد متصل فيه إسقاط للهمز الأول وهذا التحرير مأخوذ من تحريات الطيبة وهي مذكورة تفصيلاً في البحث القادم.

١٢- التكبير عند سور الختم:

روي عن القراء المكيين مسلسلاً إلى أبي بن كعب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك في سور الختم وتفصيله:

عند البزي من نهاية الضحى وروى البعض عنه من بداية سورة الضحى وهذا عن البزي.

أما قبل: فتوجد روايتان التكبير والترك.

ولفظ التكبير هو: (الله أكبر).

والبعض نقل قبل التكبير زيادة: (لا إله إلا الله) والبعض زاد الحمد أيضاً: (لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد)، لكن لا يوجد حمد دون تهليل ويؤكد صاحب الدور أن التحميد لم يثبت لقنبل من طريق الشاطبية والتهليل ولا النشر فيجب الاعتناء بتركه.

ويذكر أن الشيوخ قديماً وحديثاً يأخذون بكل ما صح وثبت في التكبير وإن لم يكن من طريق الكتاب المقروء به لأن المقام مقام إسهاب وإطناب للتلذذ بذكر الله عند ختم كتابه، ويقصد بهذا ألفاظ التهليل والتحميد مع التكبير للمكيين.

ويجب الانتباه هنا أن التهليل والتكبير والتحميد يعامل كجملة واحدة لا يوقف في منتصفها.

أما مكان قطع التكبير فهو قبل الناس أو في آخرها وهذا ناتج عن مذهبين: إما التكبير تابع للسورة السابقة أو أنه تابع للسورة التالية فيتم مراعاة الاحتمالين.

فعند وصل سورتين ببعضهما من سور الختم يكون للمكي: جميع الأوجه من وصل وقطع جائزة باستثناء وصل ختم السورة بالتكبير وبالسملة ثم الوقف على البسملة لأن البسملة تابعة للسورة التالية.

ثم إن الوجهين المبينين على أن التكبير تابع للسورة التالية:

آخر السورة... قطع... تكبير — بسملة — بداية السورة.

آخر السورة... قطع... تكبير — بسملة... قطع... بداية السورة .

ووجهان مبينان على أن التكبير تابع للسورة السابقة:

آخر السورة — تكبير... قطع... بسملة — بداية.

آخر السورة — تكبير... قطع... بسملة... قطع... بداية.

ثم إن قطع الكل ، أو وصل الكل ، أو الوقف على آخر السورة ثم الوقف على التكبير ثم وصل البسملة بالسورة التالية تصح على التقديرين.

وهذه سبعة أوجه محتملة.

ونشير هنا أن من كبر قبل الضحى كبر قبل الناس ثم قطع، أما من كبر قبل الانشراح بعد الضحى كبر بعد الناس وقطع حسب المذهبين المذكورين.

والأوجه السبعة السابقة المذكورة يحذف منها وجهان قبل الضحى وهما وجهها اعتبار التكبير تابع للسورة السابقة، ويحذف وجهان عند التكبير بعد الناس وهما الوجهان اللذان يعتبرن التكبير تابع للسورة التالية.

ونشير هنا أنه من هلال مع التكبير أجاز القصر والتوسط في (لا إله إلا الله) والتوسط هو للتعظيم مع أن مد التعظيم لم يثبت من الشاطبية لكنه من طريق النشر.

فتكون الأوجه المحتملة بين السورتين مع التكبير:

سبعة تكبير فقط.

ثم سبعة تكبير مع تهليل وقصر (لا إله إلا الله).

ثم سبعة تكبير وتهليل مع توسط.

ثم سبعة مع التهليل والتحميد مع القصر.

ثم سبعة التهليل مع التحميد مع القصر.

فتصبح خمس وثلاثين وجهاً احتمالياً، وحسب صاحب البدور لقبيل لا يوجد أوجه التحميد فيصبح لقبيل ٢١ وجهاً - أي مع حذف توسط مد التعظيم - لكن يضاف لها ثلاثة أوجه البسملة دون تكبير لقبيل (حيث مر معنا أن له رواية عدم التكبير) فتصبح الأوجه الاحتمالية ٢٤ وجهاً.

أما الأوجه الاحتمالية قبل سورة الضحى فتحذف أوجه كون التكبير تابع للسورة السابقة وتضاف لقبيل والبيزي أوجه البسملة بين سورتين على اعتبار عدم وجود تكبير لأنه للسورة السابقة، أما بعد الناس فتحذف أوجه كون التكبير تابع للسورة التالية وتضاف ثلاثة أوجه البسملة على اعتبار عدم التكبير.

وقد أشار ابن الجزري في الطيبة إلى خطأ الشاطبي في تعبيره عن التكبير حيث قال: (وقال به البزي من آخر الضحى وبعض له من آخر الليل وصلاً) حيث يوهم قوله أنه يمكن أن يقرأ بالتكبير أول الضحى ويجتمع مع التكبير آخر الناس، كما إن التكبير ليس تابعاً لسورة الليل عند كل من نقله بل هذا المجاز استعمله لأن آخر الليل هو أول الضحى ويرى ابن الجزري أنه استعمال غير دقيق.

ملاحظات:

- نقل ابن الجزري ثبوت نقلاً عملياً في الأداء عن بعض الشيوخ السابقين أن من كبر في آخر الناس فإنه يصلها بالفاتحة والبقرة حتى المفلحون وبالتالي أثبت وجودها على هذا المذهب.
- البزي له قراءتان في (ولي دين) الفتح والإسكان فعند الإسكان لا يأتي معه تهليل وتحميد.
- الأوجه المذكورة هي أوجه احتمالية فلا يجب الإتيان بها جميعاً عند الجمع وكذلك أوجه وصل السورتين بعكس أوجه القراءات الثابتة (روايات وطرق).
- عند اعتبار أن التكبير تابع للسورة السابقة وقطع القراءة بعد التكبير في نهاية أحد السور فإننا نبدأ بالبسملة دون تكبير أما من يعتبرها للسورة التالية فإنه يقطع القراءة دون بسملة ثم يبدأ بالتكبير.

❖ التكبير في الطيبة:

زادت الطيبة مايلي:

- ١- روى التكبير ضمن وجه عن السوسي فقط بالإضافة للمكيين لكنه مختص بوجه البسملة بين السورتين فقط، كذلك هو من بعد الضحى من أول (ألم نشرح) فقط إلى آخر الناس أو هو كباقي القراء في الحذف، والقطع على السورة الماضية أفضل للسوسي على وجه التكبير.

٢- وجه تكبير عن الجميع حسب التفصيل الذي ذكر في ألفاظه وكيفيته عن المكيين، وقال البنا في تحاف فضلاء البشر: وهو الذي عليه العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار.

وبالتالي فيوجد عن الجميع وجهان باستثناء البزي فوجه التكبير قولاً واحداً. ووجه التكبير لجميع القراء كان يقرئ به الخبازي وابن حبش وقد ذكر ابن الجزري أنهما من الشيوخ الموثوقين.

٣- وجه التكبير بن كل سورتين من سور القرآن نقلها ابن الجزري عن أبي الفضل الخزاعي والدينوري (ابن حبش).

نشير هنا إلى أن المذاهب التي ذكرناها سابقاً في التكبير تتوزع على الكتب التالية:

- التكبير لبداية السورة في سور الختم فقط ابتداء من سورة الانشراح من غاية أبي العلاء، ولابن كثير والسوسي من التجريد.
- التكبير لنهاية السورة في سور الختم فقط كامل الهذلي، ومصباح أبي الكرم الشهرزوري ابتداء من نهاية (والضحي) .
- التكبير لبداية كل السور في كل القرآن الكامل، غاية أبي العلاء وعلى هذا المذهب التكبير تابع لبداية السورة فقط .

إضافة لما ذكرناه سابقاً في تكبير ابن كثير من الشاطبية:

- التكبير لبداية السورة في سور الختم فقط بتداء من (والضحي) .

مذهب المصباح عن حمزة: السكت على الساكن قبل الهمز عدا المد، النقل وفقاً على نحو (من آمن)، التحقيق والنقل عند الوقف على (الله أحد) ونحوها.

مذهب غاية أبي العلاء عن حمزة: التسهيل في الهمز عند الوقف على كلمته مهما كانت الهمزة (متوسطة أو أول الكلمة أو آخرها).

السكت له: السكت على الساكن المنفصل، السكت على المد المنفصل.

مذهب الكامل عن حمزة: النقل في الوقف على (من آمن) ونحوه والتحقيق عند الوقف على (الله أحد) ونحوه.

السكت: السكت على الساكن المنفصل، السكت على الساكن المتصل، السكت مطلقاً، وعن خلاد عدم السكت مطلقاً.

٤ - نقل التهليل عن ابن كثير:

وتهليل ابن كثير له ثلاثة مذاهب: وهي نفس مذاهب التكبير باستثناء بين كل سورتين في القرآن، بل هي لسور الختم فقط.

٥ - أما مذاهب التحميد والتي ذكرنا أن البزي اختص بها ففيها مذهبان:

- الابتداء من أول الانشراح إلى أول الناس.

- الابتداء من آخر (والضحى) إلى آخر الناس.

وذكر ابن الجزري أنه لم يقرأ بالحمدلة بعد الناس ولذلك أكد الشيخ عبد الفتاح القاضي رفض انفرادها، وكذلك امتناعه على وجه التكبير لأول (والضحى).

كيفية: بين كل سورتين، أو في سور الختم ويبدأ به من قبل سورة الضحى، أو يبدأ به من قبل (ألم نشرح).

لفظه: قال الجمهور يتعين (الله أكبر) للبزي عند الجمهور.

الباقون يجوز معها التهليل أو التهليل والحمد ولا يوقف بين هذه الألفاظ، لكن ورد قول

بالتهليل والحمد عن البزي.

• ملاحظات هامة حول التكبيرة:

- حمزة ليس عنده بسملة بين السورتين لكنه إذا قرأ له بالتكبير فإن التكبير له لا يكون إلا مع البسملة، لكن لا يوجد له وجه تكبير دون بسملة كما ذكر سابقاً.
- يؤكد ابن الجزري أن التكبير ثابت في الصلاة وخارجها وأتى بنقول ضمن عدة أسانيد إلى أن أئمة الحرم السابقين كلهم كانوا يكبرون في التراويح ونقل أن الشافعي صلى خلف السخاوي وقد كبر في التراويح وأنه قال إن من ترك التكبير فقد ترك سنة من سنن الرسول الكريم والشافعية يؤكدون المحافظة على التكبير بينما ينقل ابن الجزري أن بقية المذاهب سكتت عنه باستثناء نقول عن الحنابلة باستحباب تركه، ويكاد ابن الجزري يجزم بالمحافظة عليه وقد شهد هذا في مكة.
- عندما تكون آخر كلمة ساكنة في نهاية السورة ونصلها بالتكبير فإننا نكسر الساكن.
- مسألة الحال المرتحل: أتى ابن الجزري بأسانيد إلى شيوخ إقراء وخاصة المكين عن ابن كثير براوييه بأن إتباع آخر الناس بالفاتحة ثم أوائل البقرة حتى (المفلحون) هو أمر ثابت لكن الروايات التي تنقله تنص أنه عن من مذهبه في التكبير أنه تابع لختم السورة، وبالتالي لا يتبع الفاتحة بآخر الناس إلا إذا كبر آخر الناس، على أن الأحاديث الواردة في هذا أغلبها ضعيف وفيها كثير من النقاش بين العلماء على ما ذكر ابن الجزري وأغلبها يروى عن العباس وأبي إلى الرسول إلا أن هذا العمل قد ثبت سنداً بالأداء العملي، كما إن ابن الجزري أتى بأسانيد خاصة به تثبته.
- الدعاء عقب الختم: أيضاً أثبتته ابن الجزري من أنه فعل شيوخ أهل مكة كما أتى بنقول تثبته عن أهل البصرة وأهل المدينة، ونقل الدعاء ورفع اليدين فيه عن أحمد بن حنبل وأتى بعدة أحاديث حول فضيلة الدعاء عند الختم برغم أنها لم تخل من ضعف.

١٣ - مسائل وصل الاستعاذة بالبسملة والتكبير بالسورة التالية والسابقة:

إذا بدأ القارئ في جلسته بالتلاوة فاستعاذ وبسمل فإن جميع الأوجه جائزة وهي:

استعاذة.. بسملة .. بداية: قطع الكل

استعاذة .. بسملة — بداية

استعاذة — بسملة .. بداية

استعاذة — بسملة — بداية: وصل الكل

نقصد بـرمز (النقاط) الوقف وقطع القراءة .

وكذلك تنطبق هذه الأوجه فيما إذا بدأ في منتصف السورة لكنه استعاذ وبسمل.

أما إذا استعاذ وبدأ في منتصف السورة دون بسملة فللقارئ وجهان الوصل أو القطع لكن أشرنا إلى الانتباه لعدم للإتيان بالاستعاذة في الأماكن التي لا تليق بوصل الاستعاذة بالآية التالية مباشرة مثل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم الله لا إله إلا هو).

وإذا وصل بين السورتين وبسمل فإن جميع الأوجه بين السورتين جائزة باستثناء: وصل البسملة بآخر السورة السابقة ثم الوقف على البسملة ثم البدء بالسورة، وهذه الأوجه الجائزة هي:

نهاية .. بسملة .. بداية

نهاية .. بسملة — بداية

نهاية — بسملة — بداية

أما إذا لم يكن للقارئ بسملة ووصل فوجهان الوصل أو القطع.

أما إذا كان للقارئ السكت فهو وجه واحد.

ولا تختلف الطيبة عن الشاطبية في هذه الأوجه.

❖ الأوجه الاحتمالية عند من يجمع الطيبة حول الاستعاذة والبسملة والتكبير بين السورتين:

والتكبير بين كل سورتين هو من طريق الطيبة.

- ١- استعاذة .. بسملة .. بداية
 - ٢- استعاذة .. بسملة — بداية
 - ٣- استعاذة — بسملة .. بداية
 - ٤- استعاذة — بسملة — بداية
 - ٥- استعاذة .. تكبير .. بسملة .. بداية
- ثم نفس الوجه لكن مع إبدال همز (أكبر) لحمزة وتحقيقها
- ٦- استعاذة .. تكبير .. بسملة — بداية
- ثم نفس الوجه لكن مع إبدال همز (أكبر) لحمزة وتحقيقها
- ٧- استعاذة .. تكبير — بسملة .. بداية
 - ٨- استعاذة .. تكبير — بسملة — بداية
 - ٩- استعاذة — تكبير .. بسملة .. بداية
- ثم نفس الوجه لكن مع إبدال همز (أكبر) لحمزة وتحقيقها
- ١٠- استعاذة — تكبير .. بسملة — بداية
- ثم نفس الوجه لكن مع إبدال همز (أكبر) لحمزة وتحقيقها
- ١١- استعاذة — تكبير — بسملة .. بداية
 - ١٢- استعاذة — تكبير — بسملة — بداية

أما في حال البسملة بين السورتين مع التكبير (بين الفاتحة والبقرة مثلاً):

- ١- ولا الضالين .. بسملة .. الم
(لا يوجد هذا الوجه لحمزة وخلف العاشر فليس لديهم بسملة بين السورتين)
- ٢- ولا الضالين .. بسملة — الم
(لا يوجد هذا الوجه لحمزة وخلف العاشر)

- ٣- ولا الضالين — بسملة — الم
(لا يوجد هذا الوجه لحمزة وخلف العاشر)
- ٤- ولا الضالين .. تكبير .. بسملة .. الم
ثم نفس الوجه لكن مع وجه إبدال همز (أكبر) لحمزة وتحقيقها
- ٥- ولا الضالين .. تكبير .. بسملة — الم
ثم نفس الوجه لكن مع إبدال همز (أكبر) لحمزة وعليه تحقيق وتسهيل همز (الم)
- ٦- ولا الضالين .. تكبير — بسملة .. الم
٧- ولا الضالين .. تكبير — بسملة .. الم
لحمزة وجه تحقيق وتسهيل همزة ألف في (الم)
- ٨- ولا الضالين — تكبير — بسملة — الم
لحمزة وجه تحقيق وتسهيل همزة ألف في (الم).

نلاحظ أن التكبير بين كل سورتين في القرآن يعتبر هنا تابعاً للسورة التالية لذلك لا يوصل مع الفاتحة مع الوقف عليه بعكس سور الختم للمكيين فهناك مذهبان فيه إما للسورة السابقة أو التالية.

كذلك لا يوصل التكبير مع الفاتحة ومع البسملة ويوقف على البسملة.
وهذه الأوجه التي ذكرت هي أوجه الاحتمالية.

يضاف لخلف باختياره وجه: وصل بين السورتين دون تكبير، وكذلك السكت.
يضاف لحمزة: وجه الوصل بين السورتين مع التسهيل في (الم) أو التحقيق.

ملاحظة:

ننبه أن خلف تأتي أوجهه السابقة مع الإشمام على (صراط) المعارف بأل وغير المعارف.
أما خلاد فعلى المعارف باللام فقط.
أما الإشمام في الاثنين خلاد فيأتي فقط وجهان: وصل السورتين مع التحقيق والتسهيل.
أما وجه عدم الإشمام المطلق لخلاد: فله الوصل بين السورتين فقط مع تحقيق (الم).

وذكر الأزميري أنه في همز (أكبر) وهمز (الم) لحمزة براوييه المقروء به التحقيق فقط مع أن الإبدال والتسهيل ثابت قياساً على همز (الله أحد).

ونشير هنا إلى أن الأوجه المذكورة كلها أوجه احتمالية غير إلزامية فلا يجب الإتيان بها أثناء الجمع.

❖ تفصيل أوجه الوصل بين السورتين عملياً التي تأتي بها أثناء الجمع من الطيبة:

– البسمة بين السورتين لقالون والأزرق والأصبهاني وابن كثير وأبو عمرو (وتمتنع البسمة للسوسي على المد)، وعاصم والكسائي وأبي جعفر وهشام ولابن ذكوان على توسط المنفصل (وهي تتعين للصورى ويقرأ بالتوسط)، وهشام على بقصر المنفصل (هي تتعين للحلواني على القصر)، وتتعين لابن ذكوان على إشباع المنفصل (للنقاش)، كما تتعين ولابن ذكوان على السكت على الساكن قبل الهمز، والرمز في الطيبة: وبسمل بين السورتين (بي نصف دم ثق رجا).

– السكت بين السورتين: الأزرق، أبو عمرو، يعقوب عدا أبو الطيب – له التوسط في المنفصل –، خلف من رواية إسحاق، ابن عامر عدا ما ذكر من اختصاص الطول بالبسمة، وتوسط صوري ابن ذكوان بها.

– الوصل بين السورتين: حمزة، خلف، الأزرق، أبو عمرو، ابن عامر، يعقوب.

فالذين لهم البسمة والسكت والوصل (الأزرق، أبو عمرو، ابن عامر، يعقوب) ورمزهم: (كم حمماً جلاً) والجيم هنا للأزرق حسب عادة الطيبة.

- التكبير بين السورتين ويكون معه البسملة لجميع القراءة ومعهم حمزة ومذهب من أخذ التكبير بين كل سورتين اعتبره لبداية السورة.

❖ تحريرات على التكبير من الطيبة:

بعض التحريرات الهامة المتعلقة بالتكبير من طريق الطيبة:

- بالنسبة لقالون:

إمالة (توراة) يمتنع التكبير.. وكذلك مد التعظيم له يختص بالفتح.

- الأزرق:

غير الوصل بين السورتين يمتنع تفخيم الرء المضمومة.

غير الطول في البدل يمتنع التكبير.

ترقيق كثيراً (وصلا ووقفاً) يمتنع التكبير.

- ابن كثير:

التكبير لأول السورة يمتنع التهليل أو التهليل مع التحميد للبيزي.

- قبيل:

عدم غنة لقبيل يمتنع الصاد في (الصراط وصراط) + تكبير.

- أبو عمرو:

وصل بين السورتين يمتنع التكبير.. وكذلك يمتنع مد التعظيم.

وهو يشاركه بهذا يعقوب.

- السوسي:

مد منفصل يمتنع الوصل بين السورتين، وبالتالي لا يأتي وصل بين السورتين على توسط

المنفصل.

عدم الغنة بمتنع التكبير مع إظهار (فيه هدى).

– الدوري:

إظهار الغنة بمتنع الوصل بين السورتين.

إمالة الناس وفتحها يأتي التكبير وعدمه.

– هشام:

غير البسملة بين السورتين بلا تكبير تمتنع الغنة.

قصر بمتنع الوصل بين السورتين.

بمتنع السكت بين السورتين.

بمتنع التكبير.

إذا يختص القصر بالبسملة بلا تكبير.

– ابن ذكوان:

الطول لا يأتي إلا على بسملة مع عدم تكبير + فتح كافرين

غير البسملة (مع التكبير وعدمه) تمتنع الغنة.

غير البسملة (مع التكبير وعدمه) بمتنع إمالة (كافرين)

غير البسملة (مع التكبير وعدمه) بمتنع السكت على الساكن الموصول مثل (الإنجيل)

غير (التوسط + السكت على الساكن المنفصل أو عدم السكت مطلقاً) بمتنع التكبير.

غير البسملة بمتنع السكت العام.

تكبير يتعين النقل فقط في (الأرحام) ونحوه

– حفص:

سكت حفص بمتنع التكبير.

– حمزة:

تكبير بين السورتين بمتنع توسط (لا) التبرئة.

تقليل (التوراة) بمتنع التكبير.

– خلف:

عدم سكت على الموصول بمتنع التكبير.

سكت على لام التعريف وشيء والسكن المفصول بمتنع التكبير.

- خلاد:

تكبير خلاد يجيء فقط على إشمام (الصراط) المعرف ب (ال) في كل القرآن.
إشمام فيهما (صراط المعرف بأل وغير المعرف) لا يوجد تكبير ويوجد وجه تسهيل
وإبدال في (الم) عند الوقف عليها.

عدم الإشمام فيهما فقط الوصل بين السورتين (ولا يوجد تسهيل
ولا إبدال للهمز)

غير مذهب الإشمام في الصراط المعرف بأل يمتنع التكبير.

- يعقوب:

غير السكت بين السورتين يمتنع هاء سكت المذكر.

غير السكت بين السورتين يمتنع الإدغام الكبير.

غير تكبير بين السورتين أو السكت بينهما يمتنع هاء سكت مذكر.

غير تكبير بين سورتين أو سكت بينهما يمتنع الإدغام الكبير.

لكن على المعتمد يأتي لروح الإدغام الكبير على البسملة من الكامل وفيه الغنة فقط.

الوصل بين السورتين تمتنع الغنة.. كما يمتنع مد التعظيم.

الوصل بين السورتين يمتنع التكبير

التكبير لأول السورة فقط يمتنع هاء السكت ليعقوب.

- إدريس عن خلف:

غير الوصل بين السورتين أو التكبير يمتنع السكت على الساكن الموصول

عدم السكت على الساكن المنفصل يمتنع التكبير.

السكت على الساكن قبل الهمز يمتنع السكت بين السورتين.

❖ تحريات تتعلق بمد التعظيم:

ذكرنا سابقا انه من طريق الطيبة يوجد مد تعظيم لأصحاب القصر وذلك على كلمة (لا

إله إلا الله) وهنا نشير لبعض التحريات المتعلقة بها من طريق الطيبة:

لجميع القراء الذين لديهم مد التعظيم:

قصر ميم (الم الله) وصلا يمتنع مد التعظيم.. وهذا هو الأرجح.

قالون:

إمالة (توراة) يمتنع مد التعظيم

دوري أبي عمرو:

إظهار (اغفر لنا) الراء في اللام يمتنع مد التعظيم.

- ذكر الأزميري أن حفصاً لم يذكر له مد تعظيم في الكتب التي اعتمدت في الطيبة لكنها ثابتة صراحة في الطيبة لذلك يأخذ بها. وإذا أخذنا له مد التعظيم عدم السكت.
- يعقوب: مد التعظيم يمتنع هاء المذكر. مد التعظيم يمتنع الإدغام الكبير.

❖ توضيحات وتحريات تتعلق بالبسملة:

رمز من بسمل في الطيبة: بي نصف دم ثق رجاء، حيث الثاء أبو جعفر.
رمز من له الخلف (البسملة والوصل والسكت): كم حمأ جلا، حيث (حما) تعني أبو عمرو ويعقوب.
الوصل: فشا.
وصل وسكت: خلف، حيث السكت له من رواية إسحاق وهي من زيادات الطيبة.
الخلواني عن هشام: قصر المنفصل تتعين البسملة.
إشباع المنفصل (وهو من طريق النقاش عن ابن ذكوان) تتعين البسملة.
صوري ابن ذكوان (له توسط المنفصل): عند السكت على الساكن (وله السكت العام فقط تتعين البسملة).
طريق أبي الطيب عن يعقوب لا يوجد سكت بين السورتين.
وهذه التحريات ستمر في القسم القادم مفصلة.



القسم الثالث

تَحْرِيرَاتُ الطَّيِّبَةِ

مقدمة حول التحريرات

وهذه التحريرات تم جمعها من عدة كتب وأهم مرجع هو: شرح مختصر قواعد التحرير لطيبة النشر (للأستاذ محمد بن محمد جابر المصري)، بدائع البرهان شرح عمدة العرفان للأزميري، قصيدة فتح الكريم (للمتولي)، وإتحاف البررة للأزميري، تحريرات الطيبة للشيخ جمال شرف الدين ولا غنى عن الرجوع إلى النشر في هذا، مع الاستعانة بمختصرات عديدة في هذا الموضوع وكتب القراءات.

وقد بنيت هذه التحريرات اعتمادا على ترجيح ما اختاره المتولي وتتبع به الأزميري، لأنه درس ومحص ما قاله الأزميري وتمت دراسة هذه التبعات للمتولي من قبل العديد من الشيوخ، كما أني تتبعت المواضع التي ربما تشكل ما استطعت.

وقد حاولت هنا تسهيلها وضبطها قدر المستطاع، مع الاعتماد على ما تم تصحيحه من الاختصاصات والممنوعات من الأستاذين (محمد بن محمد جابر المصري، عبد الله الزيات) اللذين حققا عمدة العرفان ورجحا اختيارات المتولي على الغالب لكونه تتبع ما ذكره الأزميري رحمهما الله، وكذلك كتاب شرح مختصر قواعد التحرير للأستاذ محمد بن محمد جابر.

ونبه هنا إلى أن الصعوبة التي تعترض من يجمع القراءات من طريق الطيبة هي في التحريرات الكثيرة التي فيها، وقد تم تعريف التحريرات وأمر الالتزام بها.

ونبه هنا أن الأوجه والروايات المذكورة في الطيبة عن كل قارئ وراو والتي شرحناها في القسم الثاني السابق نأخذ بها عن كل قارئ وتركب على بعضها إلا أن هناك وجه ممنوع لا يتركب على وجه سبقه في نفس المقطع أو رواية ما سبقته في نفس المقطع، أو تكون جميع الأوجه في الثاني لا تتركب على وجه سبقه في نفس المقطع باستثناء وجه واحد.

أو وجهان أو أكثر وهنا يذكر الوجه المسموح ويوصف بأن: وجه قراءة كذا مختص بوجه كذا فقط.

كما يمر معنا وجه لحكم تجويدي ما يتعين عليه وجه واحد لحكم تجويدي آخر إذا اجتمع معه ويوصف بأنه يتعين كذا على كذا.

وما سنذكره هنا هو الأوجه الممنوعة أو الاختصاصية وما لم نذكره فإنه يبقى على أصله في جواز تراكب الأوجه والروايات على بعضها عن نفس القارئ حسب ما نقل من أوجه وروايات عنه.

ونشير هنا أنه عند بعض الرواة نذكر اسم الطرق التي وردت عن الراوي وبم اختصاص كل طريق على أن هذا من الناحية العملية عند الذين يجمعون القراءات لا يؤثر طالما أنه يأتي بكل الاحتمالات عن هذا الراوي إلا في الحالات التي يترتب فيها اختصاص أو منع.

كما نشير إلى أن هذه التحريرات تحوي زيادات الفرش التي زادتها الطيبة على الشاطبية.

وأسلوب التعبير عن التحرير اتبعت به إما بذكر المنع فأقول مثلاً:
مد المنفصل للبصري ————— يمتنع إبدال الهمز

أو أذكر التعيين:

طول ابن ذكوان ————— البسملة..

وأحياناً أذكر كلمة تتعين، لكنها ولو لم تكتب فهي مقصودة في هذه الحالة.

أما وصف وذكر الاختصاص فلم أستعمله كثيراً مع أنه يرد كثيراً في كتب التحريرات مثل: يختص وجه الإمالة في التوراة بوجه السكت على المد لحمزة.

فاستغنيت عنه بذكر الوجه الممنوع الناتج عن هذا الاختصاص أو أقول لا يأتي الوجه المخصوص إلا على كذا لأن هذا هو معنى الاختصاص، لأن ما ينتج عن العبارة السابقة مثلاً يعني:

تقليل التوراة لحمزة (غير الإمالة) ——— يمتنع السكت على المد.
أو

لا يأتي السكت على المد لحمزة إلا على ——— إمالة التوراة.
أو يتعين السكت على المد عند الإمالة.

وطبعاً هذا لا يعني أن إمالة التوراة لا تأتي إلا على السكت على المد.

كما إنني عملت على اختصار التطويل في التحريات الذي يقوم على تعدد الافتراضات حسب طول المقطع الذي تتم قراءته، فكلما طال المقطع اجتمعت أحكام أكثر فزادت التحريات، لأن هذا لا يتم من الناحية العملية أثناء جمع القراءات.

كما أؤكد على القارئ الرجوع إلى بحث التحريات ومدى وجوب الالتزام بها في موضعها في القسم الأول من الكتاب.

وسنقسم هذه التحريات إلى: تحريات الأصول، تحريات الفرش.

نحريان الأصول والفرش

ملاحظات قبل ذكر التحريرات:

- 👉 نقصد بالغنة (غنة الإدغام عند اللام والراء).
- 👉 الطيبة لا تنقص وجها ذكرته الشاطبية لأن الشاطبية أحد الكتب التي اعتمدها ابن الجزري عن وضعه النشر ونظمه الطيبة، وبالتالي فهي تزيد عليها فقط.
- 👉 عند ذكر قراءة عن قارئ ما في الطيبة دون أي خلاف فقطعاً هي في الشاطبية كذلك ولن يكون هناك أي خلاف بين الشاطبية والطيبة فيها.

نذكر هنا بتحريرات عامة لكل القراء لا يستغني عنها من يجمع القراءات قد ذكرناها سابقاً في باب المدود:

من يجمع من الطيبة واجتمع في آية واحدة عنده المنفصل مع المتصل تكون الأوجه جمعاً بين المذهبين الثاني والرابع:

- قصر المنفصل + فويق القصر في المتصل (قالون، الأصبهاني، ابن كثير، أبو عمرو أبو جعفر، يعقوب).. يأتي عليه وجه الغنة للجميع، تأتي هاء السكت في المذكر ليعقوب عند الوقف، يأتي إدغام كبير لرويس وروح لكن عند الإدغام الكبير تتعين الغنة.

وطبعاً لرويس الغنة على اللام فقط أما روح فاللام والراء، كما يأتي الإدغام الكبير وعدمه لأبي عمرو وطبعاً على الإدغام الكبير لا يأتي الهمز وعلى التحقيق تأتي الغنة عليه.

- قصر المنفصل + توسط المتصل (قالون، الأصبهاني، أبو عمرو، حفص، أبو جعفر، يعقوب).. لا يوجد حلواني هنا.. يمتنع سكت حفص على قصر المنفصل، تأتي الغنة من الكامل لحفص وفيه إشباع المتصل فقط، وتأتي الغنة للجميع، ولا يوجد تخفيف الهمز عند الوقف لهشام، لا تأتي إمالة (جاء، شاء، زاد، خاب) لهشام على القصر، تأتي هاء السكت في المذكر عند الوقف ليعقوب، يأتي الإدغام الكبير ليعقوب وعليه تتعين الغنة، كما يأتي الإدغام

الكبير وعدمه لأبي عمرو وطبعاً على الإدغام الكبير لا يأتي الهمز وعلى التحقيق تأتي الغنة عليه.

- **قصر المنفصل + إشباع المتصل** (قالون، الأصهباني، ابن كثير، أبو عمرو، حلواني عن هشام - ولا يوجد غير الحلواني على القصر-، حفص، أبو جعفر، يعقوب).. يمتنع سكت حفص، لحفص وجه غنة من الكامل والكامل فيه إشباع المتصل فقط، للجميع الباقون وجه غنة، لا يوجد تخفيف عن هشام، لا تأتي إمالة (جاء، شاء، زاد، خاب) لهشام على القصر، تأتي هاء السكت في المذكر ليعقوب، يأتي الإدغام الكبير ليعقوب وتتعين عليه الغنة، كما يأتي الإدغام الكبير وعدمه لأبي عمرو وطبعاً على الإدغام الكبير لا يأتي الهمز وعلى التحقيق تأتي الغنة عليه.

- **فويق القصر في المنفصل + فويق قصر المتصل** (قالون، الأصهباني، أبو عمرو، يعقوب) لا يوجد حلواني والتالي هشام لا يأتي هنا،.. يوجد وجه غنة للجميع، لا يأتي هاء السكت عند الوقف على جمع المذكر ليعقوب لأنه لا يأتي إلا على القصر، يأتي الإغام الكبير لروح فقط بينما رويس لا يأتي له إلا على القصر، يمتنع الإدغام الكبير لأبي عمرو على غير القصر.

- **فويق القصر في المنفصل + إشباع المتصل** (قالون، الأصهباني، أبو عمرو، يعقوب، حفص، حلواني عن هشام).. تأتي الغنة للجميع وهي لحفص من الكامل وغنة هشام لغير الحلواني، يمتنع سكت حفص، يوجد وجه تخفيف للحلواني عن هشام في الهمز المتطرف، لا تأتي هاء المذكر ليعقوب على غير القصر، الإدغام الكبير يأتي لروح دون رويس، يمتنع الإدغام الكبير لأبي عمرو على غير القصر.

- **توسط المنفصل + توسط المتصل** (كل القراء عدا حمزة والأزرق وابن كثير وأبو جعفر).. يأتي وجه سكت لحفص لكن السكت الخاص فقط، لا يوجد وجه غنة لحفص، لابن ذكوان وجه سكت عام وآخر خاص إضافة للعدم، وكذلك إدريس، يوجد وجه غنة

لجميع، ووجه الغنة عن هشام هو لغير الحلواني، لهشام وجه تخفيف في الهمز عند الوقف عليه، يوجد وجه إمالة في (الكافرين، ذات الراء) لابن ذكوان، وكذلك لهشام فتح وإمالة الماضي الثلاثي، لا تأتي هاء السكت على المذكر ليعقوب، الإدغام الكبير يأتي فقط لروح دون رويس، يمتنع الإدغام الكبير لأبي عمرو على غير القصر.

- **توسط المنفصل + إشباع المتصل** (كل القراء عدا الأزرق وحمزة وابن كثير وأبو جعفر)..
يأتي هنا وجه غنة للجميع وهي لفص من الكامل، وجه سكت لفص لكنه سكت عام فقط، ابن ذكوان سكت عام وخاص وعدم، كما يأتي لإدريس وجه سكت عام وخاص، لكل القراء هنا وجه غنة عدا الحلواني عن هشام، يوجد وجه تخفيف الهمز عند الوقف عليه لهشام إضافة للتحقيق، لابن ذكوان فتح وإمالة في (كافرين وذات الراء)، لا يأتي هاء المذكر ليعقوب على غير القصر، الإدغام الكبير لروح فقط دون رويس وطبعاً يتعين عليه الغنة، يمتنع الإدغام الكبير لأبي عمرو على غير القصر.

- **فويق القصر في المنفصل + فويق القصر في المتصل**: لفص فقط ولا يوجد له سكت، وليس له وجه غنة.

- **فويق القصر في المنفصل + إشباع المتصل**: لفص فقط، لا يوجد سكت لفص، يوجد وجه غنه له.

- **إشباع المنفصل + إشباع المتصل** (الأزرق، حمزة، ابن ذكوان من طريق النقاش).. لا يوجد وجه غنة لأحد منهم، ابن ذكوان له فتح (كافرين، ذوات الراء)، ولابن ذكوان هنا السكت العام والعدم.

ونشير هنا إلى أن فويق التوسط نقلته الكتب عن غير حفص، مثل شعبة وابن عامر وحمزة وهذا مذكور في النشر لكن لم يعتمد ابن الجزري في اختياره.

هذا التفصيل السابق بأكمله لاجتماع المتصل والمنفصل هو اعتماداً على المذهب الثاني والرابع في مراتب المد التي ذكرناها عن ابن الجزري أي تفاوت التوسط، أما عند اعتماد المذهب الأول والثالث فنحذف أوجه فويق القصر وفويق التوسط، أما عند اعتماد المذهب الأول فقط فنحذف أوجه فويق القصر وفويق التوسط ومذهب إشباع المتصل لغير ابن ذكوان وحمزة والأزرق عن ورش.

👉 يتمتع لحفص وابن ذكوان وإدريس السكت على المد.

وعند العمل بالمذهب الأول والثالث تأتي فقط أوجه :

قصر المنفصل + توسط المتصل

قصر المنفصل + إشباع المتصل

توسط المنفصل + توسط المتصل

توسط المنفصل + إشباع المتصل

إشباع المنفصل + إشباع المتصل

وعلي كل وجه الرواة أنفسهم وتحريراتهم نفسها .



١- نصيران نافع

راويها هما: قالون، وورش.. اللذان قرءا على نافع مباشرة.

١ - قالون:

طريقاه المشهوران اللذان أخذهما ابن الجزري: أبو نشيط، الحلواني.
أبو نشيط عنه طريقان: ابن بويان، القزاز.. وهما أخذتا عن أبي بكر الأشعث وهو عن
أبي نشيط.
الحلواني عنه طريقان: ابن أبي مهران، جعفر ابن محمد وهما أخذتا عنه.
وطريق صاحب الحرز هو: أبي نشيط من طريقه وهذا ما نجد من أسانيد الشاطبي
المذكورة في النشر لرواية قالون أما في التيسير فلم يذكر أبو عمرو سوى طريق ابن بويان.
ثم تتبع ابن الجزري كل الطرق من الكتب التي بين يديه إلى هذه الطرق الأربعة عن قالون
وكذلك الطرق الأربعة لكل قارئ حيث أخذ ابن الجزري أربعة طرق فرعية إلى كل
قارئ.
بينما الشاطبي في حرزه تناول فقط الطريق المذكور عنه من كتاب التيسير إضافة أحياناً
إلى بعض الأحكام ضمن هذه الطريق تلقاها عن شيوخه، لكن هذا قليل جداً.

- (هؤلاء إن): مد المنفصل في (ها) يمتنع مع قصر (أولاء) عند إسقاط الهمز (وأبي عمرو).
- أما في وجه التسهيل كما يقرأ قالون فتتركب الأوجه وتصبح أربعة وذلك بضرب وجهي
المنفصل في وجهي المتصل.
- (هاأنتم هؤلاء): مد (هاأنتم) مع التسهيل — يمتنع قصر ها (هؤلاء)
ويشاركه فيها: أبو عمرو والأصبهاني.

❖ تحريات فرش قالون:

- آية المداينة:
- تمتنع الغنة مع إبدال (الشهداء إذا) عندما نقرأ بالقصر مع وجهي هاء (بمل هو) الإسكان
والتحريك.. (وهذه من زيادات المتولي على الأزميري).

تمتنع الغنة مع تسهيل (الشهداء إذا) ونحوه مع الصلة عندما نقرأ بالقصر مع وجه إسكان (يميل هو).. (وهذه من زيادات المتولي على الأزميري).

- إثبات ياء (تلاقي، تنادي) ————— قصر المنفصل

إثبات ياء (تلاقي، تنادي) ————— صلة الميم

- (يس والقرآن): تقليل (يا) + إدغام النون في الواو ————— يمتنع عليه مد المنفصل.

ملاحظة: (للني إن) (بيوت النبي إلا): يقرؤها قالون بالتشديد كجماعة القراء لكنه عندما يقف عليها فيقف بالهمز.

٢- ورش:

طريقاه المشهوران اللذان اختارهما ابن الجزري: الأزرق والأصبهاني وأخذ الأزرق عن ورش مباشرة، والأصبهاني عن أصحاب ورش وهم عن ورش.

وعن الأزرق اختار ابن الجزري طريقان: إسماعيل النحاس، ابن سيف وهما أخذوا عن الأزرق.

وعن الأصبهاني أخذ ابن الجزري طريقان: ابن جعفر، المطوعي اللذان أخذوا عن أصحاب الأصبهاني وهم عنه.

وطريق صاحب الحرز هي: الأزرق من طريق النحاس.

كما قرأ الداني من طريق ابن سيف لكنه ليس من طرق الحرز.

- (أصطفى): الأزرق همزة قطع.

- (اصطفى): الأصبهاني همزة وصل.

❖ الأزرق عن ورش:

- لا يوجد غنة للأزرق في إدغام اللام والراء.
- (جاء آل) ويشاركه فيها قبل ونقل هذا الأزميري: وهما اللذان يبدلان الهمزة الثانية مع القصر أو المد، لهم في هذه الكلمة التسهيل مع إبدال غيرها من هذا النوع (ءَءَ) بين كلمتين وبعدها ألف، وهذا التسهيل يأتي على قصر وطول باقي البدل، ويأتي هذا المذهب على: تقليل مع التوسط، أو فتح مع احتمال ثلاثة البدل.
- (آلان): لمن ينقل وهم (نافع، ابن وردان، حمزة في وقفه):
تسهيل _____ ثلاثة البدل في اللام
إبدال مع قصر _____ قصر بدل اللام
إبدال مع مد _____ ثلاثة البدل في اللام

- الأصل التسوية بين البدل بجميع أنواعه باستثناء (عاداً الأولى) (آلان) (إسرائيل) فله تفصيل:
- بدل عادي (توسط) _____ يأتي عليه قصر الثلاثة.
- بدل عادي (مد) _____ يأتي عليه (قصر الثلاثة)
- هذا بالإضافة للأوجه المعروفة والتسوية بين الاثنين.
- قصر إسرائيل + توسط غيره من البدل _____ يتعين التقليل
- توسط إسرائيل _____ يمتنع قصر لام (آلان)
- مد إسرائيل _____ يمتنع قصر (آلان) أو (الأولى) + تقليل ذات الباء
- تسهيل (آلان) _____ يمتنع توسط (إسرائيل)

- إيضاح يتعلق بالبدل:

<u>بدل غير محقق</u>	<u>بدل محقق</u>
<u>الآخرة</u>	<u>آمنا</u>
قصر	قصر
قصر وتوسط	توسط
قصر وطول	طول
<u>بدل محقق</u>	<u>بدل غير محقق</u>
الثلاثة	قصر
توسط	توسط
طول	طول

- وجه إبدال (أرأيت) ——— يمتنع (توسط إسرائيل + تقليل ذات الياء).
- وجه إبدال (أرأيت) ——— يمتنع (طول إسرائيل + تقليل ذات الياء).
- مد (إسرائيل) ——— يمتنع قصر (عادداً الأولى + تقليل).

- تحويرات اللين مع البدل:

- مد شيء ——— يتعين مد البدل.
- مد شيء مع (آلان، إسرائيل، عادداً الأولى) ——— يجوز القصر والطول ويمتنع التوسط.
- توسط شيء ——— ثلاثة البدل.
- اللين غير شيء (على التوسط والمد) نفس حكم شيء مع البدل.
- قصر غير شيء من اللين ——— ثلاثة البدل.
- توسط اللين (شيء وغير شيء) ——— ثلاثة البدل.
- طول اللين (شيء وغير شيء) ——— طول البدل.
- قصر واو (سوءات) معها في نفس الكلمة ——— ثلاثة البدل.

- توسط واو (سوءات) ————— توسط البدل.
- وتوسط واو سوءات هنا هو من طريق الداني فهو مع التقليل.

ويأتي وجه مد في البدل على توسط واو سوءات أي:

توسط واو (سوءات) ————— مد البدل.
وهذا الأخير زيادة على ما ورد من تحريرات الشاطبية فيها.

- إمالة ذوات الياء ————— يمتنع فتح (ها، يا).
- تفخيم الرءاءات المضمومة ————— يمتنع فتح (ها، يا).
- يمتنع تقليل ها (طه) إلا على ————— فتح ذوات الياء ورؤوس الآي.. وهو من التبصرة وفيه (قصر وتوسط وطول البدل).
- أو (طول البدل + فتح ذات الياء وفتح رؤوس الآي) .. لأنه من كتاب التجريد.
- تقليل (يا) يس ————— إدغام نون (يس) في الواو.
- تقليل (يا) يس ————— تسهيل ثاني الهمزتين المفتوحتين من نحو (جاء أمرنا).

لامات وراءات الأزرق:

- راء مضمومة قبلها كسر ٤ مذاهب:
ترقيق مطلقاً
تفخيم مطلقاً
تفخيم (عشرون وكبر)
تفخيم (عشرون وكبر وخير ونحوها أي المضمومة قبلها ياء ساكنة) وترقيق غيرها

- في تلخيص بن بليمة:

قصر البدل + تقليل ذات الياء — المذهب الرابع (تفخيم عشرون، كبير، خير ونحوه).

- تفخيم الكل (المذهب الثاني) — قصر + فتح ذات الياء

أو تفخيم الكل — مد + تقليل

- المذهب الثالث — الفتح

- ترقيق اللام بعد (ظاء) — يمتنع عليها تفخيم الراء المضمومة بعد كسر

- تفخيم اللام بعد الطاء — يمتنع عليها تفخيم الراء المضمومة

- ترقيق اللام عند الوقف عليها وذلك بعد الطاء والصاد والظاء (يوصل، طال)

— يمتنع تفخيم الراء المضمومة.

- تفخيم اللام في (صلصال) — يمتنع تفخيم الراء المضمومة.

- تفخيم راء منصوبة بعد كسر أو ياء أو بعد سكون قبله كسر (إرم، عشيرتكم، حذركم،

وزر، كبيره، عبره إجرامي، حصرت) وكذلك الراءات المنصوبة المنونة (ذكرأ) ونحوها

— يمتنع تفخيم الراء المضمومة.. هذا باستثناء كلمات (ذراعاً، سراعاً،

ذراعيه) كما سيمر الآن.

- توسط ومد في حرفي اللين غير (شيء) — يمتنع تفخيم الراء المضمومة

- مد شيء + فتح ذات ياء — يمتنع تفخيم اللام المضمومة.

- إبدال همزة (آآن) الأولى — يمتنع عليها تفخيم الراء المضمومة

- وجه الإبدال في (أرأيتهم، أنذرتهم، جاء أمرنا) — يمتنع تفخيم الراء المضمومة

- تفخيم (وزرك، ذكرك) + طول بدل — يمتنع تفخيم اللام المضمومة

تفخيم (وزرك، ذكرك) + طول بدل — يجوز على قصر البدل تفخيم اللام هنا

- تفخيم (ذراعاً، سراعاً، ذراعيه) يجوز تفخيم الراء المضمومة والترقيق لكن على الترقيق يجب

الفتح

- تفخيم (ذراعاً، سراعاً، ذراعيه) — يجب الفتح

- تفخيم راء مضمومة + مد بدل — فتح (أراكهم)

- تفخيم راء مضمومة + قصر بدل — تقليل (أراكهم)

- الراء المنصوبة المنونة: عدة مذاهب:

- ترقيق مطلق
 - تفخيم مطلق وعلى هذا يأتي:
- قصر البدل، توسط شيئاً (وقصر غيره من اللين) + الفتح + التسهيل الثانية في (أشكر) ونحوه.. وهذا مذهب صاحب الإرشاد.
- أما مذهب صاحب الكامل: إشباع البدل، توسط (شيء) وتقليل غيره، تسهيل ثاني الهمزتين (أشكر) ونحوها، فتح وتقليل ذات الياء.

أو يأتي عليها: توسط البدل، توسط كل اللين.. وهو قول ضعيف.

- تفخيم ما بعد ساكن صحيح مثل (عبرة) وصلماً ووقفاً عدا (صهرا)
- ويأتي على هذا المذهب: توسط اللين ومدّه، مد البدل فقط، فتح ذات الياء.
- تفخيم ٦ كلمات (ذكرأ، سترأ، وزراً، حجرأ، صهراً، إمرأ).
- تفخيم باب (ذكرأ..) عدا (صهراً) والتفخيم هنا وصلماً والترقيق وقفاً.

- يأتي هذا المذهب الأخير على: فتح ذات الياء + مد بدل + توسط حرفي اللين.
وأيضاً على: فتح ذات ياء + مد بدل + مد حرفي اللين.

- يختص الإبدال في (أنذرهم) بتفخيم الراء المنصوبة وصلماً، وبالتالي لا يأتي إبدال أنذرهم إلا على تفخيم الراء المنصوبة المنونة وصلماً.

- توسط بدل + فتح — يمتنع ترقيق (ذكرأ) وبابه.
- قصر + تقليل يمتنع — تفخيم (ذكرأ) وبابه.
- ترقيق (صهرا) المذهب الثالث والخامس — فتح + طول.
- (عشيرتكم) تفخيم لا يأتي إلا على ٣ احتمالات:
- تقليل ياء ي + قصر + توسط شيء وقصر غيره.
- تقليل ياء ي + توسط + توسط شيء وقصر غيره.

وهذان يأتيان من تلخيص ابن بليمة:

فتح + ثلاثة البدل + توسط اللين.. التبصرة

فتح + ثلاثة البدل + طول اللين.. الهداية

إذاً تلخيص ابن بليمة طريقه: تقليل اليائي، قصر وتوسط البدل، توسط شيء وقصر غيره من اللين.. فعند تفخيم (عشيرتكم) من طريقه تراعى هذه الأمور.

أما الكافي والتجريد والتبصرة في أحد وجهيه والهداية فله: فتح اليائي مع ثلاثة البدل.

هدايه: إشباع اللين.

تبصرة: توسط اللين.

عند تفخيم عشيرتكم يراعى ما ذكر حسب الكتاب الذي اعتمد في التفخيم.

- تفخيم (عبرة) (كبر) — تسهيل نحو (يشاءُ إلى) أما فاطر ففيها الخلف المعتاد

فتح اليائي — إبدال ءأنذرتم ونحوها.

إبدال (جاءَ أمرنا) ونحوها — لا يوجد قصر للين.

- تفخيم الراء المضمومة بعد كسر إسكان محياي — فتح اليائي وتقليل زاده الأزميري.

- إظهار (ن والقلم) — تسهيل (أرأيتم)

— تفخيم الراء المضمومة

- (مُخلقكم) إدغام ناقص — ترقيق الراء المضمومة

- تقليل اليائي — يمتنع ترقيق المضمومة

— يمتنع ترقيق إرم

- تفخيم رائِّي (مرء، افتراءً) — ترقيق الراء المنصوبة فقط

— يجوز التفخيم والترقيق في الراء

المضمومة من التذكرة وفيها: قصر البدل

- تفخيم (حذرکم، إجرامی، حصرت) لا يأتي إلا على:

فتح + مد البدل — ويأتي التوسط والقصر من التبصرة

وإن تم تفخيم (إجرامي) لابن بليمة فمر أن مذهبه هو الخامس:
تفخيم الراء المنصوبة، تفخيم (ذكراً) وبابه عدا (صهرا) لكنه يرقق في الوقف
وبالتالي فعند تفخيم الكلمات الثلاثة معاً (مذهب ابن بليمة) لا تفخم المنصوبة عند الوقف

- كلمة (حصرت) ترقق وفقاً للجميع (جوازا) وهنا فقط نقل (صاحب الهداية) تفخيمها في
أحد الوجهين (وصلاً أو وقفاً)

- تفخيم راء (طهرا، ساحران، تنتصران) — يمتنع عليه: تقليل + مد بدل
— يمتنع عليه: الفتح + توسط البدل

- (والأشراق) ترقيقها — مد البدل + تقليل
وهو من العنوان والمجتهى وفيه: تفخيم راء مضمومة + ظلم + ترقيق كثيراً وانطلق

التذكرة: (الإشراق) ترقيق وتفخيم — قصر البدل + فتح + تفخيم راء مضمومة +
تفخيم ظلم ونحوه + ترقيق: كثيراً، انطلق

(الإشراق) ترقيق وتفخيم — مد البدل + تفخيم اللام بعد الطاء والظاء +
الفتح + ترقيق (كثيراً) ونحوه
ابن بليمة: فخم (الإشراق) كما ذكر في طريقته.

أحكام اللام:

- ترقيق اللام المفتوحة بعد الطاء — يتعين مد البدل كله + فتح + لا يوجد تفخيم للراء
المنصوبة وقفاً + الإبدال في (آلان).

- عند الوقف على راء مفتوحة بعد ياء ساكنة والتي فيها وجهان ووجود ياء مماثلة لها في نفس
المقطع:

تتركب أوجه التفخيم والترقيق باستثناء امتناع تفخيم التي يوقف عليها وترقيق التي لم
يوقف عليها (يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً).

- ترفيق اللام بعد الطاء: ٣ مذاهب

- قصر البدل + فتح وتقليل — تفخيم مضمومة ترفيق منصوبة
- قصر البدل + فتح وتقليل — ترفيق مضمومة تفخيم منصوبة
- توسط البدل + فتح وتقليل + تفخيم المضمومة + ترفيق المنصوبة.
- مد البدل + تقليل + تفخيم الراء المضمومة + ترفيق الراء المنصوبة
(تفخيم المنصوبة لا يجامع تفخيم المضمومة).
يجوز اجتماع: تفخيم اللام بعد الطاء والطاء.
أو الطاء دون ظاء أو الظاء دون الطاء.
ولا يجتمع ترفيقهما.

- إذا وقف للأزرق على لام مغلظة فله وجهان ثم إذا وقف على راء فيها وجهان (الخاسرون) فله:

- التغليظ في اللام — ترفيق وتفخيم
- ترفيق في اللام — ترفيق
- أي يمتنع ترفيق اللام مع تفخيم الراء (إذا رقت اللام يجب ترفيق الراء).

❖ تحريرات فرش حروف الأزرق:

- (هؤلاء إن، البغاء إن): الإبدال ياء مكسورة تختص بتسهيل باقي الباب.
- (ء) بين كلمتين مثل (زكرياء إنا) عند وجه إبدال الثاني
- يمتنع تفخيم الراء المضمومة + تقليل.
- تفخيم الراء المضمومة لا يأتي إلا على:
وجه إثبات الألف في (هأنتم)

- كذلك تفخيم الراء المنصوبة (في الوقف والوصل) لا يأتي إلا:
إثبات الألف في (هأنتم)

- إثبات الألف في (هاأنتم) + مد البدل (مشبعاً) + ترقيق الراءين (مفتوح ومضموم) لا يأتي إلا على — فتح اليائي.

- تفخيم راء منصوبة وصللاً لا يأتي إلا — على الألف (ها أنتم)

- تفخيم راء منصبة وصللاً لا يأتي إلا على — إبدال الهمزة مداً

- تفخيم راء منصوبة منونة وقفاً — يمتنع عليه تفخيم اللام من نحو (يصالحا، فصالا) أي مفتوحة مع وجود فاصل.

- إدغام (يلهث ذلك) — لا يأتي إلا على مد البدل مداً مشبعاً.

— لا يأتي إلا على بتفخيم الراء المنصوبة في الحالين

(وقفاً ووصللاً).

- (أئمة) وجه الإبدال — فتح + طول البدل.

- (مد شيء) + تفخيم ذكراً وبابه لا يأتي إلا على:

تغليظ اللام المفتوحة بعد طاء (فانطلقا)

- ترقيق باب (أطلع) — يمتنع أبدال (أفرايت)

- تفخيم الراء المنصوبة (وقفاً ووصللاً) + توسط أو قصر البدل + فتح اليائي

— تسهيل و إبدال (البغاء إن).

- تفخيم الراء المنصوبة (وصللاً ووقفاً) + طول البدل

— تسهيل (البغاء إن) مع الفتح والتقليل في اليائي

- تفخيم الراء المنصوبة وصللاً + طول + فتح — إبدال أو تسهيل (البغاء إن)

- ترقيق اللام بعد الظاء المفتوحة — ترقيق (فرق)

- ترقيق (فرق) — يمتنع عليه تفخيم الراء المضمومة

- ترقيق (فرق) + تقليل اليائي — يمتنع عليه قصر البدل

- توسط البدل + فتح — تحقيق (كتاييه إني) أي عدم النقل
- تفخيم الراء المضمومة — تحقيق (كتاييه إني)

❖ تحريرات الأصبهاني:

كلها تتعلق بفرش الكلمات:

- للأصبهاني: إظهار (نون والقلم).
- (يشاءُ إلى) ونحوه وجه التسهيل يكون على الغنة فقط.. ويشاركه فيها رويس وسيمر.
- لا يوجد للأصبهاني روم في (تأمننا) ويشاركه في هذا خلف عن نفس وسيمر.
- إدغام (يلهث ذلك) لا يأتي إلا على — المد في المنفصل.
- إبدال (أئمة) —. يمتنع على الغنة.
- قصر (اللاء) مع تسهيل همزها — قصر المنفصل.
- إظهار (يس والقرآن) لا يأتي إلا على — توسط المنفصل.
- تقليل (يس) لا يأتي إلا على — الإدغام في (يس والقرآن).
- إدغام (نخلقكم) إدغاماً كاملاً — قصر المنفصل.
- ومر معنا في قالون أن الأصبهاني يشاركه في:
(هأنتم هؤلاء): مد (هأنتم) مع التسهيل) قصرها (هؤلاء).



٢- نحريرات ابن كثير

١- البزي:

طريقاه المشهوران اللذان أخذهما ابن الجزري: أبو ربيعة، ابن الحباب.

أبو ربيعة أخذ عنه طريقان: النقاش، ابن بنان، وهما أخذوا عن أبي ربيعة.
ابن الحباب أخذ عنه طريقان: ابن صالح، عبد الواحد بن عمر وهما أخذوا عن ابن الحباب.

وطريق صاحب الحرز هو: النقاش عن أبي ربيعة.

- تمتنع الغنة على هاء السكت في (فلم) وأحوالها.
- أبو ربيعة مذهبه: إسكان (خطوات)، تخفيف التاءات بخلف عنه.
حذف الألف (ولا أدراكم، لا أقسم)، إسكان (ولي دين)
إظهار (يس والقرآن)، ضم (يسأل)
الخلف في حذف (سلاسل) وقفاً
فتح همز (رأفة)، خلاف في خطاب (لينذر) الأحقاف
خلاف مد (أنفا)
- ابن الحباب مذهبه: ضم (خطوات)، تشديد التاءات،
إثبات ألف (ولا أدراكم، لا أقسم)، فتح (لي دين)
إدغام (يس والقرآن)، فتح (يسأل)،
إثبات ألف (سلاسل) وقفاً،
إسكان (رأفة)، غيب (لينذر) الأحقاف
مد (أنفا).
- للبزي بطريقه: حذف همز (شركائي) في النحل.

٢- قنبل:

طريقاه المشهوران اللذان أخذهما ابن الجزري: ابن مجاهد، ابن شنبوذ.
وعن ابن مجاهد: السامري وصالح اللذين أخذاه عنه.
وعن ابن شنبوذ: أبي الفرج، الشطوي اللذان أخذاه عنه.
وطريق صاحب الحرز: السامري عن ابن مجاهد.

- ابن مجاهد مذهبه:

إثبات ياء (ميكائيل)، سين في (الصراط) معرف ومنكر سين (بيسط، بسطة)، (نرتع) حذف الياء.
(يتقي) إثبات الياء، إسكان (رأفة).
حذف ياء (آتاني) النمل، تسهيل وإبدال (جاء أمرنا) مع إبدال غيره.
أن لعنة (الأعراف)، النون في (لنديقهم) الروم.
همز (وما ألتناهم) سين (المصيطنون، بمصيطن) أو (سين مصيطنون، صاد مصيطن).
مد (أن رآه) العلق بخلف عنه، الإخبار في (آمنتم) طه.

- ابن شنبوذ:

حذف ياء (ميكائيل)، صاد (الصراط) المعرف والمنكر.
سين (بيسط، بسطة) البقرة والأعراف، (نرتع) الإثبات.
حذف ياء (يتقي)، فتح (رأفة).
إثبات يا (آتاني) النمل، تسهيل وحذف نحو (جاء أمرنا)،
خلاف (أن لعنة، أن لعنة)، (لينديقهم) الروم.
حذف همز (ألتناهم)، سين وصاد في (المصيطنون، بمصيطن).
سين (مصيطنون) صاد (مصيطن).
قصر (أن رآه)، (آمنتم) طه الاستفهام.

- ابن مجاهد:

في الوصل تسهيل الهمزة الثانية من (قال فرعون آمنتم) الأعراف، (وإليه النشور ءأمنتم) الملك
حذف ألف (هاأنتم)
الخطاب في (بما تقولون) الفرقان
(أأعجمي) الخلف بين الاستفهام والإخبار
ضم التنوين لثالث
إدغام (حيي)، إسكان شين (خشب)
حذف ألف (سلا سلا)

- ابن شنبوذ:

تحقيق (قال فرعون آمنتم)، (وإليه النشور ءأمنتم)
إثبات (ها أنتم)
الغيب في (بما تقولون) الأعراف
استفهام (أأعجمي) فصلت
كسر التنوين لثالث
(حيي) الأنفال الإظهار
ضم (خشب)
إثبات ألف (سلا سلا)



٣- نصيرانه أبي عمرو

راوياه: الدوري والسوسي، ولم يأخذا عنه مباشرة إنما أخذوا عن يحيى اليزيدي وهو أخذ عن أبي عمرو.

- (هؤلاء إن): مد المنفصل في (ها) يمتنع مع قصر (أولاء) عند إسقاط الهمز (وهذا لقالون وأبي عمرو) وقد مر عند قالون.

- (هأأنتم هؤلاء): مد (هأأنتم) مع التسهيل — يمتنع قصرها (هؤلاء) ويشاركه فيها: قالون والأصبهاني.

- فعلى + رؤوس الآي: فيها ثلاثة مذاهب:

- فتح الجميع
- تقليل الجميع
- تقليل الفواصل فقط (رؤس الآي)

- تقليل الفواصل فقط — يمتنع عليه المد (لكن يأتي على التقليل المد من المذهب الثاني).

- تقليل الفواصل فقط — يمتنع عليه الإدغام الكبير (لكن يأتي على التقليل من المذهب الثاني).

- تقليل (فعلى) + غنة — إبدال (ءِ ءِ) بين كلمتين الأولى مضمومة والثانية مكسورة. — إسكان (أرني) + تقليل فعلى + همز — تمتنع الغنة.

- لا يجتمع الهمز مع الإدغام الكبير، وهذا ذكر صراحة في النشر وغيره.

- لا يأتي الإدغام لكبير إلا على القصر وصرح بهذا في النشر، وذكر هناك أنه ورد من الكامل لكنه خطأ.

- تمتنع عند أبي عمرو الغنة على اللام والراء مع الإدغام الكبير في الأزميري لكن على التحقيق الغنة جائزة على الإدغام الكبير (راجع عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن تحقيق الأستاذين محمد محمد جابر وعبد العزيز الزيات من علماء الأزهر)

١- الدوري:

طريقاه المشهوران اللذان أخذهما ابن الجزري: طريق أبي الزعراء، ابن فرح.
أبو الزعراء عنه طريقان: ابن مجاهد، المعدل، اللذان أخذاه عنه.
ابن فرح عنه طريقان: ابن أبي بلال، المطوعي اللذان أخذاه عنه.
وطريق صاحب الحرز: ابن مجاهد عن أبي الزعراء.
كما قرأ الداني على المعدل لكنه ليس من طرق الحرز.

- غنة الدوري على اللام والراء تأتي على القصر والمد (إلا إذا وردت معها كلمات فيها التقليل فهنا يوجد تحريرات).

على القصر:

- (غنة + قصر) لا يأتي إلا على — تقليل فعلى والفواصل
- أو (غنة + قصر) أيضاً لا تأتي إلا على — إمالة (الدنيا) + فتح غيرها من باب (فعلى) والفواصل.
- فتح (فعلى) + قصر المنفصل + إبدال ثاني الهمزتين من نحو (الشهداء إذا) — تمتنع الغنة

على المد:

- تقليل (فعلى) + مد — يمتنع الإبدال (التحقيق فقط في الهمز)

الغنة:

تمتنع الغنة في:
إسكان (أرني) + تقليل (فعلى) + تحقيق الهمز المفرد.
إظهار راء الجزم.
إمالة الناس إلا من الكامل.

إدغام راء الجزم:

- إدغام كبير — يمتنع إظهار راء الجزم.
- إظهار راء الجزم — يمتنع الغنة
- إظهار راء الجزم — فتح (عسى)
- قصر + إبدال الممز — يمتنع إظهار راء الجزم.
- إظهار راء الجزم + قصر — تقليل (دنيا)
- إظهار راء الجزم + مد — تمتنع الإمالة في الدنيا .

إمالة الناس:

- فتح (فعلى) — فتح (الناس)
- إمالة الناس — تمتنع الغنة إلا من الكامل (فتوخذ للدوري منه)
- مذهب الكامل: تقليل الأسماء الثلاثة (موسى، عيسى، يحيى) لو حدها يكون فقط من الكامل وعليه: قصر + إدغام كبير.
- مد + إظهار.

علماً أن مذهب الكامل فتح (أنى).

فالأسماء الثلاثة: (موسى، عيسى، يحيى) تنفرد للدوري بالتقليل.

- إمالة (دنيا) — تمتنع إمالة (الناس)
- إمالة (الناس) — يمتنع مع إتمام (بارئكم) وبابه.
- إمالة الناس + قصر — يمتنع تقليل باب (بلى، متى)

أحكام دنيا:

- إمالة (دنيا) لا تأتي إلا على — فتح (فعلى) ورؤس الآي
- مد + إبدال — تمتنع إمالة دنيا
- خطاب (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) — تمتنع الإمالة في دنيا
- فتح (دنيا) — يمتنع الإدخال في (أؤنبؤكم) ونحوه
- إمالة (دنيا) أيضاً — يمتنع الإدخال في (أؤنبؤكم) ونحوه

- إبدال همز (يشاءُ إلى) + إدغام _____ تمتنع إمالة (الدنيا)

- أحكام الألفاظ السبعة (ستة مذاهب):

- تقليل (أنى، ياويلتى، يا حسرتا) فقط
- تقليل (أنى، يا ويلتى، يا حسرتا، يا أسفا) فقط
- تقليل (أنى، يا ويلتى، يا حسرتا، يا أسفا، بلى، متى) فقط
- تقليل (أنى، يا ويلتى، يا حسرتا، يا أسفا، بلى، متى، عسى) فقط
- فتح الجميع
- تقليل (أنى) وحدها تختص ب الإدغام الكبير

وهناك تفصيل في هذه المذاهب لبعض الاقترانات:

- تقليل (أنى) _____ تمتنع الغنة .
- إظهار + قصر + إبدال الهمز _____ يمتنع تقليل (أنى)
- فتح (فعلى) + قصر _____ يمتنع تقليل (أنى)
- فتح (فعلى) + مد + إبدال الهمز _____ يمتنع تقليل (أنى)
- تقليل (عسى) من الهادي _____ عدم الغنة، مد، تقليل (فعلى) ورؤوس الآي، أما (يا حسرتا، بلى) تقليلهما أو فتحهما أو تقليل (يا حسرتا)
- قصر + إبدال _____ يمتنع تقليل (يا حسرتا، يا أسفى)
- تقليل (بلى، متى) + قصر _____ يمتنع الإبدال
- تقليل (بلى، متى) لا يأتي إلا على _____ الإظهار + تقليل فعلى ورؤوس الآي + إبدال (اللائى) + احتلاس (أرنى) + ترك الغنة.
- تقليل (متى) + إبدال _____ المد

أحكام بلى مثل متى:

- تقليل (بلى، متى) _____ إظهار
- _____ لا تمال الدنيا مطلقاً
- تقليل (بلى، متى) + قصر _____ تقليل (دنيا)

أحكام بارئكم:

- إتمام (بارئكم) وبابه ——— تمتنع الغنة
- إمالة (الناس) ——— يمتنع مع إتمام (بارئكم) وبابه.
- قصر + اختلاس (بارئكم) + فتح (فعلى) ——— تمتنع الغنة
- مد + فتح (فعلى) + إسكان (بارئكم) ——— تمتنع الغنة
- قصر + إظهار + اختلاس (بارئكم) ونحوه
- + تقليل الأسماء الثلاثة (موسى، عيسى، يحيى) ——— تمتنع الغنة
- (تقليل (أنى) + تقليل (يحيى) + إدغام) لا يأتي إلا — على يختص بتسهيل نحو (زكرياءُ إنا).
- تقليل (أنى) فقط لا يأتي إلا على — تسهيل (زكرياءُ إنا) + إظهار.
- يمتنع عند الدوري وجه الوصل بين السورتين عند إظهار غنة اللام والراء

❖ فرش الدوري:

- فتح فعلى + إبدال الهمز + قصر المنفصل ——— يمتنع تسهيل (به السحر).
- ترقيق (فرق) لا يأتي إلا على ——— فتح (موسى) + الهمز.
- تقليل الأسماء الثلاث + فتح غيرها ——— الخطاب في (أفلا يعقلون) القصص.
- فتح (أنى) لا يأتي إلا على ——— إدغام راء الجزم.
- إلا عند: تقليل فعلى + مد + همز.. عندها لا تأتي.
- تقليل (فعلى) يلزم تقليل رؤوس الآي.

٢- السوسي:

- طريقاه المشهوران اللذان أخذهما ابن الجزري: ابن جرير، ابن جمهور وأخذا عنه.
- ابن جرير عنه طريقان: عبد الله ابن الحسين، ابن حبش اللذان أخذوا عنه
- ابن جمهور عنه طريقان: الشذائي، الشنبوذي اللذان أخذوا عنه
- الطريق الذي أخذ عنه صاحب الحرز: ابن الحسين عن ابن جرير.

- فتح فعلى + تقليل رؤوس الآي — تمتنع الغنة
- (مد + ترك الغنة) لا يأتي إلا على — فتح (ترى الذين) ونحوه.

- **تقليل (بلى، متى):** من الكافي وفيه: قصر المنفصل، إظهار، إبدال الهمز، عدم الغنة، تقليل (حم) ورؤوس الآي وفعلي إلا يجي بالفتح، فتح (ترى الذين)، إسكان (يأمركم) و(أرني)، اختلاس يهدي، اختلاس (يخصمون)، إبدال همز (اللاء) ياء ساكنة، تقليل نحو (النار) وقفاً وكذلك الفتح حسب الأزميري.

- مد ————— يمتنع تقليل (النار) وقفاً.. لأن تقليل النار من الكافي.
- إدغام ————— يمتنع تقليل (النار) وقفاً.. التقليل من الكافي
- مد + تقليل (فعلي) ————— تمتنع إمالة (النار) وقفاً
- قصر + تحقيق همز + تقليل (فعلي) ————— إمالة (النار) وقفاً

- بارئكم وبابه ثلاثة مذاهب:

- اختلاس مطلق
- إسكان مطلق
- اختلاس بارئكم مع إسكان غيره

المذهب الثالث + فتح فعلي + مد — تمتنع الغنة

الإسكان المطلق + مد + تقليل فعلي — تمتنع الغنة

اختلاس مطلق — قصر المنفصل + إبدال الهمز الساكن

عدم الغنة + تقليل (فعلي) ————— يمتنع الاختلاس المطلق

- يمتنع المد مع الاختلاس

- تقليل (فعلي) + ترك غنة + إبدال (الشهداء إن) — يمتنع مد المنفصل

- (وليي) ياءين ————— قصر المنفصل

- (ولي) ياء واحدة عند الإظهار ————— يتعين مد المنفصل

- قصر + همز ————— يمتنع تسهيل (به آلسحر)

- مد + تقليل (فعلي) ————— يمتنع ترقيق (فرق)

- (ترقيق (فرق) + قصر + تقليل فعلى) لا يأتي إلا على — (المهمز)

- الوقف على (القهار) ثم البدء ب (وترى المجرمين):

- فتح وترى المجرمين الإمالة، الفتح، تقليل (القهار)
- فتحهما
- إماتهما
- (وترى) إمالة + فتح قهار يأتي على المد (زاده الإزميري)

- مد + تقليل فعلى + إبدال ————— يمتنع الإسكان

- مد + تقليل فعلى + إبدال ————— يمتنع الإسكان

- مد + تقليل فعلى ————— الخطاب في (أفلا يعقلون) القصص

- (فبشر عباد الذين): ثلاثة أوجه:

- إثبات الياء في الحالين (مفتوحة وصلاً)
- إثبات الياء وقفاً وحذفها وصلاً
- حذف الياءين

- إمالة النار (وقفاً) + مد ————— حذف الياء في الحالين

- تقليل (ولا يكون التقليل إلا مع القصر وهو من الكافي) يختص بالحذف في الحالين.



٤- نحرير ابن عامر

راوياه هما: هشام، ابن ذكوان. وأخذا عن أصحاب ابن ذكوان وعن أصحاب أصحابه وهم عنه.

١- هشام:

الطريقان المشهوران اللذان أخذهما ابن الجزري: حلواني، داجواني.
وعن الحلواني طريقان: ابن عبدان، الجمال اللذان أخذاه عنه
وعن الداجواني طريقان: زيد بن علي، الشذائي.
طريق صاحب الحرز هو: ابن عبدان عن الحلواني.

- عدم الإدخال في (أئنكم) — المد
- القصر — إدخال وعدمه (أئنكم)
- تسهيل (آلان) ونحوه — إدغام (هل تجزون)
- تسهيل (آلان) — يمتنع قصر المنفصل
فالتسهيل مخصوص بالمد.
- عدم الفصل في (أئنكم) ونحوه والكلمات الستة الباقية وفي الاستفهامين
— تحقيق الهمز وفقاً على المنفصل.
- قصر المنفصل — لا يوجد روم في (تأمننا) ويشاركه في هذا حفص كما سيمر.

• حلواني:

- قصر المنفصل بخلف عنه.
- تخفيف الهمز المتطرف بخلف يكون على مد المنفصل وبالتالي تأتي التخفيف برواية التوسط
(المد) فقط.
- تختص غنة الحلواني بالقصر، أي تأتي غنة الحلواني إلا على القصر.

- غنة الحلواني على اللام فقط تأتي من تلخيص أبي معشر، وتأتي على الراء من غيره.
- (يؤده، نصله، ألقه، نؤته): اختلاس أو صلة
- صلة الحلواني ——— تمتنع الغنة
- (أرجئه) بالصلة
- (يره) بالصلة
- أدغم تاء التأنيث مع حروف (سجز) على القصر
- والإدغام وعدمه مع المد
- زاد الأزميري: قصر + عدم غنة ——— إظهار
- إدغام لام (هل، بل) باستثناء (هل تستوي الظلمات والنور) الرعد فله خلاف
- قصر المنفصل لا يأتي إلا على ——— إدغام (تعجب فعجب) ..
- أما إظهار (تعجب فعجب) ——— توسط فقط
- فالإدغام عليه: قصر وتوسط .
- إظهار (عدت) ——— لا يوجد غنة
- ليس للحلواني في (يلهت ذلك) إلا الإظهار

• داخواني:

- مد المنفصل، لا يوجد إلا التحقيق في الوقف على الهمز المتطرف.
- إذاً: الداخواني تحقيق على التوسط والحلواني تخفيف وتحقيق .
- إسكان وصلة واختلاس (يؤده، نصله، ألقه، نؤته)
- اختلاس الداخواني تتعين الغنة (المصباح)
- اختلاس (أرجئه)، الصلة (زيادة الأزميري) .
- إسكان (يره)
- إدغام تاء التأنيث في حروف (سجز)
- الخلاف في إدغام (هل وبل)
- له في (يلهت) الخلاف

- للحلواني في (فبذئها وكذلك سولت نفسي قال اذهب فإن) ثلاثة أوجه:

- إظهارهما
- إدغامهما
- إدغام الأول فقط

ويأتي إدغام الثاني فقط للداجوني.. وبالتالي فهو على المد فقط، هذا بالإضافة إلى إظهارهما وإدغامهما.

- عدم الإدخال في (أئنكم) المد
- القصر الإدخال وعدمه
- تسهيل (آآن) ونحوها إدغام (هل تجزون)
- تسهيل (آآن) ————— يمتنع قصر المنفصل
- عدم الفصل في (أئنكم) وكذلك في الكلمات الستة الباقية وفي الاستفهامين لا يأتي إلا على
- تحقيق الهمز وفقاً على المنفصل.

وبالتالي يجوز: تسهيل الهمز وتحقيقه وفقاً على مذهبين:
عدم الفصل في غير هذه الكلمات؛ أو مع الفصل مطلقاً.

- هشام (من الحلواني والداجوني): أئنا تاركوا، أئنك لمن، أئنا لمدينون: بالفصل وعدمه في الثلاثة.

الفصل في الأخير وعدم الباقي، لا تأتي إلا من طريق الدجوني.
فصل في الأخيرين وترك الأول، لا تأتي إلا من طريق الحلواني.

- (أنكم) في فصلت لهشام ثلاثة أوجه:

- فصل مع تحقيق
- فصل مع تسهيل
- عدم الفصل مع تحقيق

- عدم الفصل مع تحقيق — يمتنع القصر.

- حلواني في باب (أنتم): فصل مع تحقيق + فصل مع تسهيل .

داجوني: في باب (أنتم) عدم فصل مع تحقيق .

- حلواني: (قال فرعون آمنتم) في طه والشعراء بالتسهيل

في الأعراف (بعذاب بئس) بالهمز.

- الداجوني: الخلف في (قال فرعون)، (بعذاب بئس) أي بالهمز وإبداله

- الأزميري: ذكر الاتفاق على الفصل بين همزتي (أسجد) مع التسهيل والتحقيق، والمفهوم من الطيبة الخلاف في الفصل.

- (أن كان ذا مال) الحلواني بالفصل، الداجوني بدونه.

- (أعجمي) الإخبار والاستفهام، والمستفهمون مسهلون، لكن مع الفصل عن الحلواني وبدونه عن الداجوني.

- اختص الداجوني بإمالة: جاء، شاء، زاد، خاب.

بينما فتحها الحلواني ويفتح (خاب).. وبالتالي لا تأتي الإمالة فيها على القصر.

- الحلواني: إمالة (أنيه، إناه، عابدون، عابد)

الداجوني بالفتح إذا الفتح على المد فقط.

- الحلواني:

إسكان (أرهطي) + عدم إشباع (أفئيدة) لا يأتي إلا — على مد المنفصل

- الحلواني: (مالي لا أعبد) فتح الياء
داجوني له الخلف
- حلواني: (يخصمون) فتح الخاء
داجوني كسر بخلف عنه (مع الفتح أيضاً)
- قصر هشام فتح (لي نعجة)
- مد هشام خلاف (لي نعجة)
- (ثم كيدوني) بالياء وصلاً ووقفاً من الطريقتين
زاد الداجوني وجه: إثباتها وصلاً وحذفها وقفاً.

❖ فرش هشام:

- حلواني: ضم النون الأولى من (نسخ) مع كسر السين.
داجوني: فتحهما.
- حلواني: (ولا تحسبن الذين قتلوا) بالغيب والخطاب
داجوني: بالغيب فقط.
فالخطاب يختص ب قصر المنفصل.
- (لو أطاعونا ماقتلوا) للاثنتين التخفيف والتثقيل.
لكن: التخفيف قصر المنفصل

- تذكير (وإن يكن مية) لا تأتي إلا على المد + همز وقفاً.
- الحلواني: (المعز)
الداجوني (المعز)

- الحلواني: (فلا تسألن)
الداجوني: فتح وكسر (تسألن، تسألن).

- (ولا تتبعان) داجوني تخفيف وتشديد
حلواني تشديد فقط
زاد الأزميري التخفيف وعليه المد.

- (جرّف) الحلواني
(جرُف): داجوني

- حلواني: (أفلا يعقلون) الغيب بسورة يس
الداجوني خلف عنه

- حلواني: قصر المنفصل فتح ألف (مشارب)
المد اختلف عن الحلواني في إمالتها
الداجوني رواها بالفتح.

- هشام: فتح الخاء والطاء في (خطأ) لا يأتي إلا على المد
- الحلواني: (هئت) بضم التاء
الحلواني (هئت) بفتح التاء
- حلواني: (حذرون) بالقصر
داجوني بالمد

- ترقيق (فرق) لا يأتي إلا على _____ المد
- قصر المنفصل _____ خطاب (تفعلون) النمل
- (لعناً كبيراً) داجوني بالياء
حلواني بالثاء
- (منسأته) حلواني بفتح الهمز
(منسأته) داجوني إسكان الهمز في أحد الوجهين.
- قصر قطع همزة (إلياس)

- المد اختلاف في همزة (إلياس)
- حلواني: المد لا يأتي إلا على ——— عدم التنوين في قلب
داجوني عدم التنوين ——— عدم الغنة
- حلواني (أذهبتم) الأحقاف: فصل + تحقيق أو تسهيل
داجوني: فصل وعدمه + تحقيق
فصل وعدمه + تسهيل
- داجوني: ضم (كُرْها) يأتي مع الأوجه الأربعة المذكورة
فتح (كَرْها) الفصل مع التحقيق
- داجوني: (بخالصة): بالتنوين
(أرنا) بكسر الراء
الحلواني: العكس فيهما.
- حلواني: (إن كل ذلك لما متاع) بالتخفيف في (إن) أحد الوجهين
التخفيف لا يأتي إلا ——— على المد
الداجوني: التشديد يأتي له وعنده التوسط في المنفصل.
- هشام: (كي لا يكون) بالتذكير مع رفع ونصب (دولة) من الطرفين
زاد الحلواني: تأنيث مع الرفع
تذكير (كي لا يكون) + نصب (دولة) ——— يمتنع تغيير الهمز المتطرف
- حلواني: (يفصل بينكم) تشديد الصاد
داجوني: الخلاف

- حلواني: (سلاسل) ألف
داجوني: له الخلاف

- حلواني: (قواريرا) الموضع الثاني الحذف والإثبات
مد ——— وجهين (قواريرا) الثانية
قصر ——— حذف
داجوني: أثبت الألف وقفاً

- حلواني: (وما تشاءون) بالغيب والخطاب
قصر ——— غيب (تشاءون)
طول ——— غيب وخطاب
داجوني: طول غيب وخطاب

- قصر يختص بمد (فاكهين)
- قصر الحلواني ——— يمتنع روم (تأمننا)

٢- تحريرات ابن ذكوان:

طريقاه المشهوران هما: الصوري، الأخفش اللذان أخذاه عنه.
وعن الأخفش: النقاش، ابن الأخرم وأخذاه عنه.
وعن الصوري: الرملي والمطوعي وأخذاه عنه.
طريق صاحب الحرز: النقاش عن الأخفش.

- الصوري (يؤده، نؤته، نصله، نوله، يتقه، ألقه) بالصلة والاختلاس
الأخفش: بالصلة
- سكت الرملي لا يأتي إلا على صلة (ألقه، يتقه).

- الرملي: اختلاس الكلمات السابقة — تمتنع الغنة في اللام
- سكت المطوعي — صلة
- المطوعي: اختلاس الكلمات السابقة الغنة
- الصوري (يرضه): الاختلاس
- الأخفش: اختلاس وصلة
- نقاش: طول النقاش لا يأتي إلا على — الاختلاس
- سكت النقاش لا يأتي إلا على — الاختلاس.
- ابن الأخرم: السكت العام لا يأتي إلا على — الاختلاس.
- السكت الخاص لا يأتي إلا على — الصلة.
- ابن ذكوان (طرقه الأربعة) صلة واختلاس في (اقتده)
- صوري: سكت — تمتنع الصلة
- نقاش: اختلاس لا يأتي إلا على — توسط
- أيضاً: اختلاسه لا يأتي إلا على — عدم السكت
- صوري: اختلاس لا يأتي إلا — على إمالة ذات الرء وفتح (كافرين، الكافرين)

- الصوري: له التوسط فقط في المنفصل .

الأخفش له: التوسط والطول، ثم الطول هو من طريق النقاش.

النقاش: التوسط والطول.. إذاً الطول هو عن النقاش

- طول النقاش إبدال نحو (آلآن)
- سكت (للجميع) — الإبدال (آلآن) إلا ابن الأخرم على السكت على المفصول يجوز الإبدال والتسهيل.
- سكت ابن ذكوان لا يأتي إلا على — استفهام (أئذا).
- الأخفش: (أسجد) الإسراء تحقيق
- الصوري: سكت لا يأتي إلا على — (أسجد) بالتحقيق
- نقاش ومطوعي: (أآن كان) (أأعجمي) بلا فصل

ابن الأخرم والرملي: سكت لا يأتي إلا على (أعجمي) بلا فصل.

- الصوري: سكت عام، عدم.
- الأخفش: سكت عام، خاص، عدم.
- ونعني بالخاص: الوقف على الساكن المفصول مع (ال) و(شيء وشيئا)
- أما العام: فعلى الساكن المفصول والموصول.
- وهذان النوعان من السكت يبران هنا وعند إدريس عن خلف وحفص .

- السكت على الساكن المفصول (الخاص) يختص به الأخفش.
- وكذلك السكت على الساكن المفصول فقط يمتنع طول النقاش (أي لا يوجد سكت خاص للنقاش على الطول).
- النقاش: طول — سكت عام وعدمه.
- سكت لا يوجد غنة إلا من ابن الأخرم (حيث تجوز الغنة على السكت الخاص من الكامل)
- وبالتالي توسط مع غنة يكون على السكت الخاص وهو لابن الأخرم من الكامل.

وخلاصة ابن ذكوان هنا:

توسط — سكت عام وخاص وعدم
طول — سكت عام وعدم

أو:

سكت خاص — توسط فقط

سكت عام — طول وتوسط

الغنة لا تأتي إلا على التوسط و تختص السكت الخاص فقط .

- ابن الأخرم: إدغام (إذ دخلوا، إذ دخلت).
صوري: خلف في إدغامهما
الصوري: عدم السكت — إدغام (إذ دخلوا، إذ دخل).. لا يأتي إلا على عدم
السكت.
النقاش: إدغامه بخلف.
إظهار (إذ دخلوا، إذ دخل) لا يأتي إلا على — سكت، طول.

- النقاش: ليس له إدغام (ولقد زينا)
- ابن الأخرم: إظهار (ولقد زينا) — يمتنع السكت العام
- الرملي: سكت — الإظهار (ولقد زينا)
- المطوعي: إدغام (ولقد زينا) هو من الكامل
وفيه: إمالة ذوات الراء + إمالة (كافرين)
إظهار المطوعي هنا السكت وعدمه.

- الصوري: (أنبتت سبع) إدغام وعدمه.
إدغام الصوري — عدم السكت

- النقاش: أدغم (ت في ث) وجهاً واحداً (لبتتم، أورثتم).
ابن الأخرم وجهان: إظهار — يمتنع السكت الخاص
الإدغام — يمتنع السكت العام
الصوري وجهان: إدغام الصوري — فتح (كافرين) + ترك السكت + ترك الغنة

- (أورثتموها) الأعراف والزخرف اختص الصوري بإدغامه إضافة لعدم الغنة له فلا يدغم إلا
هو عن ابن ذكوان.

الإدغام للصوري — عدم السكت
الإظهار — فتح ذوات الراء وكافرين

اختص المطوعي بالإظهار في الزحرف - لم يظهر هذا الموضع غيره إضافة لإدغامه -
_____ وعليه فقط فتح كافرين والكافرين

- الصوري: إظهار وإدغام (يس والقرآن)
الأخفش: إدغام (يس والقرآن)
سكت الصوري لا يأتي إلا على _____ الإدغام

- أحكام إمالة (كافرين، ذوات الرءاء):

الصوري: له إمالتهمما، إمالة ذوات الرءاء فقط
وبالتالي إمالة ابن ذكوان (كافرين، ذوات الرءاء) معا" تكون على التوسط فقط.
المطوعي: نفس المذاهب + فتح الجميع
السكت المطوعي لا يأتي إلا _____ على فتح الجميع
الرملي: السكت لا يأتي إلا على _____ إمالة ذوات الرءاء فقط..
الأخفش: ليس له إلا الفتح في الاثنتين (مع السكت أو بدونه) وبالتالي لا يوجد إمالة على
المد.

خلاصة في (كافرين، ذوات الرءاء):

كافرين: على التوسط _____ إمالة + فتح .
على الطول _____ فتح
وكذلك ذوات الرءاء .

- الرملي: (زاد) إمالة فقط

ابن الأخرم: الفتح فقط

نقاش ومطوعي: فتح وإمالة

نقاش: فتح _____ يمتنع سكت

فتح _____ يمتنع الطول

مطوعي: فتح المطوعي لا يأتي عليه إلا صاد (يسط، بسطة) + فتح ذوات الراء + فتح (كافرين) + الياء في (إبراهيم).

سكت المطوعي لا يأتي إلا على _____ الفتح.

- الأخفش: فتح (حمارك، الحمار) بخلف عنه.. الصوري بخلف عنه

فتح ابن الأخرم _____ يمتنع السكت

فتح ابن الأخرم _____ تمتنع الغنة

فتح نقاش + طول _____ تمتنع الغنة

إمالة النقاش _____ تتعين الغنة

إمالة النقاش _____ يمتنع السكت

- كل ما أميل بخلف عن النقاش لا يأتي إلا على _____ توسط

إلا حمارك والحمار فالخلف فيهما مع التوسط والطول

وكذلك (زاد) فوجه الإمالة مختص بالطول أي عند للنقاش ولكن يأتي للمطوعي.

- ابن ذكوان في (عمران، الحراب) المنصوبة أربعة مذاهب:

● فتحهما

● إمالة عمران وفتح الحراب (عن النقاش وابن الأخرم والمطوعي)

● فتح عمران وإمالة الحراب (النقاش)

ثم يمتنع هنا على إمالة (الحراب) إظهار (إذ دخلوا)

● إمالة (عمران، الحراب)

يمتنع على هذا الوجه السكت

- أمال الرملي بخلف (الحواريين، للحواريين)

والإمالة مخصوصة بعدم السكت

- (رآه، رآها، رآك): ٣ مذاهب:

- فتح الحرفين (الراء والهمز)
- إمالة الحرفين
- إمالة الهمزة فقط

المذهب الأخير لا يأتي للأخفش.. وبالتالي لا يأتي على الطول .
لا تأتي الإمالتين للمطوعي
فتح الحرفين لا يأتي إلا على _____ السكت
المطوعي: فتح الحرفين لا يأتي إلا على _____ فتح ذوات الراء
إمالة ذوات الراء لا تأتي إلا على _____ إمالة الهمز فقط.

- الصوري والنقاش أمالا: (مزجاة)

إمالة (مزجاة) لهما لا تأتي إلا على _____ عدم السكت

- فتح النقاش: (أدراك) (أدراكم)

إمالة ابن الأخرم فيهما لا تأتي إلا على _____ السكت
زاد الأزميري عن ابن ذكوان: إمالة (أدراكم) بيونس فقط.. وهذا من غاية أبي العلاء.

- (أتى): أمالها الرملي وفتح الأخفش

المطوعي له الخلف
السكت للمطوعي هنا يختص بالفتح

- أمال الصوري (للشاربين)

فتح الأخفش (الشاربين)

- النقاش: إمالة (يلقاه) من التجريد وبالتالي:

إمالة (يلقاه) للنقاش ————— توسط

مد ————— عدم السكت

الرملي إمالة (يلقاه) من كل طرقه

- (وقد خاب من افترى) ونحوها ماضي ثلاثي مع ذات راء:

● فتحهما الأخفش والمطوعي من المبهج

وبالتالي: فتح المطوعي سكت

● إماتهما الرملي والمطوعي من الكامل

وبالتالي: إماتهما للمطوعي غنة

● فتح خاب وإمالة (افترى) للمطوعي من أبي معشر

وبالتالي هنا لا توجد له غنة.

- (إكراههن، الإكرام) إمالة وفتح

إماتهما لا يوجد سكت إلا ابن الأخرم فله: سكت عام وعدمه

فتحهما (لابن الأخرم) ————— سكت خاص وعدمه

مطوعي: إماتهما ————— فتح ذوات الراء

فتحهما ————— فتح وإمالة ذوات الراء

- الأخفش: فتح (مشارب) .. فالطول عليه الفتح فقط .

صوري: فتح وإمالة .. سكت الرملي ————— فتح مشارب

سكت المطوعي ————— إمالة مشارب

- (أفلا يعقلون) يس: خطاب لابن ذكوان إلا الرملي فاختلف عنه

الرملي: خطاب (أفلا يعقلون) لا يأتي إلا على ————— السكت

• تحريات فرش ابن ذكوان:

- التنوين لثالث:

الأخفش: كسر التنوين، زاد الأزميري الضم،
النقاش: الضم في التنوين ——— عدم السكت.. وللنقاش الطول والتوسط
ابن الأخرم: ضم التنوين واستثنى الكثير عنه (خبيثة اجتثت) (برحمة ادخلوا) حيث
كسروها لكن مع عدم السكت العام
الصوري: الكسر والضم ثابت من طريقه (الرملي المطوعي)
لكن: ضم الرملي ——— السكت وعدمه
كسر الرملي ——— عدم السكت
كسر المطوعي إمالة ذوات الرء

- إبراهيم:

الرملي الألف: (إبراهيم) بالألف في مواضع الخلاف كلها
ابن الأخرم: ألف مطلقاً أو ياء مطلقاً"
الألف مطلقاً ——— يمتنع معها السكت (بوجهيه)
الألف في البقرة فقط ——— السكت الخاص + الغنة
علماً أن غنة ابن الأخرم إمالة (حمارك، الحمار)
الياء مطلقاً ——— السكت العام
المطوعي: ألف مطلقاً وياء مطلقاً"
الياء مطلقاً ——— فتح ذوات الرء وكافرين + عدم الغنة + عدم السكت
الياء مطلقاً" ——— إمالة (ذوات الرء وكافرين) + الغنة + عدم السكت
الياء مطلقاً" ——— فتح ذوات الرء وكافرين + سكت

الأزميري زاد عن المطوعي:

الألف — فتح ذوات الراء + غنة بلا سكت

الألف — إمالة ذوات الراء فقط + عدم الغنة بلا سكت

حيث لابن ذكوان لا تمال كافرين دون إمالة ذات الراء

- ألف إبراهيم + إمالة ذوات الراء فقط + عدم الغنة — إدغام (إذ دخلوا)

- النقاش: إبراهيم ٣ مذاهب:

● الياء مطلقاً

● الياء في غير البقرة — توسط + ترك الغنة + السكت

● الألف مطلقاً — توسط + ترك غنة + سكت

- (بيسط، بسطة):

ابن الأخرم (بيسط، بسطة) بالصاد

النقاش: سين في البقرة وصاد الأعراف

الرملي: وجهان لكن: السكت سين فيهما

المطوعي: سين (موضعين) من الكامل وبالتالي ياء (إبراهيم)

الأزميري زاد عن المطوعي:

صاد في الاثنتين (من أبي معشر)

وبالتالي إمالة ذوات الراء — ألف إبراهيم + عدم الغنة

أيضاً الصاد فيهما من المصباح

وبالتالي فتح ذوات الراء — ألف إبراهيم + الغنة

نقل المتولي: الصاد فيهما (من المبهج)

وبالتالي الياء في (إبراهيم) — سكت

- سكت الرملي لا يأتي إلا على ياء (ولنجزين الذين) النحل
النقاش: ياء (ولنجزين) لا يأتي إلا على — توسط + عدم السكت
المطوعي: النون (ولنجزين)
ابن الأخرم: الياء
- (فلا تسألن عن شيء) ابن ذكوان حذف الياء (وصلاً ووقفاً)
إثبات الياء
زاد ابن الأخرم: إثبات الياء وصلاً وحذفها وقفاً
الحذف مطلقاً لا يأتي إلا على — يختص بالتوسط + عدم السكت
- الصوري: (تصفون) الأنبياء خطاب وغيب
الغيب — يمتنع السكت
- المطوعي عن الصوري: خطاب هنا فتح (سكارى) ونحوها
الغيب — الإمالة (سكارى) ونحوها
- فخم الصوري: (فرق)
الأخفش: عنه الخلاف
ترقيق الأخفش لا يأتي إلا على — توسط + عدم السكت
- الأخفش: غيب وخطاب غي (يفعلون) النمل
غيب (يفعلون) النمل لا يأتي إلا على توسط — عدم السكت
ابن الأخرم: في النمل (يفعلون) الخطاب فقط
الصوري غيب وخطاب .
المطوعي: الغيب من كتاب الكامل وبالتالي: إمالة ذوات الرء وكافرين

- النقاش: فتح تاء (تخرجون) أولى النمل مع ضم الراء
_____ توسط + بلا سكت (تُخرجون) ضم التاء تتركب عليها الوجوه

- الصوري: المطوعي عنه (لآتوها) الأحزاب قصر الهمز ومدّها
الرملي قصرها

والمطوعي: قصره وعدم السكت _____ إمالة وعدم يسكت
وزاد الأزميري: مد (آتوها) عن المطوعي
الأخفش: قرأها (آتوها) بالمد

- الصوري: همز (إلياس) له خلاف في الهمزة بين الوصل والقطع لكن:

سكت المطوعي يختص بقطع الهمز

سكت الرملي يختص بوصل الهمز

يمنتع السكت العام لابن الأخرم على وجه القطع (وله القطع والوصل) .

النقاش: همزة وصل

ويأتي على الوصل السكت بمرتبته

- (تأمروني) الزمر: ابن عامر قرأ نونين خفيفتين إلا الرملي فله حذف إحدى النونين دون
تشديد وعليه يمنتع السكت

- (والذين تدعون) غافر: ابن الأخرم السكت العام وجه الخطاب

لابن الأخرم: السكت الخاص لا يأتي إلا _____ على الغيب

النقاش: بالغيب (مع السكت وعدمه)

الصوري: السكت لا يأتي إلا على _____ الغيب (والذين تدعون)

- (مالي أدعوكم): الأخفش الإسكان

الصوري إسكان الياء يمنتع عليه _____ إمالة (كافرين)

الصوري: فتح الياء لا يأتي إلا على — عدم السكت + إمالة ذوات الراء فقط
فتح المطوعي (وله إسكان وفتح) لا يأتي إلا على — إمالة (كافرين) إمالة ذات الراء

- (على كل قلب):

بالتنوين للأخفش

عدم التنوين للرمل

تنوين المطوعي فتح ذات الراء

عدم السكت

- صوري ونقاش: (أو يرسل.. فيوحي) رفع اللام وإسكان الياء إضافة لنصبهما

ابن الأحرم نصبهما فقط (أو يرسل.. فيوحي)

الفتح في ذوات الراء للمطوعي — يأتي عليه نصبهما (وفي غير فتح ذوات

الراء لم يرو للمطوعي)

وجه فتحهما (يرسل.. فيوحي) — يمتنع السكت للرمل

وجه الرفع للنقاش — يختص بالتوسط

وجه الرفع للنقاش — يختص بعدم السكت

وجه الرفع للمطوعي — عدم السكت

رواية إمالة المطوعي الرفع

- الصوري (الرمل والمطوعي): (المسيطر، بمسيطر) بالصاد فيهما

الأخفش: الخلف فيهما

النقاش: وجه السين — توسط

وجه السين — عدم السكت

- (قليلاً ما تؤمنون، قليلاً ما تذكرن):

النقاش تاء فوقية

وجه التاء لابن الأخرم (وله التاء والياء) ——— ترك السكت
الصورى بالغيب
- (السكت + ميل الكافرين) لا يأتي إلا على إثبات ألف (سلاسل) وقفاً.

- ابن ذكوان: الغيب والخطاب في (تشاؤون) سورة الدهر من الطريقتين
السكت للنقاش لا يأتي إلا على ——— (الغيب)
السكت للصورى لا يأتي إلا على ——— الخطاب.
سكت خاص لابن الأخرم لا يأتي إلا على ——— الغيب.
سكت عام لابن الأخرم لا يأتي إلا على ——— الخطاب.

- الإدغام الناقص (نخلقكم) لا يأتي إلا على ——— التوسط
——— فتح ذوات الرء
——— عدم السكت

- المطوعى والنقاش مد (فاكهين) المطففين
الرملى القصر
ابن الأخرم وجهان

- طول النقاش ——— يمتنع الروم.



٥- نحريرات قراءة عاصم

راوياه هما: أبو بكر شعبة بن عياش، وحفص بن سليمان وأخذا عن عاصم مباشرة.

١- نحريرات شعبة:

له طريقان مشهوران: طريق يحيى بن آدم، يحيى العليمي عنه.
وعن يحيى بن آدم طريقان: شعيب، أبو حمدون اللذان أخذاه عنه.
وعن يحيى العليمي: ابن خليع، الرزاز اللذان أخذاه أبي بكر الواسطي وهو أخذ عن يحيى العليمي.
وطريق الحرز هو: شعيب بن أيوب عن يحيى بن آدم.

- يحيى العليمي: جبرئيل (بالياء بعد الهمز)، فتح (بلى)، رضوان بالضم
- يحيى بن آدم: جبرئيل (بلا ياء)، خلاف في إمالة (بلى)، خلاف في ضم راء (رضوانه)
- ثاني المائة
- شعبة: اختلف عنه في إمالة حرفي (رأى) إلا الموضع الأول في الأنعام فاتفق الطرفان على الإمالة فيه.
- وتفصيل الاختلاف في غيره:
- أمال الحرفين يحيى بن آدم - الراء والهمز -
- فتحهما العليمي

لا خلاف عن شعبة فيما يليه ساكن (راء الشمس) في أن تفتح الهمزة وصلًا ويميل الراء والهمز وقفًا.

- (لم تكن فتنهم) بالأنعام: أنتها ابن آدم، ذكرها العليمي
- ابن آدم: فتح (أما إذا جاءت) بخلف عنه، (أرجه) كالبصريين بخلف عنه والآخر كحفص
- أمال (أرداك) بخلف، (تكون لكما الكيرياء) بالتأنيث بخلف

(اركب معنا) إدغام، فتح نون (نأى) بخلف
العليمي: كسر (إنها إذا جاءت)، (أرجه) كحفص،
(أدراك) فتح، (وتكون لكما الكبرياء) التذكير
(اركب معنا) إظهار، إمالة نون (نأى)

- شعبة: في الكهف (آتوني) الموضعين الوصل فيهما والقطع أو وصل الأول فقط وقطعه

- العليمي: (أو لم يروا كيف بيدئ الله) في العنكبوت الغيبة، (يفعلون) النمل الغيبة
(جيوبهن) بالضم، (يخضمون) بالكسر بخلف (الوجه الثاني الفتح)
(سيصلون جهنم) غافر بالتسمية (أي البناء للمعلوم)،
(سعرت) التكوير: بالتثقيل

- ابن آدم: (أو لم يروا كيف) العنكبوت الخطاب، (يفعلون) النمل الخطاب
(جيوبهن) خلاف في الضم، (يخضمون) الفتح فقط
(سيصلون جهنم) غافر البناء للمجهول بخلف
لكن: إمالة (بلى) يتعين له البناء للمجهول
(سعرت) التكوير بالتخفيف

٢- تحريرات حفص:

طريقاه المشهوران اللذان أخذهما ابن الجزري: عبيد بن الصباح، عمرو بن الصباح وأخذوا
عن حفص مباشرة.

وعن عبيد بن الصباح طريقان: الهاشمي، أبي طاهر وهما أخذوا عن الأشناني وهو عن عبيد.

وعن عمرو بن الصباح طريقان: الفيل، زرعان وهما أخذوا عن عمرو.

وطريق صاحب الحرز هو: طريق الهاشمي عن الأشناني عن عبيد بن الصباح.

- غنة حفص على اللام والراء مخصوصة بالمد أو الطول (أي فويق التوسط) وذكر محققا عمدة العرفان (الأستاذان محمد بن محمد جابر المصري، عبد العزيز الزيات) إتيانها على القصر من الكامل.
- القصر في المنفصل يمتنع السكت.
- سكت مفصول لا يأتي إلا على توسط منفصل ومتصل.
- سكت عام لا يأتي إلا على توسط منفصل وإشباع متصل.
- إظهار (اركب معنا) ————— يمتنع السكت بنوعيه
- السكت قبل الهمز ————— إدراج (عوجاً) وأخواتها (أي عدم السكت)
- ترقيق فرق لا يأتي إلا على ————— مد المنفصل.
- قصر المنفصل ————— حذف ياء (فما آتان) وقفاً
- سكت ————— إثبات ياء (فما آتان) وقفاً
- ضم (ضعف) ————— يمتنع السكت
- السكت ————— إظهار (يس والقرآن) .
- السكت لا يأتي إلا على ————— سين (مسيطرون) وصاد بمصيطر.
- قصر المنفصل لا يأتي إلا على ————— حذف ألف (سلاسل) وقفاً.
- السكت لا يأتي إلا على ————— حذف ألف (سلاسل) وقفاً.
- أي إثبات ألف سلاسل وقفاً" ————— يمتنع السكت .
- إظهار (يلهث ذلك) لا يأتي إلا على ————— مد المنفصل
- إظهار (يلهث) ————— يمتنع السكت العام
- قصر المنفصل لا يوجد روم في (تأمننا)



٦- نحريرات حمزة

راوياتهما: **خلف**، **خلاد** وأخذا عن سليم وهو عن حمزة.

درجات السكت:

- السكت على: (ال، شيء) فقط.. مرت في الشاطبية لكن يأتي عليها وجه توسط (شيء)
- (ال، شيء + مفصول).. أيضاً مرت لكن يأتي وجه توسط (شيء)
- ومن الممكن أن يأتي على هذه الدرجة من السكت (الإمالة العامة والخاصة والفتح في الهاء)
- (ال، شيء + مفصول + موصول)
- (ال، شيء + مفصول + موصول + مد منفصل).. لا يوجد إمالة للهاء
- (ال، شيء + مفصول + موصول + مدمنفصل + مد متصل)
- يأتي على هذه الدرجة تحقيق الهمز عند الوقف عليه نحو (الذين آمنوا، بما أنزل) فقط.
- سكت على المد المنفصل لا سكت على الساكن الموصول مثل (قرآن) عند الوقف عليه.
- سكت على المد المنفصل وقف على (هزواً، كفوًا) بالإبدال لا يوجد حذف .
- لا يجوز توسط شيء لحمزة إلا مع السكت على (ال) فقط أو عليها وعلى الساكن المفصول.
- توسط (شيء) ——— تقليل (البوار، القهار، التورة)
- السكت على المد المتصل والمنفصل معاً أو الموصول فقط تسهيل همز متوسط بزوائد.
- حيث أن المتوسط بزوائد فيها عادة التحقيق والتسهيل.
- إمالة الهاء ——— فقط تسهيل المتوسط بزوائد.
- السكت على المد المتصل ——— يلزم السكت على المنفصل
- سكت على المد المتصل ——— فقط تحقيق الهمز المنفصل المتحرك (الذين آمنوا) وتحقيق المد المنفصل (بما أنزل) عند الوقف عليهما.

- سكت (أل) (شيء) فقط ————— التحقيق في المنفصل المتحرك والمد المنفصل عند الوقف عليه.

- توسط شيء عند الوقف عليه ————— فقط التحقيق في المنفصل المتحرك والمد المنفصل عند الوقف عليه.

- إمالة هاء التأنيث لحمزة:

- إمالة عامة بعد جميع الحروف عدا الألف
- خاصة إمالة حروف (فجثت زينب لذود شمس)

إمالة أحرف (أكهر) إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسر
ولو فصل بينهما ساكن

تأتي الإمالة العامة والخاصة على:

- ١- السكت على الساكن المفصول
- ٢- السكت على الساكن الموصول
- ٣- السكت على المدين معاً

ولم يرد من الطيبة: سكت على المد المنفصل ————— إمالة

- لحمزة بين السكت والإمالة في الهاء:

خلف: السكت العام ————— يمتنع الفتح (بل الإمالة الخاصة وكذلك العامة)

- تجوز الإمالة الخاصة والعامة والفتح مطلقاً لخلاص على ترك السكت بالكلية وهذا استثناء من القاعدة العامة المذكورة.

خلف: ترك السكت ————— يتعين الفتح مطلقاً

- الإمالة العامة للهاء لحمزة ————— تسهيل نحو (من أجر)

الإمالة العامة للهاء لحمزة ————— تحقيق الهمز المنفصل عن مد أو عن محرك

- سكت في (أل) + سكت (شيء) ————— يتعين إدغام (يعذب من)

- سكت (أل) + توسط (شيء) ————— يتعين إدغام (يعذب من)
- المليون لما قبل هاء التأنيث لحمزة ————— إمالة (توراة)
- سكت في المد المنفصل أو المتصل ————— إمالة (توراة)
- أي لا يأتي السكت على المد لحمزة إلا على ————— إمالة التوراة.
- سكت الموصول ————— إمالة (توراة)
- سكت (أل) + توسط (شيء) فقط ————— تمتنع الإمالة (التوراة)
- سكت (أل) + سكت (شيء) فقط ————— تمتنع الإمالة في (التوراة)
- تقليل (التوراة) ————— يمتنع تسهيل الهمز المنفصل عن مد (بما أنزل) أو عن محرك

(بل طبع):

- سكت الجميع ————— يمتنع إدغام (بل طبع)

(الآن):

- تخفيف الهمز عند الوقف على المد المنفصل أو على المحرك قبل الهمز
- لا يأتي إلا إبدال همز الوصل في (الآن).
- سكت على المد المنفصل ————— لا يأتي إبدال همز وصل (الآن) ونحوها.

(فرق):

- ترقيق (فرق) لا يأتي إلا على ————— عدم إمالة هاء التأنيث.
- تحقيق همز منفصل عن محرك وقفًا" ————— ترقيق (فرق)
- تحقيق همز منفصل عن مد وقفًا" ————— ترقيق (فرق)
- توسط (لا) النافية ————— ترقيق (فرق)
- سكت على الموصول ————— يمتنع تقليل (يس)
- سكت عام ————— يمتنع تقليل (يس)

(نخلقكم):

- سكت على المد المتصل ————— يمتنع الإدغام الناقص في (نخلقكم)

- سكت المفصول + تقليل نحو (قرار) ——— يتمتع الإدغام الناقص في (نخلقكم)

(تأمنا):

- سكت على المد ——— لا يوجد روم في (تأمنا)

- سكت على الساكن الموصول مثل (المرء) ——— لا يجد روم (تأمنا)

١ - تفصيلات خلف عن حمزة:

أربعة طرق عنه: ابن عثمان، ابن مقسم، ابن صالح، المطوعي.

وهؤلاء الأربعة أخذوا عن إدريس الحداد وهو عن خلف.

وطريق صاحب الحرز هو: ابن عثمان

كما قرأ الداني على: ابن مقسم وابن صالح عن إدريس لكنه ليس من طريق الشاطبية.

- توسيط (لا) عن خلف للطرق في السكت مرتبتان هذا من الروض النضير للمتولي بينما عن

الإزميري يأتي على المد والعمل على ما حققه المتولي:

● السكت على الساكن المفصول و(ال) وشيء.

● السكت على الساكن المفصول وعلى الموصول.

- توسيط (لا) + سكت على الساكن المفصول ——— يقف على الساكن المفصول وما

فيه (أل) بالسكت ولا يقف بالنقل.

- توسيط (لا) + سكت على ساكن مفصول ——— يقف بالتخفيف على الهمز المتوسط

بزوائد.

- توسيط (لا) + سكت على ساكن مفصول ——— يحقق الهمز المنفصل عن مد أو محرك

- توسيط (لا) + سكت على ساكن مفصول ——— فتح ما قبل هاء التأنيث

- توسط (لا) + سكت على الساكن الموصول ——— تمتنع الإمالة العامة في هاء التأنيث أما الخاصة فجائزة.
- توسط (لا) لا يأتي إلا على ——— إمالة نحو (الأبرار) (توراة)
- سكت عام ——— الوقف على الساكن المفصول (من أجل) بالنقل
- سكت عام ——— إظهار (يعذب من)
- سكت عام ——— إمالة (قرار)
- سكت عام ——— فتح (بوار)
- ترك السكت ——— إظهار (بل طبع)
- ترك السكت ——— تقليل (بوار) (قرار)
- ترك السكت ——— فتح (بوار) + إمالة (قرار)
- ترك السكت + تفخيم (فرق) ——— تسهيل الموقوف عليه المفصول عن مد أو محرك
- ترك السكت + تفخيم (فرق) ——— إبدال (آلآن)
- سكت المد المنفصل ——— الإبدال في (آلآن)
- سكت (أل) ——— تقليل (البوار) + (القرار)
- السكت لا غير على المد ——— تقليلهما أيضا
- سكت لا غير على المد ——— أو إمالة (قرار) وتقليل (البوار)
- سكت لا غير على المد ——— أو إمالة (قرار) وفتح (البوار)
- سكت على المد المنفصل ——— إمالة (قرار) وفتح (البوار)
- أو تقليل (قرار) وفتح (البوار)
- إمالة هاء التأنيث وفقاً لا تأتي إلا على ——— إمالة المكرر نحو (الأبرار)

٢- تحريات خلاد:

أربعة طرق مشهورة أخذها ابن الجزري:
ابن شاذان، ابن الهيثم، الوزان، الطلحي وهم أخذوا عن خلاد.
وطريق صاحب الحرز: ابن شاذان .

كما قرأ الداني من طريقي: ابن الهيثم، الوزان لكنهم ليسا من طرق الشاطبية والتهسير.

- توسط (شيء) + سكت على الساكن المفصول — الوقف بالسكت على الساكن المفصول.

- توسط (شيء) + سكت على الساكن المفصول — الوقف بالتحقيق على المتوسط بزوائد.

- توسط (شيء) + سكت على الساكن المفصول — إشمام حرفي الفاتحة

- توسط (شيء) + سكت على الساكن المفصول — النقل وقفاً في (هزواً، شيئاً) وبأيهما

- توسط (شيء) + سكت على الساكن المفصول — التسهيل في نحو (المنشؤون)

- توسط (شيء) + سكت على الساكن المفصول — الإبدال مع المد وقفاً في نحو (يشاء)

- توسط (شيء) + سكت على الساكن المفصول — الإظهار في (يتب فأولئك) (يعذب من).

- توسط (شيئاً) + سكت على (أل) فقط — لا يتعين ما سبق بل يتعين

إدغام (يتب فأولئك)

— (يعذب من)

— صاد خالصة (صراط، الصراط) الفاتحة

- صله (يتفه) — تمتنع الإمالة العامة

- سكت على الساكن الموصول + صلة (يتفه) — تأتي الإمالة الخاصة ولا تتعين

- تسهيل الهمز المنقلب عن مد أو محرك وقفاً — يمتنع إدغام (ب) في الفاء

- سكت على المد المنفصل — يمتنع الإدغام في (اركب معنا)

- سكت على المد مطلقاً — يمتنع إدغام (فالملقيات ذكراً)

- (إمالة فرار) + سكت مد متصل لا تأتي إلا على — إدغام كامل.

- مذاهب خلاد في (صراط، الصراط) ٤ مذاهب:

• إشمام الحرف الأول من الفاتحة

• إشمام حرفي الفاتحة

• إشمام المعرف بأل في جميع القرآن

علمًا أن: إشتمام المعرفة بأل يتعين معه التسهيل في المتوسط بزوائد وقفًا

• ترك الإشتمام في جميع القرآن:

ترك الإشتمام في جميع القرآن — تحقيق الهمز المنفصل عن مد أو عن محرك
أيضاً:

الإشتمام في الحرف الأول فقط — تحقيق الهمز المنفصل عن مد أو عن محرك

- (الأرض) ونحوها وقفًا:

التحقيق بلا سكت

التحقيق مع السكت

النقل

وهذه الأوجه هي ما حققه المتولي.

يتعين على السكت وقفًا على المد المنفصل — الصاد في (يسط، بسطة)

- السكت على المد المنفصل — تسهيل وإبدال في نحو (يستهنون)

_____ يمتنع الحذف في نحو (يستهنون)

_____ يمتنع تقليل (يس)

_____ يمتنع إمالة (آتيك)

- سكت على الموصول — نقل وقفًا

_____ فتح المكرر نحو (الأبرار)

- سكت عام — يمتنع تقليل المكرر

- توسيط (شيء) — يمتنع فتح المكرر

- سكت في غير مذهب السكت على (ال، شيء) — تمتنع إمالة (ضعافاً)

- ترك السكت بالكلية — يمتنع إمالة (ضعافاً)

_____ قرار والبوار (فتحهما أو تقليلهما)

- ترك السكت — إمالة (قرار) وتقليل (بوار)

- سكت (أل) — فتحهما أو تقليلهما
- سكت على غير المد — فتح (قرار) وتقليله وإمالته
- وعلى فتح (القرار) — فتح البوار
- وعلى تقليل (قرار) — تقليل (بوار)
- وعلى إمالة (قرار) — فتح وتقليل (بوار)

- سكت على المد — إمالة قرار + فتح (بوار)
- _____ فتحهما
- (فتح (آتيك) + سكت في الجميع) لا يأتي إلا على — نقل في مفصول (لقوي أمين)
- (إمالة (آتيك) + سكت الجميع) لا يأتي إلا على — سكت في نحو (لقوي أمين)
- (إمالة (آتيك) + سكت على غير المد) لا يأتي إلا على — نقل (لقوي أمين)
- إدغام (فالمقبات ذكراً) لا تأتي إلا على — إدغام كامل في نخلقكم
- _____ إدغام ناقص في (نخلقكم)
- صاد خالصة (المسيطرون، بمسيطر) لا تأتي إلا على — عدم السكت
- لكن الذي في الشاطبية جواز الصاد عند السكت على (لام) التعريف فقالوا لا بأس بأخذه.



٧- نحريران الكسائي

راويه هما: أبو الحارث، الدوري وقرأاً على الكسائي مباشرة.

١- أبو الحارث:

أخذ ابن الجزري عنه طريقان مشهوران:
محمد بن يحيى، سلمة بن عاصم.
وعن محمد بن يحيى طريقان: البطي، القنطري وهما أخذاه عنه.
وعن سلمة طريقان: ثعلب، ابن فرج.
وطريق صاحب الحرز هو: البطي عن محمد بن يحيى (الكسائي الصغير).
لا تحريرات تذكر عن أبي الحارث.

٢- تحريرات دوري الكسائي:

له طريقان مشهوران عن دوري الكسائي:
أبو عثمان الضرير، جعفر بن محمد النصيبي
فعن النصيبي طريقان: ابن الجليندا، ابن ديزوية وأخذاه عنه.
وعن أبي عثمان طريقان: ابن أبي هاشم، الشذائي.
وطريق صاحب الحرز هو: عن النصيبي من طريق (ابن الجليندا) أما طريق ابن ديزويه فقد
أخذه الداني دون أن يقرأ به لذلك هو ليس من طرق الحرز.

كما أثبت في النشر طريق: أبي عثمان الضرير عن الداني لكنه ليس من طرق الحرز.

- أبو عثمان الضرير: حذف الغنة في الياء
الاتباع في (يتامى، كسالى، أسارى، نصارى، سكارى)
إمالة (تمار) الكهف
فتح (الغار، البارئ، بارئكم)
- جعفر النصيبي: عكس ما سبق

ملاحظة: لا يوجد اتباع وصلاً عن رواية الدوري في ما تلاه ساكن (يتامى النساء).



٨- نحريرات أبو جعفر

راوياه هما: ابن وردان، ابن جمار.

١- ابن وردان:

طريقاه اللذان أخذهما ابن الجزري: الفضل ابن شاذان، هبة الله.

وعن ابن شاذان طريقان: ابن شبيب، ابن هارون أخذاه عنه.

وعن هبة الله طريقان: الحنبلي، الحمامي أخذاه عنه.

وطريق الدرّة والتحبير: هو الفضل بن شاذان من طريق ابن هارون وربما يمكن القول

بطريق ابن شبيب أيضا لأنه من طرق ابن سوار في المستنير وكتابي أبي العز القلانسي في

الكفاية وهما ممن اعتمد كتبهم في التحبير الذي بنيت عليه الدرّة .

٢- ابن جمار:

عنه طريقان: أبي أيوب الهاشمي، والدوري وهما أخذاه عن إسماعيل بن جعفر وهو عن ابن

جمار.

والهاشمي عنه طريقان: ابن رزين، الأزرق الجمال وأخذاه عنه.

والدوري عنه طريقان: ابن النفاح، ابن همل وأخذاه عن الدوري.

وطريق الدرّة والتحبير: أبو أيوب الهاشمي من طريق ابن رزين وربما يمكن القول من طريق

الأزرق الجمال أيضا لأنه من طرق ابن خيرون في كتابيه وهما من الكتب التي اعتمد عليهم

ابن الجزري في التحبير الذي بنيت عليه الدرّة .

- (تأمنا): تقرأ بالإدغام المحض لأبي جعفر.

- الغنة لابن وردان لا تأتي إلا على — نقل (الآن) الخبرية لابن وردان

- الغنة له لا تأتي إلا على — الخطاب في (ولو ترى)

- تشديد (لا تضار، ولا يضار) — لا توجد غنة لابن وردان

- ابن جمار في (أقتت) التخفيف مع الواو والتشديد مع الهمز



٩- نحريرات يعقوب

راوياه هما: رويس، روح أخذوا عنه مباشرة.

- إدغام كبير ——— إظهار (هو والذين).
- لا يدغم يعقوب (بيت طائفة).
- هاء السكت في نحو (العالمين) جمع المذكر لا تأتي إلا على ——— قصر
لا تأتي إلا على ——— إظهار
وكذلك هاء (عليّ، لديّ)
- إدغام كبير ليعقوب لا يأتي إلا على ——— إثبات هاء (فلم، فيم، مم، عم، بم)
- مد + غنة ——— تمتنع الهاء في الكلمات الخمس وفي نون النسوة
- تسهيل همز وصل نحو (الآن) ———. تمتنع هاء السكت في (العالمين)
- تمتنع الإدغام الكبير إلا من الكامل عن روح ففيه الإبدال والتسهيل.
- ترقيق (فرق) لا يأتي إلا على ——— عدم هاء السكت في نحو (العالمين)
- ترقيق (فرق) لا يأتي إلا على ——— إظهار
- غير (قصر + عدم هاء سكت في المذكر) ——— لا يوجد روم (تأمنا)
- مد ——— لا يوجد روم (تأمنا)

١- نحريرات رويس:

عنه أربع طرق: النحاس، أبو الطيب، ابن مقسم، الجوهرى وهم أخذوا عن التمار وهو

عن رويس.

وطريق الدرة هو: أبو القاسم النحاس.

- إدغام كبير ——— تمتنع غنة الراء
- إدغام كبير ——— تتعين الغنة في اللام
- إدغام كبير لا يأتي إلا على ——— قصر

(اتخذ):

- إدغام كبير لا يأتي إلا على _____ إظهار باب (اتخذ)
- غنة + مد _____ إدغام باب (اتخذ)
- إظهار (لذهب بسمعهم) + قصر _____ غنة
- إظهار (وجعل لكم) + قصر _____ غنة
- إدغام (جعل لكم) _____ تمتنع الغنة
- (لاقبل لهم) النمل، (جعل لكم) النحل، (أنه هو أغنى وأقنى) (وأنه هو) الآخرين في النجم: حكمهم مثل حكم (لذهب بسمعهم)
- إدغام (كتاب بأيديهم) _____ تمتنع الغنة
- إدغام (كتاب بأيديهم) + المد _____ إدغام (اتخذتم)
- إدغام (كتاب بأيديهم) + قصر _____ إظهار (اتخذتم)
- إدغام (كتاب بأيديهم) + قصر _____ حذف هاء السكت في نحو (العالمين)
- الأزميري: إظهار (الكتاب بأيديهم) + قصر _____ تمتنع عدم الغنة
- إدغام (اتخذت) + هاء سكت (العالمين) ونحوه _____ الغنة فقط

- (أنه هو) المواضع الأربعة:

- إظهار الكل
 - إدغام الكل
 - إظهار الأولين مع إدغام الآخرين
- لكن: إظهار الكل + قصر _____ إثبات همز الوصل مع ضم اللام في (عاداً الأولى) عند الابتداء.

إدغام الكل _____ إثبات همز الوصل مع ضم اللام في (عاداً الأولى) عند الابتداء

- (أنتكم لتشهدون): ثلاثة أوجه:

● تسهيل قصر المنفصل ومدّه

● تحقيق مد المنفصل

- إدغام كبير _____ يمتنع إبدال (أئمة)

- هاء السكت في جمع المذكر _____ يمتنع إبدال (أئمة)

- (يشاءُ إلى) ونحوها وجه التسهيل يكون على الغنة فقط.. وقد مر معنا أنه يشترك بهذا مع الأصهباني.

- أبو الطيب عن رويس: (له التوسط في المنفصل وعدم الغنة)

إبدال باب (الآن) والإسقاط، الصاد الخالصة في باب (أصدق)، الوصل في همز (أجمعوا)

يونس مع فتح الميم، هاء السكت في (عم)، تخفيف (فتحننا) الأنعام والأعراف واقتربت.

التشديد في (سجرت)، الضم في (ليضلوا) إبراهيم، الضم في (ليضل) الحج والزمر، إثبات

الياء في (ياعبادي فاتقون) الزمر، إظهار ما اختص بإدغامه نحو (أنزل لكم)، فتح (ياعبادي لا

خوف) الزخرف، الخطاب في (تفعلون) الشورى، الإخبار في (أعجمي)، تخفيف (وما نزل

الحديد، تنوين (سلاسل)، عدم الغنة، الخطاب (كما يقولون) الإسراء، تذكير (يسبح

الإسراء، مد المنفصل، خفض (عالم الغيب) عند الابتداء في المؤمنون، إدغام باب (اتخذ).

- غنه رويس _____ حذف هاء نحو (عليّ، عليهنّ،..)

- هاء السكت (ثم) الظرفية _____ قصر + إظهار

- هاء السكت في ألفاظ الندبة الثلاثة (ياويلتي، ياحسرتا، يأسفا) _____ قصر

- إدغام رويس _____ يتعين إثبات هاء الندبة في الألفاظ الثلاثة

- حذف هاء السكت في الكلمات الثلاث _____ تمتنع الغنة + القصر

- غنة + قصر _____ هاء سكت في (عم، فيم، لم، بم، مم)

- صاد خالصة في نحو (تصديق) _____ ترك هاء سكت في نحو (العالمين)

- هاء سكت نحو (العالمين) لا يأتي إلا على _____ قطع (فاجمعوا أمركم)

- هاء سكت نحو (العالمين) لا يأتي إلا على _____ تسهيل نحو (السوء إن) + قصر
- إدغام (جعل لكم) لا يأتي إلا على _____ عدم هاء السكت في غير (عم، هنّ) ونحوهما
- الإدغام الناقص في (نخلقكم) لا يأتي إلا على _____ هاء نحو (المرسلين)
- إدغام كبير لا يأتي إلا على _____ إشماء باب (أصدق)
- إدغام كبير لا يأتي إلا على _____ تسهيل نحو (يشاء إلى)
- إدغام كبير لا يأتي إلا على _____ فتح ياء وضم قاف (يَنْقُض) كهف
- اختلف عن رويس في (يلههم) (يعنهم) النور، (قهم عذاب) غافر، (قهم السيئات)
- ضم الأربعة الجمهور وكسرهما النخاس أما الحمامي من طريق الهذلي عن النخاس:
- ضم الأربعة عدا (وقهم عذاب)
- وبالتالي: إدغام كبير لا يأتي مع الوجه الأخير (ضم الجميع عدا قهم العذاب)
- الإظهار في باب (الاتخاذ) لا يأتي مع (ضم الجميع عدا قهم العذاب)
- إدغام كبير لرويس _____ إثبات ياء (ياعبادي فاتقون) الزمر
- إدغام كبير لرويس _____ صلة حرفي (يره)

٢- روح:

عنه طريقان أخذهما ابن الجزري: ابن وهب، الزبيري أخذاه عنه.
وعن ابن وهب طريقان: المعدل (أبي العباس التميمي)، حمزة بن علي.
وعن الزبيري طريقان: غلام بن شنبوذ، ابن حبشان.
وطريق الدرة: ابن وهب من طريق المعدل وربما يمكن القول حمزة بن علي أيضا لأنه من
طرق ابن سوار في المستنير وهو من الكتب التي اعتمدها ابن الجزري في التحرير .

- الإدغام الكبير _____ تتعين الغنة في اللام والراء
- الغيب في (ولا يظلمون فتيلاً) لا يأتي إلا على _____ إظهار + ترك غنة
- يجوز في الإدغام الكبير لروح المد والقصر (وهذا على التحقيق)
- قصر _____ إثبات ألف (سلا سلا) وقفاً

- مد _____ إسكان لام (سلاسل) وقفاً
- إدغام كبير لا يأتي إلا على _____ إثبات ألف (قوارير) وقفاً
- (إدغام كبير + مد) لا يأتي إلا على _____ إسكان لام (سلاسل) وقفاً
- إدغام ناقص لا يأتي إلا على _____ عدم هاء السكت في الجميع
- خطاب (بل لا تكرمون) وما بعدها في المواضع الثلاثة لا يأتي إلا على _____ مد + إظهار مد + إدغام



١- خلف في اخياره

عنه راويان: إسحاق، إدريس وأخذا عنه.

١- إسحاق:

عنه أربعة: السوسنجردي، بكر بن شاذان اللذان أخذوا عن ابن أبي عمر وهو عن إسحاق.

محمد بن إسحاق والبرصاصي وأخذا عنه مباشرة.

وطريق الدرّة والتحبير: السوسنجردي عن ابن أبي عمر عنه وربما أيضا طريق بكر بن شاذان عن ابن أبي عمر لأنه من طرق ابن سوار في المستنير وكذلك أبي بكر الخياط وهما من الطرق التي اعتمد عليها ابن الجزري في التحبير، وكذلك طريق البرصاصي يمكن القول به لأنه عند ابن خيرون في كتابيه وهو عند أبي العز القلانسي وهم ممن اعتمد كتبهم في التحبير.

٢- إدريس:

عنه أربعة طرق: الشطي، المطوعي، أبو بويان، القطيعي وهم أخذوا عن إدريس مباشرة.

وطريق الدرّة هو: المطوعي والقطيعي.

- لا يوجد لخلف روم في (تأمننا).. وقد مر معنا أنه يشترك بهذا مع الأصبهاني.

- شطي عن إدريس: سكت على ساكن مفصول بخلف، ضم يعكفون، ضم (أذن)

غيب (يحبس) الأنفال والنور

أمال (رؤيا) المنكر

- السكت العام لأدريس من طريق المطوعي فقط، والسكت العام من طريق المطوعي جائز

وليس متعين.



إيضاحات على نحريرات الطيبة

في الختم نذكر هنا خلاصة هامة في التحريرات وهي تشير إلى الأوجه الإجمالية العامة التي تزيدها الطيبة وتحريراتها على الشاطبية والدرة وبالتالي سنذكر الأوجه العامة التي زادتها عن كل راو وقارئ وبالتالي تلخص الأوجه التي يأتي بها من يقرأ ختمة بزيادات الطيبة وتحريراتها دون استطراد في التفاصيل:

نقصد بالغنة: غنة النون عند اللام والراء.

❖ أهم التحريرات التي يحتاجها من يجمع القراءات:

- ذكرنا أهم التحريرات المتعلقة باجتماع المد المنفصل والمتصل .
- لا تأتي الغنة على الإشباع في المنفصل (للأزرق وحمزة وابن ذكوان).
- إمالة (جاء، شاء) لهشام من طريق الداخوني لذلك هي على التوسط فقط.
- إمالة ذات الراء لابن ذكوان هي من طريق الصوري لذلك تأتي على التوسط فقط.
- الإدغام الكبير لا يأتي مع الهمز لأبي عمرو إلا استثناءات نادرة.
- الإدغام الكبير يأتي على القصر فقط لأبي عمرو.
- سكت ابن ذكوان لا يأتي إلا على إشباع المتصل، ثم سكته الخاص يكون على التوسط في المنفصل فقط، أما العام فهو على التوسط والإشباع.
- سكت حفص الخاص يكون على توسط المتصل والمنفصل أما العام فهو على توسط المنفصل وإشباع المتصل.
- سكت إدريس الخاص يكون على التوسط في المنفصل أو إشباعه وليس له إلا توسط المنفصل، أما العام فهو على إشباع المتصل فقط.
- الإدغام الكبير لرويس يكون على قصر المنفصل فقط وإشباع المتصل.
- الإدغام الكبير لروح يأتي على القصر والتوسط في المنفصل على التحقيق على توسط وإشباع المتصل.
- يتعين مع الإدغام الكبير الغنة لرويس في اللام فقط وتمتنع الراء.

- تتعين مع الإدغام الكبير الغنة في الام والراء لروح.

فالذي يجمع من طريق الطيبة عندما يصل إلى كل حكم أو كلمة فيها وجهان أو أكثر عليه أن يرجع إلى التحريات المتعلقة بالقارئ أو الراوي المقصود، وهذه الإيضاحات في الباب التالي هي أمور تسهيلية للطالب المبتدئ في جمع الطيبة مع تحرياتها.



خلاصة مخنصرة عن التحريرات للنسهيل لكل راو

▪ قالون:

طريقاه المشهوران المشرقية والمغربية التي اعتمدها ابن الجزري بناء على الكتب التي اعتمدها في النشر وطيبته:

أبو نشيط، الحلواني:

قصر — عدم صلة الميم — غنة.. زيادة

— عدم صلة ميم — بلا غنة

قصر — صلة ميم — غنة.. زيادة

قصر — صلة ميم — عدم غنة

توسط — عدم صلة — غنة.. زيادة

— عدم صلة — بلا غنة

توسط — صلة ميم — غنة.. زيادة

— صلة ميم — عدم غنة

وبالتالي الزيادات هي:

قصر — عدم صلة — غنة

قصر — صلة — غنة

توسط — عدم صلة — غنة

توسط — صلة — غنة

وعند زيادة فرش أو أحكام همزتين وتحريرات خاصة بهم تأتي بكل الأوجه عدا الوجه المنوع أو تأتي بما فيه اختصاص.

مع الانتباه إلى تحريرات مايلي عند المرور بها:
(هؤلاء إن) (الشهداء إذا) (التلاق ي) (التناد ي) (يس والقرآن)
وكل كلمة في الفرش فيها وجهان.
والإمالة له نفس إمالات قالون عدا أنه يميل (التوراة)

• تحريرات ورش عن نافع:

طريقاه المشهوران المشرقية والمغربية التي اعتمدها ابن الجزري بناء على الكتب التي
اعتمدها في النشر وطيبته:
الأزرق، الأصفهاني
وهما أكثر طريقين بينهما فروق عن راو واحد - أي ورش -

الأزرق عن ورش:

له أحكام ورش التي في الشاطبية نفسها، ليس له غنة عند اللام والراء
التحريرات التي له تتلخص في:
- بدل عادي (آمنوا) + بدل مغير (من آمن):
قصر قصر
توسط توسط
قصر وتوسط
قصر وطول طول

وإذا كان البدل المغير قبل يصبح:

قصر المغير — عليه ثلاثة البدل المحقق
توسط المغير — عليه توسط المحقق
طول المغير — عليه طول المحقق

- بدل + شيء:

- قصر بدل ——— توسط لين (شيء)
قصر بدل ——— إشباع لين (شيء).. ممنوع
توسط ——— بدل توسط لين (شيء)
————— إشباع لين (شيء).. ممنوع
إشباع ——— بدل توسط (شيء)
————— إشباع (شيء)
وهي نفس تحريرات الشاطبية.

وبصورة أخرى إذا تقدم (شيء) على البدل يأتي: توسط (شيء) ثلاثة البدل طول (شيء) طول البدل.

- بدل + لين غير (شيء):

- قصر بدل ——— قصر وتوسط اللين.
توسط بدل ——— قصر وتوسط اللين
طول بدل ——— قصر وطول اللين
وبالتالي يأتي القصر على كل درجات البدل هنا.

وبصورة أخرى إذا تقدم اللين: قصر اللين ثلاثة البدل
توسط اللين ——— ثلاثة البدل
طول اللين ——— طول البدل

- بدل مغير + شيء:

- قصر بدل ——— توسط وطول.. والطول زيادة على البدل غير المغير
توسط بدل ——— توسط
طول بدل ——— توسط وطول

وبصورة أخرى إذا تقدم (شيء):
توسط (شيء) ————— ثلاثة البدل
طول (شيء) ————— قصر وطول.. والقصر زيادة

- بدل مغير + لين غير (شيء): وهذه الأحكام كلها تزيد على الشاطبية
قصر بدل ————— قصر وتوسط وطول
توسط بدل ————— قصر وتوسط
طول بدل ————— قصر وتوسط وطول

وبصورة أخرى إذا تقدم اللين:
قصر لين ————— ثلاثة البدل
توسط لين ————— ثلاثة البدل
طول ————— طول وقصر البدل

- شيء + لين:
إما التسوية بينهما أو القصر على توسط شيء وطوله.
توسط (شيء) ————— توسط وقصر اللين
طول (شيء) ————— قصر وطول اللين

وبصورة أخرى إذا تقدم اللين:
قصر اللين ————— توسط وطول (شيء)
توسط اللين ————— توسط (شيء)
طول اللين ————— طول (شيء)

- اجتماع بدل عادي أو مغير + (إسرائيل أو آلان في يونس أو الأولى)
قصر بدل قصر (إسرائيل وأختيها)

توسط بدل قصر وتوسط (إسرائيل..)
طول بدل توسط وطول (إسرائيل..)

أما إذا تقدمت إسرائيل أو أختيها:

قصر إسرائيل ——— ثلاثة البدل

توسط إسرائيل ——— توسط البدل

طول إسرائيل ——— طول البدل

وتوسط وطول (إسرائيل) زيادة على الشاطبية وتفصيل تحريرات كلمة (آلآن) ذكر في باب المدود.

- يمكن أن تنفرد كل من (إسرائيل، الآن، الأولى) عن أختيها وتتركب الأوجه لكن يمتنع:

قصر الآن ——— يمتنع توسط (إسرائيل)

قصر الآن أو الأولى ——— يمتنع طول (إسرائيل) + تقليل ذات الياء

قصر إسرائيل فقط من البدل ——— يتعين تقليل

وهذه الأحكام زيادة على الشاطبية.

- اجتماع بدل عادي أو مغير + ذات ياء

قصر ——— فتح وتقليل (والتقليل من ابن بليمة وهو زيادة على الشاطبية)

توسط ——— فتح وتقليل.. والفتح زيادة على الشاطبية

طول ——— فتح وتقليل

وبصورة أخرى إذا تقدمت ذات الياء:

فتح ——— ثلاثة البدل

تقليل ——— ثلاثة البدل

- اجتماع (شيء) أو لين مع ذات ياء تتركب الأوجه كما إن للأزرق هنا:
- وجه تفخيم للراء المفتوحة قبلها كسر أو ياء.
- وجه تفخيم للراء المفتوحة قبلها ياء لين.
- وجه تفخيم للراء المضمومة قبلها كسر أو ياء أو سكون بعد ياء أو كسر.

- مذاهب الراء المضمومة بعد كسر أو ياء للأزرق هي:

- ترقيق مطلق
- تفخيم مطلق
- تفخيم (عشرون وكبر) فقط
- تفخيم (عشرون وكبر وخير وياها.. أي راء مضمومة بعد ياء لين)

وهنا نشير لتنبهات هامة تتعلق باجتماع:

- البدل + ذات ياء + راء مضمومة بعد كسر أو ياء
- قصر ————— تقليل (ابن بليمة) ————— ترقيق
- تقليل (ابن بليمة) ————— تفخيم (عشرون وكبر وخير وياها)
- فتح ————— ترقيق
- فتح ————— تفخيم كل الراءات المضمومة
- توسط ————— تقليل ————— ترقيق الكل
- تقليل ————— كل المذاهب عدا تفخيم (عشرون وكبر) فقط
- فتح ————— ترقيق
- فتح ————— كل المذاهب
- طول ————— تقليل ————— ترقيق
- تقليل ————— تفخيم الكل
- فتح ————— ترقيق
- فتح ————— كل المذاهب

والترقيق هو الذي ذكر في الشاطبية، وله تحريرات بين أحكام هذه الرءاءات والبءل وذاء الباء
قء فءصء.

- القصر والفاء فيأتي عليه فءخيم كل الرءاء المضمومة أو الفءيق.
- وكذلك على الطول مع الفءيل يأتي فءخيم كل الرءاء المضمومة أو الفءيق.

وبالفءالي: فءعين الوءهان (قصر وفءح، طول وفءيل) على مذهب من فءم كل الرءاءات
المضمومة.

أما على مذهب من فءم (عشرون، كبر) فقط فءعين (الفءح فقط).

- كما إن هناك وءه فءيق في اللام المفاءوءة بعء (طاء، ظاء) وهنا فءيرات:

- فءيق اللام بعء الطاء ————— فءمع فءخيم الرءاء المضمومة.
- فءيق اللام بعء الطاء ————— فءمع فءخيم الرءاء المضمومة.
- فءيق اللام عءء الوقف (بعء صاء، طاء، ظاء) ————— فءمع فءخيم الرءاء المضمومة

- فءخيم راء منصوبة بعء كسر أو وفاء أو سكون قبله كسر والمنصوبة المنونة (ذكراً)
————— فءمع فءخيم المضمومة.

مع أن كلمات (ذكرك، وزرك، ذراعاء، سراعاء، ذراعفاء) لها حكم إضافف فلفراع ففما سبق.

- فوسط ومء لفن ففر ففاء ————— فءمع فءخيم الرءاء المضمومة

- مء (ففاء) + فءح ذاء ففاء ————— فءمع فءخيم المضمومة

بالنسبة للراء المنصوبة المنونة:

- ١- فءيق مطلقاً.. يأتي عليه كل الاحءمالات فف البءل وشففا وذواء الففاء
- ٢- فءخيم الرءاء المنصوبة مطلقاً ————— قصر + فوسط فففاً فقط + فءح + فسهفل
(ءأنذرهم، ءأشكر)

_____ إشباع + توسط شيء فقط + فتح وتقليل +

تسهيل (أنذرهم، وأشكر)

أي هذا المذهب يمتنع عليه توسط البدل

٣- تفخيم ما بعد ساكن صحيح وقفاً ووصلاً عدا (صهرا)

_____ مد بدل + توسط اللين ومدّه + فتح

أي يأتي هذا المذهب على المد والفتح فقط

٤- تفخيم ال (٦) كلمات فقط أي ذكراً وأحواتها _____ يمتنع قصر البدل + تقليل

٥- تفخيم ال ٦ كلمات عدا (صهرا) مع تفخيم غيره وصلاً وترقيقه وقفاً:

مد بدل + توسط ومد لين + فتح ذوات الياء..

أي يأتي هذا المذهب على مد البدل وفتح ذات الياء

٦- ترقيق ال (٦) كلمات _____ يمتنع الفتح + توسط البدل

والكلمات الستة هي: ذكراً، سترأ، وزراً، حجراً، صهراً، إمرأ.

إذاً تقدمت الراء المنصوبة المنونة:

- تفخيم كلمة من من الستة غير صهراً يأتي: المذهب (٤) (٢) (٣) (٥)
- تفخيم (صهرا) ويكون معها الكلمات الستة يأتي: المذهب (٤)
- تفخيم كلمة غير الستة يأتي: مذهب (٢) (٥)
- الترقيق يأتي عليه كل احتمالات البدل واللين وذوات الياء إلا أن ترقيق باب (ذكرا) لا يأتي عليه: توسط + فتح.
- تفخيم المضمومة يأتي على كل أنواع البدل الثلاثة لكنه يتأثر بذات الياء وتكون هناك تحريرات.
- لا يأتي تفخيم الراء المنصوبة على التوسط في البدل، ويأتي على القصر والطول لكنه يتأثر ب (شيء) والتقليل.
- تفخيم راء مفتوحة بعد ساكن + طول البدل _____ يمتنع تفخيم الراء المضمومة
- إبدال (أنذرهم) _____ تفخيم الراء المضمومة وصلاً

- ترقيق لام مفتوحة بعد ظاء ——— يتعين طول البدل + فتح + لا يوجد تفخيم منصوبة وقفاً.

ترقيق لام مفتوحة بعد ظاء ——— يتعين إبدال نحو (الآن)
وهذه هي القواعد العامة للراءات مع وجود تحريرات لكلمات خاصة فيها راء مفتوحة ضمن التنبيهات.

- عند الوقف على راء مفتوحة بعد ياء ساكنة مع وجود ياء بعد ياء في نفس المقطع ولم يوقف عليها تتركب الأوجه بين التفخيم والترقيق باستثناء ترقيق التي لم يوقف عليها مع تفخيم التي وقف عليها (يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً)

- ترقيق اللام المفتوحة بعد طاء ٤ مذاهب:

قصر بدل + فتح ذات وتقليل ذات الياء + تفخيم الراء المضمومة + ترقيق المنصوبة
قصر بدل + فتح وتقليل ذات الياء + ترقيق الراء المضمومة + تفخيم المنصوبة
توسط البدل + فتح وتقليل ذات الياء + تفخيم المضمومة + ترقيق المنصوبة
طول البدل + تقليل + تفخيم راء مضمومة + ترقيق المنصوبة

- إذا اجتمعت لا مفتوحة بعد طاء مع لام مفتوحة بعد ظاء تتراكب الأوجه بينهما في الترقيق والتفخيم لكن لا يتم ترقيقهما معاً
أي يمتنع ترقيق اللام بعد الطاء مع ترقيق اللام بعد الظاء
كما يمتنع اجتماع تفخيم الراء المضمومة مع الراء المنصوبة المنونة.

- ترقيق اللام المفتوحة بعد ظاء لا يأتي إلا على ——— الطول في البدل.
- ترقيق اللام المفتوحة بعد طاء يأتي على كل أنواع البدل لكن لا يأتي على (طول + فتح ذات ياء)

مع الانتباه إلى التحريرات فيما يلي:

(جاء آل) يأتي وجه التسهيل فيها مع إبدال أمثالها من الهمزتين، (إسرائيل البدل) (عادا الأولى) (سوعات) (ها، يا) (مريم، يا: ياسين)، (أرأيت، أرأيتم) (صلصال) تفخيم اللام وترقيقها، راء (إرم) (محيي) إسكان وفتح الياء، (نخلقكم) الإدغام الكامل والناقص، كل راء مفتوحة بعد كسرة أو ياء خاصة راء: عشيرتكم ومراء وافتراء وحذركم وإجرامي وحصرت وطهرا وساحران وتنتصران والإشراق، هؤلاء إن، البغاء إن، هاأنتم أ إدغام يلهث، أئمة، البغاء إن، فرق، كتابيه.

وكل كلمة في الفرش فيها وجهان.

الأصبهاني عن ورش:

قصر منفصل _____ (صلة قبل الهمز فقط) _____ غنة

_____ (صلة قبل الهمز فقط) _____ بلا غنة

توسط منفصل _____ (صلة قبل الهمز فقط) _____ غنة

توسط منفصل _____ (صلة قبل الهمز فقط) _____ بلا غنة

وبالتالي الأصبهاني يذهب مع قالون أثناء قراءة قالون من الشاطبية إلا إذا وجد في الآية همز ساكن فالأصبهاني يبدله فهنا يجب إعادة الأوجه كلها عند وجود همز ساكن.

كذلك إذا وجدت صلة ميم قبل الهمز فهنا يأتي:

قصر _____ عدم صلة ميم جمع عادية _____ صلة ميم جمع قبل همز

توسط _____ عدم صلة ميم جمع عادية _____ صلة ميم جمع قبل همز

أما قالون فيجب جمع الصلتين .

فالذي يجمع زيادات الطيبة:

إذا لم توجد في الآية صلة ميم ولا همز ساكن يذهب الأصبهاني مع قالون بأوجهه في الطيبة والشاطبية.

إذا وجدت همزة ساكنة تعاد أوجه قالون كلها التي من الشاطبية وزيادات الطيبة مع الإبدال.

إذا وجدت صلة ميم (ليس بعده همز) لوحدها يذهب مع قالون.

إذا وجدت ميم جمع قبل همز لوحدها يذهب مع قالون.

إذا وجدت صلة ميم ميم عادية مع صلة ميم بعدها همز تعاد الأوجه كلها مع صلة ميم قبل الهمز فقط.

فالذي يجمع الزيادات:

يأتي أولاً لقالون بزياداته ثم بما يمكن أن يزيده الأصبهاني ونشير هنا أن للأصبهاني نفس إمالات قالون باستثناء (التوراة) فله الإمالة فقط

مع الانتباه للكلمات التالية:

نون والقلم، يشاء إلى، تأمنا، يلهث ذلك، أئمة، اللاء، يس والقرآن، نخلقكم، ها أنتم هؤلاء.

وكل كلمة في الفرش فيها وجهان.

▪ ابن كئيد:

البزي:

قصر المنفصل _____ صلة _____ غنة _____ هاء سكت (فلم وأخواتها).. ممنوع
_____ صلة _____ غنة _____ عدم هاء سكت... زيادة
_____ صلة _____ بلا غنة _____ هاء سكت
_____ صلة _____ بلا غنة _____ عدم هاء سكت... زيادة

فالبزي يذهب مع أوجه قالون على القصر باستثناء حالة وجود هاء السكت التي في الشاطبية أيضاً.

وتمتنع للبزي الغنة على هاء السكت في (فلم وأخواتها).

مع الانتباه للكلمات التالية:

خطوات، التاءات المضارعة المشددة، ولا أدراكم، لا أقسم، إسكان (ولي دين)، يس والقرآن، ضم وفتح (تسأل)، سلا سلا وقفاً، رأفة، لينذر، أنفا، شركائي.

قنبل:

يذهب مع أوجه قالون وقنبل، هو ليس عنده هاء سكت فيما ذكر.

مع الانتباه للكلمات التالية:

ميكائيل، الصراط، يسط، بسطة، نرتع، يتقي، رأفة، آتاني سورة المنل، جاء أمرنا، أن لعنة، (لنديقهم) الروم، (وما ألتنتاهم)، المصيطنون ومصيطن، أن رآه، (آمنتهم) طه، (النشور آمنتهم) (فرعون آمنتهم)، ها أنتم، بما تقولون الفرقان، أأعجمي، ضم وكسر التنوين لثالث، (حيي) الأنفال، خشب، سلا سلا.
أي كل كلمة في الفرش فيها وجهان.

▪ أبو عمرو البصري:

لا يجتمع المزمع مع الإدغام الكبير.

رؤس الأي وفعلى:

فتح الاثنين أو تقليل الاثنين، أو تقليل رؤوس الآي فقط.
لكن هنا نشير إلى زيادات إمالات البصري وقد مرت:

- فعلى: تقليل + فتح..الفتح زيادة
- رؤوس الآي (التي ليس فيها راء): تقليل + فتح..الفتح زيادة
- رؤوس الآي التي فيها راء: إمالة فقط.
- الدنيا: تقليل + فتح + إمالة (الفتح والإمالة زيادة).. وهذه عن الدوري فقط.
- أما السوسي فالفتح والتقليل.
- الناس: (للدوري) إمالة + فتح (الفتح زيادة).. أما السوسي فله الفتح فقط.
- الجار: (للدوري فقط) فتح + إمالة (الإمالة زيادة)
- أنى، وىلى، ياحسرتا، يا أسفى: تقليل + فتح (الفتح زيادة)
- متى، بلى، عسى: فتح + تقليل (التقليل زيادة)

وهذه الكلمات في البندين الأخيرين نطلق عليها الألفاظ السبعة.

الدوري:

قصر ——— إدغام كبير ——— غنة.. زيادة
———— إدغام كبير ——— عدم غنة.. زيادة (لكنه يذهب مع السوسي من

الشاطبية)

قصر ——— عدم إدغام كبير ——— غنة.. زيادة
———— عدم إدغام كبير ——— بلا غنة
توسط ——— إدغام كبير ——— غنة.. ممنوع (لا يأتي التوسط على الإدغام الكبير)

_____ إدغام كبير _____ بلا غنة.. ممنوع
 توسط _____ بلا إدغام كبير _____ غنة.. زيادة
 _____ بلا إدغام كبير _____ بلا غنة
 فهنا خمس زيادات.

مع الانتباه لأحكام الإمالة المتعلقة ب (فعلى وذوات الرء والناس والدنيا وموسى وعيسى ويحيى) وأهم هذه التحريرات:

الأحكام العامة للإمالات:

- ١ - غنة + قصر _____ تقليل فعلى ورؤس الآي
 غنة + قصر _____ فتح فعلى وؤس الآي باستثناء دنيا ففيها إمالة
- ٢ - مد + تقليل فعلى _____ تحقيق الهمز فقط
- ٣ - إمالة (الناس) _____ تمتنع الغنة
- ٤ - إمالة (دنيا) _____ تمتنع إمالة (الناس)
- ٥ - إمالة دنيا _____ فتح (فعلى ورؤوس الآي)
- ٦ - مد + إبدال _____ تمتنع إمالة (دنيا)
- ٧ - (أن) يمكن أن تنفرد بالتقليل عن غيرها دون باقي الألفاظ السبعة أو تقليل (أن، ياويلتى) أو (أن، ياويلتى، ياحسرتا، يا أسفا).
- أو هذه الأربعة الأخيرة إضافة إلى (بلى ومتى) أو تقليل الجميع أي إضافة إلى (عسى) بالتالي على تقليل (أن) لوحدها يأتي على باقي الألفاظ السبعة الفتح والتقليل.
 ويأتي على تقليل أن وأحواتها _____ فتح وتقليل (فعلى ورؤوس الآي).
- ٨ - تقليل فعلى _____ تقليل (متى وبلى) لكن تقليل (متى وبلى) يأتي عليه فتح (فعلى)
- ٩ - تقليل رؤوس الآي _____ تقليل (متى، بلى)
- ١٠ - إذا اجتمعت (فعلى) مع (موسى عيسى يحيى): من الممكن أن تنفرد هذه الأسماء الثلاثة بالتقليل وليس العكس.
 تتراكم أحكام الإمالة المذكورة للبصري إلا ما ذكر ويذكر من استثناءات.

- ١١ - إمالة دنيا ——— يمتنع إمالة (الناس)
١٢ - فتح فعلى ——— يجب فتح (الناس)
١٣ - إمالة (دنيا) ——— فتح فعلى ورؤوس الآي
١٤ - تقليل (بلى، متى) ——— لا تمال دنيا مطلقاً

مع الانتباه للكلمات التالية:

الهمزتين المكسورتين بين كلمتين، أرني، راء الجزم (الإظهار والاختلاس)،
(بلى ومتى) مع الهمز، (يا حسرتا) مع أوْنبثكم ونحوه من الهمزتين، (بلى، متى) مع الغنة،
إجمالاً الألفاظ السبعة، (موسى، عيسى، يحيى)، فعلى + أنى وكل كلمة في الفرش فيها وجهان

السوسي:

يذهب مع أبي عمر الدوري.
لكن له (فتح فعلى) + تقليل رؤوس الآي ——— تمتنع الغنة.
مد + عدم غنة ——— يتعين فتح (وترى الذين) ونحوه
للسوسي عند الوقف على الكلمة التي فيها راء متطرفة مكسورة (النار، الدار، الحمار..).
أو عند الإدغام الكبير (النار ربنا، الأبرار لفي..).
في الألف الفتح والإمالة والتقليل.

- مد + ترك غنة ——— فتح (وترى الذين) ونحوه
- الوقف على (القهار) وأمثالها ثم البدء (وترى المجرمين)
فتح (وترى المجرمين) ——— إمالة، فتح، تقليل (القهار)
أو فتحهما أو إمالتهما.
- إمالة (وترى) + فتح على المد والقصر.

مع الانتباه للكلمات التالية:

(بارئكم) وبابه مما فيه اختلاس وإسكان علماً أن المد يمتنع مع الاختلاس، (الشهداء إذا) (القهار + وترى المجرمين ونحوه)، به السحر، ترقيق فرق، أفلا يعقلون القصص، إدغام راء الجزم (يغفر لكم)، بارئكم للدوري والسوسي، (قهار + وترى المجرمين)، فبشر عباد، وليي وكل كلمة في الفرش فيها خلاف.

▪ ابن عامر:

هشام:

قصر _____ غنة _____ وقف على الهمز المتطرف بالتسهيل .. منع
_____ غنة _____ تحقيق الهمز المتطرف..... زيادة
_____ بلا غنة _____ تسهيل متطرف..... منع
_____ بلا غنة _____ تحقيق المتطرف..... زيادة
توسط _____ غنة _____ تسهيل متطرف..... زيادة
_____ غنة _____ تحقيق متطرف..... زيادة
_____ بلا غنة _____ تسهيل متطرف
_____ بلا غنة _____ تحقيق متطرف..... زيادة

- التسهيل على المد فقط.

- إمالة (جاء، شاء، زاد، خاب) على المد فقط.

- إمالة (آنية، إناه، عابدون) تأتي على القصر.

مع الانتباه للكلمات التالية:

إدغام (فبذئها، اذهب فإن)، الهمزتين المفتوحتين (أئنكم)، نسخ، ولا تحسبن الذين قتلوا، لو أطاعونا، وإن يكن مية، المعز، فلا تسألن (الكهف)، ولا تتبعان، حرف، أفلا يعقلون

(يس)، مشارب، خطأ، هئت، حذرون، فرق، تعملون (النمل)، لعناً كبيراً، منسأته، إلياس، تنوين (قلب)، أذهبتهم، كرها، بخالصة، لما متاع، كي لا يكون، يفصل بينكم، سلاسلا، قواريرا، وما تشاؤون، فاكهين، أرهطي، أفئدة، مالي لا أعبد، يخصمون، لي نعمة، ثم كيدوني، أعجمي، أن كان ذا، قال فرعون آمنتم، عذاب بئس، أئنا، أئنك، أئنكم. وهذه الكلمات تقرأ بوجهين مع الانتباه لكل كلمة فيها وجهين.

ابن ذكوان:

تحريراته بين المنفصل والغنة والسكت العام والخاص، العام على المفصول والموصول أما الخاص فعلى المفصول و(ال) التعريف و(شيء، شيئاً).

توسط المنفصل _____ غنة _____ عدم سكت خاص عدم سكت عام..زيادة

_____ غنة _____ سكت خاص عدم... زيادة

_____ غنة _____ سكت سكت عام... ممنوع

_____ بلا غنة _____ عدم سكت خاص عدم سكت عام

_____ بلا غنة _____ سكت خاص عدم سكت عام.. زيادة

_____ بلا غنة _____ سكت خاص سكت عام... زيادة

إشباع المنفصل _____ غنة _____ عدم خاص عدم عام.. لا تأخذ به

_____ غنة _____ سكت خاص سكت عام.. ممنوع

_____ غنة _____ سكت خاص سكت عام.. ممنوع

_____ بلا غنة _____ عدم خاص عدم عام.. زيادة

_____ بلا غنة _____ سكت خاص عدم عام.. ممنوع

_____ بلا غنة _____ سكت خاص سكت عام.. زيادة

وبالتالي لا تأتي لابن ذكوان بوجه الإشباع في المنفصل مع غنة.

وإشباع المنفصل لابن ذكوان هو من طريق النقاش فقط.

توسط _____ سكت عام وخاص وعدم

طول _____ سكت عام وعدم

أو:

سكت ساكن مفصول ——— يمتنع الطول
السكت الخاص فقط ——— لا يوجد غنة إلا على التوسط وهي لابن الأخرم.

إمالات لابن ذكوان زادتها الطيبة:

- وجه إمالة قبل الراء المتطرفة المكسورة
- وجه إمالة للألف في ذوات الراء المكررة.
- وجه إمالة في (كافرين)
- شاربين، الحواريين وجه إمالة
- (خاب) وجه إمالة.
- الطول ——— (كافرين + ذات راء) فتح فقط.. وبالتالي على الطول الفتح فقط فيهما.
- إمالة ذات راء + إمالة كافرين ——— توسط فقط
- تتركب أوجه كافرين وذات الراء، لكن لا يوجد إمالة كافرين دون ذات راء.
- اجتماع ماضي ثلاثي + ذات راء مع ألف مقصورة:
- فتحهما، إمالتهما، فتح الثلاثي وإمالة ذات الراء (افتري) وهذا لا يوجد عليه غنة.
- كل ما أميل بخلف عن النقاش يأتي على التوسط باستثناء حمارك والحمار فالخلف فيهما مع التوسط والطول.

مع الانتباه لما يلي:

(يؤده، نصله نؤته، نوله يتقه، ألقه)، يرضه، أفنّده، آلآن، أئذا ما مت، أسجد، أعجمي،
إذ دخلوا، إذ دخلت، ولقد زينا، أنبتت سبع، إدغام ت في ث، أورثتموها، يس والقمرآن،
إمالة زاد، بسطة، يبسط، حمارك، الحمار، إمالة عمران، إمالة الحراب، إمالة، رآه، رآها، رآك،
مزجاة، أدراك، أدراكم، أيضاً: إمالة الحواريين، للشاربين، يلقاه، إكراههن، الإكرام، مشارب
وكل كلمة من الفرش فيها خلاف: أفلا يعقلون (يس)، ضم التنوين لثالث (حبيثة اجتثت)،
إبراهيم، يبسط، بسطة.

■ عامه:

شعبة:

لا زيادات أساسية تذكر.

مع الانتباه لتحريرات كل كلمة له فيها خلاف.. ومنها إمالة حرفي (رأى)
وإمالة: (بلى، وجه فتح (أدراك، أدراكم) وجه إمالة (يا بشرى)، وجه إمالة نون (نأى)،
وجه فتح (سوى، سدى، رمى)

حفص:

تحريراته بين المد والقصر السكت العام والخاص وعدمه والغنة.

قصر _____ غنة _____ سكت عام.. ممنوع السكت على القصر

_____ غنة _____ عدم سكت.. زيادة (من الكامل)

_____ بلا غنة _____ السكت .. يمتنع

_____ بلا غنة _____ بلا سكت.. زيادة

توسط _____ غنة _____ سكت عام.. زيادة

_____ غنة _____ سكت خاص.. زيادة

_____ غنة _____ عدم سكت.. زيادة

_____ بلا غنة _____ سكت عام.. زيادة

_____ بلا غنة _____ سكت خاص.. زيادة

_____ بلا غنة _____ بلا سكت

فالسكت عند حفص لا يكون إلا على المد.

وقد فصلنا سابقاً وقلناً:

- سكت مفصول لا يأتي إلا على توسط منفصل ومتصل.
- سكت عام لا يأتي إلا على توسط منفصل وإشباع متصل.
- مع الانتباه للكلمات التي فيها خلاف خاصة: (اركب معنا)، سكت عوجاً وأخواتها، راء فرق، فما آتان، ضعف (الروم)، يس والقرآن، مسيطرون، بمصيطر، سلاسل، يلهث ذلك.
- مع الانتباه أن قصر المنفصل لا يوجد عليه وقف بالروم.

■ حمزة:

تحريراته بين السكت وإمالة هاء التأنيث وتوسط شيء ومد لا التبرئة.
درجات السكت:

- السكت على: (ال، شيء) فقط.. مرت في الشاطبية لكن يأتي عليها وجه توسط (شيء)
- (ال، شيء + مفصول)... أيضاً مرت لكن يأتي وجه توسط (شيء)
- ومن الممكن أن يأتي على هذه الدرجة من السكت (الإمالة العامة والخاصة والفتح في الهاء)
- (ال، شيء + مفصول + موصول)
- (ال، شيء + مفصول + موصول + مد منفصل).. لا يوجد إمالة للهاء
- (ال، شيء + مفصول + موصول + مدمنفصل + مد متصل)
- يأتي على هذه الدرجة تحقيق الهمز عند الوقف عليه نحو (الذين آمنوا، بما أنزل) فقط
- سكت عام.. خلف له هنا (إمالة خاصة وعامة فقط) أما خلاد فله الفتح إضافة لهما.
- عدم السكت مطلقاً.. لا يوجد إمالة لخلف، أما خلاد فله (إمالة خاصة وعامة وفتح).
- فكل الدرجات عليهم إمالة الهاء إمالة عامة وخاصة وفتح باستثناء الحالة الرابعة فليس فيها إمالة.

وكذلك خلف يمتنع له الفتح على السكت العام (لا يوجد إلا الإمالة بنوعيهما).
أما خلاد فله الإمالة الخاصة والعامة والفتح على عدم السكت مطلقاً.
توسط (شيء) لا يأتي إلا على الحالة الأولى فقط أي السكت على (أل، شيء)

- توسط (لا) التبرئة لخلف _____ سكت مفصول
 _____ أو مفصول وموصول
 ولا يوجد عنده توسط لا التبرئة على المد.
 وخلاصه يشارك خلف في هذا لكن أكدنا على خلف لأنه ذكر أن التوسط يأتي على
 السكت على المد في البدائع عند الأزميري وحقق المتولي في الروض عدم إتيانها على المد.
 - إمالة هاء التأنيث _____ يأتي عليه فقط: تسهيل (من أجراً) ونحوها عند الوقف
 إمالة هاء التأنيث _____ التحقيق فقط في همز (بما أنزل، الذين آمنوا) عند الوقف
 - وكذلك توسط (شيء) _____ التحقيق فقط في (بما أنزل، الذين آمنوا)
 - سكت مد متصل _____ يوقف على (هزواً، كفواً) بالابدال.. لا يوجد نقل
 _____ لا يوجد سكت عند الوقف على الساكن الموصول
 - سكت مد متصل ومنفصل أو موصول _____ ماءً وأمثالها تحقيق
 _____ ينأون وأمثالها تحقيق
 أي المتوسط بزوائد
 - إمالة هاء التأنيث _____ تسهيل المتوسط بزوائد (ماء، ينأون)
 - سكت مد متصل _____ تحقيق همز (الذين آمنوا، بما أنزل) عند الوقف
 - سكت (ال، شيء) _____ تحقيق همز (الذين آمنوا، بما أنزل) عند الوقف
 - توسط (شيء) _____ تحقيق همز (الذين آمنوا، بما أنزل) عند الوقف .
 - سكت مد منفصل _____ لا يوجد إمالة
 - سكت عام _____ يوقف على الساكن المفصول (من أجل) بالنقل.

مع الانتباه لحمزة لتحريرات الكلمات التالية:

- يعذب من، توراة، توراة + بما أنزل، الذين آمنوا (عند الوقف)، بل طبع، آلان، فرق،
 يس (التقليل)، نخلقكم، تأمنا.
 وكل كلمة في الفرش فيها خلاف عن حمزة.

خلف:

- عند توسط (لا) + سكت على ساكن مفصول — وقف على ساكن مفصول + (ال) بالسكت دون النقل.
- عند توسط (لا) + سكن على ساكن مفصول — فقط التحقيق في الهمز المتوسط بزوائد عند الوقف.
- عند توسط (لا) + سكن على ساكن مفصول — فقط التحقيق في الهمز عن مد أو متحرك عند الوقف.
- عند توسط (لا) + سكن على ساكن مفصول — فتح ما قبل الهاء.
- توسط (لا) + سكت ساكن موصول — الإمالة العامة ممنوعة بل الخاصة. أما خلاد ففي هذه تتركب الأوجه ولا تحريرات عنده.

مع الانتباه لتحريرات الكلمات التالية لخلف:

- (الأبرار، توراة)، يعذب من، قرار، بوار، بل طبع، آآن، الأبرار وذو الرء المكرر، والكلمات التي ذكرت عند حمزة.
- إضافة إلى كل كلمة في الفرش فيها خلاف عن حمزة.

خلاد:

- توسط (شيء) + سكت ساكن مفصول — وقف على ساكن مفصول بالسكت
- توسط (شيء) + سكت ساكن مفصول — المتوسط بزوائد التحقيق فقط
- توسط (شيء) + سكت ساكن مفصول — إشماء حري الفاتحة فقط في (صراط).

- توسط (شيء) + سكت ساكن مفصول — نقل (هزاء، كفوًا، شيئًا)
- توسط (شيء) + سكت ساكن مفصول — التسهيل في نحو (المنشئون)

توسط (شيء) + سكت ساكن مفصول — الإبدال مع المد في نحو (يشاء)
توسط (شيء) + سكت ساكن مفصول — سكت على المد المنفصل تسهيل وإبدال
نحو (يستهنون) ويمتنع الحذف.

مع الانتباه لفرش الكلمات التالية عند خلاد:

(يتب فأولئك)، يعذب من، صراط، الصراط، يتقه، إدغام (ب) في الفاء، اركب معنا،
فالملقىات ذكراً، قرار، ييسط، بسطة، يس، آتيك، الأبرار، إمالة ضعافاً، قرار، بوار نخلقكم،
المسيطرون، بمسيطر.
وما ذكر لحمزة، وكل كلمة فيها في الفرش خلاف عن حمزة.

■ الكسائي:

تحريرات لدوري الكسائي فقط حيث له عدم الغنة في الياء فقط فيشارك بهذا خلف:
عند حذف الغنة في الياء — وجه اتباع في (يتامى، كسالى، أسارى، نصارى،
سكاري).
أما أبو الحارث فليس له حذف الغنة في الياء.

مع الانتباه عند الكسائي لفرش الكلمات التالية:

تاء الاتباع المذكورة، ثمار، إمالة (الغار، بارئكم، البارئ)

■ أبو جعفر:

قصر المنفصل _____ غنة.. زيادة

_____ عدم غنة

وأوجهه هذه تذهب مع ابن كثير إن لم يوجد كلمات خاصة به.

مع الانتباه للكلمات التالية:

ابن وردان: (الآن) الخبرية، (ولو ترى إذ) (لا تضار، لا يضار)

ابن جهماز: أُفتت.

■ يعقوب:

هاء سكت (علي، لدي) _____ إظهار، قصر فقط

هاء سكت جمع المذكر _____ قصر فقط وكذلك الإظهار فقط.

إدغام كبير _____ يتعين إثبات هاء (فلم، فيم، مم، عم، بم)

مد + غنة _____ تمتنع هاء السكت في الكلمات الخمسة ونون النسوة

مع الانتباه للكلمات التالية:

الآن، فرق، تأمنا.

رويس:

قصر _____ إدغام كبير _____ غنة لام فقط.. زيادة

_____ إدغام كبير _____ بلا غنة.. ممنوع

_____ عدم إدغام كبير _____ غنة لام وراء.. زيادة

_____ عدم إدغام كبير _____ بلا غنة

توسط _____ لا يوجد إدغام كبير.. ممنوع الإدغام الكبير

_____ عدم إدغام كبير _____ غنة لام وراء.. زيادة
_____ عدم إدغام كبير _____ بلا غنة.. زيادة
أي تتعين له الغنة مع القصر والإدغام الكبير.

- هاء الندبه _____ قصر
- إدغام كبير _____ إثبات هاء الندبة في الألفاظ الثلاث (ياويلتي، ياحسرتا، يأسفا)
- حذف هاء الندبة + قصر _____ تمتنع الغنة

روح:

قصر _____ إدغام كبير _____ غنة لام وراء.. زيادة
_____ إدغام كبير _____ بلا غنة.. ممنوع
_____ بلا إدغام كبير _____ غنة.. زيادة
_____ بلا إدغام كبير _____ بلا غنة
توسط _____ إدغام كبير _____ غنة... زيادة
_____ إدغام كبير _____ بلا غنة.. ممنوع
_____ عدم إدغام كبير _____ غنة.. زيادة
_____ عدم إدغام كبير _____ بلا غنة.. زيادة
إذا تتعين الغنة على الإدغام الكبير عند روح.

أما تحريرات هاء السكت مع المد لرويس وروح:

تختص هاء السكت بالقصر والإظهار.
فيجب عند الإتيان بهاء السكت هنا الإظهار والقصر، وعندما نقرأ بالإدغام الكبير لا تأتي بهاء السكت لرويس، ومر معنا أنها لا تأتي على التوسط لرويس وروح.

تحريرات هاءات السكت الخاصة برويس:

- (عليّ، عليهن) تحريراتها تأتي على الإدغام الكبير:

قصر _____ إدغام _____ هاء سكت.. ممنوع

_____ إدغام _____ عدم هاء سكت

_____ إظهار _____ هاء سكت

_____ إظهار _____ عدم هاء السكت

توسط _____ إدغام _____ هاء سكت.. ممنوع

_____ إدغام _____ عدم هاء

_____ إظهار _____ هاء سكت

_____ إظهار _____ عدم هاء السكت

وبالتالي لا تجتمع هاء السكت هنا على الإدغام الكبير

وكذلك على الغنة لرويس:

يتعين حذف هاء (علي، عليهن) ونحوهما.

- (ثمّ) تحريراتها تأتي على الغنة في اللام:

قصر _____ غنة _____ هاء سكت.. ممنوع

_____ غنة _____ عدم هاء

قصر _____ بلا غنة _____ هاء سكت

_____ بلا غنة _____ عدم هاء

توسط _____ غنة _____ هاء.. ممنوع

_____ غنة _____ عدم هاء سكت

_____ عدم غنة _____ هاء.. ممنوع

_____ عدم غنة _____ عدم هاء

وبالتالي الهاء هنا لا تأتي على التوسط ولا على الغنة.

- (ياويلتى، يا حسرتا، يا أسفا) تحريراً تآتى على الغنة أياً:

قصر _____ غنة _____ هاء

_____ غنة _____ عدم هاء.. ممنوع

_____ بلا غنة _____ هاء سكت

_____ بلا غنة _____ هاء عدم

توسط _____ غنة _____ هاء.. ممنوع

_____ غنة _____ عدم هاء

_____ عدم غنة _____ هاء.. ممنوع

_____ عدم غنة _____ عدم هاء سكت

وبالتالى تمتنع هاء السكت هنا على التوسط، كذلك تجب على القصر مع غنة.

- (عم، فيم، لم، بم، مم): إدغام كبير تتعين عليه هاء السكت هنا.

قصر _____ غنة _____ هاء

_____ غنة _____ عدم.. ممنوع

_____ بلا غنة _____ هاء السكت

_____ بلا غنة _____ عدم هاء السكت

توسط _____ غنة _____ هاء السكت

_____ غنة _____ عدم هاء السكت

_____ بلا غنة _____ هاء السكت

_____ بلا غنة _____ عدم هاء السكت

مع الانتباه لفرش الكلمات التالية عند رويس:

إدغام (والصاحب بالجنب) لا خلاف فى إدغامها عن يعقوب.

الإدغامات التى ذكرت فى الشاطبية لرويس لا خلاف (أنساب بينهم، نسبحك كثيراً،

نذكرك كثيراً، إنك كنت بنا بصيراً).

مع الانتباه للإدغامات المختلف فيها.

إدغام: لذهب ب، جعل لكم، لا قبل، أنه هو، الكتاب بأيديهم

اتخذتم، أنتم لتشهدون، أئمة، (يشاء إلى) ونحوها، تصديق، أصدق، فاجمعوا أمركم،
السوء إن، جعل لكم + (عم، هن) ونحوهما.

نخلقكم، ينقض (الكهف)، يلههم يغنهم، فهم، ياعبادي فاتقون، يره.
وكل كلمة فيها خلاف في الفرش عن رويس.

والانتباه للكلمات التالية لروح:

(ولا يظلمون فتيلًا)، سلاسلا، قواريرا، بل لا تكرمون، نخلقكم.
وكل كلمة فيها خلاف في الفرش.

▪ خلف:

إدريس:

تحريراته بين السكت العام والخاص (السكت على المفصول).
توسط _____ سكت عام (هو من طريق المطوعي يأتي هو والعدم).. زيادة
_____ سكت خاص (من طريق الشطي ويأتي مع العدم).. زيادة
توسط _____ عدم السكت.

الشطي له السكت الخاص والعدم.

المطوعي له السكت العام والعدم.

أما إسحاق فلا زيادة عامة عنده.

مع الانتباه عند الفرش للكلمات التالية:
تأمنا، (يحسبن) الأنفال.
وكل كلمة فيها خلاف عن خلف العاشر.

والحمد لله رب العالميه.

الأستاذ
أيمن بقله

أهم المراجع

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري.
- غاية النهاية لابن الجزري.
- منجد المقرئين لابن الجزري.
- منظومة المقدمة الجزرية لابن الجزري.
- تقريب النشر لابن الجزري.
- التمهيد لابن الجزري.
- منظومة طيبة النشر، ابن الجزري.
- منظومة الدررة المضية، ابن الجزري.
- شرح طيبة النشر للنويري.
- شرح طيبة النشر لابن الناظم.
- حل المشكلات لشيخ قراء الإسكندرية سابقاً الشيخ عبد الرحمن الخليجي.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبدو الراجحي.
- الرعاية، لأبي طالب مكي.
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس.
- مناهل العرفان، للزرقاني.
- لغة هوازن، عبد الفتاح المصري.
- الإضاءة للضباع.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد.
- الكشف للزمخشري.
- تفسير الطبري.
- الاتقان للسيوطي.
- التسهيل لقراءات التنزيل، د. محمد فهد خاروف.
- البدور الزاهرة، الشيخ عبد الفتاح القاضي.
- إتحاف فضلاء البشر، للبنا الدمياطي.

- بدائع البرهان للعلامة الأزميري.
- منظومة حرز الأمان، للشاطبي.
- الوافي شرح الشاطبية، للشيخ عبد الفتاح القاضي.
- عقيلة أتراب القصائد، الشاطبي.
- إبراز المعاني، ابن أبي شامة.
- المحتسب لابن جني.
- شرح المفصل لابن يعيش.
- الصاحي، لابن فارس.
- الجمهرة، لابن دريد،
- الروض النضير للمتولي.
- منظومة فتح الكريم، المتولي.
- عزو الطرق للمتولي.
- الفوائد المعتبرة، للمتولي.
- تحرير النشر، للشيخ جمال الدين شرف.
- شرح مختصر قواعد التحرير، للأستاذ جابر بن محمد جابر المصري.
- المقنع، أبو عمرو الداني.
- جمال القراء، السخاوي.
- الفضائل، أبي عبيد.
- شرح السمنودي للدرة المضية.
- منار الهدى، للأشموني.



فَهْرَسْتُ الْمَحْتَوِيَّاتِ

الموضوع	رقم الصفحة
• هذا الكتاب	٥
• تقديم فضيلة الشيخ محمد فهد خاروف	٧
• المقدمة	٩
• القسم الأول: ما لا يسع القارئ والمقرئ جهله	١٣
• تمهيد	١٥
• رموز القراءة	١٧
• مقدّمة تعريف بالقراءات العشر والقراء العشرة	٢٠
• تعريف بالشاطبية	٢١
• تعريف بالدرّة	٢٢
• ما المقصود بالقول إن أصل أبي جعفر هو قراءة نافع	٢٣
• تعريف الطيبة وأهم شروحيها	٢٨
• أسئلة هامة تثار في ذهن القارئ عن القراءات	٣٠
• أهمية الدراية في علم القراءات وكيفية نشوئها	٣٣
• القراءة والرواية والطريق	٣٥

- المقصود باستعمال كلمة حرف في علم القراءات وغيره ٣٨
- أنواع الاختلافات بين القراءات القرآنية عن بعضها ٤١
- المواضع التي اختلفت بها نسخ مصاحف عثمان عن بعضها ٤٧
- المقصود بمحتمل الرسم والضوابط التي تحدده ٥٣
- شبه الصاد بالسين والطاء بالطاء ٥٨
- قواعد كيفية القراءة المنضبطة بالرسم ٦١
- لماذا لم يحدد الصحابة ضوابط الرسم بشكل دقيق ولماذا نتج محتمل الرسم . ٦٥
- هل هناك في القراءات العشر المعروفة اليوم خروج عن الرسم العثماني ٦٧
- تعقب ابن الجزري في اعتبار (أكن) (بضنين) خرجت عن الرسم ٦٩
- تحديد ماهية علم القراءات ٧١
- التمييز بين القرآن والقراءات والترتيل والتجويد ٧٣
- أثر علماء اللغة في علم التجويد ٧٦
- من حفظ القرآن أو قراءه برواية عن قارئ هل نقول إنه حافظ له أو قرأ ختمة كاملة له ٧٧
- تعريف الرواية والطريق ٧٩
- هل كان للراوي اختيار فيما تلقاه عن شيخه ٧٩
- لماذا لا نسمي الطريق رواية ٧٩
- هل كان لصاحب الطريق اختيار فيما تلقاه عن شيخه ٨٠
- سبب التمييز بين طريق الأزرق والأصهباني أكثر من غيرهما وسبب كثرة الخلافات الواسعة بين رواة وطرق نافع ٨٢
- سبب كثرة عدد القراءات في الأمصار الإسلامية سابقاً ٨٣

● التسلسل التاريخي لظهور القراءات وتبلور القراءات العشر المعروفة

- ورواتها ٨٤
- الأصول التجويدية للقراءات موجودة في لغة العرب ٨٥
- قراءات القرآن في عصر الصحابة وخيارات الصحابة ٨٥
- أثر كل صحابي في القراءات التي انتشرت في مصر ٨٦
- انتشار القراءات في طبقة التابعين ٨٧
- خطوة تدوين القرآن في المصحف ٨٧
- مصاحف عثمان رضي الله عنه وما الذي فعلته لجنة عثمان ٨٨
- أثر مصاحف عثمان في ضبط القراءات ٩٠
- وجود الخيارات التي أذن بها الرسول عند التابعين وتابعي التابعين ٩١
- سبب خروج كلمة ضمن قراءة أو رواية عن قاعدتها العامة (سكتات حفص ، يرضه لكم ، فيه مهانا) ٩٣
- نقولٌ تدل على وجود الخيارات ٩٥
- الأمور التي انضبطت وتقيدت بها الخيارات ٩٦
- مرحلة تميّز قراءات الأمصار حسب التابعي ٩٧
- مدى وجود اتصال السند مع وجود الخيارات ٩٧
- العدد الكبير للقراءات في عصر التابعين ٩٨
- سبب الانتقادات التي يوجهها بعض المفسرين أو العلماء المعتبرين لبعض القراءات ٩٨
- تنمة في أدلة وجود الخيارات ١٠٠

- ١٠٠ سبب تميّز قراءات كل مصر في عصر التابعين
- ١٠١ القراءات في طبقة تابعي التابعين
- ١٠٢ اختصاص كل مصر بأحرف اشتهر بها في عصر تابعي التابعين
- هل الاختلاف الحركي الإعرابي في الكلمة وليس البنائي بما يؤثر في المعنى
- ١٠٣ يندرج ضمن ما أذن به الرسول للصحابة
- أثر اختلاف المعاني الناتج عن اختلاف الحركة الإعرابية بين القراءات
- ١٠٧ وهل هذا الاختلاف فيه مأخذ على القراءات
- افتراضات تطرح حول تلقي القراءات تعارض ما ذكرنا تتعلق بكون عدم
- ١٠٨ وجود خيارات
- التميز الذي انطبعت به قراءات كل مصر في عصر تابعي التابعين
- ١١٠ طبقة تابعي التابعين هي طبقة القراء العشرة
- ١١١ طبقة ما بعد تابعي التابعين (طبقة الرواة)
- ١١٢ هدف العلماء الأوائل المدونين للقراءات في تدوينهم وكيف بنو عملهم ..
- ١١٣ بدأ تميز واشتهار قراءات الأمصار الخمسة
- ١١٣ سبب اختيار ابن مجاهد للقراء السبعة المعروفين
- ١١٤ توجه الاهتمام للقراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد
- ١١٤ بدء تبلور الشروط الثلاثة للقراءات مع ظهور الكتب
- ١١٤ ما بعد الشاطبي والخلافات فيما يزيد على السبعة
- ١١٦ أسباب نشوء الخلافات في شرط التواتر
- وجود شروط في قبول القراءات تزيد على الثلاثة المعروفة من الناحية
- ١١٦ العملية عند مدوني القراءات

- ١٢٠ كيف استنتجت الشروط المذكورة
- ١٢١ المراحل التي تمحصها الشروط المذكورة
- ١٢٢ لماذا لم نشترط التواتر بين القارئ والرسول
- ١٢٣ تأكيد وجود الشروط المذكورة ولو لم يُنص عليها صراحة
- ١٢٥ القراءات في عهد ابن الجزري وتحقيقاته وزياداته وبلورته للشروط
- ١٢٦ هدف ابن الجزري من زياداته القراءات الثلاثة تنمة العشرة
- ١٢٦ أسباب اختيار ابن الجزري لقراءات أبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر ..
- ١٢٧ القراءات الشاذة الأربعة
- دراسة ابن الجزري للنقول المنسوبة للقراء السبعة والنقول التي تزيد عما في
- ١٢٧ الشاطبية
- ١٢٨ خلاصة رأي ابن الجزري في قبول النقول عن القراء وسببه
- ١٣٠ سبب انتشار رواية حفص عن عاصم اليوم
- ١٤٠ أهمية تدوين المصحف، نسخ المصحف الموجودة اليوم
- ١٤٣ مدى وجود الخروج عن الرسم في القراءات التي بين أيدينا
- مبالغة بعض الكتاب في القراءات في إحصاء المواضع التي اختلفت بها
- ١٤٦ المصاحف
- ١٤٨ من أين أتت المصاحف الخاصة بكل صحابي
- ١٤٩ هل من المعقول أن تخالف قراءة متواترة الرسم العثماني
- ماذا نرد على من يقول إن اختلاف الصحابة في نقل كلمة، وكذلك
- ١٥١ اختلاف القراءات يدل على تناقض في نقل القرآن
- ١٥٢ تنمة في شرط موافقة الرسم

- تخفيف البعض من أهمية تدوين المصحف في نقل القراءات وحفظ القرآن .. ١٥٣
- شرطا السند وموافقة العربية وسبب نشوءهما ١٥٤
- التساهلات التي وجدت عند البعض في الشروط الثلاثة ١٥٦
- أمثلة على ما يوافق الرسم وتحتملها العربية لكنها لم تقرأ أو لم تثبت ١٥٧
- أمثلة على نقول تذكر قراءات لم تتوافق مع العربية مع وجود سند وموافقة
رسم ١٥٩
- ماذا يعني شرط السند بدقة ١٦٠
- أوائل من جمع القراءات وكون عددها كان يزيد كثيراً عما يوجد اليوم ... ١٦١
- سبب اختيار ابن مجاهد القراء السبعة ١٦٣
- مسألة عدم انحصار القراءات بما يوجد فيما أيدينا اليوم ١٦٧
- من وضع الشروط الثلاثة المعروفة ١٧٠
- أقوال شاذة دعت إلى الاكتفاء بأقل من الشروط الثلاثة وخاصة السند ... ١٧١
- فائدة اشتراط موافقة الرسم من قبل الصحابة ١٧٤
- فائدة اشتراط السند في القراءة وفائدة اشتراط موافقة اللغة ١٧٥
- شرط يتم إضافته للشروط الثلاثة في قبول القراءة تلقي القبول عند العلماء ١٧٦
- أسئلة حول شرطي السند وموافقة اللغة ١٧٨
- هل صحة السند في قبول القراءة مشايمة لصحة السند التي في علم الحديث
ومناقشة قبول السند الآحاد في القراءات، ومدى قبوله ١٧٨
- خطأ بعض من كتب في علم القراءات في إسقاط تعريفات أنواع الحديث
على أنواع القراءات ١٨٢

- ١٨٤ تواتر وثبوت الرسم العثماني لا تواتر يعادله تواتر وثبوت آخر.....
- ١٨٩ تقسيم النقول المتعلقة بالقراءات القرآنية
- ١٩٣ خلاصة أنواع القراءات
- ١٩٤ القول بخروج بعض ما في القراءات عن اللغة
- ١٩٥ لا يوجد خروج عن اللغة
- ١٩٧ دراسة تواتر القراءات العشر
- ١٩٨ سبب ذكر السيوطي لوجود المشهور في القراءات
- ١٩٨ معالجة مسألة التواتر وقضية ثبوت القرآن والقراءات
- ١٩٨ وسائل إثبات القطعية التي يجمع عليها العقلاء
- ٢٠١ إسقاط وسائل إثبات القطعية على القرآن والقراءات
- ٢٠٣ من قال إن الرسم العثماني ليس متواتراً هل يخرج عن الملة
- ٢٠٤ هل التواتر كان شرطاً في قبول القراءة
- ٢٠٧ هل القراءات التي بين أيدينا متواترة
- ٢٠٨ خلاصة القول في ثبوت وتواتر القراءات
- ٢١٠ خطأ من يدعو للتساهل بالرسم العثماني
- ٢١٠ بعض التعليقات الغربية حول سبب قبول السند الأحاد
- الخطأ الكبير عند من يقول إن القرآن والقراءات بنيت على السند الأحاد
- فقط ويساوي كل ما في القراءات والقرآن بالحديث الأحاد صحيح السند
- ٢١٢ مراحل دراسة قطعية الثبوت والتواتر
- ٢١٦ التواتر الشفهي ومدى وجوده اليوم
- ٢١٧

- الأ أقوال السابقة حول تواتر الأحكام الإجمالية التجويدية إلى رسول الله
ومناقشة ابن الجزري لها ٢١٨
- ثبوت الأحكام التجويدية في القراءات ونسبتها ٢١٥
- سبب ظهور المبالغة في تواتر كل ما في القراءات بعد عصر ابن الجزري .. ٢١٦
- ابن الجزري ينتقد ابن الحاجب وأبا شامة انتقاداً شديداً بسبب مسألة
التواتر ٢١٨
- مكنم الإشكال الذي يقع فيه الباحثون في مسألة التواتر ٢٢٤
- الأحكام التجويدية بنيت على شرط السند فقط ٢٢٥
- تنمة في أدلة وجود قراءات لم تصلنا ٢٢٥
- بعض التوصيفات التي تذكر حول القراءات العشر ٢٢٦
- الرد على من يقول إنه لم يتواتر إلا هذه القراءات التي وصلتنا ٢٢٧
- التوصيف الدقيق للقراءات العشر ٢٢٧
- ادعاء وجود نقص أو زيادة في القرآن الكريم والنقول الغريبة حول هذا .. ٢٢٨
- أسئلة متفرقة تتعلق بزعم النقص في القرآن ٢٣٠
- الرد على بعض النقول التي تنسب إلى الصحابة وغيرهم من نقص في
القرآن أو مخالفة لما يوجد فيه ٢٣١
- الطريقة التي جمعت بها لجنة عثمان بن عفان المصحف ٢٣٢
- اشتباهات وقع بها البعض حول كيفية نسخ المصاحف ٢٣٤
- بعض النقول غريبة حول زيادة أو نقص في القرآن وما يرد عليها ٢٣٦

- ٢٤٢ سبب وجود بعض نقول الاعتراض من الصحابة في مخالفة الرسم العثماني
- كيف يُنقل عن صحابي نقص كلمة أو عبارة وهل هذا خروج عن أساس الدين
- ٢٤٤ الدين
- ٢٤٥ العبارة الدقيقة في الحكم على من زعم نقصا في القرآن
- هل هناك أحرفاً تؤثر في المعنى في قراءات العصور الأولى ربما لم تصلنا، وهل هناك أحكام تجويدية كان يقرأ بها ربما لم تصلنا
- ٢٤٧ القراءات الأربعة الشاذة وسبب شذوذها تفصيلاً
- ٢٥٠ أشهر من كتب في القراءات الشاذة
- ٢٥٤ التعامل مع النقول الآحاد لقراءات اعتبرت شاذة وقد صح سندها
- ٢٥٥ دليل كون شرط السند يحوي سماع الناقل ختمة كاملة مشافهة
- ٢٥٧ جواز قراءة إنسان القرآن بمضمن كتاب لم يتم تلق ختمة مشافهة بمضمونه
- ٢٥٩ أسئلة هامة حول التلقي
- ٢٥٩ هل يجوز التخليط بين القراءات
- هل يجوز لشيخ أن يُقرأ أو يُقرأ لراو بحكم ما لم يقرأ به على شيخه مشافهة
- ٢٦٢ التحريرات وإيضاح معنى التحريرات
- ٢٦٥ أشهر من كتب في التحريرات من النوع الثاني
- ٢٧١ مدى وجوب الالتزام بالتحريرات
- ٢٧٣ المبالغة من البعض في التحريرات عند أخذ حكم ما عن القارئ أو الراوي الواحد
- ٢٧٦

- ٢٧٧ قبول السند الواحد إن صح
- ٢٧٦ الخلاف في كلمة (ضعف) في الروم عند حفص
- ٢٨٠ **● الكتاب الذي يجمع بمضمونه، وطرق جمع القراءات**
- ٢٨٢ طريقة الشيخ سلطان في الجمع وتوهم البعض أنه لا يجمع إلا بها
- ٢٨١ شروط الكتاب الذي يجمع بمضمونه
- ٢٨٤ شرط الاعتماد على كتاب يجمع بمضمونه
- ٢٨٥ النشر هو طريق بحد ذاته وليس خلاصة مجموعة كتب فقط
- ٢٨٥ سبب تمييز الأسانيد التي وصلتنا عبر التاريخ ومنشأ القراءة بمضمن كتاب ما
- ٢٨٥ هل يجب على من يقرأ بمضمن كتاب أن يكون قد أخذه مشافهة عمّن قبله
- ٢٨٦ قراءة القرآن تقوم على أمرين
- ٢٨٦ خلاصة في حول حفظ المنظومات عن ظهر قلب
- ٢٨٧ ماذا يعني أن على المحاز أن يكون أن يكون محيطاً بالكتاب أو المنظومة التي يجاز بها
- ٢٨٨ ماذا تعني عبارة أخذَ المنظومة عن شيخ ما
- ٢٩٠ **● مسائل الإجازة بالقراءات العشر**
- ٢٩٣ شروط نيل الإجازة بالقراءات العشر
- ٢٩٣ إجازة شيخ لشيخ آخر بسبب حسن الظن بعلمه دون أن يقرأ عليه
- ٢٩٦ الشهادة من شيخ على إجازة ما
- ٢٩٧

- الفرق بين الإجازة والشهادة ٢٩٨
- كيفية التأكد من تحقق الشروط المذكورة في المجاز في القراءات العشر ٢٩٩
- هل يجمع القراءات من ليس بحافظ للقرآن ٢٩٨
- مدى وجوب الالتزام بالجمع الصغير ثم الكبير ٣٠١
- أصل الإجازة وانتشارها ٣٠١
- ليس كل شخص لا يحمل إجازة بالعشر لا يعتبر متضلعا في علوم القراءات دراية ٣٠٤
- مسألة المبالغة في قصر السند في الإجازة اليوم ٣٠٦
- أسانيد القرآن اليوم ٣٠٨
- كيفية معالجة المسائل المستجدة في علم التجويد والقراءات اليوم ٣١١
- أهمية استمرار الأسانيد اليوم ٣١٦
- خلاصة سبب نشوء هذه الاختلافات بين القراءات ٣١٧
- هل هناك قياس في القراءة ٣١٧
- قول بعض المستشرقين حول أن القراءات نتجت عن احتمالية الرسم العثماني ٣١٨
- الهدف من اختلاف القراءات وأحرفها ٣٢١
- ما سبب اختلاف القراءات وأحرفها خاصة طالما أن مصدرها رسول الله ٣٢٠
- جواب سؤال: ألم يكن الالتزام بأحد القراءات أو الأحرف من قبل الرسول أفضل للأمم، أي: ما الهدف من هذه الخلافات والنقول المختلفة حول هذا ٣٢١
- خلاصة فوائد وجود القراءات وعدم الاقتصار على قراءة واحدة ٣٢٧

- أمور هامة تتعلق بالقراءات ٣٣٣
- ماهية الطيبة ٣٣٣
- ما الذي هدف إليه ابن الجزري عند وضعه الطيبة ٣٣٣
- ماذا حوت الطيبة ٣٣٤
- عدد طرق الطيبة والشاطبية والتيسير والتجوير والدرة ٣٣٥
- لماذا راويان عن كل قارئ ٣٣٦
- حواز إيجاد طريقة جديدة في جمع القراءات أو الاتفاق على الاكتفاء بطريقة ما ٣٣٨
- حكم ابتداء قراءة جديدة اعتماداً على الأحكام التجويدية والحروف الثابتة إلى القراء ٣٣٩
- هل جمع الصحابة القراءات، أليس هذا أمراً مبتدعاً، لماذا يجمع الطلاب القراءات اليوم ٣٤١
- الأحرف السبعة للقرآن الكريم ٣٤٤
- الآراء المتعلقة بالأحرف السبعة ٣٤٧
- الانتقادات التي توجه لهذه الآراء ولرأي الزرقاني رحمه الله ٣٤٩
- ماذا تعني عبارة لغات ولهجات العرب وهل هناك فرق بينهما ٣٥٢
- الاحتمالات التي تناولها القول بأن الأحرف السبعة هي لغات أو لهجات العرب الصوتية ٣٥٧
- أمور هامة يجب أن يتنبه لها الباحث في قراره حول الأحرف السبعة ٣٥٩
- ملاحظة هامة تتعلق بأهمية بحث الأحرف السبعة ٣٦٠
- خلاصة القول في تحديد الأحرف السبعة ٣٦١

- إيضاح رأي ابن الجزري حول اعتباره العديد من نقول تحوي ما قرئ
شاذاً قراءةً، وسببه ٣٦٧
- هل القرآن الكريم حوى الأحرف السبعة على اعتبار الأحرف هي
اللهجات ٣٦٨
- هل هناك أحرفٌ كان يُقرأ بها في الصدر الأول ولم تحوها القراءات اليوم
سبب اعتماد ابن الجزري رأي أن الأحرف السبعة هي أنواع الاختلاف
بين القراءات ٣٧١
- ما هي القبائل السبع التي تناولتها الأحرف ٣٧٢
- المبالغة والتشدد في الإقراء التي توجد عند البعض ٣٧٥
- متعلقات بعلم القراءات ٣٨٥
- مراتب تلاوة القرآن ٣٨٥
- الوقف والابتداء ٣٨٩
- **القسم الثاني: أصول القراءات** ٤٠١
- ◆ (أ) ما يميز القراءات والروايات من طرق: الشاطبية والدرية، والطيبة .. ٤٠٢
- مصطلحات في علم القراءات ٤٠٣
- ١- قراءة نافع ٤٠٥
- رواية قالون ٤٠٥
- قالون في الطيبة ٤٠٨
- رواية ورش من طريق الأزرق في الشاطبية ٤٠٩
- ورش في الطيبة ٤١٤
- الأصهباني عن ورش من الطيبة ٤١٥

الموضوع	رقم الصفحة
● ٢- قراءة ابن كثير	٤١٧
▪ ابن كثير في الطيبة	٤١٩
● ٣- قراءة أبي عمرو	٤٢١
▪ رواية الدوري	٤٢٣
▪ رواية السوسي	٤٢٤
▪ أبو عمرو في الطيبة	٤٢٤
● ٤- قراءة ابن عامر	٤٢٦
▪ رواية هشام	٤٢٧
○ هشام في الطيبة	٤٢٨
▪ رواية ابن ذكوان	٤٣٠
○ ابن ذكوان في الطيبة	٤٣١
● ٥- قراءة عاصم	٤٣٣
▪ رواية حفص	٤٣٣
○ حفص في الطيبة	٤٣٤
▪ رواية شعبة	٤٣٤
○ شعبة في الطيبة	٤٣٦
● ٦- قراءة حمزة	٤٣٨
▪ رواية خلف	٤٤٠
▪ رواية خلاد	٤٤٠
▪ حمزة في الطيبة	٤٤١
● ٧- قراءة الكسائي	٤٤٣

الموضوع	رقم الصفحة
▪ رواية أبي الحارث	٤٤٥
▪ رواية الدوري	٤٤٥
▪ الكسائي في الطيبة	٤٤٥
● ٨- قراءة أبي جعفر	٤٤٧
▪ أبو جعفر في الطيبة	٤٥٠
● ٩- قراءة يعقوب	٤٥١
▪ ما تتميز به رواية رويس	٤٥٤
▪ يعقوب في الطيبة	٤٥٤
● ١٠- قراءة خلف العاشر	٤٥٦
▪ خلف العاشر في الطيبة	٤٥٧
❖ (ب) تسهيل أصول الشاطبية والدرّة، والطيبة	٤٥٩
● ١- باب الاستعاذة	٤٥٩
▪ الاستعاذة في الطيبة	٤٥٩
● ٢- باب البسملة	٤٦١
▪ البسملة في الدرّة	٤٦٢
▪ البسملة في الطيبة	٤٦٢
● ٣- باب أم القرآن	٤٦٣
▪ أم القرآن في الطيبة	٤٦٥
● ٤- صلة ميم الجمع	٤٦٤
▪ صلة الميم في الدرّة	٤٦٤
▪ أم القرآن صلة الميم في الطيبة	٤٦٥

رقم الصفحة	الموضوع
٤٦٦	● ٥- باب الإدغام الكبير
٤٦٨	■ ملاحظات حول الإدغام الكبير
٤٧٠	■ الإدغام الكبير في الدرّة
٤٧١	■ الإدغام الكبير في الطيبة
٤٧٣	● ٦- باب هاء الكناية
٤٧٤	■ هاء الكناية في الدرّة
٤٧٥	■ هاء الكناية في الطيبة
٤٧٧	● ٧- باب المد والقصر
٤٧٩	■ هل مقادير المدود ودرجاتها ضمن الطريق أم أنها غير ملزمة
٤٨٠	■ مذاهب ابن الجزري في مراتب المد التي خير بها قارئ القرآن
٤٨١	■ مقادير المدود في الشاطبية
٤٨٢	■ كلمة (آلآن)
٥٠٣	
٥٠٦	
٥٣١	
٤٨٣	■ مقادير المدود في الدرّة
٤٨٣	■ مقادير المدود في الطيبة
٤٨٦	■ مراتب المد الخمسة التي اعتمدها ابن الجزري في النشر
٤٨٦	■ مذهب تفاوت التوسط

- تفصيل المذاهب الأربعة في المد التي ذكرها ابن الجزري عند اجتماع المد المتصل والمنفصل في مقطع واحد لمن يجمع من طريق الطيبة ٤٨٧
- ٤٩٥
- ملاحظات هامة حول المدود (سواء من طريق الشاطبية أو الطيبة) ٤٩٨
- الخلاف في التوسط هو خلاف تقدير ٤٩٨
- شرط وسبب المد ٤٩٨
- قوة أسباب المد ٤٩٩
- المد اللازم الناتج عن الإدغام الكبير ٥٠١
- تغير سبب المد ٥٠٢
- تغير شرط المد ٥٠٣
- الألف لا يعتد بها عندما تكون حرفاً زائداً ٥٠٣
- الموازنة بين المدود حسب السبب ٥٠٣
- البدء بكلمة (الأولى، الآخرة، الآن) ٥٠٤
- ٨- الهمزتان في كلمة ٥٠٥
- كلمات اختلف بين القراء بوجود همزتين فيها في كلمة واحدة من الشاطبية ٥٠٧
- الهمزتان في كلمة في الدرّة ٥٠٨
- الهمزتان في كلمة في الطيبة ٥٠٩
- الكلمات المختلف بوجود همزتين متاليتين فيها من الطيبة ٥١٠
- ٩- الهمزتان بين كلمتين ٥١٢
- ملاحظات حول الهمزتين بين كلمتين ٥١٢

- الهمزتان بين كلمتين في الدرّة ٥١٤
- الهمزتان بين كلمتين في الطيبة ٥١٤
- ١٠- وقف حمزة وهشام على الهمز ٥١٥
- ملاحظات على وقف حمزة وهشام ٥١٨
- وقف حمزة وهشام من الطيبة ٥٢٠
- ١١- باب الهمز المفرد ٥٢٢
- الهمز المفرد في الدرّة ٥٢٥
- الهمز المفرد في الطيبة ٥٢٦
- ١٢- باب النقل والسكت والوقف على الهمز ٥٢٨
- أحكام حمزة وهشام في السكت والنقل والوقف على الهمز ٥٢٩
- ملاحظات متعلقة بهذا الباب ٥٣٠
- تفصيل الأوجه الاحتمالية لكلمة (الآن) ٥٣١
- النقل والسكت والوقف على الهمز من الدرّة ٥٣٣
- النقل والسكت والوقف على الهمز من الطيبة ٥٣٣
- تفصيل مذهب حمزة في السكت وعدمه من الطيبة ٥٣٥
- ١٣- باب الإدغام الصغير ٥٣٦
- الإدغام الصغير في الدرّة ٥٣٩
- الإدغام الصغير في الطيبة ٥٤٠
- ١٤- أحكام النون الساكنة والتنوين ٥٤٣
- أحكام النون الساكنة والتنوين في الدرّة ٥٤٣
- أحكام النون الساكنة والتنوين في الطيبة ٥٤٣

الموضوع	رقم الصفحة
● ١٥ - باب الإمالة	٥٤٤
▪ أنواع الإمالة	٥٤٥
▪ جدول الإمالات المتفرقة	٥٤٩
▪ ملاحظات حول الجدول والإمالة	٥٥٣
▪ حكم إمالة (رءا)	٥٥٤
▪ الإمالة في الدرّة	٥٥٥
▪ ملاحظات حول إمالة فواتح السور في الشاطبية والدرّة	٥٥٦
▪ الإمالة في الطيبة	٥٥٦
▪ الوقف على ما يمال بسبب الكسرة	٥٥٧
● ١٦ - باب إمالة هاء التأنيث للكسائي	٥٦٠
▪ إمالة ما قبل هاء التأنيث من الدرّة	٥٦٠
▪ إمالة ما قبل هاء التأنيث من الطيبة	٥٦١
● ١٧ - باب مذاهبهم في الرءات	٥٦٢
▪ الرءات في الدرّة	٥٦٣
▪ الرءات في الطيبة	٥٦٣
● ١٨ - باب اللامات	٥٦٥
▪ اللامات في الطيبة	٥٦٥
● ١٩ - باب الوقف على أواخر الكلم	٥٦٦
● ٢٠ - باب الوقف على مرسوم الخط	٥٦٧
▪ الوقف على مرسوم الخط من الدرّة	٥٦٨
▪ الوقف على مرسوم الخط من الطيبة	٥٦٩

- ٢١- باب مذهبهم في ياءات الإضافة من الشاطبية والدرة والطيبة ٥٧٠
- ذكر رموز القراء حول ما ورد حول ياءات الإضافة في الشاطبية والدرة . ٥٨١
- ٢٢- باب ياءات الزوائد في الشاطبية والدرة والطيبة ٥٨٦
- ذكر رموز القراء حول ما ورد حول ياءات الزوائد في الشاطبية والدرة .. ٥٩٤
- تعليقات وتحريرات على الشاطبية ٥٩٨
- تحريرات (ذكراً) مع ذوات الياء ٥٩٨
- تحريرات ورش (البدل، ذوات الياء، شيء، سوءات) ٥٩٩
- تحريرات حمزة بين السكت والنقل والوقف ٦٠٠
- مذاهب القراء عند اجتماع استفهامين متصلين بالمعنى ٦٠١
- حكم اجتماع ثلاث مسكنات (قل ادعوا) ٦٠١
- شدات البزي ٦٠٢
- شدات البزي في الطيبة ٦٠٣
- إثمات خاصة بحمزة والكسائي ٦٠٣
- سكتات حفص ٦٠٤
- سكتات حفص في الطيبة ٦٠٤
- رموز كلمات هامة وتطرّد في الفرش ٦٠٤
- تحريرات لقالون بين المد المنفصل وميم الجمع وكلمة (توراة) ٦٠٧
- التكبير عند الحتم ٦٠٨
- التكبير في الشاطبية ٦٠٨
- الأوجه الاحتمالية لوصل السورتين ببعضهما مع التكبير ٦٠٩
- تنبيه ابن الجزري لخطأ الشاطبي في تعبيره عن بدء تكبير البزي ٦١١

- ٦١١ ملاحظات حول التكبير ■
- ٦١١ تحريرات البزي بين (ولي دين) وبين التكبير والتهليل ■
- ٦١١ احتمالية الأوجه المذكورة ماذا تعني ■
- ٦١١ فائدة اعتبار التكبير تابع للسورة السابقة أم التالية ■
- ٦١١ التكبير في الطيبة ■
- ٦١٣ كيفية التكبير ولفظه ■
- ٦١٤ ملاحظات حول التكبير من الطيبة ■
- ٦١٤ ○ تكبير حمزة ■
- ٦١٤ ○ مسألة الحال المرتحل ■
- ٦١٤ ○ التكبير ضمن الصلاة ■
- ٦١٤ ○ وصل التكبير بكلمة قبله آخرها ساكن ■
- ٦١٤ ○ الدعاء عقب الختم ■
- ٦١٥ مسائل وصل الاستعاذة والبسملة والتكبير بالسورة التالية ■
- ٦١٥ الأوجه الاحتمالية للبسملة بين سورتين (سواء من الشاطبية أو الطيبة) ... ■
- ٦١٥ الأوجه الاحتمالية لمن يجمع من طريق الطيبة حول الاستعاذة والبسملة ■
- ٦١٦ والتكبير بين السورتين ■
- ٦١٧ ملاحظة لتحريرات بين الأوجه السابقة وكلمة (الصراط، صراط) لحمزة ■
- ٦١٨ تفصيل أوجه الوصل بين السورتين والتي نأتي بها عملياً أثناء الجمع من طريق الطيبة ■
- ٦١٩ بعض التحريات الهامة المتعلقة بالتكبير من طريق الطيبة ■
- ٦٢١ تحريرات تتعلق بمد التعظيم ■

- ٦٢٢ توضيحات وتحريرات تتعلق بالبسملة من طريق الطيبة ■
- ٦٢٣ **القسم الثالث: تحريرات الطيبة** ●
- ٦٢٤ مقدمة حول التحريرات ●
- ٦٢٧ ملاحظات قبل ذكر التحريرات ●
- ٦٢٧ أهم التحريرات عند جمع الطيبة ■
- ٦٣١ ١- تحريرات نافع ●
- ٦٣١ تحريرات قالون ■
- ٦٣٣ تحريرات الأزرق عن ورش ■
- ٦٤٠ تحريرات الفرش عند الأزرق ■
- ٦٤٢ تحريرات الأصبهاني عن ورش ■
- ٦٤٣ ٢- تحريرات ابن كثير ●
- ٦٤٣ تحريرات للبزي ■
- ٦٤٤ تحريرات لقنبل ■
- ٦٤٦ ٣- تحريرات أبي عمرو ●
- ٦٤٧ تحريرات الدوري ■
- ٦٥٠ تحريرات فرش الدوري ■
- ٦٥٠ تحريرات السوسي ■
- ٦٥٣ ٤- تحريرات ابن عامر ●
- ٦٥٣ تحريرات هشام ■
- ٦٥٧ فرش هشام ■

رقم الصفحة	الموضوع
٦٦٠	■ تحريرات ابن ذكوان
٦٦٢	○ تعريف السكت العام والخاص الذي يرد عن ابن ذكوان وحفص وإدريس
٦٦٨	■ تحريرات فرش ابن ذكوان
٦٧٤	● ٥- تحريرات عاصم
٦٧٤	■ تحريرات شعبة
٦٧٥	■ تحريرات حفص
٦٧٧	● ٦- تحريرات حمزة
٦٨٠	■ تحريرات خلف عن حمزة
٦٨١	■ تحريرات خلاد
٦٨٥	● ٧- تحريرات الكسائي
٦٨٧	● ٨- تحريرات أبي جعفر
٦٨٨	● ٩- تحريرات يعقوب
٦٨٨	■ تحريرات رويس
٦٩١	■ تحريرات روح
٦٩٣	● ١٠- تحريرات خلف العاشر
٦٩٤	● ايضاحات على تحريرات الطيبة
٦٩٤	■ تذكير بأهم التحريرات التي يحتاجها القارئ
٦٩٦	● خلاصة مختصرة للتسهيل للتحريرات عن كل راو
٧٢٥	● أهم المراجع
٧٢٧	● الفهرس

